

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية الدعوة وأصول الدين

نموذج رقم (٨)

إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات

الاسم (رباعي) : عبدالرحيم بن مهدي بن موهب السلي كلية : الدعوة وأصول الدين قسم : العقيدة
الأطروحة مقدمة لئيل درجة : الماجستير في تخصص : العقيدة
عنوان الأطروحة : () حقيقة التوحيد بين أهل السنة والمتكلمين

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد :

بناءً على توصية اللجنة المكونة لمناقشة الأطروحة المذكورة أعلاه _ والتي تمت مناقشتها بتاريخ ٢٤ / ١٩ / ١٤٤١ هـ _ بقبولها بعد إجراء التعديلات المطلوبة ، وحيث قد تم عمل اللازم ؛ فإن اللجنة توصي بإجازتها في صيغتها النهائية المرفقة للدرجة العلمية المذكورة أعلاه ...

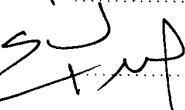
والله الموفق ...

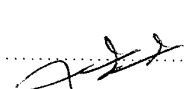
أعضاء اللجنة


الناقد الداخلي

الناقد الداخلي

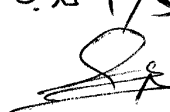
المشرف

الاسم : د/ أحمد عبدالرحيم السلي
التوقيع : 

الاسم : د/ عبدالله بن عبدالمعطي
التوقيع : 

الاسم : د/ أحمد عبداللطيف
التوقيع : 

يعتمد

رئيس قسم العقيدة
الاسم : د/ محمد بن عبد اللطيف العبد اللطيف
التوقيع : 

يوضع هذا النموذج أمام الصفحة المقابلة لصفحة عنوان الأطروحة في كل نسخة من الرسالة .

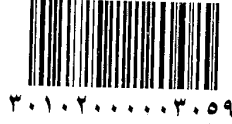
المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية الدعوة وأصول الدين

قسم العقيدة



٣٠١٠٢٠٠٠٠٠٣٠٥٩

٧٦٨٠٠٠٠٠

بجهد

١٠٠٦٦٣

حقيقة التوحيد

بين أهل السنة والمتكلمين

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العقيدة

إعداد الطالب :

عبدالرحيم بن صمايل بن صويمل السلمي

إشراف فضيلة الدكتور :

أحمد بن عبداللطيف آل عبداللطيف

١٤١٧هـ

ملخص الرسالة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين أما بعد :

عنوان الرسالة : حقيقة التوحيد بين أهل السنة والمتكلمين .

المحتوى : تتكون الرسالة من مقدمة وثلاثة أبواب وخاتمة .

أما المقدمة : فقد اشتملت على بيان أهمية الموضوع وخطورته وخطة البحث .

وأما الباب الأول : فاشتمل على بيان مفهوم التوحيد وأقسامه عند كل من أهل السنة وأهل الكلام ، وقد قارنت بين أقسام التوحيد عند أهل السنة وأهل الكلام موضحاً الفرق بين الطائفتين في هذه المسألة المهمة .

وأما الباب الثاني : فقد كان عنوانه " التوحيد العلمي " وقد بينت فيه - من خلال أربعة فصول - إثبات وجود الله تعالى ، وتوحيد أفعال الله تعالى ، وتوحيد الأسماء والصفات ، وحقيقة الشرك العملي ، وقد شرحت كل مسألة من هذه المسائل من خلال بيان منهج أهل السنة أولاً ، ثم بيان منهج أهل الكلام ثانياً .

وأما الباب الثالث : فقد كان عنوانه " التوحيد العملي " حيث بينت فيه مفهوم الإله عند أهل السنة في المدلول اللغوي والشرعي وأنه بمعنى المألوه أي المعبود ، كما أوضحت أدلة أهل السنة على توحيد الألوهية - وهو التوحيد العملي - وجعلتها على قسمين : الأدلة العقلية النقلية ، والأدلة الخبرية ، ثم أفردت فصلاً مستقلاً لدعوة الرسل إلى توحيد الألوهية حيث شرحت فيه حقيقة أديان أقوام الرسل موضحاً بالأدلة العلمية أنهم يثبتون توحيد الربوبية ويشركون في الألوهية ، كما أوضحت التزام الرسل بهذا التوحيد عملياً ، ثم ختمت هذا الفصل ببيان بعض أساليبهم في الدعوة إليه .

ثم بينت في هذا الباب قضية مهمة وهي " إهمال المتكلمين لتوحيد الألوهية " حيث بينت أسباب هذا الإهمال وتحصل لي أنه سببان هما الإرجاء ، وتفسير الإله بالقادر على الاختراع ، كما بينت آثار الإهمال وهما : إنكار دخول توحيد الألوهية في حقيقة التوحيد ، وإخراج الشرك العملي من حقيقة الشرك . ثم ختمت هذا الباب بنظير ما ختمت به الباب السابق وهو فصل عن حقيقة الشرك العملي .

وأخيراً الخاتمة : ذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا البحث . هذا ما تيسر عرضه في هذا الملخص الموجز . وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه .

عميد كلية الدعوة وأصول الدين

المشرف

الطالب

الاسم : د . محمد سعيد بخاري

الاسم : د . أحمد العبد اللطيف

الاسم : عبد الرحيم السلمي

التوقيع : محمد سعيد بخاري

التوقيع :

التوقيع :

مُتَكَلِّمًا

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستهديه ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا
وسيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا
إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله وبعد :

فإن تحديد المفاهيم والحقائق على المنهج الشرعي له أثر كبير في صحة التصور
والمعتقد ، فإن « من تصور أي شيء على ما هو عليه في الخارج ، وعرف ماهيته
بأوصافها الخاصة عرف حقيقته ؛ وحقيقة ما يناقضه ويضاده ، وإنما يقع الخفاء
والضلال باللبس بين الحقائق وعدم تصورها تصوراً صحيحاً ، وكم هلك بسبب
عدم معرفة الحدود والحقائق من أمة ، وكم وقع بذلك من غلط ، وريب وغمّة » ،
وتزداد أهمية تصور الحقائق والمفاهيم على المنهج الشرعي عندما يكون المفهوم متعلقاً
بأصل الدين وأساسه .

ومن المفاهيم والحقائق التي وقع فيها اضطراب كبير « حقيقة التوحيد ومفهومه » .
ومما لاشك فيه أن للتوحيد أهمية كبرى في العقيدة ، فالتوحيد هو أول ما يدخل
به العبد في الإسلام ؛ فغير الموحد لا يعتبر مسلماً البتة كما قال تعالى : ﴿ ومن يكفر
بالإيمان فقد حبط عمله وهو في الآخرة من الخاسرين ﴾ [المائدة/ ٥] ، وكما قال
رسول الله ﷺ : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ، وأن
محمداً رسول الله ، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم
على الله » ، والتوحيد هو مفتاح دعوة الرسل ولهذا قال النبي ﷺ لرسوله معاذ بن
جبل رضي الله عنه - وقد بعثه إلى اليمن - : « إنك تأتي قوماً من أهل الكتاب
فليكن أول ما تدعوهم إليه عبادة الله وحده ، فإذا شهدوا أن لا إله إلا الله ، وأن
محمداً رسول الله فأخبرهم أن الله قد افترض عليهم خمس صلوات في اليوم والليلة »
وذكر الحديث ، وهو أول واجب على العبد ، وآخر ما يجب أن يخرج به العبد من
الدنيا كما قال رسول الله ﷺ : « من كان آخر كلامه من الدنيا لا إله إلا الله
دخل الجنة » ، وأهمية التوحيد وفضله أمر متفق عليه بين طوائف المسلمين ، والذي
وقع فيه الخلاف بينهم هو في مفهومه وحقيقته .

ومن العجيب أن يقع الخلاف في التوحيد مع عناية القرآن الكريم به وبيانه

لفضله وأهميته وغايته وحقيقته .

وأول ما وقع الخلاف في مفهوم التوحيد وحقيقته في تاريخ هذه الأمة هو عندما وقع التفرق في الأمة بعد مقتل عثمان بن عفان رضي الله عنه ، فبعد مقتل خليفة المسلمين ذر قرن الفتنة ووقع البلاء في الأمة ، وقد كانت أول قضية عقدية وقع فيها التفرق هي مسألة « الإيمان » حيث كفرت الخوارج عصاة المسلمين غلواً منهم في منزلة العمل ، ثم ظهرت بعد ذلك المرجئة كرد فعل للخوارج فأخرجوا العمل من مفهوم الإيمان ، واعتبروا الإيمان هو مجرد التصديق القلبي دون عمل القلب والجوارح ، وبهذا أخرجوا توحيد الألوهية من الإيمان ، فإن عمل القلب والجوارح هو حقيقة توحيد الألوهية ، ثم لما ظهر جهم بن صفوان ابتدع القول بنفي الأسماء والصفات ؛ مع قوله بقول المرجئة فاستحكم بهذا الانحراف في مفهوم التوحيد وحقيقته حيث انحرفت الجهمية في مفهوم التوحيد بشطريه العلمي والعملي . فقد صورت « التوحيد » مجرد فكرة ومعرفة لله تعالى لاعلاقة لها بالعمل ؛ وهذه الفكرة فكرة كاذبة خاطئة حيث نفت الجهمية أسماء الله تعالى وصفاته وسمت ذلك توحيداً . ولما جاء الأشاعرة والمازونية أخذوا ماعند الجهمية من تصورات ضالة في مفهوم التوحيد وحقيقته في الجملة ، وبهذا وقع الخلاف الكبير بين أهل الكلام من جهة ، وأهل السنة من جهة أخرى في مفهوم التوحيد وحقيقته .

وبناء على هذا الخلاف فقد اختلفت بينهم المعايير والمقاييس في اعتبار هذا أو ذاك موحداً أو مشركاً ، كما اختلفت بينهم معايير نواقض التوحيد ومبطلاته . ولقد كان لهذا الخلاف آثاراً فظيعة ومؤلمة في حياة المسلمين ، ففي الوقت الذي يعتبر أهل السنة فيه الاستغاثة بغير الله تعالى فيما لا يقدر عليه إلا الله شركاً مخرجاً من الملة ، يرى أهل الكلام أن ذلك لا يعتبر شركاً ، وكذلك الحال في الذبح لغير الله تعالى ، والنذر والطواف لغيره تعالى . بل ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أن « من أتباع هؤلاء من يسجد للشمس والقمر والكواكب ويدعوها كما يدعو الله تعالى ، ويصوم لها وينسك لها ويتقرب إليها ، ثم يقول إن هذا ليس بشرك ، وإنما الشرك إذا اعتقدت أنها هي المدبرة لي ، فإذا جعلتها سبباً وواسطة لم أكن مشركاً » (١) .

ولما ظهر الشيخ محمد بن عبد الوهاب بدعوته التجدديّة في القرن الثاني عشر الهجري دار الخلاف بينه وبين أهل الكلام في عصره حول مفهوم التوحيد ومفهوم الشرك ، واتهمه الكلاميون في عصره بأنه من الخوارج ويكفر المسلمين بالذنوب ، وأنه أدخل في المكفرات ما ليس منها ، كما ذكر الشيخ عنهم أنهم يدافعون عن الشرك الأكبر ويمارسه بعضهم ، وذكر أنهم ضلّوا العوام ولم يذكروا لهم إلا التوحيد الذي أقر به المشركون وهو توحيد الربوبية . وعندما رأيت خطورة هذا الموضوع وأهميته أحببت أن أحققه وأستفيد منه لاسيما وأنني قد وقفت على إشارات لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى يذكر فيها إهمال أهل الكلام لتوحيد الألوهية ، وعدم عنايتهم به ، فأثار ذلك في نفسي كثيراً من الأسئلة ومنها ، كل ذلك أوجد في نفسي رغبة ملحّة لدراسة هذا الموضوع وتفهمه والاستفادة منه .

لذا قمت بتسجيل موضوع هذا البحث كرسالة لنيل درجة الماجستير في العقيدة بعنوان : « حقيقة التوحيد بين أهل السنة والمتكلمين » .

وقد قسمت البحث إلى مقدمة وتمهيد وثلاثة أبواب وخاتمة .

- أما المقدمة فقد تحدثت فيها عن أهمية الموضوع وخطورته وخطّة البحث .

- وأما التمهيد فقد اشتمل على فصلين :

★ الفصل الأول : التعريف بأهل السنة والجماعة ، وقد تحدثت فيه عن تعريف السنة لغةً واصطلاحاً ، وتعريف الجماعة لغةً واصطلاحاً ، ثم تحدثت عن نشأة التسمية بأهل السنة والجماعة ومعناه باعتباره لقباً .

★ والفصل الثاني : فهو عن التعريف بالمتكلمين ، وقد تحدثت فيه عن تعريف علم الكلام ونشأته ، وسمات أهله ، وذم السلف الصالح له .

- وأما الباب الأول : فعنوانه التوحيد (مفهومه وأقسامه) . وقد اشتمل على

فصلين :

★ الفصل الأول : مفهوم التوحيد وأقسامه عند أهل السنة ، وقد تحدثت فيه عن مفهوم التوحيد ودلائله على الانفراد والاختصاص ، كما بينت أنه ينقسم إلى ثلاثة أقسام وهي :

توحيد الربوبية ، وتوحيد الألوهية ، وتوحيد الأسماء والصفات ، كما بينت أدلة هذه الأقسام في القرآن والسنة ، وخصصت توحيد الألوهية بزيادة بيان وتوضيح .

كما بينتُ أوجه التفريق بين توحيد الألوهية وتوحيد الربوبية .

★ والفصل الثاني : مفهوم التوحيد وأقسامه عند أهل الكلام ، وتحدثت فيه عن مفهوم التوحيد - عندهم - وأنه يدل على عدم التجزئ والانقسام والتبعيض ، كما بينتُ أقسام التوحيد - عندهم - وأنه واحد في ذاته وأفعاله وصفاته ، وهو ما يعبرون عنه بنفي الكمية المتصلة ، والكمية المنفصلة ، ثم قارنتُ بين أقسام التوحيد عند أهل السنة وعند أهل الكلام .

- أما الباب الثاني فعنوانه : التوحيد العلمي وقد اشتمل على أربعة فصول :

★ أما الفصل الأول : فهو إثبات وجود الله تعالى ، وقد تحدثت فيه عن هذا الموضوع من خلال مبحثين :
المبحث الأول : منهج أهل السنة ، وقد تحدثت فيه عن فطرية إثبات وجود الله تعالى ، وأول واجب على المكلف .

أما المبحث الثاني : فهو عن منهج أهل الكلام ، وتحدثت فيه عن دليل حدوث الأجسام ثم بينتُ الملاحظات المأخوذة على هذا الدليل .
★ وأما الفصل الثاني : فهو توحيد أفعال الله تعالى ، وقد تحدثت فيه عن هذا الموضوع من خلال مبحثين :

المبحث الأول : منهج أهل السنة ، وقد بينتُ فيه أدلة أهل السنة على توحيد أفعاله تعالى ، ثم بينتُ موقف أهل السنة من خلق أفعال العباد .
وأما المبحث الثاني : فهو عن منهج أهل الكلام ، وقد شرحتُ فيه دليل التمانع - عندهم - ، مع بيان تقويم هذا الدليل من جهة صحته أو عدم صحته ، كما إنني تحدثت عن خلق أفعال العباد - عندهم - ، وما يلحق بذلك مثل الهداية والإضلال ، والختم والطبع ونحوها مع بيان وجه الخطأ في منهجهم .

★ وأما الفصل الثالث : فهو توحيد الأسماء والصفات ، وقد تحدثت فيه عن هذا الموضوع من خلال مبحثين :

المبحث الأول : منهج أهل السنة ، وقد بينتُ فيه قاعدة أهل السنة العامة في الأسماء والصفات بشكل مختصر .

أما المبحث الثاني : فهو عن منهج أهل الكلام وقد وضحت فيه منهجهم في الأسماء والصفات وربطت ذلك ببيان أثر فهمهم للتوحيد عليهما كما ناقشت

شبهاتهم في نفي الصفات وهي: تعدد القدماء والتركيب والتمثيل والتشبيه وحلول الحوادث بذات الله تعالى .

★ وأما الفصلُ الرابعُ: فهو حقيقةُ الشركِ العلمي ، وقد تحدثت فيه - باختصارٍ - عن منهجِ أهلِ السنّةِ ثم عقيبت ذلك بموقفِ أهلِ الكلامِ منه .

- أما البابُ الثالثُ فعنوانه : التوحيدُ العملي ، وقد اشتمل على خمسةِ فصولٍ :
★ أما الفصلُ الأوّلُ : فهو مفهومُ الإلهِ عندَ أهلِ السنّةِ ، وقد تحدثت فيه عن معنى الإلهِ من خلالِ الإستعمالِ واللغويِّ والشرعيِّ لهذهِ المادةِ ، كما إنني شرحتُ معنى العبادةِ ومدلولها في اللغةِ والشرعِ .

★ أما الفصلُ الثاني : فهو أدلةُ أهلِ السنّةِ على توحيدِ الألوهيّةِ ، وقد ذكرتُ فيه أدلتهم العقليةَ النقليةَ وكذلك أدلتهم الخبريةَ التي لا تتضمن دليلاً عقلياً مستقلاً .
★ أما الفصلُ الثالثُ : فهو دعوةُ الرسلِ إلى توحيدِ الألوهيّةِ ، وقد تحدثت فيه عن حقيقةِ شركِ أقوامِ الرسلِ ، كما تحدثت عن التزامِ الرسلِ بهذا التوحيدِ عملياً ، ثم بينتُ بعضَ أساليبهم في الدعوةِ إليه .

والفصولُ الثلاثةُ الأولى تُمثّلُ منهجَ أهلِ السنّةِ في توحيدِ الألوهيّةِ .
★ أما الفصلُ الرابعُ : فهو إهمالُ المتكلمين لتوحيدِ الألوهيّةِ (أسبابه وآثاره) ، وقد تحدثت فيه عن سببين لهذا الإهمالِ وهما : الإرجاءُ وتفسيرُهم الإلهَ بالقادرِ على الاختراعِ .

- فأما الإرجاءُ فبينتُ فيه أولاً : الارتباطَ بين مفهومِ التوحيدِ ومفهومِ الإيمانِ ، ثم بينتُ بعد ذلك أثرَ الإرجاءِ على توحيدِ الألوهيّةِ .

- وأما تفسيرُهم الإلهَ بالقادرِ على الاختراعِ ، فقد ذكرتُ أنهم فسروا توحيدَ الألوهيّةِ بتوحيدِ الربوبيةِ وردوه إليه ، وقد نقلت من نصوصِ أهلِ الكلامِ ما يدلُّ على ذلك .

أما آثارُ إهمالهم فقد ذكرتُ أثرين لهذا الإهمالِ : أولهما : إنكارُهم لدخولِ توحيدِ الألوهيّةِ في حقيقةِ التوحيدِ ، وبينتُ أدلتهم في ذلك مع الردِ عليها . والأثرُ الثاني من آثارِ إهمالِ أهلِ الكلامِ لتوحيدِ الألوهيّةِ هو : إخراجُهم للشركِ العملي من حقيقةِ الشركِ ، وقد بينتُ شبهاتهم في تبريرِ الممارساتِ الشركيةِ مع الجوابِ عنها .

★ أما الفصلُ الخامسُ : فهو حقيقةُ الشركِ العملي ، وبينتُ فيه منهجَ أهلِ السنّةِ

- باختصار - ثم ذكرتُ موقفَ أهل الكلام منه .

- ثم الخاتمةُ : ذكرتُ فيها أهمّ النتائج التي توصلتُ إليها من خلالِ هذا البحث.

هذا ، وقد اجتهدتُ في الالتزام بالمنهج العلمي في مناقشة مسائل هذا البحث

- قد المستطاع - ، فإنْ وفقتُ فبفضل الله ونعمته وإنْ أخطأت فاستغفر الله من كل خطأ وزلل .

ولا يفوتني أن أنبه إلى أنني أشرت تراجم الأعلام إلى آخر الرسالة حيث ذكرتُ

ترجمة مختصرة للإعلام غير المشهورين ، ولا يخفى أن الشهرة أمر نسبي .

وأخيراً : فإنني أشكر الله تعالى على أن وفقني لإتمام هذا البحث المتواضع ويسر لي أسباب ذلك بمنه وفضله . ثم أشكر أستاذي وشيخي الشيخ الفاضل الدكتور أحمد ابن عبداللطيف آل عبداللطيف على ماقدمه لي من توجيهه ونصيحة وتسديد كان له أكبر الأثر في تصحيح البحث وتوجيهه وإتمامه ، فجزاه الله خيراً ، وأجزل له المثوبة ، ووقفه في الدنيا والآخرة ، وأصلح له أبناءه وذريته وجعلهم قرّة عين له إنه ولي ذلك والقادر عليه .

كما أشكر المشرف السابق على هذا البحث الدكتور سفر بن عبدالرحمن الحوالي رئيس قسم العقيدة سابقاً ، وأسأل الله تعالى أن يوفقه وينفع بعلمه إنه سميع مجيب .

ولا يفوتني أن أشكر المناقشين الكريمين الاستاذ الدكتور أحمد السائح والدكتور عبدالله الدميحي على تقبلهما قبول مناقشة هذه الرسالة ، وأسأله تعالى أن ينفعني بعلمهما إنه سميع الدعاء .

كما لا يفوتني أن أشكر كل من ساعدني في هذا البحث بنصيحة أو فائدة علمية أو إعارة كتاب أو مراجعة اثناء التصحيح من زملائي وأهلي وإخواني ، فلهم مني أجزل الشكر والتقدير .

وكذلك أشكر جامعة أم القرى ممثلة في كلية الدعوة وأصول الدين ، وفي قسم العقيدة خاصة على ماقدموه لي من المساعدة ، وتمكيني من الدراسة فجزاهم الله خيراً .

وأسأل الله سبحانه أن يرزقنا الإخلاص والإستقامة على السنة وأن يحفظنا من فتنة القول والعمل إنه ولي ذلك والقادر عليه وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

التكملة

وفيه فصلان :

الفصل الأول : التعريف بأهل السنة والجماعة .

الفصل الثاني : التعريف بالمتكلمين .

الفصل الأول :

التعريف بأهل السنة والجماعة

وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول : تعريف السنة .

المبحث الثاني : تعريف الجماعة .

المبحث الثالث : معنى أهل السنة والجماعة باعتباره لقباً .

المبحث الرابع : نشأة التسمية بأهل السنة والجماعة .

الفصل الأول : التعريف بأهل السنّة والجماعة .

المبحث الأول : تعريف السنّة .

١ - تعريف السنة في اللغة :

السنّة - بضمّ السين ، وفتح النون المشددة - في اللغة : الطريقة والسيرة .
وهي مأخوذة من السنّ وهو الطريق .
قال ابن منظور : « والسنّة : السيرة ، حسنة كانت أو قبيحة ، قال خالد بن
عُتْبة الهذلي :

فلا تجز عن من سيرة أنت سرتها فأول راضٍ سنّة من يسيرها
وكل من ابتداءً أمراً عمل به قوم بعده ، قيل : هو الذي سنّه ، قال نصيب :
كأني سننتُ الحبّ ؛ أول عاشقٍ

من الناس ، إذ أحببت من بينهم وحدي^(١) .

ومنه الحديث « من سنّ في الإسلام سنّة حسنة ، فله أجرها ، وأجر من عمل بها
بعده ، من غير أن ينقص من أجورهم شيء ، ومن سنّ في الإسلام سنة سيئة كان عليه
وزرها ، ووزر من عمل بها من بعده ، من غير أن ينقص من أوزارهم شيء »^(٢) .

وسنة الرسول ﷺ هي سيرته^(٣) .

يقول ابن الأثير : « وقد تكرر في الحديث ذكر « السنّة » وما تصرف منها ،
والأصل فيها الطريقة والسيرة »^(٤) .

٢ - تعريف السنة في الاصطلاح :

للسنّة تعريفات متعددة عند أصحاب الفنون المختلفة فلها تعريف عند المحدثين ،
والفقهاء ، والأصوليين .

والاصطلاح الذي نريد تعريف السنّة من خلاله هو الاصطلاح الشرعي .

(١) لسان العرب ٢٢٥/١٣ مادة « سنن » .

(٢) رواه مسلم - كتاب الزكاة - باب الحث على الصدقة - ورقمه ١٠١٧ ، ورواه النسائي -
كتاب الزكاة - باب التحريض على الصدقة - ٧٦/٥ .

(٣) انظر : معجم مقاييس اللغة ٦٠/٣ - ٦١ .

(٤) النهاية - مادة سنن - ٢٢٣/٢ .

فقد استعملت السنة في النصوص الشرعية بمعنى : طريقة الرسول ﷺ ومنهجه في الاعتقاد والعمل . و ضد السنة بهذا المعنى « البدعة » .

وحينئذ تكون سنة رسول الله ﷺ مشتملة على الواجبات - فعلاً وتركاً - ،
والمندوبات - فعلاً وتركاً - .

ويشهد للمقابلة بين السنة والبدعة في النصوص شواهد كثيرة أكتفى بمثلين :

الأول : حديث الثلاثة الذين تهربوا فقال أحدهم : أصلي ولا أنام وقال الآخر :
أصوم ولا أفطر ، وقال الثالث : لا أتزوج النساء فقال رسول الله ﷺ : - بعد أن
بيّن طريقته وأنه يصلي وينام ، ويصوم ويفطر ، ويتزوج النساء - :

« من رغب عن سنتي فليس مني »^(١) .

ولاشك أنه لا يريد بالسنة ما يثاب فاعله ولا يعاقب تاركه لأنه رتب على ترك
السنة عقوبة وهي قوله « فليس مني » . كما أنّ العمل المخالف للسنة هنا هو
التزهد ، وهو من البدع والمحدثات .

فتبين من هذا أن السنة أطلقت في مقابلة البدعة .

الثاني : حديث العرياض بن سارية وفيه : « عليكم بسنتي وسنة الخلفاء
الراشدين المهديين من بعدي عضوا عليها بالنواجذ ، وإياكم ومحدثات الأمور فإن
كل محدثة بدعة ... »^(٢) . الحديث .

(١) رواه البخاري - كتاب النكاح - باب الترغيب في النكاح - ورقمه ٥٠٦٣ ، ومسلم -
كتاب النكاح - باب استحباب النكاح لمن تاقته نفسه إليه ، ووجد مؤنته - ورقمه ١٤٠١ ،
والنسائي - كتاب النكاح - باب النهي عن التبتل - ٦/٦٠ ، وأحمد في المسند ٢٤١/٣ ،
٢٥٩ ، ٢٨٥ كلهم عن أنس بن مالك رضي الله عنه . ورواه أحمد في المسند ١٥٨/٢ عن
عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما . ورواه أحمد - أيضاً - في المسند ٤٠٩/٥ عن
رجل من الأنصار رضي الله عنه .

(٢) رواه أبو داود - كتاب السنة - باب في لزوم السنة - ورقمه ٤٦٠٧ طحي الدين عبدالحميد،
واللفظ له ، والترمذي - كتاب العلم - باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع - ورقمه
٢٦٧٦ ت عطوة . وقال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح ، وابن ماجه - المقدمة - باب
اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين - ورقمه ٤٢ ، والدارمي - المقدمة - باب اتباع السنة -
ورقمه ٩٥ ط البغا ، وأحمد في المسند ١٢٦/٤ ، ١٢٧ .

وهنا جعل سنته وسنة الخلفاء الراشدين في مقابل « محدثات الأمور والبدع » .

وقد ذكر هذه المقابلة الشاطبي فقال : « ويطلق - أي : لفظ السنة - في مقابلة البدعة ، فيقال : « فلان على سنة » إذا عمل على وفق ما عمل عليه النبي ﷺ كان ذلك مما نص عليه في الكتاب أولاً ، ويقال : « فلان على بدعة » إذا عمل على خلاف ذلك . وكأن هذا الاطلاق إنما اعتبر فيه عمل صاحب الشريعة ، فأطلق عليه لفظ السنة من تلك الجهة ، وإن كان العمل بمقتضى الكتاب .

ويطلق - أيضاً - لفظ السنة على ما عمل عليه الصحابة ، وجد ذلك في الكتاب أو السنة ، أو لم يوجد ، لكونه اتباعاً لسنة ثبتت عندهم لم تنقل إلينا أو اجتهاداً مجتمعاً عليه منهم أو من خلفائهم ... » (١) .

وكذلك نبه عليها السمعاني إذ يقول : « السنِّي : بضم السين المهملة ، وتشديد النون المكسورة ، هذه النسبة إلى السنة التي هي ضد البدعة ، ولما كثر أهل البدع خصوا جماعة بهذا الانتساب . » (٢) .

وماتقدم يدل على أن السنة تشمل العقائد الصحيحة والأعمال الصحيحة ، المخالفة للبدع . فإذا البدع منها ما هو متعلق بالاعتقاد ومنها ما هو متعلق بالعمل ، كما ذكر ذلك ابن رجب حيث يقول : « السنة : طريقة النبي ﷺ التي كان عليها هو وأصحابه السالمة من الشبهات والشهوات ، ثم صار في عرف كثير من العلماء المتأخرين من أهل الحديث وغيرهم : معنى السنة عبارة عما سلم من الشبهات في الاعتقادات خاصة في مسائل الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ، وكذلك مسائل القدر فضائل الصحابة وصدقوا في هذا العلم تصانيف وسموها باسم السنة (٣) ؛ لأن

(١) الموافقات ٤/٤ .

(٢) الأنساب ١٧٥/٧ ط لبنان .

(٣) ومن تلك الكتب : السنة للإمام أحمد بن حنبل ت ٢٤١ هـ ، والسنة للأثرم ت ٢٧٣ هـ ، والسنة لأبي داود ت ٢٧٥ هـ (ضمن السنن) ، والسنة لابن أبي عاصم ت ٢٨٧ هـ ، والسنة لعبدالله بن أحمد بن حنبل ت ٢٩٠ هـ ، والسنة للخلال ت ٣١١ هـ ، والسنة للعسال ت ٣٤٩ هـ ، والسنة لابن أبي زمنين ت ٣٩٩ هـ وغيرهم .

خطره عظيم ، والمخالف فيه على شفا هلكة»^(١) .

كما بين ذلك الألويسي - أيضاً - فقال : « السنة في الأصل تقع على ما كان عليه رسول الله ﷺ وما سنّه أو أمر به من أصول الدين وفروعه ، حتى الهدّي والسّمّت ، ثم خصت في بعض الإطلاقات بما كان عليه أهل السنة من إثبات الأسماء والصفات خلافاً للجهمية المعطلة النفاة ، وخصت بإثبات القدر ونفي الجبر خلافاً للقدرية النفاة ، وللقدرية الجبرية العصاة .

وتطلق - أيضاً - على ما كان عليه السلف الصالح في مسائل الإمامة والتفضيل ، والكف عما شجر بين أصحاب رسول الله ﷺ ، وهذا من إطلاق الاسم على بعض مسمياته ، لأنهم يريدون بمثل هذا الإطلاق التبييه على أن المسمى ركن أعظم وشرط أكبر ، كقوله : (الحج عرفة)^(٢) ، أو لأنه الوصف الفارق بينهم وبين غيرهم ، ولذلك سمى العلماء كتبهم في هذه الأصول كتب السنة »^(٣) .

وإطلاق لفظ (السنة) على مسائل العقيدة هو لأهميتها وخطورتها ، ولأن بناء الدين عليها .

وقد بين شيخ الإسلام ابن تيمية معنى السنة في كلام السلف الصالح فقال : « ولفظ السنة في كلام السلف يتناول السنة في العبادات وفي الإعتقادات ، وإنه كان كثير ممن صنف في السنة يقصدون الكلام في الاعتقادات ، وهذا كقول ابن مسعود

(١) كشف الكربة ص : ١٨ .

(٢) حديث الحج عرفة ، رواه أحمد في المسند ٤/٣٠٩ ، ٣٣٥ ، والترمذي - كتاب الحج - باب ماجاء فيمن أدرك الإمام بجمع فقد أدرك الحج - ورقمه ٨٨٩ ، قال الترمذي : « والعمل على حديث عبدالرحمن بن يعمر عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم » ، ورواه النسائي - كتاب مناسك الحج - باب فرض الوقوف بعرفة - ٥/٢٥٦ ، وابن ماجه - كتاب المناسك - باب من أتى عرفة قبل الفجر ليلة جمع - ورقمه ٣٠١٥ ، وأبو داود - كتاب المناسك - باب من لم يدرك عرفة - ورقمه ١٩٤٩ ط محي الدين عبدالحميد ، وابن حبان ورقمه ١٠٠٩ (موارد) ، والحاكم في المستدرک ١/٤٦٤ والدارمي - كتاب المناسك - باب بما يتم الحج - ورقمه ١٨٢٧ ط البنا كلهم عن عبدالرحمن بن يعمر الديلمي رضي الله عنه .

(٣) غاية الأمانی ١/٤٢٨ ثم ذكر مجموعة من الكتب في العقيدة باسم السنة .

وأبي بن كعب وأبي الدرداء رضي الله عنهم « اقتصاد في سنة خير من اجتهاد في بدعة » (١)(٢).

-
- (١) رواه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة ٥٥/١ برقم ١٤ ، ٨٨/١ برقم ١١٤ ، والحاكم في المستدرک ١٠٣/١ وصححه ووافقته الذهبي ، والدارمي - المقدمة - باب في كراهية أخذ الرأي - برقم ٢٢١ ط البغا ، وابن عبد البر في الجامع ١١٧٩/٢ برقم ٢٣٣٤ ت الزهيري ، وذكره البغوي في شرح السنة ٢٠٨/١ .
- (٢) الأمر بالمعروف والنهي عن المنکر ص ٧٧ (ت المنجد) .

المبحث الثاني : تعريف الجماعة

١- تعريف الجماعة في اللغة :

قال ابن فارس : « الجيم والميم والعين أصل واحد ، يدل على تضام الشيء يقال : جمعت الشيء جمعاً . »^(١)

وَجَمَعَ الشيء عن تَفْرِقَةٍ يَجْمَعُهُ جَمْعاً وَجَمَّعَهُ وَأَجْمَعَهُ فَاجْتَمَعَ .
والاجتماع ضدّ التفرّق . ومنه يوم الجمعة حيث يجتمع فيه الناس . وهو يوم
العروبة في الجاهلية^(٢) .

٢- تعريف الجماعة في الاصطلاح :

ورد الأمر بلزوم الجماعة في عدة أحاديث منها :

- حديث ابن عمر رضي الله عنهما عن أبيه مرفوعاً « عليكم بالجماعة وإياكم
والفرقة ، فإن الشيطان مع الواحد وهو من الاثنين أبعد ، من أراد مجبوحة الجنة
فليزم الجماعة »^(٣) .

- وفي روايات حديث الافتراق أن الفرقة الناجية هي : « الجماعة »^(٤) .

(١) معجم مقاييس اللغة ٤٧٩/١ مادة جمع .

(٢) انظر : لسان العرب ٥٣/٨ وما بعدها .

(٣) رواه أحمد ١٨/١ ، ٢٦ . والترمذي - كتاب الفتن - باب ماجاء في لزوم الجماعة - ورقمه
٢١٦٥ ، قال الترمذي : « هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه » ، وابن حبان
٢٢٨٢ (موارد) ، والحاكم ١١٤/١ - ١١٥ وصححه على شرط الشيخين ، ووافقه الذهبي ،
ورواه ابن أبي عاصم في السنة ٤٢/١ - ٤٣ وصححه الألباني .

(٤) رواه أحمد ١٠٢/٤ ، وأبو داود - كتاب السنة - ورقمه ٤٥٩٧ ط محي الدين عبد الحميد ،
والحاكم في المستدرک ١٢٨/١ وصححه ووافقه الذهبي ، والآجري في الشريعة ص ١٨ ، وابن
أبي عاصم في السنة ٣٤/١ - ٣٥ ، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة ١٠١/١ -
١٠٢ عن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه ، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة
ورقمه ٢٠٤ ، ورواه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة ١٠٠/١ ورقمه ١٤٨ عن
أنس بن مالك رضي الله عنه ، وفيه : يزيد بن أبان الرقاشي : وهو ضعيف انظر التهذيب
٣٠٩/١١ ، ورواه ابن أبي عاصم في السنة ٣٢/١ ورقمه ٦٤ من حديث أنس لكن من طريق
آخر قال عنه الألباني : « حديث صحيح ، ورجاله ثقات على ضعف في هشام بن عمار لكنه

- وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - عن النبي ﷺ - قال « من رأى من أميره شيئاً يكرهه فليصبر عليه، فإنه من فارق الجماعة شبراً فمات إلا مات ميتة جاهلية » (١).

وقد اختلف العلماء في المقصود بالجماعة على أقوال أهمها (٢) :

١- أن الجماعة هم الصحابة دون من بعدهم ، فإنهم الذين أقاموا عماد الدين ، وأرسوا أوتاده ، وهم الذين لا يجتمعون على ضلالة أصلاً ، وقد يكون فيمن سواهم ذلك ، فلهم خصوصية على من سواهم فقد شاهدوا التنزيل ، وزكاهم الله في كتابه (٣) .

٢- أن الجماعة هم أهل العلم المجتهدون وأهل الحديث ، لأن الله جعلهم حجة على الخلق والناس تبع لهم في أمر الدين (٤) .

قال الإمام أحمد - عن الجماعة - : « إن لم يكونوا أهل الحديث فلا أدري من هم ؟ » (٥) .

وقال البخاري : « باب » ﴿ وكذلك جعلناكم أمة وسطاً ﴾ [البقرة / ١٤٣] وما

« توبع » ، وقد رواه ابن ماجه - كتاب الفتن - باب افتراق الأمم - ورقمه ٣٩٩٣ من حديث أنس - أيضاً - قال البوصيري في الزوائد : « إسناده صحيح ، ورجاله ثقات » .
ورواه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة ١٠١/١ ورقمه ١٤٩ ، وابن ماجه - كتاب الفتن - باب افتراق الأمم - ورقمه ٣٩٩٢ ، وابن أبي عاصم في السنة ٣٢/١ ورقمه ٦٣ قال الألباني « إسناده جيد » .

(١) رواه البخاري - كتاب الفتن - باب قول النبي ﷺ : « سترون بعدي أموراً تنكرونها » - ورقمه ٧٠٥٤ و - كتاب الأحكام - باب السمع والطاعة للإمام ، ما لم تكن معصية - ورقمه ٧١٤٣ ، واللفظ له ، ومسلم - كتاب الإمامة - باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن - ورقمه ١٨٤٩ ، وأحمد في المسند ٢٧٥/١ ، ٣١٠ .

(٢) انظر : الاعتصام ٧٧٠/٢ (ت سليم الهلالي) .

(٣) هذا القول مروى عن عمر بن عبدالعزيز رحمه الله تعالى . انظر : الآجري في الشريعة ٤٨ ، ٦٥ ، ٣٠٧ ، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة ، برقم ١٣٤ ، وانظر الاعتصام

٧٧٣/٢ (ت سليم الهلالي) ، وفتح الباري ٣٧/١٣ .

(٤) انظر : فتح الباري ٣٧/١٣ .

(٥) رواه الخطيب في شرف أصحاب الحديث ص : ٢٥ .

أمر النبي ﷺ بلزوم الجماعة وهم أهل العلم (١) .

وهو رأي جماعة من السلف (٢) .

فيخرج به المبتدعة ومن قلدهم من العامة ، أما العامة الموافقون للسنة فهم تبع لأهل العلم والسنة .

٣- أن الجماعة هم السواد الأعظم ، وقد جاء في إحدى روايات حديث الافتراق

عن الفرقة الناجية : هم « السواد الأعظم » (٣) .

والمراد به هنا : « جملة الناس ومعظمهم ، الذين يجتمعون على طاعة السلطان

وسلوك النهج القويم » (٤) .

٤- أن الجماعة هم جماعة أهل الإسلام إذا أجمعوا على أمرٍ من أمور الشرع (٥) .

وهذا القول يفسر الجماعة بالإجماع فهو قريب من القول الثاني .

٥- أن الجماعة هم جماعة المسلمين إذا اجتمعوا على أمير (٦) .

وهذا الاختلاف تنوع وليس اختلاف تضاد .

وحاصل هذه الأقوال أن الجماعة ترجع إلى أمرين :

أحدهما : أن الجماعة هم الذين اجتمعوا على أمير ، فيجب لزوم هذه الجماعة

ويحرم الخروج عليها وعلى أميرها .

الثاني : أن الجماعة ما عليه أهل السنة من اتباع الحق ، والسنة ، والحديث ،

(١) فتح الباري ٣١٦/١٣ .

(٢) منهم : الترمذي ، انظر : سنن الترمذي ٤٦٥/٤ . وابن المبارك ، وعلي بن المديني ، وأحمد بن

سنان . انظر : شرف أصحاب الحديث ٢٦-٢٧ ، والاعتصام ٧٧١/٢ ، ت (سليم الهلالي) .

(٣) رواه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة ١٠٣/١-١٠٤ برقم ١٥١-١٥٢ ، والحارث

ابن أبي أسامة في مسنده - كما في المطالب العالية - ٨٦/٣ ، وفيه أبو غالب : ضعيف ،

ووثقه بعض العلماء . انظر : التهذيب ١٩٧/١٢ ، قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٢٣٤/٦ :

« رواه الطبراني ورجاله ثقات » .

(٤) انظر : النهاية ٤١٩/٦ .

(٥) انظر : فتح الباري ٣٧/١٣ .

(٦) انظر : فتح الباري ٣٧/١٣ .

وترك الإحداث ؛ والابتداع ، وهو المذهب الحق الذي يجب السير على منهاجه .
ويدخل في الأمر الثاني : الأقوال التي فسرت الجماعة بأنها الصحابة ، أو أهل
العلم والحديث ، أو أهل الإجماع ، أو السواد الأعظم .
وعلى هذا المعنى يكون معنى الجماعة موافقة طاعة الله تعالى واتباع أمره ،
كما قال ابن مسعود رضي الله عنه : « إنما الجماعة ما وافق طاعة الله وإن كنت
وحدك »^(١) .

وقد نبه على ذلك أبو شامة فقال : « وحيث جاء الأمر بلزوم الجماعة فالمراد به
لزوم الحق واتباعه ، وإن كان المتمسك به قليلاً والمخالف كثيراً ، لأن الحق الذي
كانت عليه الجماعة الأولى من عهد النبي ﷺ وأصحابه - رضي الله عنهم - .
ولانظر إلى كثرة أهل الباطل بعدهم »^(٢) .

وهنا يلتقي الوصف لأهل الإتيان : باتباع السنة واتباع الجماعة ، فالجماعة
موافقة الحق ، والسنة هي الحق نفسه .

وكما ذكرت مسائل العقيدة بوصف السنة ، فكذلك ذكرت بوصف الجماعة ،
فهذا أبو حنيفة يقول : « الجماعة أن تفضل أبا بكر وعمر وعثمان ، ولاتنتقص أحداً
من أصحاب رسول الله ﷺ ، ولاتكفر الناس بالذنوب ، وتصلي على من يقول :
لا إله إلا الله ، وخلف من قال : لا إله إلا الله ، وتمسح على الخفين ... »^(٣) .



٢٠٥٩

(١) رواه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة ١٠٨/١ ورقمه ١٦٠ ، وانظر : الباعث على

إنكار البدع والحوادث ص : ٩٢ .

(٢) الباعث على إنكار البدع والحوادث ص : ٩١ (ت مشهور سلمان) .

(٣) الإتيان ص : ١٦٣ ، ١٦٤ .

المبحث الثالث : معنى أهل السنة والجماعة باعتباره لقباً .

بين الإمام ابن حزم معنى أهل السنة باعتباره لقباً فقال : « وأهل السنة ... أهل الحق ، - ومن عداهم فأهل البدعة - ، فإنهم الصحابة رضي الله عنهم ، ومن سلك نهجهم من خيار التابعين رحمة الله عليهم ، ثم أصحاب الحديث ومن اتبعهم من الفقهاء جيلاً فجيلاً إلى يومنا هذا، ومن اقتدى بهم من العوام في شرق الأرض وغربها - رحمة الله عليهم - »^(١).

وعلى هذا فأهل السنة والجماعة هم أصحاب رسول الله ﷺ ومن سار على نهجهم إلى يوم القيامة ، وهم المراد برواية حديث الافتراق في الفرقة الناجية - « من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي » .

كما بينه شيخ الإسلام فقال : « وطريقتهم - أي أهل السنة - هي دين الإسلام، لكن لما أخبر النبي ﷺ : أن أمته ستفترق على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة وهي الجماعة ، صار المتمسكون بالإسلام المحض الخالص من الشوائب هم أهل السنة والجماعة »^(٢).

وأهل السنة والجماعة هم الإمتداد الطبيعي للمسلمين الأوائل الذين تركهم رسول الله ﷺ وهو عنهم راض ، ولانستطيع أن نحدد لهم بداية نقف عندها كما نفعل مع باقي الفرق^(٣) ، وبدايتهم الفعلية هي مع بداية صاحب الشريعة عليه الصلاة والسلام .

ولوصف أهل السنة والجماعة « بالسنة والجماعة » دلالات كثيرة منها :

١- أن مصدرهم في التلقي مقتصر على السنة ، ولا يعني هذا عدم تلقيهم من القرآن ، لأن السنة تتضمن الأمر بالتلقي من القرآن ، وإنما نسبوا إلى السنة دون القرآن ، لأن القرآن حمال وجوه ، والسنة تحدد المراد منه بدقة ، كما قال تعالى : ﴿ ... لتبين

للناس ما نزل إليهم ﴾ [النحل/ ٤٤] .

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل ١٠٧/٢ .

(٢) الفتاوى ١٥٩/٣ .

(٣) انظر : نظام الخلافة في الفكر الإسلامي ص : ٢٩٢ .

- ٢- أنهم لا ينتسبون إلى أحد بعينه سواء كان عالماً ، أو فقيهاً ، أو إماماً من أولي الأمر ، أو غير ذلك ، وإنما انتسابهم إلى سنة رسول الله ﷺ .
- ٣- أنهم يدعون إلى الاجتماع والاتلاف وترك التفرق والاختلاف .
- ٤- أنهم يحتجّون بالإجماع لأنه يتضمن الرحمة والهدى ، ولا يخالفونه لتضمن المخالفة له الوعيد وذهاب الريح .

ومما ينبغي أن ننبه عليه أنّ مصطلح « أهل السنة » يطلق ويراد به أحد معنيين^(١) :

المعنى الأول : يطلق ويراد « بأهل السنة » من يُقدّم الشيخين أبابكر وعمر على غيرهما^(٢) وضده بهذا المعنى : الرافضة الذين يسبّون الشيخين وغيرهما من الصحابة . فيقال : هذا رافضي وهذا سُني . وهذا اصطلاح العامة .

المعنى الثاني : يطلق ويراد به أهل السنة المحضة الخالصة من البدع ، ويخرج به - حينئذٍ - سائر أهل الأهواء والبدع كالخوارج والجهمية والمعتزلة والأشاعرة والصوفية .

والمعنى المراد في هذا البحث هو المعنى الثاني ، فأهل السنة والجماعة هم المحضة من البدع والخرافات ، ولهذا جعلت ضدهم « المتكلمين » وهم من أهل الأهواء والبدع .

(١) انظر : منهاج السنة ٢/٢٢١ ، والفتاوى ٤/١٥٥ .

(٢) انظر : شرح أصول اعتقاد أهل السنة ١/١٥٢ .

المبحث الرابع : نشأة التسمية بأهل السنة والجماعة .

أما أهل السنة والجماعة فإنّ نشأتهم تبدأ من عهد رسول الله ﷺ وأصحابه ،
- كما جاء ذلك في حديث الافتراق - ولم يكن لهم في تلك الفترة اسم ولا لقب
غير اسم الإسلام ولقبه ﴿ هو سماكم المسلمين ﴾ [الحج / ٧٨] .

فالصحابة الكرام هم الجيل الأول من أجيال أهل السنة ، ثم جاء جيل التابعين
وكان كذلك . ولم يعرف هذا الاسم (أهل السنة) باعتباره لقباً على طائفة معيّنة
إلاّ عندما حدثت البدع بعد وقوع « فتنة مقتل عثمان رضي الله عنه » . وذلك
لأن أتباع الأثر احتاجوا للتمييز عن الفرق الضالة ؛ فكان هذا الاسم . علماً أنه
لا يعرف له معين أطلقه ، وإنما كان لقباً عرفياً مميّزاً لبقية الأمة الملتزمين بالآثار النبوية
وجماعة المسلمين عن الفرق الضالة المفارقة للآثار والجماعة .

ويدل على ذلك ، ما أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه عن محمد بن سيرين
(ت ١١٠ هـ) أنّه قال : « لم يكونوا يسألون عن الإسناد ، فلما وقعت الفتنة ، قالوا :
سمّوا لنا رجالكم ، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم ، وينظر إلى أهل البدع فلا
يؤخذ حديثهم »^(١) . ثم تتابع استعمال هذا الوصف للملتزمين بالسنة ، والمتبعين
لآثار الرسول ﷺ .

(١) صحيح مسلم - المقدمة - ١٥/١ .

ويرى بعض الباحثين - انظر : وسطية أهل السنة ص : ٤١ - أن إطلاق هذه اللفظة يرجع إلى
عصر النبوة ، ويستدل بما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما - في قوله تعالى ﴿ يوم تبيض
وجوه وتسود وجوه ﴾ [آل عمران / ١٠٦] - قال : « فأما الذين ابيضت وجوههم : فأهل السنة
والجماعة وأولوا العلم ، وأما الذين اسودت وجوههم : فأهل البدع والضلالة » .
قلت : أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة ٧٢/١ ورقمه ٧٤ .
وقال السيوطي : « أخرجه ابن أبي حاتم وأبو نصر في الإبانة ، والخطيب في تاريخه ، واللالكائي
في السنة » الدر المنثور ٦٣/٢ .

وهذا الأثر فيه مجاشع بن عمر ، قال - فيه - ابن معين : قد رأته أحد الكذابين ، وقال
العقيلي : حديث منكر ، وقال البخاري - عنه - : منكر مجهول . قال الذهبي : « ومجاشع هو
راوي كتاب الأهوال والقيامة ، وهو جزآن ، كله خير واحد موضوع » .

انظر : ميزان الاعتدال ٤٣٦/٣ ورقم الترجمة ٦٦ وعلى هذا فالأثر غير صحيح .

فقد قال أيوب السخيتاني (ت ١٣١هـ) : « إني أخير بموت الرجل من أهل السنة وكأنني أفقد بعض أعضائي »^(١) ، وقال : « إن من سعادة الحدّث والأعجمي أن يوفقهما الله لعالم من أهل السنة »^(١) .

كما قال سفيان الثوري (ت ١٦١هـ) : « استوصوا بأهل السنة خيراً فإنهم غرباء » ، وقال - أيضاً - : « ما أقل أهل السنة والجماعة »^(٢) .

وقد ورد هذا الاسم والوصف للمتبعين للسنة وآثار الرسول ﷺ عن كثير من السلف المتقدمين^(٣) .

وقد تميّز أهل السنة والجماعة بمتابعة السنن والآثار وأقوال السلف الصالح ، والتزموا منهجهم في فهم النصوص والاستدلال بها .

يقول أبو نصر السجزي : « أهل السنة : هم الثابتون على اعتقاد ما نقله إليهم السلف الصالح رحمهم الله عن الرسول ﷺ ، أو عن أصحابه رضي الله عنهم فيما لم يثبت فيه نص في الكتاب ولا عن الرسول ﷺ لأنهم رضي الله عنهم أئمة وقد أمرنا باقتفاء آثارهم واتباع سنتهم ، وهذا أظهر من أن يحتاج إلى إقامة برهان »^(٤) .

ولا يخرج الرجل عن أهل السنة والجماعة إلا بالابتداع^(٥) لاسيما إذا كان في قاعدة كليّة من قواعد الدين .

كما أن الأصل في الموافقة والمخالفة للسنة والجماعة ليس الموافقة والمخالفة في الأصول - وهي الاعتقاديّات - كما يزعم البعض ، وأن الخلاف في الفروع - وهي العمليات - سهل لا يوصل إلى مخالفة السنة ؛ بل الأصل هو موافقة السنة والإجماع سواء في الاعتقاديّات أو العمليات ، وأنه إذا وقع الاحتمال في الدليل أو ورد ما يفيد الخلاف في زمن الصحابة فإن هذا مما يدخله الاجتهاد أيّاً كان في الاعتقاديّات

(١) رواه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة ٦٠/١ - ٦١ .

(٢) المصدر السابق ٦٤/١ .

(٣) انظر : وسطية أهل السنة بين الفرق ص : ٤٢ - ٤٣ .

(٤) الرد على من أنكر الحرف والصوت ص : ٩٩ ط الجامعة الإسلامية .

(٥) وذلك إذا تحققت الشروط وانتفت الموانع .

أو العمليات .

ويدل على ذلك :

أن المخالف في أسماء الله وصفاته ، أو المسح على الخفين أو حدّ الرجم ونحوهما بالنفي يُعدّ من أهل البدع لوضوح الدليل وانعقاد الإجماع على إثباتها .
والمخالف في رؤية النبي ﷺ ربه في الدنيا ، أو نقض مس الذكر للوضوء ونحو ذلك يُعدّ في دائرة الاجتهاد^(١) لخفاء الدليل وورود الخلاف عن الصحابة في ذلك .

(١) علماً أن الاجتهاد هو بذل غاية الوسع والجهد في طلب الحق ، وأن الحقّ في المسألة واحد ، فللمصيب أجران ، وللمخطئ أجر الاجتهاد فقط أما من لم يبذل الجهد أو خالف الدليل الواضح لشبهة ضعيفة فهذه تُسمى « زلة » لاتدخل في إطار الاجتهاد المشروع المثاب فاعله . بل هي من جنس الذنوب والمعاصي والتقصير .

الفصل الثاني :

التعريف بالمتكلمين

وفيه ثلاثة مباحث :

- المبحث الأول : تعريف علم الكلام وسبب تسميته ونشأته .
- المبحث الثاني : ذم السلف لعلم الكلام .
- المبحث الثالث : أهم سمات أهل الكلام .

الفصل الثاني: التعريف بالمتكلمين

المبحث الأول: تعريف علم الكلام وسبب تسميته ونشأته .

(أ) تعريفه :

تعددت تعريفات علم الكلام ، وبيان حدّه وحقيقته ، وسأذكر بعض هذه التعريفات ثم أعلق عليها بما يكشف المعنى - إن شاء الله تعالى - :

التعريف الأول : قال الإيجي : « الكلام : علم يقتدر معه على إثبات العقائد الدينية بإيراد الحجج ودفع الشُّبه »^(١) .

التعريف الثاني : قال التفتازاني - في تعريف علم الكلام - : « العلم بالقواعد الشرعيّة الاعتقاديّة المكتسب من أدلتها اليقينيّة »^(٢) .

التعريف الثالث : قال الجرجاني : « الكلام : علم يبحث فيه عن ذات الله تعالى وصفاته وأحوال الممكنات من البدء والمعاد على قانون الإسلام » .

ثم قال : « والقيد الأخير - على قانون الإسلام - لإخراج العلم الإلهي للفلاسفة » .
وذكر تعريفاً آخر فقال : « الكلام : علم باحث عن أمور يعلم منها المعاد وما يتعلق به : من الجنة والنار والصراط والميزان ، والثواب والعقاب » .

وقال - أيضاً - : « وقيل : الكلام : هو العلم بالقواعد الشرعيّة الاعتقاديّة المكتسبة عن الأدلة »^(٣) .

وهذا الأخير هو الذي نقله التفتازاني - كما تقدم - .

التعريف الرابع : قال التهانوي : « وهو علم يقتدر معه على إثبات العقائد الدينية على الغير بإيراد الحجج ودفع الشُّبه »^(٤) .

وهذا التعريف ليس فيه شيء جديد على ما في التعريف الأول .

التعريف الخامس : قال ابن خلدون - في تعريفه لعلم الكلام - : « علم يتضمّن

(١) المواقف ص : ٧ .

(٢) شرح المقاصد ١/١٦٥ .

(٣) التعريفات ص : ١٦٢ ، ١٦٣ .

(٤) كشف اصطلاحات الفنون ١/٢٢ .

الحجاج عن العقائد الإيمانية بالأدلة العقلية ، والرد على المبتدعة المنحرفين في
الاعتقادات عن مذاهب السلف وأهل السنة»^(١) .

ومما تقدم نجد أن هذه التعريفات متقاربة من حيث المعنى ، وكلها تدل على ما
يلي :

١- أن علم الكلام علم بالعقائد الدينية كالعلم بالله تعالى وصفاته ، وبالرسل
والرسالات ، وبالمعاد وما يتعلق به ، وهذا هو موضوع علم الكلام .

فيخرج بهذا : علم الفقه المتعلق بالأحكام العملية كالصلاة والصيام ونحو ذلك .

٢- كما أنه علم لإثبات العقائد بطريقة مخصوصة : وهي إثباتها عن طريق الأدلة
العقلية .

فيخرج به : إثبات العقائد بالنصوص الشرعية كما هي طريقة السلف ، وإثباتها
بالكشف كما هي طريقة الصوفية .

٣- وكذلك أنه علمٌ جدل ومناظرة ومخاصمة ، لأنه يورد الحجج العقلية ، ويرد على
الشبه المعارضة لها ، ويدل على هذا ما عليه عامة كتب أهل الكلام من الجدل
والخصومات .

والتعريفات السابقة نوعان :

الأول : صور علم الكلام بأنه علم العقيدة نفسه ، فهو يقرر العقائد بطريقة
معينة .

والثاني : صور علم الكلام بأنه علم دفاع عن العقيدة برد الشبه والشكوك .
والمأمل في كتب علم الكلام التي بأيدينا يرى أن هذا العلم مشتمل على النوعين
جميعاً .

ومما ينبغي التنبيه عليه أن هناك فرقاً بين تعريف الإيجي ومن بعده ، وتعريف ابن
خلدون ، فالأول جعل « علم الكلام » شاملاً لكل العقائد الدينية المنسوبة إلى ملة
الإسلام سواء كانت حقاً أو باطلاً يقول التهانوي : « والمراد بالدينية : المنسوبة إلى
دين محمد عليه الصلاة والسلام سواء كانت صواباً أو خطأً فلا يخرج علم أهل البدع

الذي يقتدر معه على إثبات عقائده الباطلة عن علم الكلام»^(١) .

بينما تعريف ابن خلدون قاصر على إثبات العقائد والرد على الشبه عن مذهب السلف وأهل السنة ، والأول أشمل ، وهو واقع المصنفات الكلامية ، فإن أصحابها على مذاهب مختلفة ، ولم يقل أحد أن مذهب المعتزلة - مثلاً - لا يسمى كلاماً لأن الأشاعرة يخالفونه ، بل كلها تعتبر من علم الكلام .

(ب) سبب تسميته^(٢) :

تعددت أسباب تسمية هذا العلم بعلم الكلام عند أهله ، وأكثر من جمع هذه الأسباب التفتازاني في شرح العقائد النسفية ، وهي :

- ١- لأن عنوان مباحثه كان قولهم الكلام في كذا وكذا .
- ٢- لأن مسألة الكلام كانت أشهر مباحثه ، وأكثرها نزاعاً وجدالاً ، حتى أن بعض المتغلبة قتل كثيراً من أهل الحق ، لعدم قولهم بخلق القرآن .
- ٣- لأنه يورث قدرة على الكلام في تحقيق الشرعيات ، وإلزام الخصم بالمنطق للفلسفة .
- ٤- لأنه أول ما يجب من العلوم التي إنما تُعلم وتُتَعلم بالكلام ، فأطلق عليه هذا الاسم لذلك ثم خص به ، ولم يطلق على غيره تمييزاً .
- ٥- لأنه إنما يتحقق بالمباحثة وإدارة الكلام من الجانبين ، وغيره قد يتحقق بالتأمل ، ومطالعة الكتب .
- ٦- لأنه أكثر العلوم خلافاً ونزاعاً فيشتد افتقاره إلى الكلام مع المخالفين . والرد عليهم .
- ٧- لأنه لقوة أدلته صار كأنه هو الكلام دون ماعده من العلوم كما يقال للأقوى من الكلامين : هذا هو الكلام .
- ٨- لأنه لابتنائه على الأدلة القطعية المؤيدة أكثرها بالأدلة السمعية أشد العلوم تأثيراً في القلب ، وتغلغلاً فيه ، فسُمي بالكلام المشتق من الكَلْم وهو الجرح .

(١) كشاف اصطلاحات الفنون ٢٣/١ .

(٢) انظر في هذه الأسباب : شرح العقائد النسفية ص : ١٠ - ١١ ، المواقف ص : ٨ - ٩ ، شرح المقاصد ١٦٤/١ - ١٦٥ ، مذاهب الإسلاميين ٢٨/١ - ٣٢ ، التحقيق التام في علم

الكلام ص : ٢ .

٩- لأن المتكلمين كانوا يقولون حيث ينبغي الصمت اقتداءً بالصحابة والتابعين الذين سكتوا عن المسائل الاعتقادية لا يخوضون فيها ، فأصبح الكلام هنا ضد السكوت^(١) .

١٠- لأن المتكلمين قوم يقولون في أمور ليس تحتها عمل ، فكلامهم نظري لفظي لا يتعلق به فعل ، فأصبح الكلام - هنا - ضد الفعل^(٢) .
وفيه أقوال أخرى^(٣) .

ويبدو أن أقرب هذه التعليلات - بالمنظور السلفي - ، وبالمقارنة بما هو موجود من تراث المتكلمين : هو السبب : الخامس ، والسادس ، والتاسع ، والعاشر .

أما السبب الثاني فقد نقد شيخ الإسلام ابن تيمية القول به ، فقال :
« وأيضاً فما ذكره الشهرستاني ليس بصحيح في اسم المتكلمين ، فإن المتكلمين كانوا يسمون بهذا الاسم قبل منازعتهم في مسألة الكلام ، ولم يكن الناس اختلفوا في مسألة الكلام »^(٤) .

كما قال - أيضاً - : « والسلف لم يذموا جنس الكلام ، فإن كل آدمي يتكلم ، ولاذموا الاستدلال والنظر والجدل الذي أمر الله به ورسوله ، والاستدلال بما بينه الله ورسوله ، ولاذموا كلاماً هو حق ، بل ذموا الكلام الباطل المخالف للكتاب والسنة ، وهو المخالف للعقل أيضاً ، وهو الباطل ، فالكلام الذي ذمه السلف هو الباطل ، وهو المخالف للشرع والعقل »^(٥) .

وهذا يدل على أنّ كلام المتكلمين في العقيدة بمنهجهم العقلي الجدلي المعروف هو المذموم ليس المقصود بالذم مطلق الكلام ، أو مذهب فرقة معينة من المتكلمين

(١) انظر : مذاهب الإسلاميين ٣٠/١ .

(٢) المصدر السابق - نفس الجزء والصفحة - .

(٣) انظر : مقدمة المحقق ل : ذم الكلام وأهله - لأبي إسماعيل الهروي - ٢٧/١ .

(٤) الفتاوى ١٨٤/٣ .

(٥) الفتاوى ١٤٧/١٣ ، وانظر - نصاً طويلاً في هذا المعنى - في النبوات ص : ١٥٦ ، ١٥٧ ،

وانظر درء التعارض ١٧٨/١ ، ١٨١/٧ .

فقط وغيرها من فرق أهل الكلام ليس مذموماً كما يظن البعض !!
 أما بقية التعليقات السابقة في تسمية علم الكلام بهذا الاسم ، فبعضها صدرت
 من متكلمين يمدحون مذهبهم ، وبعضها واضح البطلان كالتعليل الثامن .
 وسبب ذم السلف لعلم الكلام لاشتماله على كثير من البدع والضلالات في
 المسائل والدلائل . ولما كان المتكلمون يعتقدون أن ما هم عليه حق سموها هذا العلم
 البدعي بأسماء شريفة : كعلم التوحيد ، وأصول الدين ونحوهما^(١) ، وهذا لا يغير من
 الحقيقة شيئاً ، وهي تسمية فاسدة لفساد أصلها .
 (ج) نشأته .

ظهرت بوادر الكلام في المتشابه ، والجدل والخصومة في فهم الأدلة المتعلقة
 بمسائل العقيدة في زمن الرسول ﷺ وأصحابه ، ولكن هذه البوادر ردت بقوة منذ
 لحظتها الأولى ، وحذر رسول الله ﷺ من هذا الطراز في البحث في مسائل الاعتقاد ،
 وسأضرب لهذا بمثلين : أحدهما في زمن الرسول ﷺ والآخر في زمن عمر رضي
 الله عنه :

الأول : عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : خرج رسول الله ﷺ
 ذات يوم والناس يتكلمون في القدر ، قال : وكأنا تفقأ في وجهه حب الرمان من
 الغضب ، قال فقال لهم : « مالكم تضربون كتاب الله ببعضه ببعض ؟ بهذا هلك من
 كان قبلكم ، قال : فما غبطت نفسي بمجلس فيه رسول الله لم أشهده بما غبطت
 نفسي بذلك المجلس أنى لم أشهده »^(٢) .

الثاني : عن سليمان بن يسار : أن رجلاً يقال له صبيغ قدم المدينة ، فجعل
 يسأل عن متشابه القرآن ، فأرسل إليه عمر وقد أعد له عراجين النخل ، فقال : مَنْ
 أنت ؟ قال : أنا عبد الله صبيغ . فأخذ عمر عرجوناً من تلك العراجين فضربه ،
 وقال : أنا عبد الله عمر . فجعل له ضرباً حتى دَمِيَ رأسه . فقال : يا أمير المؤمنين

(١) انظر : كشاف اصطلاحات الفنون ٢٢/١ .

(٢) رواه أحمد ١٧٨/٢ ، وابن ماجه - في المقدمة - باب في القدر - ورقمه ٨٥ قال البوصيري في
 الزوائد : هذا إسناد صحيح ، رجاله ثقات ، ورواه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة

حسبك ، قد ذهب الذي كنت أجد في رأسي (١) .

وبعد هذا الحسم القويّ - من الرسول ﷺ وأصحابه - لمادة هذا المنهج العقيم ، استمر رسوخ الإيمان بالعتيدة الصحيحة ، ودامت صلتهم بالكتاب والسنة ، مبتعدين عن الأهواء والبدع ، وعن الجدال والمراء ، الذي يشوه الإيمان ويفرق الكلمة ، ويشوب العقيدة ويكدر صفوها .

ولقد كان أصحاب رسول الله ﷺ من أبعد الناس عن الفلسفة والنظريات الإلهية التي أفسد بها اليونانيون الوثنيون عقائد كثير من الأمم .
كما كانوا من أبعد الناس عن الفرق التي نشأت حين افتراق الناس بسبب الفتنة (مقتل عثمان ومابعده) التي قدّر الله وقوعها في الأمة .

وعندما اتسعت البلاد الإسلامية، ودخل أبناء البلاد المفتوحة في دين الله ، وقد كانوا على أديان مختلفة ، وبعد ترجمة كتب الفلاسفة : كثرت البدع ، وظهر أهل المجادلات والمناظرات والخصومات ، ، وفشت مجالسهم وانتشرت كتبهم في الأمة ، وزاد البلاء عندما تبني بعض الخلفاء آراء المتكلمين ومناهجهم وامتحنوا الناس عليها، عند ذلك قام السلف بالتحذير من هذه البدع المضلة ، ووقفوا ضدها حتى مع تبني الدولة لها ، ثم كان النصر حليف أهل السنة والله الحمد .

لقد كان أول أمر هذه الفتنة عندما ظهرت البدع بعد مقتل عثمان بن عفان - رضي الله عنه - وماالحق ذلك من أحداث .

وأصول الفرق التي ظهرت بعد ذلك خمس فرق وهي :

- (١) الخوارج
- (٢) الشيعة .
- (٣) المرجئة .
- (٤) القدرية .
- (٥) الجهمية .

(١) رواه الدارمي - المقدمة - باب : من هاب الفتيا وكره التنطع والتبدع - ٥٨/١ - واللفظ له - ، والآجري في الشريعة ص : ٧٣ ، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة ٤/٤ - ٦٣٤ - ، ٦٣٦ ، وسندها صحيح صححه الحافظ ، انظر الإصابة : ١٩٨/٢ ، ١٩٩ .

أما الخوارج فقاتلهم الصحابة في النهروان بقيادة خير الناس في زمانه علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - (١) .

وأما الشيعة فقد حرّق عليّ - رضي الله عنه - جماعة منهم (٢) .

والمرجئة وقف منهم السلف موقفاً شديداً - سيأتي بيانه - (٣) .

والقدرية النفاة تبرأ منهم الصحابة الموجودون آنذاك كعبدالله بن عمر ، وجابر

ابن عبدالله ، وعبدالله بن عباس وغيرهم (٤) .

وأول من أظهر نفي الصفات هو الجعد بن درهم (ت ١٢٤ هـ) وتلميذه الجهم

بن صفوان (ت ١٢٨ هـ) في أوائل القرن الثاني الهجري (٥) .

وليس المراد هنا هو التاريخ لنشأة الفرق وظهور البدع ، وإنما المقصود أن علم

الكلام نشأ وترى في أحضان القدرية والجهمية ، ثم برز بقوة على يد المعتزلة (٦) ،

الذين اعتبرهم - بعض الباحثين - أول من أنشأ علم الكلام في الإسلام وخاض به في

مباحث العقيدة (٧) .

ثم قام هؤلاء بدراسة العقيدة بالطرق العقلية والمناهج الفلسفية واعتبروها قطعية

لا تقبل الرد بأي وجه من الوجوه .

وهكذا غزت كثيراً من كتب العقيدة مباحث ومناهج عقيمة ، بعيدة الصلة بالوحي

المنزل ، حتى إن القارئ لهذه الكتب ليخيل إليه أنه يقرأ كتاباً فلسفياً نظرياً ، لما يرى

فيه من كثرة الجدل والإيرادات والردود ، والمسائل والدلائل العقلية البعيدة الصلة عن

النصوص أو المعاني السنية ، ولاتكاد تمر بدليل لامن القرآن ولا من السنة ، بل تلقى

(١) انظر : تاريخ الطبري ٧٢/٥ - ٩٣ .

(٢) انظر : دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين ص : ١٥٦ .

(٣) انظر : ص ٣٥٨ .

(٤) انظر : شرح أصول اعتقاد أهل السنة ٧١٢/٤ وما بعدها .

(٥) انظر : رد الدارمي على بشر المريسي - ضمن عقائد السلف - ت النشر - ص : ٤٦٦ .

(٦) انظر : الفتاوى ١٨٤/٣ .

(٧) انظر : موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة ٤٤/١ .

أدلة عقلية مجردة، وهي صعبة الفهم ، غامضة المعنى، قد لا يدركها حذاق الطلبة^(١). وربما أورثت في القلب قسوة ، وفي الصدر ضيقاً ، بل إن بعض كتبهم تسوّد فيها الصفحات الكثيرة بمقدمات فلسفية ، ومسائل في علم الفلك والطبيعة ونحو ذلك مما لا حاجة فيه ، ومع هذا كله يزعم أرباب هذه الصناعة أن ما يدعون إليه هو العقيدة التي يجب أن يعتقدوها كل مسلم ، وأن أدلتهم الدقيقة الغامضة واجبة على كل مكلف وأن ماتوصلوا إليه من المسائل المخالفة لمنهاج النبوة هي أصل الدين، وحقيقة الإيمان . ومع ربطهم هذه المسائل والدلائل الفلسفية بالشريعة فإنهم لا يستدلون بأدلة الشريعة عليها أبداً .

فالأخبار - عندهم - إذا كانت أحاداً لا تقبل ، وإذا كانت متواترة فدلالتها ظنية تحتاج أن تتجاوز عشر عقبات لتصبح أدلتها يقينية وأنى لها ذلك !!! . ويمكن أن نلخص العوامل التي أثرت في منهج أهل الكلام في دراسة العقيدة بما يلي^(٢) :

١- الإلتقاء بأصحاب الديانات والمذاهب الأخرى ، والتأثر بهم ، ودخول الزنادقة من ابناء البلاد المفتوحة في الإسلام - نفاقاً - بغية الإفساد لعقائد أهله .
فالتخطيط التأمري لأعداء الإسلام الذي انتهج أمكر الأساليب ، ومنها « الغزو من الداخل » كان من أعظم أسباب تقبّل هذا الغزو المدمر .
وظاهرة الزندقة : رأس من رؤوس أفاعي الظلام التي أكل الحقد قلوبها فقدفته سموماً من الآراء والبدع والفلسفات الهدامة .
والمتمائل لرؤوس الضلالة يجد عدداً منهم ينتمي للأديان والفلسفات التي سحقتها الإسلام وحرر العباد منها ، مثل :

بشر المريسي (يهودي) ، وعبدالله بن المقفع (مجوسي) ، وإبراهيم النظام (برهمي) ، وعبدك الصوفي (ثيوصوفي) ...^(٣) .

(١) المصدر السابق ٤٤/١ - ٤٥ .

(٢) انظر : المصدر السابق ٤٦/١ .

(٣) انظر : ظاهرة الإرجاء ص : ٢٩٧ - ٢٩٨ .

٢- حركة الترجمة^(١) :

لقد كانت حركة الترجمة من أهم العوامل التي أفرزت ظهور ما يسمى بـ « علم الكلام » لما أثارته من المصطلحات والمباحث الفلسفية والمنطقية ، وهي بعيدة كل البعد عن القرآن والسنة ومنهج سلف الأمة أسلوباً ومضموناً .

والخطورة التي برزت في الترجمة ليست لذات الترجمة لأنها قد تكون نافعة إذا كان موضوعها نافعاً ، والعكس بالعكس .

وهذه الترجمة التي اشتهرت في العهد العباسي على يد يحيى بن خالد البرمكي^(٢) كانت للعلوم الفلسفية التي تتحدث عن ما وراء الطبيعة « الغيب »^(٣) .

والأمة اليونانية أمة وثنية ، فلا يتوقع من فلسفتها في الله أو الرسل أو المعاد إلا التخرف والشرك والجاهلية .

وهنا نسجل أمراً مهماً وهو أن هدف ترجمة هذه الكتب الضالة هو إظهار المجادلات والممارات في الله ورسله واليوم الآخر ، ولهذا فإن المشاركين فيها هم : مابن نصراني أو مجوسي أو زنديق ، ولا يعرف أن أحداً من العلماء الصادقين الربانيين - وما أكثرهم في تلك الفترة - شارك في هذه الترجمة ولو على سبيل التأييد .

ولما أظهرت هذه الترجمة ثمارها الخبيثة « علم الكلام » وتبناه بعض الخلفاء ذاقت الأمة من ويلاتهم ما يعرفه من اطلع على التاريخ^(٤) .

إن ترجمة كتب الفلسفة سبباً في تاريخ هذه الأمة لمن قام به ، وليس رمزاً للعلم والمعرفة أو علامة على الوعي الحضاري بالاستفادة مما عند الأمم الأخرى من أفكار

(١) انظر في الكلام على بداية الترجمة وأحوالها ، صون المنطق والكلام ص : ٤ - ١٤ .

(٢) انظر : في قصة طلب البرمكي كتب الفلسفة من ملك الروم ، وحماية ملك الروم لبني قومه من مفاسدها ، ثم إرسالها إلى المسلمين . صون المنطق والكلام ص : ٧ - ٨ .

(٣) ترجمة بعض كتب الصناعات والطب وليس في هذا غضاظة ولا إنكار ، لكن المصيبة ترجمة الفكر الفلسفي الذي أغنانا الله عنه بما أنزل من الدين .

(٤) إذا أردت أن تعرف هذه الولايات فارجع إلى تاريخ علم الكلام - في كتب التاريخ - وأثر الفرقة والشرخ الذي أوصل إليه الأمة ، فضلاً عن تأثير ماتبناه هذا العلم من عقائد على السلوك والأخلاق والإيمان بآله العقيدة . وانظر فتنة خلق القرآن في زمن المأمون كمثال على ذلك .

كما يجلو للبعض أن يردد .

٣- الجهل بالكتاب والسنة والبعث عنهما .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : « ومن المعلوم أن المعظمين للفلسفة والكلام المعتقدين لمضمونهما هم أبعد عن معرفة الحديث ... [و] هذا أمر محسوس ، بل إذا كشفت أحوالهم وجدتهم من أجهل الناس بأقواله ﷺ وأحواله ، وبواطن أموره وظواهرها ، حتى لتجد كثيراً من العامة أعلم بذلك منهم ، ولتجدهم لا يميزون بين ما قاله الرسول وما لم يقله ، بل قد لا يفرقون بين حديث متواتر عنه ، وحديث مكذوب موضوع عليه ...

حتى تجد في أئمة علماء هؤلاء من لا يميز بين القرآن وغيره ، بل ربّما ذكرت عنده آية ، فقال : لانسلم صحة الحديث ! ، وربّما قال : لقوله عليه السلام كذا ، وتكون آية من كتاب الله . وقد بلغنا من ذلك عجائب ، وما لم يبلغنا أكثر .

وحدثني ثقة أنه تولى مدرسة مشهد الحسين بمصر بعض أئمة المتكلمين رجل يسمى شمس الدين الأصبهاني شيخ الإيكي ، فأعطوه جزءاً من الربعة فقراً : (بسم الله الرحمن الرحيم - المصّ .) حتى قيل له : ألف لام ميم صاد . (١) .

٤- ضعف الإيمان ، وإتباع الهوى .

إذا ضعف إيمان الإنسان ، وحصل له اتباع للهوى قلّ تعظيمه لكلام الله وكلام رسوله ﷺ ، وسهل عليه معارضتهما بما يتصوره حججاً عقلية ، وهي شبهات إحدائية ، بل إنه قد يحصل له مناظرة فيدخل الخصومة بغرض الانتصار على خصمه وليس الهدف هو الوصول إلى الحق ، وما يقتضيه رضوان الله تعالى .

والمستعرض لسير كثير من أئمة الكلام يجد عندهم من المجون والانحراف الأخلاقي والعقدي ومعارضة النصوص الشيء الكثير (٢) .

(١) الفتاوى ٩٥/٤ - ٩٦ . وجهل المتكلمين بالسنة أمر مشهور ، وسيأتي له زيادة بيان .

(٢) انظر : تأويل مختلف الحديث ص : ٢٠ - ٢١ ، ٥٢ - ٥٣ (ت الأصفري) ، وانظر : موقف

المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة ٥٦/١ .

المبحث الثاني : ذم السلف الصالح لعلم الكلام .

قال تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ ﴾ [الإنعام / ٦٨] .

كان السلف يرون أن هذه الآية يقصد بها أهل الأهواء والجدل والضلالة^(١) .
ولقد نهى الله تعالى عن الجدل في كتابه فقال : ﴿ مَا يَجَادِلُ فِي آيَاتِ اللَّهِ إِلَّا الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [غانر / ٤] ، وقال : ﴿ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِي الْكِتَابِ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ ﴾^(٢) [البقرة / ١٧٦] .

وعن أبي أمامة - رضي الله عنه - قال قال رسول الله ﷺ : « ماضل قوم بعد هدى كانوا عليه إلا أوتوا الجدل » ثم تلا هذه الآية : ﴿ ماضربوه لك إلا جدلاً بل هم قوم خصمون ﴾^(٣) [الزخرف / ٥٨] .

وقد تواتر تحذير السلف الصالح من الجدل والمراء والمناظرات والخصومات ، ومن ذلك :

- عن وهب بن منبه - رضي الله عنه - قال : « دع المراء والجدل ، فإنه لن يعجز أحد رجلين : رجل هو أعلم منك ، فكيف تعادي وتجادل من هو أعلم منك؟ .
ورجل أنت أعلم منه ، فكيف تعادي وتجادل من أنت أعلم منه ولا يطيعك »^(٤) .
- وعن إبراهيم النخعي - في قوله تعالى ﴿ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ ﴾ [المائدة / ١٤] -
قال : « الخصومات والجدل في الدين »^(٥) .

(١) انظر : الإبانة ٢/ ٤٩٦ .

(٢) انظر قول أبي العالية - رحمه الله - في الإبانة ٢/ ٤٩٤ والدر المنثور ١/ ١٦٩ .

(٣) رواه أحمد ٥/ ٢٥٢ ، ٢٥٦ ، وابن ماجه - المقدمة - باب اجتناب البدع والجدل - برقم :

٤٨ ، والترمذي - كتاب التفسير - باب تفسير سورة الزخرف - برقم ٣٢٥٣ (ت إبراهيم

عطوه) قال الترمذي : « هذا حديث حسن صحيح » ، والآجري في الشريعة ص : ٥٤ ،

واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة ١/ ١١٤ برقم ١٧٧ .

(٤) رواه ابن بطة في الإبانة ٢/ ٥٢٦ ح ٦٣٨ ، وانظر : سير أعلام النبلاء ٤/ ٥٤٩ .

(٥) رواه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله ٢/ ٩٣٢ .

- وقال العوام بن حوشب : « إياكم والخصومات في الدين ، فإنها تجبب الأعمال »^(١) .

- وقال الأوزاعي : « بلغني أن الله عز وجل إذا أراد بقوم شراً ألزمهم الجدل ومنعهم العمل »^(٢) .

- وقال الهيثم بن جميل : قلت لمالك بن أنس : يا أبا عبد الله الرجل يكون عالماً بالسنة أيجادل عنها ؟ قال : لا ، ولكن يخبر بالسنة ، فإن قبلت وإلا سكت^(٣) .

- وقال مالك : « الجدل في الدين يُنشئ المرء ، ويذهب بنور العلم من القلب ويقسي ، ويورث الضغن »^(٤) .

والجدل والخصام والمناظرة من أوضح سمات علم الكلام ، وأخبارهم ومصنفاتهم شاهدة بذلك .

وأهل الكلام معدودون من أهل البدع والأهواء ، فيشملهم كلام السلف المعروف المشهور في أهل الأهواء والبدع .

وإجماع السلف الصالح منعقد على ذم علم الكلام وأهله ومصنفاتهم .

قال أبو عمر بن عبد البر : « أجمع أهل الفقه والآثار من جميع الأمصار أن أهل الكلام أهل بدع وزيف ولا يعدون - عند الجميع - في طبقات الفقهاء ، وإنما العلماء أهل الأثر والتفقه فيه ، ويتفاضلون فيه بالإتقان والميز والفهم »^(٥) .

« قال أبو عبد الله عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن خويز منداد المصري المالكي في كتاب الإجازات من كتابه في الخلاف :

قال مالك : « ولا تجوز الإجارة في شيء من كتب أهل الأهواء والبدع والتنجيم » ،

(١) رواه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله ٩٣٢/٢ .

(٢) المصدر السابق ٩٣٣/٢ ، وانظر : سير أعلام النبلاء ١٢١/٧ .

(٣) المصدر السابق ٩٣٦/٢ .

(٤) أخرجه ابن بطه في الابانة ٥٣٠/٢ ح ٦٥٣ ، وانظر : سير أعلام النبلاء ١٠٦/٨ .

(٥) جامع بيان العلم وفضله ٩٤٢/٢ .

وذكر كتاباً ثم قال^(١) : وكتب أهل الأهواء والبدع عند أصحابنا هي كتب أصحاب الكلام من المعتزلة وغيرهم ، وتفسخ الإجارة في ذلك ، وكذلك كتب القضاء بالنجوم وعزائم الجن وما أشبه ذلك .

وقال في كتاب الشهادات - في تأويل قول مالك : لا تجوز شهادة أهل البدع وأهل الأهواء - قال :

« أهل الأهواء عند مالك وسائر أصحابنا هم أهل الكلام ، فكل متكلم فهو من أهل الأهواء والبدع أشعرياً كان أو غير أشعري ، ولا تقبل لهم شهادة في الإسلام ، ويهجر ويؤدب على بدعته ، فإن تمادى عليها استتيب منها »^(٢) .

وهكذا الحال عند الحنفيّة ، قال ابن أبي العز الحنفي :

« وذكر الأصحاب في الفتاوى : أنه لو أوصى لعلماء بلده : لا يدخل المتكلمون ، ولو أوصى إنسان أن يُوقف من كتبه ما هو من كتب العلم ، فأفتى السلف أن يباع ما فيها من كتب الكلام ، وذكر ذلك بمعناه في « الفتاوى الظهيرية » . »^(٣) .

وهكذا القول عند بقية أتباع المذاهب الأربعة^(٤) .

والنصوص الواردة في ذم علم الكلام وأهله كثيرة^(٥) سأذكر طرفاً منها باختصار :-
- سئل الإمام أبو حنيفة : ما تقول فيما أحدث الناس من الكلام في الأعراض

(١) القائل هو ابن خويز منداد .

(٢) جامع بيان العلم وفضله ٢/٩٤٢ - ٩٤٣ .

(٣) شرح الطحاوية ص : ١١-١٢ ت الأرنؤوط .

(٤) انظر : منهج الأشاعرة في العقيدة ص : ١٠ - ١٢ .

(٥) صنف جماعة من العلماء كتباً خاصة في ذم الكلام وأهله منها :

- كتاب أبي عبدالرحمن السلمي في ذم الكلام .

- ذم الكلام وأهله للهروي .

- تحريم النظر في كتب الكلام لابن قدامة .

- ذم الكلام لأبي الفضل المقيّد .

- الغنية عن الكلام وأهله لأبي سليمان الخطابي .

- صون المنطق والكلام عن علم المنطق والكلام للسيوطي .

والأجسام؟ فقال: «مقالات الفلاسفة، عليك بالأثر وطريقة السلف وإياك وكل محدثة فإنها بدعة»^(١).

- قال ابن المبارك: «إنا لنحكي كلام اليهود والنصارى ولانستطيع أن نحكي كلام الجهمية»^(٢).

- عن عبدالرحمن بن مهدي قال: دخلت على مالك وعنده رجل يسأله عن القرآن، فقال: «لعلك من أصحاب عمرو بن عبيد؟ لعن الله عمراً فإنه ابتدع هذه البدعة من الكلام، ولو كان الكلام علماً لتكلم فيه الصحابة والتابعون كما تكلموا في الأحكام والشرائع، ولكنه باطل يدل على باطل»^(٣).

- أما الشافعي فكلامه في هذا كثير مشهور ومن ذلك:

* قوله: «حكمت في أهل الكلام أن يضربوا بالجرید، ويجلسوا على الإبل، ويطاف بهم في العشائر والقبائل، وينادى عليهم: هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأقبل على الكلام»^(٤).

* وقوله: «لو علم الناس ما في الكلام [من] الأهواء لفروا منه كما يُفرون من

الأسد»^(٦).

(١) انظر: صون المنطق ص: ٣٢.

(٢) رواه عبدالله بن الإمام أحمد في السنة ١١١/١ ح ٢٣، والآجري في الشريعة ص: ٣٠٥ وصححه ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية ص: ١٣٥ (ت المعتق).

(٣) رواه الهروي في ذم الكلام وأهله ص: ٢٩٤.

وليس مراد الإمام مالك بالكلام هنا: العقيدة أو أصول الدين، أو التوحيد - كما يخلو لأصحابه أن يسموه - لأنه ذمه وأخبر أن الصحابة والتابعين ماتكلموا به وهذا لا يحمل على تلك الأسماء الشريفة قطعاً. لكن مراده العلم المعروف ذو الصيغة المعروفة، والمنهج الجدلي المنصوص.

(٤) رواه ابن عبدالبر في جامع بيان العلم وفضله ٩٤١/٢.

(٥) في الأصل [في] ويبدو أن الصواب ما أثبتته.

(٦) رواه ابن عبدالبر في جامع بيان العلم وفضله ٩٤١/٢، وانظر: تبين كذب المفتري ص: ٣٣٦،

وسير أعلام النبلاء ١٠/١٦، ١٨.

- * وقوله : « إني اطلعتُ من أهل الكلام على شيء ماظنته قط ، ولأن يُبتلى المرء بكل ما نهى الله عنه ماعدا الشرك خير له من أن يبتلى من الكلام »^(١) .
- * وقوله : « من تردى في الكلام لم يفلح »^(٢) .
- قال الإمام أحمد : « لا يفلح صاحب كلام أبداً » ولاتكاد ترى أحداً نظر في الكلام إلا وفي قلبه دغل »^(٣) .
- وقال - أيضاً - : « لا تجالسوا أهل الكلام وإن ذبوا عن السنة »^(٤) .
- وقال : « أهل الكلام زنادقة »^(٥) .
- وقال أبو يوسف : « من طلب العلم بالكلام تزندق ، ومن طلب غريب الحديث كذب ، ومن طلب المال بالكيمياء أفلس »^(٦) .
- وقال - أيضاً - : « العلم بالخصومة والكلام جهل ، والجهل بالخصومة والكلام علم »^(٧) .

- (١) رواه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله ٩٣٩/٢ ، وابن أبي حاتم في آداب الشافعي ومناقبه ص : ١٨٢ ، ١٨٧ ، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة ١٤٥/١-١٤٧ ، وابن بطّة في الإبانة ٥٣٤/٢-٥٣٦ ، وانظر : تبين كذب المفترى ص : ٣٣٥ - ٣٣٧ .
- (٢) رواه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله ٩٤١/٢ ، وابن أبي حاتم في آداب الشافعي ومناقبه ص : ١٨٦ ، وابن بطّة في الإبانة ٥٣٥/٢-٥٣٦ ، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة ١٤٦/٢ ، وسير أعلام النبلاء ١٨/١٠ ، ٢٧ ، وانظر : تبين كذب المفترى ص : ٣٣٥ .
- (٣) رواه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله ٩٤٢/٢ .
- (٤) رواه ابن الجوزي في مناقب الإمام أحمد ص : ٢٠٥ ، قلت : كأنه يشير إلى الكلائية ! .
- (٥) تليس إبليس ص : ٨٣ ، ولالإمام أحمد مواقف مشهورة وأقوال مأثورة في نقد علم الكلام .
- انظر : المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد بن حنبل في العقيدة ٣٩٨/٢ .
- (٦) رواه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة ١٤٧/١ بدون « ومن طلب غريب الحديث كذب » ، وابن بطّة في الإبانة ٥٣٧/٢ ، وسير أعلام النبلاء ٥٣٧/٨ ، وانظر : تبين كذب المفترى ٣٣٣ .
- (٧) رواه ابن بطّة في الإبانة ٤١٩/١ ، ٥٣٦/٢ ، وانظر : سير أعلام النبلاء ٥٣٩/٨ .

- وقال الإمام عبد الله بن داود الخريبي : « ليس الدين بالكلام إنما الدين بالآثار »^(١) .

وقد حرم العلماء بيع كتب الفلسفة وعلم الكلام، وأتلفوها، ومنعوا تداولها^(٢) .

وهذا التحذير الشديد من علم الكلام عند السلف هو لما يتضمنه الكلام من الخطر على الإسلام والمسلمين ، فهو سبب في إفساد العقيدة وظهور الفرق والمذاهب المتناحرة المختلفة ، وإذا تفرقت الأمة ضعفت وانهزمت أمام أعدائها .

وعلم الكلام ليس للمسلمين حاجة فيه سواء في تقرير العقيدة أو الدفاع عنها ،

فإن القول^(٣) بأن السلف مع ذمهم لعلم الكلام وأهله قد اضطروا للبحث في بعض مسائله لدفع شبهات الكفار والزنادقة عليه ملاحظات منها :

أولاً : أن في القرآن والسنة غنية في كيفية دفع الشبهات بمنهج شرعي منضبط ، أما الكلاميون فإنهم يقررون أصلاً في باب المجادلة ثم يلتزمون لوازمه الباطلة وتكون مخالفة للنصوص .

ثانياً : أن القرآن يتضمن حججاً عقلية دامغة ، وهذه الحجج لا تأثير لها على بقية أجزاء العقيدة ، كما أنها سهلة ميسرة يدرکها الإنسان بفطرته ، وحجج أهل الكلام معقدة وغامضة ، وقد تكون في بعض الأحيان ضعيفة وهزيلة ، فيستأسد عليهم أهل الملل الأخرى ، ويتسلط عليهم الفلاسفة والباطنية^(٤) .

ثالثاً : ليس بصحيح أن السلف اضطروا في الدفاع عن العقيدة إلى علم الكلام ولا يعرف عن أحد منهم استعمال هذا العلم في هذا الصدد أبداً .

رابعاً : أن علم الكلام علم بدعي محرم ، والرد على شبهات الكفار به ممنوع لأنه من باب « إن الله لم يجعل شفاء هذه الأمة فيما حرّم عليهم » لاسيما إذا عرفت

(١) انظر : سير أعلام النبلاء ٣٤٩/٩ ، تذكرة الحفاظ ٣٣٨/١ .

(٢) انظر : سير أعلام النبلاء ٤٥/٥-٤٦ ، وكتب حذر منها العلماء ٣٥/١-٥٢ .

(٣) هذا القول هو لأحد الباحثين - وهو الأستاذ سليمان الغصن - ، انظر : موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة ٩٤/١-٩٥ .

(٤) انظر - في تسلط الفلاسفة والباطنية على المتكلمين - : موقف ابن تيمية من الأشاعرة

أن في القرآن غنية وكفاية عنه .

قال الدار قطني : « ماشيء أبغض إليّ من علم الكلام »^(١) .

قال الذهبي : « قلتُ : لم يدخل الرجل أبداً في علم الكلام ولا الجدل ،

ولا خاض في ذلك بل كان سلفياً »^(٢) .

قال الإمام البربهاري : « واعلم أنها لم تكن زندقة ، ولا كفر ، ولا شكوك ،

ولا بدعة ، ولا ضلالة ، ولا حيرة في الدين إلا من الكلام ، وأهل الكلام ، والجدل

والمراء والخصومة والعجب »^(٣) .

والسبب في ذم السلف لعلم الكلام ، ليس لأنه اشتمل على مصطلحات جديدة

وإنما ذموه لأمر منها :

- اشتمال الكلام على بدع وضلالات تُغيّر معاني ومفاهيم العقيدة الصحيحة .
- تهوينهم لشأن النصوص وردّ معانيها واعتقادهم أن ظاهرها الدعوة إلى الكفر ، ووضع العقل سلطاناً عليها وتعظيمه واعتباره الأصل في التلقي والاستدلال .
- اشتمال مصطلحاتهم على معانٍ مجمّلة فأثبتها بإطلاق فيه إثبات لشيء من الباطل ، ونفيها بإطلاق فيه نفي لشيء من الحقّ .
- أنه سبب التفرق والاختلاف لأنه يدعو إلى الجدل والخصومات .
- أن الكلام يفضي بأهله إلى الشك والحيرة والاضطراب .
- أنه يخالف المنهج القرآني في عرض العقيدة وتقريرها والدفاع عنها .

قال ابن حجر : « وقد توسع من تأخر عن القرون الثلاثة الفاضلة في غالب

الأمر التي أنكرها أئمة التابعين وأتباعهم ، ولم يقتنعوا بذلك حتى مزجوا مسائل

الديانة بكلام اليونان ، وجعلوا كلام الفلاسفة أصلاً يردون إليه ماخالفه من الآثار

بالتأويل ، ولو كان مستكرهاً ، ثم لم يكتفوا بذلك ؛ حتى زعموا أن الذي رتبوه هو

أشرف العلوم وأولها بالتحصيل ، وأن من لم يستعمل ما اصطالحوا عليه فهو عامي

(١) انظر : سير أعلام النبلاء ٤٥٧/١٦ وقد صحح الذهبي هذا النص إلى الدارقطني .

(٢) المصدر السابق - نفس الجزء والصفحة - .

(٣) شرح السنة ص : ٣٨ .

جاهل ، فالسعيد من تمسك بما كان عليه السلف واجتنب ما أحدثه الخلف»^(١) .
ومما يدل على فساد علم الكلام رجوع كثير من المتكلمين عنه وذمهم له ، وهم
أعرف الناس به^(٢) .

وقد نقل الغزالي في الإحياء إجماع السلف الصالح على تحريم علم الكلام ، وأنه
بدعة محدثة^(٣) .

ولما أراد بعض الأشاعرة الجواب عن ذم الشافعي وغيره لعلم الكلام ، أجابوا بما
يتضمن إقرارهم بدم علم الكلام عند السلف .

يقول شيخ الإسلام - بعد نقله كلام بعض الأشاعرة في ذلك -^(٤) :

« وهذا اتفاق من علماء الأشعرية - مع غيرهم من الطوائف المعظمين للسلف -
على أن الكلام المذموم عند السلف كلام من يترك الكتاب والسنة ، ويقول في
الأصول على عقله ، فكيف بمن يعارض الكتاب والسنة بعقله ؟ »^(٥) .

وهذا هو حال متكلمي الأشاعرة والماتريديّة ، فإنهم وافقوا المعتزلة في ذلك وزاد
بعضهم بمقالات أشنع^(٦) .

ولقد دافع المتكلمون عن منهجهم دفاعاً كبيراً^(٧) ، وحاولوا تأويل نصوص

(١) فتح الباري ٢٥٣/١٣ .

(٢) سيأتي شواهد ذلك في المبحث الثالث : أهم سمات أهل الكلام ص : ٣٨ .

(٣) انظر : الإحياء ٩٤/١ - ٩٥ ، وانظر : درء التعارض ١٤٦/٧ .

(٤) انظر : درء التعارض ٢٥٢/٧ ، ٢٧٣-٢٧٤ .

(٥) انظر : درء التعارض ٢٧٤/٧ - ٢٧٥ .

(٦) مثل قول الرازي بأن الأدلة السمعية لاتفيد اليقين ، والمعتزلة لايقولون ذلك ، بل يقولون : إنها

تفيد اليقين ، ويستدلون بها أعظم مما يستدل بها هؤلاء . انظر : درء التعارض ٢٧٥/٧ .

(٧) كتب أهل الكلام في الدفاع عن هذا العلم كتباً مستقلة ، أو فصولاً ضمن كتب ومن ذلك :

- استحسان الخوض في علم الكلام (لأبي الحسن الأشعري) .

- مناقب الشافعي (للبيهقي) . - شرح العقائد النسفية . (للفتازاني)

- تبين كذب المفترى (لابن عساكر الدمشقي) . - إشارات المرام . (للبياضي)

- قواعد العقائد (لأبي حامد الغزالي) .

السلف لاسيما ماقاله الشافعي في ذم علم الكلام .

وسأكتفي^(١) بذكر أمرين من ذلك :

الأول : جعلوا المراد بزم الكلام هم : القدرية ، وحفص الفرد الذي ذمه

الشافعي من القدرية ، فيحمل كلام الأئمة عليه ، ولا يتجاوز به حده^(٢) .

الثاني : أن الأدلة العقلية التي استعملها أهل الكلام موجودة في القرآن ، فدليل

الأعراض موجود في قوله تعالى : ﴿ فلما جنّ عليه الليل رأى كوكباً ... ﴾ [الانعام /

٧٦] الآية في قصة إبراهيم عليه السلام . ودليل التمانع موجود في قوله تعالى : ﴿ لو

كان فيهما آلهة إلا الله لفسدنا ﴾ [الانبياء / ٢٢] وهكذا غيرها من الأدلة^(٣) .

والجواب عنهما هو :

- أن السلف عندما ذموا علم الكلام ذموا لمنهجه في التلقي والاستدلال ، وموقفه

من النصوص الشرعية ، ولم يربطوه بفرقة معينة بل جاء كلامهم عاماً غير مخصّص

فهو يشمل المعتزلة والأشعرية والماتريدية ، ولا مبرر لتخصيصه بالمعتزلة فقط .

- أن المتأخرين من المتكلمين المنتسبين للسلف وللأئمة وافقوا أصول المعتزلة والجهمية

حتى أنهم وافقوهم في مقالاتهم ، وهذا معروف لمن اطلع على كتبهم .

فردود الدارمي والإمام أحمد وغيرهم من السلف على الجهمية والمعتزلة هي ردود

أيضاً على الأشاعرة والماتريدية للتوافق بينهما^(٤) .

- أنّ حفص الفرد الذي ذمه الشافعي لم يكن قدرياً - كما زعموا - بل هو على

مذهب ضرار بن عمرو الكوفي وهو من المثبتين للقدر^(٥) ، ولكنه من نفاة

(١) انظر في حجج أهل الكلام في الدفاع عنه والجواب عليها : موقف المتكلمين من الاستدلال

بنصوص الكتاب والسنة ٩٦/١ - ١٠٢ .

(٢) انظر : تبين كذب المفترى ص : ٣٣٦ ، ودرء التعارض ٧/٢٤٦ .

(٣) انظر : رسالة استحسان الخوض في علم الكلام ص : ٣ .

(٤) انظر في إرجاع أقوال الأشاعرة المخالفة لمذهب أهل السنة إلى أصول الفلاسفة والجهمية

والمعتزلة - : موقف ابن تيمية من الأشاعرة ٢/٨٠٣ - ٨١٧ .

(٥) انظر : مقالات الاسلاميين ص : ٢٨١ - ٢٨٢ - ت ريتز - .

الصفات ، وكانت مناظرة الشافعي له في القرآن : هل هو مخلوق أم لا ؟^(١) .
 فذم الشافعي له ليس لأنه قديراً - كما زعموا- وإنما لأجل نفي الصفات وهو
 ما يتفق فيه الأشاعرة مع حفص الفرد لاسيما المتأخرين .

- أن المتتبع لحقيقة علم الكلام ومنهجه يجد أن حقيقته واحدة ، سواء في الموضوع أو
 الأسلوب أو المضمون . وذم السلف لعلم الكلام يشمل كل زمان له لوجود علة
 الذم وهي الابتداع والانحراف .

- أما استدلالهم على بدعهم بالنصوص الشرعية فهو من لبس الحق بالباطل ، فإن
 البدعة لا يمكن أن تكون باطلاً محضاً ، لأنها لو كانت كذلك لردها الناس ،
 وليست حقاً محضاً لأنها لو كانت كذلك لقبها الناس ، وإنما هي لبس للحق
 بالباطل كما قال تعالى: ﴿ ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق وأنتم تعلمون ﴾
 [البقرة / ٤٢] .

ولا يصح لهم الاستدلال على أصولهم البدعية بهذه النصوص ، وسيأتي تفصيل
 الرد عليهم في تلك الاستدلالات - إن شاء الله تعالى -^(٢) .

(١) انظر : درء التعارض ٧ / ٢٥٠ .

(٢) انظر: ص: ١٥٤ ، ١٧٢ .

المبحث الثالث : أهم سمات أهل الكلام .

لكل فرقة من الفرق سمة وصبغة تتميز بها عن غيرها ، وهذه السمات العامة قد يحصل مشاركة غيرها من الفرق فيها ، لكنّها مجتمعة تميّز المناهج بعضها عن بعض .
وهناك فرق بين الأصول والسمات : فالأصول عبارة عن قواعد عقدية في المسائل والدلائل ، أما السمات فهي صفات هذه الفرقة أو تلك .

وهناك سمات كثيرة لأهل الكلام أذكر منها مايلي (١) :

١- الوقوع في التناقض، « فإنك تجد أهل الكلام أكثر الناس انتقالاً من قول إلى قول، وجزماً بالقول في موضع وجزماً بنقيضه وتكفير قائله في موضع آخر » (٢) ، كما قال تعالى : ﴿ ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً ﴾ [النساء / ٨٢] .
ولعل السبب في هذا التناقض - بعد كونه بدعة ، وكل البدع متناقضة - هو المنهج التلفيقي الذي أراد أتباعه - وهم أهل الكلام - أن يجمعوا به بين الوحي والفلسفة وبين منهج القرآن ومنهج اليونان ، والخروج برأي وسط بينهما أو مركب منهما !! (٣) .

ولقد شهد الخط البياني لهذا المنهج تذبذباً شديداً وتناقضاً مريعاً ثم الرجوع عن هذا المنهج والشعور بعدم صلاحيته أو الانحياز إلى جانب الفلسفة في النهاية .

ولهذا التناقض أمثلة كثيرة في عقائدهم (٤) ، وأكتفي بذكر أربعة أمثلة لأكبر طائفة من أهل الكلام ، وهم « الأشاعرة » ، وهي (٥) :

المثال الأول : قولهم : « إن الباري لا تقوم به الأعراض ، ولكن تقوم به الصفات والصفات والأعراض في المخلوق سواء - عندهم - ، فالحياة والعلم والقدرة والإرادة والحركة والسكون في المخلوق هو عندهم صفة وهو عندهم عرض ، ثم قالوا في

(١) انظر : موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة ١/ ٨٧ .

(٢) نقض المنطق ص : ٤٢ .

(٣) انظر : الفتاوى ١٢/ ٢٠٤ - ٢٠٦ .

(٤) انظر : موقف ابن تيمية من الأشاعرة ٢/ ٨٨١ - ٨٩٠ ، ومنهج الأشاعرة في العقيدة ٣٤ - ٣٦ .

(٥) وليس المراد في هذه الأمثلة بيان وجه الحق في المسألة وإنما التدليل على وجود التناقض .

الحياة ونحوها هي في حق الخالق صفات وليست أعراض ، إذ العرض مالا ييقى زمانين والصفة قديمة باقية ... ثم زعموا أن قيام الصفات - التي هي أعراض في الحقيقة - بالرب تعالى لا تدل على حدوثه « (١) .

المثال الثاني : « أثبتوا الرؤية مع قولهم بأن الجهة مستحيلة في حق الله ، ولهذا قيل فيهم : « من أنكر الجهة وأثبت الرؤية فقد أضحك الناس على عقله » (٢) .

المثال الثالث : « قالوا : أن العقل يقدم على النقل عند التعارض بل العقل هو الأصل والنقل إن وافقه قبل وإن خالفه رد أو أول ، ثم قالوا : أن العقل لا يحسن شيئاً ولا يقبحه ، فجعلوا مثلاً - نصوص علو الله معارضة للقواطع العقلية في حين جعلوا قبح الزنا والكذب مسألة سمعية » (٣) .

المثال الرابع : « قالوا : بأن أحاديث الآحاد مهما صحت لا يبنى عليها عقيدة ، أما المتواتر فهو ظني الدلالة لا يدل على اليقين ، ووضعوا عراقيل عشرة دون دلالاته ، ثم أسسوا مذهبهم وبنوه في أخطر الأصول والقضايا (الإيمان ، القرآن ، العلو) على بيتين غير ثابتين عن شاعر نصراني - الأخطل - وهما :

(١) إن الكلام لفي الفؤاد وإنما جعل اللسان على الفؤاد دليلاً

(٢) قد استوى بشر على العراق من غير سيف ودم مهران « (٤)

٢- كثرة الجدل وإتباع المتشابه (٥) .

لقد اتخذ المتكلمون الجدل وسيلة للبحث في العقيدة ، وهذه السمة واضحة في كتبهم فإنها مبنية على « إن قالوا .. قلنا » ، وقد يكثر الخلاف بينهم ويطول وتكون نتيجته أن الخلاف لفظي .

(١) التسعينية ص : ٢٥٩ - ٢٦٠ .

(٢) منهج الأشاعرة في العقيدة ص : ٣٤ .

(٣) المصدر السابق ص : ٣٥ .

(٤) المصدر السابق ص : ٣٥ .

(٥) انظر في مفاصد الجدل ، وذم السلف له : الآثار الواردة عن أئمة السنة في سير أعلام النبلاء

وهم يتبعون المتشابهة لنصرة أقوالهم ، والرد على خصوصهم وإفحامهم .
سُئلت زوجة واصل بن عطاء - وهي أخت عمرو بن عبيد - قيل لها : كيف
كان علمهما - أي واصل وعمرو - ؟ قالت : « كان واصل إذا جنّه الليل صف
قدميه يُصلي ، ولوح ودواة موضوعان ؛ فإذا مرت به آية فيها حُجّة على مخالف
جلس فكتبها ثم عاد في صلاته »^(١) .

٣- الغلوّ في تعظيم العقل ، وجعله مصدراً للتلقي .

وقد تمثل تعظيمهم للعقل فيما يلي :

- أن الأدلة العقلية هي الأصل في الاستدلال على المطالب الإلهية، لأن دلالتها يقينية!
- أن العقل هو أصل النقل ، فلا يمكن معرفة صحة الظواهر النقلية إلا بمعرفة الصانع
وصفاته ودلالة المعجزة على صدق الرسول ﷺ وهذا لا يتم إلا بالعقل ! .
- إذا حصل التعارض بين النقل والعقل ، فيقطع بمقتضى الدليل العقلي القاطع ! ،
ثم النقل إما أن يكون غير صحيح أو يؤول على سبيل التبرع^(٢) ! .
- أنهم أصّلوا أصولاً عقلية من خلال جدالهم مع الفلاسفة ، وجعلوها حاکمة على
الكتاب والسنة . وكفّروا وفسّقوا وخطّأوا من خالف هذه الأصول المبتدعة^(٣) ! .،
بل إنهم اختلفوا وتفرّقوا فيما بينهم ، وكفّر بعضهم بعضاً عند اختلافهم في هذه
الأصول^(٤) .

٤- قلة التعظيم للنصوص الشرعية ، وهذه السمة وجه آخر لاتخاذهم العقل مصدراً

للتلقي ، وقد تمثل قلة تعظيمهم للنصوص الشرعية فيما يلي :

- جعل النصوص تابعة للعقل ، فهو أصل لها وهي تابعة له ! .
- أن المتواتر من النصوص لا يفيد اليقين من جهة الدلالة حتى يجتاز عشر عقبات ! .
- أن أخبار الآحاد الصحيحة لا تقبل في العقيدة ، لأنها ظنية الثبوت ، والعقيدة

(١) النية والأمل ص : ١٤١ .

(٢) هذا هو خلاصة القانون الكلي للرازي .

(٣) انظر : درء التعارض ١/٢٧٧ .

(٤) انظر : نقض المنطق ص : ٤٣ .

لايستدل عليها إلا بالقطعي !.

- أن النصوص إذا عارضت العقل فيقدم العقل عليها ، وهي : إما أنها غير صحيحة أو يجوز تأويلها عن الظاهر الكفري على سبيل التبرع !!.

- قال بعضهم : إنَّ التمسك في أصول العقائد بمجرد ظواهر الكتاب والسنة من أصول الكفر ! «^(١)(٢) .

٥- كثرة الشك والتوقف والاضطراب والحيرة ، مما دعا عدداً كبيراً من أئمتهم الكبار إلى الرجوع عن مناهجهم الكلامية ، ودمها .

« وقد اعترف أكثر أئمة أهل الكلام والفلسفة من الأولين والآخرين بأن أكثر الطرائق التي سلكوها في أمور الربوبية بالأقيسة التي ضربوها لاتفضي بهم إلى العلم واليقين »^(٣) .

وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية : « وأساطين الفلسفة يزعمون أنهم لا يصلون فيه - أي العلم الإلهي - إلى اليقين ، وإنما يتكلمون فيه بالأولى والأخرى والأخلق . وأكثر الفضلاء العارفين بالكلام والفلسفة، بل وبالتصوف الذين لم يحققوا ماجاء به الرسول تجدهم فيه حيارى ! »^(٤) .

« ولهذا قال ابن رشد الحفيد : « ومن الذي قال في الإلهيات ما يُعتد به ؟ » ، وأبو الحسن الآمدي في عامة كتبه هو واقف في المسائل الكبار يزيّف حجج الطوائف ويبقى حائراً أو واقفاً »^(٥) .

وقد رجع بعض أئمة الكلام المعروفين عنه ، وأختار منهم مايلي :

- قال نعيم بن حماد (ت ٢٢٩ هـ) « أنا كنت جهمياً فلذلك عرفت كلامهم ،

(١) انظر : حاشية الصاوي على الجلالين ٩/٣ ، وشرح الكبرى للسوسى ص : ٥٠٢ .

(٢) وقلة تعظيمهم للنصوص مشهور عنهم : انظر أمثلة ذلك في : شرح أصول اعتقاد أهل السنة

٤٣٧/٤ ، ودرء التعارض ١٣/٢ ، والصواعق المرسله ١٠٦٥/٣ - ١١٣١ .

(٣) الاستقامة ٧٩/١ ، وانظر : الصواعق المرسله ٦٦٣/٢ - ٦٧٠ .

(٤-٥) درء التعارض ١٦١/١ - ١٦٢ .

- فلما طلبت الحديث عرفت أن أمرهم يرجع إلى التعطيل .^(١)
- وثبت أن أبا الحسن الأشعري (ت ٣٢٤هـ) رجع عن مذهب المعتزلة إلى مذهب ابن كلاب ثم إلى منهج السلف في الجملة^(٢) .
- وقال إمام الحرمين الجويني (ت ٤٧٨هـ) - في مرضه الذي مات فيه بنيسابور :-
« أشهدوا عليّ أنني رجعت عن كل مقالة قتلها أخالف فيها ما قال السلف الصالح عليهم السلام ، وإنني أموت على ما يموت عليه عجائز نيسابور »^(٣) .
- وقال - أيضاً - : « يا أصحابنا لا تشتغلوا بالكلام فلو عرفت أن الكلام يبلغ بي ما بلغ ما اشتغلت به »^(٤) .
- وقال - أيضاً - : « قرأتُ خمسين ألفاً في خمسين ألفاً ، ثم خلّيت أهل الإسلام بإسلامهم فيها وعلومهم الظاهرة ، وركبت البحر الخضم ، وغصت في الذي نهى أهل الإسلام ، كل ذلك في طلب الحقّ ، وكنت أهرب في سالف الدهر من التقليد ، والآن فقد رجعت إلى كلمة الحق ، عليكم بدين العجائز ، فإن لم يدركني الحق بلطيف برّه ، فأموت على دين العجائز ، ويختم عاقبة أمري عند الرحيل على كلمة الإخلاص : لا إله إلا الله ؛ فالويل لابن الجويني »^(٥) .
- وقال الشهرستاني (ت ٥٤٨هـ) : « أما بعد فقد أشار إلي من اشارته غنم وطاعته حتم أن أجمع له مشكلات الأصول وأحل له ما انعقد من غوامضها على أرباب العقول لحسن ظنه بي أنني وقفت على نهايات النظر وفزت بغايات مطارح الفكر ولعله استسمن ذا ورم ونفخ في غير ضرم ، لعمرى :

(١) انظر : سير أعلام النبلاء ١٠/٥٩٧ .

(٢) انظر : موقف ابن تيمية من الأشاعرة ١/٣٦١-٤٠٩ .

(٣) انظر : التسعينيّة ص : ٣٠٠ ، وسير أعلام النبلاء ١٨/٤٧٤ .

(٤) انظر : نقض المنطق ٦١ ، وسير أعلام النبلاء ١٨/٤٧٤ ، وشرح الطحاوية ص : ١٧٠ ت الأرنؤوط .

(٥) سير أعلام النبلاء ١٨/٤٧١ ، ودرء التعارض ٨/٤٧ ، ونقض المنطق ص : ٦١ ، وانظر ما نقله عنه الفقيه غانم الموشيلي - في ذات الموضوع - : سير أعلام النبلاء ١٨/٤٧٣ ، وصون المنطق والكلام ص : ١٨٣ .

لقد طفت في تلك المعاهد كلها وسيّرتُ طرفي بين تلك المعالم
فلم أر إلا واضعاً كف حائر على ذقن أو قارعاً سنّ نادم»^(١).

وقال : « عليكم بدين العجائز فهو من أسنى الجوائز »^(٢).

- وقال الغزالي (ت ٥٠٥ هـ) : « أكثر الناس شكاً عند الموت أهل الكلام . »^(٣)
وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية : « ولهذا تجد أبا حامد - مع فرط ذكائه وتألهه ،
ومعرفته بالكلام والفلسفة ، وسلوكه طريق الزهد والرياضة والتصوف - ينتهي في
هذه المسائل إلى الوقف ، ويميل في آخر أمره على طريق أهل الكشف^(٤) ، وإن
كان بعد ذلك رجوع إلى طريقة أهل الحديث ، ومات وهو يشتغل في صحيح
البخاري »^(٥).

- وقال الفخر الرازي (ت ٦٠٦ هـ) - عن العلم الإلهي - :

« ومن الذي وصل إلى هذا الباب أو ذاق من هذا الشراب ؟ ، ثم أنشد :

نهاية إقدام العقول عقال وأكثر سعي العالمين ضلال
وأرواحنا في وحشة من جسومنا وحاصل دنيانا أذى ووبال
ولم نستفد من بحثنا طول عمرنا سوى أن جمعنا فيه قيل وقالوا

لقد تأملت الطرق الكلامية ، والمناهج الفلسفية ، فما رأيتها تشفى عيلاً ،
ولا تروى غليلاً ، ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن ، اقرأ في الإثبات :

﴿ الرحمن على العرش استوى ﴾ [طه / ٥٠] ، ﴿ إليه يصعد الكلم الطيب والعمل
الصالح يرفعه ﴾ [فاطر / ١٠] ، وقرأ في النفي ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ [الشورى / ١١] ،
﴿ ولا يحيطون به علماً ﴾ [طه / ١١٠] ، ﴿ هل تعلم له سمياً ﴾ [مريم / ٦٥] ، ومن

(١) نهاية الإقدام - المقدمة - ص : ٣ ، ٤ .

(٢) نهاية الإقدام ص : ٤ .

(٣) انظر : الفتاوى ٢٨/٤ ، ونقض المنطق ص : ٢٥ .

(٤) رجوعه عن الكلام إلى هذه الطريقة ذكره في كتابه « المنقذ من الضلال » .

(٥) درء التعارض ١/١٦٢ ، وانظر : نقض المنطق ص : ٥٤-٥٥ ، ٦٠ ، وسير أعلام النبلاء

٣٢٨/١٩ ، وانظر في نقده للكلام : إجماع العوام عن علم الكلام ، والإحياء .

جرب مثل تجربتي عرف مثل معرفتي»^(١) .

- قال الخونجي (ت ٦٤٩هـ) - لما حضره الموت - : « ما عرفت مما حصّلته شيئاً سوى أن الممكن مفتقر إلى مرجّح ، ثم قال : الافتقار وصف سلبى ، أموت وما عرفت شيئاً . »^(٢) .

- وقال الخسروشاهي (ت ٦٥٢هـ) لبعض الفضلاء ودخل عليه يوماً ما تعتقد ؟ قال : ما يعتقده المسلمون ، قال : وأنت منشرح الصدر لذلك مستيقن به ؟ ! فقال : نعم ، فقال : أشكر الله على هذه النعمة ، ولكني والله ما أدري ما أعتقد ، والله ما أدري ما أعتقد ، وبكى حتى أخضل لحيته . »^(٣) .

- وقال ابن واصل الحموي (ت ٦٩٧هـ) : « أستلقى على قفائي وأضع الملحفة على نصف وجهي ، ثم أذكر المقالات وحجج هؤلاء وهؤلاء ، واعتراض هؤلاء وهؤلاء ، حتى يطلع الفجر ، ولم يترجّح عندي شيء . »^(٤) .

٦- جهلهم بالسنة والحديث^(٥) ، والسبب في ذلك يعود إلى إهمالهم للآثار ، وتعظيمهم للعقل ، والاشتغال بالجدل والخصومات عن حفظ السنة والحديث .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - عن المتكلمين - : « فإن فرض أن أحداً نقل مذهب السلف كما يذكره ، فإمّا أن يكون قليل المعرفة بآثار السلف كأبي المعالي وأبي حامد الغزالي وابن الخطيب وأمثالهم ؛ ممن لم يكن لهم من المعرفة بالحديث ما يعدّون به من عوام أهل الصناعة ، فضلاً عن خواصهم ، ولم يكن الواحد من هؤلاء يعرف البخاري ومسلماً وأحاديثهما إلاّ بالسماع ، كما يذكر ذلك العامة ، ولا يميّزون بين الحديث الصحيح المتواتر عند أهل العلم بالحديث وبين الحديث

(١) انظر : درء التعارض ١/١٦٠ ، والفتاوى ٥/١١ ، وسير أعلام النبلاء ٢١/٥٠١ .

(٢) انظر : درء التعارض ١/١٦٢ ، وشرح الفقه الأكبر ص : ٦ .

(٣) انظر : شرح الطحاوية ص : ١٧١ ت الأرنؤوط .

(٤) انظر : الفتاوى ١٧/٢٤٦ ، شرح العقيدة الطحاوية ص : ١٧١ ت الأرنؤوط .

(٥) انظر جهلهم بالسنة : موقف ابن تيمية من الأشاعرة ٢/٧٩٢-٨٠٢ .

المفتري المكذوب وكتبهم أصدق شاهد بذلك ففيها عجائب .^(١)

ولقد نقد شيخ الإسلام ابن تيمية بعض أعلام الأشاعرة لجهلهم بالسنة فمنهم :

أبو الحسن الأشعري^(٢) ، وابن فورك^(٣) ، وأبو المعالي الجويني^(٤) ، والغزالي^(٥) ،

والشهرستاني^(٦) ، والرازي^(٧) .

فإذا كان هؤلاء جهلوا السنة مع أنهم من أقرب الطوائف إليها ، فالمعتزلة

وغيرهم أولى وأحرى .

(١) الفتاوى ٧٢-٧١/٤ .

(٢) انظر : الفتاوى ٣٠٨/١٦ ، ودرء التعارض ٣٧/٧ .

(٣) انظر : درء التعارض ٢٣٦/٥ .

(٤) انظر : التسعينيه ص : ٢٤٣ - ٢٥١ .

(٥) انظر : درء التعارض ١٤٩/٧ .

(٦) انظر : منهاج السنة ٢١٤/٣ .

(٧) انظر : الفتاوى ٢٤٧/١٧ .

الباب الأول :

﴿ التوحيد مفهوماته وأقسامه ﴾

وفيه فصلان :

- الفصل الأول : مفهوم التوحيد وأقسامه عند أهل السنة .
- الفصل الثاني : مفهوم التوحيد وأقسامه عند أهل الكلام .

الفصل الأول :

﴿ مفاهيم التولييات وأقسامه ﴾
﴿ من أول السنة ﴾

(أ) مفهومه :

تدور مادة « وحد » على الانفراد والاختصاص ، فتوحيد الله تعالى معناه إفراده بما يختص به من الربوبية والألوهية والأسماء والصفات .

وقد ذكر الحافظ أن التوحيد هو العلم بأن الله تعالى واحد^(١) ، ومعنى العلم بأنه واحد أي أنه المنفرد الذي لا يشبهه شيء ولا نظير له ولا مثيل .

وقد ذكر بعض العلماء أن التوحيد هو جعل الشيء واحداً ، وهذا لا يصح أن يقال في توحيد الله تعالى ، فإن وحدانية الله تعالى ذاتية ليست يجعل جاعل كما ذكر ذلك العلامة السفاريني إذ يقول : « والتوحيد : تفعيل للنسبة كالتصديق والتكذيب لا للجعل ، فمعنى وحدتُ الله نسبتُ إليه الوحدانية لاجعلته واحداً فإن وحدانية الله تعالى ذاتية له ليست يجعل جاعل »^(٢) .

وأرى أن الأنسب في بيان مفهوم التوحيد أن يقال بأنه إفراد الله تعالى بالربوبية والألوهية والأسماء والصفات .

وينبغي أن يعلم أن التوحيد لا يتحقق إلاّ بنفي الحكم عما سوى الموحّد وإثباته له ، وذلك أن النفي المحض تعطيل محض ، والإثبات المحض لا يمنع مشاركة الغير في الحكم^(٣) .

وعندما نتأمل في معنى التوحيد فإننا نلمس أن هناك أموراً خاصة بالله تعالى لا يجوز أن يشاركه فيها غيره ، وهذه الخصائص إذا اعتقد العبد أنها لله تعالى دون غيره حصل منه (التوحيد) .

ويلاحظ أن التوحيد عند أهل السنة يوافق في معناه العام المعنى اللغوي لهذه المادة ، فكل ما يطلق عليه توحيد عند أهل السنة هو ما انفرد الله تعالى به بحيث لا يمكن أن يكون له نظير في ذلك .

فإننا عندما نراجع المعاجم لنعرف معنى التوحيد نجد أن مداره على الانفراد كما

(١) انظر : فتح الباري ٣/٣٤٥ .

(٢) لوامع الأنوار البهية ص : ٥٦-٥٧ .

(٣) انظر : المجموع الثمين ١/١٧ .

أن الواحد في اللغة هو المنفرد .

فهذا الجوهري رحمه الله تعالى يقول: « الوَحْدَه: الانفراد. تقول رأيتَه وحده. »^(١).
كما أن الزجاجي يرى أن الواحد هو المنفرد حيث قال: « ويقال رجل وَحْدًا
للمنفرد قال النابغة :

كأنّ رحلي وقد زال النهار بنا بذي الجليل على مستأنس وَحِدٍ »^(٢)
وقد ربط الزجاجي بين معنى الواحد في اللغة وبين ما يجب لله تعالى فقال :
« الواحد : الفرد الذي لاثاني له من العدد ، فالله هو الواحد الأحد الأول الذي
لاثاني له ، ولم يسبقه شيء ... والواحد أيضاً : الذي لانظير له ولامثل ، كقولهم :
فلان واحد قومه في الشرف أو الكرم أو الشجاعة أي لانظير له في ذلك ولامساجل
... فالله الواحد الذي لانظير له ولامثل »^{(٣)(٤)} .

(١) الصحاح ٥٤٧/٢ .

(٢) اشتقاق أسماء الله ص : ٩٠ .

(٣) انظر المصدر السابق ص : ٩٠-٩٢ .

(٤) انظر في مادة (واحد) في اللغة : العين - للخليل بن أحمد - ٢٨٠/٣ ، والصحاح ٥٤٧/٢ ،

والقاموس ص : ٤١٤ ، ولسان العرب ٤٤٦/٣ .

(ب) أقسامه :

اصطلح أهل السنة والجماعة على تقسيم التوحيد بطريقتين من التقسيم :

الأولى : تقسيم ثلاثي .

الثانية : تقسيم ثنائي .

* التقسيم الثلاثي .

قسّم أهل السنة والجماعة التوحيد إلى ثلاثة أقسام :

١- توحيد الربوبية .

٢- توحيد الألوهية .

٣- توحيد الأسماء والصفات .^(١)

* التقسيم الثنائي :

وقسّموه إلى قسمين هما :

١- توحيد المعرفة والإثبات .

٢- توحيد القصد والطلب .

ويعبّر عن النوع الأول - في التقسيم الثنائي - بتعبيرات مختلفة كما يلي :

١- التوحيد في العلم والاعتقاد .

٢- التوحيد العلمي .

٣- التوحيد في العلم والقول .

٤- التوحيد القولي .

٥- التوحيد العلمي الخيري .

٦- توحيد العلم .

٧- توحيد علمي اعتقادي .

٨- توحيد قولي اعتقادي .^(٢)

(١) انظر : شرح الطحاوية ص : ١٥ ت الأرناؤوط ، وتيسير العزيز الحميد ص : ٣٣-٣٨ .

وشروح كتاب التوحيد .

(٢) انظر : مدارج السالكين ٣٣/١ ، وبيان تلبيس الجهمية ٤٧٩/١ ، وتوضيح المقاصد (شرح

النونية) ٢١٠/٢ ، وشرح الطحاوية ص : ٨٨ . وانظر زيادة على ما ذكر الماتريديّة (للشمس

الأفغاني) ٣٩٤/٢ .

كما يعبر عن النوع الثاني - في التقسيم الثنائي - بما يلي :

- ١- التوحيد في الإرادة والقصد .
- ٢- التوحيد القصدي الإرادي .
- ٣- التوحيد في الإرادة والعمل .
- ٤- توحيد العمل .
- ٥- التوحيد العملي .
- ٦- التوحيد الفعلي .
- ٧- التوحيد الإرادي الطلبي^(١) .

وهذا التقسيم صحيح بنوعيه ولاخلاف بينهما فإن الناظر إلى التوحيد من جهة ما يتعلق بالله تعالى يقسمه إلى ثلاثة أقسام : (ربوبية الله ، وألوهيته ، وأسمائه وصفاته) ، أما من جهة ما يتعلق بالعبد فيقسمه إلى : (المعرفة والإثبات ، والقصد والطلب) .

فالتقسيم - إذن - بابان لمعنى واحد .

فالربوبية والأسماء والصفات تدخل في المعرفة والإثبات ، والألوهية تدخل في القصد والطلب .

وهذا التقسيم وإن لم يرد في الكتاب والسنة بألفاظه إلا أن معناه صحيح وحق لاشك فيه .

لأن الاصطلاح هو استخدام ألفاظ معينة ، وترتيب أقسام معينة لمعان معينة ، فإن كانت هذه المعاني صحيحة فالتقسيم والاصطلاح صحيح ، وإن كانت المعاني باطلة فالتقسيم والاصطلاح باطل فالاصطلاحات ليست كلها حقاً ، وليست كلها باطلاً ، بل هي بحسب المعاني الداخلة ضمن دلالة اللفظ الاصطلاحي .

ولهذا لم يختلف أهل العلم في أن مصطلحات النحو والصرف وأصول الفقه - في الجملة - ونحو ذلك صحيحة لصحة المعاني الدالة عليها ، ولم يعترض أحد من

(١) انظر مدارج السالكين ٣٣/١ ، وبيان تلبيس الجهمية ٤٧٩/١ ، وتوضيح المقاصد (شرح النونية) ٢١٠/٢ ، وشرح الطحاوية ص : ٨٨ . وانظر زيادة على ما ذكر الماتريدي (للشمس الأفغاني) ٣٩٥/٢ .

العلماء على هذه الاصطلاحات بأنها لم ترد في الكتاب والسنة .

وهذا المعنى مجمع عليه ، لا أعلم فيه خلافاً عند من عرف العلم البتة .

بينما اعترض علماء أهل السنة على مصطلحات أهل الكلام وتقسيماتهم إما لدلالاتها على معنى باطل أو لإجمالها وغموضها وذلك لاحتمال دخول المعنى الباطل في هذا الإجمال .

أدلة أقسام التوحيد :

وعندما نتأمل في القرآن والسنة فإننا نجد أنها دلت على أقسام التوحيد ، ونحن في هذا المقام نذكر بعض الأمثلة والنماذج التي تدل على دلالة القرآن والسنة على أقسام التوحيد ومن ذلك :

* أن سورة الفاتحة ، وهي : « أم الكتاب » ، « والسبع المثاني » ، « وأعظم

سورة في القرآن » ، قد دلت على أقسام التوحيد بأوضح بيان :

- فأما توحيد العلم والاعتقاد ، وهو توحيد الربوبية والأسماء والصفات فإن مداره على إثبات صفات الكمال ، ومنها كمال أفعاله ، وكمال صفاته الذاتية ، وهذا مبين في قوله تعالى : ﴿ الحمد لله رب العالمين ﴾ [الفاتحة / ٢] .
فإن الحمد يتضمن مدح المحمود بصفات كماله مع محبته والرضا عنه ، وهذا متضمن لنفي النقائص والعيوب ، وقوله تعالى : ﴿ رب العالمين ﴾ يدل على ربوبيته وتديره لجميع خلقه كما يشاء .

وقوله تعالى : ﴿ الرحمن الرحيم ﴾ [الفاتحة / ٣] يدل على توحيد الأسماء والصفات ،

وقوله تعالى : ﴿ مالك يوم الدين ﴾ [الفاتحة / ٤] يدل على الربوبية والملك المطلق .

فيتلخص من هذا أن هذه الآيات الثلاث دلت على توحيد الربوبية والأسماء والصفات في أكثر من موضع :

فتوحيد الربوبية دل عليه قوله تعالى : ﴿ الحمد لله ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ رب

العالمين ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ مالك يوم الدين ﴾ .

وتوحيد الأسماء والصفات دل عليه قوله تعالى : ﴿ الحمد لله ﴾ ، وقوله تعالى :

﴿ الرحمن الرحيم ﴾ .

والربوبية هي من جملة الصفات الفعلية ، فكل ما دل على الربوبية دل على الصفات .

- أما توحيد الإرادة والعمل فدلّ على معناه في السورة قوله تعالى : ﴿إياك نعبد وإياك نستعين﴾ [الفاتحة / ٥] ، فالتعبّد والعبادة عمل قلبي ، وعمل ظاهر بالجوارح ، فالعبادة تجمع غاية الذل والخضوع وغاية الحب ، ولا بد لها من آثار على الظاهر بالاتباع والانقياد لمرادات المحبوب ، والحصر في قوله تعالى : ﴿إياك نعبد﴾ يدل على التوحيد والإفراد لله بالعبادة .

ويدل على هذا التوحيد في السورة « اسم الله » فإنه مشتق من الإله ومعناه المعبود - كما سيأتي في بابه - .

* ومما يدل على أقسام التوحيد في القرآن : « سورة قل يا أيها الكافرون » ، و « سورة قل هو الله أحد » فإنهما تضمنتا أقسام التوحيد جميعاً ولهذا سميت هاتان السورتان بسورتي الإخلاص لدلالتهما على توحيد الله تعالى وقد كان يقرب بينهما رسول الله ﷺ في ركعتي الفجر ، وفي ركعتي المغرب ، وفي ركعتي الطواف مما يدل على أن كل واحدة منهما تكمل الأخرى في المعنى .

فسورة « قل يا أيها الكافرون » تدل على التوحيد العملي الإرادي وهو توحيد الألوهية ، وسورة « قل هو الله أحد » ، تدل على التوحيد العلمي الخبري وهو توحيد الأسماء والصفات المتضمن لتوحيد الربوبية .

فقوله تعالى : ﴿ لا أعبد ما تعبدون ، ولا أنتم عابدون ما أعبد ﴾ [الكافرون / ٢-٣] يدل على التوحيد العملي وهو توحيد العبادة .

وقوله تعالى : ﴿ قل هو الله أحد ، الله الصمد ، لم يلد ولم يولد ، ولم يكن له كفواً أحد ﴾ [الإخلاص] يدل على التوحيد العلمي .

* كما أن أقسام التوحيد موجودة في قوله تعالى : ﴿ يا أيها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون ، الذي جعل لكم الأرض فراشاً والسماء بناءً وأنزل من السماء ماء فأخرج به من الثمرات رزقاً لكم فلا تجعلوا لله أنداداً وأنتم تعلمون ﴾ [البقرة / ٢١-٢٢] .

- فقوله تعالى : ﴿ يا أيها الناس اعبدوا ربكم ﴾ . يدل على التوحيد العملي الإرادي .

- وقوله تعالى : ﴿ الذي خلقكم ... ﴾ الخ . يدل على التوحيد العلمي الخبري .

* وكذلك وجدت هذه الأقسام في قوله تعالى : ﴿ الله الذي جعل لكم الليل لتسكنوا فيه والنهار مبصراً إن الله لذو فضل على الناس ولكن أكثر الناس لا يشكرون ، ذلكم الله ربكم خالق كل شيء لا إله إلا هو فأنى تؤفكون ، كذلك يؤفك الذين كانوا بآيات الله يحدون ، الله الذي جعل لكم الأرض قراراً والسماء بناءً وصوركم فأحسن صوركم ، ورزقكم من الطيبات ذلكم الله ربكم فتبارك الله رب العالمين ، هو الحي لا إله إلا هو فادعوه مخلصين له الدين الحمد لله رب العالمين ﴾ [غافر / ٦١-٦٥] .

ففي هذه الآية الكريمة جمع الله تعالى بين الدلالة على التوحيدين معاً :

- أما توحيد الربوبية الذي هو الدليل والبرهان على توحيد الألوهية ففي قوله تعالى : ﴿ الله الذي جعل لكم الليل .. ﴾ وقوله تعالى : ﴿ خالق كل شيء ﴾ وقوله تعالى : ﴿ الله الذي جعل لكم الأرض قراراً والسماء بناءً ﴾ وقوله تعالى : ﴿ وصوركم فأحسن صوركم ﴾ وقوله تعالى : ﴿ ورزقكم من الطيبات ﴾ ويدخل في هذا المعنى توحيد الأسماء والصفات ، فإن الربوبية من جملة صفات الله تعالى . ويدل على توحيد الأسماء والصفات - استقلالاً - قوله تعالى : ﴿ إن الله لذو فضل على الناس ﴾ وقوله تعالى : ﴿ فتبارك الله رب العالمين ﴾ وقوله تعالى : ﴿ هو الحي ﴾ .

- أما توحيد الألوهية « العبادة » وهو المدلول والمستدل عليه، فيدل عليه قوله تعالى : ﴿ فادعوه مخلصين له الدين ﴾ وقوله تعالى : ﴿ لا إله إلا هو ﴾ والإله : هو المعبود .

فهذه الآية صريحة في بيان أقسام التوحيد وأنه مشتمل على العلم والعمل .

* وكذلك ذكرت أقسام التوحيد في سورة الناس يقول الله تعالى : ﴿ قل أعوذ برب الناس ، ملك الناس ، إله الناس ... ﴾ [الناس / ١-٣] . ففي هذه السورة جمع الله تعالى بين توحيد الربوبية وتوحيد الأسماء والصفات وتوحيد الألوهية .

- أما توحيد الربوبية وتوحيد الأسماء والصفات ففي قوله تعالى : ﴿ رب الناس ﴾ وقوله تعالى : ﴿ ملك الناس ﴾ .

- وأما توحيد الألوهية ففي قوله تعالى : ﴿ إله الناس ﴾ والإله : هو المعبود .
 * ومما يدل على أقسام التوحيد في السنة النبوية ما ورد في قول المضحى عند ذبح أضحيته - بعد قوله « بسم الله والله أكبر » - : « اللهم هذا منك وإليك »^(١) .
 - وقوله : « هذا منك » أي خلقاً وإيجاداً ، وهذا إشارة إلى توحيد الربوبية وهي من صفات الله تعالى .
 - وقوله : « وإليك » أي تعبدًا وتقرباً ففيه إشارة إلى توحيد الألوهية ، ومتعلق الأول : العلم والاعتقاد ، ومتعلق الثاني : القصد والإرادة .
 ففي هذا الدعاء المبارك جَمَع بين التوحيدين معاً .
 وإذا تتبعنا المعاني التي جاءت في القرآن : أنها من خصائص الله تعالى نجد أنها لا تخلو من معاني الربوبية والألوهية والأسماء والصفات .
 أدلة توحيد الألوهية بخصوصه :

وبعد أن ذكرنا نماذج من أدلة أقسام التوحيد عموماً ، نذكر ما يدل على توحيد الألوهية بخصوصه ؛ وذلك لأن توحيد الربوبية والأسماء والصفات يُقرّ به أهل الكلام ويبرزونه على أنه هو حقيقة التوحيد ، ويجعلون توحيد الألوهية هو بعينه توحيد الربوبية ، والآيات القرآنية السابقة اشتملت على أنواع التوحيد جميعاً . والآيات المشتملة على توحيد الألوهية بخصوصه كثيرة ، وسنورد الآيات الدالة على أفراد العبادة لله تعالى وحده ، وذلك من أجل أن لا يقال ان الآيات الدالة على التعبّدات كثيرة ، فالمراد هنا ذكر ما يدل على « الأفراد والاختصاص والحصص » فإنّ هذا هو معنى التوحيد . كما أنه لا يستطيع أحد أن يفسر أفراد الله تعالى بالعبادة بأنها توحيد الربوبية .
 فمن ذلك :

- قوله تعالى - في جواب قوم هود له - : ﴿ قالوا أجبنا لنعبد الله وحده ونذر ما كان يعبد آباؤنا ، فأتنا بما تعدنا إن كنت من الصادقين ﴾ [الإعراف / ٧٠] .

(١) رواه أبو داود - كتاب الضحايا - باب ما يستحب من الضحايا - ورقمه ٢٧٩٥ ت محيي الدين عبد الحميد ، وابن ماجه - كتاب الأضاحي - باب أضاحي رسول الله ﷺ - ورقمه

فهذه الآية صريحة في أن هود عليه السلام جاءهم بتوحيد الألوهية ، فقوله تعالى : ﴿ لنعبد الله ﴾ يدل على توحيد الألوهية وهو متضمن لغيره من أقسام التوحيد ، وقوله تعالى : ﴿ وحده ﴾ نص في الوجدانية .

وهذا هو معنى قوله تعالى : ﴿ أجعل الآلهة إلهاً واحداً إن هذا لشيء عجاب ﴾ [ص / ٥٠] .

وهذا الذي استنكروه هو أفراد الله بالعبادة ، أما إفراده بالخلق والرزق ونحوه فيعترفون به .

قال ابن جرير : « يقول تعالى ذكره : قالت عاد له : أجمتتنا تتوعدنا بالعقاب من الله على ما نحن عليه من الدين ، كي نعبد الله وحده ، وندين له بالطاعة خالصاً ، ونهجر عبادة الآلهة والأصنام التي كان آباؤنا يعبدونها ونتبرأ منها ؟ ، لسنا فاعلي ذلك ، ولا نحن متبعوك على ما تدعوننا إليه فأتنا بما تعدنا من العقاب والعذاب على تركنا إخلاص التوحيد لله ، وعبادتنا ما نعبد من دونه من الأوثان ، إن كنت من أهل الصدق على ما تقول وتعد . » (١) .

- وإذا تأملنا في قوله تعالى : ﴿ اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله والمسيح بن مريم وما أمروا إلا ليعبدوا إلهاً واحداً لا إله إلا هو سبحانه عما يشركون ﴾ [التوبة / ٣١] نجد أنها تدل على التوحيد في قوله تعالى : ﴿ ليعبدوا إلهاً واحداً ﴾ وهذه الوجدانية لم تأت في الربوبية أو الأسماء والصفات بل جاءت في العبادة - كما هو نص الآية- ، وهي بلاشك غير الإقرار بالربوبية والأسماء والصفات .

وأما قوله تعالى : ﴿ إلهاً واحداً ﴾ فقد ورد في القرآن كثيراً كما في قوله تعالى : ﴿ وإلهكم إله واحد لا إله إلا هو الرحمن الرحيم ﴾ [البقره / ١٦٣] وقوله تعالى : ﴿ ولا تقولوا ثلاثة انتهوا خيراً لكم إنما الله إله واحد ﴾ [النساء / ١٧١] وقوله تعالى : ﴿ لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة وما من إله إلا إله واحد ﴾ [المائدة / ٧٣] وقوله تعالى : ﴿ قل إنما هو إله واحد وإنني بريء مما تشركون ﴾ [الانعام / ١٩] وقوله

تعالى: ﴿أرباب متفرقون خير أم الله الواحد القهار﴾ [يوسف / ٣٩] واسم (الله) مشتق من الإله وهو المعبود - كما سيأتي - . وقوله تعالى : ﴿ هذا بلاغ للناس ولينذروا به وليعلموا إنما هو إله واحد ﴾ [إبراهيم / ٥٢] . وقوله تعالى : ﴿ إلهكم إله واحد فالذين لا يؤمنون بالآخرة قلوبهم منكرة ﴾ [النحل / ٢٢] . وقوله تعالى : ﴿ وقال الله لا تتخذوا إلهين اثنين إنما هو إله واحد ﴾ [النحل / ٥١] . وقوله تعالى : ﴿ قل إنما أنا بشر مثلكم يوحى إلي أنما إلهكم إله واحد ﴾ [الكهف / ١١٠] . وقوله تعالى : ﴿ قل إنما يوحى إلي أنما إلهكم إله واحد فهل أنتم مسلمون ﴾ [الأنبياء / ١٠٨] .

ومن خلال هذه الآيات نلاحظ وصف الإله بأنه واحد وهذا نص في الوحدانية والموصوف بالوحدانية هو « الإله » ومعناه المعبود .

فهذه الآيات جميعاً تدل على توحيد الألوهية بالذات ، لاسيما وأن بعضها جاء بصيغة الحصر بـ « إنما » أو بالنفي والاثبات ونحو ذلك مما يدل على الانفراد والاختصاص .

وقد ورد في بعض الآيات ما يدل على أن الأعمال أو الأقوال لا تصرف إلا لله تعالى وحده وأكتفي في بيان ذلك بمثالين :

الأول : في الدعاء قال تعالى : ﴿ ذلكم بأنه إذا دُعي الله وحده كفرتم وإن يشرك به تؤمنوا ﴾ [غافر / ١٢] .

والثاني : الحكم قال تعالى : ﴿ إن الحكم إلا لله يقص الحق وهو خير الفاصلين ﴾ [الأنعام / ٥٧] وقال تعالى : ﴿ ألا له الحكم وهو أسرع الحاسبين ﴾ [الأنعام / ٦٢] .

والحكم منه ماهو موافق لمعنى الربوبية وهو الحكم الكوني العام الموافق لمعنى الخلق ، ومنه ماهو موافق لمعنى الألوهية وهو الحكم الشرعي الموافق لمعنى المحبة . ومن هذا المعنى الأخير قوله تعالى : ﴿ إن الحكم إلا لله أمر ألا تعبدوا إلا إياه ﴾ [يوسف / ٤٠] ولهذا سُمي القرآن الكريم - وهو أمره الشرعي - حكم فقال تعالى : ﴿ وكذلك أنزلناه حكماً عربياً ﴾ [الرعد / ٣٧] .

- ومما يدل على أن أفراد الله تعالى بالعبادة (توحيد الألوهية) نوع من أنواع التوحيد « الأمر بإخلاص العبادة لله » والإخلاص هو التصفية من كل الشوائب ،

« والخالص كالصافي »^(١) ولهذا سُمي « كل شيء ابيض : خالص »^(٢)، والتصفية من الشوائب تدل على الانفراد ؛ ومنه قوله تعالى : ﴿ فلما استيأسوا منه خلصوا نجياً ﴾ [يوسف / ٨٠] « أي : انفردوا خالصين عن غيرهم »^(٣)، « واستخلصه لنفسه : استخصه »^(٤) ومن الآيات في ذلك : قوله تعالى : ﴿ إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق فاعبد الله مخلصاً له الدين ﴾ [الزمر / ٢] وقال تعالى : ﴿ قل إني أمرت أن أعبد الله مخلصاً له الدين ﴾ [الزمر / ١١] وقال تعالى : ﴿ قل الله أعبد مخلصاً له ديني ﴾ [الزمر / ١٤] وقال تعالى : ﴿ ألا لله الدين الخالص ﴾ [الزمر / ٣] .

قال ابن جرير - في معنى قوله تعالى : ﴿ فاعبد الله مخلصاً له الدين ﴾ [الزمر / ٢] - : يقول تعالى ذكره : فاشع لله يا محمد بالطاعة ، وأخلص له الألوهة ، وأفرده بالعبادة ولا تجعل له في عبادتك إياه شريكاً كما فعلت عبدة الاوثان .^(٥)

وقال قتادة - في قوله تعالى : ﴿ ألا لله الدين الخالص ﴾ - : « شهادة أن لا إله إلا الله »^(٦) .

ومن الآيات في ذلك - أيضاً - قوله تعالى : ﴿ قل إني أمرت أن أعبد الله مخلصاً له الدين ﴾ [الزمر / ١١] .

وقوله تعالى : ﴿ قل الله أعبد مخلصاً له ديني ﴾ [الزمر / ١٤] .

يقول ابن جرير - في معنى الآية الأخيرة - : « يقول الله ذكره لنبية محمد ﷺ قل يا محمد لمشركي قومك : الله أعبد مخلصاً مفرداً له طاعتي وعبادتي ، لا أجعل له في ذلك شريكاً ، ولكني أفرده بالألوهة ، وأبرؤه مما سواه من الأنداد والآلهة »^(٧) .

(١) المفردات - للراغب الاصفهاني - ص : ٢٩٢ .

(٢) القاموس ص : ٧٩٧ .

(٣) المفردات - للراغب الاصفهاني - ص : ٢٩٢ .

(٤) القاموس ص ٧٩٧ .

(٥) جامع البيان ١٠ / ٦١٠ .

(٦) رواه ابن جرير في الجامع ١٠ / ٦١١ .

(٧) جامع البيان ١٠ / ٦٢٣ .

ومن الآيات كذلك قوله تعالى : ﴿ وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء ﴾ [البينة/ ٥] .

يقول ابن جرير - في معنى هذه الآية - : « يقول : مفردين له الطاعة لا يخلطون طاعتهم ربهم بشرك »^(١) .

ومما تقدم - في النقل عن ابن جرير - يتبين أنه يفسر الإخلاص في العبادة بإفراد (توحيد) العبادة وتارة ينص على الألوهية .

وقد وصف الله نبيه يوسف عليه السلام بأنه من المخلصين ، فقال تعالى : ﴿ كذلك لنصرف عنه السوء والفحشاء إنه من عبادنا المخلصين ﴾ [يوسف/ ٢٤] .

« وفي هذه الآية قراءتان :

إحدهما: مَنْ قرأ « المخلصين » بفتح اللام وهي قراءة عامه قراء المدينة والكوفة، فيكون المعنى : إن يوسف من عبادنا الذين أخلصناهم لأنفسنا واخترناهم لنبوتنا ورسالتنا .

والثانية : مَنْ قرأ « المخلصين » بكسر اللام ، وهي قراءة بعض قراء البصرة فيكون المعنى - حينئذٍ - إن يوسف من عبادنا الذين أخلصوا توحيدنا وعبادتنا ، فلم يشركوا بنا شيئاً ، ولم يعبدوا شيئاً غيرنا »^(٢) .

قلتُ : والمعنى الثاني يدل على توحيد الألوهية .

وقد جمع ابن جرير بين القراءتين بأنهما معروفتان وهما متفقتا المعنى وذلك أن من اختاره الله فلا بد أن يكون موحداً ، وأن من كان موحداً مخلصاً فهو ممن اختاره الله .^(٣)

- وقد جاء في القرآن أسلوب آخر في الدلالة على أن أفراد الله تعالى بالعبادة (توحيد الألوهية) نوع من أنواع التوحيد وهو : « إثبات العبادة لله ونفيها عمّن سواه » ، وهذا موافق لمعنى « شهادة أن لا إله إلا الله » .

(١) المصدر السابق ٦٥٦/١٢ .

(٢) المصدر السابق ١٨٩/٧ .

(٣) انظر : المصدر السابق - باختصار - ١٨٩/٧ .

يقول تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّمَا أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ وَلَا أُشْرِكَ بِهِ ﴾ [الرعد/ ٣٦] .
 ويقول تعالى : ﴿ إِنْ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ﴾ [يوسف/ ٤٠] .
 ويقول تعالى : ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ﴾ [الإسراء/ ٢٣] .
 ويقول تعالى : ﴿ أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَا بَنِي آدَمَ أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ إِنَّهُ لَكُمْ
 عَدُوٌّ مُّبِينٌ ، وَأَنْ أَعْبُدُونِي هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ ﴾ [يس/ ٦٠-٦١] .

ويقول تعالى : ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَبُوا
 الطَّائِفَاتِ ﴾ [النحل/ ٣٦] .

ويقول تعالى : ﴿ قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ
 إِلَّا اللَّهَ وَلَا نَشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ [آل عمران/ ٦٤] .
 فهذه الآيات جاءت بصيغة الإثبات والنفي في شأن العبادة ، وهذه الصيغة تدل
 دلالة واضحة على توحيد الألوهية .

وقد ورد في بعض العبادات القلبية ما يدل على وجوب إفرادها لله تعالى فقال
 تعالى : ﴿ وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِنَّ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ [المائدة/ ٢٣] .
 فهذه الآية تفيد وجوب إفراد التوكل على الله وحده ، والتوكل من العبادة ،
 ودلالة إفراده مأخوذة من تقدم الجار والجرور ، ومن الشرط في قوله : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ
 مُؤْمِنِينَ ﴾ [المائدة/ ٢٣] .

ومثل الآية السابقة قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ
 وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ سَيُؤْتِينَا اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاغِبُونَ ﴾ [التوبة/ ٥٩] .
 ففي هذه الآية جعل الإيتاء يكون من الله ورسوله ، « لأن الإيتاء هو الإعطاء
 الشرعي وذلك يتضمن الإباحة والإحلال ، الذي بلغه الرسول ، فإنَّ الحلال ما أحله
 والحرام ما حرمه والدين ما شرعه قال تعالى : ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ
 وَمَا نَهَاكُمُ عَنْهُ فَانْتَهُوا ﴾ [الحشر/ ٧] . وأما الحسب فهو الكافي ، والله وحده كافٍ
 عبده^(١) ، ولهذا لم يصرف للرسول (ﷺ) ومثله الرغبة فإنها عبادة قلبية لا تكون إلا
 لله ، ولهذا لم تكن للرسول (ﷺ) كذلك .

(١) الفتاوى ١٠٧/٣-١٠٨ .

ومثل هذا قوله تعالى : ﴿ ومن يطع الله ورسوله ويخش الله ويتقنه فأولئك هم الفائزون ﴾ [النور/ ٥٢] . فأثبت الطاعة لله والرسول ، وهي مثل الإيتاء في الآية السابقة ، وأثبت الخشية والتقوى لله وحده مثل الحسب والرغبة في الآية السابقة . وقد سمي بعض السلف « العبادة » توحيداً مما يدل على أن أفراد العبادة لله تعالى (توحيد الألوهية) نوع من أنواع التوحيد - عندهم - ومن ذلك :

- قول ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى : ﴿ يا أيها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم ... ﴾ [البقرة/ ٢١] . حيث قال : « للفريقين جميعاً من الكفار والمنافقين ، أي وحدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم »^(١) .

كما جاء عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى : ﴿ إياك نعبد ﴾ [الفاتحة/ ٥] « إياك نوحد ونخاف ونرجو يا ربنا لا غيرك »^(٢) .

وقد سار الشيخ الامام محمد بن عبد الوهاب على أن العبادة من التوحيد حيث قال في مسائل كتاب التوحيد: « الثانية : أن العبادة هي التوحيد لأن الخصومة فيه » . وقد بين الشيخ محمد العثيمين مراد الشيخ الامام أحسن بيان فقال في شرحه لها: « أي : أن العبادة مبنية على التوحيد ، فكل عبادة لا توحيد فيها ليست بعبادة ، لاسيما وأن بعض السلف فسروا قوله تعالى : ﴿ إلا ليعبدون ﴾ [الذاريات/ ٥٦] إلا ليوحدون .

وهذا مطابق تماماً لما استنبطه المؤلف رحمه الله من أن العبادة هي التوحيد، فكل عبادة لا تبني على التوحيد فهي باطلة . قال رسول الله ﷺ : قال الله تعالى : « أنا أغنى الشركاء عن الشرك من عمل عملاً أشرك معي فيه غيري تركته وشركه »^(٣) .^(٤) - ومما يدل على أن أفراد الله بالعبادة نوع من التوحيد أن الشرك الذي هو

(١) رواه ابن جرير في جامع البيان ١/١٩٦ .

(٢) أخرجه ابن جرير ١/٩٩ .

(٣) رواه مسلم - كتاب الزهد - باب من أشرك في عمله غير الله - ٤/٢٢٨٩ عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٤) القول المفيد ١/٤٤-٤٥ .

نقيض التوحيد يقع في العبادة ، أو في بعض أنواعها ، فلو لم يكن أفراد الله بها من التوحيد لما أمكن وقوع وصف الشرك بها . ويمكن أن نذكر مجموعة من الآيات التي تدل على وقوع وصف الشرك في العبادة كما يلي :

- قال تعالى : ﴿ وَقَالَ الْمَسِيحُ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ ﴾ [المائدة/ ٧٢] .

- وقال تعالى : ﴿ فَإِذَا رَكبُوا فِي الْفَلَكِ دَعُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ، فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ ﴾ [العنكبوت/ ٦٥] .

- وقال تعالى : ﴿ وَمَا أَمْرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [التوبة/ ٣١] .

- وقال تعالى : ﴿ وَمَنْ النَّاسُ مِنْ يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ ﴾ [البقرة/ ١٦٥] .

- وقال تعالى : ﴿ فَمَنْ كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا ﴾ [الكهف/ ١١٠] .

- وقال تعالى : ﴿ قُلْ إِنْ صَلَاتِي وَنَسْكَي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ ﴾ [الإنعام/ ١٦٢-١٦٣] .

- وقال تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّمَا أَدْعُو رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِهِ أَحَدًا ﴾ [الجن/ ٢٠] .

وبعد أن ذكرنا الأدلة الدالة على توحيد الألوهية بخصوصية فلا بأس أن نشير إلى جملة من الآيات الدالة على أن الربوبية والأسماء والصفات من أنواع التوحيد كذلك .

- قال تعالى : ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴾ [ناظر/ ٣] .

- وقال تعالى : ﴿ أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾ [النحل/ ١٧] .

والآيات الواردة في خلق الله تعالى للمخلوقات كثيرة جداً كلها تدل على الربوبية .

- وقال تعالى : ﴿ تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمَلِكُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [الملك/ ١] .

- وقال تعالى : ﴿ قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ ﴾ [المؤمنون/ ٨٨] .

- وقال تعالى : ﴿ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ [الأعراف/ ٥٤] .

لكنّ هذا النوع ليس مقصوداً لذاته ، وإنما هو جزء مهم وأساسي من العبادة لله يكمل بالعبادة العملية المفردة لله تعالى .

- وقال تعالى : ﴿ ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها ﴾ [الأعراف/ ١٨٠] .

وتقديم الجار والمجرور يدل على الحصر .

- وقال تعالى : ﴿ هو الله الذي لا إله إلا هو عالم الغيب والشهادة هو الرحمن

الرحيم ، هو الله الذي لا إله إلا هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن

العزیز الجبار المتكبر ، سبحان الله عما يشركون ، هو الله الخالق البارئ

المصور له الأسماء الحسنى يسبح له ما في السموات والأرض وهو العزيز الحكيم ﴾

[الحشر/ ٢٢-٢٣-٢٤] .

- وقال تعالى : ﴿ الله لا إله إلا هو الحي القيوم ، ... ﴾ [البقرة/ ٢٥٥] آية الكرسي .

- وقال تعالى : ﴿ قل هو الله أحد ، الله الصمد ﴾ - السورة - [الإخلاص/ ١-٢] .

يتلخص مما تقدم أن تقسيم التوحيد موجود في القرآن والسنة ، وقد دل التتبع

والاستقراء على أن التوحيد له ثلاثة أقسام باعتبار وقسمين باعتبار آخر .

وهذا الاستقراء « استقراء تام لنصوص الشرع ، وهو مطرد لدى أهل كل فن

كما في استقراء النحاة كلام العرب إلى (اسم ، وفعل ، وحرف) والعرب لم تفت

بهذا ولم يعتب على النحاة في ذلك عاتب ، وهكذا من أنواع الاستقراء»^(١) .

وتنوع التقسيم عمل فني ، ولهذا لا مانع من أن يتنوع التعبير عن هذه الأقسام بما

لا يحدث تغييراً في المعنى .

والمهم أن يدل أي تقسيم على أن التوحيد له جانبان :

الأول : توحيد متعلق بالاعتقاد والتصديق .

الثاني : توحيد متعلق بالعمل والطلب .

وقد ذكر جماعة من أهل العلم أن النصوص الشرعية تشمل على أقسام التوحيد

ووضحوا ذلك ومنهم ابن القيم حيث قال : « التوحيد الذي دعت إليه رسل الله

ونزل به كتبه ... نوعان : توحيد في المعرفة والإثبات ، وتوحيد في الطلب والقصد .

(١) التحذير من مختصرات الصابوني في التفسير ص : ٣٠ حاشية (٢) .

* فالأول : هو حقيقة ذات الرب تعالى ، وأسمائه وصفاته ، وأفعاله وعلوه فوق سمواته على عرشه ، وتكلمه بكتبه ، وتكليمه لمن شاء من عباده وإثبات عموم قضائه وقدره ، وحكمه ، وقد أفصح القرآن عن هذا النوع جد الإفصاح كما في أول سورة الحديد ، وسورة طه ، وآخر سورة الحشر ، وأول سورة تنزيل السجدة ، وأول سورة آل عمران ، وسورة الإخلاص بكما لها وغير ذلك .

* النوع الثاني : مثل ما تضمنته سورة ﴿ قل يا أيها الكافرون ﴾ [الكافرون/ ١]

وقوله تعالى : ﴿ قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم ﴾ [آل عمران/ ٦٤] - الآية ، وأول سورة « تنزيل الكتاب » وآخرها ، وأول سورة « يونس » ، ووسطها ، وآخرها ، وأول سورة « الأعراف » وآخرها ، وجملة سورة « الأنعام » وغالب سور القرآن ، بل كل سورة في القرآن فهي متضمنة لنوعي التوحيد .

بل نقول قولاً كلياً : إن كل آية في القرآن فهي متضمنة للتوحيد . شاهدة به ، داعية إليه ، فإن القرآن : إما خبر عن الله وأسمائه وصفاته وأفعاله ، فهو (التوحيد العلمي الخبري) ، وإما دعوة إلى عبادته وحده لا شريك له ، وخلع كل ما يُعبد من دونه فهو (التوحيد الإرادي الطلبي) .

وإما أمر ونهي ، وإلزام بطاعته في نهيه وأمره فهي حقوق التوحيد ومكملاته وإما خبر عن كرامة الله لأهل توحيده وطاعته ، وما فعل بهم في الدنيا وما يكرمهم به في الآخرة . فهو جزاء توحيده وإما خبر عن أهل الشرك ، وما فعل بهم في الدنيا من النكال ، وما يحل بهم في العقبي من العذاب فهو خبر عمن خرج عن حكم التوحيد فالقرآن كله في التوحيد وحقوقه وجزائه ، وفي شأن الشرك وأهله وجزائهم فـ ﴿ الحمد لله ﴾ توحيد ، ﴿ رب العالمين ﴾ توحيد ، ﴿ الرحمن الرحيم ﴾ توحيد ، ﴿ مالك يوم الدين ﴾ توحيد ، ﴿ إياك نعبد ﴾ توحيد ، ﴿ وإياك نستعين ﴾ توحيد ، ﴿ اهدنا الصراط المستقيم ﴾ توحيد متضمن لسؤال الهداية إلى طريق أهل التوحيد ، الذين أنعمت عليهم ، ﴿ غير المغضوب عليهم ولا الضالين ﴾ الذين فارقوا التوحيد .

ولذلك شهد الله لنفسه بهذا التوحيد ، وشهد له به ملائكته ، وأنبيأؤه ورسله قال تعالى : ﴿ شهد الله أنه لا إله إلا هو ، والملائكة ، وأولوا العلم قائماً بالقسط

لا إله إلا هو العزيز الحكيم ، إن الدين عند الله الإسلام . ﴿آل عمران/ ١٨﴾ .
أ.هـ (١) .

كما أن العلامة الشنقيطي بين أن أقسام التوحيد دل عليها الاستقراء لنصوص القرآن الكريم فقال رحمه الله تعالى : « وقد دل استقراء القرآن العظيم على أن توحيد الله ينقسم إلى ثلاثة أقسام :

الأول : توحيده في ربوبيته، وهذا النوع من التوحيد جبلت عليه فطر العقلاء ، قال تعالى: ﴿ ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله ... ﴾ [لقمان/ ٢٥] ، وقال: ﴿ قل من يرزقكم من السماء والأرض أمن يملك السمع والأبصار ومن يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي ومن يدبر الأمر فسيقولون الله فقل أفلا تتقون ﴾ [يونس/ ٣١] ، وإنكار فرعون لهذا النوع من التوحيد في قوله: ﴿ قال فرعون وما رب العالمين ﴾ [الشعراء/ ٢٣] تجاهل من عارف أنه عبد مريبوب؛ بدليل قوله تعالى: ﴿ قال لقد علمت ما أنزل هؤلاء إلا رب السموات والأرض بصائر ... ﴾ [الإسراء/ ١٠٢] الآية، وقوله : ﴿ وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلماً وعلواً ﴾ [النمل/ ١٤] .

وهذا النوع من التوحيد لا ينفع إلا بإخلاص العبادة لله ؛ كما قال تعالى: ﴿ وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون ﴾ [يوسف/ ١٠٦] والآيات الدالة على ذلك كثيرة جداً .

الثاني : توحيده - جل وعلا - في عبادته . وضابط هذا النوع من التوحيد هو تحقيق معنى « لا إله إلا الله » وهي مركبة من النفي والإثبات ؛ فمعنى النفي منها : خلع جميع أنواع المعبودات غير الله كائنة ما كانت في جميع أنواع العبادات كائنة ما كانت . ومعنى الإثبات منها : إفراد الله جل وعلا وحده بجميع أنواع العبادات بإخلاص ، على الوجه الذي شرعه على السنة رسله عليهم الصلاة والسلام . وأكثر آيات القرآن في هذا النوع من التوحيد ، وهو الذي فيه المعارك بين الرسل وأممهم ﴿ أجعل الآلهة إلهاً واحداً إن هذا لشيء عجاب ﴾ [ص/ ٥] .

ومن الآيات الدالة على هذا النوع من التوحيد قوله تعالى : ﴿ فاعلم أنه لا إله

إلا الله واستغفر لذنبك ... ﴿ [محمد/ ١٩] الآية ، وقوله : ﴿ ولقد بعثنا في كل أمة رسولاً أن اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت ﴾ [النحل/ ٣٦] ، وقوله : ﴿ وما أرسلنا من قبلك من رسول إلا نوحي إليه أنه لا إله إلا أنا فاعبدون ﴾ [الأنبياء/ ٢٥] ، وقوله : ﴿ واسأل من أرسلنا من قبلك من رسلنا أجعلنا من دون الرحمن آلهة يعبدون ﴾ [الزخرف/ ٤٥] ، وقوله : ﴿ قل إنما يوحى إليّ أنما يحكم إله واحد فهل أنتم مسلمون ﴾ [الأنبياء/ ١٠٨] فقد أمر في هذه الآية الكريمة أن يقول : إنما أوحى إليه محصور في هذا النوع من التوحيد ؛ لشمول كلمة ﴿ لا إله إلا الله ﴾ لجميع ما جاء في الكتب ؛ لأنها تقتضي طاعة الله بعبادته وحده. فيشمل ذلك جميع العقائد والأوامر والنواهي، وما يتبع ذلك من ثواب وعقاب ، والآيات في هذا النوع من التوحيد كثيرة .

النوع الثالث : توحيد جلال وعلا في أسمائه وصفاته . وهذا النوع من التوحيد ينبي على أصليين :

الأول : تنزيه الله جل وعلا عن مشابهة المخلوقين في صفاتهم ؛ كما قال تعالى : ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ [الشورى/ ١١] .

الثاني : الإيمان بما وصف الله به نفسه ؛ أو وصفه به رسوله ﷺ على الوجه اللائق بكماله وجلاله ؛ كما قال بعد قوله : ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ وهو السميع البصير ﴿ [الشورى/ ١١] .

ويكثر في القرآن العظيم الاستدلال على الكفار باعترافهم بربوبيته جل وعلا على وجوب توحيدهم في عبادته؛ ولذلك يخاطبهم في توحيد الربوبية باستفهام التقرير، فإذا أقروا بربوبيته احتج بها عليهم على أنه هو المستحق لأن يعبد وحده . ووبخهم منكرًا عليهم شركهم به غيره ، مع اعترافهم بأنه هو الرب وحده لأن من اعترف بأنه هو الرب وحده لزمه الاعتراف بأنه هو المستحق لأن يعبد وحده .

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى : ﴿ قل من يرزقكم من السماء والأرض أمن يملك السمع والأبصار ﴾ إلى قوله ﴿ فسيقولون الله ﴾ [يونس/ ٣١] ؛ فلما أقروا بربوبيته وبخهم منكرًا عليهم شركهم به غيره بقوله : ﴿ فقل أفلا تتقون ﴾ [يونس/ ٣١] .^(١)

ومما يدل على أقسام التوحيد المتقدمة أنّ الكلام عند أهل الأصول والمعاني

(١) أضواء البيان ٣/ ٤١٠-٤١٤ وقد ذكر أمثلة كثيرة على المعنى الأخير في كلامه .

وغيرهم نوعان :

- كلام يوصف بأنه صدق أو كذب وهو الخبر ، وهذا الخبر دائر بين النفي والإثبات من قِبَل المتكلم ، المقابل بالتصديق أو التكذيب من قبل المخاطب .
- وكلام لايمكن أن يوصف بأنه صدق أو كذب وهو الطلب، وهذا الطلب دائر بين الأمر والنهي من قِبَل المتكلم ، المقابل بالطاعة أو المعصية من قبل المخاطب «^(١) .
- وهذان النوعان موجودان في القرآن الكريم ، وفي نصوص التوحيد بالذات ،
- فما كان من النوع الأول (الخبر) فهذا هو توحيد الربوبية والاسماء والصفات والمطلوب من المكلف هو اعتقاد موجهه .
- أما النوع الثاني (الطلب) فهو توحيد الألوهية ، والمطلوب من المكلف نحوه هو العمل بموجهه .

فالتوحيد دال على العلم والعمل معاً .

التفريق بين توحيد الألوهية وتوحيد الربوبية :

لما كان التوحيد المتعلق بالاعتقاد مُجمع على إثباته بين أهل السنة وأهل الكلام ، وقد وقع الخلاف في إثبات التوحيد العملي كان لابد من بيان « التفريق بين توحيد الألوهية وتوحيد الربوبية . » ، وإذا ثبت هذا التفريق وأصبح التوحيد نوعان : الألوهية والربوبية ، فإنه لا يوجد أحد ينكر وجود توحيد الاسماء والصفات، وحينئذٍ يصح تقسيم التوحيد الى الأقسام الثلاثة باعتبار ، والى القسمين باعتبار آخر كما سلف . ويمكن أن نجمل التفريق بين توحيد الألوهية (وهو التوحيد العملي) وبين توحيد الربوبية (وهو التوحيد العلمي) بما يلي :

١- أن اشتقاق الألوهية من الإله ، واشتقاق الربوبية من الرب، ولكل واحد منهما مفهوماً مغايراً للآخر ، في لغة العرب ، وفي القرآن الكريم ، فالإله : فعال بمعنى مفعول أي مألوه ، والتألّه هو التبعّد . والرب : مأخوذ من التربية والرعاية والسيادة^(٢) . وعلى هذا : فهما مفهومان متغايران وليسا مترادفين .

(١) مجموع فتاوى فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين ٤/ ١١٠ .

(٢) انظر : الفصل الأول من الباب الثالث من هذا البحث ص : ٢٧٩ .

٢- أنّ توحيد الربوبية أقرّ به المشركون - في الجملة - ، أما توحيد الألوهية فقد وقعت فيه الخصومة بين الرسل وأقوامهم ، ولو كانت الألوهية هي الربوبية لما حصل نزاع بين الرسل وأقوامهم ، فلما حصل النزاع - وقد علمناه يقيناً - دل هذا على أن هناك فرقاً بين ما أقرّوا به ، وما خالفوا فيه .

والدليل على اعتراف المشركين بالربوبية سيأتي بيانه مفصلاً^(١) .

٣- أن الله تعالى استدل على ألوهيته ووجوب افراده بالعبادة بربوبيته وأفعاله مثل قوله تعالى : ﴿ يا أيها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون ﴾ [البقرة/ ٢١] - الآيات - .

ولاشك أن الدليل لا بد أن يكون غير المدلول .

٤- أنّ مدلول توحيد الربوبية ومعناه ، مدلول ومعنى علمي ، أمّا مدلول توحيد الألوهية ومعناه ، فهو مدلول ومعنى عملي ، وفرق بين المدلول العلمي والمدلول العملي ، وهذا الفرق يشعر به الإنسان من نفسه ، فالخوف والرجاء والمحبة والإنابة وآثارها من الجهاد وترك المحرمات ونحو ذلك غير إثبات أن الله هو الخالق والرازق والحفي والمميت ونحو ذلك .

٥- أن متعلق توحيد الربوبية : الأمور الكونية : كالخلق والرزق والإحياء والإماتة ونحوها . ومتعلق توحيد الألوهية : الأوامر والنواهي : من الواجب والمحرم والمكروه ...^(٢)

٦- أنّ توحيد الربوبية هو توحيد الله بأفعاله تعالى ، ومهمة العباد في هذا التوحيد هو التصديق والاعتقاد بموجبه لأنها أخبار من الله تعالى أما توحيد الألوهية فهو توحيد الله بأفعال العباد من الخوف والرغبة والمحبة والرغبة والصلاة والصوم ونحو ذلك . وهناك فرق بين أفعال الله تعالى ، وأفعال العباد ، وفرق بين ما يوجب العلم والاعتقاد ، وما يوجب القصد والطلب والعمل .

(١) انظر : الكلام حول حقيقة شرك المشركين - تفصيلاً - في فصل : دعوة الرسل إلى توحيد الألوهية ص : ٣٢٤ .

(٢) انظر المدخل لدراسة العقيدة (البريكان) ص : ٩٦ .

٧- أن الألوهية متضمنة للربوبية من دون عكس ، ومتضمنة أيضاً لتوحيد الاسماء والصفات ، ولاشك أن المتضمن - بالكسر - ، والمتضمن - بالفتح - شيان لاشيء واحد^(١) .

ومن وجه آخر :

فالربوبية تستلزم الألوهية ، وهذا يدل على أن الألوهية خارج مدلول الربوبية لكن لا يتحقق مدلول الربوبية بكامله وتامه إلا بالألوهية ، وقد يؤمن الرجل بالربوبية ولا يؤمن بالألوهية لكن لا يتم له الإيمان بها ، وهذا يدل على التفريق بين مدلوليهما .
٨- أن الإجماع منعقد على أنه لو آمن بالربوبية ولم يأت بالألوهية لا يكون بذلك مسلماً كما أنه لو قال بدل (لا إله الا الله) قال (لا خالق الا الله) لا يتم له عقد الاسلام بذلك .

٩- أن استقراء النصوص يدل على أن ما اختص الله به ووجب أن يوحد فيه نوعان: احدهما : العبادة ، وثانيهما : الخلق والرزق وما يتبع ذلك ، وقد تقدم ذكر أمثلة على النوعين مما يدل على أنهما مفترقان بل قد يجمع بينهما في آية واحدة كما تقدم التنبيه على شيء من ذلك .

١٠- أن التقسيم والتفريق ثابت عن الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين السابقين قبل الشيخ محمد بن عبد الوهاب بل قبل شيخ الاسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم رحمهم الله أجمعين .

وإليك ذكر نماذج من ذلك :

- قال ابن عباس رضي الله عنهما - في قوله تعالى ﴿ فلا تجعلوا لله أنداداً وأنتم تعلمون ﴾ [البقرة/ ٢٢] - : « أي : لا تشركوا بالله غيره من الأنداد التي لا تنفع ولا تضر ، وأنتم تعلمون أنه لا رب لكم ولا يرزقكم غيره ، وقد علمتم أن الذي يدعوكم إليه الرسول من توحيده هو الحق لا شك فيه »^(٢) .

وقال - في قوله تعالى : ﴿ ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله ﴾ [الزحرف/ ٨٧] :-

(١) انظر : الماتريدي (للشمس الأفغاني) ١٨٨/٣ .

(٢) رواه ابن جرير في تفسيره ١٩٩/١ ..

« ولئن سألتهم من يرزقكم من السماء والأرض؟ ليقولن: الله وهم مع ذلك يشركون به ويعبدون غيره ويسجدون للأنداد دونه »^(١).

وقد تقدم قوله - رضي الله عنه - في قوله تعالى ﴿ يا أيها الناس اعبدوا ربكم ﴾ [البقرة/ ٢١] حيث قال: « وحدوا ربكم »^(٢).

- وقال مجاهد رحمه الله تعالى - في قوله ﴿ وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون ﴾ [يوسف/ ١٠٦] - : « إيمانهم قولهم : الله خالقنا ، ويرزقنا ويميتنا فهذا إيمان مع شرك عبادتهم غيره »^(٣).

- وقال قتادة رحمه الله تعالى - في قوله ﴿ وأنتم تعلمون ﴾ - : « أي تعلمون أن الله خلقكم وخلق السموات والأرض ، ثم تجعلون له أنداداً »^(٤).

وقال - في قوله تعالى ﴿ وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون ﴾ [يوسف/ ١٠٦] - : « في إيمانهم هذا . إنك لست تلقى أحداً منهم إلا أنبأك أن الله ربّه ، وهو الذي خلقه ورزقه ، وهو مشرك في عبادته »^(٥).

قال ابن جرير رحمه الله تعالى - في الكلام على آية البقرة - : « تأويله ما قاله ابن عباس وقتادة من أنه يعني بذلك كل مكلف ، عالم بوحداية الله وأنه لا شريك له في خلقه ، يشرك معه في عبادته غيره عربياً كان أو أعجمياً ، كاتباً أو أمياً »^(٦).

فهذا يُبين أن مراد ابن عباس وقتادة أنهم - أي المشركون - معترفون بالربوبية ويشركون في توحيد العبادة وهو توحيد الألوهية ، فهذا كما أنه تفسير موضح لكلام ابن عباس وقتادة فهو يدل على أن ابن جرير رحمه الله تعالى يفرق - أيضاً - بين التوحيدين ولا يجعلهما بمعنى واحد .

(١) المصدر السابق ٣١٣/٧ .

(٢) المصدر السابق ١٩٦/١ .

(٣) المصدر السابق ٣١٣/٧ .

(٤) المصدر السابق ١٩٩/١ .

(٥) المصدر السابق ٣١٣/٧ .

(٦) جامع البيان ٢٠٠/١ .

- قال عكرمة رحمه الله تعالى - في قوله تعالى ﴿وما يؤمن أكثرهم بالله الا وهم مشركون﴾ [يوسف/ ١٠٦] -: « تسألهم : من خلقهم ؟ ومن خلق السموات والأرض ؟ فيقولون : الله ، فذلك إيمانهم بالله ، وهم يعبدون غيره »^(١).

- قال ابن زيد رحمه الله تعالى - في الآية السابقة - : « ليس أحد يعبد مع الله غيره إلا وهو مؤمن بالله ، ويعرف أن الله ربّه وأن الله خالقه ورازقه وهو يشرك به .

ألا ترى كيف قال إبراهيم : ﴿أفرأيتم ما كنتم تعبدون ، أنتم وآبائكم الأقدمون ، فإنهم عدو لي إلا رب العالمين﴾ [الشعراء/ ٧٥-٧٦-٧٧] قد عرف أنهم يعبدون رب العالمين مع ما يعبدون ، قال : فليس أحد يشرك به الا وهو مؤمن به ، ألا ترى كيف كانت العرب تلي تقول : « لبيك اللهم لبيك ، لبيك لا شريك لك إلا شريكاً هو لك تملكه وما ملك » ، المشركون كانوا يقولون هذا »^(٢).

- وقال السدي رحمه الله تعالى : - في قوله ﴿وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون﴾ [الذاريات/ ٥٦] -: « خلقهم للعبادة ، فمن العبادة عبادة تنفع ، ومن العبادة عبادة لا تنفع ﴿ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله﴾ [لقمان/ ٢٥] هذا منهم عبادة ، وليس تنفعهم مع شركهم »^(٣).

- أما الطبري رحمه الله تعالى فلا تكاد تمر آية في توحيد الألوهية الا وينبّه عليه تنبيه المدرك لأهميته ، وضرورة بيانه .

قال - في قوله تعالى : ﴿يعبدون﴾ - : « يجعلون له شريكاً في عبادتهم إياه فيعبدون معه الآلهة والأنداد والأصنام والأوثان ، وليس منها شيء شركه في خلق شيء من ذلك ، ولا في إنعامه عليهم بما أنعم عليهم ، بل هو المنفرد بذلك كله ، وهم يشركون في عبادتهم إياه غيره ، فسبحان الله ما أبلغها من حجة ، وأوجزها من عظة ، لمن فكّر فيها بعقل ، وتدبّر بها بفهم ! »^(٤).

(١) أخرجه ابن جرير في تفسيره ٣١٢/٧ .

(٢) المصدر السابق ٣١٣/٧-٣١٤ .

(٣) انظر : درء التعارض ٤٧٨/٨ .

(٤) جامع البيان ١٤٤/٥ ، وانظر ٢٢٠/١٠ ، ٨/١١ ومواضع أخرى كثيرة .

- قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى : « والله يُدعى من أعلى لامن أسفل ، لأن الأسفل ليس من وصف الربوبية والألوهية في شيء »^(١) .
فذكر أقسام التوحيد الثلاثة :

- أما توحيد الاسماء والصفات ففي قوله « يُدعى من أعلى لامن أسفل » .
- وأما توحيد الربوبية والألوهية ففي قوله « لأن الأسفل ليس من وصف الربوبية والألوهية في شيء » .

- قال القاضي أبو يوسف تلميذ أبي حنيفة : « ... لا يعرف إلا بأسمائه ولا يوصف الا بصفاته ، وقد قال الله تعالى في كتابه : ﴿ يا أيها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون ﴾ [البقرة/ ٢١] ، ... وإنما دل الله عز وجل خلقه بخلقه ليعرفوا أن لهم رباً يعبدوه ويطيعوه^(٢) ويوحده ، ليعلموا أنه مكونهم لاهم كانوا ، ثم تسمى فقال : أنا الرحمن وأنا الرحيم ، وأنا الخالق ، وأنا القادر ، وأنا المالك ، أي : هذا الذي كونكم يسمى المالك القادر الله الرحمن الرحيم بها يوصف ... »^(٣) .

- قال ابن بطة العكبري في كتابه « الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية » : « وذلك أنّ أصل الإيمان بالله الذي يجب على الخلق اعتقاده في إثبات الإيمان به ثلاثة أشياء : أحدها : أن تعتقد ربانيته ليكون بذلك مبانياً لمذهب أهل التعطيل الذين لا يثبتون صناعاتاً .

والثاني : أن تعتقد وحدانيته ليكون مبانياً بذلك مذاهب أهل الشرك الذين أقروا بالصانع وأشركوا معه في العبادة غيره .

والثالث : أن يعتقد موصوفاً بالصفات التي لا يجوز إلا أن يكون موصوفاً بها من العلم والقدرة والحكمة وسائر ما وصف به نفسه في كتابه .

إذ قد علمنا أن كثيراً ممن يقر به ويوحده بالقول المطلق قد يلحد في صفاته

(١) الفقه الأيسر ص : ٤٠ .

(٢) الصواب : يعبدونه ويطيعونه ويوحده ، لأنها من الأفعال الخمسة وليس ثم ناصب ولا جازم .

(٣) رواه ابن مندة في التوحيد ٣/٣٠٤-٣٠٦ ، وأبو القاسم التيمي في الحجة في بيان الحجّة

١١١/١-١١٣ باسناد إلى أبي يوسف .

فيكون إلهاده في صفاته قادحاً في توحيده .

ولأننا نجد الله تعالى قد خاطب عباده بدعائهم إلى اعتقاد كل واحدة من هذه

الثلاث والإيمان بها .^(١)

- قال الإمام أبو جعفر الطحاوي الحنفي في متن العقيدة المشهور :

« نقول في توحيد الله معتقدين بتوفيق الله : أن الله واحد لا شريك له ولا

شيء مثله ، ولا شيء يعجزه ، ولا إله غيره . »^(٢)

* فقوله : « أن الله واحد لا شريك له » عام يشمل أنواع التوحيد كلها .

* وقوله : « ولا شيء مثله » المراد به : توحيد الأسماء والصفات .

* وقوله : « ولا شيء يعجزه » المراد به : توحيد الربوبية .

* وقوله : « ولا إله غيره » المراد به : توحيد الألوهية .

ونصوص العلماء في التوحيد تشتمل على ذكر أنواعه الثلاثة ، وما ذكرنا فيه

كفاية لبيان المراد^(٣) .

أصل كلي في بيان أقسام التوحيد :

ويمكن أن نبين هنا أصلاً كلياً يدل على أقسام التوحيد، وهو أن التوحيد من الإيمان،

والإيمان -عند السلف- قول وعمل ، والقول هو قول القلب وهو تصديقه بما أخبر

الله تعالى به ، ومنه : توحيد الربوبية والأسماء والصفات ، وقول اللسان ، ومنه

شهادة ألا إله الا الله وهي توحيد الألوهية ، والعمل هو عمل القلب مثل المحبة

والخوف والرجاء والتوكل والخضوع والرغبة والرغبة وغيرها ، وعمل الجوارح ،

والمراد بالعمل هنا توحيد الألوهية ، وعلى هذا : فقول السلف في التوحيد فرع عن

قولهم في الإيمان . وأقسام التوحيد يمكن أن تؤخذ من أقسام الإيمان على نحو ما سبق .

(١) الإبانة ص : ٦٩٣-٦٩٤ من النسخة الخطية (عن القول السيد ص : ٣٠) .

(٢) انظر : متن العقيدة الطحاوية مع شرحه لابن أبي العز الحنفي ص : ١٣ ، ٤٠ ، ٤٨ ط الارناؤوط .

(٣) انظر : لجمل أبواب كتاب التوحيد لابن منده رحمه الله تعالى تجد أنها تشتمل على أنواع

التوحيد السابق ذكرها .

الفصل الثاني :

﴿ مفاهيم التوثيق وأقسامه
منها أهل العلم ﴾

(أ) مفهومه :

يرى المعتزلة أن الواحد هو الذي لا يتجزأ ولا يتبعض ولا ينقسم ، فالواحد هو الذي لا يقبل التفرقة والانقسام إلى أجزاء .

وقد وضّح القاضي عبد الجبار ذلك بقوله : « اعلم أن الواحد قد يستعمل في الشيء ويراد به أنه لا يتجزأ أو لا يتبعض على مثل ما نقوله في الجزء المنفرد أنه واحد ، وفي جزء من السواد والبياض أنه واحد »^(١) . ثم ذكر نوعاً آخر من استعمال لفظ « الواحد » . وقد نقله القاضي عبد الجبار عن أبي علي وأبي هاشم الجبائين^(٢) .

وإذا نظرنا في كتب الأشاعرة لنستخرج منها مفهوم التوحيد - عندهم - نجد أنهم يوافقون المعتزلة فيه ، فهذا إمام الحرمين الجويني يقول : « الباري سبحانه وتعالى واحد ، والواحد في اصطلاح الأصوليين^(٣) : الشيء الذي لا ينقسم ... والرب سبحانه وتعالى موجود فرد متقدس عن قبول التبعض والانقسام . »^(٤) ، وكذلك عامة الأشاعرة يذكرون ما ذكره الجويني^(٥) .

ومما يجدر التنبيه عليه أنّ أهل الكلام يذكرون معنى آخر للواحد غير ما ذكر ، وهو أن الواحد هو الذي لا مثيل له ولا نظير^(٦) .

وعندما اعتُرض على أهل الكلام بأن العرب تسمى الإنسان واحداً والفرس واحداً وهو مركب من أجزاء وأبعاض ، أجابوا عن ذلك بأن العرب تسمى الإنسان

(١) شرح الأصول الخمسة ص : ٢٧٧ .

(٢) انظر : المغني ١/٢٤١ .

(٣) جاء في بعض النسخ : الموحدين ، ولعله هو الأقرب ، لأن الكتاب مصنف في علم الكلام وليس في أصول الفقه .

(٤) الإرشاد ص : ٥٢ .

(٥) انظر : شرح الأسماء الحسنی للقشيري - مخطوط - (ق/٩٤/أ) ، والرسالة (له) ٥٨٢/٢ ، ونهاية الإقدام ص : ٩٠ ، والاقتصاد في الاعتقاد ص : ٤٩ ، والاعتقاد ص : ٤٥ ، ولوامع

البيئات ص : ٣١١ ، والمقصد الأسنى ص : ١٣٣ .

(٦) انظر المصادر السابقة .

واحداً على سبيل المجاز ، وهذا الجواب هو ما أجاب به إمام الحرمين الجويني حيث قال : « إن أهل اللسان من حيث تجوزوا سمو الشخص إنساناً واحداً ، ... وإن رُدَّ الأمر معهم إلى التحقيق ، وقرر لهم انقسام الانسان وتجزئه ، قالوا هو أشياء وآحاد موجودات . »^(١)

ولهذا لما عرف إمام الحرمين الواحد فإنه قال : « الواحد الحقيقي هو الشيء الذي لا ينقسم »^(٢) .

وقد ذكر القشيري - أيضاً - أن الواحد في الحقيقة هو الذي لا ينقسم ، وأما إطلاقه على ما ينقسم فهو مجاز فقال : « الواحد هو الذي لا قسم له ، ولا يستثنى منه ، وهذا حقيقة عند أهل التحقيق ، فإذا قيل للجملة الكاملة إنها واحد فعلى المجاز كما يقال دار واحدة ، ودرهم واحد ، لأنه يصح أن يستثنى منه البعض ، واسم الواحد له مجاز »^(٣) .

وهذا المفهوم للتوحيد غريب على اللسان العربي ، والقرآن نزل بلغة العرب ، ولم يرد استخدام (الواحد) في القرآن والسنة إلا فيما سماه هؤلاء منقسماً مثل قوله تعالى : ﴿ أَيُودِ أَحَدِكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِّنْ نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ ﴾ [البقرة/ ٢٦٦] ، وقوله عز وجل : ﴿ وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴾ [الكهف/ ٤٩] ، وقوله تعالى ذكره : ﴿ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ ﴾ [النساء/ ١١] ، وقوله جل وعلا : ﴿ ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ﴾ [المدثر/ ١١] ، فكل ما سمى واحد في هذه الآيات يصح انقسامه لأنه جسم من الأجسام التي يصح انقسامها ، وأما السنة فمثل حديث ابن عباس رضي الله عنهما - في قصة مرور الرسول ﷺ بقبرين - فقال : « إنهما ليعذبان ، وما يعذبان في كبير ، أما أحدهما فكان لا يستتر من البول ، وأما الآخر فكان يمشي بالنميمة »^(٤) وغيره من الأحاديث .

(١) الشامل ص : ٣٤٦ .

(٢) لمع الأدلة ص : ٩٨ .

(٣) شرح الأسماء الحسنی (ق / ٩٤ / ١) .

(٤) رواه البخاري - كتاب الأدب - باب النميمة من الكبائر - برقم ٦٠٥٥ - (الفتح ٤٧٢ / ١٠) .

وأما اعتبار أهل الكلام هذا الاستخدام على سبيل المجاز فهو باطل ، لأنه إدعاء
لادليل عليه ، كما أنهم لا يمكن أن يأتوا بمثال صحيح لاستخدام الواحد في القرآن
والسنة واللغة بأنه الذي لا ينقسم ، فإن لفظ الواحد وما يتصرف منه لا يطلق في لغة
العرب وغيرهم من الأمم إلا على ما يسميه أهل الكلام منقسماً ، فهل يصح أن
لا يوجد مثال لما سموه حقيقة ؟ وهل أصبحت كل الأمثلة مجازاً ؟

ومن جهة أخرى فإن ما عرف به أهل الكلام الواحد هو شيء لا يتصوره
ولا يعقله الناس ، فإنهم لا يعلمون وجوده حتى يعبروا عنه^(١) .

بل إنه يمكن أن نعكس عليهم الأمر ونقول كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية :
« إذا قال القائل : دلالة القرآن على نقيض مطلوبهم أظهر ، كان قد قال الحق ، فإن
القرآن نزل بلغة العرب ، وهم لا يعرفون الواحد في الأعيان إلا ما كان متصفاً
بالصفات ، مبايناً لغيره ، مشاراً إليه ، وما لم يكن مشاراً إليه أصلاً ، ولا مبايناً لغيره ،
ولامداخلاً له ، فالعرب لاتسميه واحداً ، ولا أحداً بل ولاتعرفه ، فيكون الاسم
الواحد والأحد دل على نقيض مطلوبهم منه لا على مطلوبهم »^(٢) .

(١) انظر : درء التعارض ٧/١١٤-١١٦ .

(٢) المصدر السابق ٧/١١٧ .

(ب) أقسامه :

يرى المعتزلة أن الإله سبحانه وتعالى يكون واحداً على ثلاثة أوجه :

الأول : أنه الذي لا يتجزأ .

والثاني : أنه المنفرد بالقدم فلا ثاني له .

والثالث : أنه المنفرد بالصفات اللائقة به .

وهذه الأقسام الثلاثة نقلها القاضي عبد الجبار عن شيخه أبي علي حيث قال :

« قال شيخنا أبو علي ، إن القديم يوصف بأنه واحد على وجوه ثلاثة :

أحدهما : بمعنى أنه لا يتجزأ أو لا يتبعض ...

الثاني : بمعنى أنه منفرد بالقدم لا ثاني له .

الثالث : إنه منفرد بسائر ما يستحق به الصفات النفسية ... »^(١) .

وكذلك نقل القاضي هذه الأقسام عن أبي هاشم إلا أنه ضمّ الثاني إلى الثالث

وجعلهما قسماً واحداً فأصبحت بعد ذلك على قسمين :

الأول : بمعنى أنه لا يتجزأ .

والثاني : بمعنى أنه يختص بصفات لا يشاركه فيها غيره^(٢) .

وأما الأشاعرة فإننا نجدهم يقسمون التوحيد إلى ثلاثة أقسام :

الأول : توحيد الذات .

والثاني : توحيد الصفات .

والثالث : توحيد الأفعال .

وقد وضّح الشهرستاني هذه الأقسام فقال : « الباري تعالى واحد في ذاته

لاقسيم له ، وواحد في صفاته لا شبيه له ، وواحد في أفعاله لا شريك له »^(٣) .

كما أن القشيري نقل عن أبي بكر بن فورك هذه الأقسام نفسها ولم يزد عليها^(٤) .

(١) المغني ١/٢٤١ .

(٢) المصدر السابق ١/٢٤١ .

(٣) نهاية الاقدام ص : ٩٠ .

(٤) شرح الأسماء الحسنى - مخطوط - (ق/٩٤/أ) ، وانظر مثله في الرسالة (له) ٥٨٢/٢ .

أما البيجوري فإنه شرح هذه الأقسام ووضحها حيث قال : « الوحدانية الشاملة لوحداية الذات ، ووحداية الصفات ، ووحداية الأفعال تنفي كموماً (*) خمسة :

* الكم المتصل في الذات وهو تركيبها من أجزاء .

* والكم المنفصل فيها وهو تعددها بحيث يكون هناك إله ثان فأكثر وهذان الكمان منفيان بوحدة الذات .

* والكم المتصل في الصفات وهو التعدد في صفاته تعالى من جنس واحد كقدرتين فأكثر ، وُبُحث في هذا بأن الكم المتصل مداره على شيء ذي أجزاء ولا كذلك الصفات ، ويجاب: بأنهم نزلوا كونها قائمة بذات واحدة منزلة التركيب .

* والكم المنفصل في الصفات وهو أن يكون لغير الله صفة تشبه صفته تعالى، وكان يكون لزيد قدرة يوجد بها ويعدم بها كقدرته تعالى ، أو إرادة تخصص الشيء ببعض الممكنات ، أو علم محيط بجميع الأشياء ، وهذان الكمان منفيان بوحداية الصفات .

* والكم المنفصل في الأفعال وهو أن يكون لغير الله فعل من الأفعال على وجه الإيجاد،

وإنما ينسب الفعل على وجه الكسب والاختيار ، وهذا الكم منفي بوحداية الأفعال . وفي ذلك رد على المعتزلة القائلين بأن العبد يخلق أفعال نفسه الاختيارية ، وإنما لم يكفروا بذلك لاعترافهم بأن إقذارهم عليها من الله تعالى ، وبعضهم كفرهم ، وجعل الجوس أسعد حالاً منهم ، إذ الجوس قالوا بمؤثرين وهؤلاء أثبتوا مالا حصر له، ولكن الراجح عدم كفرهم .

وأما الكم المتصل في الأفعال فإن صورناه بتعدد الأفعال فهو ثابت لا يصح نفيه ، لأن أفعاله كثيرة من خلق ، ورزق ، وإحياء ، وإماتة إلى غير ذلك ، وإن صورناه بمشاركة غير الله في فعلٍ من الأفعال فهو منفي بوحداية الأفعال» (١) .

وقد ذكر أحمد الدردير المالكي في شرحه لمنظومته الخريدة البهية (٢) ماتقتضيه الوحدانية من نفي للكموم السابقة ، ولم يزد على ما ذكره البيجوري . لكن الذي

(١) شرح الجوهرة ص : ٥٩-٦٠ .

(٢) انظر : شرح الخريدة ص : ٢٣ .

(*) الكم : هو العرض الذي يقتضي الانقسام لذاته . (التعريفات ص / ٢٣٩) .

ينبغي أن ننبّه عليه هنا هو أن الشيخ محمد عبده جعل توحيد الذات والأفعال الغاية العظمى من بعثة النبي ﷺ فقال : « وهو - أي التوحيد - إثبات الوحدة لله في الذات والفعل في خلقه الأكوان ، وأنه وحده مرجع كل كون ومنتهى كل قصد ، وهذا المطلب كان الغاية العظمى من بعثة النبي ﷺ كما تشهد به آيات الكتاب العزيز وسيأتي بيانه » (١) .

وإذا قارنا بين أقسام التوحيد عند أهل السنة وعند أهل الكلام ، فإننا نجد أن توحيد الربوبية عند أهل السنة يقابله توحيد الأفعال عند المتكلمين لأن المعنى المراد منهما واحد وهو إفراد الله تعالى بأفعاله المتعدية من الخلق والرزق والتدبير ، ويزيد مفهوم الربوبية عند أهل السنة بأنه يتضمن الانفراد بالملك والسيادة المطلقة ، وهذه الزيادة في المعنى يدخلها أهل الكلام في الصفات ولا ينكرونها .

كما أننا نجد أن توحيد الأسماء والصفات عند أهل السنة يقابله توحيد الذات والصفات عند أهل الكلام .

أما توحيد الألوهية فإننا لا نجد ما يقابله عند أهل الكلام . وسيأتي معنا أنهم يفسرون الإله بمعنى الرب ، وعلى هذا فإنهم يفسرون توحيد الألوهية بتوحيد الأفعال . وللأمانة العلمية لا بد أن نسجل أن بعض الأشاعرة أشار إلى توحيد الألوهية ، فقد قال الباقلاني : « والتوحيد له هو : الإقرار بأنه ثابت موجود ، وإله معبود ، ليس كمثله شيء » (٢) .

كما أن الجويني جعل من معاني الواحد : « أنه لا ملجأ ولا ملاذ بسواه » (٣) . ولقد كان الحلبي أوضح من سابقه في ذلك حينما قال - في معنى اسم الله الكافي - : « لأنه إذا لم يكن له في الألوهية شريك ، صح أن الكفائيات كلها واقعة به وحده فلا ينبغي أن تكون العبادة إلا له ، ولا الرغبة إلا إليه ، ولا الرجاء إلا منه ، وقد ورد الكتاب بهذا أيضاً ؛ قال الله عز وجل : ﴿ أليس الله بكاف عبده ﴾ [الزمر/ ٣٦]

(١) رسالة التوحيد ص : ٥ ، وانظر : ص : ٣٢-٣٣ .

(٢) الإنصاف ص : ٣٤ ، وانظر ص : ٤٩ .

(٣) الشامل ص : ٣٤٥ .

وجاء ذلك أيضاً عن رسوله ﷺ (١) .

ومن ذكر توحيد الألوهية من المتأخرين البيجوري عندما قال: «هو - أي التوحيد - أفراد المعبود بالعبادة مع اعتقاد وخطته، والتصديق بها ذاتاً، وصفات، وأفعالاً» (٢) .
وهنا نطرح سؤالاً مهماً وهو: هل يعتبر الأشاعرة توحيد الألوهية نوعاً من أنواع التوحيد؟ ، وإذا أردنا أن نجيب على هذا السؤال فلا بد أن نبين حقيقة مهمة وهي أنه لا ينبغي أن نكتفي بما سبق من النقول للحكم عليهم، وذلك لأن هذه النقول ظاهرها التعارض، ولا يصح أن يرجح الباحث أحد طرفيها بدون مرجح .

والذي أراه من خلال بحثي لهذه القضية هو أنّ الأشاعرة لا يعتبرون توحيد الألوهية نوعاً من أنواع التوحيد ويدل على ذلك خمسة أمور:

الأول: أن الأقسام المشهورة لديهم هي الأقسام الأولى التي لم يذكروا فيها توحيد الألوهية، وعلى هذه الأقسام بنوا مصنفاتهم ولهذا لا تكاد تجد لتوحيد الألوهية ذكراً في مصنفاتهم، كما لا تكاد تجد ذكراً للشرك في الألوهية ولا تحذيراً منه مع خطورته وكثرة انتشاره .

وأرى صحة قول الدكتور سفر الحوالي حينما قال: «أما التوحيد الحقيقي وما يقابله من الشرك ومعرفته والتحذير منه فلا ذكر لها في كتب عقيدتهم - أي الأشاعرة - إطلاقاً ولا أدري أين يضعونه. أفى كتب الفروع؟ فليس فيها أم يتركونه بالمرّة فهذا الذي أجزم به» (٣) .

والثاني: أنهم فسروا الإله بالقادر على الاختراع، وهذا التفسير يدل على أنهم يرون أن توحيد الألوهية هو بعينه توحيد الربوبية، وحينئذٍ فإنه يمكن أن يقال: إنهم لا يرون توحيد الألوهية بمفهومه الصحيح نوعاً من أنواع التوحيد، لأنهم إذا سئلوا عن توحيد الألوهية ردوه إلى توحيد الربوبية وجعلوه هو نفسه مطابقة . وسيأتي الكلام على موقفهم من معنى الإله إن شاء الله تعالى .

(١) المنهاج في شعب الإيمان ١/١٩٠ .

(٢) شرح الجوهرة ص: ١٠ .

(٣) منهج الأشاعرة في العقيدة ص: ٢١ .

والثالث : أن الأشاعرة مرجئة في باب الإيمان ، والإرجاء هو تأخير العمل عن الإيمان ، والإيمان يشمل الدين كله بما في ذلك التوحيد ، وعلى هذا فإنهم يكونون مرجئة في التوحيد بتأخير التوحيد العملي (توحيد الألوهية) عن أنواع التوحيد . وسيأتي زيادة بيان لهذا الموضوع .

والرابع : أن المتأخرين من أهل الكلام صرحوا بأنه لا يوجد ما يسمى بتوحيد الألوهية ، وذكروا أن ذلك من ابتداع ابن تيمية ومحمد بن عبد الوهاب ، وبنوا ذلك على كلام أسلافهم بأن الاله هو القادر على الاختراع ، وأن الإيمان هو مجرد التصديق ، وهؤلاء المتأخرون هم أهل الكلام في زمانهم .

والخامس : أنه قد ثبت بما لا مجال للشك فيه أن لأهل الكلام صلة وثيقة بالشيعة والصوفية ، وهاتان الطائفتان هما اللتان نشرتا الشرك في حياة المسلمين ، والصلة مع هاتين الطائفتين مع وجود الشرك فيهما يدل على إهمال المتكلمين لتوحيد الألوهية ، لأنه لو وجد الاهتمام لوجد الإنكار على الشرك فيه ، ولما تم التوافق بينهم وبين الشيعة والصوفية .

وإذا كان الأشاعرة لا يرون أن توحيد الألوهية نوعاً من أنواع التوحيد فكيف نفهم ما يذكرونه في كتب الفقه والتفسير والآداب من الحث على العبادات الشرعية وإفرادها لله تعالى ، وكيف نفهم ما سبق نقله عنهم من نصوص ؟ وأعتقد أنه إذا أردنا أن نفهم ذلك فلا بد أن نعرف المراد بقولنا : لا يرون أن توحيد الألوهية نوعاً من أنواع التوحيد .

فإننا لانعتقد أن الأشاعرة لا يرون استحقاق الله تعالى للعبادة ، أو أنهم ينكرون عمل أحد من المسلمين العمل لله تعالى .

والذي نراه هو أنهم يرون أن ذلك من الدين والاسلام لكنهم لا يرون أن ذلك من حقيقة التوحيد الذي يقع فيه الشرك ، بل يرون أن العبادات من كمالات التوحيد الواجبة أو المستحبة ، وحالهم في ذلك كحالهم في تأخير العمل عن الإيمان ، فإنه لا يعتقد أحد أن الأشاعرة ينكرون أن يكون العمل من دين الاسلام الذي جاء به الرسول ﷺ وإنما مرادهم أن العمل لا يدخل في حقيقة الإيمان بحيث يتعلق الكفر بتركه أو نقضه .

ومن هنا فإننا نرى أن الأشاعرة مرجئة في التوحيد كما أنهم مرجئة في الإيمان .

الباب الثاني :

التوحيد العلمي

وفيه أربعة فصول :

- الفصل الأول : إثبات وجود الله تعالى .
- الفصل الثاني : توحيد أفعال الله تعالى .
- الفصل الثالث : توحيد الأسماء والصفات .
- الفصل الرابع : حقيقة الشرك العلمي .

تمهيد :

يمثل هذا الباب أحد شطري التوحيد ، حيث سبق أن بيّنا أن التوحيد ينقسم عند أهل الحق إلى قسمين أحدهما : التوحيد العلمي وهو يشمل توحيد الربوبية وتوحيد الأسماء والصفات ، والآخر : التوحيد العملي وهو يشمل توحيد الألوهية . وقد رأيت أن أقسم الباب من الداخل حسب المباحث التي يذكرها أهل الكلام في مصنفاتهم وهي :

- ١- إثبات وجود الله تعالى .
- ٢- توحيد أفعال الله تعالى .
- ٣- توحيد الأسماء والصفات .

ومتعلق هذه الأقسام هو العلم كما هو معروف فناسب ذكرها في هذا الباب . ومن أجل أن تتم المقارنة الواردة في عنوان البحث رأيت أن أقسم كل مبحث إلى منهج أهل السنة، ومنهج أهل الكلام. فتتم بذلك المقارنة المطلوبة في عنوان البحث .

الفصل الأول :

﴿ إثبات وجوب الله تعالى ﴾

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : منهج أهل السنة .

المبحث الثاني : منهج أهل الكلام .

المبحث الأول :

﴿ منبج أهل السنة ﴾

وفيه مطلبان :

- المطلب الأول : فطرية وجود الله تعالى عند أهل السنة .
- المطلب الثاني : أول واجب على المكلف عند أهل السنة .

المطلب الأول : فطرية وجود الله تعالى عند أهل السنة .

معنى فطرية وجود الله تعالى :

وجود الله تعالى والإقرار بربوبيته أمر فطري في نفس الإنسان منذ ولادته الأولى .

وقبل أن نقوم بإثبات الأدلة على فطرية وجود الله تعالى ، فإنه لا بد أن نبين معنى فطرية وجوده ، والمراد بها عند السلف الصالح .

فقد فسر السلف الصالح الفطرة التي ولد عليها الإنسان بأنها « الإسلام » ؛ فهل المراد أن الطفل يولد وهو يدرك أحكام الإسلام وعقائده على التفصيل أم أن المراد أمر آخر ؟ .

والجواب على هذا التساؤل هو : أن المراد بالفطرة التي يولد عليها الإنسان هي قوّة واستعداد وقبول وصلاحيّة لمعرفة الله تعالى والإقرار بربوبيته والشعور بالافتقار إليه تعالى ؛ وهذه القوّة والاستعداد والصلاحيّة تقتضي المعرفة بنفسها ، وإن لم يوجد من يعلمه أدلة المعرفة ، ويلزم حصول المعرفة بدون سبب خارجي ، فحصول المعرفة والإقرار بالربوبية والشعور بالافتقار إلى الله تعالى لا يحتاج إلى واسطة خارجيّة ، بل بسبب داخلي من النفس الإنسانيّة ، مثل الطفل إذا وضع الثدي في فمه التقمه وبدأ الرضاع بدون دليل أو مرشد من الخارج بل بدافع نفسي من الداخل .

ومن هنا فإن الفطرة ليست هي الإسلام بكل أحكامه وآدابه وعقائده على التفصيل فإن الله تعالى يقول : ﴿ واللّه أخرجكم من بطون أمهاتكم لاتعلمون شيئاً ﴾ [النحل/ ٧٨] ولكن المراد - كما تقدم - أن الفطرة هي أمور عامة كمعرفة وجود الله تعالى والإقرار بالربوبية والشعور بالألوهية ، وهي تنمو في ضمير الإنسان ونفسه شيئاً فشيئاً بحسب كمال الفطرة إذا سلمت من المعارض المفسد .

فالفطرة لاتغني عن بعثة الرسل ونزول الشرائع لأنها أمور عامة تكمل في النفس شيئاً فشيئاً ، أما تفصيل أحكام الإسلام وآدابه وعقائده وأخباره فلا بد له من بعثة الرسل ونزول الشرائع .

فلو خلّى الإنسان بدون تأثير من الخارج لوصل إلى تلك الأمور العامة فقط ، أما تفاصيل أحكام الإسلام وأخباره وعقائده فلا يمكن الوصول إليها إلا عن طريق بعثة الرسل .

والفطرة ليست قاصرة على القدرة والتمكن من معرفة وجود الله تعالى وربوبيته، بل تزيد على القدرة بالإرادة التامة . فالقدرة الكاملة والإرادة التامة تستلزم وجود المقدور والمراد . فالخلق إذاً فطروا على القدرة على المعرفة وإرادتها ، وذلك يستلزم الإيمان^(١) .

قال شيخ الاسلام ابن تيمية : « والكتاب والسنة دل على ما اتفقت عليه من كون الخلق مفطورين على دين الله ، الذي هو معرفة الله والإقرار به بمعنى أن ذلك موجب فطرتهم ، وبمقتضاها يجب حصوله فيها ، إذا لم يحصل ما يعوقها فحصوله فيها لا يقف على وجود شرط بل على انتفاء مانع ، ولهذا لم يذكر الرسول ﷺ لموجب الفطرة شرطاً ، بل ذكر ما يمنع موجبها . »^(٢) .

(١) انظر : درء التعارض ٣٨٣/٨ ، ٣٨٥ ، ٤٤٤-٤٤٩ ، ٤٥٤ ، ٤٦١ .

(٢) درء التعارض ٤٥٤/٨ .

أدلة فطرية وجود الله تعالى :

بعد أن عرفنا معنى قول السلف الصالح بفطرية وجوده تعالى ، كان لابد من إقامة الأدلة على هذه الفطرة ، وبيان وجه دلالتها قدر الإمكان .
والأدلة على أن معرفة وجود الله والإقرار بربوبيته فطرة لازمة للقلب لزوماً ذاتياً لاتنك عنه كثيرة يجمعها نوعان من الأدلة وهما : الأدلة العقلية ، والأدلة السمعية الخبرية . وسوف نوضح هذه الأدلة على النحو التالي :

(أ) الأدلة السمعية الخبرية .

ورد الإخبار بولادة الإنسان على معرفة الله تعالى في كثير من النصوص الشرعية، وسأكتفي بذكر بعض الأدلة التي تفي بالمقصود ، ومن ذلك :
١- قال تعالى : ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفاً فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لِتَبْدِيلِ خَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينَ الْقِيمَ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [الروم/ ٣٠] .
هذه الآية الكريمة تدل على أنّ الناس خلقوا على فطرة الله تعالى وأنّ خلقهم على الفطرة لا يتبدل ولا يتغيّر .

وهذه الفطرة التي خلّق الناس عليها : فطرة ممدوحة ومحمودة ومحبوبة لله تعالى ، والدليل على أن هذه الفطرة محمودة أمران :

الأول : الإضافة في قوله تعالى : ﴿ فِطْرَةَ اللَّهِ ﴾ ، وهذه إضافة مدح وتشريف^(١) ، مثل قوله تعالى : ﴿ وَعِبَادِ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْناً ﴾ [الفرقان/ ٦٣] الآية ، وقول الرسول ﷺ « ... وأن عيسى عبد الله ورسوله ، وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه ... » الحديث^(٢) .

الثاني : أن الله تعالى أمر بإقامة هذه الفطرة، والنصب في قوله تعالى : ﴿ فِطْرَةَ اللَّهِ ﴾ إما يكون بفعلٍ محذوف ، والتقدير « اتَّبِعْ فِطْرَةَ اللَّهِ » ، وهذا التقدير مستوحى من الفعل السابق وهو قوله ﴿ أقم ﴾ . أو يكون مصدراً دل عليه الفعل

(١) انظر : قاعدة نفيسة في أنواع المضاف الى الله في الجواب الصحيح ١/٢٤١ .

(٢) سيأتي تخرجه ص : ٤٠٨ .

الأول ، وهو مضمّر ؛ والتقدير : فطر الله الناس فطرة^(١) .

وعلى أي التقديرين فالمعنى متعلّق بالأمر في قوله ﴿ أقم ﴾ أو معناه المقدّر بغير لفظه ، والأمر يدل على فضل المأمور به ، وأنه من المحبوبات الممدوحات قال تعالى : ﴿ إن الله لا يأمر بالفحشاء أتقولون على الله ما لا تعلمون ﴾ .

فدل بمنطوقه على عدم أمر الله بالمبغضات كالفحشاء ، ودل بمفهومه على أن المأمورات محبوبات وممدوحات .

قال ابن زيد - في هذه الآية - : « الإسلام مذ خلقهم الله من آدم جميعاً ، يقرون بذلك ، وقرأ ﴿ وإذ أخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذريتهم ... ﴾ [الأعراف/ ١٧٢] الآية ، قال : فهذا قول الله : ﴿ كان الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين ... ﴾ [البقره/ ٢١٣] بعد . »

وعن مجاهد وعكرمة مولى ابن عباس « فطرة الله » قالوا : الإسلام .

وعن يزيد بن أبي مریم قال : مرّ عمر بمعاذ بن جبل ، فقال : ما قوام هذه الامة؟ قال معاذ : ثلاث ، وهنّ المنجيات : الاخلاص ، وهو الفطرة ﴿ فطرة الله التي فطر الناس عليها ﴾ [الروم/ ٣٠] ، والصلاة ؛ وهي الملة ، والطاعة ؛ وهي العصمة ، فقال عمر : صدقت^(٢) .

وليس المراد بالأمر بإقامة الفطرة في الآية أنّ معرفة الله تعالى داخله في نطاق التكليف بل المراد أن معرفة الله تعالى ثابتة في الفطرة ، ومقتضى الفطرة يحصل شيئاً بعد شيء بحسب كمال الفطرة إذا سلمت من المعارض - كما تقدم - والأمر بإقامة الفطرة - كما في الآية - أي استكمال الفطرة عن طريق الوحي ، والحفاظة عليها من إفساد المعارض لها ، فالواجب المكلف به هو إقامة الفطرة ، أما معرفة الله تعالى فإنها غير داخله في نطاق التكليف فإنها داخله في ما تضمنته الفطرة ابتداء .

(١) انظر : درء التعارض ٣٧٢/٨ .

(٢) هذه النصوص أخرجها الطبري بإسناده في جامع البيان ١٨٣/١٠ ، وصحح إسناده رواية مجاهد ابن تيمية في درء التعارض ٣٧٤/٨ . وهذا التفسير محلّ إجماع عند السلف ، انظر : التمهيد

٧٢/١٨ ، والفتاوى ٣٤٠/١٦ .

٢- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء هل تحسون فيها من جدعاء حتى تكونوا أنتم تجدعونها ؟ ، ثم قرأ أبو هريرة ﴿ فطرة الله التي فطر الناس عليها ... ﴾ الآية » متفق عليه (١).

ووجه دلالة الحديث على أنّ معرفة الله تعالى وتوحيده ثابت في فطرة الانسان منذ ولادته - من وجوه :

أ - أنّ هذا الحديث مطابق لآية الروم السابقة ، فقلوه ﷺ : « كل مولود يولد على الفطرة » يفيد أنّ هذه الفطرة يولد عليها كل الناس ، وهذا العموم ثابت في الآية الكريمة في قوله تعالى : ﴿ فطرة الله التي فطر الناس عليها ﴾ ولهذا قرأ أبو هريرة هذه الآية بعد روايته للحديث المتقدم .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : « وأيضاً ، فإنّ الحديث مطابق للقرآن ، لقوله تعالى : ﴿ فطرة الله التي فطر الناس عليها ﴾ ، وهذا يعمّ جميع الناس ، فعلم أنّ الله فطر الناس كلّهم على فطرته المذكورة ، وفطرة الله أضافها إليه إضافة مدح لا إضافة ذم ،

(١) البخاري - كتاب الجنائز - باب إذا أسلم الصبي فمات ، هل يصلى عليه؟ - ورقمه ١٣٥٨ -
الفتح ٢١٨/٣ ، - وباب ما قيل في أولاد المشركين - ورقمه ٤٧٧٥ - الفتح ٢٤٦/٣ و -
كتاب التفسير - باب ﴿ لا تبديل لخلق الله ﴾ - ورقمه ١٣٨٥ - الفتح ٥١٢/٨ ، وكتاب
القدر - باب الله أعلم بما كانوا عاملين - ورقمه ٤٧٧٥ - الفتح ٤٩٣/١١ ، ورواه مسلم -
كتاب القدر - باب معنى كل مولود يولد على الفطرة - ورقمه ٢٦٥٨ ، ورواه مالك في
الموطأ - كتاب الجنائز - باب جامع الجنائز - ورقمه ٥٢ ، ٢٤١/١ ، وعبدالرزاق في المصنف
١١٩/١١ ورقمه ٢٠٠٨٧ ، وأحمد في المسند ٢/٢٧٥ ، ٢٣٣ ، ٣٩٣ ، ٤٨١ ، ٣١٥ ، والترمذي
- أبواب القدر - باب ما جاء كل مولود يولد على الفطرة - التحفة ٦/٣٤٤ ، وابن حبان في
صحيحه - كتاب الايمان - باب الفطرة - ١٦٩/١ - ١٧٠ . وأبو يعلى في مسنده ١٩٧/١١
ورقمه ٦٣٠٦ ، والخطيب في تاريخه ٣٥٥/٧ ، ٣٠٨/٣ .

كلهم عن أبي هريرة رضي الله عنه .

ورواه أحمد في المسند ٣/٤٣٥ ، ٢٤/٤ ، وأبو يعلى في مسنده ٢/٢٤٠ ورقمه ٩٤٢ ، وابن
حبان في صحيحه ١٧١/١ والحاكم في المستدرک ٢/١٢٣ وصححه على شرط الشيخين
ووافقه الذهبي عن الأسود بن سُرَيْع رضي الله عنه .

فعلم أنها فطرة محمودة لا مذمومة»^(١).

وإذا تقرر موافقة الحديث لمعنى الآية ، فإنّ الآية دلت - كما سبق - على أنّ الفطرة التي خلق عليها الإنسان هي الإسلام ، فكذلك الحديث أيضاً .

ب - ورد في بعض ألفاظ الحديث ما يدل على أنّ هذه الفطرة المراد بها : فطرة الإسلام ، مثل رواية الأعمش « مامن مولود يولد إلا وهو على الملة »^(٢) ، وفي رواية لأبي معاوية عنه بلفظ « إلا على هذه الملة »^(٣) .

وجاء في لفظ حديث الأسود بن سريع رضي الله عنه - عند ابن حبان - : « مامن مولود يولد إلا على فطرة الإسلام حتى يُعرب فأبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه »^(٤) .

فهذه الألفاظ في الحديث تدل على أنّ المعنى هو أن المولود يولد على فطرة ممدوحة وهي هذه الملة ، وهي فطرة الإسلام .

ج - أنّ لفظ الفطرة إذا كان معرّفًا بالألف واللام يستعمل في النصوص الشرعية ويراد به الإسلام ، وهذا الحديث منها . قال ابن القيم : « الفطرة حيث جاءت مطلقة معرفة باللام لا يراد بها إلا فطرة التوحيد والإسلام ، وهي الفطرة الممدوحة ، ولهذا جاء في حديث الإسراء « لما أخذ النبي ﷺ اللبن ، قيل له : أصبت الفطرة . »^(٥) .

(١) درء التعارض ٣٧٢/٨ .

(٢-٣) انظر : صحيح مسلم - كتاب القدر - باب معنى كل مولود يولد على الفطرة - (٢١٠/١٦ النووي) .

(٤) رواه ابن حبان في صحيحه - كتاب الإيمان - باب الفطرة - (٢٩٠/١) (ورقم ١٣٢) ت الارنؤوط ، وسنده صحيح ، وقد صرح الحسن بسماعه من الأسود عند الحاكم في المستدرک ١٢٣/٢ فانتفت شبهة الإنقطاع .

(٥) رواه البخاري - كتاب مناقب الأنصار - باب المعراج - ورقمه ٣٨٨٧ - وكتاب بدء الخلق - باب ذكر الملائكة - ورقمه ٣٢٠٧ . ورواه مسلم - كتاب الإيمان - باب الإسراء برسول الله ﷺ ... ٢٢٣/٢ ، ٢٢٥ (النووي) ، والنسائي في سننه الكبرى - كتاب الصلاة - باب فرض الصلاة - ورقمه ٣١٣ ، ٣٨/١ ، وفي المجتبى - كتاب الصلاة - باب فرض الصلاة - ٢٣٧/١ .

ولما سمع النبي ﷺ المؤذن يقول : « الله أكبر ، الله أكبر » قال : « على الفطرة » ، وحيث جاءت « الفطرة » في كلام رسول الله ﷺ فالمراد بها فطرة الإسلام لا غير ، (١) .

د - أنّ الصحابة والتابعين فهموا من الحديث أن المراد بالفطرة الإسلام ، وهم أصح الناس فهماً ، وأعرفهم بمقاصد كلام رسول الله ﷺ ، لاسيما وأنه لا يُعرف لهم مخالف في هذا الفهم فأشبهه الإجماع على أن دلالة الحديث هو ما تقدم .

ومما يدل على هذا الفهم ما يلي :

- أن أبا هريرة - رضي الله عنه - قرأ آية الروم بعد روايته للحديث ، مما يدل على أنه فهم من الحديث أنه بمعنى الآية ، وقد اتفق السلف على أن معنى الفطرة في الآية : الإسلام . وهذا هو ظاهر رأي أبي هريرة رضي الله عنه .

- أنّ الصحابة سألوا - عقب هذا الحديث - عن مَنْ يموت من أطفال المشركين وهو صغير ؟ وذلك لوجود ما يُغَيِّر تلك الفطرة المستقيمة ، ولو لم يكن هناك ما يُغَيِّر تلك الفطرة لما سألوه ، فدل على أنهم فهموا أن المراد بالفطرة الإسلام (٢) .

- ورؤى عن الزهري أنه - : « يُصَلِّي على كل مولود متوفى وإن كان لغية (٣) ، من أجل أنه ولد على فطرة الإسلام ، يدّعي أبواه الإسلام ، أو أبوه خاصة وإن

← والترمذي - كتاب تفسير القرآن - باب ألم نشرح لك صدرك - ورقمه ٣٣٤٦ ، ٤١٢/٥ ، ت عطوة ، وأحمد في المسند ٤/٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢١٠ ، وابن منده في التوحيد ١/١١٦ رقم ٢٣ ، والبغوي في شرح السنة ١٣/٣٣٦ ، ورقمه ٣٧٥٢ ، وابن حبان في صحيحه ١/٢٣٦ برقم ٤٨ ت الارنؤوط . كلهم من حديث أنس عن مالك بن صعصعة رضي الله عنه به .

ورواه مسلم - كتاب الإيمان - باب الإسراء برسول الله ... - ٢/٢٠٩ (النووي) .
وأحمد في المسند ٣/١٤٨ ، وأبو القاسم التيمي في الحجّة في بيان الحجّة ١/٤٩٢ برقم ٣٣٨ من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه به .

(١) تهذيب السنن ٧/٨٢ .

(٢) انظر : درء التعارض ٨/٣٧١ .

(٣) قوله : « لِغِيَّةٍ » بكسر اللام والمعجمة وتشديد التحتانية أي : ولد الزنا . انظر : فتح الباري ٣/٢٢٠ .

قال ابن عبد البر : « لم يقل أحد إنه لا يصلى على ولد الزنا إلا قتادة وحده » انظر : (الفتح ٣/٢٢١) .

كانت أمه على غير الإسلام ؛ إذا استهل صارخاً صَلَّى عليه ، ولا يصلى على من لا يستهل من أجل أنه سقط^(١) . (ثم استدلالٌ بحديث الفطرة)^(٢) .

- وعندما سئل الزهري رحمه الله تعالى - أيضاً - عن رجلٍ عليه رقبة مؤمنة

أيجزئ الصبي عنه أن يعتقه وهو رضيع ؟ قال : نعم ، لأنه ولد على الفطرة^(٣) .

- ويرى الإمام أحمد أن صبيان أهل الحرب مسلمون إذا كانوا صغاراً^(٤) .

- وفسر البخاري : الفطرة - الواردة في الحديث - بأنها : الإسلام^(٥) .

هـ - أن النبي ﷺ لم يذكر لحصول الفطرة وموجبها شرطاً بل ذكر الموانع فقط ، فهي لا تتوقف على وجود شرط لأن مقتضاها هو الإسلام ، وإنما تتوقف على انتفاء الموانع - كما سبق - .

ولهذا لم يقل النبي ﷺ - مع ذكره للطوائف المنحرفة - ما يوجب حصول

الفطرة مثل : « أو يسلمانه » .

ولكن هذا المعنى يرد عليه إشكال وهو أنه جاء في بعض ألفاظ الصحيح : « كل

إنسان تلده أمه على الفطرة ، وأبواه بعدُ يهودانه وينصرانه ويمجسانه ، فإن كانا

مسلمين فمسلم . »^(٦) .

(١) الصلاة على السقط فيها خلاف بين العلماء ، وقد علق الشيخ عبدالعزيز بن باز على القول السابق

في الفتح ٢٠١/٣ فقال « القول بعدم الصلاة على السقط ضعيف ، والصواب شرعية الصلاة عليه

إذا سقط بعد نفخ الروح فيه ، وكان محكوماً بإسلامه ؛ لأنه ميّت مسلم فشرعت الصلاة عليه

كسائر موتى المسلمين ، ولما روى أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي عن المغيرة بن شعبة أن النبي

ﷺ قال : « والسقط يُصلى عليه ، ويُدعى لوالديه بالمغفرة والرحمة » وإسناده حسن . أ.هـ .

(٢) رواه البخاري - كتاب الجنائز - باب إذا أسلم الصبي ومات هل يصلى عليه ؟ ... انظر :

الفتح ٢١٩/٣ .

(٣) انظر : التمهيد (٧٦/١٨ - ٧٧) .

(٤) انظر : كلام الإمام أحمد ، وتفصيلات أخرى في المسألة درء التعارض ٣٩٠/٨ وما بعدها .

(٥) انظر : صحيح البخاري مع فتح الباري ٥١٢/٨ .

(٦) رواه مسلم - كتاب القدر - باب معنى كل مولود يولد على الفطرة - (٢١٠/١٦ النووي) من

طريق عبدالعزيز الدراوردي عن العلاء عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه .

والجواب عن هذا الإشكال أن يقال :

لا بد من حمل هذه الرواية على غيرها من الروايات ، وإلا كانت شاذة ، والظاهر - والله أعلم - أن المراد بهذه اللفظة أحكام الحرب والأسرى ، وأن الطفل إذا كان أبوه كافراً فإنه يعامل معاملة في كونه يُسترقّ ، وأما إذا كان مسلماً فإن الطفل لا يسترقّ ، وهذا ما وضحته هذه اللفظة .

وأما الحكم بأنه مسلم أو كافر فهذا ما قطعت به النصوص السابقة ، واللاحقة . وإنما حملنا هذه اللفظة على هذا لنتقي القول بأنها شاذة .

و - أن النبي ﷺ شبه المولود على الفطرة : بما تنتجه البهيمة من مولود غير مجدوع بل مكتمل ثم يحصل له الجذع والنقص بعد ذلك .

فشبه الولادة على الفطرة بالبهيمة المكتملة الخلقة بدون جذع ، وشبه التهويد والتنصير والتمجيس بالجدع وقطع الأذن ، وهذه الطريقة في التشبيه تدل على أن الفطرة هي الإسلام من وجهين :

الأول : أن تشبيه الفطرة بالبهيمة كاملة الخلقة ، يدل على أن الفطرة هي الإسلام ، لأنّ الإسلام كامل ، والتشبيه يدل على كمال الفطرة .

الثاني : أنّ التغيير كان بالتهويد والتنصير ونحوهما ولم يحصل بالإسلام لأنه هو الفطرة وهو الأصل ، ولو كانت الفطرة هي مجرد القدرة والقابلية لكان الإسلام من المغيّرات الأساسيّة - إذا سلمنا بإمكان التغيير - ، فلما لم يكن كذلك ، فالإسلام هو مقتضى الفطرة .

٣- وعن عياض بن حمار الجاشعي رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ ذات يومٍ في خطبته « ألا إن ربي أمرني أن أعلمكم ما جهلتم مما علمني يومي هذا : كل مالٍ نخلته عبداً حلالاً . وإنني خلقت عبادي حنفاء كلهم ، وإنهم اتهم الشياطين فاجتالتهم عن دينهم ، وحرمت عليهم ما أحللت لهم ، وأمرتهم أن يشركوا بي ما لم أنزل به سلطاناً ... »^(١)

وهذا الحديث يدل على أن الإنسان مولود على الإسلام والتوحيد ، - أمّا

(١) رواه مسلم - كتاب الجنة - باب الصفات التي يعرف بها في الدنيا : أهل الجنة وأهل النار - (١٧/١٩٧ النووي) ، وأحمد في مسنده ١٦٢/٤ .

الشرك فهو طارئ من الخارج عليه - من وجهين :

الأول: أن الله تعالى خلق الناس حنفاء، والحنف: الاستقامة، والحنيف: المستقيم .
وأصل الحنف في اللغة : هو ميل الرجل ، ولذلك سُمي سيد تميم : صخر بن قيس
بالأحنف لحنف رجله ، وهو الميل والعوج ، ثم استعمل في الاستقامة: إما لأنها ميل
عن الضلال^(١) ، وإما من باب التفاؤل نحو استخدام « سليم » للديغ ، و « بصير »
للأعمى ، و « مفازة » للصحراء ونحو ذلك . أما استعمال « الحنيف » في الكتاب
والسنة، فقد جاء بمعنى الاستقامة على التوحيد والبعد عن الشرك، قال تعالى : ﴿ حنفاء
لله غير مشركين به ﴾ [الحج / ٣١] ، وقال تعالى : ﴿ ما كان إبراهيم يهودياً
ولا نصرانياً ولكن كان حنيفاً مسلماً وما كان من المشركين ﴾ [آل عمران / ٦٧] .
وقال رسول الله ﷺ « أحب الدين إلى الله الحنيفية السمحة »^(٢) . وجاء في حديث
عائشة رضي الله عنها - في بدء الوحي - قالت : « وكان يخلو بغار حراء فيتحنث
فيه - وهو التعبّد - الليالي ذوات العدد ... » الحديث^(٣) .

وخلاصة القول : والحنيف هو الموحد والحنفاء : هم المسلمون^(٤) .

ويؤيد هذا المعنى : زيادة محمد بن اسحاق عن ثور بن يزيد عن يحيى بن جابر
عن عبدالرحمن بن عائذ الأزدي عن عياض بن حمار المجاشعي وفيه : « إن الله خلق

(١) انظر : المفردات للراغب الاصفهاني ص : ٢٦٠ .

(٢) رواه البخاري معلقاً - كتاب الايمان - باب الدين يُسر - (الفتح ٩٣/١) ، والترمذي - كتاب
المناقب - باب مناقب معاذ بن جبل ... - برقم ٣٧٩٣ ، وأحمد في مسنده ٢٣٦/١ .
ورواه عبدالرزاق في المصنف ٢٩٢/١١ ورقمه ٢٠٥٧٤ وحسنه الحافظ في الفتح ٩٤/١ ،
وتعليق التعليق ٤٣/٢ .

(٣) رواه البخاري - كتاب بدء الوحي - (الفتح ٢٢/١) .

ويتحنث ويتحنف بمعنى واحد ، فالفاء تبدل ثاء وكذلك العكس في كلام العرب ومن قلبها
قوله تعالى ﴿ فادع لنا ربك يخرج لنا مما تنبت الأرض من بقلها ، وقنائها وفومها وعدسها
وبصلها ﴾ فقوله : ﴿ فومها ﴾ أي : ثومها .

وقوله : « وهو التعبّد » مدرج من كلام الزهري - رحمه الله تعالى - انظر الفتح .

(٤) انظر في معاني الحنيف في القرآن : جامع البيان (١/٦١٦ ، ٦١٧) .

آدم وبنيه حنفاء مسلمين ، وأعطاهم المال حلالاً لأحرام فيه ... » الحديث^(١) .
 الثاني : أنّ قوله : « وأنهم أتتهم الشياطين فاجتالتهن عن دينهم » صريح في أنّ الدين المقصود به هنا هو ما خلقوا عليه من الخنيفية ثم اجتالتهن الشياطين عنه بعد ذلك . وقبل حصول هذا الاجتيال كانوا على الدين والتوحيد .

٤- قال تعالى ﴿ وإذ أخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذريتهم وأشهدهم على أنفسهم ألست بربكم قالوا : بلى شهدنا أن تقولوا أن تقولوا يوم القيامة إنا كنا عن هذا غافلين ، أو تقولوا إنما أشرك آباؤنا من قبل وكنا ذرية من بعدهم ، أفتهلكنا بما فعل المبطلون ﴾ [الأعراف/ ١٧٢، ١٧٣] .

اختلف العلماء في المراد بهذه الآية على قولين مشهورين :^(٢)
 القول الاول : أنّ الله أخرج ذرية آدم من ظهره ، ثم أشهدهم على أنفسهم بربوبيته فقال : « ألست بربكم » ، فأقرّوا له بذلك فقالوا : « بلى شهدنا » ، وهؤلاء يقولون إنّ الإخراج كان على الحقيقة ، واستدلوا على ذلك بالأحاديث الواردة في ذلك كحديث عمر بن الخطاب^(٣) ، وابن عباس^(٤) ، وأنس بن

(١) رواه ابن عبد البر بإسناده في التمهيد ٧٣/١٨ وجود إسناده ، وذكر لابن اسحاق متابعا وهو بكر بن مهاجر .

(٢) انظر : درء التعارض ٤٨٢/٨ - ٤٩٢ ، والروح ص : ٤٣٣ - ٤٦٨ ، وشرح الطحاوية ص : ٢٤٠ - ٢٤٦ .

(٣) حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه : رواه مالك في الموطأ - كتاب القدر - باب النهي عن القول بالقدر - رقم الحديث ٢ ، والحاكم في المستدرک ٢٧/١ ، وأبو داود - كتاب السنة - باب في القدر - برقم ٤٧٠٣ ، ٤٧٠٤ ، والنسائي في الكبرى - كما في تحفة الأشراف ١١٤/٨ - وفي التفسير ٥٠٤/١ برقم ٢١٠ ، والترمذي - كتاب التفسير - سورة الأعراف - (التحفة ٤٥٢/٨) وقال الترمذي : « هذا حديث حسن ومسلم بن يسار لم يسمع من عمر . وقد ذكر بعضهم في هذا الاسناد بين مسلم ابن يسار وبين عمر رجلاً . » أ.هـ ، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة - ورقمه ٩٩٠ ، وابن عبد البر في التمهيد ٤/٦ ، وابن حبان في صحيحه - كتاب التاريخ - باب بدء الخلق - ورقمه ٦١٣٣ ، والطبري في جامع البيان ١١٣ ، ١١٢/٦ . وأحمد في المسند ٤٤/١ ، ٤٥ .

(٤) حديث ابن عباس رضي الله عنهما : رواه أحمد في المسند ٢٧٢/١ ، والنسائي في التفسير

مالك^(١) - رضي الله عنهم - ، وغيرها .

القول الثاني : أنّ المراد بالإخراج والإشهاد إنما هو فَطْرُهُمْ على التوحيد ، فالمقصود به أخذ المني من أصلاب الآباء ونزوله في أرحام الامهات ، فالأخذ يتضمّن الخلق ، والإشهاد يتضمّن هداه لهم إلى هذا الإقرار ، قالوا : ولهذا جميع بني آدم مقرون بالربوبية شاهدون به على أنفسهم ، وهذا أمر ضروري لا ينفك عنه الإنسان ، وهو مما خلقوا عليه ، وجعل علماً ضرورياً لهم لا يمكن أحدٌ جحده^(٢) ، وهؤلاء يزرون أن الآية مختلفة عن الأحاديث الواردة في الإخراج . وقد ذكر ذلك ابن القيم فقال : « وأما مخاطبتهم واستنطاقهم وإقرارهم له بالربوبية وشهادتهم على أنفسهم بالعبودية ، فمن قاله من السلف ، فإنما هو بناء منه على فهم الآية ، والآية لم تدل على هذا بل دلت على خلافه^(٣) .
وليس المراد هنا بيان القول الراجح في هذه المسألة ، وإنما المراد إثبات المعرفة الفطرية للإنسان .

وهذا الميثاق يدل على فطرية معرفة الله تعالى ، وهو شاهد من شواهدنا ، سواء كان الإخراج حقيقياً أو كان الإخراج حالياً ، فإنه على كلا القولين فيه دلالة على أن جميع بني آدم يعرفون الله ويقرون بربوبيته ووحدانيته وألوهيته إلا من فسدت فطرته .
٥- ثبت بالأدلة الصحيحة من القرآن والسنة أنّ أول واجب هو إفراد الله تعالى بالعبادة ، - كما سيأتي بيانه - ، وهذه الأدلة تدل - أيضاً - على أنّ معرفة

⇐ برقم ٢١١ ، ٥٠٦/١ ، والحاكم ٢٧/١ ، ٥٤٤/٢ ، والطبري في جامع البيان ١١٠/٦ ، والبيهقي في الأسماء والصفات - برقم ٤٤١ ، ٥١٨/١ ، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة ورقمه ٩٩٢ ، - موقوفاً - ، وابن أبي عاصم برقم ٢٠٢ بنحوه ، وحسنه الشيخ الألباني انظر: السلسلة الصحيحة ١٥٨/٤ برقم ١٦٢٣ .

(١) حديث أنس بن مالك رضي الله عنه : رواه البخاري - كتاب أحاديث الأنبياء - باب خلق آدم وذريته - ورقمه ٣٣٣٤ ، الفتح ٣٦٣/٦ ، - وكتاب الرقاق - باب صفة الجنة والنار - ورقمه ٦٥٥٧ ، الفتح ٤١٦/١١ ، ومسلم - كتاب صفات المنافقين وأحكامهم - باب طلب الكافر الفداء بملء الأرض ذهباً - ورقمه ٢٨٠٥ . وأحمد في المسند ١٢٧/٣ ، ١٢٩ .

(٢) انظر : درء التعارض ٤٨٧/٨ ، ٤٨٨ .

(٣) الروح ص : ٤٤٤ .

الله تعالى والإقرار ببروبيته أمر فطري غير داخل في نطاق التكليف ، لأنه لو لم تكن معرفته والإقرار ببروبيته أمراً فطرياً لأمرهم الله تعالى بها قبل الأمر بإفراجه بالعبادة ؛ إذ الأمر بتوحيده في عبادته فرع الإقرار به وبروبيته فيكون بعده . كما أنه لو لم يكن الإقرار بالله تعالى وبروبيته فطرياً لساغ لمعارضتي الرسل عند دعوتهم لهم بقول الله تعالى ﴿ فاعبدون ﴾ أن يقولوا نحن لم نعرفه أصلاً فكيف يأمرنا ، فلما لم يحدث ذلك دل على أن المعرفة كانت مستقرة في فطرهم (١) .

(ب) الأدلة العقلية :

ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية (٢) جملة من الأدلة العقلية التي تدل على صدق ما أخبر به رسول الله ﷺ من أن كل مولود يولد على الفطرة ، وأكثفي بذكر دليل واحد منها وهو : « أن الإنسان قد يحصل له من الاعتقادات والإرادات ما يكون حقاً ، وما يكون باطلاً ، فإذا كانت تصديقاته تارة تكون حسنة محمودة ، وتارة تكون سيئة فلا يخلو :

- إما أن تكون نسبة نفسه إلى النوعين نسبة واحدة بحيث لا يترجح أحد الصنفين على الآخر بمرجح من نفسه .

- أو لا بد أن تكون نفسه مرجحة لأحد النوعين .

فإن كان الأول : لزم أن لا يوجد أحد الصنفين إلا بمرجح منفصل عنه . ثم هذا المرجح المنفصل إذا قُدِّر مرجحان : أحدهما يرجح الصدق الذي ينفعه والآخر يرجح الكذب الذي يضره :

- فإما أن يتكافأ المرجحان ..

- أو يترجح أحدهما .

فإن تكافأ المرجحان لزم أن لا يحصل واحد منهما وهو خلاف المعلوم بالضرورة فإننا نعلم أنه إذا عرض على كل أحد أن يصدق ، وأن ينتفع ، وأن يكذب ويتضرر ، مال بفطرته إلى أن يصدق وينتفع .

(١) انظر : منهج أهل السنة والجماعة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله تعالى ٢٨٣/١-٢٨٤ .

(٢) انظر : درء التعارض ٤٥٦/٨-٤٦٨ .

وإذا كان لا بد من ترجيح أحدهما فترجح الكذب الضار - مع فرض تساوي المرشحين - أولى بالإمتناع من تكافيهما ، فتعين أنه إذا تكافأ المرشحين فلا بد أن يترجح عنده الصدق والنفع وهو ما يكون حقاً وحسناً .

فعلم أن في فطرة الإنسان قوة تقتضي اعتقاد الحق وإرادة النافع الحسن .
 وحينئذٍ فالإقرار بوجود الصانع ومعرفته والإيمان به هو الحق أو نقيضه ؟
 والثاني معلوم الفساد قطعاً ، فتعين الأول ، وحينئذٍ فيجب أن يكون في الفطرة ما يقتضي معرفة الصانع والإيمان به ، وكذلك محبته وعبادته فإن في الفطرة ما يقتضيها .
 وإذا لزم أن يكون في الفطرة مرجح للحنيئة التي أصلها معرفة الصانع ومحبته ، وإخلاص الدين له :

- فإما أن يكون مع ذلك لا يوجد مقتضاها إلا بسبب منفصل ، مثل من يعلمه ويدعوه .

- أو يكون وجود ذلك بدون هذا السبب المنفصل .

- فإن كان الأول لزم أن يكون موجبها متوقفاً على مخاطب منفصل دائماً فلا يحصل بدونه البتة . ثم القول في حصول موجبها لذلك المخاطب المنفصل كالقول في الأول ، وحينئذٍ فيلزم التسلسل في المخاطبين ، ووجود مخاطبين لا يتناهون ، وهم أيضاً مخاطبون ، فهذا تسلسل في الفاعلين وهو ممتنع .

- وإن كان في المخاطبين من حصل له بموجب الفطرة بلا مخاطب منفصل دل على إمكان ذلك في الفطرة فبطل تقدير كون موجب الفطرة لا يحصل قط إلا لمخاطب منفصل .

وإذا أمكن حصول موجب الفطرة بدون مخاطب منفصل ، علم أن في الفطرة قوة تقتضي ذلك ، وأن ذلك ليس موقوفاً على مخاطب منفصل ، وهذا هو الفطرة^(١) .
 وبهذه الطريقة تم تقرير وجود فطرة في النفس تعرف الملائم النافع وهو الخير وأعظمه معرفة وجود الله تعالى ووحدانيته في ربوبيته وإلهيته ، وكل ذلك بسبب ذاتي دون معلم خارجي .

(١) درء التعارض ٤٥٦/٨ - ٤٦٠ بتصرف يسير .

وقبل أن أختتم الكلام في إثبات فطرية وجود الله تعالى أود أن أنبه إلى أن الحياة الإنسانية منذ نشأتها الأولى كانت على الإيمان بالله وتوحيده ، فأدم عليه السلام هو أبو البشر وهو من الأنبياء ، وقد عاش ابناؤه بعده عشرة قرون على التوحيد ثم حدث الشرك في قوم نوح عليه السلام . وهذا هو معنى قوله تعالى : ﴿ كان الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين ﴾ [البقرة/ ٢١٣] ، ولما أهلك الله تعالى أهل الشرك من قوم نوح عليه السلام لم يبق إلا الأمة الموحدّة من قوم نوح فعاد التوحيد إلى البشريّة جمعاء مرة أخرى ، وكما سيأتي أن شرك قوم نوح كان مع إقرارهم بوجود الله تعالى وربوبيته ، فإذا كانت البشريّة منذ القدم تعرف الله تعالى فلا يتصور أن تنعدم هذه المعرفة بالكلية حتى تحتاج إلى الاستدلال من كل مكلف كما يريد أهل الكلام .

كما أن فطرية وجود الله تعالى ثابتة في نفس الإنسان وعلامة ذلك أن الإنسان إذا أصابه كرب عظيم يلجأ إلى الله تعالى ، ويشعر في نفسه بحاجة وافتقار إلى الله تعالى ولا يتصور شعور الانسان بالافتقار إلى الله تعالى إلا إذا شعر بوجوده ، ويدل على فقر الإنسان في هذه الحالة قوله تعالى : ﴿ هو الذي يسيركم في البر والبحر حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم بريح طيبة وفرحوا بها جاءتها ريح عاصف وجاءهم الموج من كل مكان ، وظنوا أنهم أحيط بهم دعوا الله مخلصين له الدين لئن انجيتنا من هذه لنكونن من الشاكرين ﴾ [يونس/ ٢٢] ، وقوله تعالى : ﴿ وإذا غشيهم موج كالظلل دعوا الله مخلصين له الدين فلما نجاهم إلى البر فمنهم مقتصد وما يجحد بآياتنا إلا كل ختار كفور ﴾ [القصص/ ٣٢] ، وقوله تعالى : ﴿ فإذا ركبوا في الفلك دعوا الله مخلصين له الدين فلما نجاهم إلى البر إذا هم يشركون ﴾ [العنكبوت/ ٦٥] ، وقوله تعالى : ﴿ وإذا مسكم الضر في البحر ضل من تدعون إلا إياه ﴾ [الاسراء/ ٦٧] .

اعتراضات على فطرية المعرفة والإجابة عليها:

* الاعتراض الأول : أنّ السلف الصالح لا يرون أن الفطرة هي الإسلام ، والدليل على ذلك أنه ورد عن بعضهم^(١) أنهم يفسرون حديث الفطرة بأنه ما ولد عليه الإنسان مما قدره الله عليه وكتبه من السعادة أو الشقاوة . وهذا تفسير للفطرة بغير الإسلام حيث فسرت بالقدر المكتوب على العباد .

وهذا الاعتراض لم أقف على أحد اعترض به لكنه مما يمكن أن يعترض به ، وقد أورده شيخ الاسلام ابن تيمية وأطال في النقل عن من فسر الفطرة بالقدر المكتوب ثم بين مرادهم فقال رحمه الله تعالى : « وإنما قال الأئمة : وُلد على ما فُطر عليه من شقاء وسعادة ، لأن القدرية كانوا يحتجونّ بهذا الحديث على أن الكفر والمعاصي ليس بقدر الله ، بل مما يفعله الناس ، لأن كل مولود يولد خلقه الله على الفطرة ، وكفره بعد ذلك من الناس .

ولهذا قالوا لمالك بن أنس : إن القدرية يحتجونّ علينا بأول الحديث فقال : احتجوا عليهم بآخره ، وهو قوله : « الله أعلم بما كانوا عاملين » . فبين الأئمة أنه لاحجة فيه للقدرية ، فإنهم لا يقولون إن نفس الأيوين خلقا تهودّه وتنصرّه ، بل هو تهود وتنصر باختياره ، لكن كانا سبباً في ذلك بالتعليم والتلقين ، فإذا أضيف إليهما بهذا الاعتبار ، فلأن يضاف إلى الله الذي هو خالق كل شيء بطريق الأولى ؛ لأنّ الله وإن خلقه مولوداً على الفطرة سليماً فقد قدرّ عليه ما سيكون بعد ذلك من تغييره ، وعلم ذلك^(٢) .

كما بين رحمه الله تعالى أن الحديث لا يصح لأهل الكلام الاحتجاج به على مقصودهم بل هو حجة عليهم فقال : « والحديث حجة عليهم من وجهين : أحدهما : أنه عند المعتزلة ونحوهم من المتكلمين : لم يولد أحد على الإسلام أصلاً ، ولا جعل الله أحداً مسلماً ولا كافراً ، ولكن هذا أحدث لنفسه الكفر ، وهذا أحدث

(١) انظر : سنن أبي داود - كتاب السنة - باب في ذراري المشركين - برقم ٤٧١٥ ، وبرقم

٤٧١٦ ، وانظر : التمهيد ٦٦/١٨ ، ودرء التعارض ٣٧٩/٨ .

(٢) درء التعارض ٣٦٢/٨ .

لنفسه الإسلام ، والله لم يفعل واحداً منهما - عندهم - بلا نزاع بين القدرية ...
والثاني : أنهم يقولون : إن معرفة الله لا تحصل إلا بالنظر المشروط بالعقل ،

فيستحيل أن تكون المعرفة عندهم ضرورية ، أو تكون من فعل الله تعالى» (١).

كما أن شيخ الإسلام بين - أيضاً - مقصود السلف من تفسير حديث الفطرة
بالقدر المكتوب فقال : « مقصود حماد واسحاق ومالك وابن المبارك ومن اتبعهم
كابن قتيبة وابن بطة ، والقاضي أبي يعلى وغيرهم هو منع احتجاج القدرية بهذا
الحديث على نفي القدر ، وهذا مقصود صحيح . ولكن سلكوا في حصوله طرقاً
بعضها صحيح وبعضها ضعيف» (٢).

وقال - أيضاً - : « والمقصود هنا : أنهم تشعبوا في حديث الفطرة كتشعبهم في
حديث الحجة (أي : حديث احتجاج آدم وموسى) ، وأصل مقصودهم من الإيمان
بالقدر صحيح ، لكن لا يجب مع ذلك أن يفسر القرآن والسنة إلا بما هو مراد الله
ورسوله ، ويجب أن يتبع في ذلك ما دل عليه الدليل .

وكثيراً ما يقع لمن هو من أهل الحق في أصل مقصوده ، وقد أخطأ في بعض
الأمر هذا الجري ، مثل أن يتكلموا في مسألة ، فإذا أرادوا أن يجيبوا عن حجج
المنازعين ردّها رداً غير مستقيم» (٣).

ومن خلال كلام شيخ الإسلام - السابق - نصّل إلى ما يلي :

- ١- أن السلف لم يريدوا بقولهم هذا نفي فطرية المعرفة ، وإنما أرادوا الرد على نفاة
القدر عندما استدّلوا بهذا الحديث على مطلوبهم .
- ٢- أنّ نفاة القدر ليس لهم حجة في حديث الفطرة ، لأنهم لا يثبتون فطرية المعرفة ،
ويرون أن معرفة الله لا تحصل إلا بالنظر .
- ٣- أنّ بعض من ردّ على القدرية عندما استدّلوا بالحديث ، سلك في ردّه طرقاً
ضعيفة ، مما أدّى إلى خطئه في فهم الحديث .

(١) درء التعارض ٣٧٧/٨-٣٧٨ .

(٢) المصدر السابق ٤١٧/٨ .

(٣) المصدر السابق ٤٢١/٨ .

ومثل هذا يقع كثيراً : أن يكون القائل من أهل الحق في أصل مقصوده ، فإذا أجاب عن حجج المنازعين ردها رداً غير مستقيم .

٤- أن مَنْ نفى المعرفة الفطرية ، وظن أن الحديث لا يدل عليها - وإنما يدل على إثبات القدر - ، أنه مخطئ ، وإن كان إثبات القدر في نفسه حقاً .
ومما يدل على ضعف تفسير الفطرة بالقدر ما يلي :

- أنه لو كان المراد أنهم يولدون على ما في علم الله لم يكن للأبوين - حينئذٍ - تغييرٌ للفطرة التي خلق عليها ، بل فعلا به ما هو الفطرة التي ولد عليها .
- لا فرق - حينئذٍ - بين التهويد والتنصير وتلقيه الإسلام ، وبين سائر الصنائع فإن ذلك داخل فيما سبق به علم الله تعالى ، فلماذا خص الأديان دون سائر الحِرَف ؟
- التمثيل بالبهيمة التي ولدت جمعاء ثم جدعت ، يُبين أن أبويه غيرا ما ولد عليه من الفطرة ، فلو كانت الفطرة هي ما سبق به علم الله تعالى لما تغيرت ، لأن العلم القديم لا يتغير .

- قوله (على الملة) و (على فطرة الإسلام) و (حنفاء) يخالف هذا المعنى ، فإن بعض الناس يولد وفي علم الله أنه من الفجرة والكفار والفاسقين فلا يصح وصفه بهذه الصفات والحالة هذه .

- إذا كان المراد بالفطرة ما سبق في علم الله تعالى ، فلا معنى لتخصيص الولادة بالذكر ، فكل حياة الإنسان على ما سبق في علم الله تعالى ، فلما كان هذا التخصيص مقصوداً دل ذلك على أن الفطرة ليست ما سبق في علم الله تعالى .

- الفطرة في الحديث مطابقة للفطرة في الآية - كما تقدم - فهي فطرة محمودة يرضاها الله تعالى ، وما سبق في علم الله تعالى فيه مالا يرضاه الله ولا يحبه كالكفر والعصيان ونحو ذلك . فلما كانت هذه الفطرة محمودة دل ذلك على أن الفطرة ليست ما سبق في علم الله تعالى .

* الاعتراض الثاني: ^(١) وهو ما اعترض به القاضي عبد الجبار زاعماً أن لو كانت معرفة الله تعالى فطرية لما أثر عن بعض الخلق إنكار وجود الله تعالى ؟

(١) انظر في الاعتراض والجواب عليه : شرح الأصول الخمسة ص : ٥٢-٥٤ ، درء التعارض

ويقال في الجواب على هذا الاعتراض بأن الإقرار بالخالق يكون فطرياً في حق مَنْ سلمت فطرته أمّا مَنْ أثار عنه إنكار الخالق في البشر فهم قليلون جداً مقارنة مع من يثبت وجوده، وبعضهم معترف - في الحقيقة - بوجود مدبّر وصانع للعالم لكنّه يحيل ذلك إلى الطبيعة أو غيرها ، مما يدل على وجود علومٍ أولية فطرية في نفسه ، وإنما حصل ما حصل بسبب مؤثرات خارجية .

قال شيخ الاسلام ابن تيمية - في تعليقه على كلام الشهرستاني في إثبات المعرفة الفطرية -: « وأما ما ذكره من أنّ إنكار الصانع ليس مقالة معروفة لصاحب مقالة . فإنه ؛ وإن لم يكن مذهباً مشهوراً ، عليه أمة من الأمم المعروفة ، لكنّه مما يعرض لكثير من الناس ويقوله بعض الناس : إما ظاهراً دون الباطن كحال فرعون ونحوه ، وإما باطناً وظاهراً ، كما ذكر الله مناظرة إبراهيم صلوات الله عليه وسلامه للذي حاجّه في ربّه ، ومحاجّة موسى صلوات الله عليه وسلامه لفرعون .

لكنّ هذا لا يمنع أن تكون المعرفة مستقرة في الفطرة ، ثابتة بالضرورة ، فإنّ هذا نوع من السفسطة، والسفسطة : حال يعرض لكثير من الناس : إما عمداً وإما خطأ ، وكثير من الناس قد ينازع في كثير من القضايا البديهية ، والمعارف الفطرية ، في الحسيات والحسابيات ، وكذلك في الإلهيات ، ومن تأمل ما يحكيه الناس من المقالات عن الناس ، في العلوم الطبيعية والحسابية رأى عجائب وغرائب .

وبنو آدم لا ينضبط ما يخطر لهم من الآراء والإرادات ، فإنهم جنس عظيم

التفاوت ، ليس في المخلوقات أعظم تفاضلاً منه» (١) .

وما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية عن فرعون صحيح ؛ فإنّ فرعون كان يعلم وجود الله حقيقة ، ويدل على معرفته قوله تعالى : ﴿ إذهباً إلى فرعون إنه طغى ، فقولا له قولاً لينا لعله يتذكر أو يخشى ﴾ [طه/٤٣، ٤٤] ، والمراد بالتذكر ، تذكر ما في فطرته من المعرفة الضرورية . كما يدل على ذلك قوله تعالى : ﴿ فأتيا فرعون فقولا إنا رسول رب العالمين ﴾ [الشعراء/١٦] ، وبدأيته بهذا يدل على أنه يعرف رب العالمين سابقاً ، فقد خاطباه بشيء معروف لديه . ولما تجاهل فرعون رب العالمين ، وسأل عنه سؤال المنكر له المتجاهل لما يعرف كانت إجابات موسى كلها تذكير وتأكيد بأنه

(١) درة التعارض ٧/٤٠٣-٤٠٤ ، وانظر ٣/٣٠٦، ٣١٠، ٣١١ .

على علمٍ ومعرفة ، كما قال تعالى : ﴿ لقد علمت ما أنزل هؤلاء إلا رب السموات والارض بصائر وإني لأظنك يا فرعون مشبوراً ﴾ [الاسراء/ ١٠٢] . ثم لما أدركه الغرق ظهرت مكنونات الفطرة فقال ﴿ آمنت أنه لا إله إلا الذي آمنت به بنو إسرائيل ﴾ [يونس/ ٩٠] . وما قررناه سابقاً يدل عليه قوله تعالى : ﴿ وجحدوا بها واستيقنتها انفسهم ظلماً وعلواً ﴾ [النمل/ ١٤] . فهذه الآية تبين أن إنكار فرعون لوجود الله تعالى عن عنادٍ ومكابرة ، وإذا كان كثير من الناس يعزيه المرض فينكر الضروريات الواضحات ، فإنه لا ينبغي أن تعتبر الضروريات الفطرية ، نظريات استدلالية عند غير هذا المريض ، بل يكون الأمر الضروري الفطري ضرورياً فطرياً في نفس الأمر ؛ حتى لو كان بالنسبة له يحتاج الى استدلال ونظر عقلي .

وهذا يدل على أن مَنْ يحتاج إلى النظر ليس هو الأصل في الناس ، بل الأصل الموافقة للفطرة ، والحالات الاستثنائية تعالج بالنظر الصحيح ولاسيما الذي أرشد إليه القرآن ودل عليه .

* الاعتراض الثالث : وهو ما أشار إليه شيخ الإسلام بأنه « إذا كانت معرفته والإقرار به ثابتاً في الفطرة ، فكيف ينكر ذلك كثير من النظار ، وهم يدعون أنهم يقيمون الأدلة العقلية على المطالب الإلهية ؟ »^(١) .

ثم أجاب عنه من وجهين :

الوجه الأول : أنّ أول من عرف في الإسلام بإنكار هذه المعرفة هم أهل الكلام الذين اتفق السلف على ذمهم من الجهمية والقدرية وهم عند السلف من أضل الطوائف وأجهلهم ، فهذا القول إنما صدر أولاً عن أئمة الدين وعلماء المسلمين ، ولم يقل به أحد من السلف ، بل قالوا بما يخالفه - كما سبق بيانه - .

الوجه الثاني : أنّ الإنسان قد يقوم بنفسه من العلوم والإرادات وغيرها من الصفات مالا يعلم أنه قائم به ، فإنّ قيام الصفة بالنفس غير شعور صاحبها بأنها قامت به ، ولهذا يطلب كثير من هؤلاء النظر والاستدلال على أمرٍ قائمٍ بهم ولكنهم لا يشعرون به أو أعمتهم البدعة عن هذا الشعور به .

(١) انظر : الفتاوى ١٦/٣٤٠ ، ودرء التعارض ٨/٥٣٤ .

* الاعتراض الرابع : وهو ما اعترض به أبو عمر بن عبد البر قائلًا : « ويستحيل أن تكون الفطرة المذكورة في قول النبي ﷺ : « كل مولود يولد على الفطرة » : الإسلام ، لأن الإسلام والإيمان قول باللسان واعتقاد بالقلب ، وعمل بالجوارح ، وهذا معدوم من الطفل ، لا يجهل ذلك ذو عقل . » (١).

وفاته أنّ القائلين بأن الفطرة هي الإسلام، لا يريدون أن الطفل منذ ولادته يعلم أحكام الإسلام وعقائده ويريده فإنّ الله تعالى يقول ﴿ واللّه أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئاً ﴾ [النحل/ ٧٨] ، بل المقصود أن الفطرة تستلزم وتقتضي معرفة الله وتوحيده - كما تقدّم بيانه - (٢).

ولا يفوتني وأنا أعرض اعتراضات المنكرين لفطرية المعرفة أن أشير إلى أنه وردت أحاديث قد يُتوهم أنّ ظاهرها يعارض أن تكون الفطرة هي الإسلام (٣) ، ومن ذلك : - حديث أبي بن كعب أن رسول الله ﷺ قال : « إن الغلام الذي قتله الخضر طبع كافرًا ولو عاش لأرهق أبويه طغيانًا وكفرًا » (٤) . وقرأ ابن عباس رضي الله عنهما : « وأما الغلام فكان كافرًا » (٥).

- حديث أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - وفيه : أن رسول الله ﷺ قال : « ألا إنّ بني آدم خلقتوا طبقات فمنهم من يولد مؤمنًا ويحي مؤمنًا ويموت كافرًا ، ومنهم من يولد كافرًا ويحي كافرًا ويموت مؤمنًا ... » (٦).

(١) التمهيد ٧٧/١٨ .

(٢) انظر ص ٨٧ من هذا البحث .

(٣) انظر : التمهيد ٦١/١٨ .

(٤) رواه مسلم - كتاب القدر - باب معنى كل مولود يولد على الفطرة - (٢١١/١٦ النووي) والترمذي - أبواب تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ - باب ومن سورة الكهف - (٥٩٦/٨ التحفة) وأحمد في المسند ١٢١/٥ .

(٥) رواه البخاري - كتاب التفسير - باب (قال رأيت إذ أرينا إلى الصخرة) - (الفتح ٤٢٤/٨) .

(٦) رواه ابن عبد البر بسنده في التمهيد ٦٠/١٨ وفيه : علي بن زيد بن جدعان - وهو ضعيف - انظر التهذيب ٣٢٢/٨ . قال أبو عمر بن عبد البر : « وقد انفرد به » .

ويجاب عن هذا بأن المراد بالطبع في الحديث الطبع في الكتاب أي قُدِّر وقُضي .
يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : « طُبِع ، أي طبع في الكتاب أي قُدِّر وقُضي ، لا
أنَّ كفره كان موجوداً قبل أن يولد ، فهو مولود على الفطرة السليمة ، وعلى أنه بعد
ذلك يتغيَّر فيكفر »^(١) . وليس في الحديث دلالة على أنه لم يولد على الفطرة .
ومما يدل على أنَّ المولود يولد على فطرة الإسلام ثم يصير إلى ما كتبه الله عليه
بعد ذلك ما جاء في حديث الفطرة من ذكر التغيير الحاصل على الفطرة بفعل
الأبوين .

ويؤكد هذا المعنى - أيضاً - ما جاء عن ابن مسعود - رضي الله عنه - قال :
حدثنا رسول الله ﷺ وهو الصادق المصدوق أن خلق أحدكم يجمع في بطن أمه
أربعين يوماً نطفة ... وفيه : « فإنَّ أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة حتى لا يكون بينها
وبينه إلاَّ ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النار ، فيدخل النار ، وإن
أحدكم ليعمل بعمل أهل النار حتى ما يكون بينها وبينه إلاَّ ذراع فيسبق عليه
الكتاب ، فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها »^(٢) .

فإذا صحَّ أن يُكتب شقيٌّ ومع ذلك قد يعمل قبلها أعمالاً صالحة فكذلك يصح
أن يولد على فطرة الإسلام أولاً ثم يعود إلى ما كتب في علم الله تعالى .
كما يمكن أن يقال : إنَّ هذا الغلام له حكم خاص عن بقيّة الناس ، وهذه
الخصوصية لا تعرف إلاَّ بالوحي ، لأنها من الغيب ، ولما كان حكمه خاصاً من

(١) درء التعارض ٣٦٣/٨ .

(٢) رواه البخاري - كتاب بدء الخلق - باب ذكر الملائكة - ورقمه ٣٢٠٨ - الفتح ٣٠٣/٦ -
وكتاب أحاديث الأنبياء - باب خلق آدم وذريته - ورقمه ٣٣٣٢ - الفتح ٣٦٣/٦ - وكتاب
التوحيد - باب قوله تعالى ﴿ ولقد سبقت كلمتنا لعبادنا المرسلين ﴾ - ورقمه ٧٤٥٤ - الفتح
٤٤٠/١٣ ، ورواه مسلم - كتاب القدر - باب كيفية خلق آدمي - ورقمه ٢٦٤٣ .
وأبو داود - كتاب السنة - باب في القدر - ورقمه ٤٧٠٨ ، ٢٢٨/٤ ت محي الدين
عبد الحميد . والترمذي - كتاب القدر - باب ما جاء أن الأعمال بالخواتيم - برقم ٢١٣٧ .
وقال الترمذي : حديث حسن صحيح . وابن ماجه - المقدمة - باب في القدر - برقم ٧٦ ،
٢٩١١ ط فؤاد عبد الباقي . وأحمد في المسند ٣٨٢/١ ، ٤٣٠ .

حيث استثنائه من حديث الفطرة ، جاء حكمه مخالفاً لبقية الناس ، لأنهم يُدعون أولاً
ثم بعد ذلك يقاتلون ، وهذا يوضح الحالة الاستثنائية لهذا الغلام .
وخلاصة القول : أن هذا الغلام خالف بقية الناس في أمرين :
الأول : أنه خلق على الكفر .
والثاني : أنه قتل من غير دعوة أو إنذار .
فإذا كان حكمه خاصاً ، وحالته مستثناة ، فلا يصح أن يُعارض به فطرية المعرفة
التي هي قاعدة عامة لكل الناس .
وأما الاحتجاج بحديث أبي سعيد الخدري فلا يتم الاستدلال به لضعفه .

المطلب الثاني : أول واجب على المكلف عند أهل السنة .

سبق أن بينا أن معرفة الله تعالى والإقرار بربوبيته فطرة لازمة للإنسان لا تنفك عنه عند أهل السنة . وسنبين هنا أول واجب على المكلف عندهم .

ومسألة أول واجب على المكلف مبنية على مسألة : هل معرفة الله تعالى فطرية أم نظرية ؟

ولهذا : لما قال أهل السنة بفطرية المعرفة صاروا إلى أن أول واجب على المكلف هو إفراذ الله تعالى بالعبادة، لأنه لا يمكن أن تكون المعرفة واجبة على المكلفين وقد ولدوا عليها ، لأنه لو كان الأمر كذلك لكان ذلك من تحصيل الحاصل وهو ممتنع .
ولما أنكر أهل الكلام فطرية المعرفة جعلوا أول واجب على المكلف المعرفة أو النظر الموصل إليها وسنذكر فيما يأتي أدلة أهل السنة على أن أول واجب على المكلف هو إفراذ الله بالعبادة وبالله التوفيق .

أدلة أهل السنة :

أدلة أهل السنة على أن أول واجب على المكلف هو إفراذ الله بالعبادة ، وترك الشرك متنوعة أذكر منها ما يلي :

* الدليل الأول : ثبت أن معرفة الله تعالى ثابتة في فطر الناس ، - وقد تقدمت الأدلة على ذلك - فإذا كانت المعرفة ثابتة في الفطرة فإن أول ما يجب على المكلف هو عبادة الله الذي ثبتت معرفته سابقاً ، لأنه لو كان أول ما يجب هو المعرفة أو النظر الموصل إليها لكان هذا تحصيل حاصل ، وتحصيل الحاصل ممتنع ، فتعين أن تكون الشهادة هي أول الواجبات .

* الدليل الثاني : هو أن جميع الرسل جاءوا بالدعوة إلى إخلاص العبادة لله تعالى ، والآيات الدالة على هذا المعنى - كثيرة - منها : قوله تعالى : ﴿ ولقد بعثنا في كل أمة رسولا أن اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت ﴾ [النحل/ ٣٦] ، وقوله تعالى : ﴿ وما أرسلنا من قبلك من رسول إلا نوحى إليه أنه لا إله إلا أنا فاعبدون ﴾ [الأنبياء/ ٢٥] . وقوله تعالى - عن نوح عليه السلام - : ﴿ لقد أرسلنا نوحاً إلى قومه فقال يا قوم اعبدوا الله مالكم من إله غيره إني أخاف عليكم عذاب يوم عظيم ﴾ [الاعراف/ ٥٩] ، وقوله تعالى - عن هود عليه السلام - : ﴿ وإلى عاد أخاهم هوداً قال

يا قوم اعبدوا الله مالكم من إله غيره أفلا تتقون ﴿ [الاعراف/ ٦٥] . وقوله تعالى - عن صالح عليه السلام - : ﴿ وإلى ثمود أخاهم صالحاً ، قال يا قوم اعبدوا الله مالكم من إله غيره ... ﴾ الآية [الاعراف/ ٧٣] . وغيرها .

فإذا كان الأنبياء والمرسلون أول ما يدعون قومهم إلى إفراد الله بالعبادة ، فإنّ هذا يدل على أنه أول واجب على المكلفين ، لأنّ من تمام البلاغ أن يأمر قومه بأول ما أوجبه الله عليهم ، فتمّ بهذا أن إفراد الله بالعبادة أول الواجبات .

* الدليل الثالث : عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : لما بعث النبي ﷺ

معاذاً إلى نحو اليمن قال له : إنك تقدم على قومٍ من أهل الكتاب فليكن أول ما تدعوهم إلى أن يوحدوا الله تعالى ، فإذا عرفوا ذلك فأخبرهم أن الله فرض عليهم خمس صلوات في يومهم وليلتهم ، فإذا صلّوا فأخبرهم أن الله افترض عليهم زكاة أموالهم تؤخذ من غنيهم فترد على فقيرهم ، فإذا أفروا بذلك ، فخذ منهم ، وتوقّ كرائم أموال الناس « متفق عليه ^(١) .

هذا الحديث نص في المسألة فقد ورد التصريح بلفظ « أول » في قوله « فليكن

أول ما تدعوهم إليه » ، وورد التصريح بلفظ التوحيد في قوله « أن يوحدوا الله » ^(٢)

(١) رواه البخاري - كتاب الزكاة - باب لا تؤخذ كرائم أموال الناس في الصدقة - ورقمه ١٤٥٨ - وكتاب الزكاة - باب أخذ الصدقة من الأغنياء وترد في الفقراء حيث كانوا - ورقمه ١٤٩٦ - وكتاب المغازي - باب بعث أبي موسى ومعاذ إلى اليمن - ورقمه ٤٣٤٧ ، الفتح ٦٤/٨ - وكتاب التوحيد - باب ما جاء في دعاء النبي ﷺ أمته إلى توحيد الله تبارك وتعالى - ورقمه ٧٣٧٢ الفتح ٣٤٧/١٣ . ورواه مسلم - كتاب الإيمان - باب الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام - ورقمه ١٩ ، ٥٦-٥٥/١ ط فؤاد عبد الباقي . ورواه أبو داود - كتاب الزكاة - باب زكاة السائمة - ورقمه ١٥٨٤ ط محي الدين عبد الحميد ، والترمذي - كتاب الزكاة - باب ما جاء في كراهية أخذ خيار المال في الصدقة - ورقمه ٦٢٥ ، والنسائي في المجتبى - كتاب الزكاة - باب وجوب الزكاة ٢/٥ ، وفي الكبرى - كتاب الزكاة - باب وجوب الزكاة ٤/٢ - وابن ماجه - كتاب الزكاة - باب فرض الزكاة - ورقمه ١٧٨٣ ، ٥٦٨/١ ط فؤاد عبد الباقي ، والدارمي - كتاب الزكاة - باب فرض الزكاة - ورقمه ١٥٧٥ ، ٤٠٥/١ ط البغا ، وأحمد في المسند ٢٣٣/١ .

(٢) انظر : البخاري (٧٣٧٢) .

وقد ورد عند البخاري بلفظ « فليكن أول ما تدعوهم إليه عبادة الله فإذا عرفوا الله ^(١) ، وجاء بلفظ « فادعهم إلى شهادة أن لا إله الا الله وأن محمداً رسول الله فإنهم أطاعوا لك بذلك ^(٢) ، فهذه الألفاظ في الحديث تدل على أن المراد بالتوحيد هو الإقرار بالشهادتين ، وهما المراد بالعبادة وقوله « فإذا عرفوا الله » أي عرفوا توحيد الله ، والمراد بالمعرفة الإقرار والطواعية ^(٣) .

وقد استدل بعض المتكلمين ^(٤) بلفظة « فإذا عرفوا الله » على أن أول واجب هو المعرفة ^(٥) .

والرد عليه يكون من وجهين :

الأول : أن الحديث ورد بألفاظٍ مختلفة يفسّر بعضها بعضاً ، فيكون المراد - حينئذٍ - فإذا عرفوا أنه يجب عليهم أن يفرّدوا الله تعالى بالعبادة .

الثاني : أن أهل الكتاب لم ينكروا وجود الله ومعرفته ، بل كانوا يعرفونه ، والشرك واقع عندهم في العبادة - كما سيأتي بيانه في موضعه - ^(٦) .

* الدليل الرابع : عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ قال : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله الا الله ، وأن محمداً رسول الله ، وقيموا الصلاة ، ويؤتوا الزكاة ، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام ، وحسابهم على الله . » متفق عليه ^(٧) .

(١) انظر : البخاري (١٤٥٨) ، ومسلم (١٩) .

(٢) انظر : البخاري (١٤٩٦) ، (٤٣٤٧) ، ومسلم (١٩) ، وأبو داود (١٥٨٤) ، والترمذي

(٦٢٥) ، والنسائي - المجتبى ٢/٥ ، والكبرى ٤/٢-٥ ، وابن ماجه (١٧٨٣) ، والدارمي

(١٥٧٥) ، وأحمد في المسند ٢٣٣/١ .

(٣) انظر : فتح الباري ٣٥٤/١٣ .

(٤) هو إمام الحرمين الجويني .

(٥) انظر : فتح الباري ٣٤٩/١٣ .

(٦) انظر : ص : ٣٢٥ .

(٧) رواه البخاري - كتاب الايمان - باب ﴿ فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم ﴾

هذا الحديث علق عصمة الدم والمال على أفراد الله بالعبادة ، وعصمة الدم والمال هو ثبوت الإسلام في الظاهر ، فإذا كان أول أمرٍ يثبت به عصمة الدم والمال وبالتالي يثبت به الإسلام هو أفراد الله بالعبادة ، فهذا دليل على أنه أول واجبٍ على المكلف .

* الدليل الخامس : أن السلف الصالح أجمعوا واتفقوا على أن أول ما يؤمر به العبد أفراد الله تعالى بالعبادة . يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في بيان هذا الإجماع : « أن السلف والأئمة متفقون على أن أول ما يؤمر به العباد الشهادتان ، ومتفقون على أن من فعل ذلك قبل البلوغ لم يؤمر بتجديد ذلك عقب البلوغ . »^(١)

وبعد أن ذكرنا أدلة أهل السنة على أن أول الواجبات هو أفراد الله تعالى بالعبادة يمكن أن نشير إلى لفظة مهمة في جانب علاقة هذا المبحث بموضوع حقيقة التوحيد عند أهل السنة وهي أن أهل السنة لما أثبتوا أن معرفة الله تعالى والإقرار بربوبيته فطري ترتب على ذلك أن أول الواجبات هو أفراد الله تعالى بالعبادة - كما تقدم- ، والمكلف ينبغي عليه أن يشتغل بما أوجبه الله تعالى عليه لاسيما أولها ، وقد عظم أهل السنة توحيد الألوهية من هذا المنطلق ، وأصبحت هذه المسألة من المسائل المنهجية المهمة - عندهم - .

وهذا الترتيب - وهو كون الإقرار بالربوبية فطرياً ، وتوحيد الألوهية أول مأمور به - هو ترتيب يوصل إلى أن حقيقة التوحيد المأمور بها شرعاً هو توحيد الألوهية .

⇐ (الفتح ١/٧٥) . - وكتاب الزكاة - باب وجوب الزكاة - برقم ١٣٩٩ ، الفتح ٣/٢٦٢ - وكتاب الجهاد - باب دعاء النبي ﷺ الناس إلى الإسلام والنبوة - ورقمه ٢٩٤٦ ، الفتح ٦/١١٢ ، - وكتاب استتابة المرتدين - باب قتل من أبى قبول الفرائض - ورقمه ٦٩٢٤ ، الفتح ١٢/٢٧٥ ، - وكتاب الاعتصام بالكتاب والسنة - باب الإقتداء بسنن رسول الله ﷺ - ورقمه ٧٢٨٤-٧٢٨٥ ، الفتح ١٣/٢٥٠ . ورواه مسلم - كتاب الإيمان - باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله الا الله محمد رسول الله ورقمه ٢٠ ، ٢١ - عن أبي هريرة رضي الله عنه . ورواه مسلم - في نفس الكتاب والباب - برقم ٢٢ عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما . والحديث متواتر عن النبي ﷺ . انظر : قطف الأزهار المتناثرة (للسيوطي) ص : ٣٤ .

(١) درء التعارض ١١/٨-١٢ ، وانظر : المصدر السابق ٧/٨ .

المبحث الثاني :

﴿ منبج أهل العلم ﴾

وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : إيجاب المتكلمين النظر العقلي لإثبات

وجود الله تعالى .

المطلب الثاني : دليل حدوث الأجسام .

المطلب الثالث : نقد دليل حدوث الأجسام .

المطلب الأول : إيجاب المتكلمين النظر العقلي لإثبات وجود الله تعالى .

يرى أهل الكلام أنّ مسألة : إثبات وجود الله تعالى ليست ضرورة ولا فطرة في النفس ، فيجب حينئذٍ النظر العقلي لإثبات وجود الله تعالى^(١) .

وقد قرر القاضي عبدالجبار هذه القضية بوضوح حيث قال : « إن سأل سائل فقال : ما أول ما أوجب الله عليك ؟ فقل : النظر المؤدي إلى معرفة الله تعالى ؛ لأنه تعالى لا يُعرف ضرورة ولا بالمشاهدة فيجب أن نعرفه بالتفكير والنظر . »^(٢) .

كما أن الباقلاني نبه على إيجاب النظر العقلي لإثبات وجود الله تعالى فقال : « أول ما فرض الله عز وجل على جميع العباد: النظر في آياته، والاعتبار بمقدوراته، والاستدلال عليه بآثار قدرته، وشواهد ربوبيته لأنه سبحانه غير معلوم باضطراب ولا مشاهد بالحواس، وإنما يعلم وجوده وكونه على ما تقتضيه أفعاله بالأدلة القاهرة، والبراهين الباهرة »^(٣) .

ويلاحظ التقارب الواضح في التبرير للقول بإيجاب النظر العقلي بين كلام الباقلاني والقاضي عبدالجبار فإنهما بنياه على أن المعرفة ليست ضرورية فطرية ، وأنه تعالى لا يعرف بالمشاهدة ، فوجب النظر العقلي .

ومن خلال ملاحظة التقارب السابق نفهم كلام أحد علماء الأشاعرة وهو أبو جعفر السمناني عندما قال : « القول بإيجاب النظر بقية بقيت في المذهب من أقوال المعتزلة »^(٤) . وهذا ما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية^(٥) .

ولا يفوتني أن أنبه إلى كشف رائع لشيخ الإسلام ابن تيمية يبين فيه أصل قول المعتزلة بإيجاب النظر حيث قال : « وهؤلاء الموجبون للنظر يبنون ذلك على أنه لا يمكن حصول المعرفة الواجبة إلا بالنظر ، لاسيما القدرية منهم فإنهم يمنعون أن

(١) النظر هو : « الفكر الذي يطلب به من قام به علماً أو غلبة ظن » الإرشاد ص : ٣ ، وقيل :

« ترتيب أمور معلومة تؤدي إلى مجهول » كشف اصطلاحات الفنون ٣/١٣٨٧ .

(٢) شرح الأصول الخمسة ص : ٣٩ ، وانظر : المصدر نفسه ص : ٥٣ ، ٦٤ .

(٣) الانصاف ص : ٣٣ ، وانظر : إشارات المرام ص : ٧٦ .

(٤) درء التعارض ٧/٤٠٧ .

(٥) انظر : المصدر السابق ٧/٤١٩ .

يثاب العباد على ما يخلق فيهم من العلوم الضرورية»^(١).

وهنا سؤال يطرح نفسه بإلحاح وهو : ماهي حالة من لم ينظر قبل النظر ؟ ، ومن خلال تتبعي لنصوص أهل الكلام فإنني وجدت أنهم يرون أن مَنْ أراد أن ينظر في إثبات وجود الله تعالى فلا بد أن يكون خالي النفس من معرفة « سابقه » سواء كانت صحيحة أو فاسدة .

ولهذا قال الرازي : « الناظر يجب أن لا يكون عالماً بالمطلوب ، لأن النظر طلب ، وطلب الحاصل محال .

لا يقال : ربما علمنا الشيء ثم ننظر في الاستدلال عليه بدليل « ثان » .

لأننا نقول : المطلب هناك لا المدلول ، بل كون الثاني دليلاً عليه ، وهو غير معلوم ، وأن لا يكون جاهلاً جهلاً مركباً ، لأن صاحب هذا الجهل جازم بكونه عالماً ، وذلك يمنعه من الإقدام على الطلب»^(٢).

وعندما شعر الغزالي أن هذا المطلب صعب لأنه لا بد لكل نفس من معرفة قرر أن من لم يشك لم ينتفع لأنه لن ينظر ، أما إذا شك فإنه سيكون دافعاً للنظر ، فقال : « ولو لم يكن في مجاري هذه الكلمات إلا ما يشكك في اعتقادك الموروث لتنتدب للطلب فناهيك به نفعاً إذ الشكوك هي الموصلة إلى الحق فمن لم يشك لم ينظر ، ومن لم ينظر لم يبصر ، ومن لم يبصر بقي في العمى والضلال ، نعوذ بالله من ذلك»^(٣). ومهما يكن من أمر فإن أهل الكلام وإن لم ينصوا على إيجاب الشك قبل النظر ، فهو لازم من لوازم النظر الذي اشتراطه ، وقد بين شيخ الإسلام ابن تيمية ذلك فقال : « وهذا القول - إيجاب النظر - هو في الأصل من أقوال المعتزلة ، وقد أوجب أبو هاشم وطائفة معه الشك ، وجعلوه أول الواجبات ، ومن لم يوجهه من الموافقين على أصل القول قال : إنه لا بد من حصوله وإن لم يؤمر به»^(٤).

(١) المصدر السابق ٤٠٧/٧ ، وانظر : المصدر نفسه ٤٦٠/٧ ، ٣٧٨/٨ ، ٢٥/٩ - ٣٣ ، وانظر

كذلك : شرح الأصول الخمسة ص : ٥٢ ، ٥٣ .

(٢) المحصل ص : ١٢٩ .

(٣) ميزان العمل - ت أبو العلا - ص : ١٧٥ .

(٤) درء التعارض ٤١٩/٧ .

بقي أن نقول إن أهل الكلام اختلفوا في أول الواجبات هل هو المعرفة أم النظر أم القصد إلى النظر ، أم أول جزء من أجزاء النظر^(١) ، وقد ذكر الرازي أن الخلاف بين أهل الكلام خلاف شكلي ولفظي فقال : « اختلفوا في أول الواجبات : فمنهم من قال : هو النظر المفيد للمعرفة ومنهم من قال : هو القصد إلى ذلك النظر ، وهو خلاف لفظي لأنه إذا كان المراد به أول الواجبات المقصودة بالقصد الأول فلاشك أنه هو المعرفة عند من يجعلها مقدورة ، والنظر عند من لا يجعلها مقدورة ، وإن كان المراد به أول الواجبات كيف كان فلاشك أنه القصد »^(٢) .

وكذلك أشار شيخ الإسلام ابن تيمية إلى أن الخلاف بين المتكلمين في أول الواجبات خلاف لفظي غير مؤثر^(٣) .

حكم تارك النظر :

يرى بعض أهل الكلام أن النظر العقلي شرط في صحة الإيمان ، وقد نقل أبو المعين النسفي أن ذلك قول أكثر المتكلمين فقال : « وذهب أكثر المتكلمين إلى أنه لا بد لثبوت الإيمان أو لكونه نافعاً من دليل يبنى عليه اعتقاده »^(٤) .

ولي ملاحظة على نسبة النسفي هذا القول لأكثر المتكلمين ، فإنني وجدت أن أكثر المتكلمين شهرة لا يقولون بذلك كما سيأتي .

وقد حكم الجويني بكفر مَنْ مات وقد انقضى بعد تكليفه زمن يتسع للنظر المؤدي للمعارف ، ولم ينظر مع ارتفاع الموانع عنه ، كما أنه نقل عن مَنْ سماه القاضي ، ولعله يريد به القاضي أبا بكر الباقلاني أنه صحح الحكم بكفر مَنْ مات وقد انقضى بعد تكليفه قدر من الزمن يتسع لبعض النظر لكنه لم ينظر مقصراً .

وقد ذكر ذلك في كتابه الشامل فقال : « ولو انقضى من أول حال التكليف زمن يتسع للنظر المؤدي إلى المعارف ولم ينظر مع ارتفاع الموانع ، واحتزم بعد زمان

(١) انظر : شرح الجوهرة ص : ٣٧ .

(٢) المحصل ص : ١٣٦ ، وانظر : المواقف ص : ٣٢ ، وشرح المقاصد ٣٠٢/١ ، وشرح الجوهرة ص : ٣٨ .

(٣) انظر : درء التعارض ٣٥٣/٧ .

(٤) تبصرة الأدلة ٢٨/١ .

الإمكان فهو ملحق بالكفرة .

ولو مضى من أول الحال قدر من الزمان يتسع بعض النظر ، ولكنه لم ينظر مقصراً ثم اختزم قبل مضي الزمان الذي يسع في مثله النظر الكامل ، فقد قال القاضي - رضي الله عنه - : يمكن أن يقال إنه لا يلحق بالكفرة ، إذ تبين لنا بالآخرة أنه لو ابتداء النظر ما كان له في النظر نظرة ، وكان لا يتوصل إلى مطلوبه .

قال : والأصح الحكم بكفره لموته غير عالم ، مع بدو التقصير منه فيما كُلف

به ^(١) .

وهذا القول فيه إسراف كبير حيث كفروا بأمر لم يأمر به الله تعالى ، فضلاً أن يرتب التكفير على تركه .

وقد نسب التفتازاني القول بعدم صحة إيمان تارك النظر إلى أبي الحسن الأشعري والمعتزلة فقال : « ذهب كثير من العلماء وجميع الفقهاء إلى صحة إيمان المقلد ، وترتب الأحكام عليه في الدنيا والآخرة ، ومنعه أبو الحسن والمعتزلة وكثير من المتكلمين » ^(٢) .

وأرى أن أكثر المتكلمين يرون أن تارك النظر إذا اعتقد الحق ، ولم تكن لديه

شبهة تشككه فيما اعتقد ؛ فإنه مؤمن ، إلا أنه عاصٍ بتركه للنظر والاستدلال ^(٣) .

وذلك أن حقيقة الإيمان قد وجدت - عنده - من غير اقتران بموجب من

موجبات الكفر - كما ذكر ذلك التفتازاني - ^(٤) .

وقد حكى أبو الحسن الطبري ، والآمدي إجماع الأشاعرة على ذلك ^(٥) ، وادعاء

الطبري والآمدي للإجماع غير صحيح لأنه منخرق بما سبق نقله عن الجويني والقاضي .

(١) الشامل ص : ١٢٢ .

(٢) شرح المقاصد ٢١٨/٥ .

(٣) انظر : أصول الدين ص : ٥٤-٥٥ ، والتوحيد - للماتريدي - ص : ٣ ، والمواقف ص : ٣٣

وشرح المقاصد ٢١٨/٥-٢٢٤ ، وشرح الفقه الأكبر ص : ٢١٦ ، وشرح الجوهرة ص ٢٢ ،

وشرح الخريدة ص : ١٣ ، وتبسيط العقائد الإسلامية ص : ٢٨ .

(٤) انظر : شرح المقاصد ٢١٨/٥ .

(٥) انظر : درء التعارض ٣٥٨/٧ ، وفتح الباري ٣٥١/١٣ .

وبعد أن أوضحنا أن أكثر المتكلمين يرون أن تارك النظر عاصٍ ، فإنه قد أشكل عليهم حال العامة الدهماء فهم أكثر الأمة ولا يعرفون النظر والاستدلال ، فهل يصح أن يقولوا بتعصيتهم أم يهدموا هذا الأصل ؟

حاول أهل الكلام الهروب من القول بتعصية أكثر الأمة وهم العامة مع كونه لازم لهم لاحالة ولهذا اضطربوا في الموقف من العامة .

* فبعضهم يرى « أن العامة يعرفون الله عن طريق النظر ، فالأدلة في طيء عقولهم ونشر نفوسهم إلا أن عبارتهم غير مفصحة بالألفاظ المصطلح عليها ، وذلك أنه إذا رأى أحدهم خضرة تفوه بقول : سبحان الله ! ، وهذا نظر منه »^(١) .

وعلى رأى هؤلاء فإن العامة مؤمنون لأنهم وصلوا إلى الإيمان عن طريق النظر فلا يؤثمون لوقوع النظر منهم ، وهم - أي العامة - في هذه الحالة من أهل النظر العقلي وليسوا من أهل التقليد .

* وبعضهم يرى أن العامة لا يعرفون الأدلة ، ولم يحصل منهم النظر ، وما تقدم من القول بوقوع النظر من العامة إنما هو مبادئ النظر ، وما وصلوا إلى غايته . ويرون أن إيمان العامة صحيح بدون المعرفة الناتجة عن النظر ، لأن المعرفة الناتجة عن النظر هي إدراك المعلوم على ما هو به بحيث لا يمكن الانفكاك منه ، وهذا غير حاصل عند العامة لأنهم لا يقدرّون على دفع الشبهة ، وفرض العامة عند هؤلاء هو الاعتقاد وهو التصديق بالإيمان ، وأما العلم الناتج عن النظر فليس من فرض العوام^(٢) .

وهذا الرأي فيه تنازل عن القول بإيجاب النظر على جميع المكلفين ، وهو ينقض قولهم بإيجاب النظر من أصله كما سيأتي^(٣) .

(١) انظر كلام أبي الحسن الطبري في حكايته لهذا القول في : درء التعارض ٣٥٨/٧ ، وانظر كلام

أبي يعلى وابن الزاغوني في : المصدر السابق ٤٤٢/٧-٤٥١ .

(٢) هذا قول أبي الحسن الطبري المعروف بالكيا انظر كلامه في : درء التعارض ٣٥٩/٧-٣٦٠ .

(٣) انظر : ص : ١٢٥ .

أدلة الموجبين للنظر :

بعد أن بينا اتفاق أهل الكلام على أن أول الواجبات معرفة الله تعالى أو النظر الموصل إليها فإنه يجدر بنا أن نذكر أدلتهم على إيجاب النظر ، وقبل أن نبدأ في ذكر أدلتهم على إيجاب النظر يحسن بنا أن ننبه إلى أن أهل الكلام اختلفوا في موجب هذا الواجب. فيرى المعتزلة أن الموجب هو العقل، بينما يرى الأشاعرة أن الموجب هو الشرع. وقد ترتب على هذا الخلاف اختلافهم في وقت وجوب النظر على المكلف ، فيرى المعتزلة أنه يجب على المكلف النظر إذا وصل إلى سن العقل والتمييز الذي يستطيع أن يميّز به حسن المعرفة وقبح النكرة ، ولم يربطوا الوجوب بالبلوغ^(١) .

أما الأشاعرة فإنهم يرون أن النظر لا يكون واجباً على المكلف إلا بعد البلوغ^(٢) . يقول إمام الحرمين الجويني : « النظر الموصل إلى المعارف واجب ، ومدرك وجوبه الشرع ، وجملة أحكام التكليف متلقاة من الأدلة السمعية والقضايا الشرعية . وذهبت المعتزلة إلى أن العقل يتوصل به إلى درك الواجبات ومن جملتها النظر ، فيعلم وجوبه عندهم عقلاً »^(٣) .

ويقول أحمد الدردير المالكي في الخريدة البهية :

وواجب شرعاً على المكلف معرفة الله العليّ فاعرف^(٤) .

* دليل المعتزلة :

ذكر القاضي عبد الجبار الهمداني دليلين عقليين للمعتزلة على وجوب النظر وهما :
 ١- « أن المعرفة مما يقبح تركه ، وقد تقرر في العقل وجوب التحرز من القبيح ، فإذا كان ذلك لا يمكن إلا بالمعرفة ، دل على وجوبها » وهذا ما ذهب إليه أبو عليّ الجبائي^(٥) .

(١) انظر : درء التعارض ٦١/٩-٦٢ .

(٢) انظر : الارشاد ص : ٣ .

(٣) الارشاد ص : ٨ ، وانظر : المحصل ص : ١٣٤ ، والمواقف ص : ٢٨ ، وشرح الخريدة ص : ١٢-١٣ .

(٤) الخريدة البهية ص : ١٢-١٣ .

(٥) شرح الأصول الخمسة ص : ٤٣ .

أما النظر فوجوبه تابع لوجوب المعرفة ، لأنها لا تحصل الا به .

٢- « أن المعرفة لطف في أداء الواجبات ، واجتناب المقبحات وما كان لطفاً كان واجباً ؛ لأنه جارٍ مجرى دفع الضرر عن النفس وإنما قلنا أنها لطف ، لأن اللطف ليس بأكثر من أن يكون المرء عنده أقرب إلى أداء الواجبات وترك المقبحات على وجه لولاه لما كان بهذه المثابة ، ومعرفة الله تعالى بهذه الصفة»^(١) . وهذا ما ذهب إليه أبو هاشم الجبائي ، وصححه القاضي^(٢) .

وقد اعترض القاضي على الدليل السابق « بأن ذلك إنما يستقيم إن لم يمكن الانفكاك عن القبيح إلا إلى المعرفة ، فحينئذٍ كان يجب أن يقضى بوجوبها ، فأما ومن الممكن أن ينفك المرء عن القبيح لا إلى المعرفة ، بأن لا يفعلها ولا يفعل ضدها من الجهل وغيره ، فإن ما ذكره - يعني أبا علي - لا يستقيم ، وأشبه ما يقوله : في الصلاة أنه لا يجوز أن يجعل وجه وجوبها قبح تركها من الزنا وغيره ، لأن ذلك إنما كان يجب أن لو لم يمكن الاحتراز من الزنا إلا بالصلاة ، فأما ومن الممكن انفكاك المكلف عن الأمرين جميعاً ، فإن ذلك غير واجب ، كذلك هنا»^(٣) .

قلتُ : وهذا الاعتراض يمكن أن يورد عليه اعتراض آخر وهو :

أن ترك المعرفة يحصل به الجهل البسيط وهو عدم معرفة الشيء بالنفي أو الإثبات، وهذا النوع من الجهل قبيح لاشك فيه يجب التحرز منه ، وبهذا يبطل اعتراض القاضي الآنف الذكر. نعم تصح دعواه لو كان المقصود بالجهل هو المركب، لأن الجهل المركب فيه معرفة مضادة ، فلو كان يجهل المعرفة الصحيحة وهي وجود الله إلى معرفة خاطئة وهي قدم العالم لصحت تلك الدعوى^(٤) .

هذه خلاصة أدلة المعتزلة الموجبة للنظر : إما لوجوب التحرز من القبيح وإما لأن

(١) شرح الأصول الخمسة ص : ٦٤ .

(٢) المصدر نفسه ص : ٤٣ .

(٣) المصدر نفسه ص : ٤٣ .

(٤) ليس المقصود من إيراد هذا الاعتراض نصرة قول أبي علي ، وإنما هو تصحيح لما أخطأ فيه القاضي في اعتراضه ، أما إبطال قول أبي علي فهو بإبطال أصل المعتزلة في هذا الباب ، ولهذا لم ينقض القاضي الأصل الذي بنى عليه أبو علي قوله ، وإنما نقض وجه دلالة الدليل .

المعرفة لطف في تحقيق الواجب وترك المحرم ، ولا تحصل إلا بالنظر .
* دليل الأشاعرة :

للأشاعرة - في دليل وجوب النظر - منهجان وهما :

١- الاستدلال بالأدلة القرآنية أو النبوية على القول بوجوب النظر .

- مثل قوله تعالى : ﴿ أُولَٰمِ يَتَفَكَّرُوا فِي أَنفُسِهِمْ مَا خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ وَأَجَلٍ مُّسَمًّى وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ لَكَافِرُونَ ﴾ [الروم/ ٨] .

- وقوله تعالى : ﴿ أُولَٰمِ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِمْ مِّنْ جَنَّةٍ إِنَّهُ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ مَّبِينٌ أُولَٰمِ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ وَأَنْ عَسَىٰ أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجْلُهُمْ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ ﴾ [الأعراف/ ١٨٤، ١٨٥] .
وغير ذلك من الآيات والأحاديث الواردة في الحث على النظر والتفكير في الآفاق والسماوات والأرض والنفس ونحو ذلك .

- ومن الأدلة حديث بعث الرسول ﷺ معاذاً إلى اليمن وفيه « فليكن أول ما تدعوهم إلى أن يوحدوا الله فإذا عرفوا الله ... »^(١) . الحديث .
وهذا المنهج عوّل عليه بعضهم كالرازي ، وانتقده البعض كالإيجي ولم يُشر إليه الجويني أبداً .

فأمّا تعويل الرازي عليه فإنه قال - بعد ذكره للاعتراضات على القول بإيجاب النظر - : « والجواب عن هذه الأسئلة وإن كان ممكناً ، ولكن الأولى التعويل على ظواهر النصوص كقوله تعالى ﴿ قُلْ انظُرُوا ... ﴾ والله أعلم »^(٢) .

وأما انتقاد الإيجي له ففي قوله : « النظر في معرفة الله تعالى واجب إجماعاً ، واختلف في طريق ثبوته ، فهو عند أصحابنا بالسمع ، وعند المعتزلة العقل .
أما أصحابنا فلهم مسلكان :

الأول : الاستدلال بالظواهر نحو قوله تعالى : ﴿ قُلْ انظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَاوَاتِ

(١) سبق تخريجه ص : ١١١ .

(٢) المحصل ص : ١٣٤ .

والأرض ﴿ [يونس/ ١٠١] وقوله : ﴿ فانظر إلى آثار رحمة الله كيف يحيي الأرض بعد موتها ﴾ [الروم/ ٥٠] والأمر للوجوب ، ولما نزل : ﴿ إن في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار لآياتٍ لأولِي الألباب ﴾ [آل عمران/ ١٩٠] . قال عليه الصلاة والسلام : « ويل لمن لاكها بين لحية ولم يتفكر فيها »^(١) .

فهو واجب ، وهذا لا يخرج عن كونه ظنياً^(٢) .

وقول الإيجي بأن الأدلة السابقة ظنية محتتمل لأمرين :

الأول : أن تكون ظنية الثبوت والنقل .

الثاني : أن تكون ظنية الدلالة والمفهوم .

أمّا الاحتمال الأول فغير وارد لأنّ الأدلة المستدل بها من القرآن ، وهم يقولون بقطعية ثبوته من حيث النقل .

فلم يبق إلا الاحتمال الثاني لاسيما وأنه مبني على أصلٍ فاسدٍ للأشاعرة في دلالات النصوص النقلية ، وهذا الأصل هو « أن الدليل اللفظي لا يفيد اليقين إلا عند تيقن أمورٍ عشرة : عصمة رواة تلك الألفاظ ، وإعرابها وتصريفها ، وعدم الاشتراك والمجاز والنقل والتخصيص بالأشخاص والأزمنة وعدم الإضمار والتقديم والتأخير والنسخ ، وعدم المعارض العقلي الذي لو كان لرجح عليه ، إذ ترجيح النقل على العقل ، يقتضي القدح في العقل المستلزم للقدح في النقل ، لافتقاره إليه ، فإذا كان المنتج ظنياً فما ظنك بالنتيجة ؟ »^(٣) .

والعجيب أن ممن يقرّ بهذا الأصل الفاسد ويدافع عنه الرازي القائل بالتعويل على ظواهر النصوص ، وهذا اضطراب وتناقض بين .

٢- الاحتجاج بالإجماع ، وبالقاعدة المشهورة : « ما لا يتم الواجب إلا به فهو

(١) رواه ابن حبان في صحيحه (ت الارنؤوط) - كتاب الرقاق - باب التوبة - ورقمه ٦٢٠ ،

٣٢٩/٢ عن عائشة رضي الله عنها بلفظ « ويل لمن قرأها ولم يتفكر فيها » ، وقال المحقق :

إسناده قوي .

(٢) المواقف ص : ٢٨-٢٩ .

(٣) المحصل ص : ١٤٣ ، والأربعين في أصول الدين ص : ٤٢٤ ، وقد استوفى الرد على هذا

الأصل الفاسد وسماه طاغوتاً ابن القيم في الصواعق المرسله ٦٣٣/٢ .

واجب». وهذا ما سلكه الجويني في الإرشاد ، واعتبره الإيجي هو المعتمد .
 فيقول الجويني : « فإن قيل : ما الدال على وجوب النظر والاستدلال من جهة
 الشرع ؟ قلنا : أجمعت الأمة على وجوب معرفة الباري تعالى ، واستبان بالعقل أنه
 لا يتأتى الوصول إلى اكتساب المعارف إلا بالنظر ومالا يتوصل إلى الواجب إلا به فهو
 واجب . »^(١)

ويقول الإيجي : « والثاني وهو المعتمد أن معرفة الله تعالى واجبة إجماعاً وهي
 لا تتم إلا بالنظر ، ومالا يتم الواجب إلا به فهو واجب »^(٢).

والأشاعرة متناقضون في قولهم بإيجاب المعرفة أو النظر ، وتأخير ذلك حتى
 البلوغ وسبب ذلك أنهم جمعوا بين أصلين مختلفين ومتباينين : أصل اعتزالي عقلائي ،
 وأصل سلفي ، وهما :

١- القول بإيجاب النظر ، وهو أصل اعتزالي أخذه الأشاعرة عن المعتزلة كما قال
 ذلك أبو جعفر السمناني .

٢- أن الشرع هو الحاضر والموجب والمييح وحده ، ولا يترتب عقاب أخروي
 إلا بعد بلوغ الحجة الرسالية كما قال تعالى ﴿ وما كنا معذبين حتى نبعث
 رسولاً ﴾ [الاسراء/ ١٥] ، وهذا أصل سلفي . وجمّعهم التوفيق بين هذين
 الأصلين هو سبب تناقضهم في هذه المسألة^(٣).

وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية - في بيان حال الأشاعرة - : « وعامة هؤلاء
 - أي الأشاعرة - يقولون الأقوال المتناقضة ، ويقولون القول ولا يلتزمون لوازمه .
 ومن أسباب ذلك أنهم يقولون القول المأثور عن الصحابة والسلف ، الموافق للكتاب
 والسنة ولصريح العقول ، ويسلكون في الرد على بعض الكفار ، أو بعض أهل البدع
 مسلكاً سلكته المعتزلة ونحوهم ، وذلك المسلك لا يوافق أصول أهل السنة ،
 فيحتاجون إلى إلزام ذلك المسلك المعتزلي ، وإلى القول بموجب نصوص الكتاب

(١) الإرشاد ص : ١١ .

(٢) المواقف ص : ٢٩ ، وانظر : شرح المقاصد ١/٢٩٠ .

(٣) انظر نماذج من تناقضاتهم في : « منهج الأشاعرة في العقيدة » ص : ٣٤-٣٧ .

والسنة ، والمعقول الموافق لذلك ، فيحصل التعارض والتناقض» (١).

نقد القول بوجوب النظر :

لا ينكر أهل السنة والجماعة أهمية النظر والتفكير والتدبر ، لأنّ الله تعالى أمر به وحثّ عليه . كما أن القرآن العظيم مليء بالبراهين العقلية ، والحجج الواضحة ، والأدلة البينة الموصلة إلى عين المطلوب بأيسر طريق ، وأوضح أسلوب .
والآيات القرآنية المتضمنة للأمر بالنظر ليس المراد منها ما قصده أهل الكلام ، وإنما المراد منها التدبر والتفكير الذي يورث محبة الله تعالى ، واليقين بما جاء به في القلب . وهذا النوع من النظر يزيد الإيمان ، وينتج عنه أعمال القلب التي هي من أعظم العبادات . أما النظر العقلي الذي أراده أهل الكلام فإن نتيجته المعرفة المجردة بوجود الله تعالى ، وربوبيته .

ومجرد المعرفة بوجود الله تعالى وربوبيته ليست مقصودة في الآيات الآمرة بالنظر والتفكير ، لأن هذه المعرفة ثابتة في الفطرة إلا في حالة نادرة وهي إذا فسدت الفطرة بأي سبب من الأسباب ، فإنه يمكن أن يكون النظر العقلي علاجاً نافعاً لها .
وهنا لابد من التنبيه على أمرين :

الأول : أن الأصل هو عدم احتياج الناس للنظر العقلي الذي تكون نتيجته المعرفة المجردة بوجود الله تعالى وربوبيته ، وذلك لأن الأصل في الناس أن هذه المعرفة فطرية كامنة في النفس الإنسانية .

والثاني : أنه إذا فسدت الفطرة فإنه يستعمل معها النظر العقلي الصحيح ، والمراد بالصحيح هو الذي يوصل إلى المطلوب من غير عودة على الأصول الشرعية بالإبطال . والقرآن الكريم اشتمل على مسالك النظر العقلي الصحيح . قال تعالى :
﴿ إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم ... ﴾ الآية [الإسراء/ ٩] .

وهجر المسالك القرآنية في النظر إلى مسالك بدعية داخل في عموم قوله تعالى :

﴿ وقال الرسول يا رب إن قومي اتخذوا هذا القرآن مهجوراً ﴾ [الفرقان/ ٣٠] .

وعلامة المسلك البدعي في النظر العقلي أن تكون لوازمه مخالفة للنصوص الشرعية ، أو مبطللة لبعض الأصول العقدية .

(١) درء التعارض ٧/٤٦٢-٤٦٣ ، وانظر : ١٥/٨-١٦ .

وقد بين علماء أهل السنة أنهم لا ينكرون النظر لأنه موصل للإيمان ، لكنهم ينكرون النظر الذي يريده أهل الكلام ، ومن ذكر ذلك أبو المظفر بن السمعاني حيث يقول : « وعلى أننا لا ننكر النظر قدر ما ورد به الكتاب والسنة لينال المؤمن بذلك زيادة اليقين ، وتلج الصدر ، وسكون القلب . وإنما أنكرنا طريقة أهل الكلام فيما أسسوا فإنهم قالوا : أول ما يجب على الإنسان النظر المؤدي إلى معرفة الباري » (١) .

وبعد أن بينا موقف أهل السنة من النظر بشكل مختصر فإننا سنبيّن ضلال القول بوجوب النظر من وجوه كما يلي :

أولاً : أن هذا القول بدعة لا يعرف عن رسول الله ﷺ أو عن أحد من الصحابة أو التابعين أو علماء الأمة المعروفين . وكل شيء لم يدع إليه رسول الله ﷺ ولا أحد من الصحابة أو التابعين أو علماء الأمة المعروفين فلاشك أنه مذموم لأنه لا يتصور أن يكون هناك أمرٌ أمرٌ الله تعالى به ولم يدع إليه هؤلاء ، وقد بين أبو المظفر السمعاني ذلك فقال : « وهذا القول - أي وجوب النظر - مخترع لم يسبقهم إليه أحد من السلف وأئمة الدين ، ولو أنك تدبرت جميع أقوالهم وكتبهم لم تجد هذا في شيء منها لانتقواً عن النبي ﷺ ، ولا عن الصحابة ، وكذلك من التابعين بعدهم ، وكيف يجوز أن يخفى عليهم أول الفرائض ، وهم صدر هذه الأمة والسفراء بيننا وبين رسول الله ﷺ ، ولئن جاز أن يخفى الفرض الأول على الصحابة والتابعين حتى لم يبينوه لأحد من هذه الأمة مع شدة اهتمامهم بأمر الدين ، وكمال عنايتهم حتى استخرجه هؤلاء بلطيف فطنتهم في زعمهم ، فلعله خفي عليهم فرائض آخر ، ولئن كان هذا جائزاً ، فلقد ذهب الدين واندرس ، لأننا إنما نبني أقوالنا على أقوالهم ، فإذا ذهب الأصل ، فكيف يمكن البناء عليه ، نعوذ بالله من قول يؤدي إلى هذه المقالة الفاحشة القبيحة ، التي تؤدي إلى الانسلاخ من الدين وتضليل الأئمة الماضين » (٢) .

ويؤكد بدعية هذا القول أن الرسول ﷺ لم يدع أحداً إلى النظر العقلي بل كان

(١) رسالة الانتصار لأهل الحديث - ضمن صون المنطق - ص : ١٧٠ .

(٢) رسالة الانتصار لأهل الحديث - ضمن صون المنطق - ص : ١٧١-١٧٢ .

يدعو الناس إلى أفراد الله تعالى بالعبادة ، ونذكر - هنا - مثالين لعدم دعوة النبي ﷺ إلى النظر العقلي ، وإنما دعا الناس إلى الإيمان :

الأول : وكان ذلك في أول دعوته ، عن أبي أمامة رضي الله عنه قال : قال عمرو بن عبسة السلمي : كنت وأنا في الجاهلية أظن الناس على ضلالة ، وأنهم ليسوا على شيء وهم يعبدون الأوثان ، فسمعت برجل في مكة يخبر أخباراً ، فقعدت على راحلتي فقدمت عليه ، فإذا رسول الله ﷺ مستخفياً ، جُرءاً عليه قومه ، فتلطفت حتى دخلت عليه بمكة ، فقلت له : ما أنت ؟ ، قال : أنا نبي ، فقلت : وما نبي ؟ ، قال : أرسلني الله ، فقلت : وبأي شيء أرسلك ؟ ، قال : أرسلني بصلة الأرحام ، وكسر الأوثان ، وأن يوحدوا الله ولا يشركوا به شيئاً . « الحديث (١) .

الثاني : وكان ذلك بعد صلح الحديبية ، فعن عبدالله بن عباس رضي الله عنهما - في قصة حوار هرقل مع أبي سفيان في النبي ﷺ - ، وفيه : « قال - أي هرقل - : ماذا يأمركم ؟ ، قلت : يقول اعبدوا الله وحده ولا تشركوا به شيئاً ، واركبوا ما كان يقول آباؤكم ، ويأمرنا بالصلاة والصدقة والعفاف والصلة . » الحديث (٢) .

« وقد تواترت الأخبار عن النبي ﷺ أنه كان يدعو الكفار إلى الإسلام والشهادتين ، ولم يُرو أنه دعاهم إلى النظر والاستدلال » (٣) .

ومن نقد قول المتكلمين بإيجاب النظر وبيّن بدعيته أبو محمد بن حزم فقال :
« ومن البرهان الموضح لبطلان هذه المقالة الخبيثة أنه لا يشك أحد ممن يدري شيئاً

(١) رواه مسلم - كتاب صلاة المسافرين وقصرها - باب إسلام عمرو بن عبسة - ورقمه ٨٣٢ ، واللفظ له ، وأحمد في مسنده ١١١/٤ ، ١١٢ ، وأبو عوانة في مسنده ٥/١ ، وابن خزيمة في صحيحه - كتاب الوضوء (جماع أبواب الوضوء وسننه) - باب البيان أن الله عز وجل وعلا أمر بغسل القدمين - ٨٥/١ برقم ١٦٥ مختصراً . والحاكم في المستدرک ١٦٣/١ - ١٦٥ ، ٦٦/٣ ، ٣٢٥ وقال صحيح الإسناد ولم يخرجاه .

(٢) رواه البخاري - كتاب بدء الوحي - ورقمه ٧ - الفتح ٣١/١ . ورواه البخاري في مواضع من صحيحه انظر أرقامها في الصحيح : [٥١ ، ٢٦٨١ ، ٢٨٠٤ ، ٢٩٤١ ، ٢٩٧٨ ، ٣١٧٤ ، ٤٥٥٣ ، ٥٩٨٠ ، ٦٢٦٠ ، ٧١٩٦ ، ٧٥٤١] .

(٣) رسالة الانتصار لأهل الحديث - ضمن صون المنطق - ص : ١٧٢ .

من السير من المسلمين ، واليهود ، والنصارى ، والمجوس ، والمنائيّة ، والدهريّة ، في أن رسول الله ﷺ مذ بُعث لم ينزل يدعو الناس الجمعاء الغفير إلى الإيمان بالله تعالى ، وبما أتى به ، ويقاتل من أهل الأرض من قاتله ممن عنده ، ويستحل سفك دمائهم ، وسبي نساءهم ، وأولادهم ، وأخذ أموالهم ، متقرباً إلى الله تعالى بذلك ، وأخذ الجزية وإصغاره ، ويقبل ممن آمن به ويحرم ماله ، ودمه ، وأهله ، وولده ، ويحكم له بحكم الإسلام ، وفيهم : المرأة البدوية ، والراعي ، والراعية ، والغلام الصحراوي الوحشي ، والزنجي المسيي ، والزنجية المجلوبة ، والرومي ، والرومية ، و [الأغر]^(١) الجاهل ، والضعيف في فهمه ، فما منهم أحد ولا من غيرهم ؛ قال له عليه السلام : إني لا أقبل إسلامك ، ولا يصح لك دين إلا [حين]^(٢) تستدل على صحة ما أدعوك إليه .

قال أبو محمد : لسنا نقول : إنه لم يبلغنا أنه عليه السلام قال ذلك لأحد ؛ بل نقطع نحن وجميع أهل الأرض قطعاً كقطعنا على ما شاهدناه أنه عليه السلام لم يقل قط هذا لأحد ، ولا رد إسلام أحد حتى يستدل^(٣) ، ثم جرى على هذه الطريقة جميع الصحابة رضي الله عنهم ، أولهم عن آخرهم ، ولا يختلف أحد في هذا الأمر . ثم جميع أهل الأرض إلى يومنا هذا ومن المحال الممتنع عند أهل الإسلام أن يكون عليه السلام يغفل أن يبيّن للناس ما لا يصح لأحد الإسلام إلا به ، ثم تتفق على إغفال ذلك أو تعمد عدم ذكره جميع أهل الإسلام ، وتنبّه له هؤلاء الأشقياء .

ومن ظن أنه وقع من الدين على ما لم يقع عليه رسول الله ﷺ فهو كافر بلا خلاف ، فصحّ أن هذه المقالة خرق للإجماع ، وخلاف لله تعالى ولرسوله ﷺ وجميع أهل الإسلام قاطبة ...»^(٤) .

(١) في المطبوع (والأغبر) وذكر المحقق في الحاشية أن في المخطوط [أ] الأغر وقال : وهو تحريف والظاهر أنه ليس بتحريف وإنما هو الصواب والأغر جمع الغر وهم سَفَلَة الناس . انظر القاموس مادة : غر ص : ٥٧٦ ، والتصحيح من درء التعارض ٤٣٣/٧ .

(٢) في المطبوع [حتى] ، ويبدو أنّ الصواب ما أثبتته بدليل السياق .

(٣) قلت : ولا حث على الاستدلال في هذا الوقت وهو وقت إسلام أيّ أحد .

(٤) الفصل في الملل والأهواء والنحل ٧٦/٤ .

ثانياً : أن القول بوجود النظر يخالف أصليين ثابتين بالنصوص الشرعية ، وهما :
 ١- المعرفة الفطرية ، وقد تقدم التذليل على ثبوتها ، والقول بوجود النظر مبني
 أصلاً على إنكار المعرفة الفطرية ، وهي ثابتة بالنصوص ، وعليه : فالقول
 بوجود النظر مخالف للنصوص ، وهذا دليل على بطلانه .

٢- أن أول الواجبات هو أفراد الله تعالى بالعبادة ، وقد تقدم التذليل عليه ،
 والموجبون للنظر يجعلونه أول واجب ، وهذا مخالف للنصوص كسابقه .
 ثالثاً : أن أهل الكلام لما رأوا إمكان حصول المعرفة بغير النظر ، جوزوا وقوع
 المعرفة ضرورة أو بغير طريق النظر العقلي .

وقد نبه لذلك الرازي في كتابه « نهاية العقول » : فقال : « العقائد الحاصلة عند
 التصفية إما تكون ضرورية ، وإما أن لا تكون ، فإن كانت ضرورية ؛ فلا كلام لنا
 فيها ، فإننا قد نسلم أن النظريات يمكن أن تصير ضرورية »^(١) .

وكذلك بين الآمدي ذلك في كتابه « أباكار الأفكار » فقال : « نحن إنما نقول
 بوجود النظر في حق من لم يحصل له العلم بالله بغيره ، وإلا فمن حصلت له المعرفة
 بالله بغير النظر ، فالنظر في حقه غير واجب »^(٢) .

ولما ذكر الإيجي الاعتراض بأن المعرفة قد تحصل بالإلهام أو التعليم أو التصفية، أجاب
 بعدة أجوبة ومنها أنه حصر وجوب النظر على من لا طريق له إلا هو وجوز وقوع
 معرفة الله تعالى بغير النظر فقال : « قلنا كل ذلك يحتاج إلى معونة النظر ، أو المراد
 لا مقدور لنا إلا النظر ، أو نخصه بمن لا طريق له إلا النظر ، إذ من عرف الله بغيره
 لم يجب عليه »^(٣) .

فهذه النصوص تدل على أنهم يجوزون وقوع المعرفة بغير طريق النظر ، مع أنهم
 أنكروا المعرفة الفطرية ، وأوجبوا النظر على كل مكلف ، ولم يذكروا وسيلة لحصول
 المعرفة إلا بالنظر العقلي ، وهذا من التناقض والاضطراب ، والتناقض علامة على

(١) نقلاً عن درء التعارض ٣٥٥/٧ .

(٢) نقلاً عن درء التعارض ٣٥٦/٧ .

(٣) المواقف ص : ٣٠ .

فساد القول ، وعدم صحته .

رابعاً : أن حاجة الإنسان إلى معرفة ربه أشد من أيّ حاجة ، وكلما كانت حاجة الإنسان إلى أمر من الأمور شديدة فإن من حكمة الله ورحمته أن يكثر سبلها ، ويعدد طرقها ، وينوع مداخلها .

« وطرق المعارف متنوعة في نفسها ، والمعرفة بالله أعظم المعارف ، وطرقها أوسع وأعظم من غيرها ، فمن حصرها في طريق معين بغير دليل يوجب نفيّاً عاماً لما سوى تلك الطريق لم يقبل منه ، فإن النافي عليه الدليل كما أن المثبت عليه الدليل »^(١) .
ولهذا فإن حصر طرق المعرفة بالله تعالى بطريق واحد من القول على الله بغير علم .

خامساً : أن القول بوجوب النظر يلزم منه الشك ، والشك مذموم وقبيح ، - ولهذا أنكروا على أبي هاشم ما ذهب إليه من وجوب الشك - وإذا بطل اللزوم بطل الملزوم . وإذا كان الشك قبيحاً ، وهو حاصل عند النظر ، والقبيح يجب التحرز منه ، فيلزم المعتزلة القول بوجوب ترك النظر العقلي ليحصل به ترك القبيح (الشك) .
سادساً : أن الأشاعرة متناقضون عندما قالوا بوجوب النظر ، وقالوا : بأن الوجوب لا يكون إلا بالشرع . وذلك أن المكلف إذا علم أن الشرع أوجب عليه النظر ، يكون النظر في حقه بعد علمه هذا تحصيل حاصل ، وهو ممتنع .

وإن لم يعلم أن الشرع أوجب عليه النظر ثم ترك النظر ، فلا شيء عليه لأنه معذور بالجهل ، ولم تقم عليه الحجة ، والعذاب لا يكون - عند الأشاعرة - إلا بعد قيام الحجة الرسالية ، كما قال تعالى : ﴿ وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا ﴾
[الإسراء/ ١٥] .

سابعاً : لو سلمنا - جداراً - بأن النظر واجب ، فلا معنى لربطه بالبلوغ ، فإن أسباب العلم قد تنعقد قبل البلوغ ؛ فقد يحصل منه النظر الواجب قبل البلوغ ، وقد يمارس بعض العبادات ؛ لاسيما إذا كان الطالب بالنظر يعيش في المجتمع الإسلامي الذي من أبرز مواصفاته القيام بالشعائر التعبدية ، وتربية الأبناء على ذلك .

عن عمرو بن سلمة - رضي الله عنه قال : قال أبي : جئتمكم من عند النبي ﷺ حقاً ، فقال : « إذا حضرت الصلاة فليؤذن أحدكم ، وليؤمكم أكثركم قرآناً ، قال : فنظروا فلم يكن أحد أكثر مني قرآناً ، فقدموني وأنا ابن ست سنين ، أو سبع سنين » (١) .

فهذا عمرو بن سلمة رضي الله عنه يؤوم القوم وهو دون البلوغ ، وهذا يدل على أنه عارف بالله تعالى وربوبيته وألوهيته ، والطهارة والصلاة وقراءة القرآن فهل يطالب من هذا حاله بالنظر العقلي الموصل إلى معرفة وجود الله ، وقد تجاوز ذلك إلى الألوهية والصلاة وحفظ القرآن ؟

وقد اتفق الفقهاء على أن من فعل حقاً لله كالصلاة أو حقاً للعباد كقضاء الدين قبل البلوغ فلا يلزمه إعادته بعد البلوغ (٢) .

ثامناً : أن أتباع الرسول ﷺ لا يعتبر تقليداً لأنه مبني على نظر وبرهان ، وبهذا يبطل احتجاج المتكلمين على وجوب النظر بتحريم التقليد .

وقد بين السمعاني فساد احتجاج المتكلمين على إيجاب النظر بتحريم التقليد فقال : « وقد قالوا : إن التقليد قبول قول الغير من غير حجة ، وأهل السنة إنما تبعوا قول الرسول ﷺ ، وقوله نفس الحجة ، فكيف يكون هذا قبول قول الغير من غير حجة ، فإن المسلمين قد قامت لهم الدلائل السمعية على نبوة رسول الله ﷺ لما نقل إلينا أهل الإتقان والثقات من الرواة ما لا يعد كثرة من المعجزات والبراهين والدلالات التي ظهرت عليها ، وقد نقلها أصحاب الحديث في كتبهم ودونوها » (٣) .

(١) رواه البخاري - كتاب المغازي - باب مقام النبي ﷺ بمكة زمن الفتح - ورقمه ٤٣٠٢ - الفتح ٢٢/٨ ، وأبو داود - كتاب الصلاة - باب من أحق بالإمامة - برقم ٥٨٥ ، ١٥٩/١ طحي الدين عبد الحميد ، والنسائي - كتاب الإمامة - باب إمامة الغلام قبل أن يحتلم - ٨٠/٢ - ٨١ ، وابن الجارود في المنتقى - كتاب الصلاة - باب الجماعة والإمامة - ورقمه ٣٠٩ ، وأحمد في مسنده ٤٧٤/٣ - ٤٧٥ ، ٣٠/٥ ، ٧١ ، ٢٨٦ ، وابن سعد في الطبقات ٣٣٦/١ ، ٣٣٧ ، ٩٠/٧ .

(٢) انظر : درء التعارض ١١/٨ .

(٣) رسالة الانتصار لأهل الحديث - ضمن صون المنطق - ص : ١٧١ .

تاسعاً : أن استدلال المتكلمين على وجوب النظر بالإجماع باطل ، والحقيقة أن الإجماع مستقر على ضد ذلك . والإجماعات التي يحكيها أهل الكلام تكون بحسب ما يعتقدون أنه من حقيقة الإسلام . وذلك أنهم يعلمون أن المسلمين متفقون على صحة الإسلام ، فإذا رأوا أمراً يظنون أنه من لوازم الإسلام حكوا عليه بالإجماع^(١) .

وقد نقد شيخ الإسلام ابن تيمية إجماعات أهل الكلام بشكل عام فقال : « وكثير مما يحكونه - أي أهل الكلام - من هذه الإجماعات لا يكون معهم فيها نقل لآعن أحد من الصحابة ولا التابعين ولا عن أحد من أئمة المسلمين بل ولا عن العلماء المشهورين ، الذين لهم في الأمة لسان صدق . »^(٢) .

ولعل نقلهم الإجماع على القول بإيجاب النظر يؤكد ما ذكره شيخ الإسلام عنهم ، أما الإجماع الصحيح فهو مستقر على ضد ما حكوا عليه الإجماع كما تقدم . وأختم هذا المبحث بإقرار أحد علماء الكلام الكبار بفطرية المعرفة ، وأن أول واجب هو التوحيد . وهو الشهرستاني حيث يقول : « أما تعطيل العالم عن الصانع ... فلست أراها مقالة لأحد ، ولا أعرف عليه صاحب مقالة إلا شردمة قليلة من الدهرية ... ولست أرى صاحب هذه المقالة ممن ينكر الصانع بل هو معترف بالصانع لكنه يحيل سبب وجود العالم على البخت والاتفاق احترازاً عن التعليل ، فما عدت هذه المسألة من النظريات التي يقام عليها برهان ، فإن الفطر السليمة الإنسانيّة شهدت بضرورة فطرتها وبديهة فكرتها على صانع حكيم ، عالم قدير ، ﴿ أفى الله شك فاطر السموات والأرض ﴾ [إبراهيم/ ١٠] ، ﴿ ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن خلقهن العزيز العليم ﴾ [الزخرف/ ٩] ، وإن هم غفلوا عن هذه الفطرة في حال السراء فلا شك أنهم يلوذون إليه في حال الضراء ... ﴿ وإذا مسكم الضر في البحر ضل من تدعون إلا إياه ﴾ [الاسراء/ ٦٧] ، ولهذا لم يرد التكليف بمعرفة وجود الصانع ، وإنما ورد بمعرفة التوحيد ، ونفي الشرك « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله » . ولهذا جعل محل النزاع بين الرسل وبين الخلق في التوحيد

(١) انظر : درء التعارض ٩٦/٨ .

(٢) درء التعارض ٩٦/٨ .

﴿ ذلكم بأنه إذا دعى الله وحده كفرتم وإن يشرك به تؤمنوا ﴾ الآية [غانر/ ١٢] ،

﴿ وإذا ذكر الله وحده اشمأزت قلوب الذين لا يؤمنون بالآخرة ... ﴾ [الزمر/ ٤٥] .

وقال - بعد ذكر مسالك المتكلمين في إثبات الصانع - :

« وأنا أقول ما شهد به الحدوث أو دل عليه الإمكان بعد تقديم المقدمات دون

ما شهدت به الفطرة الإنسانية من احتياج في ذاته إلى مدبر هو منتهى الحاجات ؛

فيرغب إليه ، ولا يرغب عنه ، ويستغنى به ولا يستغنى عنه ، ويتوجه إليه ، ولا

يعرض عنه ، ويفزع إليه في الشدائد والمهمات ، فإن احتياج نفسه أوضح له من

احتياج الممكن الخارج إلى الواجب ، والحادث إلى المحدث .

وقال - في بيان المعرفة الفطرية - :

« والرسول مبعوثون لتذكير وضع الفطرة وتطهيرها عن تسويل الشيطان فإنهم

الباقون على أصل الفطرة ، ﴿ وما كان له عليهم من سلطان ﴾ [سبا/ ٢١] ، وقال :

﴿ فذكر إن نفعت الذكرى ، سيذكر من يخشى ﴾ [الأعلى/ ١٠،٩] ، وقوله :

﴿ فقولا له قولاً لنا لعله يتذكر أو يخشى ﴾ [طه/ ٤٤] ^(١) .

المطلب الثاني : دليل حدوث الأجسام .

لأهل الكلام أدلة متنوعة في إثبات وجود الله تعالى ، ومن ذلك :

١- دليل حدوث الأجسام لقيام الأعراض بها ، وهذه هي الطريقة المشهورة عند المعتزلة والأشاعرة .

٢- دليل الإمكان ، وهذا عمدة الفلاسفة كابن سينا وأمثاله ، وهو الذي اعتمده الرازي والآمدي وغيرهما من المتأخرين .

٣- الاستدلال بإمكان الصفات ، وهو مبني على أنّ الأجسام متماثلة وهو قول بعض المعتزلة والأشاعرة .

٤- الاستدلال بحدوث الصفات والأعراض ، وهو دليل الأشعري في اللمع ورسالته لأهل الثغر .

٥- الاستدلال على علم الله تعالى بما في العالم من الإحكام والإتقان ، والذي يدل على علمه يدل على ذاته من باب أولى^(١) .

والدليل الأول هو أشهر أدلتهم على الإطلاق ، وهو الذي استدل به المعتزلة ، وأخذته الأشاعرة والماتريدية عنهم ، وهذا الدليل سار عليه المتقدمون والمتأخرون من طوائف أهل الكلام ، ومنبعه الأساسي هو علم الكلام نفسه ، وأول من استدل به أبو الهذيل العلاف ، أما دليل الإمكان فأصله مأخوذ من الفلاسفة ، ونقله الرازي وغيره عنهم ، ولهذا سيكون الحديث في هذا المبحث هو عن هذا الدليل ، وسأتحدث عنه بإجمالٍ .

وهذا الدليل له ثلاث مراحل - حتى يتوصل المستدل من خلالها إلى إثبات وجود الله ، وكل مرحلة فيه : تكون نظرية يستدل عليها المتكلم لإثباتها - وهذه المراحل هي :

الأولى : إثبات حدوث العالم .

(١) هذه الأدلة ، ذكرها شيخ الإسلام في درء التعارض ٣/٧٢-٨٧ ، نقلاً عن الرازي ، فقال : « فالرازي أثبت الصانع بخمسة طرق ... » ثم ذكرها ورد عليها . وانظر : ملخص هذه الردود في موقف ابن تيمية من الأشاعرة ٣/١٠١٤-١٠٢١ ، وانظر : معالم أصول الدين (للرازي) ص : ٤٤ .

الثانية : أن كل حادث لا بد له من محدث .

الثالثة : أنّ المحدث هو الله تعالى .

المرحلة الأولى : إثبات حدوث العالم .

أكبر خصم للمتكلمين في هذه المسألة: هم الفلاسفة القائلون بقدم العالم ، فإنهم قالوا : إن العلة التامة تستلزم معلولها ، والمؤثر التام يستلزم أثره ومن هنا فالعلة التامة الأزليّة يجب أن يقارنها معلولها ، وقالوا : إن القول بأنه قادر وفعل يستلزم أثره من المقدورات والمفعولات، والقول بأنه لم يكن قادراً ثم صار قادراً ، أو لم يكن يفعل ثم صار فاعلاً هو ترجيح لأحد طرفي الممكن بلا مرجح ، والترجيح لا بد له من مرجح تام يجب به ، والقول بوجود سبب يقتضي الترجيح يحتاج إلى سبب آخر وهكذا فيلزم التسلسل ، ومن هنا قال الفلاسفة بقديم آحاد العالم .

وليس المراد هنا بيان النزاع بين أهل الكلام والفلاسفة في (حدوث العالم) بل المراد الإشارة إلى طرق المتكلمين في إثبات حدوث العالم ومنه الاستدلال على وجود الله -عندهم- .

وعندما ننظر في طريقة أهل الكلام في الاستدلال على حدوث العالم نجد أنها تكون عن طريق إثبات حدوث مكوناته ، ويمكن أن نوضح ذلك كما يلي :

العالم : هو كل موجود سوى الله تعالى ، وصفة ذاته^(١) ، وقد قسم أهل الكلام هذه الموجودات جميعاً إلى قسمين :

١- جواهر . ٢- أعراض^(٢) .

وقد ذكر الجويني أنّ هذا التقسيم هو اصطلاح خاص للمتكلمين لم يكن معروفاً عند السلف^(٣) ، وإثبات حدوث العالم يكون بإثبات حدوث مكوناته - كما تقدم - .

وهذه الجواهر تسمى الجواهر الفردة وهي التي يتكون منها « الجسم » ، ومفردها: الجوهر الفرد ، وهو الجزء الذي لا يتجزأ .

(١) انظر : الإرشاد ص : ١٧ .

(٢) انظر : المصدر السابق - نفس الصفحة - .

(٣) انظر : لمع الأدلة ص : ٧٦ .

فالجوهر الفرد هو: « جوهر ذو وضع لا يقبل الانقسام أصلاً لا بحسب الخارج ولا بحسب

الوهم ، أو الفرض العقلي ، تتألف الأجسام من أفرادها بانضمام بعضها إلى بعض »^(١) .

ويرى بعض أهل الكلام أن إثبات هذا الجوهر هو أصل الإيمان بالله واليوم الآخر

وصدق الرسول^(٢) وسبب هذا التعظيم له هو أن إثبات وجود الله واليوم الآخر

وصدق الرسول مبني على حدوث العالم ، وحدث العالم مبني على حدوث الأجسام ،

ولا يعرف حدوث الأجسام إلا بمعرفة الجوهر الفرد الذي يتركب منه الجسم .

وهذه النظرية أخذها المتكلمون عن الفلاسفة اليونان ، حيث يعتبر الفيلسوف

اليوناني « ديموقريطس » (كان حياً عام : ٤٢٠ ق م .) المؤسس الأول لهذه النظرية ،

حيث قال : إن الذرات هي هذه العناصر المكوّنة للأجسام المشاهدة ، بينما قال

أرسطو إن مادة العالم هي « الهيلولى »^(*) ويعني بها مادة غير معيّنة ولكنها قابلة

للتعيين والتشكيل على صور مختلفة فتكوّن عن ذلك الأجسام والجواهر المختلفة .

والفرق بين قول المتكلمين في الجواهر الفردة ، وبين قول ديموقريطس وأبيقور

وغيرهما هو أن أهل الكلام يرون حدوثه ويستدلون به على حدوث العالم ، ويرى

اليونان أنه قديم^(٣) .

وقد اعتمد أهل الكلام في إثبات حدوث العالم على إثبات أربعة دعاوى وأصول

وهي :

١- إثبات الأعراض .

٢- إثبات حدوث الأعراض .

٣- إثبات استحالة تحلي الجواهر عن الأعراض .

٤- إثبات امتناع حوادث لا أول لها .

(١) التعريفات - الجرجاني - مادة جوهر .

(٢) انظر : بيان تلبيس الجهميّة ٢٨٣/١ .

(٣) انظر : منهج المتكلمين ٢٦٦/١ - ٢٦٧ .

(*) الهيلولى : لفظ يوناني بمعنى : الأصل والمادة . وفي الاصطلاح : هي جوهر في الجسم قابل لما

يعرض لذلك الجسم من الاتصال والانفصال ، محل للصورتين الجسميّة والنوعيّة . (التعريفات

ص / ٣٢١) .

ثم ينتج عن هذه المقدمات والدعاوى جميعاً - إذا ثبتت - أنّ العالم حادث لأنّ
مالايخلو عن الحوادث فهو حادث^(١) .

* إثبات الأعراض :

الأعراض جمع عرض ، وهو في اصطلاح أهل الكلام : المعنى القائم بالجواهر ، كالألوان
والطعوم والروائح ، والحياة والموت ، والعلوم والإرادات والقُدَر ، القائمة بالجواهر^(٢) .
قال الإيجي : « المقصد الأول : في تعريف العرض ، أما عندنا : فموجود قائم
بمُتَحَيِّزٍ ، وأما عند المعتزلة فما لو وجد لقام بالمتحيز ... »^(٣) .

واحتاج المتكلمون لإثبات الأعراض ، لأن بعض المعتزلة وطوائف من الدهرية
والملاحدة أنكروا وجود الأعراض ، وقالوا : لا موجود إلا الجواهر^(٤) .
ولأهل الكلام طرق في إثبات الأعراض منها :

١- أن الجسم يتحرك بعد سكونه ، ويتفرق بعد اجتماعه ، وتتغير حالاته ،
وتنتقل صفاته ، فلو كان متحركاً لنفسه ، ومتغيراً لذاته لوجب تحركه في حال سكونه ،
وتغيره واستحاله في حالة اعتداله ، وفي بطلان ذلك دليل على إثبات حركته ،
وسكونه ، وألوانه ، وأكوانه ، وغير ذلك من صفاته ، لأنه إذا لم يكن كذلك لنفسه
وجب أن يكون لمعنى ما تغير عن حاله ، واستحال عن وصفه^(٥) .

٢- هو أن الأجسام متماثلة ، ومعلوم أن الأسود يخالف الأبيض ، فلولا أن هذه
المخالفة ترجع إلى معانٍ فيه ، وإلا لم يَجُز ذلك^(٦) .

٣- أنا إذا جوهرًا ساكنًا ثم رأيناه متحركًا مختصاً بالجهة التي انتقل إليها ،

(١) انظر : الشامل ص : ١٦٦ ، والإرشاد ص : ١٧ ، ونهاية الاقدام ص : ١١ .

(٢) انظر : الإرشاد ص : ١٧ .

(٣) المواقف ص : ٩٦ .

(٤) انظر : الارشاد ص : ١٨ ، والمراد ببعض المعتزلة : هو ابن كيسان الأصم انظر : مقالات
الاسلاميين ص : ٣٤٣ ، ٣٣٥-٣٣٦ .

(٥) انظر : الإنصاف ص : ١٧ .

(٦) انظر : شرح الأصول الخمسة ص : ٩٢ .

مفارقاً للتي انتقل عنها ، فعلى اضطرار نعلم أن اختصاصه بجهته من الممكنات وليس من الواجبات ، إذ لا يستحيل تقدير بقاء الجوهر في الجهة الأولى ، والحكم الجائز الثبوت ، والجائز الانتفاء ، إذا تخصص بالثبوت بدلاً عن الانتفاء الجوّز ، افتقر إلى مقتضى يقتضي له الاختصاص بالثبوت ، وذلك معلوم بالبديهة .

فإذا تقرر ذلك لم يخل المقتضي من أن يكون نفس الجوهر أو زائداً على الجوهر ، وهذا المقتضى زائد على الجوهر إذ لو كان كذلك لاختص بالجهة التي فرضنا الكلام فيها مادامت نفسه ، ولاستحال عليه الزوال عنها ، والانتقال إلى غيرها .

فإذا تقرر أنه زائد على الجوهر لم يخلو من أن يكون مثلاً له أو خلافاً ، وكونه مثلاً له باطل لأن مثل الجوهر جوهر ، فتقرر أنه مخالف للجوهر ، وبهذا يكون قد ثبت العرض المخالف للجوهر^(١) .

يقول الجويني - عن مكانة إثبات الأعراض - : « وهو من أهم الأغراض في

إثبات حدث العالم »^(٢) .

* إثبات حدوث الأعراض :

الدليل المشهور على إثبات حدوث الأعراض هو « دليل العدم والبطلان » .

وهو مبني على أصليين :

أحدهما : أنّ الأعراض يجوز عليها العدم .

والثاني : أن القديم لا يجوز عليه العدم .

- أما الدليل على أن الأعراض يجوز عليها العدم فهو ما ثبت من أن المجتمع إذا

افترق بطل اجتماعه ، وأن المتحرك إذا سكن بطلت حركته .

- وأما الدليل على أن القديم لا يجوز عليه العدم، فهو ما قد ثبت من أن القديم قديم

لنفسه ، والموصوف بصفة من صفات النفس لا يجوز خروجه عنها بحال من الأحوال^(٣) .

وإثبات حدوث الأعراض - عند الجويني - يترتب على أصول :

(١) انظر : الارشاد ص : ١٨-١٩ ، وانظر : الإنصاف ص : ٢٨ .

(٢) المصدر السابق ص : ١٩ .

(٣) انظر : شرح الأصول الخمسة ص : ٩٣ - ٩٤ ، الانصاف ص : ٢٨ .

- منها إيضاح استحالة عدم القديم .

- ومنها استحالة عدم قيام الأعراض بأنفسها ، واستحالة انتقالها .

- ومنها الرد على القائلين بالكمون والظهور^(١) .

ويرى بعض الماتريديّة أنّ العلم بحدوث بعض الأعراض يكون ضروريّاً ، حيث قال أبوالمعین النسفي : « ثم الأعراض كلها حادثة ، عرف حدوث بعضها بالحس والمشاهدة ، وبعضها بحدوث أضدادها المنعدمة عند حدوثها بالدليل ، فإنها لما قبلت العدم دل أنها كانت حادثة ، إذ المحدث هو الذي يكون وجوده وعدمه في حينّ الجواز ... فيكون جواز العدم وتحققه دليل الحدوث^(٢) .

فيظهر من هذا أن الماتريديّة يقسمون الأعراض إلى قسمين :

١- ما علم حدوثه بالاضطرار والمشاهدة .

٢- ما يمكن الاستدلال على حدوثه ، ويكون الاستدلال -حيثنّذ- بدليل

« العدم والبطلان » الذي استدل به المعتزلة والأشاعرة .

* إثبات استحالة تخلي الجواهر عن الأعراض :

وقد نازع الفلاسفة في ذلك إذ يقولون بقدّم الهيولى أو المادة المجردة عن الصورة

ويقولون : إن الأعيان قديمة والتركيب محدث^(٣) . كما أن الصالحى من المعتزلة حوِّز

خلوّ الجواهر عن جملة الأعراض ابتداءً^(٤) ومن هنا كانت الحاجة ملحة في الاستدلال عليها عند المتكلمين .

- وقد ذهب المعتزلة إلى أنّ الأجسام لا يجوز خلوّها من الأكوان ، وهي :

الاجتماع ، والافتراق ، والحركة والسكون وهذه الأكوان من الأعراض .

والدليل على ذلك هو أن الجسم لو جاز خلوّه عن هذه المعاني ، لجاز خلوّه عنها

الآن ، بأن يبقى على ما كان عليه من الخلوّ ، فإنه وإن صحّ خلوّ الجسم سابقاً لم

(١) انظر : الارشاد ص : ٢٠ .

(٢) التمهيد لقواعد التوحيد ص : ١٢٥ .

(٣) انظر : شرح الأصول الخمسة ص : ١١١ .

(٤) انظر : الإرشاد ص : ٢٣ .

يصح أن يخلو الجسم من الأكوان بعد وجودها فيه .^(١)

- أما الأشاعرة فقد ذكر الباقلاني أن الضرورة تقتضي عدم خلو الجسم من أحد الاحتمالين وهما : اجتماع الأجزاء أو تفرّقها ، ومتى ثبت هذا صح أن الجسم لا يخلو عن الأعراض^(٢) .

- أما الماتريدية فقال النسفي : « وإذا كانت الأعراض كلّها محدثة يستحيل خلو الجواهر عنها إذ وجود جوهرين غير مفترقين ولا مجتمعين ؛ وتوهم جسم في مكان واحد في حالة البقاء غير متحرك ولا ساكن محال . »^(٣)

* إثبات امتناع حوادث لا أول لها :

يستدل المتكلمون -معتزلة وأشاعرة وماتريدية - على امتناع حوادث لا أول لها بأدلة كثيرة ، أكتفي بذكر دليل واحدٍ للمعتزلة ، وآخر للأشاعرة والماتريدية ، وهي كالاتي :

* دليل المعتزلة :

ذكر القاضي عبد الجبار الهمداني : أنّ المعتمد عند الشيخ أبي عبد الله البصري هو أن الحادث قد ثبت حاجته إلى محدثٍ ، وثبت أن من حق المحدث أن يكون قادراً ، وأن من حُكم كونه قادراً ، أن يتقدم على وجود مقدوره ، وفي القول بأن الحوادث لا أول لها قدح في أحد هذه الأصول^(٤) فإذا لم يكن بدء من تقدم كونه قادراً على وجود هذه الحوادث بطل القول بأنه لا أول لها ، وظهر أن لها أولاً^(٥) .

* دليل الأشاعرة والماتريدية :

من أشهر الأدلة -عندهم- هو دليل القطع والتطبيق^(٦) ، وقد قال عنه الإيجي :

(١) انظر : شرح الأصول الخمسة ص : ١١١ .

(٢) انظر : الإنصاف ص : ٢٨ .

(٣) التمهيد لقواعد التوحيد ص : ١٢٥ - ١٢٦ .

(٤) وصحة هذه الأصول مكان بحثها : إثبات المحدث ، وفي الصفات ، وفي باب الاستطاعة .

(٥) انظر : المحيط بالتكليف ص : ٦٨ .

(٦) ويسمى هذا الدليل « الموازنة والمسامة » ، وهناك برهان آخر عند هؤلاء وهو « برهان التضايغ » .

« وهذا الدليل هو العمدة »^(١) ، وقال عنه التفتازاني : « وعليه التعويل »^(٢) .

وصورته : أنه لو فرض وجود سلسلتين ، تبدأ الأولى من زمن الطوفان والثانية من زمن الهجرة ، وقُدِّر امتداد هذين الزمنين إلى مالا نهاية له ، فإنه عند التطبيق بين هاتين السلسلتين ، بأن يقع بإزاء كل جزء من التامة جزء من الناقصة التي تشابهها في المرتبة والزمن ، فلا تخلو - حينئذٍ - النتيجة من أمرين :

الأول : أن تتساويا ، فيلزم كون الزائد مثل الناقص وهو محال .

والثاني : أن تتفاضلا ، فيلزم وقوع التفاضل فيما لا ينتهي^(٣) .

وبهذا يبطل عدم التناهي ، وبه يبطل التسلسل ، وقد أرادوا بهذا التسلسل ، التسلسل في الماضي ، ولهذا فرّق الجويني وغيره بين التسلسل في الماضي والمستقبل بأنه لو قال قائل : لا أعطيك ديناراً إلاّ وأعطيك بعده درهماً ، ولا أعطيك درهماً إلاّ وأعطيك بعده ديناراً . فإنه جائز ، أما إذا قال : لا أعطيك درهماً إلاّ وأعطيك قبله ديناراً ولا أعطيك ديناراً إلاّ وأعطيك قبله درهماً فإنه ممتنع^(٤) .

وبعد الاستدلال على هذه المقدمات الأربع تكون النتيجة أنّ مالا يسبق الحوادث ولا يخلو منها فهو حادث . وبهذا يتم الاستدلال على حدوث مكونات العالم .

المرحلة الثانية : إثبات أن كل حادث لا بد له من محدث .

وبعد الانتهاء من بيان حدوث العالم - بجواهره وأعراضه - ، لا بد من بيان الفاعل والمحدث عند أهل الكلام .

والمعتزلة يرون أنّ القول بأنّ الحادث لا بد له من محدث هي مسألة نظرية لأنّ بعض الطوائف اعتقدوا في كثير من الحوادث أنها لا تحتاج إلى مُحدث ، كأصحاب الطوائف ، وكنتمامة بن أشرس في المتولدات خاصة ، وكالجاحظ فيما خلا الإرادة

(١) المواقف ص : ٩٠ .

(٢) شرح المقاصد ١٢١/٢ .

(٣) انظر باقي الأدلة على إبطال التسلسل ، وحوادث لا أول لها : شرح المقاصد ١١٤/٢ - ١٣١ .

وما ذكر هو ملخص للدليل مأخوذ من درء التعارض ٣٠٤/١ .

(٤) انظر : الإرشاد ص : ٢٦-٢٧ ، وشرح الأصول الخمسة ص : ١٨١ - ١٨٢ .

وغيرهم ، ولهذا فإنه لا بد من إيراد الأدلة على هذا الأصل^(١) .
 أمّا الأشاعرة : فيرى قوم منهم الغزالي^(٢) ، والرازي^(٣) ، أنّ هذه المرحلة بدهية
 ضرورية . ويرى آخرون رأي المعتزلة من وجوب الاستدلال عليها .

وجماع أدلة - من استدل - دليلاً :

الدليل الأول : بقياس الغائب على الشاهد .

والدليل الثاني : بالتخصيص والتعيين .

أولاً : قياس الغائب على الشاهد :

استدل به القاضي عبدالجبار الهمداني فقال : « يدل عليه تصرفاتنا في الشاهد
 فإنها محتاجة إلينا ومتعلقة بنا ، وإنما احتاجت إلينا لحدوثها ، فكل ماشاركها في
 الحدث وجب أن يشاركها في الاحتياج إلى محدث وفاعل ، والاجسام قد شاركتها
 في الحدث ، فيجب احتياجها إلى محدث وفاعل »^(٤) .

وبنحو هذا الاستدلال قال الباقلاني^(٥) ، والبغدادي^(٦) ، والجويني^(٧) .

وهذا القياس لا يصح استخدامه إلا بجامع بين الغائب والشاهد يصحح قياس
 الأول على الثاني ، فاستخدام هذا القياس بلا ضوابط ولا جامع يؤدي إلى التشبيه
 والتعطيل ، كما أنه يلزم من استخدامه من دون جامع ولا رابطة صحيحة القول بأن
 الله جسم .

إذ الفاعل في الشاهد جسم ، فيقاس الفاعل الغائب على الفاعل الشاهد ويقضي

بأنه جسم .

ومن هنا كان لا بد من رابط في هذا القياس ، وهذه الروابط تُسمى جوامع ،

(١) انظر : المحيط بالتكليف ص : ٧٦ .

(٢) انظر : احياء علوم الدين ١/ ١٨٤ .

(٣) انظر : معالم أصول الدين .

(٤) شرح الأصول الخمسة ص : ١١٨ .

(٥) انظر : الإنصاف ص : ٤٤ - ٤٦ .

(٦) انظر : أصول الدين ص : ٦٩ .

(٧) انظر : الإرشاد ص : ٨٤ .

وهي أربعة جوامع تصحح هذا القياس ، وهي : العلة ، والحقيقة ، والشرط ،
والدليل^(١) .

والجامع في قياس الغائب على الشاهد في بيان أن الحادث لا بد له من محدث هو
الدليل العقلي أي أنه إذا وجد في الشاهد حكم مقرون بدليله العقلي ، فإنه يثبت مثل
ذلك الحكم في الغائب إذ اثبت في حقه هذا الدليل لأنّ الدليل العقلي مطرد دائماً فلا
يوجد إلا دالاً على مدلوله شاهداً وغائباً^(٢) ، وقد ذكر الجويني أن الجامع في قياس
الغائب على الشاهد في قضية إثبات أن كل حادث لا بد له من محدث هو الدليل
العقلي فقال : « والطريقة الرابعة في الجمع : الدليل ؛ فإذا دل دليل على مدلول عقلاً
لم يوجد الدليل غير دال شاهداً وغائباً ، وهذا كدلالة الإحداث على المحدث »^(٣) .
ويمكن أن يرد على استخدام الأشاعرة لهذا الدليل واردٌ هو :

أنّ من أصول الأشاعرة أنه لا يوجد مُحدث في الشاهد على الحقيقة بل هو
كسب له ، والفاعل الحقيقي هو الله سبحانه وتعالى ، وهذا مبني على قولهم بالجزير
(الكسب) في القدر .
ثانياً : التخصيص والتعيين .

استدل به إمام الحرمين الجويني فقال : « إذا ثبت حدث العالم ، وتبين أنه مفتوح
الوجود ، فالحادث جائز وجوده وانتفاؤه ، وكل وقت صادفه وقوعه كان من
المجوزات تقدمه عليه بأوقات ، ومن الممكنات استتخار وجوده عن وقته بساعات
فإذا وقع الوجود الجائز بدلاً من استمرار العدم المجوّز ، قضت العقول بيداهاها
بافتقاره إلى مخصص خصصه بالوقوع »^(٤) .

وهذا الدليل تختلف صيغته واستخداماته ، وهي ترجع إلى حقيقة واحدة وهي أن
الحكم الجائز يتعلّق بمخصّص ، وهذا الدليل يُفرض في الوجود والعدم وفي تقدّم بعض

(١) انظر : منهج إمام الحرمين في دراسة العقيدة - عرض ونقد - ص : ١٤٧ ، ١٥١ - ١٥٢ .

(٢) انظر : المصدر السابق ص : ١٥٢ ، ١٥٥ .

(٣) الإرشاد ص : ٨٤ .

(٤) المصدر السابق ص : ٢٨ .

الحوادث واستئخار بعضها^(١) ، وفي اختصاص الاجسام بأنواع من الصفات ، وضروب من الهيئات ، وعدد من التركيبات^(٢) .

المرحلة الثالثة : أن المحدث للعالم هو الله سبحانه وتعالى ، ليس غيره .

كان من حق هذه المرحلة - على أقل تقدير - أن تكون بمثابة النتيجة الضرورية لكل تلك المقدمات السابقة . لكن أهل الكلام جعلوها من النظريات ، واستدلوا عليها بالأدلة العقلية .

والدليل الذي استدل به كل من المعتزلة والأشاعرة هو « دليل السبر والتقسيم » وذلك بمحصر « المحدث والفاعل » ثم إبطال جميع الأنواع ، وإثبات أن المحدث هو الله تعالى . يقول القاضي عبدالجبار : « ... ولا يخلو إما أن تكون قد أحدثت نفسها [أي المحدثات]^(٣) ، أو أحدثها غيرها ، لا يجوز أن تكون قد أحدثت نفسها لأن من حق القادر على الشيء أن يكون متقدماً على فعله ، فلو كان الجسم هو الذي أحدث نفسه لزم أن يكون قادراً وهو معدوم^(٤) ، وإن أحدثها غيرها فلا يخلو :

- إما أن تكون من فعل أمثالنا من القادرين بالقدرة .

- أو من فعل فاعلٍ مخالفٍ لنا .

لا يجوز أن تكون من فعل أمثالنا من القادرين بالقدرة لأنه لو كان كذلك لصح منا أيضاً فعل الجسم ، وهذا يوجب أن يصح من الواحد منا أن يخلق لنفسه ما شاء من الأموال والبنين ، والمعلوم خلافه .^(٥)

وعلى كلام القاضي هذا يتعين - عنده - أن للمحدثات فاعلاً مخالفاً لنا وليس هناك بهذه الصفة إلا الله تعالى .

ثم أخذ يرد على المخالفين لهذا من القائلين بالطبع ، أو بالنفس والعقل والعله ،

(١) انظر : الإنصاف ص : ٢٩ ، ٤٥ .

(٢) انظر : الشامل ص : ٢٧٢ ، وانظر : التمهيد ص : ١٢٨ .

(٣) هذه زيادة منى لبيان معنى الضمير .

(٤) هذه المسألة بينها القاضي - في باب الصفات - وهي : أن المعدوم لا يجوز أن يكون قادراً .

(٥) شرح الأصول الخمسة ص : ١١٩ .

وأصحاب النجوم ونحوهم^(١) .

وقد استدل إمام الحرمين الجويني على أن المحدث هو الله تعالى بفرض أن يكون المحدث أحد احتمالات ثلاثة هي :

١- أن يكون بمثابة العلة الموجبة معلولها .

٢- أن يكون طبيعة - كما صار إليه الطبائعيون - .

٣- أن يكون فاعلاً مختاراً .

ثم أبطل الأول والثاني ، فلم يبق إلا الثالث^(٢) .

ثم قال بعد ذلك : « فإذا بطل أن يكون مخصّص الحادث علة توجيهه ، أو طبيعة توجده بنفسها لاعلى الإختيار ، فتعيّن بعد ذلك القطع بأن مخصّص الحوادث فاعل لها على الإختيار ، مخصّص إيقاعها ببعض الصفات والأوقات^(٣) .
وقد ذكر الباقلاني في التمهيد احتمالين آخرين وأبطلهما وهما :
- أن يكون المحدث فاعلاً لنفسه .

- أن يكون العالم حدث بفعل الأفلاك السبعة^(٤) .

* * *

وقد استدل أهل الكلام على شرعية دليل حدوث الأجسام بقصة الخليل عليه السلام ، وأنه قال : ﴿ لا أحبّ الآفلين ﴾ [الأنعام/ ٧٦] .
ولعل هذا الفعل منهم هو لإضفاء الشرعية عليه ، خصوصاً بعد أن وصفه شيخهم - الأشعري - بالبدعة ، وأنه لم يدعُ إليه الأنبياء .
وقد استدل الباقلاني بقصة الخليل عليه السلام فقال : « وكذلك الخليل - عليه السلام - إنما يستدل على حدوث الموجودات بتغيّرها وانتقالها من حالة إلى حالة ، لأنه لما رأى الكوكب قال : ﴿ هذا ربي ﴾ ، إلى آخر الآيات ، فعلم أن هذه لما

(١) انظر تفصيل الرد عليهم في المصدر السابق ص : ١٢٠ - ١٢٢ .

(٢) انظر : الإرشاد ص : ٢٨ - ٢٩ ، وانظر : أصول الدين ص : ٦٩ .

(٣) الإرشاد ص : ٢٩ .

(٤) انظر : التمهيد ص : ٤٤ ، ٦٦ ، وانظر : أصول الدين ص : ٦٩ .

تغيّرت وانتقلت من حال إلى حال دلت على أنها محدثة منظورة مخلوقة ، وأن لها خالقاً ، فقال عند ذلك : ﴿ وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض ﴾

(١) « [الأنعام/ ٧٩] » .

(١) الإنصاف ص : ٤٤ ، وانظر : الشامل ص : ٢٤٦ ، والاعتقاد ص : ٢٥ (ط الجميلي) ، وأساس التقديس ص : ٣٤ (ط السقا) . ، ومفاتيح الغيب - تفسير الرازي - ٤٢/٥ وما بعدها ، وشرح المواقف - الموقف الخامس ص : ٥ (ت المهدي) ، وإشارات المرام ص : ٨٧ ، والكشاف - للزخشري - سورة الأنعام آية (٧٦) .

المطلب الثالث : نقد دليل حدوث الأجسام^(١) .

يعتبر دليل حدوث الأجسام - عند المتكلمين - من الأصول العقلية المهمة التي بنوا عليها أهم مطالب الدين وهي : معرفة إثبات الصانع ، ومعرفة صدق الرسول .
فإنهم قالوا : لا يعرف صدق الرسول حتى يعرف إثبات الصانع ، ولا يعرف إثبات الصانع حتى يعرف حدوث العالم ، ولا يعلم حدوث العالم إلا بما به يعلم حدوث الأجسام ، ثم استدلوا على حدوثها بأنها مستلزمة للأعراض أو بعضها - كما سبق بيانه في المطلب السابق - وهذا الدليل هو أصل الكلام الذي ذمه السلف الصالح والأئمة^(٢) .

ويمكن - إجمالاً - الردّ على دليل حدوث الأجسام من وجوه :

أولاً : أنّ من المعلوم بالإضطرار من دين الإسلام ، أنه لم يرد الأمر - سواء للوجوب أو الاستحباب - بهذه الطريقة في كتاب الله ، ولا أمر بها رسول الله ﷺ ، ولا جعل إيمان المتبعين له موقوفاً عليها ، فلو كان الإيمان بالله لا يحصل إلاّ بها لكان بيان ذلك من أهم مهمات الدين فلما لم يكن الأمر كذلك عُلم أن الإيمان يحصل بدونها ، بل إيمان أفضل هذه الأمة وأعلمهم بالله كان حاصلًا بدونها^(٣) .

فإذا تبين هذا عُلم أنّ هذه الطريقة بدعة في الدين ، ووسيلة فاسدة ، وهي مردودة على صاحبها ، كما قال رسول الله ﷺ ، « من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو ردّ »^(٤) .

(١) انظر : منهج المتكلمين والفلاسفة المنتسبين للإسلام في إثبات وجود الله ٤١٧/١ ، ٦٢٨/٢ .

(٢) انظر : درء التعارض ٣٠٢/١ - ٣٠٣ ، والصفدية ٢٧٤/١ .

(٣) انظر : درء التعارض ٣٠٩/١ - ٣١٠ ، والفتاوى ٣٣٨/١٦ .

(٤) رواه البخاري - كتاب الصلح - باب إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح مردود - ورقمه

٢٦٩٧ ، الفتح ٣٠١/٥ ، ومسلم - كتاب الأفضية - باب نقض الأحكام الباطلة - ورقمه

١٧١٨ ، وأبو داود - كتاب السنة - باب في لزوم السنة - ورقمه ٤٦٠٦ ت محي الدين

عبد الحميد ، وابن ماجه - المقدمة - باب تعظيم حديث رسول الله ﷺ - برقم ١٤ - ٧/١

ط فؤاد عبد الباقي . ورواه أحمد في مسنده ١٤٦/٦ ، ١٨٠ ، ٢٤٠ ، ٢٥٦ ، ٢٧٠ .

بل إنّ بدعيّة هذا الدليل قاله جماعة من الأشاعرة^(١) ، وأشهرهم -شيخهم- أبو الحسن الأشعري ، وحجته في ذلك أنّ الأنبياء لم يدعوا الناس إليه .

والفرق بين ذم هؤلاء الأشاعرة لهذه الطريقة ، وبين ذم السلف لها هو :

- أن الأشعري يذمها لأنها بدعة في الإسلام ، فإننا نعلم أن النبي ﷺ لم يدع الناس بها ، ولا الصحابة ؛ لأنها طويلة مخطرة كثيرة الممانعات والمعارضات فصار السالك فيها كراكب البحر عند هيجانه ، وهذه طريقة الأشعري في ذمه لها ، والخطابي والغزالي وغيرهم ممن لا يفصح ببطلانها^(٢) .

- وأما أئمة الحديث وجمهور السلف فيذمونها لأنها مشتملة على مقدمات باطلة لا تحصل المقصود بل تناقضه .

ثانياً : أنّ مقدمات هذا الدليل :

- إمّا أمور ضروريّة لا حاجة في الاستدلال عليها مع أنهم قد اشتغلوا بإثباتها كمسألة (حدوث الأعراض) و(أن كل حادث لا بد له من محدث) .

- وإمّا أمور مجملة ودعاوى عامة غير مفصلة تحتاج إلى تفصيل وتبيين ولم يقوموا بتفصيلها مثل قولهم (استحالة تخلي الأجسام عن الأعراض) .

- وإمّا أمور باطلة وفاسدة لا يمكن الاستدلال بها مثل (القول بالجواهر الفرد) و(القول بإمكان حدوث لا أول لها) و(قولهم : أن مالا يخلو عن الحوادث فهو حادث) .

وسوف أتحدث بشيء من الإجمال عن الأمر (الثاني والثالث) ، لأن (الأمر الأول) وهو استدلالهم على أمور ضروريّة قد سبق الحديث عنها ، بل إن أصل استدلالهم على وجود الله تعالى هو من هذا الباب .

- أما (الأمر الثاني) فإنّ من طبيعة أهل الكلام استخدام الألفاظ الجملة المشتملة على حقّ وباطل ، وذلك كقولهم باستحالة تخلي الأجسام عن الأعراض ، فإنّ هذه المقدمة تكون حقاً إذا أريد بالأجسام الأجسام المشاهدة المحسوسة ، وتكون باطلاً إذا عنوا بالأجسام الجواهر الفردة ، وسيأتي نقد قولهم بالجواهر الفرد إن شاء الله تعالى .

(١) من هؤلاء : الأشعري ، والغزالي ، والخطابي ، والبيهقي .

(٢) انظر : الصفديّة ٢٧٥/١ ، والفتاوى ٥٤٣/٥ - ٥٤٤ ، درء التعارض ٣٠٩/١ .

- وأما (الأمر الثالث) وهي المقدمات الباطلة فسوف اقتصر على نقد أمرين مهمين :

أحدهما : نقد قولهم بالجواهر الفرد .

والثاني : نقد دليلهم لامتناع حوادث لا أول لها ، وذلك من خلال نقد أشهر برهان - عندهم - في إبطال التسلسل وهو برهان التطبيق .

أما القول بالجواهر الفرد الذي سبق أن تحدثنا عنه فباطل وذلك أنه لا يوجد في الواقع جسم نقسمه إلى أن يصير إلى جزء لا يتجزأ وبرهان ذلك أن هذا الجزء إذا رُكب مع جزء آخر مثله فإنه لا بد أن يتميز جانب منه عن جانب آخر وبناء على هذا فهو مازال قابلاً للقسمة لوجود تمييز جانب من جانب ، وهذا لا يعني أن نقول كما قال النظام المعتزلي أن الجسم قابل للقسمة إلى مالا نهاية ، فإنّ هذا أمر ينكره العقل السليم ، لكنّ الصحيح هو ما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى من أن الأجسام إذا تصغرت أجزاءها فإنها تستحيل فتكون جسماً آخر غير الأول . ويمكن أن ننقل كلامه هنا حيث يقول : « والتحقيق أن كلا المذهبين ^(١) باطل ، والصواب ما قاله من قال من الطائفة الثالثة المخالفة للطائفتين : أن الأجسام إذا تصغرت أجزاءها فإنها تستحيل ، كما هو موجود في أجزاء الماء إذا تصغر فإنه يستحيل هواء أو تراباً ، فلا يبقى موجود ممتنع عن القسمة كما يقوله المبتنون له ، فإنّ هذا باطل بما ذكره النفاة من أنه لا بد أن يتميز جانب له من جانب ، ولا يكون قابلاً للقسمة إلى غير نهاية ، فإن هذا أبطل من الأول ، بل يقبل القسمة إلى حدّ ثم يستحيل إذا كان صغيراً ، وليس استحالة الأجسام في صغرها محدوداً بحد واحد ، بل قد يستحيل الصغير وله قدر يقبل نوعاً من القسمة إلى غير نهاية ، وغيره لا يستحيل حتى يكون أصغر منه .

وبالجملة فليس في شيء منها قبول القسمة إلى غير نهاية ، بل هذا إنما يكون في المقدرات الذهنية ، فأما وجود مالا يتناهى بين حدين متناهيين فمكابرة ، وسواء كان بالفعل أو بالقوة ، ووجود موجود لا يتميز جانب له من جانب مكابرة ، بل الأجسام

(١) المراد بالمذهبين هما: مذهب من يثبتهم وهم عامة أهل الكلام، ومذهب من ينفيه وهو النظام المعتزلي .

تستحيل مع قبول الانقسام فلا يقبل منها انقساماً لايتناهى ، كما أنها إذا كثرت وعظمت تنتهى إلى حد تقف عنده ، ولاتذهب إلى أبعاد لا تتناهى»^(١) .

وأما ما بناه أهل الكلام على الجوهر الفرد من أصول الدين فإننا نعلم بالاضطرار من دين الاسلام أن الرسول ﷺ والصحابة والتابعين وائمة المسلمين لم بينوا شيئاً من الدين على ثبوت الجوهر الفرد ولا انتفائه ولا دعوا إليه أحداً من المسلمين أو الكفار^(٢) ، وليس المقصود بذلك كله لفظ الجوهر الفرد وإنما المقصود معناه^(٣) .

أما برهان التطبيق فإنه لا يصح على إبطال حوادث لا أول لها ، الذي يعتبر أهم فقرات دليل الحدوث ، وذلك لأنه باطل في ذاته .

وبطلانه من وجوه :

١- « أنا لانسلم بأن حصول مثل هذا التفاضل ممتنع ، بل نحن نعلم أنه من الطوفان إلى مالا نهاية له في المستقبل أعظم من الهجرة إلى مالا نهاية له في المستقبل وإن كان كل منهما لانهاية له ، وكذلك من الهجرة إلى مالا بداية له في الماضي أعظم من الطوفان إلى مالا بداية له في الماضي وإن كان كل منهما لا بداية له .
والاشترك في عدم التناهي لا يقتضي التساوي في المقدار ، إلا إذا كان كل ما يقال عليه إنه لا يتناهى له قدر محدد ، وهذا باطل ، فإن مالا يتناهى ليس له حد محدود ولا قدر معين بل هو بمنزلة العدد المضعف ، فكما أن اشترك الواحد والعشرة والمائة والألف في التضعيف الذي لا يتناهى لا يقتضي تساوي مقاديرها ، فكذلك هذا»^(٤) .

وبهذا نعلم أن إمكان التطبيق ممتنع لوجود التفاضل ، وإنما يمكن التطبيق بين المتماثلين ، لا بين المتفاضلين^(٥) .

(١) بيان تلبس الجهميه ٢٨٥/١ ، وانظر : درء التعارض ٤٤٢/٣ - ٤٤٤ ، ٣٢٠/٨ - ٣٢٥ .

(٢) انظر بيان تلبس الجهميه ٢٨٣/١ .

(٣) المصدر السابق ٢٨٣/١ .

(٤) منهاج السنة ٣٠٥/١ .

(٥) انظر : درء التعارض ٣٠٤/١ ، ٣٦٧/٢ - ٣٦٨ .

وبهذا نعلم -أيضاً- بطلان المقدمة الأولى من مقدمات الدليل وهي قولهم « إن تساويا ، فيلزم كون الزائد مثل الناقص ، وهو محال » .

٢- أن قولهم في هذا البرهان ، « يلزم وقوع التفاضل فيما لايتناهى » ، باطل ، وذلك أنا نسلّم أنه لايقع التفاضل فيما لايتناهى وهو أحد الطرفين ، أما الطرف الآخر فإنه متناهي ، والتفاضل وقع في الجانب المتناهي ، لامن الجانب الذي ليس بمتناه، فلم يقع فيما لايتناهى تفاضل ، بل وقع في الطرف الآخر^(١) .

وبهذا نعلم بطلان المقدمة الثانية من مقدمات الدليل وهي قولهم « إن تفاضلا ، فيلزم وقوع التفاضل فيما لايتناهى » .

٣- أنه لو سلمنا -جدلاً- بصحة الدليل على قطع التسلسل في جانب الماضي ، فإنه يصح أن يكون دليلاً على قطعه في جانب المستقبل ، فيلزم منه القول بفناء الجنة والنار ، بل وفناء كل المحدثات ، وهذا لايقول به الأشاعرة والماتريديّة الذين هم من أئمة هذا الدليل .

أما التفريق الذي جاء به الجويني والقاضي عبدالجبار من أن قول القائل : لا اعطيك درهماً إلا أعطيك بعده ديناراً بأنه جائز ، وقول القائل : لا أعطيك درهماً حتى أعطيك قبله ديناراً بأنه ممتنع - وأخذوا من هذا التفريق بين التسلسل في الماضي - وأنه ممتنع- والتسلسل في المستقبل - وأنه جائز- فقد أجاب عنه شيخ الإسلام ابن تيمية فقال : « وهذا التمثيل والموازنة ليست صحيحة ، بل الموازنة الصحيحة أن تقول : ما أعطيتك درهماً إلا أعطيتك قبله درهماً فتجعل ماضياً قبل ماضٍ ، كما جعلت هناك مستقبلاً بعد مستقبل . وأما قول القائل : لا أعطيك حتى أعطيك ، فهو نفي للمستقبل حتى يحصل مثله في المستقبل ويكون قبله ، فقد نفى المستقبل حتى يوجد المستقبل وهذا ممتنع ، لم تنف الماضي حتى يكون قبله ماضٍ فان هذا ممكن ، والعطاء المستقبل ابتداءه من المعطي ، والمستقبل الذي له ابتداء وانتهاء لا يكون قبله مالا نهاية له ، فإن وجود مالا نهاية له فيما يتناهى ممتنع »^(٢) .

(١) انظر : درء التعارض ٢/٣٦٨-٣٦٩ .

(٢) منهاج السنة ١/٣٠٧ .

٤- نقض الدليل بأنه لو صح لزم أن يكون الأعداد المضعفة متناهية ، وتناهي الأعداد باطل عند الجميع ، فبطل القول بصحة التطبيق^(١) .

والجدير بالذكر أن بعض المتكلمين قد شككوا في هذا الدليل كما ينقل شيخ الإسلام عن الآمدي ، وكما نجد عند الظواهري في كتاب التحقيق التام إذ يقول :
« وبعد ماتقدم صار التطبيق غير متفق عليه في إبطال التسلسل ، وإن قيل : إنه العمدة »^(٢) .

ثالثاً : أنّ هذا الدليل طويل كثير المقدمات ويكتنفه بعض الغموض ، فمرحلة إثبات حدوث العالم ؛ لاتتم إلا بعد إثبات أربعة مقدمات ، ثم يليها النتيجة ثم الانتقال إلى إثبات المرحلة الثانية والثالثة ، ثم تأتي النتيجة بعد ذلك .
وكذلك التطويل موجود في إثبات بعض المقدمات ، وقد تقدم التطويل الواضح -عند الجويني- مثلاً- في إثبات الأعراض ، وإثبات أن للحادث محدثاً ، فالمقدمة التي هي جزء من مرحلة معينة تحتاج في إثباتها إلى إبطال أمور قد ترد عليها ، وكلّ هذا يوضّح طول هذا الدليل .

ثمّ إن هذه المقدمات فيها غموض قد لا يفهمها بعض المتخصصين لالتعقيد ألفاظها فحسب بل لدقة معانيها وغرابتها وعدم الشعور بها في الواقع كما هو الحال في الكلام على (الجوهر الفرد) ، و(إبطال التسلسل ببرهان التطبيق) .
وعليه : فهذا التطويل والغموض لأمرٍ ينبغي معرفته لكل طبقات الناس -وفيهم ضعيف الإدراك والجاهل ونحوهم- دليل على بطلان هذا الدليل .

وهذا المأخذ هو أحد السببين في ذم بعض الأشاعرة لهذا الدليل -كما تقدم- .
يقول شيخ الإسلام -بعد ذكره لطريقة حدوث الأجسام على إثبات الصانع- :
« فهذه الطريقة مما يُعلم بالإضطرار أن محمداً ﷺ لم يدعُ الناس بها إلى الإقرار بالخالق ونبوّة أنبيائه ، ولهذا قد اعترف حذاق أهل الكلام -كالأشعري وغيره- بأنها ليست طريق الرسل وأتباعهم ، ولاسلف الأمة وائمتها ، وذكروا أنها محرمة عندهم ، بل

(١) انظر : التحقيق التام ص : ٤١ .

(٢) التحقيق التام ص : ٤٢ .

المحققون على أنها طريقة باطلة ، وأن مقدماتها فيها تفصيل وتقسيم يمنع ثبوت المدعى بها مطلقاً ، ولهذا تجد من اعتمد عليها في أصول دينه فأحد الأمرين لازم له :
- إما أن يطلع على ضعفها ، ويقابل بينها وبين أدلة القائلين بقدم العالم فتكافأ عنده الأدلة ، أو يرجح هذا تارة وهذا تارة ...

- وإما أن يلتزم لأجلها لوازم معلومة الفساد في الشرع والعقل ...» (١)
رابعاً : ومما يدل على بطلان هذا الدليل اللوازم الباطلة المترتبة عليه وإذا كان اللازم باطلاً دل على بطلان ملزومه .

وقد وضع ذلك شيخ الاسلام ابن تيمية بقوله : « وملزوم الباطل باطل ، كما أن لازم الحق حق ، والدليل ملزوم لمدلولة ، فمتى ثبت ثبت مدلوله ، ومتى وجد الملزوم وجد اللازم ، ومتى انتفى اللازم انتفى الملزوم ، والباطل شيء ؛ وإذا انتفى للزم الشيء علم أنه منتفٍ ، فيستدل على بطلان الشيء ببطلان لازمه ، ويستدل على ثبوته بثبوت ملزومه فإذا كان اللازم باطلاً فالملزوم مثله باطل» (٢) .

ومن اللوازم التي إلتزمها المتكلمون لأجل هذا الدليل :

١- نفي صفات الرب مطلقاً - وهو مذهب المعتزلة - ، أو نفي بعضها - وهو مذهب الأشاعرة والماتريدية - ، لأنّ الأجسام يعرف حدوثها بتعلّق الأعراض بها ، والأعراض هي الصفات ، وهي حادثة ، فإذا ثبت أن الأعراض هي الصفات وهي حادثة ، والدليل يجب طرده ، فإنه يدل على حدوث كل موصوف بصفة قائمة به ، ولهذا نفى المعتزلة جميع الصفات ، أما الأشاعرة فقالوا : إن صفات الله ليست أعراضاً لأن العرض يتغيّر ويزول ، وصفات الله لا تتغيّر ولا تزول ، ولهذا التزموا أن العرض لا يبقى زمانين ، لكنهم نفوا الصفات الفعلية لأنها تستلزم الحدوث وأما الصفات الذاتية فنفوها لأنها تستلزم التركيب والجسمية .

٢- التزم الجهم بن صفوان - لأجلها - القول ببقاء الجنة والنار ، والتزم - لأجلها - أبو هذيل العلاف انقطاع حركات أهل الجنة (٣) .

(١) درء التعارض ٣٩/١ .

(٢) درء التعارض ٤٢/١ .

(٣) انظر : درء التعارض ٣٩/١ - ٤٠ .

٣- القول بنفي قدرته على الفعل ، وأنه فعل بعد أن كان الفعل ممتنعاً عليه ، وأنه يرجح أحد المقدورين على الآخر بلا مرجح .

٤- قالوا : بأن خلق المخلوقات من الحيوان والنبات والمعادن ، ليس إلاّ إحداث أعراض وصفات ، ليس فيه خلق لأعيان قائمة بنفسها ، ولا إحداث لأجسام وجواهر قائمة بنفسها ، كما تحرك الرياح والمياه وتفرق في مجاريه ، وهذا مبني على القول بالجواهر الفرد^(١) . إلى غير ذلك من اللوازم الباطلة شرعاً وعقلاً .

خامساً : أنّ المستدل عليه (وهو وجود الله) أسهل وأوضح في فطرة الإنسان وعقله من الدليل عليه (وهو دليل حدوث الأجسام) ، وهذا يدل على بطلان الدليل إذا كان المستدل عليه أسهل من الدليل ، وعلى عدم الحاجة إليه إذا كان المستدل عليه أوضح من الدليل .

* * *

أما استدلالهم بقصة الخليل عليه السلام على صحة دليل حدوث الأجسام فباطل من وجوه :

١- أنّ هذا القول لم يقله أحد من علماء السلف ، أهل التفسير ، ولا من أهل اللغة ، بل هو من التفسيرات المبتدعة في الاسلام^(٢) . كما بين ذلك عثمان بن سعيد الدارمي في رده على بشر المريسي^(٣) .

٢- أنّ قول الخليل : ﴿ هذا ربي ﴾ ليس المراد به : هذا رب العالمين القديم الأزلي الواجب الوجود بنفسه ، ولا كان قومه يقولون : إن الكواكب أو الشمس أو القمر رب العالمين الواجب الوجود بنفسه ، ولا قال هذا أحد من أهل المقالات المعروفة بل قوم إبراهيم ﷺ كانوا يتخذونها آلهة يدعونها ويتقربون إليها بالبناء عليها والدعوة لها ، والسجود والقرايين وغير ذلك ، فهذا وضع للدليل في غير

(١) انظر : درء التعارض ٥/٢٠٢ .

(٢) انظر : درء التعارض ١/٣١٤ .

(٣) انظر : رد الامام الدارمي عثمان بن سعيد على المريسي العنيد ٤١٢-٤١٣ ضمن عقائد السلف

موضعه .

٣- أنه لو كان المراد بقوله ﴿ هذا ربي ﴾ أنه رب العالمين ، لكانت قصة الخليل حجة على نقيض مطلوبهم ، لأن الكوكب والقمر والشمس مازال متحركاً من حين بزوغه إلى عند أفوله وغروبه ، وهو جسم متحرك متحيّز صغير ، فلو كان مراده هذا للزم أن يقال إن إبراهيم لم يجعل الحركة والانتقال مانعة من كون المتحرك المنتقل رب العالمين ، بل ولاكونه صغيراً بقدر الكوكب والشمس والقمر ، وهذا - مع كونه لا يظنه عاقل ممن هو دون إبراهيم صلوات الله وسلامه عليه - فإن جوزوه عليه كان حجة عليهم ، لا لهم .

٤- أن « الأفول » هو المغيب والاحتجاب ، ليس هو مجرد الحركة والانتقال ، ولا يقول أحد - لامن أهل اللغة ولا من أهل التفسير - إن الشمس والقمر في حال مسيرهما في السماء : إنهما آفلان ، ولا يقال للكواكب المرئية في السماء ، في حال ظهورهما وجريانها : انها آفلة ، ولا يقول عاقل لكل من مشى وسافر وسار وطار : إنه آفل^(١) .

(١) انظر : درء التعارض ١/٣١١ - ٣١٥ .

الفصل الثاني :

﴿ تَرْغِيبٌ فِيْ أَعْمَالِ اللَّهِ تَعَالَى ﴾

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : منهج أهل السنة .

المبحث الثاني : منهج أهل الكلام .

المبحث الأول :

﴿ منبج أهل السنة ﴾

وفيه مطالبان :

المطلب الأول : أدلة توحيد أفعال الله تعالى .

المطلب الثاني : خلق أفعال العباد .

مقدمة :

يعتقد أهل الحق أن الله تعالى واحد في أفعاله لا يشاركه فيها أحد ، فالرب سبحانه هو المالك المدبّر ، المعطي المانع ، النافع الضار ، الخافض الرافع ، المعزّ المذل وحده دون شريك ، ومن شهد أن المعطي أو المانع أو الضار أو النافع أو المعزّ أو المذل غيره فقد أشرك .

وعندما نتأمل في نصوص الشرع نجد أن إسناد الخلق لا يكون إلا لله تعالى وحده كقوله تعالى ﴿ هل من خالق غير الله يرزقكم من السماء والأرض ﴾ [فاطر/ ٣] ، فهذا استفهام إنكاري يتضمن النفي أي : لا خالق غير الله تعالى يملك الرزق ويعطيه . وكذلك يدل على اختصاص الله تعالى بالخلق قوله تعالى ﴿ ألا له الخلق والأمر ﴾ [الاعراف/ ٥٤] والحصر في هذه الآية مأخوذ من تقديم الخبر إذ أن تقديم ماحقه التأخير يفيد الحصر .

وقد يشكل على البعض ما جاء في قوله تعالى ﴿ فتبارك الله أحسن الخالقين ﴾ [المؤمنون/ ١٤] وقوله ﷻ في المصورين : يقال لهم : « أحيوا ما خلقتكم »^(١) .

وأحسن من أجاب عن هذا الإشكال الشيخ محمد العثيمين حيث قال : « هذا ليس خلقاً حقيقة ، وليس إيجاداً بعد عدم ، بل هو تحويل للشيء من حال إلى حال ، وأيضاً ليس شاملاً ، بل محصور بما يتمكن الإنسان منه ، ومحصور بدائرة ضيقة »^(٢) .

كما أننا نجد في النصوص أنه لا مدبر إلا الله وحده ، كما قال تعالى : ﴿ قل من يرزقكم من السماء والأرض أم من يملك السمع والأبصار ومن يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي ومن يدبر الأمر فسيقولون الله فقل أفلا تتقون ، فذلكم الله ربكم الحق فماذا بعد الحق إلا الضلال فأنى تصرفون ﴾ [يونس/ ٣١، ٣٢] .

والتدبير اسم عام يشمل كل أفعاله المتعلقة بال مخلوقات ، وقد سبق ذكر بعضها .

(١) رواه البخاري - كتاب اللباس - باب عذاب المصورين يوم القيامة ورقمه ٤٩٥١ - الفتح

٣٨٣/١٠ - مسلم - كتاب اللباس والزينة - باب تحريم تصوير صورة الحيوان - برقم ٩٦ ،

١٣٢٩/٣ - ت فؤاد عبد الباقي - .

(٢) القول المفيد ١٣/١ .

وهذا التوحيد يقرّ به المشركون الذين بعث إليهم رسول الله ﷺ كما قال تعالى : ﴿ وَلئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله ﴾ [لقمان/ ٢٥] ، وإقرارهم هذا هو إقرار مجمل ، فقد وقع عند بعضهم التشريك فيه - كما سيأتي مفصلاً - .
 وأتمّ الناس عقيدة في هذا التوحيد هم أهل السنة حيث أقروا لله تعالى بالخلق والرزق والتدبير ، فلا خالق غيره ، ولا رازق دونه ، ولا مدبّر سواه .

وسنناقش في هذا المبحث موضوعين يتعلقان بتوحيد أفعال الله تعالى وهما :

أولاً : أدلة توحيد أفعال الله تعالى .

ثانياً : خلق أفعال العباد .

أما تعلق الأدلة بموضوع الفصل فهو أمر ظاهر ، وأما تعلق خلق أفعال العباد به فإنه من جهة أنّ الخلق فعل من أفعال الله تعالى ومن الواجب على الموحّد أن يفرد الله تعالى به من حيث أنه لا يخلق ولا يدبّر إلاّ الله تعالى . وقد كان لأهل السنة أكمل الاعتقاد الصحيح وأوفاه في هذه المسألة ، أما أهل الكلام فإنهم تنازعوا في هذه المسألة وأخذوا طرفي الإفراط أو التفريط ، فالمعتزلة أنكرت أن يكون الباري خالق لأفعال العباد مبالغة منهم في العدل ، وأما الأشاعرة والماتريدية فقد بالغوا في إثبات خلق الله لأفعال العباد إلى درجة أنهم أنكروا قدرة العبد ومشيعته إلاّ الاسم فقط ، كما أنكروا وجود الأسباب مبالغة منهم في إثبات توحيد الله تعالى .

المطلب الأول : أدلة توحيد أفعال الله تعالى .

لقد دلت الفطرة على أنّ الله تعالى واحد في الخلق والرزق والتدبير كما دلت على وجوده تعالى قبل ذلك .

فالأدلة التي سبق بيانها عند الكلام على منهج أهل السنة في إثبات وجود الله تعالى هي كذلك أدلة صحيحة على أنه واحد في الخلق والرزق والتدبير .

وقد نبه القرآن الكريم على وجود هذه الفطرة في النفس الانسانية من خلال ذكره لدعوة نبي الله يوسف عليه السلام لصاحي السجن عندما قال : ﴿ يا صاحبي السجن أرباب متفرقون خير أم الله الواحد القهار ﴾ [يوسف / ٣٩] ، حيث أن الانسان إذا عرض على نفسه وجود مدبرين لشيء واحد مع استقلال كل واحد منهما عما سواه أو وجود مدبر واحد؛ يشعر في نفسه أن الأمر لا يستقر إلا إذا كان المدبّر واحداً ، ولهذا جاءت الصفة بالاستفهام الانكاري الذي يتضمن النفي .

كما أن انتظام أمر العالم وصلاحه وعدم اضطرابه يدل على أن مدبّره واحد . ومما أورده القرآن الكريم من الحجج والبيّنات على أن الرب تعالى لا بد أن يكون واحداً في أفعاله لا يشاركه فيها أحد قوله تعالى : ﴿ ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من إله إذا لذهب كل إله بما خلق ولعلا بعضهم على بعض سبحان الله عما يصفون ﴾ [المؤمنون / ٩١] فقد أوضح شيخ الاسلام ابن تيمية دلالة هذه الآية على توحيد الربوبية حيث بيّن أنها تتضمن برهانين عقليين : (١)

أمّا البرهان الأول فإنه مأخوذ من قوله تعالى : ﴿ إذا لذهب كل إله بما خلق ﴾ ووجه ذلك أنه إذا فرض إله آخر مع الله تعالى فلا بد أن يكون مستقلاً في الفعل ، وإذا كان كذلك فإن مفعول كل واحد منهما سيكون متميزاً عن مفعول الآخر ، فيذهب كل إله بما خلق ، هذا يذهب بمخلوقاته ، وهذا بمخلوقاته فتبين أنه لو كان معه إله لذهب كل إله بمخلوقاته ، وهذا غير واقع ، فإنه ليس في العالم شيء إلا وهو مرتبط بغيره من أجزاء العالم وعلى هذا فإن انتفاء اللازم وهو تفكك العالم بذهاب كل إله بما خلق يدل على انتفاء الملزوم وهو وجود إله آخر مع الله تعالى في الخلق والتدبير ، وقد أطال شيخ الاسلام ابن تيمية في منع كون الاله مشاركاً للآخر معاوناً

له وبيّن أن ذلك يستلزم عجز كل منهما والعاجز لا يفعل شيئاً فلا يكون رباً . ومع أن ذلك يستلزم عجز كل منهما حال الانفراد فهو كذلك يدل على أنه يمتنع أن يكون قادراً حال الاجتماع .

وأما البرهان الثاني فمأخوذ من قوله تعالى : ﴿ ولعلا بعضهم على بعض ﴾ ، وقد بين شيخ الاسلام ابن تيمية وجه دلالة هذا البرهان بأنه لو قدر إلهان متكافئان في القدرة لم يفعلا شيئاً لاحال الاتفاق ولاحال الاختلاف ، وقد أطال النفس في بيان ذلك ، فإذا تقرر أن الإلهين لا يمكن أن يكافئا في القدرة « فلا بد حينئذ إذا قدر إلهان أن يكون أحدهما أقدر من الآخر ، والأقدر عالٍ على من دونه في القدرة بالضرورة ، فلو كان ثمَّ آلهة لوجب علو بعضهم على بعض ، ولو علا بعضهم على بعض لم يكن المستقل بالفعل إلاّ العالي وحده ، فإن المقهور إن كان محتاجاً في فعله إلى إعانة الأول كان عاجزاً بدون الإعانة ، وكانت قدرته من غيره ، وما كان هكذا لم يكن إلهاً بنفسه . والله تعالى لم يجعل من مخلوقاته إلهاً فامتنع أن يكون المقهور إلهاً . وإن كان المقهور مستقل بفعل بدون الإعانة من العالي لم يمكن العالي إذاً أن يمنعه مما هو مستقل به ، فيكون العالي عاجزاً عن منع المقهور ، فلا يكون عالياً ، وقد فرض أنه عالٍ ، وهذا جمع بين النقيضين » (١) .

فتبين مما سبق أنه لا بد أن يكون أحدهما أعلى من الآخر كما تبين أن المقهور المغلوب لا يمكن أن يكون إلهاً بوجه من الوجوه بل هو ممتنع ، فتقرر أن الفعل والربوبية لا بد أن تكون لرب واحد غالبٍ عالٍ على غيره .

وقد أخذ بعض العلماء برهان توحيد الربوبية من قوله تعالى ﴿ قل لو كان معه آلهة كما يقولون إذا لابتغوا إلى ذي العرش سبيلاً ﴾ [الاسراء/ ٤٢] ونازع البعض الآخر في دلالة هذه الآية على الربوبية بل ذكر أنها تدل على توحيد الألوهية .

وقد اختلف العلماء في المراد بابتغاء السبيل في الآية فمن ذكر أن المراد به المغالبة والمنازعة في الملك أخذ من هذه الآية ما يدل على توحيد الربوبية (٢) ، أما من فسّر ابتغاء السبيل بأنه التقرب بالعبادة فإنه جعل المراد بالآية توحيد الألوهية .

(١) منهاج السنة ٣/٣٢٣-٣٢٤ .

(٢) انظر : معالم التنزيل ٣/١١٦ .

وأرى أن المراد بابتغاء السبيل هو التقرب والعبادة ، وذلك أن المشركين لم يكونوا ينكرون الخالق ، كما أنهم لم يدعوا أن آلهتهم تنازع الله تعالى في ملكه مع أن الله تعالى يقول : ﴿ لو كان معه آلهة كما يقولون ﴾ ، وأيضاً فإن الإله يراد به المعبود - كما سيأتي - وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أن تعديّة الفعل « ابتغوا » يالئ يدل على أن المراد به العبادة ، وذلك كقوله تعالى ﴿ فمن شاء اتخذ إلى ربه سبيلاً ﴾ [الزمل/ ١٩] أي : إلى عبادته ، ولو كان المراد بابتغاء السبيل الممانعة والمغالبة لكان الأولى تعديته بعلى كما جاء ذلك في قوله تعالى : ﴿ فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلاً ﴾ [النساء/ ٣٤] ^(١) .

ومما يجدر التنبيه له أن الشيخ السعدي جعل هذه الآية تدل على توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية معاً حيث يقول : « إذا لا بتغوا إلى ذي العرش سبيلاً ﴾ أي : لا اتخذوا سبيلاً إلى الله بعبادته والإنابة إليه ، والتقرب وابتغاء الوسيلة ... ، فعلى هذا المعنى تكون هذه الآية كقوله تعالى : ﴿ أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة أيهم أقرب ﴾ [الاسراء/ ٥٧] ، ويحتمل أن المعنى .. أي : لطلبوا السبيل ، وسعوا في مغالبة الله تعالى . فإما أن يعلو عليه فيكون من علا وقهر ، هو الرب الإله .

فأما وقد علموا أنهم يقرون أن آلهتهم ، التي يدعون مع الله مقهورة مغلوبة ليس لها من الأمر شيء ، فلم اتخذوها وهي بهذه الحال ؟ فيكون هذا كقوله تعالى : ﴿ ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من إله إذا لذهب كل إله بما خلق ولعلا بعضهم على بعض ﴾ ^(٢) .

وقبل أن نختم هذا المطلب بقي أن نقول إن بعض العلماء استدلل بقوله تعالى : ﴿ لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدنا ، فسبحان الله رب العرش عما يصفون ﴾ [الانبياء/ ٢٢] على توحيد الربوبية ^(٣) ، وهذا الاستدلال لا أرى صحته ، لكنني سأناقش الكلام على هذه الآية عند كلامي عن تفسير أهل الكلام للإله بالقادر على الاختراع حيث استدلوا بهذه الآية على مرادهم .

(١) انظر : درء التعارض ٩/ ٣٥٠ .

(٢) تيسير الكريم الرحمن ٣/ ١١٠ .

(٣) انظر : تفسير القرآن العظيم ٥/ ٣٣٠ ، تيسير الكريم الرحمن ٣/ ٢٧٣ .

المطلب الثاني : خلق أفعال العباد .

يرى أهل السنة أن أفعال العباد كلها خلقها الله تعالى سواء كانت طاعة أو معصية خيراً أو شراً . وقد دلت الأدلة الشرعية على ذلك ، فأما القرآن الكريم فقد دل على ذلك بدلالات مختلفة^(١) :

(١) منها ما يدل على خلق أفعال العباد بطريق العموم كقوله تعالى : ﴿ ذلکم اللہ ربکم خالق کل شیء لا إله إلا هو ﴾ [غانر/ ٦٢] وقوله تعالى : ﴿ اللہ خالق کل شیء وهو علی کل شیء وکیل ﴾ [الزمر/ ٦٢] ، وقد بين ابن القيم أن هذا العموم المأخوذ من كلمه « كل » عموم محفوظ لا يخرج عنه شيء . فقال : « وهذا عام محفوظ لا يخرج عنه شيء من العالم أعيانه وأفعاله وحركاته وسكناته »^(٢) .

(٢) ومنها ما يدل على أن الآلهة المزعومة من دون الله تعالى عاجزة عن خلق أي شيء كقوله تعالى : ﴿ واتخذوا من دونه آلهة لا يخلقون شيئاً وهم يخلقون ولا يملكون لأنفسهم ضراً ولا نفعاً ولا يملكون موتاً ولا حياة ولا نشوراً ﴾ [الفرقان/ ٣] فهذه الآية تقرر أن المعبودات مخلوقة ، ومن عبّد من دون الله : الملائكة والأنبياء والصالحون والجن ، فإذا كانت أفعال هؤلاء مخلوقة لله تعالى فغيرهم أولى .

(٣) ومنها ما يدل مباشرة على خلق الله لأفعال العباد كقوله تعالى : ﴿ واللہ خلقکم وما تعملون ﴾ [الصافات/ ٩٦] وهذه الآية تدل على أن الله تعالى خالق لأفعال العباد سواء كانت (ما) مصدرية أو موصولة ويمكن أن نوضح ذلك بما ذكره الطبري رحمه الله تعالى حيث يقول : « وفي قوله تعالى ﴿ وما تعملون ﴾ وجهان : أحدهما : أن يكون قوله (ما) بمعنى المصدر ، فيكون معنى الكلام حينئذ : والله خلقكم وعملكم .

والآخر : أن يكون بمعنى الذي فيكون معنى الكلام عند ذلك : والله خلقكم والذي تعملونه »^(٣) .

(١) انظر : أفعال العباد بين أهل السنة ومخالفهم للأخ عبدالعزيز الحميدي - رسالة ماجستير -

مطبوعة على الآلة الكاتبة لعام ١٤١١ هـ ص : ٤٥ .

(٢) شفاء العليل ص ٩٦ ط دار الكتب العلمية .

(٣) جامع البيان ٥٠٤/١٠ .

أما دلالة الآية على خلق الله لأفعال العباد إذا كانت (ما) مصدرية فواضح ،
وأما إذا كانت موصولة فإن الدلالة تؤخذ من قوله تعالى ﴿ خَلَقَكُمْ ﴾ وهو شامل
لأفعال العباد .

ومن الأدلة على خلق الله لأفعال العباد من القرآن قوله تعالى : ﴿ وأنه هو
أضحك وأبكى ﴾ [النجم/٤٣] وقوله تعالى : ﴿ إنا كل شيء خلقناه بقدر ﴾ [القمرا/
٤٩] ، وقوله تعالى : ﴿ وجعلنا في قلوب الذين اتبعوه رأفة ورحمة ورهبانية
ابتدعوها ﴾ [الحديد/٢٧] ، وقوله تعالى : ﴿ ونفس وماسواها فألمها فجورها وتقواها ،
قد أفلح من زكاها وقد خاب من دساها ﴾ [الشمس/٧-١٠] ، وقوله تعالى : ﴿ من
شر ما خلق ﴾ [الفلق/٢] ، أما السنة ، فقد دلت كثير من الأحاديث على أن الله تعالى
خالق لأفعال العباد ، ومنها حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال : « ما رأيت
شيئاً أشبه باللمم مما قال أبو هريرة عن النبي ﷺ قال : إن الله كتب على ابن آدم
حظّه من الزنا أدرك ذلك لا محالة ، فزنا العين النظر ، وزنا اللسان المنطق ، والنفس
تمنى وتشتهي والفرج يصدق ذلك ويكذبه »^(١) ، وكذلك حديث عبدالله بن عمر
رضي الله عنهما قال : « كثيراً ما كان النبي ﷺ يحلف : لا ومقلب القلوب »^(٢) .

فهذان الحديثان يدلان على أن الله تعالى خالق لأفعال العباد ، فحديث ابن
عباس رضي الله عنهما فيه إشارة تدل على ذلك وهي قوله « أدرك ذلك لا محالة » ،
وفي حديث ابن عمر رضي الله عنهما إشارة أيضاً وهي قوله « مقلب القلوب » .

وقد جاء في حديث محاجة آدم وموسى عليهما السلام ، واللفظ لمسلم ، قول
آدم : « أفتلومني على أن عملت عملاً كتبه الله عليّ أن أعمله قبل أن يخلقني بأربعين
سنة ، قال رسول الله ﷺ : حجّ آدم موسى »^(٣) .

وقد استفاد الحافظ من هذا الحديث أنه يصلح أن يكون حجة لأهل السنة في

(١) رواه البخاري - كتاب القدر - باب وحرام على قرية - (واللفظ له) ورقمه ٦٦١٢ ،

ومسلم - كتاب القدر - باب قدر على ابن آدم حظّه من الزنا ... - ورقمه ٢٦٥٧ .

(٢) رواه البخاري - كتاب القدر - باب يحول بين المرء وقلبه - ورقمه ٦٦١٧ .

(٣) رواه مسلم ١٦/٢٠١-٢٠٢ (شرح النووي) .

خلق الله لأفعال العباد حيث قال : « وفيه حجة لأهل السنة في إثبات القدر وخلق أفعال العباد »^(١) .

وبعد أن بينا رأي أهل السنة في خلق أفعال العباد، وأنهم يرون أن الخالق وحده هو الله تعالى سواء كان الخلق لأفعال العباد أو غيرها ، بقي أن نبيّن مدى تأثير قدرة العبد في مفعولها ، حيث أن أهل السنة لم يمنعهم قولهم بخلق الله لأفعال العباد من أن يثبتوا أن قدرة العبد مؤثرة في وجود مقدورها ، وأما لزوم الشرك لمن يقول بالتأثير أو لزوم الجبر لمن ينفيه فقد وضحه شيخ الإسلام ابن تيمية وجلاه بقوله : « التآثر اسم مشترك قد يراد بالتأثير الانفراد بالابتداع والتوحيد بالاختراع ، فإن أريد بتأثير قدرة العبد هذه القدرة فحاشا لله لم يقله سني ، وإنما هو المعزوّ عن أهل الضلال (المعتزلة) .

وإن أريد بالتأثير نوع معاونة إما في صفة من صفات الفعل أو في وجه من وجوهه كما قاله كثير من متكلمي أهل الإثبات فهو أيضاً باطل بما به بطل التأثير في ذات الفعل ... وإن أريد بالتأثير خروج الفعل من العدم إلى الوجود كان بتوسط القدرة المحدثة بمعنى أن القدرة المخلوقة هي سبب وواسطة في خلق الله سبحانه وتعالى الفعل بهذه القدرة كما خلق النبات بالماء ، وكما خلق الغيث بالسحاب ، وكما خلق جميع المسببات والمخلوقات بوسائط ، فهذا حق وهذا شأن جميع الأسباب والمسببات ، وليس إضافة التأثير بهذا التفسير إلى قدرة العبد شركاً ، وإلا فيكون إثبات الأسباب شركاً »^(٢) .

وإذا كانت قدرة العبد لها تأثير حقيقي في مقدورها ، فإنه يصح أن ينسب الفعل إليه وهو مسئول عنه ، وقد ذكر ذلك ابن قتيبة فقال : « ونحن نعلم أن كل شيء بقدر الله وقضائه غير أنا ننسب الأفعال إلى فاعليها ، ونحمد المحسن على إحسانه ، ونلوم المسيء على إساءته ، ونعتد على المذنب بذنبه »^(٣) .

وعندما نتأمل في كلام الله تعالى نجد أنه ينسب الأفعال إلى فاعليها كقوله تعالى :

(١) فتح الباري ١١/٥١٣ .

(٢) الفتاوى ٨/٣٨٩-٣٩٠ ، وانظر : المصدر السابق ٨/١٣٤ .

(٣) تأويل مختلف الحديث ص : ١٦٠ .

﴿ ولهم أعمال من دون ذلك هم لها عاملون ﴾ [المؤمنون/ ٦٣] ، وقوله تعالى : ﴿ هل ثوب الكفار ما كانوا يفعلون ﴾ [المطففين/ ٣٦] ، وقوله تعالى : ﴿ ويصنع الفلك ... ﴾ الآية [هود/ ٣٨] ، وقوله تعالى : ﴿ آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه والمؤمنون ﴾ الآية [البقره/ ٢٨٥] ، وغيرها .

ومما يجدر التنبيه عليه هنا أن نبين أن الأسباب ثابتة عند أهل السنة ومرتبطة بمسبباتها ، وقد دل على ذلك القرآن الكريم كقوله تعالى : ﴿ وما أنزل الله من السماء من ماء فأحيا به الأرض بعد موتها ﴾ [البقره/ ١٦٤] ، وقوله تعالى : ﴿ فأنزلنا به الماء فأخرجنا به من كل الثمرات ﴾ [الأعراف/ ٥٧] ، ففي هاتين الآيتين بين الله تعالى أن الماء سبب لإنبات الزرع وإخراج الثمار ، فالماء - إذن - سبب ، والزرع والثمار مسبب .

وكذلك دل على وجود الاسباب وإرتباطها بمسبباتها قوله تعالى : ﴿ قاتلوهم يعذبهم الله بأيديكم ﴾ [التوبة/ ١٤] فقد بيّن الله تعالى أن العذاب الواقع على الكفار مسبب ، وأن أيدينا أسباب وآلات وأوساط وأدوات في وصول العذاب إليهم ، والمعذب هو الله تعالى^(١) . ونعلم مما تقدم أن الله تعالى يخلق المخلوقات ويدبر شؤونها بالأسباب . وقد ذكر شيخ الاسلام ابن تيمية أن إثبات الأسباب وارتباطها بمسبباتها مما اتفق عليه السلف والأئمة ، ولاخلاف بينهم في ذلك^(٢) .

(١) انظر : الفتاوى ٣٨٩/٨ - ٣٩٠ .

(٢) انظر : المصدر السابق ١٦٩/٨ .

المبحث الثاني :

﴿ منبأ أهل الجنة ﴾

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : أدلة توحيد أفعال الله تعالى .

المطلب الثاني : خلق أفعال العباد .

المطلب الأول : أدلة توحيد أفعال الله تعالى .

يعتبر دليل التمانع أشهر أدلة أهل الكلام على إثبات توحيد أفعال الله تعالى ، وهذا الدليل هو العمدة عندهم في إثبات الوحدانية ، وكبار أهل الكلام يكتفون به عند تقريرهم للوحدانية ، ولعلني أكتفي به في هذا المقام ، وسوف أبدأ أولاً بذكر صورته ثم أناقش الدليل بعد ذلك .

وصورة هذا الدليل هي : أنه لو وجد إلهان فلا بد أن يكونا قادرين ومريدَيْن إذ مقتضى القدرة والإرادة ذاتهما؛ فإذا أراد أحدهما أمراً كتحرريك جسم وأراد الآخر ضده فلا يخلو من ثلاث حالات :

- ١- أن تنفذ إرادتهما ، ويقع مرادهما ، فيجتمع في الجسم - حينئذ - الحركة والسكون ، وهذا الاحتمال محال، لأنه يستلزم اجتماع النقيضين ، واجتماعهما محال .
- ٢- أن لا يقع مراد واحد منهما البتة ، فلا يكون الجسم متحركاً ولا ساكناً ، لأن كل واحد منهما يمنع الآخر ، وهذا - أيضاً - محال ؛ لأمرين :
 - أ - لاستلزامه عجز الإلهين الموصوفين بالقدرة على ماهو المفروض فيهما .
 - ب - ولاستلزامه ارتفاع النقيضين ، وارتفاع النقيضين كاجتماعهما محال .
- ٣- أن يقع مراد أحدهما دون الآخر ، وهذا - أيضاً - محال لأمرين :
 - أ - لأنه يستلزم ترجيح أحدهما على الآخر بدون مرجح ، فإذا ترجح تحريك الجسم - مثلاً - على تسكينه أو العكس، فإن أحدهما ليس بأولى من ترجيح الثاني، فترجيح أحدهما دون الآخر لا مبرر له ، وهذا ممتنع .
 - ب - عجز مَنْ فُرض قادراً حيث لم يقع مراده ، والإله لا يتصور أن يكون عاجزاً فإذا امتنع وقوع أحد هذه الحالات الثلاث فقد ثبت بطلان وجود إلهين مدبرين للعالم ، وثبت بهذا أن الخالق المدبر للعالم واحد فلا يمكن أن يتعدد أبداً^(١) .

(١) انظر : شرح الأصول الخمسة ص : ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، واللمع - للأشعري - ص : ٢٠-٢١ ت غرابية ، والتمهيد - للباقلاني - ص : ٤٥ ، والإنصاف ص : ٤٩ ، والإرشاد ص : ٥٢-٥٩ ، ونهاية الإقدام ص : ٩١-٩٧ ، وشرح المواقف ص : ٦٩ (ت المهدي) ، والمحصل ص : ٤٥٢ ، ومعالم أصول الدين ص : ٨٠ ، والأربعين في أصول الدين ص : ٢٢١-٢٢٦ ، وشرح العقائد النسفية ص : ٢٩ ، وشرح المقاصد ٣٤/٤ ، وتحفة المريد ص : ٦٠ ، وشرح الخريدة البهية ص : ٢١ وما بعدها ، والتمهيد - للنسفي - ص : ١٢٩ ، وتبصرة الأدلة ٨١/١ .

وجميع أهل الكلام يسوقون هذا الدليل ، مع تنويع الأمثلة التي يوردونها ، كالحركة والسكون ، والإحياء ، والإماتة وغيرها .

ولم يقنع بعض المتكلمين بإبطال الاحتمالات الثلاثة السابقة ، بل أدخل في الدليل إبطال احتمال اتفاق الإلهين ، لتكتمل به القسمة ، ومنعوا وقوع ذلك ، لأنه لو فرض اتفاقهما وعدم اختلافهما فلا يخلو من ثلاث حالات :

١- أن يوجد الجسم معاً ، وهذا باطل ؛ لأنه يلزم منه اجتماع مؤثرين على أثر واحد .

٢- أن يوجداه مرتباً بأن يوجد أحدهما ثم يوجد الآخر بعد ذلك ، وهذا باطل - أيضاً - لأنه تحصيل حاصل .

٣- أن يوجد أحدهما البعض ، ويوجد الآخر البعض الآخر منه ، وهذا باطل - أيضاً - ؛ لأنهما عاجزان حينئذٍ ، لأنه لما تعلقت قدرة أحدهما ببعض سداً على الآخر تعلق قدرته به ، فلا يقدر على مخالفته ، وهذا عجز^(١) .

وقد قرر الجويني بطلان إمكان اتفاق الإلهين من وجه آخر ، فقال : « فإن قيل : رتبتم هذه الدلالة على اختلاف إرادتي القديمين ، فبم تنكرون على من يعتقد قديمين يريد كل واحد منهما ما يريد الآخر ؟

قلنا: هذه الدلالة تطرد على تقدير الاختلاف كما قررناه، وهي مطردة - أيضاً - على تقدير الاتفاق ؛ فإن إرادة تحريك الجسم من أحدهما مع إرادة الثاني تسكينه ممكنة غير مستحيلة ، وكل ما دل وقوعه على العجز والاتصاف ببعض القصور دل جوازه على مثله ، والدليل عليه أن من اعتقد جواز قيام الحوادث بالقديم ، ملتزماً ما يفضي إلى الحكم بحدثة نازل منزلة من يعتقد قيام الحوادث به وقوعاً وتحققاً . والجاري من أحد المحدثين في تنفيذ إرادته المتصدي لأن يُمنع عرضة للنقض ، كالمصدود عما يريد حَقاً بتسوية بين من يجوز ضده وبين من اتفق رده^(٢) .

وموقف أهل الكلام من دخول هذه المقدمة « احتمال اتفاق الإلهين » في دليل

(١) انظر : تحفة المريد ص : ٦٠ .

(٢) الإرشاد ص : ٥٣-٥٤ .

التمانع وأهمية إبطالها مع بقية الاحتمالات على أقسام: (١)

فأمّا المتقدمون فقد ذكروا دليل التمانع باحتمالاته الثلاثة ، ولم يذكروا هذه المقدمة (٢) ، وقد بيّن شيخ الإسلام ابن تيمية سبب ذلك فقال: « علموا أن وجوب اتفاقهما في الإرادة يستلزم عجز كل منهما ، كما أن تمانعهما يستلزم عجز كل منهما ، فمنهم من أعرض عن ذكر هذا التقرير لأن مقصوده أن يبين أن فرض اثنين يقتضي عجز كل منهما ، فإذا قيل : إن أحدهما لا يمكنه مخالفة الآخر ، كان ذلك أظهر في عجزه . » (٣)

ومراد شيخ الإسلام ابن تيمية هو أن المانع للمتقدمين من ذكر هذه المقدمة هو أن الدليل إذا فرض في احتمال اختلاف الإلهين فإنه يتضمن إبطال القول باحتمال اتفاقهما ، فإفراده بالذكر تطويل لا داعي له .

أما بعض المتأخرين (٤) فقد أوردوا هذا الاحتمال في دليل التمانع ، وردوا عليه ، وإن كان في بعض ردودهم نظر ، كما يذكر ذلك شيخ الإسلام .

وبعض المتأخرين يرى أن هذا الاعتراض - باحتمال الاتفاق - مشكل .

حتى ذهب الآمدي إلى أن احتمال اتفاق الإلهين مبطل لدليل التمانع، وقادح فيه (٥) . وكما نلاحظ أنّ نتيجة دليل التمانع وثمرته هي إثبات أن الله تعالى واحد في الخلق والإيجاد ، حيث أنه معلق بالقدرة على الفعل أو العجز عنه ، وعلى هذا فهو دليل على توحيد الربوبية .

وقد بيّن هذه النتيجة لدليل التمانع الشهرستاني فقال : « ودلالة التمانع في القرآن مسرودة على من يثبت خالقاً من دون الله سبحانه وتعالى ، قال تعالى : ﴿ إِذَا لَدَّهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ ﴾ [المؤمنون/ ٩١] ، وعن هذا صار أبو الحسن رحمه الله إلى أن أخص وصف للإله هو القدرة على الاختراع فلا يشاركه فيه غيره ، ومن

(١) انظر : موقف ابن تيمية من الأشاعرة ٣/١٠٢٣-١٠٢٤ .

(٢) انظر - مثلاً - : اللمع - للأشعري - ص : ٢٠-٢١ .

(٣) منهاج السنة ٣/٣٠٦ .

(٤) انظر - مثلاً - : الإرشاد ص : ٥٣ ، ونهاية الإقدام ص : ٩٣ ، وشرح المواقف ص : ٦٩ .

(٥) (ت المهدي) ، والمحصل ص : ٤٠٢ ، وشرح المقاصد ٤/٣٥ ، وغيرها .

(٥) انظر : غاية المرام ص : ١٥١ وما بعدها .

أثبت فيه شركة فقد أثبت إلهين»^(١).

وقد استدل أهل الكلام على وجود دليل التمانع في القرآن بقوله تعالى : ﴿ لو كان فيهما آهة إلا الله لفسدنا ﴾ [الأنبياء/ ٢٢]^(٢). حيث أرادوا إضفاء الشرعية عليه كما حصل منهم ذلك في دليل حدوث الأجسام ، وقد سبق نقد ذلك .

* مناقشة الدليل :

هذا الدليل برهان صحيح ، ودليل مستقيم يثبت به أن الله تعالى واحد في ربوبيته تعالى ، ولاشك في بطلان قول من زعم بأنه باطل ، وحاول تزييفه .

وقد ردّ شيخ الإسلام ابن تيمية على ابن رشد وغيره في محاولته لإبطال صحة هذا الدليل ، فكان مما قال : « قلتُ : بل الذي ذكره النظار عن المتكلمين ، الذي سموه دليل التمانع ، برهان تام على مقصودهم . وهو امتناع صدور العالم عن اثنين ، وإن كان هذا هو توحيد الربوبية . والقرآن يبيّن توحيد الألوهية وتوحيد الربوبية . لكن المقصود هنا أن اعتراض هذا على دليل نظار المتكلمين هو اعتراض مشهور ، قد ذكره غيره ، وظنوا أنه اعتراض قادح في الدلالة ، كما ذكر ذلك الآمدي وغيره . وحتى ظن بعض الناس أن التوحيد إنما يُعرف بالسمع .

وليس الأمر كما ظنه هؤلاء ، بل هو برهان صحيح عقلي ، كما قدره فحول

الناظر . »^(٣).

وإذا كان دليل التمانع صحيح في ذاته ، فما هو الاعتراض على استدلال أهل

الكلام به ؟

والجواب : أنّ استدلال المتكلمين بدليل التمانع عليه ملحوظات وهي كما يلي :

أولاً : أن وحدانية الله تعالى في ربوبيته أمر واضح في الفطرة السليمة ، والجبلة المستقيمة ، فإنّ ما في الفطرة من معرفة الله تعالى ، ووحدانيته ، ومحبه أعظم وأوضح

(١) نهاية الإقدام ص : ٩١ .

(٢) انظر : تبصرة الأدلة ١/ ٨٤ ، الإنصاف ص : ٤٩ ، والإرشاد ص : ٥٥ ، واللمع ص : ٢١ ،

وشرح المقاصد ٤/ ٣٦ ، وشرح العقائد النسفية ص : ٢٩ ، وتحفة المرید ص : ٦٠ .

(٣) درء التعارض ٩/ ٣٥٤-٣٥٥ .

من الاستدلال العقلي عليه . وهذا ما يشعر به الإنسان في نفسه، فإنه يشعر بأن الإله لا بد أن يكون واحداً، وهذا الشعور أوضح من الاستدلال بدليل التمانع الذي يحتاج إلى تأمل ، وإن كان الدليل في نهاية المطاف صحيح في ذاته . ولهذا لما جعل أهل الكلام الوجدانية أمراً استدلالياً يطلبه المكلف عن طريق النظر العقلي ترتب على هذا أنهم قالوا : أول واجب على المكلف النظر قبل الإيمان .

ثانياً : أن أهل الكلام جعلوا هذا الدليل هو غاية إثبات الوجدانية ، ولهذا لا يذكرون غيره في باب الوجدانية ، وجعلوا مدار التوحيد عليه ، وقد علمنا سابقاً أن محصل هذا الدليل أنه يقرر به أن الرب تبارك وتعالى واحد في الخلق والإيجاد فلا يشاركه أحد في ربوبيته وكونه هو الفاعل وحده . وهذا هو توحيد الربوبية الذي يُقر به المشركون ، والحقيقة أن المشركين وإن أقروا بتوحيد الربوبية إجمالاً إلا أن كثيراً منهم يقع منه الشرك في هذا الباب ، فهذا الدليل يدل على أهمية نسبة الأفعال إلى الله تعالى . ففيه رد على المشركين فيما وقعوا فيه من الشرك في الربوبية ، لكن هذا لا يكفي في الإيمان . فإنه لو التزم عدم نسبة الأفعال إلا إلى الله تعالى ، فإنه لا يكون مسلماً حتى يفرد الله تعالى بالعبادة .

ثالثاً : أن المتكلمين جعلوا دليل التمانع هو معنى قوله تعالى: ﴿ لو كان فيهما آهة إلا الله لفسدتا ﴾ [الأنبياء/ ٢٢] . وترتب على هذا أن معنى الإله : القادر على الاختراع . وفهمهم للآية بأنها هي مدلول دليل التمانع فهم سقيم لأن الآية الكريمة جاءت لتقرير توحيد الألوهية ودليل التمانع جاء لتقرير توحيد الربوبية والفرق بينهما كبير . يقول شيخ الإسلام ابن تيمية عن آية الأنبياء السابقة : « دلت على ما هو أكمل وأعظم من هذا [أي: من دليل التمانع] ، وأن إثبات ريبين للعالم لم يذهب إليه أحد من بني آدم ... ولكن الإشراك الذي وقع في العالم إنما وقع يجعل بعض المخلوقات مخلوقة لغير الله [و]^(١) في الإلهية بعبادة غير الله تعالى ، واتخاذ الوسائط ودعائها والتقرب إليها ... فأما إثبات خالقين للعالم متمثلين فلم يذهب إليه أحد من الآدميين . وقد قال تعالى : ﴿ ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله ﴾ [لقمان/ ٢٥] ...

(١) في الأصل بدون الواو ، وبإضافتها يستقيم المعنى .

والرسل دعوا الخلق إلى توحيد الألوهية ، وذلك متضمن لتوحيد الربوبية ، كما قال كل منهم لقومه : ﴿ اعبدوا الله مالكم من إله غيره ﴾ [الأعراف/ ٥٩] وإلا فمجرد توحيد الربوبية قد كان المشركون يقرون به ، وذلك وحده لا ينفع ، وهؤلاء الذين يريدون تقرير الربوبية ... ، يظنون أن هذا هو غاية التوحيد ... ، وهذا من أعظم ما وقع فيه هؤلاء ... من الجهل بالتوحيد الذي بعث الله به الرسل ، وأنزل به الكتب ^(١) . ثم قال عن أدلتهم في إثبات وحدانية الصانع « وإن كانت صحيحة ، فلم تنازع في هذا التوحيد أمة من الأمم ، وليست الطرق المذكورة في القرآن هي طرقهم ، كما أنه ليس مقصود القرآن هو مجرد ما عرفوه من التوحيد . ^(١) » .

وبطلان القول بأنّ دلالة الآية هي مدلول دليل التمانع من وجهين ^(٢) :

الأول : أنّ الله سبحانه أخبر أنه لو كان فيهما آلهة غيره ، ولم يقل أرباباً ، ومن المعلوم أن مدلول الرب غير مدلول الإله .

الثاني : أن مقتضى دليل التمانع عدم وجود شيء إلاّ من الرب الفاعل وحده لأن كل واحد منهما يمنع صاحبه لو فرض تعدد الأرباب ، أمّا مقتضى الآية أن العالم لو كان فيه آلهة لفسد ، والفساد إنما يكون بعد الخلق . فلو كانت الآية في دليل التمانع لقال : لم يوجد . ومراد الآية أنه لو كان هناك آلهة معبودة بحقّ وهذا مالا يمكن أن يكون لفسدت السموات والأرض ، وفسادهما أي عدم صلاح نظامهما ، فإنّ العالم لاصلاح له إلاّ بالحق والعدل ، فلو كانت هناك آلهة تعبد بحق لأصبح الشرك عدلاً ، والكفر صلاحاً ، وهذا من أعظم الفساد .

أما قول من قال بأن الفساد هو عدم التكوّن ^(٣) ، فهذا الزعم لا يشهد له شيء من اللغة أو الشرع ، وإنما هو تعسف ليتوصل به إلى أن الآية موافقة لدليل التمانع .

(١) درء التعارض ٩/٣٤٤-٣٧٨ ، والاختصار مستفاد من كتاب الماتريدية (دراسة وتقويم) ص : ٢١١ . وانظر : منهاج السنة ٣/٣٣٤-٣٣٥ ، وشرح العقيدة الطحاوية ص : ١٩ (ت الأرنأووط) .

(٢) انظر : شرح العقيدة الطحاوية ص : ٢٨ (ت الأرنأووط) .

(٣) انظر - مثلاً - : شرح العقائد النسقية ص : ٢٩ ، وتحفة المرید ص : ٦٠ .

المطلب الثاني : خلق أفعال العباد .

يرى المعتزلة أن الله تعالى لا يخلق أفعال العباد ، بل العبد يخلق فعل نفسه ، وتعتبر هذه القضية مما أجمع عليه المعتزلة . وقد نص على ذلك القاضي عبدالجبار فقال: « فصل في خلق الأفعال : الغرض به الكلام في أن أفعال العباد غير مخلوقة فيهم وأنهم المحدثون لها »^(١).

كما أنه بين أن العباد يحدثون أعمالهم ، وأن الله تعالى لا يخلقها ، وعد ذلك مما اتفق عليه المعتزلة فقال : « اتفق أهل العدل على أن أفعال العباد من قيامهم وقعودهم حادثة من جهتهم ، وأن الله عز وجل أقدرهم على ذلك ، ولا فاعل لها ولا محدث سواهم ، وأن من قال : إن الله خالقها ومحدثها ، فقد عظم خطؤه »^(٢).

وإذا كان العبد يحدث فعله فهل يجوز أن يسمى العبد خالقاً لفعله ؟

اختلف المعتزلة في ذلك فمنعه البعض من جهة اللفظ، وإن كان يوافق في المعنى. وقد رجح القاضي عدم تسمية العبد خالقاً لفعله مع أنه لاخالق له في الحقيقة إلا هو ، والمانع من ذلك هو منع السمع من هذا الإطلاق حيث يقول : « وأما تسمية أفعالنا بأنها مخلوقة ، فغير جائزة على الإطلاق ، وقد منع السمع من إطلاق لفظ الخالق في العبد ، وإن كان من حيث اللغة لا تمتنع تسميته بذلك ، وليس يمتنع أن يكون محدثاً ، ولا يسمى بهذا الاسم إذ الممتنع أن يخرج عن حقيقة الفعلية أو الحدوث ؛ فأما أن يخرج عن باب الخلق فغير ممتنع »^(٣).

وقد أوضح الجويني أن المانع للمتقدمين منهم من تسمية العبد خالقاً هو قربهم من عهد السلف أما المتأخرون فقد تجرأوا على ذلك فقال : « ثم المتقدمون منهم - أي من المعتزلة - كانوا يمتنعون من تسمية العبد خالقاً لقرب عهدهم بإجماع السلف على أنه لاخالق إلا الله تعالى ، ثم تجرأ المتأخرون منهم وسموا العبد خالقاً على الحقيقة »^(٤).

(١) شرح الأصول الخمسة ص : ٣٢٣ .

(٢) المصدر السابق - نفس الصفحة - .

(٣) المحيط بالتكليف ص : ٤١٤ .

(٤) الإرشاد ص : ١٨٧-١٨٨ .

أما تأثير قدرة العبد في مقدورها عند المعتزلة فإنها مؤثرة مطلقاً على وجه الإبداع والاستقلال . لهذا نفى المعتزلة أيّ فعل لله تعالى يتعلق بأفعال العباد، وعليه: فيصح نسبة الفعل إلى العباد مطلقاً على الوجه السابق - عندهم - (١) .

أما الأسباب فإن المعتزلة يرون أنها تؤثر في مسيبتها ، وأن السبب يوجب المسبب ، والعلة توجب المعلول ، وفي هذا يقول القاضي عبدالجبار : « أن السبب يوجب المسبب إذا احتمله المحل » (٢) .

وهذا القول باطل ، لأن الأسباب قد تتخلف فلا تقع ، وقد تدفع بأمر أخرى تكون نظير هذه الأسباب أو أقوى منها مع بقاء مقتضى السببية فيها كما تصرف كثير من أسباب الشر بالتوكل والدعاء والصدقة والذكر والاستغفار والعتق والصلة ، وتصرف كثير من أسباب الشر بعد انعقادها بصد ذلك وقد ينعقد السبب التام ولا يقع مسببه إذا شاء الله عدم وقوعه ، فإن السبب لا يوجب المسبب حتى مع عدم المشيئة وذلك مثل كون النار تحمل قوة الإحراق ومع ذلك تخلفت عندما وضع فيها الخليل عليه السلام كما في قوله تعالى : ﴿ قلنا يا نار كوني برداً وسلاماً على إبراهيم ﴾ [الأنبياء/ ٦٩] (٣) .

وقد استدلت المعتزلة بأدلة عقلية ونقلية على مذهبهم في خلق أفعال العباد ، أكتفي بذكر دليل واحد لكل نوع .

أ - فأما الدليل العقلي فقد قالوا من المعلوم أننا « نفصل بين المحسن والمسيء من جهة وبين حسن الوجه وقبيحه ، فنحمد المحسن على إحسانه ونذم المسيء على إساءته ، ولا تجوز هذه الطريقة في حسن الوجه وقبيحه ، ولا في طول القامة وقصرها ، حتى لا يحسن منا أن نقول للطويل لم طالت قامتك ؟ ، ولا للقصير لم قصرت ؟ ، كما يحسن أن نقول للظالم لم ظلمت ؟ وللكاذب لم كذبت ؟ فلولا أن أحدهما متعلق بنا وموجود من جهتنا بخلاف الآخر وإلا لما وجب هذا الفصل ، ولكان الحال

(١) انظر : المحصل ص : ٤٥٥ ، وشرح المواقف ص : ٢٣٨ . (ت المهدي) .

(٢) المغني ١٦٩/٨ .

(٣) انظر : مدارج السالكين ٤٦٢/٣ - ٤٦٣ .

في طول القامة وقصرها كالحال في الظلم والكذب ، وقد عرف فسادهُ»^(١).

وهذا الدليل غاية ما يدل عليه أن العبد عليه مسئولية تجاه ما يصدر منه من أفعال، وأن هذه الأفعال صادرة منه على الحقيقة وهي منسوبة إليه لأنها وقعت باختياره وإرادته وقدرته ، وليست مثل الأفعال الاضطرارية . فليس فيه أن الله ليس بخالق لأفعال العباد ، ولا أن العباد يخلقون أفعالهم .

ب - وأما الدليل الثقلي فقد استدلوا بقوله تعالى : ﴿ ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت ﴾ [الملك/٣] . ووجه الاستدلال بهذه الآية - عندهم - أن الله تعالى نفى التفاوت عن خلقه ، فإذا كانت أفعال العباد من خلقه وجب أن لا يكون بينها تفاوت ، ولما كان هناك تفاوت كبير في تلك الأفعال دل ذلك على أنها ليست من خلق الله تعالى بل هي من إيجاد وإحداث العباد أنفسهم^(٢).

ويُردّ على هذا الاستدلال بأنه قد « قال تعالى قبل هذه الآية ﴿ خلق سبع سموات طباقاً ﴾ [الملك/٣] واحدة فوق الأخرى ﴾ ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت ﴾ يعني في السموات ؛ لأنه قال ﴿ فارجع البصر ﴾ بعد ذكر السموات ، ﴿ هل ترى من فطور ﴾ يعني من شقوق، والكفر لاشقوق فيه، ثم قال ﴿ ثم ارجع البصر كرتين ﴾ [الملك/٤] في السموات والأرض .. ولم يذكر تعالى الكفر وأفعال العباد في هذه الآية حتى يكون للقدرية في ذلك حُجّة»^(٣).

أما الأشاعرة والماتريدية فقد وافقوا أهل السنة والجماعة في إثبات أن الله تعالى خالق لأفعال العباد . وقد بين الباقلاني أن الحوادث خلقها الله تعالى جميعاً فقال : « ويجب أن يعلم : أن الحوادث كلها مخلوقة لله تعالى نفعها وضرها ، إيمانها وكفرها ، طاعتها ومعصيتها»^(٤).

أما الجويني فقد نقل اتفاق السلف على ذلك حيث قال : « اتفق سلف الأمة ،

(١) شرح الأصول الخمسة ص : ٣٣٢ .

(٢) انظر : المصدر السابق ص : ٣٥٥ .

(٣) اللمع ص : ٨٥ (ت حموده غرابة) .

(٤) الإنصاف ص : ٦٦ .

قبل ظهور البدع والأهواء ، واضطراب الآراء على أن الخالق المبدع رب العالمين ، ولا خالق سواه ، ولا مخترع إلا هو ، فهذا هو مذهب أهل الحق فالحوادث كلها حدثت بقدره الله تعالى ، ولا فرق بين ما تعلقت قدرة العباد به ، وبين ما تفرد الرب بالإقتدار عليه ، ويخرج من مضمون هذا الأصل ، أن كل مقدور لقادر ، فالله تعالى قادر عليه ، وهو مخترعه ومنشؤه»^(١) .

وكذلك نص البيجوري وهو من متأخري الأشاعرة على أن أفعال العباد مخلوقة فقال: « والحاصل أن الناس بعد اتفاقهم على أن الله خالق للعباد ولأفعالهم الاضطرارية، اختلفوا في أفعالهم الاختيارية ، فنحن نقول : إن الله خالق لها أيضاً»^(٢) .

أما الماتريديه فقد نص النسفي منهم على أن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى فقال : « والله تعالى خالق لأفعال العباد كلها من الكفر والإيمان ، والطاعة والعصيان ، وهي كلها بإرادته ومشئته وحكمه وقضيته وتقديره»^(٣) .

وقد استدل الأشاعرة والماتريديّة على أن الله خالق لأفعال العباد بنفس الأدلة التي استدل بها أهل السنة ، وقد سبقت الإشارة إليها^(٤) .

وإذا كان الأشاعرة والماتريديّة يعتبرون أن الخالق لأفعال العباد هو الله تعالى ، فهل لقدرة العبد تأثير في وجود مقدورها ؟ أم أنهم يعتبرون ذلك إشراكاً مع الله تعالى في الخلق ؟ ، وياترى ماذا سيعمل الأشاعرة والماتريديّة فيما يشاهدونه من أفعال العباد هل ينسبونه لله تعالى أم للعبد ؟

وعندما نتأمل كلام الأشاعرة والماتريديّة نجد أنهم يعتبرون إثبات التأثير لقدرة العبد في وجود مقدورها من الشرك في الخلق ، حتى لو كان هذا الإثبات على سبيل أنها سبب ، ومن هنا فإنهم ينفون أن يكون لقدرة العبد تأثير أصلاً ، أما

(١) الإرشاد ص : ١٨٧ .

(٢) تحفة المريد ص : ٩٩ .

(٣) العقائد النسفية - مع شرحها - ص : ٥٤ ، ٥٦ . وانظر : تبصرة الأدلة ٢/٥٩٤ ، وشرح المقاصد ٤/٢٢٣ .

(٤) انظر ص ١٦٣ من هذا البحث .

ما يصدر عن العبد فليس له منه إلا الاسم فحسب وهم يسمون ما يصدر عن العبد كسباً ولا حقيقة له .

وقد بين ذلك الأشعري فقال : « فإن قال قائل : فلم لا يدل (١) وقوع الفعل الذي هو كسب على أن لفاعل له إلا الله ، كما دل على أنه لا خالق له إلا الله تعالى ؟ قيل له : كذلك نقول ، فإن قال : فلم لا يدل على أنه لا قادر عليه إلا الله عز وجل ؟ قيل له : لفاعل له على حقيقته إلا الله تعالى ، ولا قادر عليه أن يكون على ما هو عليه من حقيقته أن يخترعه إلا الله تعالى » (٢) .

وكذلك قال أيضاً : « وكذلك إذا كان الكسب دالاً على فاعل فعله على حقيقته لم يجب أن يدل على أن الفاعل له على حقيقته هو المكتسب له ولا على أن المكتسب مكتسباً للشيء لأنه وقع بقدره له عليه محدثة ، ولم يجوز أن يكون رب العالمين قادراً على الشيء بقدره محدثة ، فلم يجوز أن يكون مكتسباً للكسب ، وإن كان فاعلاً له على الحقيقة .

فإن قال : فهل اكتسب الإنسان الشيء على حقيقته كفراً باطلاً وإيماناً حسناً ؟ قيل له : هذا خطأ ، وإنما معنى « اكتسب الكفر » أنه كفر بقوة محدثة ، وكذلك قولنا « اكتسب الإيمان » . معناه أنه آمن (٣) بقوة محدثة من غير أن يكون اكتسب الشيء على حقيقته بل الذي فعله على حقيقته هو رب العالمين . والقول في الكذب وأن له فاعلاً يفعل على حقيقته ، وكاذباً به غير من فعله على حقيقته ، كالقول في فاعل الحركة على الحقيقة ، وأن المتحرك بها على الحقيقة غير من فعلها على حقيقتها » (٤) .

وهذا يدل على أن الأشاعرة يفسرون الكسب بأنه مجرد وقوع الفعل من الإنسان ،

(١) في الأصل [فلم لا دل] في مواضع متعددة والصحيح ما أثبتته ، لأن (لا) لاتدخل على الفعل الماضي بل هي من خصائص الفعل المضارع .

(٢) اللمع ص : ٧٢ .

(٣) في الأصل [أنه من] وهو خطأ مطبعي .

(٤) المصدر السابق ص : ٧٣-٧٤ ، وانظر : نهاية الاقدام ص : ٧٢ ، ومنهاج السنة ٣/٣١ .

وأن هذا يسمى فعلاً على سبيل الجواز ، أما الفاعل الحقيقي فهو الله تعالى ، وأن الإنسان لا تأثير له في فعله ، ولا استطاعة له عليه ، ولهذا يفسرون الاستطاعة بما يدل على هذا فلا يرون أن للعبد استطاعة قبل الفعل .

يقول الأشعري : « إن قال قائل : فلم قلت إن الإنسان يستطيع باستطاعة هي غيره ؟ قيل له : لأنه يكون تارة مستطيعاً وتارة عاجزاً كما يكون تارة عالماً وتارة غير عالم ، وتارة متحركاً وتارة غير متحرك ، فوجب أن يكون مستطيعاً بمعنى هو غيره ، كما وجب أن يكون عالماً بمعنى هو غيره ، وكما وجب أن يكون متحركاً بمعنى هو غيره ، لأنه لو كان مستطيعاً بنفسه أو بمعنى يستحيل مفارقتة له ، لم يوجد إلا وهو مستطيع ، فلما وجد مرة مستطيعاً ومرة غير مستطيع صح وثبت أن استطاعته غيره » (١) .

ومعنى كلام الأشعري السابق أن الإنسان في حال فعله للفعل مستطيع ، وفي حال عدم الفعل غير مستطيع ، كما كان في حال الحركة متحركاً ، وفي حال عدمها غير متحرك ، فليس عنده استطاعة تتقدم الفعل (٢) . ، ومما يوضح معنى كلام الأشعري السابق كلام الرازي حيث قال : « زعم (٣) أبو الحسن الأشعري رضي الله عنه أنه لا تأثير لقدرة العبد في مقدوره أصلاً بل القدرة والمقدور واقعان بقدره الله تعالى » (٤) .

وقد قال الجرجاني في شرحه للمواقف - عند المقصد الأول : في أن أفعال العباد الاختيارية واقعة بقدره الله تعالى وحدها - : « وليس لقدرتهم تأثير فيها ؛ بل الله سبحانه أجرى عادته بأن يوجد في العبد قدرة واختياراً ، فإذا لم يكن هناك مانع أوجد فيه فعله المقدور مقارناً لهما ، فيكون فعل العبد مخلوقاً لله إبداعاً وإحداثاً ، مكسوباً للعبد .

(١) اللمع ص : ٩٢ .

(٢) انظر : رسالة أفعال العباد ص : ٢٠٥ ، وانظر : كلام الرازي في الاستطاعة بهذا المعنى في معالم أصول الدين ص : ٨٩ .

(٣) قوله « زعم » لا يعني أنه ينتقد قوله لأنه احتج له ، وقال « ولنا ... » . وقد كان سيبويه يقول في « الكتاب » : « زعم الخليل » في موطن الاحتجاج .

(٤) المحصل ص : ٤٥٥ .

والمراد بكسبه إياه : مقارنته لقدرته ، وإرادته من غير أن يكون هناك منه تأثير ، أو مدخل في وجوده سوى كونه محلاً له . وهذا مذهب الشيخ أبي الحسن الأشعري .^(١)

وقد شبه بعض الأشاعرة اقتزان قدرة الله بقدرة العبد مع نسبة الكسب إلى العبد بـ « الحجر الكبير قد يعجز عن حمله رجل ويقدر آخر على حمله منفردا به ، إذا اجتمعا جميعاً على حمله كان حصول الحمل بأقواهما ولا يخرج أضعفهما بذلك عن كونه حاملاً »^(٢).

ولما نقل الرازي قول من قال أن الحيوان^(٣) غير مستقل بإيجاد أفعاله وتكوينه نقل أنهم أربعة فرق ، وذكر منهم : « الذين يقولون لا تأثير لقدرة العبد في الفعل وفي صفة من صفات الفعل ، بل الله تعالى يخلق الفعل ويخلق قدرة متعلقة بذلك الفعل . ولا تأثير لتلك القدرة البتة في ذلك الفعل . وهذا قول أبي الحسن الأشعري »^(٤).

وقد أوضح الآمدي أنه لا أثر لقدرة العبد في فعله فقال : « وذهب من عدا هؤلاء من أهل الحق إلى أن أفعال العباد مضافة إليهم بالاكتساب ، وإلى الله تعالى بالخلق والاختراع ، وأنه لا أثر للقدرة الحادثة فيها أصلاً »^(٥).

وقد أحسن التفتازاني عندما كشف عن حقيقة الكسب ، وأن ظاهره أن العبد مختار ، وباطنه أنه مجبور مضطر فقال : « فالإنسان مضطر في صورة مختار »^(٦).

ومن خلال عرض آراء الأشاعرة والماتريديّة في تأثير قدرة العبد يبدو لنا أنهم على طريقة الجبريّة، بل إن بعض علمائهم صرح بالجبر ، فقال الايجي - عن الجبريّة - : « والجبريّة : متوسطة تثبت للعبد كسباً كالأشعريّة ، وخالصة لا تثبته كالجهميّة ... »

(١) شرح المواقف ص : ٢٣٧ (ت المهدي) .

(٢) أصول الدين ص : ١٣٤ .

(٣) المراد به : الأحياء فيشمل الانسان والجن ...

(٤) الاربعين في أصول الدين ص : ٣٢٠ .

(٥) غاية المرام ص : ٢٠٧ .

(٦) شرح المقاصد ٢٦٣/٤ ، وانظر : ٦٠٤/٢ .

قالوا : لا قدرة للعبد أصلاً ، والله لا يعلم الشيء قبل وقوعه»^(١) .

والفرق بين الجبرية الخالصة (الجهمية) وكسب الأشعرية هو أن الجبرية لا

يفرقون بين أفعال الإنسان الاختيارية والاضطرارية بينما يفرق بينهما الأشاعرة^(٢) .

وإنما قال الأشاعرة والماتريدية بأن للعبد كسباً فراراً من قول الجبرية ، لكنهم عندما فسروا هذا الكسب اضطربوا اضطراباً شديداً ، وسبب اضطرابهم : أن ترجيح الفعل على الترك لا بد له من مرجح ، وهذه قضية عقلية بديهية ، فالجبرية قالوا : لا يصح أن يكون المرجح هو العبد لأنه يلزم منه الشرك في الخلق والإيجاد والمعتزلة قالوا : إن العبد هو المرجح مطلقاً لأنه لو لم يكن قادراً على فعله لما حسن المدح والذم والأمر والنهي^(٣) .

فلما تحيّر في ذلك القوم نسبوا للعبد اسم الفعل وسموه « كسباً » وهو لا تأثير له على الحقيقة ، بل هو مجرد اسم فقط ليخرجوا من ورطة الجبرية الخالصة .
وحقيقة الكسب النظرية الفلسفية عجز الأشاعرة عن فهمها فضلاً عن إفهامها لغيرهم ، ولهذا قيل :

مما يقال ولا حقيقة تحته معقولة تدنوا إلى الأفهام

الكسب عند الأشعري والحال عند البهشمي وطفرة النظام^(٤) .

وينبغي أن ننبه إلى أنّ منشأ اضطراب الأشاعرة والماتريدية هو أنهم لما استدلوا على حدوث العالم بدليل الحدوث ، لزمهم منع قيام الصفات الفعلية بذات الله تعالى ، والتزموا ذلك ، وكان من آثاره أنهم لم يفرقوا بين فعل الله تعالى ومفعولاته التي هي آثار فعله ، فقالوا : الفعل هو المفعول والخلق هو المخلوق .

فلما جاء الأشاعرة إلى مسألة القدر وأفعال العباد وافقوا جمهور الأمة في القول بخلق أفعال العباد ، فلما أجروا قاعدتهم في عدم التفريق بين الفعل والمفعول والخلق

(١) المواقف ص : ٤٢٨ .

(٢) انظر : الفتاوى ٨/٤٤٤-٤٤٥ ، وأصول الدين ص : ١٣٤ .

(٣) انظر : شرح المقاصد ٤/٢٦٣ .

(٤) انظر : منهج الأشاعرة في العقيدة ص : ٢٤ .

والمخلوق مع قولهم بخلق أفعال العباد قالوا : ما يقع من أفعال العباد هو بعينه خَلق الله الذي هو فعل الله تعالى على الحقيقة ، لأن صفة الخلق هو ما يخلقه في غيره وصفة الفعل هو ما يفعله في غيره ، فالخالق والفاعل الحقيقي لأفعال العباد هو الله لا فاعل لها سواه .

وعلى هذا فكل ما يصدر عن العباد من القبائح مثل الكفر والكذب والزنا والخبث والفواحش ونحو ذلك فإنها من فعل الله تعالى ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً . وهذا هو سبب فرار المعتزلة من القول بخلق الله لأفعال العباد ، لأنهم يتصورون أن الخلق بمعنى الفعل ويصح ما يخلقه الله مضافاً إليه^(١) .

وقد اضطرب الأشاعرة والماتريدية عندما نظروا في الفاعل لفعل العبد ، فإنهم ظنوا أنهم إن قالوا : أن الفاعل هو الله تعالى فإنه يلزمهم أن العبد لا فعل له ، كما ظنوا أنهم إن قالوا : أن الفاعل هو العبد أنه يلزمهم أن الله تعالى لم يخلق أفعال العباد ، وخاصة أنهم يرون أن أفعال الله تعالى هي نفس مفعولاته ، وقد وضح ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية فقال : « ولكن طائفة من أهل الكلام - المثبتين للقدر^(٢) - ظنوا أن الفعل هو المفعول والخلق هو المخلوق ، فلما اعتقدوا أن أفعال العباد مخلوقة مفعولة لله : قالوا فهي فعله ، فقليل لهم مع ذلك أهى فعل العبد ، فاضطربوا ، فمنهم من قال : هي كسبه لا فعله ، ولم يفرقوا بين الكسب والفعل بفرق محقق ، ومنهم من قال : بل هي فعل بين فاعلين ، ومنهم من قال : بل الرب فعل ذات الفعل ، والعبد فعل صفته^(٣) .

وقال -أيضاً- : « إنه من المستقر في فطر الناس : أن من فعل العدل فهو عادل ومن فعل الظلم فهو ظالم ومن فعل الكذب فهو كاذب ، فإذا لم يكن العبد فاعلاً لكذبه وظلمه وعدله بل الله فاعل ذلك لزم أن يكون هو المتصف بالكذب والظلم^(٤) .

(١) انظر في الرد على الأشاعرة : تبصرة الادلة ٥٩٦/٢ .

(٢) المراد بهم الأشاعرة .

(٣) الفتاوى ١١٩/٥ .

(٤) الفتاوى ١١٩/٨ - ١٢٠ .

وبسبب هذا اللازم تجرأ المعتزلة القدرية ونسبوا للمثبتين للقدر نسبة القبائح إلى الله تعالى يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : « ولهذا قامت الشناعة عليهم [أي : الأشاعرة] من جماهير الناس المثبتين للقدر والنافين له وأرادت القدرية من المعتزلة والشيعية وغيرهم بهذه الزلة من هؤلاء أن يتوسلوا بذلك إلى إبطال قول أهل السنة في القدر وأن الله لم يخلق أفعال العباد »^(١).

والكسب الذي أثبتته الأشاعرة لا حقيقة له - كما تقدم - ، وقد فسروه بأنه « ما وجد في محل القدرة الحادثة مقارناً لها ، مع أنه لا تأثير للقدرة في مقدورها . » وقد ذكر الجواب عنه شيخ الإسلام ابن تيمية مفرداً ، وتُجمل فيما يلي^(٢) :

١- « لا فرق بين هذا الكسب وبين سائر ما يحدث في غير محلها ، وغير مقارن لها . إذ اشتراك الشيين في زمانهما ومحلها لا يوجب كون أحدهما له قدرة على الآخر كاشتراك العرضين الحادثين في محل واحد في زمان واحد ، بل قد يقال ليس جعل الكسب قدرة ، والقدرة كسباً بأولى من العكس إذا لم يكن إلا مجرد المقارنة في الزمان والمحل »^(٣).

٢- أن « هذا - أي الفعل القائم بمحل القدرة عليه - لا يوجب فرقاً بين كون العبد كسب وبين كونه فعل وأوجد وأحدث وصنع وعمل ونحو ذلك ؟ فإن فعله وإحداثه وعمله وصنعه هو أيضاً مقدور بالقدرة الحادثة وهو قائم في محل القدرة الحادثة »^(٤).

٣- « كون المقدور في محل القدرة أو خارجاً عن محلها لا يعود إلى نفس التأثير القدرة فيه : وهو مبني على « أصلين » :

(الأول)^(٥) أن الله لا يقدر على فعل يقوم بنفسه وأن خلقه للعالم هو نفس

(١) الصفدية ١/١٥٢ .

(٢) انظر : رسالة أفعال العباد بين أهل السنة ومخالفهم ص : ٢٤٨ .

(٣) الصفديه ١/١٥١-١٥٢ .

(٤) الفتاوى ٨/١١٩ .

(٥) ليس في الأصل إلا قوله (الثاني) ، وقد وضعت هذا ليتضح الترتيب .

العالم ، وأكثر العقلاء من المسلمين وغيرهم على خلاف ذلك .
 و (الثاني) أن قدرة العبد لا يكون مقدورها إلا في محل وجودها ولا يكون
 شيء من مقدورها خارجاً عن محلها ، وفي ذلك نزاع طويل^(١) .
 ٤- « لم يثبت (الأشاعرة) فرقاً معقولاً بين ما يثبتونه من الكسب وينفونه من
 الفعل ، ولا بين القادر والعاجز ، إذا كان مجرد الاقتران لا اختصاص له بالقدرة ،
 فإن فعل العبد يقارن حياته وعلمه وإرادته وغير ذلك من صفاته ، فإذا لم يكن
 للقدرة تأثير إلا مجرد الاقتران فلا فرق بين القدرة وغيرها^(٢) .
 وقد أنكر الأشاعرة وجود تأثير للأسباب في المسببات ، واستدلوا على ذلك بأن
 الله تعالى واحد في أفعاله . يقول صاحب الجوهرة :

فخالق لعبده وما عمل موفق لمن أراد أن يصل .

قال البيهقوري في شرحه : « وهذا يسمى عند العارفين بوحدة الأفعال ، ومنها
 يعلم بطلان دعوى أن شيئاً يؤثر بطبعه أو بقوة فيه . فمن اعتقد أن الأسباب العادية
 كالنار والسكين والأكل والشرب تؤثر في مسبباتها كالخرق والقطع والشبع والري
 بطبعها وذاتها فهو كافر بالإجماع ، أو بقوة خلقها الله فيها ففي كفره قولان ،
 والأصح أنه ليس بكافر بل فاسق مبتدع ... ومن اعتقد أن المؤثر هو الله لكن جعل
 بين الأسباب ومسبباتها تلازماً عقلياً بحيث لا يصح تخلفها فهو جاهل ، وربما جره
 ذلك إلى الكفر فإنه قد ينكر معجزات الأنبياء لكونها على خلاف العادة ومن اعتقد
 أن المؤثر هو الله وجعل بين الأسباب والمسببات تلازماً عادياً بحيث يصح تخلفها فهو
 المؤمن الناجي إن شاء الله تعالى^(٣) .

فهذا النص فيه بيان سبب إنكار الأشاعرة لتأثير الأسباب في مسبباتها وهو نوعان :

١- أن القول بالتأثير ينافي التوحيد ، فلا يريدون أن يثبتوا شيئاً من التأثير حتى لو
 كان الخالق له هو الله تعالى ، لأن في هذا منافاة للتوحيد .

(١) الفتاوى ١١٩/٨ .

(٢) منهاج السنة ١١٣/٣ .

(٣) تحفة المرید ص : ٩٨-٩٩ .

٢- أن القول بالتأثير يبطل معجزات الأنبياء لكونها خارجة عن العادة ، فيلزم منه إبطال نبوة الأنبياء .

ويقول الدردير :

والفعل في التأثير ليس إلا للواحد القهار جلا و علا
ومن يقل بالطبع أو بالعلة فذاك كفر عند أهل الملة
ومن يقل بالعلة المودعة فذاك بدعي فلا تلتفت

ثم شرحه بما يوافق مضمون كلام البيجوري السابق^(١) .

والرد عليهم من وجوه :

١- أن هذا القول مخالف للآيات السابقة التي أثبت الله تعالى فيها أنه خلق في الأسباب قوة تؤثر في مسبباتها بمشيئته تعالى .

٢- أن إثبات تأثير الأسباب لا يعتبر مخالفاً للتوحيد ، لأن الأسباب لا تؤثر بذاتها استقلالاً وإنما تؤثر عندما توجد الشروط وتنتفي الموانع ، ومن أعظم شروطها خلق الله تعالى لها ، ومشيئته وإرادته لتأثيرها ، وإلا فإنها قد تتخلف عند فقدان شروطها أو قيام بعض موانعها . - وقد تقدم التمثيل على ذلك - .

٣- أن قولهم بأن النار لاتفعل التسخين والإحراق ، والثلج لايفعل البرودة وكذلك الطعام والشراب للشبع والري ، والخمر للإسكار^(٢) مخالف للحس والضرورة فهو يحمل بطلانه في مضمونه .

٤- أن القول بالتأثير لايلزم منه إنكار النبوات - كما زعموا - لأن من قال بالتأثير من أهل السنة قال إنه يكون بخلق الله ومشيئته وأنه قد يتخلف عندما يريد الله تعالى تخلفه ، ولهذا تخلف الإحراق في قصة الخليل عليه السلام ، مع أن السبب وهو النار يؤثر الإحراق بخلق الله له كذلك ؛ لأن الله لم يرد ذلك .

٥- لو أن أحداً قلب عليهم دليلهم فقال : لو كان التلازم بين الأسباب والمسببات عادياً وهو مجرد اقتران فقط ، فما وجه إفادة آيات الأنبياء للتعجيز ؟ لكانت

(١) شرح الخريدة في علم التوحيد ص : ٢٣-٢٦ .

(٢) نقله ابن حزم عن الباقلاني . انظر : الفصل ٨٧/٥ .

حجته قويّة في الرد عليهم^(١).

وقبل أن ننهي الكلام في خلق أفعال العباد فإنه يجدر بنا التنبيه على رأي أهل الكلام في الهداية والإضلال ، والتوفيق والخذلان ، والطبع والختم ، وهذه أفعال من الله تعالى مرتبطة بالعباد ، ورأيهم فيها مبني على رأيهم في مسألة خلق الله تعالى لأفعال العباد .

* الهداية والإضلال :

١- مذهب المعتزلة والرد عليهم :

يعرف المعتزلة الهداية بأنها : « بيان طريق الصواب والدعوة إلى الإيمان والطاعة »^(٢) ويعتبرون الآيات في الهداية من متشابه القرآن ، ولهذا يؤولون معنى الهداية فقد قال بعضهم بأن المراد بذلك: تسمية العبد مهتدياً وضالاً^(٣) ، وقد قالت المعتزلة: « الهدى من الله بيان طريق الصواب »^(٤) . وعلى هذا يكون معنى هداية الله للناس أي يدهم ويرشدهم إلى ما ينفعهم ، وهذا نوع من أنواع الهداية ، أما هداية التوفيق والإلهام فإنها شيء آخر ينفيه المعتزلة بناء على أصلهم الفاسد وهو أن العبد هو الخالق لفعله . وكذلك قالوا في معنى « الإضلال » وأن معناه تسمية العبد ضالاً ، وحكمه تعالى على العبد بالضلال عند خلق العبد الضلال لنفسه^(٥) .

قال القاضي عبدالجبار - عند تفسير قوله تعالى ﴿ يضل به كثيراً ويهدي به كثيراً ﴾ [البقرة/ ٢٦] - : « أنه تعالى هدى الخلق بالأدلة والبيان ، ويهدي من آمن بالثواب خاصة ويهديهم أيضاً بالألطف ، ونقول إنه يضل من استحق العقاب بالمعاقبة وبأن يعدلهم عن طريق الجنة ، وبأن لا يفعل بهم من الألفاف ما ينفعهم ، ولا نقول إنه يضل عن الدين بأن يخلق الضلال فيهم ولا أنه يريد ولا أنه يدعوهم إليه لأن ذلك هو الذي يليق بالشياطين والفراغة ، وإنما قال تعالى ﴿ يضل به كثيراً ﴾

(١) انظر : منهج أهل السنة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله تعالى ١/ ٣٤٥ .

(٢) كشف اصطلاحات الفنون ٣/ ١٥٤٠ .

(٣) انظر : شفاء العليل ص : ١٤٤ ط دار الكتب العلميّة .

(٤) شرح الطحاوية ص : ٩٨ (ت الارناووط) .

(٥) المصدر السابق ص : ٩٨ (ت الارناووط) .

وأراد يعاقب بالكفر به ، ﴿ ويهدي به كثيراً ﴾ أي يثيب بالإيمان به كثيراً^(١) .

وقد بين ابن القيم تأويل المعتزلة للنصوص الواردة في الهداية والإضلال فقال :
« والقدرية ترد هذا كله إلى المتشابه ، وتجعله من متشابه القرآن ، وتتأوله على غير تأويله ، بل تتأوله بما يقطع ببطلانه وعدم إرادة المتكلم له ، كقول بعضهم المراد من ذلك تسمية الله العبد مهتدياً وضالاً فجعلوا هداه وإضلاله مجرد تسمية العبد بذلك وهذا مما يعلم قطعاً أنه لا يصح حمل هذه الآيات عليه ، وأنت إذا تأملت ما وجدتها لا تحتمل ما ذكره البتة ، وليس في لغة أمة من الأمم فضلاً عن أوضح اللغات وأكملها « هداه » بمعنى سماه مهتدياً ، و « أضله » سماه ضالاً ، وهل يصح أن يقال « علمه » إذا سماه عالماً و « فهمه » إذا سماه فهماً ، وكيف يصح هذا في مثل قوله تعالى : ﴿ ليس عليك هداهم ولكن الله يهدي من يشاء ﴾ [البقرة/ ٢٧٢] فهل فهم أحد غير القدرية المحرفة للقرآن من هذا ليس عليك تسميتهم مهتدين ولكن الله يسمي من يشاء مهتدياً ، وهل فهم أحد قط من قوله سبحانه : ﴿ إنك لا تهدي من أحببت ﴾ [القصص/ ٥٦] ماتسميه مهتدياً ، ولكن الله يسميه بهذا الاسم ؟ وهل فهم أحد من قول الداعي ﴿ اهدنا الصراط المستقيم ﴾ [الفاتحة/ ٦] ، وقوله « اللهم اهدني من عندك » ونحوه؛ اللهم سمي مهتدياً ، وهذا من جنابة القدرية على القرآن .^(٢)

واعتبار المعتزلة الهداية بيان طريق الصواب والدعوة إلى الإيمان يرده قوله تعالى :
﴿ والله يدعو إلى دار السلام ويهدي من يشاء إلى صراط مستقيم ﴾ [يونس/ ٢٥] ففرق في الآية بين الدعوة والهداية^(٣) ، لأن المراد بالهداية هنا هداية خاصة وهي التوفيق والإلهام . ويرده كذلك قوله تعالى : ﴿ إنك لا تهدي من أحببت ولكن الله يهدي من يشاء ﴾ [القصص/ ٥٦] لأنه لو كان الهدى بيان الطريق لما صح هذا النفي عن نبيه ، لأنه ﷺ بين الطريق لمن أحب وأبغض^(٤) كما قال تعالى : ﴿ وإنك لتهدي إلى

(١) تنزيه القرآن عن المطاعن ص : ٢٠-٢١ .

(٢) شفاء العليل ص : ١١٤-١١٥ ط دار الكتب العلمية .

(٣) انظر : الإرشاد ص : ٢١٢ .

(٤) انظر : شرح الطحاوية ص : ٩٨ (ت الارناووط) .

صراط مستقيم ﴿ [الشورى/٥٢] فتبين بهذا أن الهداية أعم من مجرد بيان الطريق إذ تتضمن أيضاً هداية التوفيق .

ويرده قوله تعالى : ﴿ ولو شئنا لآتينا كل نفس هداها ﴾ [السجدة/١٣] وقوله تعالى : ﴿ فيضل الله من يشاء ويهدي من يشاء ﴾ [إبراهيم/٤] لأنه عُلق بالمشيئة ، وبيان الصواب والحق لا يعلق بالمشيئة بل هو عام في كل نفس^(١) .

٢- مذهب الأشاعرة والماتريدية والرد عليهم .

يرى الأشاعرة والماتريدية أن هداية الله للمؤمنين أن يخلق هداهم وينور بالإيمان قلوبهم ويشرح صدورهم ، ويتولى توفيقهم له وإعانتهم عليه ، وتسهيله لهم السبيل إليه ، ويهديهم في الآخرة إلى الثواب وطريق الجنة . أما إضلاله للكافرين فيكون بأن يخلق ضلالهم ، ويترك توفيقهم ، ويضيق صدورهم ويعدم قدرتهم على الاهتداء وقد يضلهم عن الثواب وطريق الجنة في الآخرة^(٢) .

يقول الجويني - بعد ذكره لآيات في الهداية والإضلال - : « واعلم أن الهدى في هذه الآي لا يتجه حمله إلا على خلق الإيمان ، وكذلك لا يتجه حمل الإضلال على غير خلق الضلال ، ولسنا ننكر ورود الهداية في كتاب الله عز وجل على غير المعنى الذي رمناه^(٣) .

والأشاعرة يقرون بأن الهداية تأتي بمعنى البيان والإرشاد^(٤) ، وتأتي بمعنى التوفيق والالهام ، وهو الذي تقدم تفسيرهم له بأنه خلق الإيمان^(٥) . والماتريدية يذهبون إلى ماذهب إليه الأشعرية في ذلك^(٦) . وقول الأشاعرة والماتريدية في إثبات خلق الله تعالى وربوبيته ومشيعته حق لاشك فيه ، وقد وافقوا أهل السنة في هذا بما في ذلك

(١) انظر : المصدر السابق ص : ٩٨ (ت الارناووط) .

(٢) انظر : التمهيد (للباقلاني) ص : ٣٧٦-٣٧٨ .

(٣) الإرشاد ص : ٢١١ .

(٤) في نص الجويني السابق إشارة لذلك .

(٥) وانظر - أيضاً - : أصول الدين ص : ١٤٠ .

(٦) انظر : تبصرة الأدلة ٧١٩/٢ .

الهداية والإضلال ، وقد دلت النصوص على ذلك فقال تعالى : ﴿ فيضل الله من يشاء ويهدي من يشاء ﴾ [إبراهيم/ ٤] وقال تعالى : ﴿ ولكن الله يهدي من يشاء ﴾ [البقرة/ ٢٧٢] وقال تعالى : ﴿ ولو شئنا لآتينا كل نفس هداها ﴾ [السجدة/ ١٣] وقال تعالى : ﴿ ولو شاء هداكم أجمعين ﴾ [النحل/ ٩] وقال تعالى : ﴿ إنك لاتهدي من أحببت ولكن الله يهدي من يشاء وهو أعلم بالمهتدين ﴾ [التقصص/ ٥٦] ^(١).

والذي يلاحظ على الأشاعرة والماتريدية في ذلك عدم قولهم بالحكمة في ذلك ، وإنما جعلوها محض المشيئة والإرادة .

* التوفيق والخذلان :

١- مذهب المعتزلة والرد عليهم :

كلام المعتزلة في التوفيق والخذلان مبني على كلامهم السابق في الهداية والإضلال ، فإنّ التوفيق عند المعتزلة هو الدعوة إلى الطاعة ، وقيل اللطف لتحصيل الواجب ^(٢).

ويعتبر المعتزلة التوفيق من أسامي اللطف ^(٣) . يقول القاضي عبدالجبار : « أما التوفيق ، فهو اللطف الذي يوافق الملطوف فيه في الوقوع ، ومنه سمي توفيقاً . وهذا الاسم قد يقع على من ظاهره السداد ، وليس يجب أن يكون مأمون الغيب حتى يجري عليه ذلك » ^(٤).

وقال الزمخشري في قوله تعالى ﴿ من يشأ الله يضلله ﴾ [الأنعام/ ٣٩] : « أي يخذله ويخله وضلاله لم يلطف به لأنه ليس من أهل اللطف » ^(٥).

ويمكن توجيه النقد إلى مذهب المعتزلة من وجوه ^(٦) :

(١) انظر لزيادة الكلام في ذلك عند أهل السنة : شفاء العليل ص : ١١٧ وما بعدها - ط دار الكتب العلميّة - .

(٢) انظر : كشاف اصطلاحات الفنون ١٥٠١/٣ .

(٣) انظر : شرح الأصول الخمسة ص : ٥١٩ ، كشاف اصطلاحات الفنون ١٥٠١/٣ .

(٤) المصدر السابق ص : ٧٨٠ .

(٥) الكشاف - سورة الأنعام ٣٩ .

(٦) انظر : المصطلحات الكلاميّة ص : ٣٦٧ بتصرف .

أولاً : أنهم فسروا التوفيق بمعنى اللطف ، واللطف عام يشمل جميع المكلفين ، بينما التوفيق خاص بالمؤمنين ، وعليه فلا يصح تفسير التوفيق الخاص باللطف العام على هذا النحو المطلق .

ثانياً : أن المعتزلة يقولون بوجوب اللطف على الله تعالى ، وعلى هذا فهم يقولون: بوجوب التوفيق على الله .

ثالثاً : أن المعتزلة عندما فسروا التوفيق باللطف تناقضوا في موقفهم من الخذلان مع إيجابهم اللطف على الله تعالى ، وقول الزمخشري « لأنه ليس من أهل اللطف » يفهم منه أن الله لم يقم بما يجب عليه ولهذا وجد من ليس من أهل اللطف ، وهذا تنقيص للباري تعالى لأنه لم يقم بما يجب عليه تجاه العبد تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً .

٢- مذهب الأشاعرة والماتريدية والرد عليهم .

يرى الأشاعرة أن التوفيق هو خلق القدرة على العبادة ، والخذلان خلق القدرة على المعصية ، قال الجرجاني : « التوفيق جعل الله فعل عباده موافقاً لما يحبه ويرضاه »^(١) .

والتوفيق عند أكثر الأشاعرة هو خلق القدرة على الطاعة ، وعند إمام الحرمين : خلق الطاعة نفسها لا خلق القدرة لأن القدرة لا تأثير لها^(٢) .

يقول الشهرستاني : « قالت الأشعرية : التوفيق والخذلان ينتسبان إلى الله تعالى نسبة واحدة على جهة واحدة ، فالتوفيق من الله تعالى خلق القدرة الخاصة على الطاعة ... والخذلان خلق قدرة المعصية »^(٣) .

ويظهر أن العلاقة بين الهداية والتوفيق العموم والخصوص المطلق ، لأن الهداية تشمل التوفيق والبيان والإرشاد فهي أعمّ مطلقاً ، والتوفيق أخصّ مطلقاً لأنه فرد من أفراد الهداية . ويرى الماتريدية أن الهداية والتوفيق بمعنى واحد ، والإضلال والخذلان بمعنى

واحد - أيضاً -^(٤) .

(١) التعريفات ص : ٦١ .

(٢) انظر : شرح المواقف ص : ٢٧٦-٢٧٧ (ت المهدي) .

(٣) نهاية الاقدام ص : ٤١٢ .

(٤) انظر : إمام أهل السنة والجماعة أبو منصور الماتريدي وآراؤه الكلامية ص : ٣١١ .

وكلام الأشاعرة والماتريديّة على التوفيق والخذلان حقّ من حيث كونه من خلق الله تعالى لكن الأشاعرة والماتريديّة لا يجعلون للقدرة تأثيراً ، ولا يجعلون العبد سبباً ، فهم أشبه شيء بالجبريّة - كما تقدم نقدهم في نظرية الكسب - .

والله تعالى يقول : ﴿ وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى وَآتَاهُمْ تَقْوَاهُمْ ﴾ [حمد/١٧] فيبين أنّ توفيق الله تعالى للعبد إلى الهداية يكون بعد بذل السبب من العبد نفسه في تحصيل الهداية . كما أن الخذلان - عندهم - خلق القدرة على المعصية ، وهو مخالف للغة العرب ، إذ الخذلان في اللغة هو « ترك العون والنصرة » ، يقول الفيروز آبادي : « خذله وخذل عنه خذلاً وخذلانا بالكسر ترك نصرته فهو خاذل وخذلة »^(١) .

والآيات التي وردت فيها مادة « خذل » وما تصرف عنها جاءت في القرآن بمعنى ترك النصر والإعانة^(٢) . وعليه فلا يصح ما ذكره الأشاعرة والماتريديّة في معنى الخذلان لغة وشرعاً .

يقول ابن القيم : « وقد فسرت القدريّة الجبريّة^(٣) (التوفيق) بأنه خلق الطاعة و (الخذلان) بأنه خلق المعصية ، ولكن بنوا ذلك على أصولهم الفاسدة من إنكار الأسباب والحكم ، وردوا الأمر إلى محض المشيئة من غير سبب ولا حكمة .

وقابلهم القدرية النفاة^(٤) ، ففسروا (التوفيق) بالبيان العام ، والهدى العام ، والتمكن من الطاعة والإقبال عليها ، وتهيئة أسبابها ، وهذا حاصل لكل كافر ومشرك بلغته الحجة ، وتمكن من الإيمان .

فالتوفيق عندهم أمر مشترك بين الكفار والمؤمنين ، إذ الإقدار والتمكين والدلالة والبيان تدعم به الفريقين ولم يفرد المؤمنين عندهم بتوفيق وقع به الإيمان منهم ، والكفار بخذلان امتنع به الإيمان منهم ، ولو فعل ذلك لكان عندهم محاباة وظلماً »^(٥) .

(١) القاموس مادة (خذل) .

(٢) انظر : المصطلحات الكلاميّة ص : ٣٧٠ .

(٣) أي الأشاعرة والماتريديّة .

(٤) أي المعتزلة .

(٥) مدارج السالكين ١/٤١٥-٤١٦ .

* الختم والطبع :

الختم والطبع في اللغة يفسر كل منهما بالآخر^(١)، والختم يأتي بمعنى التغطية على الشيء، والاستيثاق من أن لا يدخله شيء^(٢)، وبمعنى بلوغ آخر الشيء^(٣). ومعنى طبع على قلبه أي جعله لا يفهم شيئاً ولا يخرج منه شيء^(٤). وقد استعمل الطبع والختم في القرآن بمعناه اللغوي^(٥).

قال الشيخ محمد الأمين الشنقيطي في تفسير قوله تعالى ﴿ ختم الله على قلوبهم ﴾ [البقرة/٧] قال: « والختم : الاستيثاق من الشيء حتى لا يخرج منه داخل فيه ولا يدخل فيه خارج عنه »^(٦).

١- مذهب المعتزلة والورد عليهم .

قول المعتزلة في الختم والطبع مبني على قولهم في أفعال العباد ، وهم يقولون بأن العبد يخلق فعل نفسه ولا تأثير لقدرة الله وخلقه في فعله - أي العبد - ، وبناء على ذلك قالوا : إن الله تعالى لا يختم ولا يطبع على قلب أحد من عباده ثم قاموا بتأويل الآيات الصريحة في ذلك بأن المراد أن الله لما أزاح علل العباد فلم يقبلوا عليه بالطاعة صاروا كأنهم ختم على قلوبهم ، أو أن الختم علامة يفعلها الله في قلوب من ضلّ وانحرف لتعرفهم الملائكة فتجتمع على ذمهم ، أو هو الشهادة والحكم بأنهم لا يؤمنون ، وليس ذلك بمانع لهم من الإيمان أو أنه السواد الذي يصيب القلوب بسبب الذنوب^(٧) ، وهم وإن اختلفت أوجه التأويلات - عندهم - إلا أنهم متفقون

(١) انظر : القاموس المحيط مادة (ختم) ومادة (طبع) ، ولسان العرب ١٦٣/١٢ مادة (ختم) ، والجامع لأحكام القرآن ٢٧٥/٦ .

(٢) انظر : لسان العرب ١٦٣/١٢ مادة (ختم) .

(٣) انظر : الصحاح مادة (ختم) .

(٤) انظر : القاموس مادة (طبع) .

(٥) انظر : المصطلحات الكلامية ص : ٣٨١ .

(٦) أضواء البيان ٤٨/١ .

(٧) انظر : شفاء العليل ٢٣٦/١ (ت الشلي) ، ومفاتيح الغيب ٢٩١/١ وما بعدها . وشرح

المواقف ص : ٢٧٤ (ت المهدي) .

على أن الله تعالى لا يختم على قلب أحد أو يطبع عليه فيضل بسبب هذا الختم أو الطبع .

وقد جهل المعتزلة مكانة ربوبية الله وخلقه ومشيئته العامة ، وأن كل شيء يفعلها يكون لحكمة وغاية حميدة ، ولهذا لم يبتدأ الله أحداً بالطبع والختم ، وإنما جعلها عقوبة على المعاصي ولذلك قال تعالى : ﴿ إن الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون ، ختم الله على قلوبهم ﴾ [البقرة/ ٦، ٧] وقال تعالى : ﴿ فلما زاغوا أزاغ الله قلوبهم ﴾ [الصف/ ٥] وقال تعالى : ﴿ كذلك يطبع الله على قلوب الكافرين ﴾ [الاعراف/ ١٠١] وقال تعالى : ﴿ أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفأها ﴾ [محمد/ ٢٤] إلى غير ذلك من الآيات^(١) .

« وهذه الأفعال (الختم والطبع والقفل والإضلال) أفعال حسنة من الله تعالى وضعها في أليق المواضع بها إذ لا يليق بذلك المحل الخبيث (وهو قلب الكافر ...) غيرها . »^(٢)

والمعتزلة عظموا الله من جهة وأخلوا بتعظيمه من جهة أخرى ، فعظموه بتنزيهه عن الظلم وخلاف الحكمة ، وأخلوا بتعظيمه من جهة التوحيد وكمال القدرة ونفوذ المشيئة^(٣) .

٢- مذهب الأشاعرة والماتريدية والرد عليهم .

يرى الأشاعرة والماتريدية أن الله تعالى هو الذي خلق الختم والطبع والقفل والغشاوة ونحو ذلك من الموانع عن قبول الحق والاستجابة له . يقول الجرجاني : « ذهب أهل الحق إلى أنها (أي الختم والطبع ...) عبارة عن خلق الضلال في القلوب ؛ وذلك لأن هذه الأمور في اللغة موانع في الحقيقة وإنما سميت بذلك لكونها مانعة ، وخلق الضلال في القلوب مانع من الهدى ، فصح تسميته بهذه الأسماء »^(٤) .

(١) المصدر السابق ١/ ٢٢٧ .

(٢) المصدر السابق ١/ ٢٣٤ .

(٣) شفاء العليل ١/ ٢٢٧ .

(٤) شرح المواقف ص : ٢٧٤ (ت المهدي) .

ولقد أخطأوا - أي الأشاعرة والماتريدية - في أنهم لم يعتبروا هذه الأفعال عقوبات على المعاصي ، ولا يتبدأ الله العبد بها - وهذا من كمال عدله وإحسانه-، ولهذا كان تعريف الختم والطبع عندهم هو « ما يقع على الإنسان بغير إرادة ، وقيل الطبع بالسكون : الجبلة التي خلق الإنسان عليها »^(١).

يقول التهانوي : « الطبع عبارة عن صفة مركززة في الأجسام حالّة فيها وهي مظلمة إذ ليس لها معرفة وإدراك ولا خبر لها من نفسها ولا مما يصدر منها وليس له نور يدرك بالبصر الظاهر »^(٢).

أما الماتريدية ففي كلامهم ما يشعر أن هذه الأفعال كانت بسبب من العبد^(٣). وقول الأشاعرة والماتريدية في خلق الختم والطبع موافق لقول أهل السنة ، لكن الخطأ وقع في أنهم ظنوا أن الله تعالى يتبدأ بهذه الأفعال بغير سبب من العبد ؛ فلا يعتبرون هذه الأفعال عقوبة على المعاصي ولعل سبب هذا هو أنهم لا يقولون بالحكمة والتعليل .

(١) التعريفات ص : ١٢٢ .

(٢) كشاف اصطلاحات الفنون ٩١١/٢ ، وهذا الكلام نقله التهانوي من مشكاة الانوار .

(٣) انظر : إمام أهل السنة والجماعة أبو منصور الماتريدي وآراؤه الكلامية ص : ٣١٧-٣١٨ .

الفصل الثالث :

﴿ تَوْحِيدُ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ ﴾

وفيه مبحثان :

- المبحث الأول : منهج أهل السنة .
- المبحث الثاني : منهج أهل الكلام .

المبحث الأول :

﴿ منبج أهل السنة ﴾

وفيه مطالبان :

المطلب الأول : أسماء الله تعالى .

المطلب الثاني : صفات الله تعالى .

المطلب الأول : أسماء الله تعالى .

يثبت أهل السنة أسماء الله تعالى ويرون أنه يجب على كل موحد أن يثبت ما أثبتته الله تعالى لنفسه من الأسماء الحسنى ، وما أثبتته له رسوله ﷺ .

وأسماءه تطلق عليه حقيقة لا مجازاً ، وقد نقل شيخ الإسلام ابن تيمية اتفاقهم على ذلك فقال : « وقد اتفق جميع أهل الإثبات على أنّ الله حيّ حقيقة ، عليم حقيقة ، قدير حقيقة ، سميع حقيقة ، بصير حقيقة » .^(١)

وقد وصف الله تعالى أسماءه بأنها « حسنى » كما في قوله تعالى : ﴿ ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها ... ﴾ الآية [الاعراف/ ١٨٠] ، والمراد بهذا الوصف أي أنها بالغة الغاية في الحسن والكمال والجلال^(٢) .

وكما أن أهل السنة يثبتون أسماء الله تعالى كما يليق بجلاله ، فإنهم أيضاً ينفون عنه مماثلة المخلوقين كما في قوله تعالى : ﴿ هل تعلم له سمياً ﴾ [مریم/ ٦٥] ، وقوله تعالى : ﴿ ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ﴾ [الشورى/ ١١] ، وأما إذا ورد تسمية المخلوق بأنه العزيز أو الرحيم أو نحوها فاتفق الاسمين ليعني تماثلهما وقد بين ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية فقال : « واتفقهما في اسم عام لا يقتضي تماثلهما في مسمى ذلك الاسم عند الإضافة والتقييد والتخصيص . ولهذا سمي الله نفسه بأسماء وسمى صفاته بأسماء فكانت تلك الأسماء مختصة به إذا أضيفت إليه لا يشركه فيها غيره ، وسمى بعض مخلوقاته بأسماء مختصة بهم مضافة إليهم توافق تلك الأسماء إذا قطعت عن الإضافة والتخصيص ، ولم يلزم من اتفاق الاسمين تماثل مساهما ، واتحاده عند الإطلاق والتجريد عن الإضافة والتخصيص لا اتفاقهما ولاتماثل المسمى عند الإضافة والتخصيص ، فضلاً عن أن يتحد مساهما عند الإضافة والتخصيص . »^(٣)

ثم ذكر أمثلة توضح ذلك ومنها أنه سمي نفسه حياً كما في قوله تعالى : ﴿ الله لا إله إلا هو الحي القيوم ﴾ [البقرة/ ٢٥٥] . وسمى بعض عباده حياً فقال تعالى : ﴿ يخرج

(١) التدمرية ص : ٢٠-٢١ .

(٢) المصدر السابق ص : ٢١ وانظر أمثلة كثيرة في المصدر نفسه ص : ٢٢-٢٤ .

(٣) المصدر السابق ص : ٢٢ .

الحَيِّ من الميت ويخرج الميت من الحي ﴿ [يونس/ ٣١] وليس الحي مثل الحي لأنّ قوله (الحي) في الآية الاولى اسم لله تعالى مختص به مضاف إليه أما (الحي) في الآية الثانية فهو اسم للمخلوق الحي مختص به مضاف إليه .

وأما اشتراك الاسم عند إطلاقه وعدم إضافته فقد ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية بقوله : « ولكن ليس للمطلق مسمى موجود في الخارج ، ولكن العقل يفهم من المطلق قدراً مشتركاً بين المسميين ، وعند الاختصاص يقيد ذلك بما يتميز به الخالق عن المخلوق ، والمخلوق عن الخالق » (*).

ومما يجدر التنبيه له أن الإيمان بأسماء الله الحسنى يتضمن كثيراً من الأمور (١) ، ولعلني أذكر نبذاً يسيرة منها كما يلي :

١ - أن أسماء الله تعالى أعلام باعتبار دلالتها على الذات ، وهي مترادفة بهذا الاعتبار لأن مسماها واحد ، وهو الله تعالى ، وأوصاف باعتبار دلالتها على المعاني وهي متباينة بهذا الاعتبار ، لأن كل اسم يدل على معنى خاص (٢) .

٢ - الإيمان بأسماء الله تعالى كما وردت في النصوص من جهة الإطلاق والتقييد، فاسمه العزيز : يسمى به مطلقاً دون تقييد ، ويشتق منه صفته كذلك بإطلاق ، وكذا يكون الإطلاق في الإخبار عنه بذلك فيقال عنه : إنه ذو عزّة قاهرة، وفي اشتقاق الفعل منه فيقال : يُعز من يشاء .

وقد يكون بعض أسمائه لاتأتي إلا مضافة كما في قوله تعالى : ﴿ إن المنافقين يخادعون الله وهو خادعهم ﴾ [النساء/ ١٤٢] وهذا لا يسمى الله تعالى به إلا مقيداً مضافاً، وكذا اشتقاق الصفة أو الفعل : وكذا الإخبار عنه لا يكون إلا مقيداً مضافاً .

٣ - الإيمان بما يتعلق بأسماء الله تعالى من الآثار ، سواء كانت هذه الآثار آثاراً كونية تتعلق بالموجودات ، أو آثاراً وجدانية إيمانية تتعلق بالقلب (٣) .

(١) انظر: بدائع الفوائد ١/١٥٩-١٧٠، ومدارج السالكين ١/٥٢-٥٤ .

(٢) انظر: أسماء الله الحسنى (للأخ عبدالله الغصن) ص ٥٢ .

(٣) انظر: مختصر الصواعق ٢/٣١٧، أسماء الله الحسنى ص : ٥٥ ، القواعد الكلية ص : ٧٥ .

(* التدمرية ص ٢٢ .

ولا يفوتني أن أُبين أن أسماء الله تعالى لا تعرف إلا عن طريق النقل الصحيح ،
ولامدخل للعقل فيها ، حيث أنها من قبيل الخبر عن الله تعالى ، والخبر لا يمكن
إدراكه بالعقل .

ولهذا فإن أسماء الله تعالى كلها توقيفية ولا يجوز تسمية الله تعالى بما لم يسم به نفسه ،
والحقيقة أن تسمية الله تعالى بما لم يسم به نفسه مثل إنكار مسمى الله تعالى به نفسه ،
لأن التسمية تكون لمن له حقّ فيها وتعدي ذلك من القول على الله بغير علم^(١) .

وهنا ينبغي توضيح أن من منهج أهل السنة أن أسماء الله تعالى مأخوذة من
القرآن الكريم ، والقرآن هو كلام الله تعالى غير مخلوق ، وبناء على ذلك فإن أسماء
الله تعالى لا تكون مخلوقة تبعاً لكلامه تعالى ، وقد ذكر السلف أن من زعم أن أسماء
الله تعالى مخلوقة فهو جهمي ، وقد بيّن ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية فقال :
« والذي كان معروفاً عند أئمة السنة أحمد وغيره : الإنكار على الجهمية الذين
يقولون : أسماء الله مخلوقة ، فيقولون : الاسم غير المسمى ، وأسماء الله غيره . وما
كان غيره فهو مخلوق ، وهؤلاء هم الذين ذمهم السلف وغلظوا فيهم القول ، لأن
أسماء الله من كلامه ، وكلام الله غير مخلوق ، بل هو المتكلم به ، وهو المسمى
لنفسه بما فيه من الأسماء »^(٢) .

وبعد أن بينا منهج أهل السنة في الأسماء الحسنى أحب أن أنبه إلى أن إثبات
الأسماء الحسنى مع كثرتها لا يعارض التوحيد ، فإنّ هذه الأسماء المتعددة هي أسماء
لمسمى واحد وهو الله تعالى ولا يلزم من إثبات الأسماء تعدد الآلهة بعدد هذه الأسماء
كما يظنّه نفاة الأسماء الحسنى من غلاة الجهمية ، فإنّ كثيراً من الناس بل والدواب
يكون له أسماء متعددة مع أن مسماه واحد ، فالأسد له بضع وسبعون اسماً مع أن
مسماه وحقيقته واحدة ، ومن المعلوم عند العقلاء أن كثرة الأسماء تدل على عظمة
المسمى ، فإذا كان هذا في المخلوق فالخالق أولى وأحرى .

(١) انظر : أسماء الله الحسنى ص : ٦١ وما بعدها . المراد بهذا الكلام المعتزلة أما من سمى الله
تعالى بما لم يسم به نفسه وهو مجتهد وبنى ذلك على دليل فلا يدخل في الكلام السابق .

(٢) الفتاوى ١٨٥/٦-١٨٦ .

المطلب الثاني : صفات الله تعالى .

يرى أهل السنة أن المصدر الأساسي لتلقي عقيدة صفات الله تعالى هو القرآن والسنة ، ولقد كانوا أكمل الناس اتباعاً لنصوص القرآن والسنة ، فإننا عندما نطابق بين عقيدتهم في صفات الله تعالى وبين القرآن والسنة نجد اتفاقاً تاماً وانسجاماً واضحاً بينهما .

فأهل السنة يثبتون ما أثبتته الله تعالى لنفسه وما أثبتته له رسوله ﷺ من صفات الكمال وينفون ما نفاه الله تعالى عن نفسه وما نفاه عنه رسوله ﷺ من صفات النقصان .

وقد قرر شيخ الإسلام ابن تيمية منهج أهل السنة في الصفات بقوله : « فطريقتهم تتضمن إثبات الأسماء والصفات مع نفي مماثلة المخلوقات ، إثباتاً بلا تشبيه ، وتنزيهاً بلا تعطيل . »^(١) ، ثم بيّن أن الإثبات والنفي وجداً في آية واحدة وهي قوله تعالى : ﴿ ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ﴾ [الشورى / ١١] فقال في بيانه ذلك : « كما قال تعالى : ﴿ ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ﴾ [الشورى / ١١] ففي قوله : ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ ردّ للتشبيه والتمثيل ، وقوله : ﴿ وهو السميع البصير ﴾ ردّ للإلحاد والتعطيل »^(٢) .

وإذا تأملنا منهج أهل السنة في الصفات نجد أنه مبني على قاعدتين مهمتين :

الأولى : قاعدة الإثبات ، والثانية : قاعدة النفي ، وقد أشار إلى ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية فقال : « إن الله سبحانه موصوف بالإثبات والنفي . فالإثبات كإخباره أنه بكل شيء عليم ، وعلى كل شيء قدير ، وأنه سميع بصير ، ونحو ذلك ، والنفي كقوله : ﴿ لا تأخذه سنة ولا نوم ﴾ [البقرة / ٢٥٥] »^(٣) .

وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أن « الله سبحانه وتعالى بعث رسله بإثبات مفصل ونفي مجمل »^(٤) فإنه إذا كثرت صفاته الثبوتية مع تنوع دلالاتها ظهر كماله وجلاله بها . فالمدح والكمال إنما يكون بالصفات الثبوتية لا بالصفات العدمية السلبية إلا إذا تضمنت ثبوتاً . فإن مجرد النفي لا يتضمن مدحاً ولا كمالاً ، وقد بيّن

(١) التدمرية ص : ٨ .

(٢) المصدر السابق ص : ٨ .

(٣) المصدر السابق ص : ٥٧ .

(٤) المصدر السابق ص : ٨ .

ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية فقال : « وينبغي أن يُعلم أن النفي ليس فيه مدح ولاكمال ، إلا إذا تضمن إثباتاً ، وإلا فمجرد النفي ليس فيه مدح ولاكمال ، لأن النفي المحض عدم محض ، والعدم المحض ليس بشيء ، وماليس بشيء هو كما قيل ليس بشيء ، فضلاً عن أن يكون مدحاً أو كمالاً ، ولأن النفي المحض يوصف به المعدوم والممتنع ، والمعدوم والممتنع لا يوصف بمدح ولاكمال . » (١) .

ولهذا فإننا نجد أن عامة مانفاه الله تعالى عن نفسه متضمناً لإثبات كمال الضدّ كقوله تعالى : ﴿ الله لا إله إلا هو الحي القيوم ، لا تأخذه سنة ولا نوم ﴾ [البقره/ ٢٥٥] فنفي السنة والنوم يتضمن كمال الحياة والقيومية ، وكقوله تعالى : ﴿ لا يعزب عنه مثقال ذرة في السموات ولا في الأرض ﴾ [سبا/ ٣] ، فإن نفي العزوب مستلزم لعلمه بكل شيء في السموات والأرض (٢) .

ولعل من الأمور المهمة في منهج أهل السنة في الصفات أنهم لا يسألون عن صفات الله تعالى بـ « كيف » ، فإن صفات الله تعالى وإن كان لها كيف في نفس الأمر إلا أن العباد لا يعلمونه بل هو مما لا يعلمه إلا الله تعالى .

وقد بين شيخ الإسلام ابن تيمية ذلك بقوله : « إن العلم بكيفية الصفات ليس بمحصل لنا ، لأن العلم بكيفية الصفة فرع عن العلم بكيفية الموصوف فإذا كان الموصوف لا تعلم كيفيته ، امتنع أن تعلم كيفية الصفة » (٣) .

وعندما يثبت أهل السنة الصفات فإنه لا يلزمهم التمثيل بصفات المخلوقين ، وكذلك أيضاً إذا نفوا عنه مماثلة المخلوقين فإنه لا يلزمهم نفي الصفات الثبوتية عنه . حيث إن أهل السنة يثبتون لله تعالى صفات الكمال مع نفي مماثلة المخلوقات - كما تقدم - ، وهذا الجمع بين الإثبات والنفي هو الذي أبعدهم عن ورطة التعطيل والتمثيل . وأهل السنة وسط بين نفاة الصفات الذين فهموا أن النفي يلزم منه عدم إثبات الصفات ، وبين المشبهة الذين فهموا من الإثبات أنه يلزم منه مشابهة المخلوقين ، فإذا قال نفاة الصفات إن الله تعالى نفى عن نفسه مشابهة المخلوقات قلنا لهم إن الله تعالى قد

(١) المصدر السابق ص : ٥٧ .

(٢) انظر : المصدر السابق ص : ٨٠ .

(٣) الفتاوى ٢١٠/٥ .

أثبت لنفسه الصفات كما أنه نفى عن نفسه مشابهة المخلوقات ، ولا بد من تصديقه في الأمرين جميعاً ، وهكذا يقال للمشبهة إذا ذكروا إثبات الصفات أن نقول لهم وكذلك نفى عن نفسه مشابهة المخلوقات .

ومما ينبغي أن أنبه له أن النفاة والمشبهة يحتجون بحجة واحدة وهي أن ما ورد في إثبات الصفات لا يعرف معناه إلا ما وجد في المخلوقات ثم غلب النفاة النفي ، وغلب المشبهة الإثبات فصار كل فريق إلى طرف .

والحق هو أن ماورد من الصفات الثبوتية مثل العلم والإرادة والقدرة واليد والعين والنزول والضحك والغضب ونحو ذلك لا يتميز معناه إلا إذ أضيف ، أما عند الإطلاق فلا يتعين له معنى محدد ، وقد سبق أن ذكرنا أن القدر المشترك بين الأسماء إذا أطلق لا يختص بأحد دون الآخر إلا إذا أضيف وكذلك الأمر في الصفات ، وقد أوضح ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية فقال : « والقدر المشترك مطلق كلي لا يختص بأحدهما دون الآخر فلم يقع بينهما اشتراك ؛ لافيما يختص بالممكن المحدث ، ولافيما يختص بالواجب القديم ، فإن ما يختص به أحدهما يمتنع اشتراكهما فيه »^(١) .

ومما ينبغي أن يُعرف في هذا القدر المشترك هو أنه كلي لا يوجد في الخارج إلا معيّنًا مقيّدًا . فإذا قلنا : علم ، وقدرة ، ويد ، ونزول ، وعين ونحو ذلك فإنه يفهم منها معنى عام لا يتحدد إلا إذا أضيف ، وهذا المعنى المفهوم من الصفات السابقة لا يلزم منه محذور أصلاً ، بل إن إثبات هذا من لوازم الوجود إذ إن كل موجودين لا بد بينهما من مثل هذا ، ومن نفى هذا لزمه تعطيل الوجود عن الوجود .

وقد بين شيخ الإسلام ابن تيمية أن إثبات القدر المشترك لا يتضمن محذوراً فقال : « ولازم هذا القدر المشترك ليس ممتنعاً على الرب تعالى ، فإنّ ذلك لا يقتضي حدوثاً ، ولا إمكاناً ، ولا نقصاً ، ولا شيئاً مما ينافي صفات الربوبية »^(٢) .

ومما سبق نعلم أن أهل التعطيل وأهل التمثيل لم يفهموا حقيقة القدر المشترك بين صفات الله تعالى وصفات المخلوقين ، فقد ظن أهل التعطيل أن القدر المشترك حاصل في الصفات الثبوتية وأنه يستلزم التمثيل وقد نفى الله تعالى مماثلة صفاته

(١) التدمرية ص : ١٢٦ .

(٢) المصدر السابق ص : ١٢٥ .

لصفات المخلوقين فبنوا على هذا نفي الصفات عن الله تعالى ، وكذلك ظن أهل التمثيل أن إثبات القدر المشترك يستلزم التمثيل وأثبت الله تعالى الصفات ، فبنوا على هذا دعوى أن صفات الله تعالى مماثلة لصفات المخلوقين .

وقد نبه شيخ الإسلام ابن تيمية على أهمية الفهم السليم للقدر المشترك فقال : « وهذا الموضوع - أي القدر المشترك - من فهمه فهماً جيداً وتدبره ، زالت عنه عامة الشبهات ، وانكشف له غلط كثير من الأذكياء في هذا المقام »^(١) .

ومما يجدر التنبيه له أن الصفة التي لم يرد في الكتاب والسنة إثباتها ولا نفيها ، فإننا لانثبتها ولا ننفيها ، وأهل السنة يدورون مع النص الشرعي حيث دار فلا يثبتون إلا بعلم ولا ينفون إلا بعلم ، فإذا علم انتفاؤه نفي وإذا علم ثبوته أثبت وقد قرر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية فقال : « وما لم يرد به الخبر إن علم انتفاؤه نفيها ، وإلا سكتنا عنه ، فلا نثبت إلا بعلم ولا ننفي إلا بعلم »^(٢) .

أنواع الصفات^(٣)

ذكر أهل السنة أنواعاً للصفات الإلهية ، وهذه الأنواع مأخوذة من الكتاب والسنة حيث أن المعاني التي تضمنتها الصفات على أنواع متعددة ، واختلاف أنواع الصفات هو باختلاف متعلق الأنواع ، وينبغي أن نشير إلى أن هذه الأنواع هي للصفات الثبوتية .

* فالصفات باعتبار تعلقها بالرب جل وعلا على نوعين :

- صفات ذاتية ، وهي الصفات التي لاتنفك عن الرب جل وعلا بحالٍ من الأحوال ، حيث تعتبر من لوازم ذاته ، و « تصور انفصالها عنه هو فرض لتصور العدم له »^(٤) . ونلاحظ في هذه الصفات أنها من مكونات الذات ، فلا تتعلق

(١) المصدر السابق ص : ١٢٧-١٢٨ .

(٢) الفتاوى ٤٦٤/١٢ .

(٣) انظر : القواعد الكلية للأسماء والصفات عند السلف ص : ٨٧-٩٣ ، شرح العقيدة الواسطية

للشيخ محمد العنيمين ٤٠٣/١ ، القواعد المثلى ص : ٢٥ .

(٤) القواعد الكلية ص : ٨٧ .

بالإرادة والمشية . ويُمثّل لهذه الصفات بالعلم والحياة والعينين واليدين ونحو ذلك .

- صفات فعلية ، وهي الصفات التي تتعلق بالإرادة والمشية إن شاء الرب جل وعلا فعلها وإن شاء لم يفعلها . والصفات الفعلية ذاتية من جهة اتصاف الرب عز وجل بها أزلاً وأبداً فلم تحدث له صفة بعد أن لم يكن متصفاً بها بل هي صفاته لم يزل متصفاً بها ماضياً ومستقبلاً^(١) .

والصفات الفعلية بعضها متعدد إلى مفعول كاخلق والرزق والإحياء والإماتة ، وبعضها لازم لا يتعدى إلى مفعول كالضحك والغضب والإستواء والإتيان والمجيء ونحو ذلك ، ولهذا فإن الصفات الفعلية نوعان : لازم ومتعدٍ كما تقدم .

* أما الصفات باعتبار نوع الدليل عليها فهي على نوعين :

- صفات خبرية وهي التي لا يمكن أن تعرف إلا بالخبر عن الله جل وعلا أو عن رسوله ﷺ ، وهذا النوع من الصفات منه ماهو من الصفات الذاتية مثل إثبات العينين واليدين والقدم والساق ونحوها ، ومنه ماهو من الصفات الفعلية مثل الإستواء والضحك والنزول ونحوها .

- صفات عقلية وهي التي يمكن أن تعرف عن طريق العقل ويمكن للمستدل أن يثبتها بالعقل ، ومن هذه الصفات ماهو من الصفات الذاتية مثل العلم والحياة والإرادة والكلام والسمع والبصر ، ومنها ماهو من الصفات الفعلية مثل الخلق والرزق والتدبير .

ومما يجدر التنبيه عليه أن الصفات العقلية لا يتصور عدم دلالة الخبر عليها بل الذي يدل عليها أولاً هو الخبر وهو العمدة فيها إلا أن الدليل العقلي يدل كذلك عليها ، فهي عقلية خبرية .

وقبل أن أختتم هذه القضية أود أن أشير إلى أن أنواع الصفات ليست أمراً مبتدعاً ، وإنما هو جمع وترتيب لما دل عليه القرآن والسنة فهو عمل فني لمعاني ثابتة معروفة لا ينكرها أحد من أهل السنة ، ولهذا فإننا لو فرقنا ما اشتملت عليه الأنواع السابقة من المعاني وناقشناه على حدة فإنه لا ينكرها أحد من أهل السنة .

المبحث الثاني :

﴿ منبج أهل العالم ﴾

وفيه مطلبان :

- المطلب الأول : أسماء الله تعالى .
- المطلب الثاني : صفات الله تعالى .

المطلب الأول : أسماء الله تعالى .

يرى المعتزلة أن لله تعالى أسماءً متعددة لكنهم يخالفون أهل السنة في قضايا كثيرة تتعلق بحقيقة الأسماء الثابتة لله تعالى - كما سيأتي - (*).

فهذا القاضي عبد الجبار يبين حسن إجراء الأسماء على الله تعالى لكن من غير إذنه حيث يقول : « اعلم أن جميع ما ذكرناه في الدلالة على حسن إجراء الأسماء على المسميات من غير إذن يدل على حسن إجرائها على القديم تعالى ذكره ، من غير إذن ، لأننا إذا علمناه بالعقل ، وعلمنا ما يستحق من الأوصاف ، وعلمناه فاعلاً لما أحدثه ، لم يمتنع أن تجري عليه من الأسماء ما يفيد ماهو عليه في ذاته ، وما أوجده من فعله »^(١) .

وإذا تأملنا كلام القاضي السابق نجد أنه يثبت الأسماء لله تعالى لكنه يخالف أهل السنة في أن الأسماء عنده ليست توقيفية بل يمكن أن يُطلق عليه أي اسم يفيد ماهو عليه في ذاته بغير إذنه .

أما الأشاعرة فقد اعتنوا بإثبات الأسماء الحسنى ، ولهذا أفردوها بالتصنيف وممن كتب في أسماء الله تعالى وشرح معانيها من الأشاعرة :

- الغزالي في كتابه « المقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى » .
- وابن العربي في كتابه « الأمد الأقصى » .
- والقشيري في كتابه « شرح أسماء الله الحسنى » .
- والرازي في كتابه « لوامع البينات شرح أسماء الله تعالى والصفات » .
- والقرطبي في كتابه « الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى » .
- والبيهقي في كتابه « الأسماء والصفات » .

كما أن الأشاعرة أشاروا إلى إثبات الأسماء الحسنى في كتبهم الكلامية^(٢) ، ومع عناية الأشاعرة بالأسماء الحسنى إلا أنهم وقعوا في زلات كثيرة من خلال شرحهم للأسماء الحسنى مما سيأتي توضيحه .

(١) المغني ١٧٩/٥ ، وانظر : مقالات الاسلاميين ٢٠٧/٢ (ط محي الدين عبد الحميد) .

(٢) انظر - مثلاً - الإرشاد ص : ١٤٣-١٥٥ ، الاعتقاد ص : ٣٣ (ت الجميلي) ، الاقتصاد ص :

١٠٠-١٠١ ، أصول الدين ص : ١١٤-١٢٩ ، تحفة المرید ص : ٨٩ ، إشارات المرام ص : ١١٥ .

(* انظر : ص : ؟....؟ .

وسنعرض في هذا المبحث لبعض ما يعتقدُه أهل الكلام في أسماء الله تعالى ، كما أننا سنربط ذلك بالتوحيد ونفي تعدد الآلهة والأنداد والأمثال والأشكال ، وذلك حسب المستطاع ، والله الموفق .

أ - اعتبر بعض المعتزلة أسماء الله تعالى أعلاماً محضة لا تتضمن الدلالة على الصفات . فلا يؤخذ من اسم الله تعالى « العالم » -عندهم- صفة العلم ، وكذلك سائر أسمائه لا تدل على صفات له ، وذلك لتحقيق التوحيد ، فإنهم لو أثبتوا لهذه الأسماء معانٍ وصفات ؛ للزم أن تكون هذه الصفات إما قديمة أو محدثة ولا يصح أن تكون صفات الله المتعلقة به محدثة لأن الله لا تحل به الحوادث ، فوجب كونها قديمة ، وإذا كانت قديمة فإن القديم لا بد أن يكون عالماً قديراً سميعاً بصيراً ، فأصبح بذلك إلهاً آخر ، وهذا هو تعدد القدماء وهو حقيقة الشرك^(١) .

ولهذا أثبتوا أسماءً محضة لا تدل على معانٍ ، ولا تتضمن شيئاً من الصفات البتة . وإذا نظرنا إلى اعتبار المعتزلة أسماء الله تعالى أعلاماً محضة لا تتضمن شيئاً من الصفات الثبوتية وجدنا أنه يمكن الاعتراض عليهم بأنه إذا كانت الأسماء الحسنى لا تتضمن شيئاً من الصفات المثبتة لله ، فلماذا تعددت واختلفت ؟ .

وجواب المعتزلة عن ذلك هو أن إطلاق الأسماء على الذات « إنما اختلفت لاختلاف ما يُنفى عنه من العجز والموت ، وسائر المتضادات من العمى والصمم ، وغير ذلك ، لا لاختلاف ذلك في نفسه »^(٢) .

وقيل في الجواب : « إنما اختلفت الأسماء والصفات لاختلاف المعلوم والمقدور ، لا لاختلاف فيه »^(٣) .

وقال الجبائي : « إنما اختلفت الأسماء والصفات لاختلاف الفوائد التي تقع عندها ، وذلك أنا إذا قلنا « إن الله عالم » أفدناك علماً به ، وبأنه خلاف ما لا يجوز أن يعلم ، وأفدناك إكذاب مَنْ زعم أنه جاهل ، ودلناك على أن له معلومات ، هذا

(١) انظر في شبهة تعدد القدماء المبحث الثاني من هذا الفصل .

(٢) مقالات الاسلاميين ٢٤٨/١ ت عبد الحميد .

(٣) المصدر السابق - الجزء والصفحة - .

قولنا « إن الله عالم » ، فإذا قلنا « إن الله قادر » أفدناك علماً بأنه بخلاف ما لا يجوز أن يقدر ، وإكذاب من زعم أنه عاجز ، ودللتك على أن له مقدرات ، وإذا قلنا « إنه حي » أفدناك علماً بأنه بخلاف ما لا يجوز أن يكون حياً ، وإكذاب من زعم أنه ميت ، وهذا معنى القول إنه حي»^(١) .

ولا يعتبر المعتزلة إثبات الأسماء داخلاً في تعدد القدماء ، وذلك لأن هذه الأسماء لا تتضمن معانٍ وصفات ثبوتية قديمة ، وإنما تدل هذه الأسماء على أمور غير متعلقة بالذات الواحدة .

وهنا يقال ، كيف رجعت الأسماء المتعددة المختلفة إلى ذات واحدة على مذهبهم؟ من المعلوم المشهور عن المعتزلة إنكارهم الصفات الثبوتية إلا أنهم لا ينكرون صفات الأفعال والصفات السلبية والإضافية ، وهذه الأسماء المتعددة ترجع إلى هذه الصفات التي يثبتونها .

والصفات الفعلية والسلبية والإضافية إنما أثبتها المعتزلة لأنها لاتعلق لها بالذات ، فأما صفات الأفعال فهي مخلوقة - عندهم - ولا يمكن أن يتعلق بذات الله تعالى ماهو مخلوق^(٢) ، وأما السلوب والإضافات فليست صفات ثبوتية يمكن أن يكون لها تعلق ثبوتي قديم بالذات^(٣) .

ويتضح لنا ذلك من خلال ما نقله عنهم الغزالي في المقصد الأسنى إذ يقول : « فإن الأسماء منها ما يدل على الذات مثل « القديم » ، و « الموجود » وهما وإن اختلفا في اللفظ فإنهما يدلان على معنى واحد وهو الذات . ومنها ما يدل على الذات مع سلب ، مثل « القدوس » وهو المسلوب عنه كل ما يخطر بالبال ويدخل في الوهم ، و « السلام » وهو المسلوب عنه العيوب ، و « الأحد » وهو المسلوب عنه النظرير والقسمة . ومنها ما يدل على الذات مع إضافة ، مثل « العلي » وهو الذات التي هي فوق سائر الذوات في المرتبة ، فهي إضافة . ومنها ما يرجع إلى صفات الفعل ، مثل

(١) المصدر السابق - الجزء والصفحة - .

(٢) انظر ص : ٢٣٤ .

(٣) المقصد الأسنى ص : ١٦٠ .

الخالق ، والوهاب ، والرزاق وغيرها . ومنها ما يجمع بين بعض ماسبق ، وبهذا تكثر الأسماء مع دلالتها على ذات واحدة»^(١) . وبهذا فرّ المعتزلة من تعدد القدماء مع إثبات الأسماء المتعددة - كما يظنون - .

وكذلك اعتبر بعض الأشاعرة : بعض أسماء الله أعلاماً محضة لا تتضمن أوصافاً . قال الجويني : « جميع أسماء الرب سبحانه تنقسم إلى ما يدل على الذات ، أو يدل على الصفات القديمة ، وإلى ما يدل على الأفعال أو ما يدل على النفي فيما يتقدس الباري سبحانه عنه »^(٢) .

ب - ويرى المعتزلة أنّ أسماء الله تعالى حروف حادثة مخلوقة ، وهي غير الذات ، فأسماء الله تعالى غيره ؛ لأنها مخلوقة ، والأسماء فرع عن صفة الكلام ؛ وهو مخلوق - عندهم - ، ولهذا قالوا : الاسم غير المسمى^(٣) . فإن الاسم لو كان هو المسمى ، ولم تكن أسماء الله تعالى مخلوقة للزم من ذلك تعدد الآلهة بعدد الأسماء وهذا مبطل للتوحيد فدل ذلك على أن أسماء الله تعالى غيره وأنها مخلوقة .

وقد اشتهر إنكار السلف عليهم ، فقال الشافعيّ : « إذا سمعت الرجل يقول : الاسم غير المسمى ، فأشهد عليه بالزندقة »^(٤) . وقال - أيضاً - : « من حلف باسم من أسماء الله فحنث فعليه الكفارة ، لأن اسم الله غير مخلوق »^(٥) . وقال أبو داود السجستاني : سمعت أحمد ذكر له رجل أن رجلاً قال : إن أسماء الله مخلوقة ، والقرآن مخلوق ، قال أحمد : « كفر بين »^(٦) .

(١) المقصد الأسنى ص : ١٥٧ .

(٢) انظر : الإرشاد ص : ١٤٤ ، وانظر في ذلك أيضاً : الاقتصاد ص : ١٠٠ ، وأصول الدين ص : ١١٧ ، وتحفة المريد ص : ٨٨ .

(٣) انظر : شرح الأصول الخمسة ص : ٥٤٢ وما بعدها .

(٤) رواه البيهقي في مناقب الشافعي ١/٤٠٥ .

(٥) رواه ابن أبي حاتم في آداب الشافعي ومناقبه ص : ١٩٣ ، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة ٢/٢١١ .

(٦) انظر : عقائد السلف (جمع النشار - والطالبي) ص : ١٠٤ .

وقال الأصمعي : « إذا سمعت الرجل يقول : الاسم غير المسمى فاحكم - أو قال فاشهد - عليه بالزندقة ، لفظهما سواء » (١) .

وقال أبو بكر بن أبي داود السجستاني : « من زعم أن الاسم غير المسمى ، فقد زعم أن الله غير الله ، وأبطل في ذلك » (٢) .

وقد اشتهر عن السلف الصالح تكفير من قال : إن الأسماء الحسنی مخلوقة (٣) ، وقد بينوا أن كلامهم في الأسماء الحسنی فرع عن كلامهم في القرآن وصفة الكلام لله تعالى . قال شيخ الإسلام ابن تيمية : « والذي كان معروفاً عند « أئمة السنة » أحمد وغيره : الإنكار على الجهمية الذين يقولون : أسماء الله مخلوقة . فيقولون : الاسم غير المسمى وأسماء الله غيره وما كان غيره فهو مخلوق ؛ وهؤلاء هم الذين ذمهم السلف وغلطوا فيهم القول ؛ لأن أسماء الله من كلامه ، وكلام الله غير مخلوق ، بل هو المتكلم به وهو المسمى لنفسه بما فيه من الأسماء .

والجهمية يقولون : كلامه مخلوق ، وأسماءه مخلوقة ؛ وهو نفسه لم يتكلم بكلام يقوم بذاته ، ولاسمى نفسه باسم هو المتكلم به ؛ بل قد يقولون إنه تكلم به وسمى نفسه بهذه الأسماء بمعنى أنه خلقها في غيره لا بمعنى أنه نفسه تكلم بها الكلام القائم به . فالقول في أسمائه هو نوع من القول في كلامه » (٤) .

أما الأشاعرة فإن شعارهم في الأسماء الحسنی أنها غير مخلوقة . ولهذا قالوا : الاسم هو المسمى (٥) .

(١) رواه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة ٢١٢/٢ .

(٢) المصدر السابق ٢١٢/٢ .

(٣) انظر : شرح أصول اعتقاد أهل السنة ٢١١/٢ - ٢١٤ . ورد الإمام الدارمي عثمان بن سعيد على بشر المريسي العنيد ص : ١٠ - ١٣ .

(٤) الفتاوى ١٨٥/٦ - ١٨٦ .

(٥) انظر : الإرشاد ص : ١٤١ وما بعدها ، والإنصاف ص : ٩١ - ٩٢ ، وتحفة المريد ص : ٨٧ .

وانظر في أدلتهم والرد عليها : الفتاوى (قاعدة في الاسم المسمى) ١٨٥/٦ وما بعدها ، وأسماء الله الحسنی (للغصن) ص : ٣١ ، ومنهج أهل السنة والجماعة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله تعالى ٤٩٠/٢ - ٤٩٧ ، وموقف ابن تيمية من الأشاعرة ١٠٤٢/٣ وما بعدها .

وقد قام شيخ الإسلام ابن تيمية ببيان مذهبهم بدقة بالغة، خلاصته: أنهم قالوا: إن لفظ الاسم، الذي هو «أ، س، م» معناه ذات الشيء ونفسه، وأن الأسماء - التي هي الأسماء - مثل زيد وعمرو هي التسميات، وليست هي أسماء المسميات؛ ففرقوا بين «الاسم» الذي هو ذات الشيء ونفسه وبين التسميات^(١).

فأما التسميات فهي نوع من الكلام المنطوق، والكلام - عند الأشاعرة - أزلي قديم، والعبارة عنه مخلوقة محدثة.

وهم تكلفوا هذا التكلف السابق؛ ليقولوا إن اسم الله غير مخلوق، ومرادهم أن الله غير مخلوق، وهذا مما لا تنازع فيه الجهمية والمعتزلة؛ فإن المعتزلة ما قالوا الأسماء مخلوقة إلا لما قال هؤلاء هي التسميات.

وهذا التفريق بين الاسم والتسمية لم يسبقهم أحد إلى القول به، بل المعهود المعروف في اللغة أن الاسم هو القول الدال على المسمى، وهو اللفظ الموضوع للدلالة على مسماه، واللفظ هو الصوت المشتمل على الحروف^(٢). ولم يعرف أن الاسم هو ذات الشيء ونفسه كما زعم هؤلاء^(٣). وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية - عن الأشاعرة في هذه المسألة - «فوافقوا الجهمية والمعتزلة في المعنى، ووافقوا أهل السنة في اللفظ»^(٤).

وإذا كان التحقيق أنه لا فرق بين الأسماء والتسميات وأن التسميات هي الكلام اللفظي الذي اتفق الأشاعرة والمعتزلة على أنه مخلوق، فإن قول الأشاعرة بقدم الأسماء الحسنى لامعنى له، ولم يقل به أحد على الكيفية التي اعتقدوها. بل قولهم موافق لقول المعتزلة لاتفاق الجميع على أن التسميات - وهي الأسماء على الحقيقة - مخلوقة محدثة.

وهل يلزم من القول بأن الاسم هو المسمى تعدد الآلهة؟

(١) انظر: الانصاف ص: ٩١، والإرشاد ص: ١٤١.

(٢) انظر: القاموس مادة (سمو) ومادة (لفظ)، وشرح قطر الندى ص: ١١.

(٣) انظر: الفتاوى ٦/١٩١-١٩٢.

(٤) الفتاوى ٦/١٩٢، ٨/٤٢٥.

عرض الجويني لهذه الشبهة وأجاب عنها قائلاً : « فإن قيل : أطلق المسلمون بأن لله تعالى تسعة وتسعين اسماً فلو كان الاسم هو المسمى ، لكان ذلك حكماً بتعدد الألهة . ولنا في جواب ذلك مسلکان :

أحدهما : أن نقول قد يراد بالاسم التسمية^(١) ، وهذا مما لا ننكره ، فيحمل الإطلاق في الأسماء على المسميات .

والوجه الثاني : أن كل اسم دل على فعل ، فهو اسم ، فالأسماء هي الأفعال ، وهي متعددة ، ومادل على الصفات القديمة ؛ لم يبعد فيه التعدد ، ومادل على الصفات النفسية وهي الأحوال فلا يبعد أيضاً تعددها^(٢) .

ج - أطلق بعض المعتزلة والأشاعرة بعض الأسماء على الله تعالى ، ولم يرد بها نص ولا إجماع ، وذلك مثل اسم « القديم » ، و « الذات » ، و « الموجود » و « المرید » ، و « المتكلم »^(٣) وغيرها^(٤) .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : « إن المسلمين في أسماء الله تعالى على طريقتين : كثير منهم يقول : إن أسماءه سمعية شرعية ، فلا يسمى إلا بالأسماء التي جاءت بها الشريعة ، فإن هذه عبادة ، والعبادات مبناه على التوقيف والاتباع .

ومنهم من يقول : ما صح معناه في اللغة ، وكان معناه ثابتاً له ، لم يحرم تسميته به فإن الشارع [لم]^(٥) يحرم علينا ذلك ، فيكون عفواً .

والصواب القول الثالث : وهو أن يفرق بين أن يدعى بالأسماء أو يخبر بها عنه .

(١) هذا اعتراف صريح من الجويني بالقول بعدم التفريق بين الاسم والتسمية ، وقد سبق أن التسمية -عندهم- مخلوقة ، فدل ذلك على أن الاسم المطابق لها مخلوق ، وهذا قول بأن الأسماء مخلوقة .

(٢) الارشاد ص : ١٤٢ .

(٣) انظر : شرح الاصفهانية ص : ٥ - ت مخلوف - .

(٤) انظر : الاقتصاد ص : ١٠٠ ، وأصول الدين ص : ١١٦ ، والمنهاج في شعب الإيمان ١/١٨٨ ، والمقصد الأسنى ص : ١٦٥ ، لوامع البيئات شرح أسماء الله تعالى والصفات ص : ٣٨٥ - ٣٥٩ .

وشرح الأصول الخمسة ص : ١٩٥ ، ١٨١ ، والمغني ٥/١٧٩ .

(٥) زيادة يقتضيها السياق وليست في المطبوع .

فإذا دُعي لم يُدع [إلا] ^(١) بالأسماء الحسنى كما قال تعالى : ﴿ ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها وذرّوا الذين يلحدون في أسمائه ﴾ [الأعراف/ ١٨٠] .

أما الإخبار عنه ، فهو بحسب الحاجة ، فإذا احتيج في تفهيم الغير المراد إلى أن يترجم أسماؤه بغير العربية ، أو يعبر عنه باسم له معنى صحيح ، لم يكن ذلك محرماً ^(٢) .
 ء - عندما يذكر علماء الأشاعرة شرح الأسماء الحسنى وماتقتضيه من الصفات ، فإنهم يؤولون المعنى الذي لا يثبتونه في باب الصفات . فأما المعتزلة فإنهم ينفون كل الصفات الثبوتية التي تدل عليها الأسماء وذلك بسبب شبهة تعدد القدماء التي سيأتي الرد عليها .

- مثال ذلك : اسم الله تعالى « العلي » فكل من شرح هذا الاسم من الأشاعرة المتأخرين فإنهم ينفون علو الله تعالى بذاته ، ويفسرونه بعلو المكانة والشرف ^(٣) .

- مثال آخر : اسم الله تعالى « الصمد » حيث أنكر الرازي التفسير المأثور عن السلف من أنه الذي لا جوف له ، لأنه - كما زعم - صفة الأجسام الغليظة ^(٤) .
 ولعل من المناسب أن نذكر بعض الأمثلة على ما وافق أهل الكلام عليه أهل السنة في موضوع أسماء الله تعالى ، وذلك فيما يلي :

أ - أن أسماء الله تعالى - عند الأشاعرة - أعلام وأوصاف ؛ وهي ليست جامدة ^(٥) ، ولذلك حرص علماءهم على شرحها ، وبيان معانيها إلا ما نقل عن بعضهم في بعض الأسماء - كما تقدم - ^(٦) .

(١) زيادة يقتضيتها السياق وليست في المطبوع .

(٢) الجواب الصحيح ٢٠٣/٣ ط المدني . وانظر قريباً منه : الفتاوى ٣٠١/٩ ، ودرء التعارض ٢٩٧/١-٢٩٨ .

(٣) انظر : المقصد الأسنى ص : ١٠٦-١٠٨ ، ولوامع البينات ص : ٢٦٥ .

(٤) انظر : اساس التقديس ص : ١٠٩-١١٠ ت السقا . وقد ردّ عليه شيخ الاسلام ابن تيمية في ذلك ، انظر : موقف ابن تيمية من الأشاعرة ١٠٤٧/٣ . وانظر زيادة في الأمثلة : المصدر السابق .

(٥) انظر عامة كتبهم في شرح الأسماء الحسنى .

(٦) انظر : المطلب الأول فقرة (أ) حاشية (٦) .

ب - أن أسماء الله تعالى - عند جمهور الأشاعرة ومعتزلة بغداد - توقيفية^(١) ،
ومع ذلك فقد خالف في ذلك البعض عملياً فسمّى الله بما لم يرد به النص أو الإجماع
- كما تقدم -^(٢) .

وقد خالف في ذلك الباقلاني من الأشاعرة ، ومعتزلة البصرة ، وقالوا : لا يشترط
في ذلك التوقيف^(٣) .

وقد توقف الجويني عن إطلاق الجواز وعدمه ، لأن القول بالجواز أو بالمنع
حكمان شرعيان ، ولا سبيل إلى القول بأحدهما إلا بإذن الشرع ، ولم يأت الشرع
بالإذن أو المنع ، ولذا توقف^(٤) .

ج - أن أسماء الله - عند الأشاعرة - غير محصورة بعدد معيّن ، وأنها تزيد
على التسعة والتسعين كما دلت على ذلك الأحاديث الصحيحة^(٥) .

(١) انظر : المقصد الأسنى ص : ١٧٣ ، ولوامع البيّنات ص : ٤٠ ، وأصول الدين ص : ١١٦ ،
١١٩ ، ١٢٩ .

(٢) انظر : المطلب الأول فقرة -ج- .

(٣) انظر : أصول الدين ص : ١١٦ ، وشرح المقاصد ٣٤٤/٤-٣٤٥ . وقد تقدم النقل عن
القاضي عبدالجبار في عدم اشتراطه للتوقيف وسماحه لأن يسمّ الرب بغير إذنه . انظر : المغني
١٧٩/٥ .

(٤) انظر : الارشاد ص : ١٤٣ .

(٥) انظر : المقصد الأسنى ص : ١٦٤ ، وأصول الدين ص : ١١٩ ، وشرح المقاصد ٣٤٨/٤ .

المطلب الثاني : صفات الله تعالى .

يرى أهل الكلام أن ما جاء في القرآن والسنة من الصفات لا يصح أن ينسب جميعه إلى الله تعالى . ثم اختلفوا فيما يجوز أن يثبت لله تعالى وما لا يجوز أن يثبت له . وقد اتفق أهل الكلام على وجوب نفي الصفات أو بعضها ، ولعل السبب الذي دعاهم لنفي الصفات وجود بعض الشبهات التي يعتقدون أنها توجب ماصاروا إليه من نفي الصفات ونحن في هذا المطلب سنعرض لهذه الشبهات التي كانت سبباً لنفي الصفات عندهم ثم نناقش هذه الشبهات بإذن الله تعالى .

وقبل أن نذكر هذه الشبهات يحسن بنا أن نذكر أهم أقوال نفاة الصفات ودرجاتهم في النفي ، وأهم هذه الأقوال هي :

« ١- قول الجهمية الذين ينفون الأسماء والصفات جميعاً ، ويوافقهم على هذا كثير من الفلاسفة والباطنية وغيرهم الذين يصفونها بالسلوب والإضافات فقط .

٢- قول المعتزلة الذين يثبتون الأسماء وينفون الصفات ، ولكن إثبات هؤلاء للأسماء لا يفيدهم شيئاً لأنهم يقولون إما أنها أعلام محضة لاتدل على صفات ، أو يقولون : عليم بلاعلم ، وقدير بلاقدرة .

٣- قول الأشاعرة والماتريديّة الذين يثبتون الأسماء وبعض الصفات ، ويتأولون بعضها - على اختلاف فيما بينهم - أو يفوضون معانيها .

٤- وهناك بعض الغلاة الذين قالوا : إن أثبتنا الصفات شبهناه بالموجودات، وإن نفيناها شبهناه بالمعدومات، ولذا فالأولى سلب التقيضين عنه، فيقال: لا موجود ولا معدوم، ولاحي ولا ميت ، وبعضهم يقول : لا موجود ، ولا ليس بموجود ، ولا معدوم ، ولا ليس بمعدوم وهكذا ، وهؤلاء هم غلاة القرامطة والباطنية الملاحدة»^(١) .

وبالاستقراء والتتبع نجد أن شبهاتهم التي انطلقوا منها في نفيهم للصفات لا تخلو من الزعم بأن إثباتها يستلزم تعدد القدماء أو دعوى أنه يستلزم التركيب والجسمية أو يستلزم التشبيه والتمثيل ، ومنها ما يستلزم حلول الحوادث بذاته تعالى .

فهذه الشبهات هي الأسس العقلية التي بنوا عليها نفي الصفات .

ولا يفوتني أن أشير إلى أثر مفهوم التوحيد الخاطئ عندهم في توليد هذه الشبهات .

وسأعرض لهذه الشبهات واتناولها بالنقد بإذن الله تعالى .

(١) موقف ابن تيمية من الأشاعرة ١٠٣١/٣ ، وانظر : الحموية الكبرى ضمن الفتاوى ١١٣/٥-١١٧ .

١- شبهة تعدد القدماء .

هذه الشبهة من شبهات المعتزلة في نفي الصفات ، حيث يرى المعتزلة أن القدم هو أخص وصف للإله ، وهو الكاشف عن حقيقته ، وهو تعالى إنما يخالف مخالفه بكونه قديماً^(١) فبه يعرف تميزه عن غيره ، وهذه الصفات إما أن تكون محدثة أو قديمة، فإذا كانت محدثة فلا يصح أن يوصف الله تعالى بها لأن ذاته ليست محلاً للحوادث ، وإن كانت قديمة فيجب أن تكون مثلاً لله تعالى لإثبات معنى الألوهية - وهو القدم - للصفات ، وهذا يوجب إذا كان الباري تعالى عالماً قادراً لذاته أن تكون هذه المعاني - أيضاً - عالمة قادرة^(٢) ، فتصبح هذه الصفات ذاتاً مستقلة ، وهذا هو تعدد القدماء وهو من الشرك المنافي للتوحيد .

ويرون أن مذهب النصارى أخف من مذهب المثبتين للصفات ، لأن النصارى يثبتون ثلاثة أقانيم والمثبتون للصفات يثبتون سبعة قدماء أو أكثر بحسب حال المثبت^(٣) .

يقول أبو الحسين الخياط : « إن الله تعالى لو كان عالماً بعلم ، فإما أن يكون ذلك العلم قديماً أو يكون محدثاً ، ولا يمكن أن يكون قديماً ؛ لأن هذا يوجب وجود اثنين قديمين ، وهو تعدد ، وهو قول فاسد »^(٤) .

وقد نسب الشهرستاني هذه الشبهة لواصل بن عطاء ، فقد حكى عنه أنه قال :

(١) انظر : شرح الأصول الخمسة ص : ١٩٦ ، والملل والنحل ١/٥٧ ، وشرح المقاصد ٤/٨٣ ، وتبصرة الأدلة ١/٢٣٢ .

(٢) انظر : شرح الأصول الخمسة ص : ١٩٧ . وانظر شرح المقاصد ٤/٨٣ ، تبصرة الأدلة ١/٢٣٢ .

(٣) يقول القاضي عبد الجبار في رده على النصارى : « وجملة ذلك أنهم إن قالوا : أن هذه القدماء الثلاثة قادرة قديمة ، فهو قول بثلاثة آلهة ، ومادللنا به على أنه لا ثاني [له]^(١) من دليل التمانع وغيره ، يبطل قولهم ، وإن قالوا : بل القادر واحد من هذه الجملة ، وهذان القديمان أحدهما حياة له والآخر كلام له ، على نحو ما نقله الكلابية في الصفات ، فما تكلم به الكلابية تكلم به النصارى » . المحيط بالتكليف ص : ٢٢٤ .

(٤) الانتصار ص : ٩٤ ، ١١٧ .

(أ) - زيادة يقتضيها السياق .

« ومن أثبت معنى صفة قديمة فقد أثبت إلهين »^(١) .

وقد نشأت هذه الشبهة عند المعتزلة من خلال ردودهم على النصارى ، « فإن النصارى قالوا : إن كلمة الله تعالى التي بها خلق كل شيء تجسدت بإنسان ، فكان من ردود أهل الإسلام عليهم -لييان باطلهم- أن بينوا تهافت قولهم : إن كلمة الله بها خلق كل شيء ، لأن الخالق هو الله ، وهو خلق الأشياء بقوله « كن » وهو كلامه ، فالكلام الذي به خلقت الأشياء ليس هو الخالق لها ، بل به خلق الأشياء فضلال هؤلاء أنهم جعلوا الكلمة هي الخالق .

والكلمة مجرد الصفة ، والصفة ليست خالقة ، وإن كانت الصفة مع الموصوف فهذا هو الخالق ، ليس هو المخلوق به ، والفرق بين الخالق للسموات والأرض والكلمة التي بها خلقت السموات والأرض أمر ظاهر معروف ، كالفرق بين القدرة والقادر ... فهؤلاء النصارى جعلوا الصفة غير الموصوف ، وجعلوها خالقة ، بل جعلوها حلت في أحد المخلوقات . وكان من آثار مناقشة المعتزلة للنصارى أن تطرقوا لهذا الموضوع كثيراً ، فنشأت شبهة تعدد القدماء ، وأن إثبات صفة الله يلزم منه أن تكون قديمة ، وإذا كانت غير الموصوف لزم تعدد القدماء ، فظنوا - أي المعتزلة - أن تحقيق التوحيد ، والخلوص من شرك النصارى لا يتم إلا بنفي جميع الصفات عن الله تعالى »^(٢) .

المناقشة :

يمكن أن نناقش هذه الشبهة وما دلت عليه من المعاني من خلال الفقرات التالية :

أ - دلت النصوص على أن الله تعالى موصوف بالصفات العلية ، كقوله تعالى : ﴿ ولا يحيطون بشيء من علمه ﴾ [البقره/ ٢٥٥] وقوله تعالى : ﴿ فاعلموا أنما أنزل بعلم الله ﴾ [هود/ ١٤] وقوله تعالى : ﴿ أنزله بعلمه ﴾ [النساء/ ١٦٦] وقوله تعالى : ﴿ إن القوة لله جميعاً ﴾ [البقره/ ١٦٥] وقوله تعالى : ﴿ إن الله هو الرزاق ذو القوة

(١) انظر : الملل والنحل ٦٠/١ .

(٢) انظر : المحيط بالتكليف ص : ٢٢٤ ، والجواب الصحيح ٢/٢٦٦ ، ٢٩٢ ، ٣/٥٤-٥٥

والسياق بطوله للمحمود في موقف ابن تيمية من الأشاعرة ٣/١٠٩٠-١٠٩١ .

المتين ﴿الذاريات/ ٥٨﴾ ، فقد « أثبت لنفسه القوة ، وهي القدرة باتفاق المفسرين »^(١) .
 وقوله تعالى : ﴿ وما تحمل من أنثى ولا تضع إلا بعلمه ﴾ [ناظر/ ١١] وقوله تعالى :
 ﴿ الرحمن على العرش استوى ﴾ [طه/ ٥] وقوله تعالى : ﴿ بل يدها مبسوطتان ينفق
 كيف يشاء ﴾ [المائدة/ ٦٤] وقوله تعالى : ﴿ ورحمتي وسعت كل شيء ﴾ [الاعراف/ ١٥٦]
 وقوله تعالى : ﴿ رضي الله عنهم ورضوا عنه ﴾ [البينة/ ٨] وقوله تعالى : ﴿ وجاء
 ربك والملك صفاً صفاً ﴾ [الفجر/ ٢٢] وقوله تعالى : ﴿ ويبقى وجه ربك ذو الجلال
 والإكرام ﴾ [الرحمن/ ٢٧] الخ^(٢) .

فهذه الأدلة صريحة في إثبات الصفات لله تعالى، ولا يصح أن تعارض بالشبهات،
 ومعارضتها بالشبه هو سبيل أهل الزيغ والفتنة .

ب - وقد دلت الأدلة العقلية - كذلك - على طائفة من الصفات ، ويمكن أن
 تمثل لذلك : بصفة العلم والإرادة ، وتقرير الدليل : أن الله تعالى « لا يكون عالماً
 بنفسه إن لم يكن عالماً بلوازمها ، وقدرته وإرادته من لوازمها ، ومراده من لوازم
 الإرادة ، فالمفعولات لازمة للإرادة اللازمة لذاته ، ولازم اللازم لازم ، وبمجرد النظر
 إلى كونه مستلزماً لمفعول يوجب العلم ، مع قطع النظر عن توسط الإرادة ، لكن هي
 ثابتة في نفس الأمر ، وإن لم يستحضر المستدل ثبوتها ... وهذا الدليل مأخوذ من
 معنى قوله تعالى : ﴿ ألا يعلم من خلق ﴾ [الملك/ ١٤] .^(٣) وكذلك يمكن أن تمثل
 بمثال آخر وهو في : صفة السمع والبصر فإن « المخلوق يتصف بأنه يسمع ويبصر ،
 فيمتنع اتصاف المخلوق بصفات الكمال دون الخالق سبحانه وتعالى ، وقد عاب الله
 تعالى من يعبد من لا يسمع ولا يبصر في غير موضع ، ولأنه حي ، والحي إذا لم يتصف
 بالسمع والبصر اتصف بضد ذلك وهو العمى والصمم وذاك ممتنع »^(٤) .

(١) لمع الأدلة ص : ١٠٢ .

(٢) انظر : استدلال الأشاعرة والماتريدية بالنصوص على ما أثبتوه من الصفات : لمع الأدلة ص :
 ١٠١ ، وأصول الدين ص : ٩٢ ، واللمع ص : ٣١ ، وتبصرة الأدلة ٢٠١/١ ، وشرح
 المقاصد ٧٧/٤ ، وشرح العقائد النسفية ص : ٣٦ ، والتمهيد (للسفي) ص : ١٧٠-١٧١ .

(٣) درء التعارض ١١٣/١٠-١١٤ ، وقد ذكر أوجهاً متعددة لإثبات صفة العلم والإرادة .

(٤) الفتاوى ٢٢٨/٦ .

وقد استدلل الأشاعرة والماتريديّة على إثبات بعض الصفات بقياس الغائب على الشاهد في صفة العلم بجامع العلة ، والشرط .

قال الجويني: « اعلم أن إثبات العلم بالصفة الأزليّة لا يتلقى إلا من اعتبار الغائب بالشاهد »^(١) . وتقريره أنه : « قد ثبت في الشاهد أن حقيقة العالم من قام به العلم . وأن الحكم بكون العالم عالماً معلل بالعلم ، فلزم القضاء بذلك في الغائب ... وهذا احتجاج على المعتزلة القائلين بصحة قياس الغائب على الشاهد عند شرائطه^(٢) » .

وحصر الجويني إثبات صفة العلم وغيرها في هذا القياس فيه نظر ، لأن الصفات تدل عليها النصوص أولاً ، ثم إن الأدلة العقليّة عليها لا يمكن حصرها في دليل واحد ، ثم إن الجويني نفسه نقد هذا الدليل ، فهل يعني هذا أن هذه الصفة لا يمكن إثباتها ؟ وهذا الدليل بشكل عام فيه حق وباطل ، والمتكلمون مضطربون فيه ، كل منهم يستعمله فيما يثبته ويرد على منازعة ما استعمله في ذلك^(٣) . وهذا الدليل لو كان استعماله صحيحاً فإن غيره من الأدلة أقوى وأوضح منه^(٤) .

ج - ومن ردود الماتريديّة على المعتزلة - وهي صحيحة - أن قول القائل : الله تعالى ليس بعالم ولا قادر ولا حي ، وقوله أن الله تعالى لا علم له بشيء ، ولا قدرة له على شيء ، ولا حياة له ، ليس بينهما فرق عند أهل اللسان ، فإذا كان الأول فاسداً ، كما تقر به المعتزلة فكذلك الثاني لعدم وجود الفرق بينهما ، فبطل إثبات المعتزلة للأول ، ونفيها للثاني^(٥) .

ء - أن أسماء الله تعالى بلاريب من قبيل الألفاظ المشتقة عن المعاني ، فإذا أطلقت على الذات فإنه يراد بها إثبات ماهو مأخذ الإشتقاق من المعاني لا إثبات

(١) الإرشاد ص : ٨٢ .

(٢) شرح المقاصد ٩٣/٤ وانظر : شرح المواقف ص : ٧٨ (ت المهدي) ، واللمع ص : ٢٧ ، وشرح المقاصد ٧٣/٤ ، والإرشاد ص : ٨٢ .

(٣) انظر : بيان تلبس الجهميّة ٣٢٦/١ ، وانظر في مفهوم هذا الدليل ، واستعمال المتكلمين له ، والموقف السلفي منه : منهج إمام الحرمين الجويني في دراسة العقيدة ص : ١٤٣ - ١٦٦ .

(٤) انظر : درء التعارض ١١٣/١٠ - ١٢٦ ، وشرح الأصفهانية ص : ٢٤ - ٢٦ - ت مخلوف .

(٥) انظر : تبصرة الأدلة ٢٠١/١ .

الذات فحسب ، ومقتضى كون الأسماء الثابتة لله تعالى « حُسنِي » أن تدل على معان في غاية الحسن والكمال ، وإذا جعل ماهو من صفات المدح والكمال لقباً وعلماً أجوفاً بدون معنى وأطلق على ذات ما فإنه نوع من الهزء والسخرية ، كالأعمى يسمى بصيراً والزنجي يسمى أبيضاً . ومن جعل إطلاق الأنبياء والمرسلين وعباد الله الصالحين الأسماء الحسنى والصفات العلى على الخالق على طريق الهزء والسخرية فهو غير عارف بالله تعالى وغير معظم له (١) .

هـ - ومن ردود الأشاعرة على المعتزلة - وهي صحيحة - « أنه لو كان مفهوم كونه عالماً ، حياً ، قادراً نفس ذاته لم يفد حملها على ذاته معنى مفيد ، وكان قولنا على طريق الإخبار الله الواجب أو العالم أو القادر أو الحي إلى سائر الصفات بمثابة حمل الشيء على نفسه واللازم باطل فالملزوم باطل مثله ، لأن حمل هذه الصفات يفيد فائدة صحيحة بخلاف قولنا : ذاته ذو ذاته » (٢) .

قال الرازي : « أنه لو كان العلم نفس القدرة لكان كل ما كان معلوماً كان مقدرواً وهو باطل ، لأن الواجب والممتنع معلومان ، وغير مقدورين » (٣) .

و- أن تصور ذات مجردة عن الصفات لا وجود له في الخارج ، وهو إنما يمكن وجوده في الذهن لا في الخارج كتقدير وجود لا يتعين في الخارج . والمعتزلة عندما نفت الصفات تصورت ذاتاً مجردة عن الصفات . يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : « ولفظ « ذات » تأنيث ذو ، وذلك لا يستعمل إلا فيما كان مضافاً إلى غيره ، فهم يقولون : فلان ذو علم وقدرة ، ونفس ذات علم وقدرة ، وحيث جاء في القرآن أو لغة العرب لفظ « ذو » ولفظ « ذات » لم يجيء إلا مقروناً بالإضافة ، كقوله تعالى : ﴿ فاتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم ﴾ [الأنفال/١] وقوله : ﴿ عليم بذات الصدور ﴾ [آل عمران/١٥٤] . وقول خبيب - رضي الله عنه - : « وذلك في ذات الإله ... » ونحو ذلك .

(١) انظر : المصدر السابق ٢٠٣/١ ، وشرح العقائد النسفية ص : ٣٦ .

(٢) شرح المواقف ص : ٧٩ - ٨٠ - بتصرف يسير . ، وانظر : شرح المقاصد ٧٤/٤ .

(٣) معالم أصول الدين ص : ٦٢ .

لكن لما صار النظر يتكلمون في هذا الباب قالوا : إنه يقال إنها ذات علم وقدرة، ثم إنهم قطعوا هذا اللفظ من الإضافة وعرفوه ؛ فقالوا : « الذات » .

وهي لفظ مولد ليس من لفظ العرب العرباء ، ولهذا أنكره طائفة من أهل العلم ؛ كأبي الفتح ابن برهان ، وابن الدهان وغيرهما ، وقالوا : ليست هذه اللفظة عربيّة ورد عليهم آخرون كالقاضي وابن عقيل وغيرهما .

(وفصل الخطاب) : أنها ليست من العربية العرباء ، بل من المولدة كللفظ الموجود ولفظ الماهيّة ، والكيفيّة ونحو ذلك ، فهذا اللفظ يقتضي وجود صفات تضاف الذات إليها ، فيقال : ذات علم ، وذات قدرة ، وذات كلام ، والمعنى كذلك، فإنه لا يمكن وجود شيء قائم بنفسه في الخارج لا يتصف بصفة ثبوتية أصلاً؛ بل فرض هذا في الخارج كفرض عرض يقوم بنفسه لاغيره .

ففرض عرض قائم بنفسه لاصفة له ، كفرض صفة لا تقوم بغيرها ، وكلاهما ممتنع ، فما هو قائم بنفسه فلا بد له من صفة، وما كان صفة فلا بد له من قائم بنفسه متصف به ^(١) .

ز - أن لله تعالى معلوماً ومقدوراً ، وكل من له معلوم ومقدور فله علم وقدرة إذ لا يعقل من العالم والقادر إلا ذلك ، فمن نفى العلم والقدرة فقد نفى المعلوم والمقدور، لأنه لا معنى للمعلوم والمقدور إلا ما تعلق به العلم والقدرة ^(٢) .
فلزم المعتزلة نفى المعلوم والمقدور أو إثبات العلم والقدرة ، وإلا حصل التناقض الذي هم فيه بإثبات الأول ، ونفي الثاني .

ح - أن قول المعتزلة « الصفات غير الذات » فيه إجمال ^(٣) :

- فقد يراد به المبين المنفصل ، ويعبر عنه بأن الغيرين ماجاز وجود أحدهما وعدمه ، أو ماجاز مفارقة أحدهما الآخر بزمان أو مكان أو وجود .
- وقد يراد بالغير مالم ليس هو عين الشيء ، ويعبر عنه بأنه ماجاز العلم بأحدهما

(١) الفتاوى ٩٨/٦ - ٩٩ ، وانظر : درء التعارض ١٤٠/٤ - ١٤١ ، ١٥٧/١٠ .

(٢) انظر : شرح المقاصد ٧٤/٤ .

(٣) هذا السياق للمحمود في موقف ابن تيمية من الأشاعرة ١٠٩٣/٣ .

دون الآخر .

فإن قيل : هل الصفات هي الموصوف أو غيره ؟ .

فيقال : إن أريد بالغير الأول ، - وهو ماجاز مفارقة أحدهما الآخر - فليست
الصفة غير الموصوف ، وإن أريد بالغير المعنى الثاني - وهو ماجاز العلم بأحدهما
دون الآخر - فالصفة غير الموصوف .

وإن قيل : هل الصفات هي الذات أو غيرها ؟ .

فيقال : إن أريد بالذات المجردة التي يُقرُّ بها نفاة الصفات ، فالصفات زائدة
عليها، وهي غير الذات ، وإن أريد بالذات الموجودة في الخارج فتلك لا تكون
موجودة إلا بصفاتهما اللازمة ، والصفات ليست زائدة على الذات ، ولا غيرها بهذا
المعنى (١) .

والسلف يقولون بهذا التفصيل لأن هذه العبارات لم يرد نفيها ولا إثباتها في
الشرع ، والعبرة بالمعاني ، فيحصل التفصيل حينئذٍ .

وقد أحاب الأشاعرة بنحو الجواب السابق ، فقال البيجوري : « المحذور المبطل
للتوحيد إنما هو تعدد القدماء المتغايرة المنفكة بحيث تكون ذواتاً مستقلة ، وليست
الصفات مغايرة للذات بهذا المعنى ، فلم يلزم التعدد المبطل للتوحيد حتى يلزم
الكفر » (٢) .

٢- شبهة التركيب .

سبق أن بينا أن المعتزلة نفوا صفات الله تعالى بحجة أنه يلزم من إثباتها القول
بتعدد القدماء ، كما أن المعتزلة نفوا الصفات أيضاً لشبهة أخرى وهي شبهة التركيب ،
وقد وافقهم عليها الأشاعرة والماتريدية حيث ظنوا جميعاً أن إثبات الصفات يستلزم
أن يكون الإله مركباً من أبعاض وأجزاء .

(١) كرر هذا المعنى شيخ الإسلام ابن تيمية في كتبه ، ومنها : انظر : درء التعارض ١/٢٨١ ،

٢/٢٣٠ - ٢٣١ ... ومواطن أخرى . والفتاوى ١٧/١٦٠ - ١٦١ ، ١٢/١٢٠ .

(٢) تحفة المريد ص : ٨٠ ، وانظر : الارشاد ص : ١٣٧ ، والتمهيد (للسفي) ص : ١٧١ ،

والمحصل ص : ٤٢٦ ، وشرح المقاصد ٤/٨٠ ، وشرح العقائد النسفية ص : ٣٨ .

وقد أخذ أهل الكلام هذه الشبهة من الفلاسفة^(١) ، فقد أشار إلى هذا شيخ الإسلام ابن تيمية عندما ذكر شبهة التركيب فوصفها بأنها « فلسفيّة إعتزاليّة »^(٢) .
ولعل السبب في نفي الصفات بهذه الشبهة اعتقادهم أن إثبات الصفات يستلزم التركيب ، والتركيب ينافي التوحيد، ذلك أنهم كما سبق ذكره جعلوا التوحيد ثلاثة أنواع فهو : « واحد في ذاته لاقسيم له ، وواحد في صفاته لاشبيه له ، وواحد في أفعاله لاشريك له » . ويريدون بقولهم « واحد في ذاته لاقسيم له » أنه غير مركب من الأجزاء والأبعاض .

يقول الرازي في نفي التركيب عن الله تعالى : « إن كل متحيّز فإما أن يكون قابلاً للقسمة أو لا يكون . فإن كان قابلاً للقسمة، كان مركباً مؤلفاً ، وإن كان غير قابلاً للقسمة فهو الجوهر الفرد - وهو في غاية الصغر والحقارة - وليس في العقلاء أحد يقول هذا القول .

فثبت : أنه تعالى لو كان متحيّزاً ، لكان مؤلفاً وذلك محال . لأن كل ما كان كذلك ، فهو مفتقر في حقيقته إلى كل واحد من أجزائه ، وكل واحد من أجزائه : غيره . فكل مركب فهو مفتقر في الحقيقة إلى غيره ، وكل ما كان كذلك ، فهو ممكن لذاته فكل مركب : ممكن لذاته . فيلزم أن يكون الممكن لذاته : واجباً لذاته ، وذلك محال . فيمتنع أن يكون متحيّزاً »^(٣) .

ويقول التفتازاني في نفي التركيب عن الله تعالى : « الواجب ليس يجسم لأن كل جسم مركب من أجزاء عقلية هي الجنس والفصل ، ووجودية هي الهيولى والصورة ، أو الجواهر الفردة ، ومقدارية هي الأبعاض ، وكل مركب محتاج إلى جزئه ، ولا شيء من المحتاج بواجب »^(٤) .

ومع أن هذه الشبهة يشترك بالقول بها المعتزلة والأشاعرة إلا أن المعتزلة في

(١) انظر : ابن تيمية وقضية التأويل ص : ١٩١ ، ٢٣٤ .

(٢) بيان تلبيس الجهمية ١/٦٠٥ .

(٣) أساس التقديس ص : ٤٩ - ت السقا - ، وانظر : المحصل ص : ٣٥٩ .

(٤) شرح المقاصد ٤/٤٣ - ٤٤ .

تطبيقها خالفوا الأشاعرة والماتريدية فهذه الشبهة نفت المعتزلة الصفات الثبوتية القديمة لأنه يلزم في زعمهم من إثباتها التركيب لأنه لا يخلو إما أن يقوم وجوده بتلك الصفة المعينة بحيث يلزم من تقدير عدمها عدمه ؛ أولاً . فإن يقيم فقد تعلق وجوده بها ، وصار مركباً من أجزاء لا يصح وجوده إلا بمجموعها ، والمركب معلول يفتقر إلى أجزائه . وإن كان لا يقوم وجوده بها ولا يلزم من تقدير عدمها عدمه ، فهي عرضية ، والعرض معلول أيضاً ، وهما على الله محال ، فلم يبق إلا أن تكون صفات الباري غير زائدة على ذاته ، وهو المطلوب^(١) . كما يتضح استخدامهم لهذه الشبهة عند نفهم الجسمية عن الله تعالى ، فقد أورد القاضي عبد الجبار - فضلاً في أنه تعالى لا يجوز أن يكون جسماً - : فقال : « اعلم أن الجسم هو ما يكون طويلاً عريضاً عميقاً ، ولا يحصل فيه الطول والعرض والعمق إلا إذا تركز من ثمانية أجزاء ... وتسمى الثمانية أجزاء المركبة على هذا الوجه جسماً ... [والله تعالى] لو كان جسماً لكان محدثاً ، وقد ثبت قدمه لأن الأجسام كلها يستحيل انفكاكها من الحوادث التي هي الاجتماع والافتراق والحركة والسكون ، وما لم ينفك من المحدث يجب حدوثه لا محالة »^(٢) .

وقد نفت المعتزلة الصفات الثبوتية القديمة كلها لأنه يلزم منها التركيب والجسمية ، وذلك مثل العلم ، والقدرة ، والإرادة ، والسمع والبصر^(٣) ، والوجه^(٤) ، والعينين^(٥) ، واليد^(٦) ، وغيرها^(٧) .

ومما يجدر التنبيه له أنّ المعتزلة عندما استدلوا بشبهة التركيب على نفي الصفات جاء نفهم عاماً لكل الصفات ، فنفوا العلم والقدرة والإرادة والكلام والسمع

(١) انظر : بيان تلبيس الجهمية ١/٦٠٥ .

(٢) شرح الأصول الخمسة ص : ٢١٧ ، ٢١٨ ، وانظر : رسائل العدل والتوحيد ص : ٢١٥ .

(٣) انظر : بيان تلبيس الجهمية ١/٦٠٥ .

(٤) انظر : شرح الأصول الخمسة ص : ٢٢٧ .

(٥) انظر : المصدر السابق ص : ٢٢٧ .

(٦) انظر : المصدر السابق ص : ٢٢٨ .

(٧) انظر : شرح الأصول الخمسة (الأصل الأول : التوحيد) .

والبصر - وهذه التي تسميها الأشاعرة صفات المعاني - كما نفوا اليد والوجه والقدم والعين ونحوها . أما الأشاعرة والماتريديّة فقد نفوا بعض الصفات بهذه الشبهة ولم ينفوا جميع الصفات كما فعلت المعتزلة . بل نفوا الصفات الذاتية الخبريّة مثل اليد ، والوجه ، والعين ، والقدم ، وأولوا جميع النصوص التي تدل على هذه الصفات واعتبروها أجزاءً ، وأبعاضاً فتكون - حينئذٍ - تركيباً ، والتركيب نقص يتنزه الله تعالى عنه (١) .

أمّا صفات المعاني فقد أثبتوها ، وقد أوّل البغدادي صفة اليدين لله تعالى بالقدرة ، وكذا بقيّة الصفات الذاتية الخبريّة ؛ واستدل على نفي هذه الصفات بالتوحيد وأنه ليس بذي أجزاء وأبعاض مع نسبه الإثبات للمشبهة (٢) .

كما أن الباقلاني - من قبل - منع كون الكلام بحرف وصوت لأنه يلزم منه التبعض (٣) .

ومع أن الأشاعرة والماتريديّة أثبتوا صفات المعاني فإنهم لم يقولوا أن إثباتها يلزم منه التركيب ، وزعموا « أنها من لوازم الذات كما أن الوجود من لوازم الذات فلا فرق بينهما » (٤) ، أمّا الصفات الخبريّة فإنهم ينفونها بشبهة التركيب ثم يستدلون على نفي التركيب بأن ذلك يستلزم تعدد القدماء ، مع أنهم ينكرون أن يكون هناك تلازم بين الصفات وتعدد القدماء .

وقد ذكر ذلك البغدادي فقال: « أنه قد صح أنه حي قادر عالم مرید فلو كان ذا أجزاء وأبعاض لم يخل من أن يكون في كل جزء منه حياة وقدرة وعلم وإرادة أو تكون (٥) هذه الصفات في بعض أجزائه ، فإن كان في كل جزء منه مثل هذه الصفات

(١) انظر - مثلاً - : تبصرة الأدلة ١/١٢٩ ، وشرح المقاصد ٤/٤٨ - ٥٢ ، والمحصل ص : ٣٦٥ ، وأصول الدين ص : ٧٥ - ٧٦ ، وأساس التقديس ص : ٩١ - ١٧١ - ت السقا - .

(٢) انظر : أصول الدين ص : ٧٥ - ٧٦ .

(٣) انظر : الانصاف ص : ١٢٦ .

(٤) التحقيق التام ص : ٥٩ .

(٥) في المطبوع « يكون » والتصحيح يقتضيه السياق .

كان كل جزء منه حياً قادراً عالماً مريداً بِنفراده ولو كان كذلك لصح وقوع الخلاف بين أعضائه حتى يريد لبعضه شيئاً وبعضه يريد ضد ذلك المراد ، وخلافه فمتمايع أعضائه - كذا^(١) - وإن كانت تلك الصفات في بعض أعضائه وجب قيام أضداد تلك الصفات بالباقية من أعضائه فكان يكون بعضه حياً قادراً عالماً مريداً ، وبعضه ميتاً وعاجزاً وجاهلاً وساهياً ، ولم يكن الحي منها بالحياة أولى من غيره إلا بمخصص خصه بها ، وهذا يقتضي افتقاره إلى صانع سواه وهذا محال فما يؤدي إليه مثله^(٢) .

أدلة المتكلمين على امتناع التركيب :

وقد استدل أهل الكلام على نفي التركيب بأن القول بالتركيب فيه إبطال لدليل حدوث الأجسام حيث أن القول بجواز التركيب على الله تعالى يستلزم إثبات الجسميّة في حقه تعالى ، والقول بأن الله تعالى جسم يؤدي إلى إبطال دليل الحدوث . وقد أوضح الجويني ذلك بقوله : « ثم نقول : إن سميتم الباري تعالى جسماً ، وأثبتتم له حقائق الأجسام فقد تعرضتم لأمرين :

- إما نقض دلالة حدث الجواهر ، فإن مبناها على قبولها للتأليف والمماسمة والمباينة .

- وإما أن تطردوها وتقضوا بقيام دلالة الحدث في وجود الصانع .

وكلاهما خروج من الدين وانسلاال من ربة المسلمين»^(٣) .

كما أن القول بالتركيب يؤدي إلى إبطال التوحيد، وقد نبه على ذلك التفتازاني حيث قال : « وبأن كل جزء منه - أي من المركب - : إما أن يكون واجباً فيتعدد الواجب ، أو لا فيحتاج الواجب إلى الممكن فيكون أولى بالامكان»^(٤) .

وقد استدل الرازي على نفي التركيب بأنه يوجب الافتقار والحاجة إلى كل

(١) الصحيح : أعضاؤه .

(٢) أصول الدين ص : ٧٥ ، وانظر مثله تماماً عند الماتريدية : تبصرة الأدلة ١/١٢٤ ، وانظر نص الآمدي في المعنى نفسه ، وردّ ابن تيمية عليه تفضيلاً في درء التعارض ٤/١٨٦ - ١٩٩ .

(٣) الإرشاد ص : ٤٣ ، وانظر : تبصرة الأدلة ١/١٢٢ .

(٤) شرح المقاصد ٤/٣٢ .

واحد من أجزائه ، والمحتاج ممكن^(١) . ونجد ذلك أيضاً في كلام التفتازاني إذ يقول :
« واستدل على نفي التركيب بأن كل مركب محتاج إلى الجزء الذي هو غيره ، وكل
محتاج إلى الغير ممكن ، لأن ذاته من دون ملاحظة الغير لا يكون كافياً في وجوده ،
وإن لم يكن ذلك الغير فاعلاً له خارجاً عنه »^(٢) .

وإذا تتبعنا أدلة المتكلمين على نفي التركيب نجد أنهم استدلوا أيضاً بالأدلة
السمعية ، فقد استدل الرازي بقوله تعالى : ﴿ قل هو الله أحد ﴾ [الإخلاص/ ١] ثم
فسر الأحد بأنه الذي لا تركيب فيه^(٣) ، وكذلك بقوله تعالى : ﴿ الله الصمد ﴾
[الإخلاص/ ٢] وفسر الصمد بأنه الذي لا يقبل الانقسام^(٤) ، كما استدل بقوله تعالى :
﴿ والله الغني وأنتم الفقراء ﴾ [محمد/ ٣٨] ثم قال في وجه الدلالة : « دلت هذه الآية
على كونه تعالى غنياً ، ولو كان جسماً لما كان غنياً ، لأن كل جسم مركب ، وكل
مركب محتاج إلى كل واحد من أجزائه »^(٥) .

المناقشة :

أ - بينا آنفاً أن أهل الكلام ينفون الصفات مستدلين على ذلك بأن إثباتها
يستلزم التركيب من الأجزاء وأن المركب مفتقر إلى كل واحد من تلك الأجزاء .
وقد عرض شيخ الإسلام لهذه الشبهة وناقشها بشيء من التفصيل يجدر بنا أن
نعرضها بتمامها لأهميتها إذ يقول مناقشاً الخصوم : « أتعني بالمركب تلك الأجزاء ؟
أم تعني به إجتماعها ؟ أو الأمرين ؟ أو شيئاً رابعاً ؟ .
* فإن عنيت الأول : كان المعنى أن تلك الأجزاء مفتقرة إلى تلك الأجزاء ،
وكان حاصله أن الشيء المركب مفتقر إلى المركب ، وأن الشيء مفتقر إلى نفسه ،
وأن الواجب بنفسه مفتقر إلى الواجب بنفسه ومعلوم أن الواجب بنفسه لا يكون

(١) انظر : المحصل ص : ٣٥٨ ، أساس التقديس ص : ٤٩ (ت السقا) .

(٢) شرح المقاصد ٣١/٤-٣٢ .

(٣) انظر : أساس التقديس ص : ٣٠ (ت : السقا) ، شرح المواقف ص : ٣٦٧ (ت المهدي) .

(٤) انظر : أساس التقديس ص : ٣٢ ، وشرح المواقف ص : ٣٦٨ .

(٥) أساس التقديس ص : ٣٦ .

مستغنياً عن نفسه ، بل وجوبه بنفسه يستلزم أن نفسه لاتستغني عن نفسه ، فما ذكرتموه عن الافتقار هو تحقيق لكونه واجباً بنفسه ، لامانع لكونه واجباً بنفسه .

* وإن قيل : إن المركب هو الاجتماع الذي هو اجتماع الأجزاء وتركبها ، قيل: فهذا الاجتماع هو صفة وعرض للأجزاء لايقول عاقل إنه واجب بنفسه دون الأجزاء ، بل إنما يقال هو لازم للأجزاء ، والواجب بنفسه هو الذات القائمة بنفسها وهي الأجزاء لا مجرد الصفة التي هي نسبة بين الأجزاء .

وإذا لم يكن هذا هو نفس الذات الواجبة بنفسها وإنما هو صفة لها فالقول فيه كالقول في غيره مما سميتوه أنتم أجزاء ، وغايته أن يكون بعض الأجزاء مفتقراً إلى سائرهما ، وليس هذا هو افتقار الواجب بنفسه إلى جزئه .

* وإن قيل : إن المركب هو المجموع أي الأجزاء واجتماعها ، فهذا من جنس أن يقال المركب هو الأجزاء لكن على هذا التقدير صار الاجتماع جزءاً من الأجزاء ، وحينئذٍ فإذا قيل : هو مفتقر إلى الأجزاء كان حقيقته أنه مفتقر إلى نفسه أي لا يستغني عن نفسه ، وهذا حقيقة وجوبه بنفسه ، لامناف لوجوبه بنفسه .

* وإن عنيت شيئاً رابعاً فلا يعقل هنا شيء رابع ، فلا بد من تصويره ، ثم هذا الكلام عليه .

- وإن قال : بل المجموع يقتضي افتقاره إلى كل جزء من الأجزاء . قيل افتقار المجموع إلى ذلك الجزء كافتقاره إلى سائر الأجزاء ، وذلك وسائر الأجزاء هي المجموع . فعاد إلى أنه مفتقر إلى نفسه .

- فإن قيل : فأحد الجزئين مفتقر إلى الآخر . أو قيل : الجملة مفتقرة إلى كل جزء إلى آخره .

قيل : « أولاً » ليس هذا هو حجتكم ، وإنما ادعيتم افتقار الواجب بنفسه إلى جزئه ، وقيل « ثانياً » إن عنيت بكون أحد الجزئين مفتقر إلى الآخر : أن أحدهما فاعل للآخر أو علة فاعله له فهذا باطل بالضرورة فإن المركبات الممكنة ليس أحد أجزائها علة فاعلة للآخر ، ولا فاعلاً له باختياره . فلو قدر أن في المركبات ما يكون جزؤه فاعلاً لجزئه لم يكن له مركب كذلك فلا تكون القضية كلية ، فلا يجب أن يكون مورد النزاع داخلاً فيما جزؤه مفتقر إلى جزئه ، فكيف إذا لم يكن في

الممكنات شيء من ذلك فكيف يدعي في الواجب بنفسه إذا قدر مركباً أن يكون بعض أجزائه علة فاعلة للجزء الآخر؟! .

وإن عنيت أن أحد الجزئين لا يوجد إلا مع الجزء الآخر فهذا إنما فيه تلازمهما وكون أحدهما مشروطاً بالآخر ، وذلك « دور معيِّ اقتراضي » وهو ممكن صحيح لا بد منه في كل متلازمين وهذا لا ينافي كون المجموع واجباً بالمجموع^(١) .

ب - أن قول المتكلمين (المعتزلة) يستلزم وجود ذات بدون صفات ، وهذا القول باطل لأنه من الأمور الممتنعة فإنّ صفات الله تعالى من لوازم ذاته ، ولا يمكن أن تنفك عنه بأيّ وجه من الوجوه ، ولا يمكن تصور ذات بدون صفات في الخارج ، وعليه : فإنه لا يصح أن يقال عن الصفات أنها أبعاد للذات وأجزاء له ، وإنما هي ذات تستلزم لوازمها من الكمالات فلا تُسمى تركيباً إذ لا يمكن أن تكون الذات موجودة في الخارج بغير هذه الصفات .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : « لأنسلم أن هناك تركيباً من أجزاء بحال ، وإنما هي ذات قائمة بنفسها ، مستلزمة للوالمها التي لا يصح وجودها إلا بها ، وليست صفة الموصوف أجزاء له ولا أبعاضاً يتميّز بعضها عن بعض ، أو تتميز عنه ؛ حتى يصح أن يقال هي مركبة منه أو ليست مركبة . فثبوت التركيب ونفيه فرع تصوره ، وتصوره هنا منتفٍ »^(٢) .

ولو فرض جدلاً وتنزلاً أن هذا النوع يسمى تركيباً ، فليس هذا التركيب مستلزماً للإمكان ولا الحدوث ، لأن الله وصف به نفسه ولا يتصور أن يصف الله نفسه بما يتضمن النقص ، « وذلك أن الذي علم بالعقل والسمع أنه يمتنع أن يكون الرب تعالى فقيراً إلى خلقه بل هو الغني عن العالمين ، وقد علم أنه حي قيوم بنفسه وأن نفسه المقدسة قائمة بنفسه ، وموجودة بذاته ، وأنه أحد صمد ، غني بنفسه ليس ثبوته وغناه مستفاداً من غيره ، وإنما هو بنفسه لم يزل ولا يزال حقاً صمداً قيوماً ،

(١) بيان تلبيس الجهمية ١/٥٣٩ - ٥٤١ ، وانظر - للأهمية - المصدر السابق ١/٥٣٨ .

(٢) الفتاوى ٦/٣٤٧ - ٣٤٨ . وانظر نقاش الغزالي وابن رشد وتعليق شيخ الإسلام عليهما في

مسألة التركيب في درء التعارض ٣/٣٩٩ - ٤٣٤ .

فهل يقال في ذلك أنه مفتقر إلى نفسه ، أو محتاج إلى نفسه ، لأن نفسه لا تقوم إلا بنفسه ؟ ، فالقول في صفاته التي هي داخلة في مسمى نفسه هو القول في نفسه « (١) .

ج - أن يجاب عن هذه الشبهة بالمعارضة فيقال :

* المعتزلة يثبتون أن الله تعالى عالمٌ قادرٌ ، ومن المعلوم بالضرورة أن مفهوم كونه عالماً غير مفهوم كونه قادراً ، فإن كانت ذاته مركبة من هذه المعاني لزم « التركيب » الذي ادعوه في بقية الصفات ، وإن نفو التركيب عن ما أثبتوه لزمهم نفيه في بقية الصفات .

* أما الأشاعرة والماتريديّة فهم يثبتون أن الله تعالى له قدرة وعلم وإرادة وسمع وبصر ، ومن المعلوم أن مفهوم كل واحدة غير مفهوم الأخرى ، فإن كان إثبات هذه الصفات لا يستلزم التركيب ، كما يزعمون ، فإن إثبات بقية الصفات لا يستلزم التركيب كذلك . فإن إثبات الوجه واليد والعين وغيرهما ، مثل إثبات العلم والقدرة والإرادة ونحوهما ، فكما لا يلزم التركيب في الثانية ، فكذلك الأولى ، وإن لزم في الأولى فيلزم في الثانية ولا بد (٢) .

والأشاعرة ينفون التركيب عن صفات المعاني لأنها من لوازم الذات - كما تقدم- لكنهم لا يعتبرون بقية الصفات الذاتية الخيرية من لوازم الذات ، والتفريق بينهما ليس عليه دليل أبداً ، بل هو تحكم مقيت .

وهكذا يمكن أن نقول شبهتهم عليهم ونلزمهم بها في الصفات التي أثبتوها ، وهذا ما فعله شيخ الاسلام ابن تيمية في رده عليهم إذ يقول : « وإن كان من المعتزلة وأمثالهم فهم يسلمون أن ذاته تستلزم أنه حيّ عالم قادر ، وإن كان من الصفاية فهم يسلمون استلزام ذاته للعلم والقدرة والحياة وغير ذلك من الصفات . فما من طائفة من الطوائف إلا وهي تضطر إلى أن تجعل ذاته مستلزماً للوالم ، وحيث أن فنفي هذا التلازم لا سبيل إليه ، سواء سمي افتقاراً أو لم يسم ، وسواء قيل إن هذا يقتضي التركيب أو لم يقل « (٣) .

(١) الفتاوى ٣٤٨/٦ .

(٢) انظر : بيان تلبس الجهمية ٣٨/١ ، ٦٠٥ ، والفتاوى ٣٤٥/٦ .

(٣) بيان تلبس الجهمية ٥٣٩/١ .

د - أن القائلين بهذه الشبهة متناقضون ، وبيان ذلك أن يقال :

« إن كان الواجب بنفسه لا يتميز عن غيره بصفة ثبوتية فلا واجب ، وإذا لم يكن واجباً لم يلزم من التركيب محال ؛ وذلك أنهم إنما نفوا المعاني لاستلزامها ثبوت « التركيب » المستلزم لنفي الوجوب ، وهذا تناقض . فإن نفي المعاني مستلزم لنفي الوجوب ؛ فكيف ينفونها لثبوته ؟ وذلك أن الواجب بنفسه حق موجود ، عالم قادر فاعل ، والممكن قد يكون موجوداً عالماً قادراً فاعلاً . وليست المشاركة في مجرد اللفظ ؛ بل في معاني معقولة معلومة بالاضطرار .

فإن كان مابه الاشتراك مستلزماً لمابه الامتياز ، فقد صار الواجب ممكناً والممكن واجباً ، وإن لم يكن مستلزماً : فقد صار للواجب ما يتميز به عن الممكن غير هذه المعاني المشتركة ، فصار فيه جهة اشتراك وجهة امتياز وهذا عندهم « تركيب » ممتنع .

فإن كان هذا التركيب مستلزماً لنفي الواجب فقد صار ثبوت الواجب بنفسه مستلزماً لنفيه ، وهذا متناقض^(١) .

هـ - أما استدلال أهل الكلام على نفي التركيب بالأدلة السمعية فباطل من

وجهين :

الأول : ليس معنى الواحد - في اللغة والشرع - أنه الذي لا ينقسم ولا يتجزأ ، فإن هذا لم تعرفه العرب من لغتها ، بل إذا قال القائل : دلالة القرآن والسنة على نقيض مطلوبهم أظهر كان قد قال الحق . لأن ما لا يسمونه هم جسماً منقسماً ليس هو شيئاً يعقله الناس ، ولا يعلمون وجوده حتى يعبروا عنه^(٢) .

الثاني : أن نفي الصفات « الذي يذكره المتكلمون بسبب التركيب ويفسرون به اسم الله تعالى (الواحد) هو عند أهل السنة والجماعة مستلزم للعدم منافي لما وصف الله به نفسه في كتابه من أنه الأحد الصمد ، وأنه العلي العظيم ، وأنه الكبير المتعال ، وأنه استوى على العرش ، وأنه يُصعد إليه ، وأنه يُرى في الآخرة كما تُرى

(١) الفتاوى ٣٤٥/٦ - ٣٤٦ .

(٢) انظر : درء التعارض ١١٤/٧ - ١١٦ .

الشمس والقمر وأنه يكلم عباده ، وأنه السميع البصير» (١) .

ومما يجدر التنبيه له أن : « التركيب المعقول في عقل بني آدم ولغة الآدميين هو تركيب الموجود من أجزائه التي يتميز بعضها عن بعض وهو تركيب الجسم من أجزائه ، كتركيب الإنسان من أعضائه وأخلاقه ، و تركيب الثوب من أجزائه ، و تركيب الشراب من أجزائه ، وسواء كان أحد الجزئين منفصلاً عن الآخر كأنفصال اليد عن الرجل أو شائعاً فيه كشياع المرة في الدم ، والماء في اللبن . وأما ما يذكره « المنطقيون » من تركيب الأنواع من الجنس والفصل : كتركيب الانسان من حيوان وناطق ، ... هذا التركيب أمر اعتباري ذهني ، ليس له وجود في الخارج ، كما أن « ذات النوع » من حيث هي عامة ، ليس لها ثبوت في الخارج بل نفس الحقائق الخارجة ، ليس فيها عموم خارجي ولا تركيب خارجي ...

فهذا النوع من « التركيب » ، ليس من جنس تركيب الجسد ، من أبعاضه وأخلاقه ، فليست الأبعاض كالأعراض ، ونحن لاننازع في تسمية هذا مركباً ، فإن هذا نزاع لفظي . ولكن الغرض أن هذا التركيب : ليس من جنس التركيب الذي يعقله بنو آدم بالفطرة الأولى ، حتى يطلق عليه لفظ الأجزاء» (٢) .

وبناءً على هذا التفصيل في معنى التركيب يقال :

إن قيام صفات الله تعالى بذاته ليس من التركيب الحقيقي الذي يدركه العقل وهو المفهوم من اللغة ، لأن هذا التركيب يشتمل على النقص حيث يقتضى أن أحداً قام بهذا التركيب ، وهو منفي عن الله تعالى كما يدل عليه اسمه « الصمد » ومعناه الذي لا جوف له « وهذه الصفة تستلزم امتناع التفرق عليه وأن يخرج منه شيء إذ ذلك ينافي الصمديّة» (٣) ، وأدلة التنزيه كلها تدل على ذلك (٤) .

وأما ماسماه المتكلمون تركيباً فإنه مجرد تأليف ذهني لا وجود له في الخارج ، وهم أرادوا بذلك نفي الصفات عن الله تعالى .

(١) بيان تلبيس الجهمية ٤٨٧/١ .

(٢) الفتاوى ٣٤٦/٦ - ٣٤٧ .

(٣) بيان تلبيس الجهمية ٤٩/١ .

(٤) انظر : المصدر السابق ٥١/١ .

يقول شيخ الاسلام ابن تيمية : « ولاريب أن أصل كلامهم -أي الأشاعرة- بل وكلام نفاة العلو والصفات مبنى على إبطال التركيب وإثبات بسيط كلي مطلق مثل الكليات وهذا الذي يثبتونه لا يوجد إلا في الأذهان ، والذي أبطلوه هو لازم لكل الأعيان ، فأثبتوا ممتنع الوجود في الخارج ، وأبطلوا واجب الوجود في الخارج »^(١) .

ويقول - أيضاً - : « ليس مرادهم بأنه لا ينقسم ولا يتبعض أنه لا ينفصل بعضه عن بعض ، وأنه لا يكون إلهين اثنين ، ونحو ذلك مما يقول نحواً منه النصارى والمشركون فإن هذا مما لا ينازعهم فيه المسلمون ، وهو حق لاريب فيه ، وكذلك كان علماء السلف ينفون التبعض عن الله بهذا المعنى ، وإنما مرادهم بذلك أنه لا يشهد ولا يرى منه شيء دون شيء ولا يدرك منه شيء دون شيء بحيث أنه ليس له في نفسه حقيقة عندهم قائمة بنفسها يمكنه هو أن يشير منها إلى شيء دون شيء ، أو يرى عباده منها شيء دون شيء بحيث إذا تجلى لعباده يريهم من نفسه المقدسة ماشاء، فإن ذلك غير ممكن عندهم ، ولا يتصور عندهم أن يكون العباد محجوبين عنه بحجاب منفصل عنهم يمنع أبصارهم عن رؤيته ، فإن الحجاب لا يحجب إلا ما هو جسم منقسم ، ولا يتصور عندهم أن الله يكشف عن وجهه الحجاب ليراه المؤمنون ، ولا أن يكون على وجهه حجاب أصلاً ، ولا أن يكون بحيث يلقاه العبد أو يصل إليه أو يدنو منه أو يقرب إليه في الحقيقة ، فهذا ونحوه هو المراد عندهم بكونه لا ينقسم ، ويسمون ذلك نفي التجسيم ، إذ كل ما ثبت له ذلك كان جسماً منقسماً مركباً ، والباري منزّه عنده عن هذه المعاني »^(٢) .

وقبل أن أختتم هذه المناقشة أود أن أشير إلى أن هذه الألفاظ الكلامية مثل « التركيب والأجزاء والأبعاض » ونحو ذلك هي من المصطلحات الكلامية الحادثة التي لم ترد في الكتاب والسنة ولا تكلم بها السلف الصالح ، وهي ألفاظ مجملة تشتمل على حق وباطل ، ومثل هذه الألفاظ لا يجوز إطلاقها لاشتغالها على الباطل ، وقد أوضح شيخ الإسلام ابن تيمية بدعية هذه الألفاظ من حيث النفي أو الإثبات إذ

(١) درء التعارض ٤/ ٢٥٣ .

(٢) التبعين ص : ٢٠٣ - ٢٠٤ .

يقول : « وإثبات لفظ الجسم ونفيه بدعة لم يتكلم به أحد من السلف والأئمة ؛ كما لم يثبتوا لفظ التحيز ولا نفوه ، ولا لفظ الجهة ولا نفوه ، ولكن أثبتوا الصفات التي جاء بها الكتاب والسنة ، ونفوا مماثلة المخلوقات »^(١) .

وقد أوضح شيخ الاسلام سبب ذلك فقال : « وما تنازع فيه المتأخرون نفيًا وإثباتًا فليس لأحد بل ولا له أن يوافق أحداً على إثبات لفظ أو نفيه ، حتى يعرف مراده ، فإن كان حقاً قبل ، وإن أراد باطلاً ردُّ ، وإن اشتمل كلامه على حق وباطل لم يقبل مطلقاً ، ولم يرد جميع معناه ، بل يوقف اللفظ ويفسّر المعنى »^(٢) .

٣- شبهة حلول الحوادث بذاته تعالى .

بيّنا سابقاً أن المتكلمين نفوا الصفات بشبهة التركيب ، وقد سبق الرد عليهم ، كما أنهم نفوا الصفات - أيضاً - منعاً لحلول الحوادث بذاته تعالى .

وقد اختلفت عبارات المتكلمين في تعريف الحادث فقال بعضهم : « ما لم يكن ثم كان » ، وقال آخرون : « هو الذي له أول » ، وقال فريق آخر : « المفتوح وجوده »^(٣) ، وقد عرف الباقلاني الحادث بأنه الموجود عن عدم ، ويّين هذا التعريف بقوله : « يدل على ذلك قولهم : حدث بفلان حادث من مرض أو صداع إذا وجد به بعد أن لم يكن ، وحدث به حدث الموت ، وأحدث فلان في هذه العرصة بناء أي فعل ما لم يكن قبل »^(٤) ، وقد نقل الجويني أن الذي ارتضاه الأشعري في تعريف الحادث أنه « المتأخر ، فهو المتأخر بوجوده الأزلي »^(٥) .

وأرى أن الخلاف في العبارات فحسب ، وقد حرر الرازي تعريف الحادث ورد التعريفات إلى نوعين فقال : « اعلم أن العبارات ، وإن كثرت في تفسير الحادث إلاّ

(١) المصدر السابق ٩/١ .

(٢) التدمرية ص : ٦٥-٦٦ ت السعوي ، وانظر : بيان تلبيس الجهميّة ٣٢/١ ، ٤٧-٥٢ ، ٥٤ ، ١٠٠ .

(٣) انظر : الشامل في أصول الدين ص : ٢٥٨-٢٦٠ .

(٤) التمهيد ص : ٣٧ .

(٥) انظر : الشامل في أصول الدين ص : ٢٦٠ .

أن حاصلها يرجع إلى نوعين من التعريف :

أحدهما : أن المحدث هو الذي يكون مسبقاً بالعدم .

والثاني : المحدث هو الذي يكون مسبقاً بالغير^(١) .

وإنني أرى أن هذين النوعين ترجع إلى نوع واحد وهو أن المحدث هو المسبوق الذي تقدمه غيره سواء كان السابق له العدم أو أمر آخر .

وتتفق طوائف المتكلمين في منع حلول الحوادث بذاته تعالى إلا أنهم يختلفون في تحديد الصفات التي تستلزم حلول الحوادث .

فالمعتزلة نفوا صفات المعاني زعماً منهم أنها تستلزم حلول الحوادث بذات الله تعالى إذ أن الصفات أعراض حادثه فلا يصح أن تقوم بذات الله تعالى ، إذ لو قامت الحوادث بذات الباري تعالى لتصف بها بعد أن لم يتصف ، ولو اتصف لتغير ، والتغير دليل الحدوث ويستحيل أن يكون الباري محدث إذ أن أحص وصف للإله كونه قديماً . كما أن إثبات الصفات يستلزم الجسميّة عند المعتزلة ، والجسميّة تستلزم الحدوث فهذا القاضي عبد الجبار يوضح ذلك فيقول : « أنه لو كان كذلك - أي جسماً - لم يكن بُدّ من تحيّزه ، فإنه إذا لم يكن كذلك لم ينفصل عن غيره ، وإذا كان متحيّزاً وجب أن لا ينفصل تحيّزه عن كونه كائناً في جهة ، وقد مضى الكلام في أنه لا يكون الكائن كائناً في جهة إلا لمعنى المحدث ، فالقول فيه بأنه جسم يعيده إلى أنه محدث، مع ثبوت الدلالة على قدمه ، فكيف يكون قديماً مع أن القول بأنه جسم يقتضي أنه غير منفك عن دلالة الحدث ؟ »^(٢) .

أما الأشاعرة والماتريدية فلم يمنعوا اتصافه تعالى بصفات المعاني مخالفين بذلك المعتزلة لكنهم منعوا تجدد هذه الصفات ومنعوا قيام الصفات الفعلية الاختيارية انطلاقاً من هذه الشبهة كما أنهم لم يثبتوا الصفات الخيرية فراراً من القول بحلول الحوادث .

وقد ذكر الأشاعرة أنه لا يتجدد لله تعالى عند وجود الموجودات نعت ولاصفة،

(١) الأربعين في أصول الدين ص : ٢٣ .

(٢) المحيط بالتكليف ص : ١٩٨ .

والذي يتحدد هو التعلق بين الصفة ومقتضاها ، وقد عرفوا التعلق بأنه « طلب الصفة
أمراً زائداً على الذات يصلح لها »^(١) ، لكنهم بينوا أن هذه التعلقات أمور اعتبارية
لا وجود لها في الخارج^(٢) . وعليه فإن التعلق بين العلم والمعلوم والقدرة والمقدور
والسمع والمسموع ونحوها ليس أمراً وجودياً ، وإنما هو أمر اعتباري لا وجود له في
الخارج فلا تجدد في الصفات عندما يحصل مقتضاها بل هي أزلية قديمة^(٣) .

وإذا كان أهل الكلام لا يثبتون الصفات الفعلية فماذا يعملون مع النصوص
الشرعية المثبتة لها ؟ والإجابة على هذا التساؤل واضحة في مصنفاتهم حيث يقومون
بتأويلها . ولكن ماذا ياترى يعمل الكلاميون مع الصفات الفعلية المتعدية كالخلق
والرزق والتدبير وهي لا تقبل التأويل ؟

يرى الأشاعرة أن هذه الصفات تعود إلى صفة القدرة والإرادة ، وأنه لا تعلق
وجودي بين هذه الصفات وبين الله تعالى حيث يرون أن الفعل هو المفعول . فالخلق
هو المخلوق ، والرزق هو المرزوق ، أما صفة القدرة والإرادة فهي قديمة أزلية ،
وتعلق الأفعال المتعدية بها لا يحدث تجدداً في هاتين الصفتين ، ومع كون الخلق هو
المخلوق ، ونسبته إلى الله تعالى اعتبارية لا وجود لها في الخارج إلا أنهم لا يرون أن
ذلك ينافي كون الموصوف به خالقاً^(٤) .

ومما تقدم يتضح لنا أنهم يعتبرون الصفات الفعلية المتعدية منسوبة إلى الله تعالى
من باب الإخبار والإضافة ولا تعلق لها بذاته تعالى فهي عندهم كالصفات السلبية التي
يثبتها أهل الكلام جميعاً لأنها لا تعلق لها بالذات .

أما الماتريدية فلهم شأن آخر في هذه الصفات حيث يرون أن الفعل غير المفعول^(٥)

(١) انظر : تحفة المرید ص : ٨١ .

(٢) انظر : شرح المواقف ص : ٦٢ (ت المهدي) ، وكشاف اصطلاحات الفنون ٧٢/١ ، ١٠١٤/٣ .

(٣) انظر : تحفة المرید ص : ٦٥ وما بعدها ، وشرح المقاصد ١٣٨/٤ وما بعدها .

(٤) انظر : في معالجة قضية الخلق والإيجاد عند الأشاعرة : رسالة قضية قيام الحوادث بذاته تعالى
ص : ٢٢٠ وما بعدها .

(٥) انظر : شرح العقائد النسفية ص : ٤٩ - ٥٠ .

وهم بذلك يخالفون الأشاعرة والمعتزلة ، لكنهم يرون أن هذه الصفات تتعلق بصفة أزلية يسمونها « التكوين » ، وهو إخراج المعدوم من العدم إلى الوجود ، وهو الذي يُعبّر عنه بالفعل والخلق والتخليق ، والإيجاد ، والإحداث ، والاختراع ونحو ذلك^(١) .
كما أن هذه الصفة (التكوين) لاتتعلق بمشيئة الله وقدرته تعالى ، والمتجدد بين صفة التكوين والمكوّنات إنما هو المفعول المخلوق المكوّن فقط .

وصفة التكوين لاتتجدد عند حصول مقتضاها منعاً لقيام الحوادث بذاته تعالى .
ونلاحظ أن الماتريديّة وافقوا أهل السنة في التفريق بين الفعل والمفعول ، ووافقوا بقية أهل الكلام في منعهم التجدد في صفات الله تعالى ، وجاءوا بما لم يقل به أهل السنة وأهل الكلام وهو إثبات صفة التكوين المتعلقة بذاته تعالى ، وردّ الصفات الفعلية المتعدية إليها مع ملاحظة منع التجدد في هذه الصفة^(٢) .

أدلة المتكلمين على امتناع قيام الحوادث بذات الله تعالى :

استدل أهل الكلام على امتناع قيام الحوادث بذاته تعالى بأربعة أدلة :

الدليل الأول : أن دليل حدوث العالم وهو دليل حدوث الأجسام يدل على أن كل ما كان محلاً للحوادث فإنه لم يخل منها ، وإذا لم يخل منها كان محدثاً مثلها .
« ويكون من السهل جداً على المتكلمين بعد صحة دليل حدوث العالم أن يطردوا الدليل لمنع قيام الحوادث بذاته تعالى ، لأنه إذا كان قيام الصفات الحادثة المتعاقبة على الذات دلالة على حدوث الذات ، فمعنى ذلك أن الباري تعالى لو كانت بعض صفاته حادثة لزم أن لا يخلو عن تلك الصفة الحادثة أو ضدها ، وضدها لا يمكن أن يكون قديماً وإلا لاستحال عدمه ، فذلك الضد أيضاً حادث^(٣) ، ويلزم من ذلك توارد الحوادث على الذات الإلهية ، الأمر الذي يستلزم حدوث الذات الإلهية وهو محال ، لأن الباري تعالى يمتنع أن يكون حادثاً فوجب امتناع اتصافه تعالى بالصفات

(١) انظر : المصدر السابق ص : ٤٧ .

(٢) انظر : التمهيد - للنسفي - ص : ١٨٨-٢٠٥ ، وتبصرة الأدلة ٢/٣٠٦-٣٧٢ ، وشرح المقاصد ٤/١٦٨-١٧٣ .

(٣) انظر : شرح المواقف ص : ٦٠ (ت المهدي) . وانظر للأهمية : نص للأشعري في رسالة أهل الثغر تحقيق : الجليلند ص : ٦٨ . ونص للماتريدي : التوحيد ص : ٢٤ ، ٧٥ .

الحادثة»^(١) . والنصوص السابقة عن أهل الكلام تدل على هذا الدليل .

والدليل الثاني : أن إبراهيم عليه السلام استدل بالتغيّر (الأفول) على حدوث الكوكب والشمس والقمر، ومن ثمّ استدل على أنها ليست آلهة ، لأن الاله قديم لا يتغيّر ولا تحل به الحوادث^(٢) . وهذا الدليل قريب من الدليل السابق إن لم يكن هو نفس الدليل . قال الشهرستاني : « لو قامت الحوادث بذات الباري سبحانه وتعالى لاتصف بها بعد أن لم يتصف ، ولو اتصف لتغيّر والتغيّر دليل الحدوث إذ لا بد من مغيّر»^(٣) . وقد بين معنى التغيّر فقال : « التغيّر ، خروج شيء إلى غير ما كان عليه ، ولا يشترط فيه بطلان صفة وتجدد صفة ، فإنه إذا كان خالياً من صفات ثم اعتراه صفات فقد تغيّر عما كان عليه»^(٤) .

الدليل الثالث : قال الرازي: « ... أن كل ما كان من صفات الله تعالى فلا بد وأن يكون من صفات الكمال ونعوت الجلال، فلو كانت صفة من صفاته محدثة، لكان ذاته قبل حدوث تلك الصفة خالياً عن صفة الكمال. والخالي عن صفة الكمال ناقص، فيلزم أن ذاته كانت ناقصة قبل حدوث تلك الصفة فيها . وذلك محال . فثبت : أن حدوث صفة في ذات الله تعالى محال»^(٥) . وهذا الدليل يُسمى دليل الكمال والنقصان .

الدليل الرابع : « لو كانت ذاته قابلة للصفة المحدثة ، لكانت تلك القابلية من لوازم ذاته، وكانت تلك القابلية أزليّة - وثبوت القابلية يستلزم صحة وجود المقبول - فلو كانت قابلية الحوادث أزليّة ، لكان وجود الحوادث في الأزل ممكناً . إلا أن هذا محال ، لأن الحوادث لها^(٦) أول ، والأزل لا أول له ، والجمع بينهما محال»^(٧) .

(١) قيام الحوادث بذاته تعالى ص : ١٨٠ - ١٨١ .

(٢) انظر : الأربعين في أصول الدين ص : ١٧٢ .

(٣) نهاية الاقدام ص : ١١٥ .

(٤) المصدر السابق - نفس الصفحة - .

(٥) الأربعين في أصول الدين ص : ١٧١ .

(٦) في الأصل [ما لها أول] والصواب ما أثبتته للسياق .

(٧) الأربعين في أصول الدين ص : ١٧١ .

* المناقشة :

أ - الصفات الاختيارية هي « الأمور التي يتصف بها الرب عز وجل ، فتقوم بذاته بحشيته وقدرته ، مثل كلامه ، وسمعه ، وبصره ، وإرادته ، ومحبه ، ورضاه ، ورحمته ، وغضبه ، وسخطه ، ومثل خلقه ، وإحسانه ، وعدله ، ومثل استوائه ، ومحيته ، وإتيانه ، ونزوله ، ونحو ذلك من الصفات التي نطق بها الكتاب العزيز والسنة »^(١) .
وهذه الصفات ثابتة لله تعالى بالقرآن والسنة وأقوال أئمة السلف وغيرهم ، وسأذكر أمثلة لذلك فيما يلي :

أ (أدلة القرآن :

- قال تعالى : ﴿ ولقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا ﴾ [الأعراف/ ١١] . « فهذا بين في أنه إنما أمر الملائكة بالسجود بعد خلق آدم ، لم يأمرهم في الأزل »^(٢) .

- وقال تعالى : ﴿ إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون ﴾ [آل عمران/ ٥٩] . « فإتاما قال له : كن بعد أن خلقه من تراب لا في الأزل »^(٣) .

- وقال تعالى : ﴿ فلما جاءها نودي أن بورك من في النار ومن حولها ﴾ [النمل/ ٨] ، وقال تعالى : ﴿ فلما أتاها نودي من شاطئ الوادي الأيمن في البقعة المباركة من الشجرة أن يا موسى إني أنا الله رب العالمين ﴾ [القصص/ ٣٠] . « فهذا بين في أنه إنما ناداه حين جاء ، لم يكن النداء في الأزل »^(٤) . والأمثلة في صفة الكلام كثيرة ، ولهذا نكتفي بما تقدم^(٥) .

- قال تعالى : ﴿ إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون ﴾ [يس/ ٨٢] ،

(١) الفتاوى ٢١٧/٦ .

(٢) جامع الرسائل ١٠/٢ .

(٣) المصدر السابق ١١/٢ .

(٤) المصدر السابق ١١/٢ .

(٥) انظر : جامع الرسائل ١٢/٢ - ١٣ .

وقال تعالى : ﴿ ولاتقولن لشيء إني فاعل ذلك غداً إلا أن يشاء الله ﴾ [الكهف/

٢٣، ٢٤] ، وقال تعالى : ﴿ وإذا أراد الله بقوم سوءاً فلا مرد له ﴾ [الرعد/ ١١] .

« فإن جواز الفعل المضارع ونواصبه تخلصه للاستقبال ، مثل « إن » ، و « أن » ، وكذلك « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان . فقوله ﴿ إذا أراد ﴾ ، و ﴿ إن يشاء الله ﴾ ^(١) ونحو ذلك يقتضي حصول إرادة مستقبلية ، ومشية مستقبلية ^(٢) .

- قال تعالى : ﴿ ذلك بأنهم اتبعوا ما أسخط الله وكرهوا رضوانه ﴾ [حمد/ ٢٨] .
فهذه الآية تدل « على أن أعمالهم أسخطته ، فهي سبب لسخطه ، وسخطه عليهم بعد الأعمال لاقبلها » ^(٣) .

- قال تعالى : ﴿ إن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين ﴾ [البقرة/ ٢٢٢] وقال
تعالى : ﴿ إن الله يحب الذين يقاتلون في سبيله صفاً ﴾ [الصف/ ٤] ونحو ذلك .
فهذه الآيات تدل « على أن المحبة بسبب هذه الأعمال وهي جزاء لها ، والجزاء إنما يكون بعد العمل والسبب » ^(٤) .

- وقال تعالى : ﴿ ثم جعلناكم خلائف في الأرض من بعدهم لننظر كيف تعملون ﴾ [يونس/ ١٤] . « ولام » « كي » تقتضي أن مابعدا متأخر عن المعلول ، فنظرة كيف يعملون هو بعد أن جعلهم خلائف ^(٥) .
والآيات في هذا الموضوع كثيرة جداً ، ويدخل في ذلك :

* ما أخبر الله به من أفعاله ، لاسيما المرتبة : كقوله تعالى : ﴿ وسوف يعطيك ربك فترضى ﴾ [الضحى/ ٥] وقوله تعالى : ﴿ إن إلينا إيابهم ثم إن علينا حسابهم ﴾ [الغاشية/ ٢٥، ٢٦] وقوله تعالى : ﴿ فسوف يحاسب حساباً يسيراً ﴾ [الانشقاق/ ٨] وقوله

(١) اختار المحقق « شاء » بدل « يشاء » الموجودة في : (ز) ، والذي أرى أن يشاء أصوب لأن المصنف ذكر الفعل المضارع ولم يذكر الفعل الماضي ولهذا يبدو الكلام متناقضاً إذا كان بالماضي .

(٢) جامع الرسائل ١٤/٢ .

(٣) المصدر السابق ١٥/٢ .

(٤) المصدر السابق ١٥/٢ .

(٥) جامع الرسائل ١٦/٢ .

تعالى: ﴿أنا صببنا الماء صباً ، ثم شققنا الأرض شقاً﴾ [عبس/ ٢٥، ٢٦] ونحو ذلك^(١).
 * ما علّق من أفعاله بشرط . كقوله تعالى: ﴿ومن يتق الله يجعل له مخرجاً ، ويرزقه من حيث لا يحتسب﴾ [الطلاق/ ٢، ٣] وقوله تعالى: ﴿إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله﴾^(٢) [آل عمران/ ٣١] ، وقوله تعالى: ﴿لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً﴾^(٣) [الطلاق/ ١] .

(ب) أدلة السنة :

- في حديث الشفاعة : يقول كل رسول إذا أتوا إليه : « إن ربي قد غضب اليوم غضباً لم يغضب مثله ، ولن يغضب بعده مثله »^(٤) .
 قال شيخ الاسلام : « فقال كل منهم إن ربي قد غضب اليوم ، وهو بيان أن الغضب حصل في ذلك اليوم لاقبله »^(٥) .

- عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: « يقول الله : قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين : نصفها لي ونصفها لعبدي ، ولعبي ما سأل ، فإذا قال : الحمد لله رب العالمين ، قال الله : حمدني عبدي . فإذا قال : الرحمن الرحيم ، قال الله : أثنى عليّ عبدي . فإذا قال : مالك يوم الدين ، قال الله : بجدني عبدي ، فإذا قال : إياك نعبد وإياك نستعين ، قال الله : هذا بيني وبين عبدي ولعبي ما سأل ، فإذا قال : اهدنا الصراط المستقيم ، صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين ، قال الله : هؤلاء لعبدي ولعبي ما سأل »^(٦) .

(١) انظر : درء التعارض ١٢١/٢ .

(٢) انظر عن هذه الآية : جامع الرسائل ١٤/٢ .

(٣) انظر : درء التعارض ١٢٤/٢ .

(٤) حديث الشفاعة - الحديث الطويل - أخرجه البخاري - كتاب التفسير - سورة بني اسرائيل - باب ذرية من حملنا مع نوح - ورقمه ٤٧١٢ - (الفتح ٣٩٥/٨) ، ومسلم - كتاب الإيمان - باب أدنى أهل الجنة منزلة - ورقمه ٣٢٢ - ، عن عدد من الصحابة .

(٥) جامع الرسائل ٢٣/٢ .

(٦) رواه مسلم - كتاب الصلاة - باب وجوب قراءة الفاتحة - ورقمه ٣٩٥ - ، والترمذي -

كتاب التفسير - سورة الفاتحة - ورقمه ٢٩٥٣ - .

- عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « ينزل ربنا كل ليلة حين يبقى ثلث الليل الأخير ، فيقول : من يدعوني فأستجيب له ؟ من يسألني فأعطيه ؟ من يستغفرني فأغفر له ؟ »^(١) . وقد جاء في حديث النزول قول وفعل في وقت معيّن^(٢) .

- عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « ما أذن الله لشيء كأذنه لني حسن الصوت يتغنى بالقرآن يجهر به »^(٣) .

قال شيخ الاسلام ابن تيمية: « أذِنَ يَأْذُنُ أَدْنًا : أي استمع يستمع استماعاً ، كقوله: ﴿ وأذنت لربها وحقت ﴾ [الانشقاق/ ٢] فأخبر أنه يسمع^(٤) إلى هذا وهذا »^(٥) .

- عن أبي هريرة رضي الله عنه : أن رسول الله ﷺ قال فيما يرويه عن ربه - في حديث الولي - وفيه : « ولا يزال عبدي يتقرب إليّ بالنوافل حتى أحبه ، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به ويده التي يبطش بها ورجله التي يمشي عليها »^(٦) .

« فأخبر أنه لا يزال يتقرب بالنوافل بعد الفرائض حتى يحبه ، و « حتى » حرف

(١) رواه البخاري - كتاب التهجد - باب الدعاء والصلاة من آخر الليل - ورقمه ١١٤٥ - ، (الفتح ٢٩/٣) ، - وكتاب الدعوات - باب الدعاء نصف الليل - ورقمه ٦٣٢١ ، (الفتح ١٢٨/١١) ، و- كتاب التوحيد - باب قول الله تعالى : ﴿ يريدون أن يبدلوا كلام الله ﴾ - ورقمه ٧٤٩٤ ، (الفتح ٤٦٤/١٣) ، - ورواه مسلم - كتاب صلاة المسافرين وقصرها - باب التزغيب في الدعاء - ورقمه ٧٥٨ - ، وأبو داود - كتاب السنة - باب الرد على الجهمية - ورقمه ٤٧٣٣ - .

(٢) انظر : جامع الرسائل ٢/٢٥ .

(٣) رواه البخاري - كتاب فضائل القرآن - باب من لم يتغنّ بالقرآن - ورقمه ٥٠٢٣ - ، (الفتح ٦٨/٩) - ومسلم - كتاب صلاة المسافرين - باب استحباب تحسين الصوت بالقرآن ورقمه ٧٩٢ - ، وأبو داود - كتاب الوتر - باب استحباب الترتيل في القرآن ورقمه ١٤٧٣ - والنسائي - كتاب الصلاة - باب التغني بالقرآن - ١٨٠/٢ .

(٤) كذا في المطبوع ، ولعل الصواب « يستمع » ، بدليل السياق .

(٥) جامع الرسائل ٢/٢٦ .

(٦) رواه البخاري - كتاب الرقاق - باب التواضع - ورقمه ٦٥٠٢ - ، (الفتح ٣٤٠/١١) .

غاية ، يدل على أنه يجبه بعد تقربه بالتواضع والفرائض»^(١) .

- عن أبي هريرة رضي الله عنه : أن رسول الله ﷺ قال : « يضحك الله إلى

رجلين يقتل أحدهما صاحبه ، كلاهما يدخل الجنة »^(٢) .

- وفي حديث آخر من يدخل الجنة : « قال : يضحك الله منه »^(٣) .

والأحاديث الدالة على هذا الموضوع كثيرة جداً^(٤) .

وأقوال السلف في إثبات أفعاله الاختيارية كثيرة منها :

- قال أبو بكر الخلال في كتاب « السنة » : « أخبرني يوسف بن موسى أن أبا

عبدالله - يعني أحمد بن حنبل - قيل له : أهل الجنة ينظرون إلى ربهم عز وجل

ويكلمونه ويكلمهم ؟ قال نعم ، ينظر وينظرون إليه ، ويكلمهم ويكلمونه ، كيف

شاء وإذا شاء »^(٥) .

- عن عبدالله بن المبارك : أنه سأله سائل عن النزول ليلة النصف من شعبان ،

فقال عبدالله : يا ضعيف ليلة النصف ؟ ينزل في كل ليلة ، فقال الرجل : يا أبا

عبدالرحمن كيف ينزل ؟ أليس يخلو ذلك المكان ؟ فقال عبدالله بن المبارك :

« ينزل كيف شاء »^(٦) .

(١) جامع الرسائل ٢٧/٢ .

(٢) رواه البخاري - كتاب الجهاد - باب الكافر يقتل المسلم - ورقمه ٢٨٢٦ - ، (الفتح ٣٩/٦) ،

ومسلم - كتاب الامارة - باب بيان الرجلين يقتل أحدهما الآخر - ورقمه ١٨٩٠ - ، وابن

ماجه - المقدمة - باب فيما أنكرت الجهمية - ورقمه ١٩١ - .

(٣) رواه البخاري - كتاب الرقاق - باب صفة الجنة والنار ورقمه ٦٥٧٢ - ، و- كتاب التوحيد

- باب كلام الرب مع الأنبياء ورقمه ٧٥١٢ ، (الفتح ٤٧٤/١٣) ، ومسلم - كتاب الإيمان

- باب معرفة طريق الرؤية - ورقمه ١٨٢ - ، وابن ماجه - كتاب الزهد - باب صفة الجنة

- ورقمه ٤٣٢٩ - .

(٤) انظر : جامع الرسائل ٢٧/٢ - ٢٨ ، درء التعارض ١٢٦/٢ - ١٤٦ .

(٥) انظر : درء التعارض ٢٩/٢ .

(٦) انظر : درء التعارض ٢٧/٢ .

ومصادر السلف في الاعتقاد تقرر هذا الأمر بوضوح وصراحة^(١) .

ومما تقدم يتبين أن الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال السلف تدل على أن الله تعالى يفعل ما يشاء كيف يشاء ، وأن فعله المرتبط بمشيئته يقتضي أن يوجد بعد أن لم يكن موجوداً ، وليس في هذا شيء من النقص أبداً بل فعله في غاية الكمال والجلال ولا يضر ذلك أن يسميه أهل الكلام « حلول الحوادث بذاته » .

ودلالة القرآن والسنة على هذه الصفات يعترف بها أهل الكلام^(٢) لكنهم ينفونها بسبب الشبهة العقلية « حلول الحوادث بذاته تعالى » .

واعتراف أهل الكلام بدلالة القرآن والسنة على هذه الصفات دليل على بطلان قولهم لمخالفته للشرع .

ب - أثرت شبهة قيام الحوادث بذاته تعالى على الأشاعرة فقالوا : إن صفات المعاني قديمة أزلية ، وأن تعلقاتها هي مجرد نسبة اعتبارية لا وجود لها في الخارج .
والحق أن هذه الصفات ثابتة لله قبل وجود متعلقها ، وأنه عند وجود متعلقها تتحدد له صفة أخرى غير الصفة السابقة دون انتفاء الصفة السابقة لوجود متعلقها .

ومن أمثلة ذلك :

* صفة العلم لله تعالى : « فإنه يعلم المحدثات قبل حدوثها ، ويعلمها بعلم آخر

حين وجودها »^(٣) ، و « لا محذور في هذا ، وإنما المحذور في أن لا يعلم الشيء حتى يكون ،

فإن هذا يستلزم أنه لم يكن عالماً ، وأنه أحدث بلا علم ، وهذا قول باطل »^(٤) .

وقولنا بأن الله تعالى يعلم الشيء كائناً بعد وجوده مع علمه السابق به قبل وجوده ، وأن علمه الثاني والأول ليس واحداً دل عليه القرآن الكريم ، مثل قوله تعالى : ﴿ وما جعلنا القبلة التي كنت عليها إلا لنعلم من يتبع الرسول ممن ينقلب

(١) انظر في النقل عنهم : درء التعارض ٢٠ - ١١٥ .

(٢) انظر : درء التعارض ٣/٢ وما بعدها .

(٣) انظر : جامع الرسائل ١٧٧/١ - ١٧٩ .

(٤) الرد على المنطقيين ص : ٤٦٤ .

على عقبيه ﴿ [البقرة/١٤٣] وقوله تعالى : ﴿ أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين ﴾ [آل عمران/١٤٢] ، وقوله تعالى : ﴿ وتلك الأيام نداؤها بين الناس وليعلم الله الذين آمنوا ويتخذ منكم شهداء ﴾ [آل عمران/١٤٠] وقوله تعالى : ﴿ ولقد فتنا الذين من قبلهم فليعلمن الله الذين صدقوا وليعلمن الكاذبين ﴾ [العنكبوت/٣] - إلى قوله - : ﴿ وليعلمن الذين آمنوا وليعلمن المنافقين ﴾ [العنكبوت/١١] وقوله تعالى : ﴿ ولنبلونكم حتى نعلم المجاهدين منكم والصابرين ونبلوا أخباركم ﴾ [محمد/٣١] وغيرها .

وقد « روى عن ابن عباس في قوله : ﴿ إلا لنعلم ﴾ أي : لنرى ، وروى : لنميز ، وهكذا قال عامة المفسرين : إلا لنرى ونميز ، وكذلك قال جماعة من أهل العلم ، قالوا : لنعلمه موجوداً واقعاً بعد أن كان قد علم أنه سيكون ، ولفظ بعضهم قال : العلم على منزلتين : علم بالشيء قبل وجوده ، وعلم به بعد وجوده ، والحكم للعلم به بعد وجوده لأنه يوجب الثواب والعقاب ، قال : فمعنى قوله ﴿ لنعلم ﴾ أي لنعلم العلم الذي يستحق به العامل الثواب والعقاب ، ولأريب أنه كان عالماً سبحانه بأنه سيكون ، لكن لم يكن المعلوم قد وجد ، وهذا كقوله : ﴿ قل أتنبئون الله بما لا يعلم في السموات ولا في الأرض ﴾ [يونس/١٨] أي بما لم يوجد ، فإنه لو وجد لعلمه ، فعلمه بأنه موجود ووجوده متلازمان ، يلزم من ثبوت أحدهما ثبوت الآخر ، ومن انتفائه انتفائه » (١)(٢) .

* صفة الإرادة لله تعالى : « فإنه لم يزل مريداً بإرادات متعاقبة ، فنوع الإرادة قديم وأما إرادة الشيء المعين فإثماً يريد في وقته ، وهو سبحانه يقدر الأشياء ويكتبها ثم بعد ذلك يخلقها ، فهو إذا قدرها علم ما سيفعله ، وأراد فعله في الوقت المستقبل ، لكن لم يرد فعله في تلك الحال ، فإذا جاء وقته أراد فعله ، فالأول عزم ، والثاني قصد » (٣) .

(١) المصدر السابق ص : ٤٦٦ - ٤٧٦ .

(٢) انظر : موقف ابن تيمية من الأشاعرة ٣/١٠٥٤ - ١٠٥٨ .

(٣) الفتاوى ٣٠٣/١٦ .

* صفة السمع والبصر لله تعالى، قال شيخ الإسلام ابن تيمية « وقد دل الكتاب والسنة واتفاق سلف الأمة ودلائل العقل على أنه سميع بصير ، والسمع والبصر لا يتعلق بالمعدوم ، فإذا خلق الأشياء رآها سبحانه ، وإذا دعاه عباده سمع دعاءهم وسمع نجواهم ، كما قال تعالى : ﴿ قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وتشتكي إلى الله والله يسمع تحاوركما ﴾ [المجادلة/ ١] أي تشتكي إليه وهو يسمع التحاور - والتحاور تراجع الكلام - بينها وبين الرسول ، قالت عائشة : « سبحانه الذي وسع سمعه الأصوات لقد كانت المجادلة تشتكي إلى النبي ﷺ في جانب البيت وإنه ليخفي عليّ بعض كلامها فأنزل الله ﴿ قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وتشتكي إلى الله والله يسمع تحاوركما ﴾ [المجادلة/ ١] .^(١) ، وقال تعالى لموسى وهارون : ﴿ لا تخافا إني معكما أسمع وأرى ﴾ [طه/ ٤٦] ، وقال : ﴿ أم يحسبون أنا لانسمع سرهم ونجواهم بلى ورسلنا لديهم يكتبون ﴾ [الزخرف/ ٨٠] .^(٢) .

وهذه الصفات ثابتة بالعقل والنقل وهما يدلان على أن علمه وإرادته تعالى للشيء بعد وجود الفعل قدر زائد عن العلم والإرادة الأولى ، ولا يضر هذه الصفات تسمية ذلك تغيراً أو حلولاً للحوادث ، ولا يمنع من القول به مادام أنه يدل على الكمال لله تعالى من غير نقص ، ومادامت أدلة الكتاب والسنة تعضده^(٣) .

وأما التعلق بين الصفة ومتعلقها فيما أن يكون وجوداً وإما أن يكون عدماً ، فإن كان عدماً - كما قالوا : بأنه أمر اعتباري لا وجود له في الخارج - فهو ليس بشيء، فيلزم على هذا أن تنتفي العلاقة بين العلم والمعلوم ، والإرادة والمراد ، والسمع والمسموع ، والبصر والمرئي ، وإذا انتفت العلاقة فلا يكون للصفات آثار أو علاقة

(١) البخاري تعليقاً في - كتاب التوحيد - باب « وكان الله سميعاً بصيراً » ، الفتح ٣٧٢/١٣ - ووصله الحافظ في تعليق التعليق ٣٣٨/٥ - ٣٣٩ ، ورواه أحمد في المسند ٤٦/٦ ، وابن ماجه في - المقدمة - باب فيما أنكرت الجهمية - ورقمه ١٨٨ - ، والنسائي - كتاب الطلاق - باب الظهار - ١٦٨/٦ ، والحاكم في المستدرک ٤٨١/٢ ، وصححه الألباني في الارواء ١٧٥/٧ .

(٢) الرد على المنطقيين ص : ٤٦٥ .

(٣) انظر : موقف ابن تيمية من الأشاعرة ١٠٥٨/٣ - ١٠٦٦ .

بالمحدثات البتة ، وهذا أشنع من قول الفلاسفة في عدم علم الله تعالى بالجزئيات ، وإن كان التعلق وجوداً ، فإما أن يكون قائماً بذات الله تعالى أو قائماً بذات غيره . والثاني يستلزم أن يكون ذلك الغير هو الذي يسمع ويرى ويعلم ، فتعيّن أن ذلك السمع والعلم والرؤية الموجودة قائمة بذات الله تعالى ، وهذا لاحيلة فيه^(١) .

ج - أن أهل الكلام مع مجاهدتهم للفرار من وصف الله تعالى بصفة فيها تجدد فقد قالوا بذلك في بعض أقوالهم . يقول الرازي : « ومن الناس من قال : إن أكثر طوائف العقلاء يقولون بهذا المذهب^(٢) ، وإن كانوا ينكرونه باللسان .

أما المعتزلة فمذهب : « أبي علي » و « أبي هاشم » وأتباعهما : أنه تعالى مرید بإرادة حادثة ، لا في محل . وكاره للمعاصي والقبائح بكرهه محدثة . لا في محل ، وهذه الإرادات والكراهات وإن كانت موجودة لا في محل إلا أن صفة المريدية والكارهية تحدث في ذات الله تعالى ، وهذا قول بحدوث الحوادث في ذات الله تعالى .

وأيضاً : إذا حضر المرئي والمسموع ، حدث في ذات الله تعالى صفة السامعية والمبصرية . بلى المعتزلة لا يطلقون لفظ الحدوث ، وإنما يطلقون لفظ التجدد ، وهذا نزاع في العبارة .

وأما أبو الحسين البصري فإنه يثبت علوماً متجددة في ذات الله تعالى بحسب تجدد المعلومات .

وأما الأشعرية ، فإنهم يثبتون النسخ ، ويفسرونه بأنه رفع الحكم الثابت أو انتهاء الحكم ، وعلى التقديرين فإنه اعتراف بوقوع التغيير لأن الذي ارتفع وانتهى فقد عدم بعد وجوده ، وأيضاً : يقولون : إنه تعالى عالم بعلم واحد ، ثم إنه قبل وقوع المعلوم يكون متعلقاً بأنه سيقع ، وبعد وقوعه يزول ذلك التعلق ، ويصير متعلقاً بأنه واقع ، وهذا تصريح بتغيير هذه التعلقات .

ويقولون أيضاً : إن قدرته كانت متعلقة بإيجاد الموجود المعين من الأزل فإذا

(١) انظر : جامع الرسائل ١٨/٢ .

(٢) المذهب هو أنه تعالى تقوم بذاته الحوادث .

وجد ذلك الشيء ، ودخل ذلك الشيء في الوجود انقطع ذلك التعلق لأن الموجود لا يمكن إيقاعه . فهذا اعتراف بأن ذلك التعلق قد زال .

وكذا أيضاً : الإرادة الأزليّة كانت متعلقة بترجيح وجود الشيء على عدمه في ذلك الوقت المعين ، فإذا ترجّح ذلك الشيء في ذلك الوقت ، امتنع بقاء ذلك التعلق ، لأن ترجح المترجح محال .

وأيضاً : توافقنا على أن المعدوم لا يكون مرئياً ولا مسموعاً ، فالعالم قبل أن كان موجوداً لم يكن مرئياً ، ولا كانت الأصوات مسموعة ، وإذا خلق الألوان والأصوات صارت مرئية ومسموعة ، فهذا اعتراف بحدوث هذه التعلقات ، ولو أن جاهلاً التزم كون المعدوم مرئياً ومسموعاً ، قيل له : الله تعالى هل كان يرى العالم وقت عدمه معدوماً أو كان يراه [موجوداً] ^(١) ؟ لاسيبل إلى القسم الثاني لأن رؤية المعدوم موجوداً غلط ، وهو على الله تعالى محال . ثم إذا أوجده فإنه يراه موجوداً لامعدوماً وإلا عاد حديث الغلط ، فعلمنا : أنه تعالى كان يرى العالم وقت عدمه معدوماً ، ووقت وجوده موجوداً ، وهذا يوجب ما ذكرناه . ^(٢)

د - لما ثبتت أدلة الصفات الاختيارية عند أهل السنة قالوا بمدلولها وهو ثبوتها لله تعالى وأنها صفات كمال لانقص فيها بوجه من الوجوه حتى لو أطلق عليها المتكلمون « حوادث » أو « تغييراً » أو غير ذلك . ومن ثم ردّوا على أدلة المتكلمين في نفيهم لهذه الصفات . وكان ردّهم على النحو التالي :

* أمّا دليل حدوث الأجسام ، وأن الصفات لوقامت به لم يخل منها ، وما لم يخل من الحوادث فهو حادث ، فقد تقدّم نقده وبيان فساد مقدماته ^(٣) .

* وأمّا قصة الخليل عليه السلام فلاحجة لهم فيها بل هي حجة عليهم لاهم ، « فقد أخبر الله في كتابه أنه من حين بزغ الكوكب والقمر والشمس ، وإلى حين أفولها ،

(١) في الأصل [وجوداً] والمثبت يقتضيه السياق .

(٢) الأربعين في أصول الدين ص : ١٦٨ - ١٦٩ ، وقد دافع بعض المتكلمين عن هذه اللوازم انظر

- مثلاً - : شرح المواقف ص : ٦٢ - ٦٣ (ت المهدي) .

(٣) انظر : ص : ١٤٧ .

لم يقل الخليل : لا أحب البازغين ، ولا المتحركين ، ولا المتحولين ، ولا أحب من تقوم به الحركات ولا الحوادث . ولا قال شيئاً مما يقوله النفاة ، حتى أفل الكوكب والشمس والقمر .

والأفول باتفاق أهل اللغة والتفسير ، هو المغيب والاحتجاب ، بل هذا معلوم بالاضطرار من لغة العرب التي نزل بها القرآن ، وهو المراد باتفاق العلماء .

فلم يقل إبراهيم : لا أحب الآفلين ، حتى أفل وغاب عن الأبصار فلم يبق مرئياً ولا مشهوداً ، فحينئذ قال : لا أحب الآفلين ، وهذا يقتضي أن كونه متحركاً منتقلاً تقوم به الحوادث ، بل كونه جسماً متحركاً تقوم به الحوادث ، لم يكن دليلاً عند إبراهيم على نفي محبته .

فإن كان إبراهيم إنما استدل بالأفول على أنه ليس هو رب العالمين كما زعموا لزوم من ذلك أن يكون ماتقدم الأفول من كونه متحركاً منتقلاً تحله الحوادث بل ومن كونه جسماً متحيزاً^(١) لم يكن دليلاً عند إبراهيم على أنه ليس رب العالمين وحينئذ فيلزم أن تكون قصة إبراهيم حجة على نقيض مطلوبهم لاعلى نفس مطلوبهم^(٢) .

* وأما كون هذه الصفات يلزم منها التغيير وهو محال على الله ، فإن التغيير لفظ

بمحمل ، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : « التغيير في اللغة المعروفة لا يراد به مجرد كون المحل قامت به الحوادث ، فإن الناس لا يقولون للشمس والقمر والكواكب إذا تحركت ، إنها قد تغيرت ، ولا يقولون للإنسان إذا تكلم ومشى إنه تغير ، ولا يقولون إذا طاف وصلى وأمر ونهى وركب : إنه تغير إذا كان ذلك عاداته بل إنما يقولون : « تغير » لمن استحال من صفة إلى صفة ، كالشمس مازال نورها ظاهراً ، لا يقال : إنها تغيرت ، فإذا اصفرت ، قيل قد تغيرت ، وكذلك الانسان إذا مرض أو تغير جسمه بجوع أو تعب ، قيل : قد تغير ، وكذلك إذا تغير خلقه ودينه مثل أن يكون فاجراً فيتوب ويصير برّاً أو يكون برّاً فينقلب فاجراً فإنه يقال : قد تغير . »^(٣)

(١) في الأصل « متميزاً » ولعل ما أثبتناه هو الصواب ليستقيم المعنى .

(٢) جامع الرسائل ٥٠/٢ - ٥١ .

(٣) جامع الرسائل ٤٤/٢ - ٤٥ .

ثم قال : « وإذا كان هذا معنى التغير ، فالرب تعالى لم يزل ولا يزال موصوفاً بصفات الكمال منوعاً بنعوت الجلال والإكرام ، وكماله من لوازم ذاته ، فيمتنع أن يزول عنه شيء من صفات كماله ، ويمتنع أن يصير ناقصاً بعد كماله . وهذا الأصل عليه يدل قول السلف وأهل السنة : إنه لم يزل متكلماً إذا شاء ، ولم يزل قادراً ، ولم يزل موصوفاً بصفات الكمال ، ولا يزال كذلك ، فلا يكون متغيراً » (١) .

* وأما دليل الكمال والنقصان . فالجواب عنه من وجوه :

« أحدها : أن هؤلاء يقولون : نفي النقص عنه لم يعلم بالعقل وإنما علم بالإجماع ، وعليه اعتمدوا في نفي النقص هنا ، فيعود الأمر إلى احتجاجهم بالإجماع . ومعلوم أن الإجماع لا يحتج به في موارد النزاع ، فإن المنازع لهم يقول : أنا لم أوافقكم على نفي هذا المعنى ، وإن وافقتكم على إطلاق القول بأن الله منزّه عن النقص ، فهذا المعنى عندي ليس بنقص ، ولم يدخل فيما سلمته لكم ، فإن بينتم بالعقل أو السمع انتفاءه وإلا فاحتجاجكم بقولي - مع أنني لم أرد ذلك - كذب عليّ ، فإنكم تحتجون بالإجماع ، والطائفة المثبتة من أهل الإجماع ، وهم لم يسلموا هذا .

الثاني : أن يقال : لانسلم أن عدم هذه الأمور قبل وجودها نقص ، بل لو وجدت قبل وجودها لكان نقصاً . مثال ذلك : تكليم الله لموسى عليه السلام ونداؤه له ، فنداؤه حين ناداه صفة كمال ، ولو ناداه قبل أن يجيء لكان ذلك نقصاً ، فكل منها كمال حين وجوده ، ليس بكمال قبل وجوده ، بل وجوده قبل الوقت الذي تقتضي الحكمة وجوده فيه نقص .

الثالث : أن يقال : لانسلم أن عدم ذلك نقص ، فإن ما كان حادثاً امتنع أن يكون قديماً ، وما كان ممتنعاً لم يكن عدمه نقصاً ، إنما النقص فوات ما يمكن من صفات الكمال .

الرابع : أن هذا يرد في كل ما فعله الرب وخلقته ، فيقال : خلق هذا إن كان نقصاً فقد اتصف بالنقص ، وإن كان كمالاً فقد كان فاقداً له . فإن قلت : صفات

الأفعال عندنا ليست بنقص ولاكمال . قيل : إذا قلت ذلك أمكن المنازع أن يقول ، هذه الحوادث ليست نقصاً ولاكمالاً .

الخامس : أن يقال : إذا عُرض على العقل الصريح ذات يمكنها أن تتكلم بقدرتها وتفعل ما تشاء بنفسها ، وذات لايمكنها أن تتكلم بمشيئتها ولاتتصرف بنفسها البتة ، بل هي بمنزلة الزمن الذي لايمكنه فعل يقوم به باختياره ، قضى العقل الصريح بأن هذه الذات أكمل ، وحينئذٍ فأنتم الذين وصفتهم الرب بصفة النقص ، والكمال في اتصافه بهذه الصفات ، لافي نفي اتصافه بها»^(١) .

* وأما دليل القابلية ، فالجواب عنه - أيضاً - من وجوه :

«أحدها : أن يقال : وجود الحوادث دائماً إما أن يكون ممكناً وإما أن يكون ممتنعاً فإن كان ممكناً أمكن قبولها والقدرة عليها دائماً ، وحينئذٍ فلايكون وجود جنسها في الأزل ممتنعاً ، بل يمكن أن يكون جنسها مقدوراً مقبولاً ، وإن كان ممتنعاً فقد امتنع وجود حوادث لاتتناهي ، وحينئذٍ فلا تكون في الأزل ممكنة : لامقدورة ولامقبولة . وحينئذٍ فلايلزم من امتناعها في الأزل امتناعها بعد ذلك .

فإن الحوادث موجودة ؛ فلايجوز أن يقال بدوام امتناعها ، وهذا تقسيم حاصر يبين فساد هذه الحجة .

الثاني : أن يقال : لايريب أن الرب تعالى قادر ، فإما أن يقال : إنه لم يزل قادراً ، وإما أن يقال : بل صار قادراً بعد أن لم يكن . فإن قيل : لم يزل قادراً ، -وهو الصواب- . فيقال : إذا كان لم يزل قادراً ، فإن كان المقدور لم يزل ممكناً أمكن دوام وجود الممكنات ، فأمكن دوام وجود الحوادث ، وحينئذٍ فلايمتنع كونه قابلاً لها في الأزل .

وإن قيل : بل كان الفعل ممتنعاً ثم صار ممكناً ، قيل : هذا جمع بين النقيضين ، فإن القادر لا يكون قادراً على ممتنع ، فكيف يكون قادراً مع كون المقدور ممتنعاً ؟ ثم يقال : بتقدير إمكان هذا كما قيل : هو قادر في الأزل على مايمكن فيما لايزال ، قيل : وكذلك في القبول ، يقال : هو قابل في الأزل لما يمكن فيما لايزال .

الثالث : أنه سبحانه إذا قيل : هو قابل لما في الأزل ، فإنما هو قابل لما هو قادر عليه يمكن وجوده ، فإن ما يكون ممتنعاً لا يدخل تحت القدرة ، فهذا ليس بقابل له .

الرابع : أن يقال : هو قادر على حدوث ما هو مبين له من المخلوقات . ومعلوم أن قدرة القادر على فعله القائم به أولى من قدرته على المبائن له ، وإذا كان الفعل لا مانع منه إلا ما يمتنع مثله لوجود المقدور المبين ، ثم ثبت أن المقدور المبين هو ممكن وهو قادر عليه ، فالفعل أن يكون ممكناً مقدوراً أولاً^(١) .

هـ - أن السلف الصالح يفرقون بين الفعل والمفعول ، فمخلوقات الله تعالى هي آثار فعله ، منفصلة عنه ، وليست هي فعله الذي هو صفته .

وقد عقد البخاري - رحمه الله تعالى - باباً في كتاب التوحيد من صحيحه ، وهو « باب ما جاء في تخليق السموات والأرض وغيرهما من الخلائق وهو فعل الرب تبارك وتعالى وأمره ، فالرب بصفاته وفعله وأمره هو الخالق المكوّن غير مخلوق ، وما كان بفعله وأمره وتكوينه وتخليقه فهو مفعول مخلوق مكوّن^(٢) » .

وقد بين الحافظ ابن حجر مراد البخاري في تعليقه على هذا الباب فقال : « وسياق المصنف يقتضي التفرقة بين الفعل وما ينشأ عن الفعل ، فالأول من صفة الفاعل ، والباري غير مخلوق فصفاته غير مخلوقة ، وأما مفعوله وهو ما ينشأ عن فعله فهو مخلوق^(٣) » .

وقد استدل البخاري - رحمه الله تعالى - على التفرقة بين الفعل والمفعول بقوله تعالى : ﴿ ما أشهدتهم خلق السموات والأرض ولا خلق أنفسهم ﴾ [الكهف/ ٥١] ، ووجه الدلالة من هذه الآية هو أنه ميّز بين الخلق وبين السموات والأرض والنفس فالخلق شيء ، والسموات والأرض والنفس شيء آخر ، فلم يجعل الفعل وهو الخلق هو المفعول وهو السموات والأرض والنفس^(٤) .

(١) جامع الرسائل ٤١/٢ - ٤٣ .

(٢) صحيح البخاري - مع الفتح - ٤٣٨/١٣ ، رقم الكتاب ٩٧ - ورقم الباب ٢٧ .

(٣) فتح الباري ٤٣٩/١٣ .

(٤) انظر : خلق أفعال العباد (ضمن عقائد السلف) ص : ٢١١ .

كما يدل على التفريق بين الفعل والمفعول أن الرسول ﷺ كان يستعيد بأفعال الرب وصفاته كما في قوله ﷺ « اللهم أعوذ برضاك من سخطك ، وبمعافاتك من عقوبتك ، وأعوذ بك منك لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك »^(١) فاستعاذ بمعافاته وبرضاه ، ولو كان الفعل هو المفعول لكانت هذه الاستعاذة بالمخلوق وهي لا تجوز إجماعاً فدل ذلك على أن الفعل غير المفعول ، وقد بين شيخ الإسلام ابن تيمية أن هذا هو مذهب أهل السنة فقال : « وأئمة السنة وجمهورهم يقولون إن الله خالق هذا كله ، والخلق عندهم ليس هو المخلوق ، فيفرقون بين كون أفعال العباد مخلوقة مفعولة للرب ، وبين أن يكون نفس فعله الذي هو مصدر فعل يفعل فعلاً فإنها فعل العبد بمعنى المصدر وليست فعلاً للرب تعالى بهذا الاعتبار بل هي مفعولة له ، والرب تعالى لا يتصف بمفعولاته . »^(٢)

٤- شبهة التشبيه والتمثيل .

يرى أهل الكلام أن الإله « لا يشبه شيئاً بوجه من الوجوه »^(٣) ، وقد ذكروا صور مماثلة للمحدثات التي تستحيل على الله تعالى وهي : الجسم ، والعرض ، والمكان ، والجهة ، والتحيز ، والتقيّد بالزمان ، وحلول الحوادث به ، والصغر ، والكبر ، والأغراض^(٤) .

وقد ذكر الشهرستاني أن هذه الصور العشرة منفية عن الله تعالى حيث أن الله تعالى لا يشبه شيئاً من المخلوقات ولا يشبهه شيء منها فقال : « فمذهب أهل الحق أن الله سبحانه لا يشبه شيئاً من المخلوقات ولا يشبهه شيء منها بوجه من وجوه المشابهة والمماثلة ﴿ ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ﴾ [الشورى/ ١١] فليس الباري

(١) رواه مسلم - كتاب الصلاة - باب ما يقال في الركوع والسجود - واللفظ له - برقم ٨٤٦ ، وأبو داود - كتاب الصلاة - باب في الدعاء في الركوع والسجود - ورقمه ٨٧٩ ، والترمذي - كتاب الدعوات - باب رقم ٧٨ . والنسائي - الافتتاح - باب نوع آخر من الدعاء في السجود - ، ومالك في الموطأ - كتاب القرآن - باب ما جاء في الدعاء - .

(٢) منهاج السنة ١١٢/٣ ، وانظر : الفتاوى ١٢١/٨ - ١٢٣ .

(٣) درء التعارض ١٨٣/٧ .

(٤) انظر : الإرشاد ص : ٣٦ ومابعداها ، وتحفة المريد ص : ٩٦ ، وشرح الخريدة ص : ٤٠ .

سبحانه بجوهر ولاجسم ولاعرض ولافي مكان ، ولافي زمان ولاقابل للأعراض ولامحل للحوادث» (١) .

وكذلك ذكر النسفي نفي ذلك عن الله تعالى ؛ إذ يقول : « ولما ثبت بما مر من الكلام أنه تعالى ليس بعرض ولاجوهر ولاجسم ، ثبت أنه لامشابهة بين الله تعالى وبين شيء من المخلوقات » (٢) .

ونلاحظ أن أهل الكلام يركزون على نفي المشابهة إلى درجة أنهم خالفوا طريقة الرسل عليهم السلام حيث اشتغلوا بالنفي المفصل والإثبات الجمل (٣) كما نلاحظ أن نفي المشابهة - عندهم - أصبح عاماً حتى للقدر المشترك الذي سبق الكلام فيه . وقد نفى أهل الكلام صفات الله تعالى بناءً على أنه يلزم من إثباتها مشابهة الله تعالى للمخلوقات ، فالمعتزلة يقولون : كل من أثبت لله صفة قديمة فهو مشبه بمثل ، لأنه أثبت للإله مثلاً قديماً ، فالتشبيه والتمثيل - عندهم - المشاركة في أحص الأوصاف ، وأخص الأوصاف - عندهم - القدم (٤) .

وقد قالوا - أيضاً- : إن الصفات بما فيها صفات المعاني لا تقوم إلا بجسم متحيز ، والجسم مركب من أجزائه ، والأجسام متماثلة ، فلو قامت به الصفات للزم أنه مماثلاً لسائر الأجسام ، وهذا هو التشبيه !! .

كما أن الأشاعرة والماتريديّة الذين يثبتون صفات المعاني يقولون في الصفات الذاتية الخبريّة أنها لا تقوم إلا بجسم ، والأجسام متماثلة فيلزم التشبيه ، أما صفات المعاني فإنها لا تستلزم التجسيم - عندهم - ، أما أفعاله الاختيارية فإنها تستلزم قيام الحوادث بذاته تعالى ، وهي عند الطائفتين منفيّة لأنها تستلزم تشبيهه بالمحدثات .

وعندما نتأمل في تطبيق أهل الكلام لنفي المشابهة عن الله تعالى نجد أنهم قد اختلفوا كما تقدم حيث رأى بعضهم أن صفات المعاني تستلزم التشبيه ورأى غيرهم

(١) نهاية الإقدام ص : ١٠٣ .

(٢) تبصرة الأدلة ١/١٤٢ .

(٣) انظر : التدمرية ص : ١٢ وما بعدها . (ت السعوي) .

(٤) انظر : تبصرة الأدلة ١/١٤٣ ، والتدمرية ص : ١١٧ (ت السعوي) .

أنها لاتستلزمه ، فمأهو الضابط عندهم الذي يمكن أن تثبت به بعض الصفات و ننفي عنها مشابهة المخلوقات ، و ننفي به الأخرى و نرى أنها تستلزم مشابهة المخلوقات ؟
والذي أراه أن أهل الكلام لا يوجد لديهم ضابط عند التطبيق حيث نجد أن المعتزلة يثبتون وجود الله تعالى مع أن الانسان موجود أيضاً ، ومع هذا لا ينفون عن الله تعالى أنه موجود لهذه المشابهة؟! ، كما أن الأشاعرة يثبتون له صفات المعاني ، ويدعون أنها لاتستلزم التشبيه مع أن الانسان له علم وإرادة وقدرة وحياة وكلام وسمع وبصر ، فلماذا لاتستلزم هذه الصفات المشابهة ؟ ومع نفيهم المشابهة عما يثبتونه فهم يقولون إن الصفات الذاتية الخبرية تستلزم التشبيه ، وفي الحقيقة لا يوجد هناك فرق صحيح بين ما يثبتونه وبين ما ينفونه .

* المناقشة :

أ - أخطأ أهل الكلام عندما ظنوا أن إثبات الصفات يستلزم التمثيل ، فإنّ إثبات الصفات يملاً نصوص الكتاب والسنة ، ولا يمكن أن يكون ظاهر القرآن والسنة يدلان على الكفر (التمثيل) ، « والذين يجعلون ظاهرها - أي النصوص - ذلك يغلطون من وجهين :

١- تارة يجعلون المعنى الفاسد ظاهر اللفظ ، حتى يجعلوه محتاجاً إلى تأويل يخالف الظاهر ، ولا يكون كذلك .

٢- وتارة يردون المعنى الحق الذي هو ظاهر اللفظ ، لاعتقادهم أنه باطل .^(١)

والمعتزلة عندما أثبتوا أن الله تعالى حيّ ، عالم ، قادر لم يكن مرادهم أنه مثل المخلوق الذي هو حيّ ، عالم ، قادر .

وكذلك الأشاعرة والماتريديّة لما اثبتوا صفات المعاني لم يكن مرادهم أنها مثل صفات المخلوق .

وإذا كان إثبات أنه حيّ ، عالم ، قادر ، وإثبات صفات المعاني لايلزم منه التمثيل فكذلك إثبات سائر الصفات الذاتية الخيريّة والاختياريّة لايلزم منه التمثيل .

ولهذا فالقول في الصفات كالقول في الذات ، والقول في بعض الصفات كالقول في بعض^(٢) .

واتفاق الأسماء لايجب تماثل المسميات ، فإن الاتفاق في الاسم العام لا يقتضي التماثل في مسمى ذلك الاسم عند الإضافة والتقييد والتخصيص ، « فلا يقول عاقل : إذا قيل : إن العرش شيء موجود ، وإن البعوض شيء موجود إن هذا مثل هذا لاتفاقهما في مسمى « الشيء » و « الوجود » لأنه ليس في الخارج شيء موجود غيرهما يشتركان فيه ، بل الذهن يأخذ معنى مشتركاً كلياً هو مسمى الاسم المطلق ، وإذا قيل : هذا موجود وهذا موجود ، فوجود كلّ منهما يخصه لا يشركه فيه غيره ،

(١) التدمريّة ص : ٦٩ (ت السعوي) .

(٢) انظر : التدمريّة ص : ٣١-٤٦ مع ذكر أمثلة للتطبيق .

مع أن الاسم حقيقة في كلّ منهما .^(١)

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : « ولهذا سمي الله نفسه بأسماء وسمى صفاته بأسماء فكانت تلك الأسماء مختصة به إذا أضيفت إليه لا يشركه فيها غيره ، وسمى بعض مخلوقاته بأسماء مختصة بهم مضافة إليهم توافق تلك الأسماء إذا قطعت عن الإضافة والتخصيص ، ولم يلزم من اتفاق الاسمين وتمائل مساهما واتحاده عند الاطلاق والتجريد عن الإضافة والتخصيص ، اتفاهما ، ولا تماثل المسمى عند الإضافة والتخصيص ، فضلاً عن أن يتحد مساهما عند الإضافة والتخصيص »^(٢) .

ثم ذكر أمثلة كثيرة منها :

أن الله تعالى « سمي نفسه حياً فقال : ﴿ الله لا إله إلا هو الحي القيوم ﴾ [البقرة/ ٢٥٥] وسمى بعض عباده حياً ، فقال ﴿ يخرج الحي من الميت ، ويخرج الميت من الحي ﴾ [يونس/ ٣١] ، وليس هذا الحيّ مثل هذا الحيّ لأن قوله ﴿ الحي ﴾ اسم لله مختص به ، وقوله : ﴿ يخرج الحي من الميت ﴾ اسم للحي المخلوق مختص به ، وإنما يتفقان إذا أطلقا وجُردا عن التخصيص ، ولكن ليس للمطلق مسمى موجود في الخارج ، ولكن العقل يفهم من المطلق قدراً مشتركاً بين المسميين ، وعند الاختصاص يقيّد ذلك بما يتميّر به الخالق عن المخلوق والمخلوق عن الخالق .^(٣)

وقال - أيضاً - : « وكذلك سمي الله نفسه عليماً حليماً ، وسمى بعض عباده حليماً عليماً ، فقال : ﴿ ويشروه بغلام عليم ﴾ [الذاريات/ ٢٨] يعني اسحاق ، وسمى آخر حليماً ، فقال : ﴿ فبشرناه بغلام حليم ﴾ [الصافات/ ١٠١] يعني اسماعيل وليس العليم كالعليم ولا الحليم كالحليم ...

وسمي نفسه بالرؤوف الرحيم فقال : ﴿ إن الله بالناس لرؤوف رحيم ﴾ [الحج/ ٦٥] وسمى بعض عباده رؤوفاً رحيماً فقال : ﴿ لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم حريص عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم ﴾ [التوبة/ ١٢٨] وليس

(١) التدمرية ص : ٢٠-٢١ (ت السعوي) .

(٢) المصدر السابق ص : ٢١ (ت السعوي) .

(٣) المصدر السابق ص : ٢١-٢٢ (ت السعوي) .

الرؤوف كالرؤوف ولا الرحيم كالرحيم»^(١) .

وقال « وكذلك وصف نفسه بالإرادة ، ووصف عبده بالإرادة فقال : ﴿ تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة ﴾ [الأفعال/ ٦٧] ... ووصف نفسه بالرضا ووصف عبده بالرضا فقال : ﴿ رضي الله عنهم ورضوا عنه ﴾ [المائدة/ ١١٩] .^(٢)(٣)

ب - ورد في القرآن الكريم نفي التمثيل وما في معناه كالند والشريك والعديل والمساوي والكفو والسمي كما قال تعالى: ﴿ ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ﴾ [الشورى/ ١١] ، وقال في الند : ﴿ فلا تجعلوا لله أنداداً وأنتم تعلمون ﴾ [البقرة/ ٢٢] ، وقال في الشريك : ﴿ سبحانه وتعالى عما يشركون ﴾ [يونس/ ١٨] وقال في العديل : ﴿ ثم الذين كفروا بربهم يعدلون ﴾ [الأنعام/ ١] وقال في المساوي: ﴿ تالله إن كنا لفي ضلال مبين إذ نسويكم برب العالمين ﴾ [الشعراء/ ٩٧، ٩٨] ، وقال في الكفو : ﴿ ولم يكن له كفواً أحد ﴾ [الإخلاص/ ٤] وقال في السمي : ﴿ هل تعلم له سمياً ﴾ [مريم/ ٦٥] .

ولم يرد في القرآن نفي أو ذم للتشبيه^(٤) .

وقد نبه على ذلك شيخ الاسلام ابن تيمية إذ يقول : « إن نفي التشبيه من كل وجه هو التعطيل والجحود لرب العالمين ، كما عليه المسلمون متفقون ، كما أن إثباته مطلقاً هو جعل الأنداد لرب العالمين ، لكن من الناس من لا يفهم هذا ولا يعتقد أن لفظ التشبيه يدل على التمثيل المنفي عن الله ؛ إذ لفظ التشبيه فيه عموم وخصوص ... ومن هنا ضل فيه أكثر الناس ؛ إذ ليس له حد محدود . وماهو^(٥) منتفٍ بالاتفاق بين المسلمين ، بل بين أهل الملل كلهم ، بل بين جميع العقلاء المقربين بالله ، معلوم بضرورة العقل ، ومنه ماهو ثابت بالاتفاق بين المسلمين ، بل بين أهل الملل كلهم ، بل بين جميع العقلاء [المقرين]^(٦) بالصانع ، فلما كان لفظ التشبيه يقال على ما يجب

(١) المصدر السابق ص : ٢٢-٢٣ (ت السعوي) .

(٢) التدمرية ص : ٢٥ ، ٢٦ (ت السعوي) .

(٣) انظر : التدمرية ص : ٢١-٣٠ (ت السعوي) .

(٤) انظر : التدمرية ص : ١١٧ (ت السعوي) .

(٥) قال الحمود : كذا في المخطوطة ، ولعل صحة العبارة [منه ماهو] .

(٦) قال الحمود : في المخطوطة [للتقرير] ولعل الصواب ما اثبتته .

انتفاؤه وعلى ما يجب إثباته لم يرد الكتاب والسنة به مطلقاً ، لافي نفي ولا إثبات ، ولكن جاءت النصوص في النفي بلفظ المثل والكفو والند والسمي ... » ثم ذكر الآيات السابقة ، ثم قال : « فلا يخلو إما أن يكون النفي من ذلك مختصاً بالمثال من كل وجه ، وهو المكافئ له من كل وجه فقط والمساوي والمعادل والمكافئ له من كل وجه ، أو يكون النفي عاماً في المماثل ولو من بعض الوجوه ، والمكافئ ولو من بعض الوجوه ، ولا يجوز أن يكون النفي مختصاً بالقسم الاول لأن هذا لم يعتقه أحد من البشر ، وهو سبحانه ذم ونهى عما هو موجود في البشر ، ولأن النبي ﷺ - قال له رجل ما شاء الله وشئت ، فقال : أ جعلتني لله نداً ، بل ما شاء الله وحده ، فثبت أن هذه الأسماء المنفية تعم المثل والكفو والند والشريك والعديل ولو من بعض الوجوه ، وهذا هو الحق ؛ وذلك لأن المخلوقات وإن كان فيها شبه من بعض الوجوه في مثل معنى الوجود والحي والعليم والقدير ، فليس ^(١) مماثلة بوجه من الوجوه ولا مكافئة ، بل هو سبحانه له المثل الاعلى في كل ما يثبت له ولغيره ، ولما ينفي عنه وعن غيره ، لا يماثله غيره في إثبات شيء ولا نفيه ، بل المثبت له من الصفات الوجودية المختصة بالله ، التي تعجز عقول البشر عن معرفتها ، وألستهم من صفتها مالا يعلمه الا الله مما لا نسبة إلى ما علموه من الأمر المشتبه المشترك إليه . والمنفي عنه لا بد أن يستلزم وصفاً ثبوتياً كما قررنا هذا في غير هذا الموضع ، ومنافاته لذلك المنفي وبعده عنه ، ومنافاة صفاته الوجودية له فيه من الاختصاص الذي لا يشركه فيه أحد مالا يعلمه أيضاً إلا هو ، بخلاف لفظ التشبيه فإنه يقال على ما يشبه غيره لو من بعض الوجوه البعيدة ، ومما يجب القول به شرعاً وعقلاً بالاتفاق ، ولهذا [لما] عرف الأئمة ذلك ، وعرفوا حقيقة قول الجهمية وأن نفيهم لذلك من كل وجه مستلزم لتعطيل الصانع ووجوده ، كانوا يبينون ما في كلامهم من النفاق والتعطيل ، ويمتنعون عن إطلاق لفظهم العليل لما فهموه من مقصودهم وإن لم يفهمه أهل الجهل والتضليل » ^(٢) .

(١) قال الحمود : كذا ، ولعل الصواب : فليست .

(٢) نقض التأسيس - مخطوط - (٢٥٨/٣-٢٦١) [عن موقف ابن تيمية من الاشاعرة ٩٦٢/٣ -

ومن خلال ما سبق يتبين أن هناك فرقاً بين التشبيه والتمثيل ، فالتشابه يمكن أن يحصل بدون تماثل في شيء من الحقيقة كما يقال للصورة المرسومة في الحائط : إنها تشبه الحيوان وإن كانت حقيقة الصورة مختلفة عن حقيقة الحيوان^(١).

وعندما جعل أهل الكلام مسمى التشبيه والتمثيل واحداً اضطربوا في مسألة : ما يثبت أو ينفي من الصفات^(٢) ، فإنهم يرون أن الأجسام تماثل ، وكل ما يدل على أنه جسم يمتنع وصف الله تعالى به لأنه تمثيل ، ثم أثبتوا الاسماء وصفات المعاني ولم يقولوا بلزوم التشبيه لها .

وأهل الكلام استدلوا على أن الأجسام متماثلة بقوله تعالى ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ [الشورى/ ١١] وهذا افتراء على لغة القرآن فإن الله تعالى يقول : ﴿ وإن تولوا يبدل قوماً غيركم ثم لا يكونوا أمثالكم ﴾ [محمد/ ٣٨] ، فنفس مماثلة هؤلاء مع اتفاقهم في الانسانية . فكيف يقال : إن لغة العرب توجب أن كل ما يشار إليه - وهو الجسم - مثل كل ما يشار إليه ، وقال تعالى : ﴿ ألم تر كيف فعل ربك بعاد ، إرم ذات العماد التي لم يخلق مثلها في البلاد ﴾ [الفجر/ ٦-٨] فأحبر أنه لم يخلق مثلها في البلاد ، وكلاهما بلد ، فكيف يقال : إن كل جسم فإنه مثل كل جسم في لغة العرب^(٣) .

قال شيخ الاسلام ابن تيمية : « لفظ التشابه ليس هو التماثل في اللغة ، قال تعالى : ﴿ وأتوا به متشابهاً ﴾ [البقرة/ ٢٥] وقال تعالى : ﴿ متشابهاً وغير متشابه ﴾ [الأنعام/ ١٤١] ولم يرد به شيئاً هو مماثل في اللغة ... والمراد أن أهل اللغة التي نزل بها القرآن لا يجعلون مجرد هذا موجباً لاطلاق اسم المثل ، ولا يجعلون نفي المثل نفياً لهذا ، فحمل القرآن على ذلك كذب على القرآن »^(٤).

ونفي التشبيه بإطلاق لا يصح لأنه مامن شيعين إلا وهما متفقان في أمر من الأمور ، ولو في كونهما موجودين ، وذلك الذي اتفقا فيه لا يمكن نفيه إلا بنفي

(١) انظر : بيان تلبيس الجهمية ١/ ٤٧٧ .

(٢) انظر : درء التعارض ٥/ ١٨٨ .

(٣) انظر : الفتاوى ٦/ ١١٢-١١٣ .

(٤) الفتاوى ٦/ ١١٣ .

وجود كل منهما ، فنفي هذا القدر المشترك هو في الحقيقة نفي لوجود الله تعالى ،
وإذا أثبت القدر المشترك فليس هذا من التمثيل الذي نفاه الله وحرمه .

قال الامام أحمد : « فقالوا : هو شيء لا كالأشياء ، فقلنا : إن الشيء الذي لا
كالأشياء ، قد عرف أهل العقل ، أنه لاشيء .

فعند ذلك ، تبين للناس أنهم لا يؤمنون بشيء ، ولكن يدفعون عن أنفسهم

الشنعة بما يقرون في العلانية»^(١).

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص : ٦٨ - ضمن عقائد السلف - .

الفصل الرابع :

﴿ حقيقة الشركة العامة ﴾

حقيقة الشرك العلمي .

الشرك هو تسوية غير الله تعالى بالله فيما هو من خصائص الله ، وأضيف للاعتقاد من باب إضافة الشيء إلى محله ، والشرك منه ما يكون باعتقاد التسوية بين الله تعالى وغيره في خصائصه ويسمى « الشرك الاعتقادي » ، وهو « العلمي » ، ومنه ما يكون بتسوية غير الله به في خصائصه من جهة العمل ، ويسمى « الشرك العملي » . واعتقاد شريك مع الله تعالى يكون باعتقاد شريك له في ذاته تعالى أو أسمائه وصفاته أو أفعاله^(١) .

١- الشرك المناقض لوحداية الذات .

ويكون هذا الشرك باعتقاد وجود أكثر من إله .

وقد أبطل الله تعالى هذا الشرك ؛ فقال تعالى : ﴿ ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من إله ، إذاً لذهب كل إله بما خلق ولعلا بعضهم على بعض ﴾ [المؤمنون/ ٩١] . فهذه الآية مشتملة على برهانين يقينيين على امتناع أن يكون مع الله إله آخر وقد تقدم بيانهما^(٢) .

يقول ابن العزّ في الآية السابقة : « فتأمل هذا البرهان الباهر ، بهذا اللفظ الوجيز الظاهر ، فإن الإله الحق لا بد أن يكون خالقاً فاعلاً ، يوصل إلى عابديه النفع ، ويدفع عنهم الضرر ، فلو كان معه سبحانه إله آخر يشركه في ملكه ، لكان له خلق وفعل ، وحينئذٍ فلا يرضى تلك الشركة ، بل إن قدر على قهر ذلك الشريك وتفرد به بالملك والإلهية دونه فعل ، وإن لم يقدر على ذلك انفرد بخلقه وذهب بذلك الخلق ، كما يتفرد ملوك الدنيا بعضهم عن بعض بممالكهم ، وإذا لم يقدر المنفرد منهم على قهر الآخر والعلو عليه فلا بد من أحد ثلاثة أمور :

إما أن يذهب كل إله بخلقه وسلطانه .

وإما أن يعلو بعضهم على بعض .

وإما أن يكونوا تحت قهر إله واحد يتصرف فيهم كيف يشاء ، ولا يتصرفون

(١) انظر : ضوابط التكفير ص : ١٠١ .

(٢) انظر : ص : ١٦٠ .

فيه، ويمتنع من حكمهم ، ولا يمتنعون من حكمه ، فيكون وحده هو الإله الحق ، وهم العبيد المربوبون المقهورون من كل وجه .

وانتظام أمر العالم كله ، وإحكام أمره ، من أدل الدليل^(١) على أن مدبره إله واحد ، وملك واحد ، ورب واحد ، لا إله للخلق غيره ، ولا رب لهم سواه ... فالعلم بأن وجود العالم عن صانعين متماثلين ممتنع لذاته ، مستقر في الفطر ، معلوم بصريح العقل بطلانه .^(٢)

وقد سُمي الكفوي هذا النوع من الشرك : « شرك الاستقلال » . حيث قال : « وهو إثبات إلهين مستقلين كشرك الجحوس »^(٣) . وسماه الميلي : « شرك الاحتياز »^(٤) .

موقف أهل الكلام :

١- يستدل أهل الكلام على بطلان هذا النوع من الشرك بدليل التمانع - وقد تقدم الكلام عليه مفصلاً -^(*) .

٢- يرى أهل الكلام أن إثبات الصفات الخبرية يستلزم التركيب ، والقول به قول بوجود إله آخر ، ولهذا نفوها عن الله تعالى .

يقول الجويني : « ويترب على اعتقاد حقيقة الوجدانية . ايضاح الدليل على أن الإله ليس بمؤلف ؛ إذ لو كان كذلك ، تعالى الله عنه وتقدس ، لكان كلُّ بعضٍ قائماً بنفسه عالماً حياً قادراً ، وذلك تصريح بإثبات إلهين . »^(٥) ،^(٦) .

٣- يعتبر المعتزلة إثبات الصفات - بما في ذلك صفات المعاني - من الشرك ، لأن نفي الصفات داخل في مسمى التوحيد، والشرك ضد التوحيد، فإثبات الصفات

(١) في الأصل (دليل) دون آل التعريف ، والصحيح ما أثبتته .

(٢) شرح العقيدة الطحاوية ص : ٢٦-٢٧ (ت الارناووط) .

(٣) الكليات - لأبي البقاء الكفوي - ص : ٥٣٣ .

(٤) انظر الشرك ومظاهره ص : ٦٥ .

(٥) الإرشاد ٥٢ ، وانظر : أصول الدين ٧٥ ، ١٠٩ وما بعدها .

(٦) انظر شبهة التركيب والرد عليها ص ٢٢٢ .

(*) انظر : ص : ١٦٨ .

من الشرك ، وقالوا : أن إثبات الصفات يستلزم تعدد القدماء والالهة^(١) .

٢- الشرك المناقض لوحداية الصفات والافعال .

ويكون هذا الشرك : باعتقاد شريك له في الصفات أو الافعال .

فالرب تعالى مستحقّ للكمال على وجه التفصيل كما أخبرت به الرسل ، يقول الله تعالى : ﴿ وما ننزل إلا بأمر ربك له ما بين أيدينا وما خلفنا وما بين ذلك ، وما كان ربك نسياً ، رب السموات والأرض وما بينهما فاعبده واصطبر لعبادته ، هل تعلم له سمياً ﴾ [مریم/ ٦٤ ، ٦٥] قال ابن عباس رضي الله عنهما : « يقول : هل تعلم للربّ مثلاً أو شبيهاً »^(٢) ، ولهذا نفى الله تعالى وجود المثل له كما قال تعالى : ﴿ ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ﴾^(٣) [الشورى/ ١١] .

قال ابن القيم : « فهذا الرب الذي له هذا الجند العظيم^(٤) ، ولا ينزلون إلا بأمره ، وهو المالك ما بين أيديهم وما خلفهم ، وما بين ذلك ، فهو الذي قد كملت قدرته وسلطانه ، وملكه وكمل علمه فلا ينسى شيئاً أبداً ، وهو القائم بتدبير أمر السموات والأرض وما بينهما كما هو الخالق لذلك كله ، وهو ربّه ومليكه ، فهذا الرب هو الذي لا سمي له ، لتفرده بكمال هذه الصفات والافعال ، فأما من لاصفة له ولا فعل ولا حقائق لأسمائه إن هي إلا ألفاظ فارغة عن المعاني ، فالعدم سمي له^(٥) .

ويقول تعالى : ﴿ ولله المثل الأعلى وهو العزيز الحكيم ﴾ [النحل/ ٦٠] فهذا اخبار منه تعالى بأن المثل الأعلى - وهو الأحسن والأفضل - المتضمن لإثبات الكمالات كلها له وحده ، وهو أفعل تفضيل أي أعلى من غيره^(٦) .

(١) انظر شبهة تعدد القدماء ص ٢١٦ .

(٢) رواه ابن جرير في تفسيره ٣٦١/٨ ، وروى نحوه عن : مجاهد ، وفتادة انظر : ٣٦٢/٨ .

وقال ابن جريج - رحمه الله - « يقول : لا شريك له ولا مثل » المصدر السابق ٣٦٢/٨ .

(٣) انظر شبهة التمثيل والتشبيه ص ٢٥٣ .

(٤) المراد بهم : الملائكة كما يدل عليه سياق الآية .

(٥) الصواعق المرسلة ١٠٢٨/٣ .

(٦) المصدر السابق ١٠٣٠/٣ - ١٠٣٦ .

ومثله قوله تعالى : ﴿ فلا تجعلوا لله أنداداً وأنتم تعلمون ﴾ [البقرة/ ٢٢] ، وقوله تعالى : ﴿ فلا تضربوا لله الأمثال ﴾ [النحل/ ٧٤] يقول ابن كثير : « أي لا تجعلوا له أنداداً وأشباهاً وأمثالاً . »^(١)

والآيات التفصيلية في تفرد الله تعالى بالكمال والجلال يعسر حصرها، ففي كل سورة من القرآن ما يدل على كماله في صفاته وأفعاله .

« وعلى هذا . فإثبات صفة من صفات الله أو أفعاله أو ما يختص به لغيره شرك في الربوبية ولو مع اعتقاد تلك الصفة للرب واعتقاد أن الموصوف بتلك الصفة مخلوق وليس رباً »^(٢) .

والأمثلة على هذا النوع من الشرك العلمي كثيرة يجمعها أمران^(٣) :

١- اعتقاد اتصاف المخلوقين بصفاتٍ لاتليق إلا بالله تعالى، مثل علم الغيب ونحوه. والأدلة على بطلان هذا الشرك كثيرة منها قوله تعالى : ﴿ قل لا يعلم من في السموات والأرض الغيب إلا الله ، وما يشعرون أيان يبعثون ﴾ [النمل/ ٦٥] وقوله تعالى : ﴿ عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحداً إلا من ارتضى من رسول فإنه يسلك من بين يديه ومن خلفه رصداً ﴾ [الحج/ ٢٦، ٢٧] وقوله تعالى : ﴿ إن الله عنده علم الساعة وينزل الغيث ويعلم ما في الأرحام ، وما تدري نفس ماذا تكسب غداً ، وما تدري نفس بأي أرض تموت ، إن الله عليم خبير ﴾ [لقمان/ ٣٤] وقوله تعالى : ﴿ وعندنا مفاتيح الغيب لا يعلمها إلا هو ﴾ [الأنعام/ ٥٩] وقوله تعالى : ﴿ قل لا أملك لنفسي نفعا ولا ضرا إلا ما شاء الله ، ولو كنت أعلم الغيب لاستكثرت من الخير وما مسني السوء ، إن أنا إلا نذير وبشير لقوم يؤمنون ﴾ [الأعراف/ ١٨٨] ، وعن عائشة رضي الله عنها قالت : « من أخبرك أن محمداً يعلم الخمس التي قال الله تبارك وتعالى ﴿ إن الله عنده علم الساعة وينزل الغيث ... ﴾ [لقمان/ ٣٤] فقد أعظم الفرية »^(٤) .

(١) تفسير القرآن العظيم ٥٠٧/٤ ط الشعب .

(٢) ضوابط التكفير ١٠٣ .

(٣) انظر : رد الإشراف - لإسماعيل الدهلوي - ص : ٢٠-٢٦ .

(٤) رواه ابن جرير في تفسيره ٢٢٧/١٠ بلفظ : « من حدثك أنه يعلم ما في غدٍ فقد كذب ثم

قرأت : ﴿ وما تدري نفس ماذا تكسب غداً ﴾ .

٢- اعتقاد أن لبعض المخلوقين القدرة على التصرف فيما لا يقدر عليه إلا الله .

والأدلة الدالة على بطلان هذا الشرك كثيرة منها : قوله تعالى : ﴿ قل من بيده ملكوت كل شيء وهو يجير ولا يجار عليه إن كنتم تعلمون سيقولون لله قل فأني تسحرون ﴾ [المؤمنون/ ٨٨، ٨٩] وقوله تعالى : ﴿ قل إني لا أملك لكم ضراً ولا رشداً قل إني لن يجيرني من الله أحد ولن أجد من دونه ملتحداً ﴾ [الجن/ ٢١، ٢٢] وقوله تعالى : ﴿ ولا تدع من دون الله ما لا ينفعك ولا يضرك فإن فعلت فإنك إذا من الظالمين ﴾ [يونس/ ١٠٦] .

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال : كنت خلف رسول الله ﷺ يوماً فقال يا غلام احفظ الله يحفظك احفظ الله تجده تجاهك ، وإذا سألت فاسئل الله ، وإذا استعنت فاستعن بالله ، واعلم أن الأمة لو اجتمعوا على أن ينفعوك بشيء لم ينفعوك إلا بشيء قد كتبه الله لك ، ولو اجتمعوا أن يضروك لم يضروك إلا بشيء قد كتبه الله عليك رفعت الأقلام وجفت الصحف (١) وغيره (٢) .

« ومما يمكن التمثيل به هنا أيضاً فيما يتعلق بما يختص به الله ولا ينبغي لغيره أمر التشريع والتحليل والتحريم ، فذلك لله وحده كما قال تعالى ﴿ ألا له الخلق والأمر ﴾ [الأعراف/ ٥٤] فكما أن الله هو الخالق عز وجل فهو صاحب الأمر الكوني ، والأمر الشرعي ، والحكم الكوني ، والحكم الشرعي .

ولذلك سمى الله الذين يتخذهم الناس مشرعين « شركاء » فقال تعالى ﴿ أم هم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله ﴾ [الشورى/ ٢١] فإذا لم يكن الله قد شرع لهم فالتزامهم بشريعة أحد غيره يلزم منه اتخاذ شريك مع الله ، وليس لله

(١) رواه الترمذي - صفة القيامة - باب رقم ٦٠ ، وأحمد في مسنده ٢٩٣/١ ، ٣٠٧ انظر نور

الاعتباس في وصية الرسول ﷺ لابن عباس . لابن رجب الحنبلي ، ت/ محمد بن ناصر العجمي .

(٢) وانظر في هذا المعنى - حديث أبي هريرة - رواه البخاري في كتاب التفسير سورة الشعراء باب

وانذر عشيرتك الأقربين ورقمه ٤٧٧١ - الفتح ٥٠١/٨ . وفي الوصايا - باب هل يدخل

النساء والاولاد في الاقارب ورقمه ٢٧٥٣ - الفتح ٣٨٢/٥ ، وفي المناقب - باب من انتسب

الى آبائه في الاسلام ورقمه ٣٥٢٧ - الفتح ٥٥١/٦ ... ورواه مسلم - في الايمان - باب قوله

تعالى ﴿ وانذر عشيرتك الاقربين ﴾ ورقمه ٢٠٤ .

شريك ، فلزم أن يكون ما تمسكوا به باطلاً لا أصل له وأن يكونوا وقعوا في الشرك . وهذا هو معنى قول الله تعالى عن أهل الكتاب ﴿ اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله ﴾ [التوبة/ ٣١] فهم لم يكونوا يسجدون لأحبارهم ورهبانهم ، ولا يتقربون إليهم بالشعائر ، وإنما كانوا يطيعونهم بالرضى بما يضعونه من التشريع من دون الله ، ويقبلون منهم ذلك ، مع علمهم بذلك ^(١) .

موقف أهل الكلام :

١- يزعم أهل الكلام أن إثبات الصفات يستلزم تشبيه الله تعالى بالمخلوقات ، وهذا من الشرك . - وقد سبق مناقشة هذه المسألة - ^(*) .

٢- نفى المعتزلة خلق الله تعالى لأفعال العباد ، وأشركوا العبد مع الله تعالى في صفة الخلق والايجاد ، فقالوا : إن العبد يخلق فعله ، وهم وإن أنكروا لفظ « الخلق » مضافة إلى العبد إلا أنهم أثبتوا معناه دون مواربة .

قال أبو المعين النسفي - في مذهب المعتزلة في أفعال العباد - : « وإنما قلنا إنه يؤدي إلى إبطال دلائل الموحدين لأنه يؤدي الى تعجيز الباري ... ولو جاز أن يكون الباري جل وعلا عاجزاً بتعجيز الغير إياه - ولا تبطل ربوبيته - لجاز أن يكون للعالم صانعان وأكثر وإن كان البعض يعجز بعضاً ^(٢) .

وقد كرر أبو المعين النسفي قوله بأن مذهب المعتزلة مبطل للتوحيد ، وأنه دال على الشرك في مواضع من كتابه « تبصرة الأدلة » ^(٣) .

وقال البيجوري : « وإنما لم يكفروا (المعتزلة) بذلك لاعتزافهم بأن إقداره عليها من الله تعالى ، وبعضهم : كفرهم وجعل المجوس أسعد حالاً منهم ، إذ المجوس قالوا بمؤثرين ، وهؤلاء أثبتوا مالا حصر له ، لكن الراجح عدم كفرهم ... ^(٤) » .

(١) ضوابط التكفير ص : ١٠٤-١٠٥ .

(٢) تبصرة الأدلة ٦٢٧/٢ .

(٣) المصدر السابق ٥٩٤/٢-٦٣٧ .

(٤) تحفة المرید ص : ٦٠ ، ٩٨ .

(*) انظر : ص : ٢٥٣ .

وهذا القول غير صحيح ، لأن إضافة صفة من صفات الله تعالى أو فعلٍ من أفعاله الى غيره شرك حتى لو قال بأنه مخلوق مريبوب ، فالصحيح : أن قول المعتزلة شرك ، لكن المعين لا يكفر إلا إذا وجدت فيه شروط الكفر وانتفت موانعه .

٣- زعم الأشاعرة أن لا تأثير للأسباب البتة ، وكفروا وبدعوا من أثبت لها التأثير ، ومن الأسباب التي أنكروا تأثيرها : قدرة العبد على فعله لأنهم يعتقدون أن إثبات الأسباب يستلزم أن تكون مشاركة له في الخلق والايجاد وهذا من الشرك ، وهذا غلوّ وإسراف منهم في التكفير والتبديع لأمر ثبت في الكتاب والسنة .

٤- يرى المعتزلة أن على الله تعالى واجبات يجب عليه أن يقوم بها بمقتضى العقل ، ولو قبل ورود السمع بالواجبات . فقالوا : بوجوب اللطف والأصلح ، والتعويض على الآلام ، وتحقيق الوعد والوعيد ، فشبهوا الله تعالى بالعباد في أنه يمدح بفعل الحسن ، ويذم بفعل القبيح الذي يدركه العقل استقلالاً - عندهم - ولهذا سماهم السلف « مشبهة الأفعال » .

الباب الثالث :

التوحيد العملي

وفيه خمسة فصول :

- الفصل الأول : مفهوم الإله عند أهل السنة .
- الفصل الثاني : أدلة أهل السنة على توحيد الألوهية .
- الفصل الثالث : دعوة الرسل إلى توحيد الألوهية .
- الفصل الرابع : إهمال المتكلمين لتوحيد الألوهية
(أسبابه وآثاره) .
- الفصل الخامس : حقيقة الشرك العملي .

الفصل الأول :

﴿ مفهوم الإله عند أهل السنة ﴾

وفيه مبحثان :

- المبحث الأول : مفهوم الإله في المدلول اللغوي .
- المبحث الثاني : مفهوم الإله في الاستعمال الشرعي .

يعتبر تحرير مفهوم الإله في غاية الأهمية ؛ ذلك لأن التوحيد هو التآله لله عز وجل ، والشرك هو اتخاذ غير الله عز وجل إلهاً ، فإذا عُرف مفهوم الإله عُرف بالتالي مفهوم التوحيد ومفهوم الشرك .

كما أن (الإله) هو أساس كلمة التوحيد « لا إله إلا الله » إذ أنّ بقيّة أجزاء هذه الكلمة معروفة .

وقد بيّن الشيخ عبدالرحمن المعلمي أنّ الاشتباه في مفهوم الإله هو سبب الخلاف الكبير الذي جعل بعض الأمة يعتبر الاستغاثة بالصالحين بعد موتهم ونحوه ليس من الشرك ، وجعل البعض الآخر يعتبره من الشرك ، كما نبه إلى أنه لا يتصور أن يقدم مسلم على تكفير أحد وهو يعلم أنه مسلم ، وكذا لا يتصور أن يقدم مسلم على ما يعلم أنه شرك ، وإنما وقع ذلك في الأمة للإشتباه السابق ، ويمكن أن ننقل كلامه بحروفه حيث قال :

« فإني تدبرت الخلاف المستطير بين الأمة في القرون المتأخرة في شأن الاستغاثة بالصالحين الموتى ، وتعظيم قبورهم ومشاهدهم وتعظيم بعض المشايخ الأحياء ، وزعم بعض الأمة في كثير من ذلك أنه شرك ، وبعضها أنه بدعة ، وبعضها أنه من الحق ، ورأيت كثيراً من الناس قد وقعوا في تعظيم الكواكب والروحانيين والجنّ ما يطول شرحه ، وبعضه موجود في كتب التنجيم والتعزيم كشمس المعارف وغيره وعلمت أنّ مسلماً من المسلمين لا يقدم على ما يعلم أنه شرك ، ولا على تكفير من يعلم أنه غير كافر ، ولكنه وقع الإختلاف في حقيقة الشرك ، فنظرت في حقيقة الشرك فإذا هو بالاتفاق اتخاذ غير الله عز وجل إلهاً من دونه ، أو عبادة غير الله عز وجل فاتجه النظر إلى معنى الإله والعبادة فإذا فيه اشتباه شديد ، ... فعلمت أن ذلك الإشتباه هو سبب الخلاف »^(١) .

فإذا تبين أنّ الاستقامة في مفهوم الإله يؤدي إلى الاستقامة في مفهوم التوحيد والشرك والانحراف فيه يؤدي إلى الانحراف فيهما دل ذلك على ضرورة معرفة معناه عند أهل السنة ليتبين به التوحيد والشرك عندهم .

وهذا ما سنقوم ببحثه في هذا الفصل إن شاء الله تعالى .

(١) العبادة (ق / ١) .

المبحث الأول : مفهوم الإله في المدلول اللغوي .

* إله : مصدر آلَه يألُه فهو إله ، وقد بين الزجاجي معناه فقال : « فإله « فِعَال » بمعنى « مفعول » كأنه مألوه أي معبود مستحق للعبادة يعبده الخلق ويؤهلونه »^(١) .
 كما بين ذلك الزجاج - أيضاً - حيث يقول : « ومعنى قولنا : « إله » إنما هو الذي يستحق العبادة ، وهو الله تعالى المستحق لها دون من سواه »^(٢) .
 وقد نقل الزجاجي عن الخليل بن أحمد أنه قال : « أصل إله ولاه من الوله والتحير وقد أبدلت الواو همزة لانكسارها ف قيل « إله » كما قيل وعاء اعاء »^(٣) .
 والتحير والوله يكون من العباد إلى الله تعالى ، ولهذا قال ابن منظور : « وأصله من آلَه يألُه إذا تحير ، يريد إذا وقع العبد في عظمة الله وجلاله وغير ذلك من صفات الربوبية ، وصرفَ وَهْمَهُ إليها ، أبغض الناس حتى لايميل قلبه إلى أحد »^(٤) فالتحير حصل لماله من استحقاق العبادة ، وهو في حقيقته راجع للعبادة .
 كما نقل ابن منظور عن أبي الهيثم أنه قال : « وأصل إله ولاه ، ومعنى ولاه أن الخلق يؤهلون إليه في حوائجهم ، ويضرعون إليه فيما يصيبهم ، ويفزعون إليه في كل ما ينوبهم كما يوله كل طفلٍ إلى أمه »^(٥) وهذا المعنى يعود - أيضاً - إلى المعنى السابق .

وقد جمع الفيروزآبادي عدة معانٍ للإله كلها تعود إلى المعنى السابق فقال : « وآله ، كفرِحَ : تحير ، و - على فلان - : اشتدَّ جزعه عليه ، - وإليه : فزِعَ ولاذ ، وآلهُ : أجاره ، وآمنه »^(٦) .

ويلاحظ أن معاني الفعل (آله) تتنوع بحسب لزومه أو تعديه ، كما أنه يختلف

(١) اشتقاق اسماء الله ص : ٢٤ .

(٢) تفسير اسماء الله الحسنی ص : ٢٦ .

(٣) اشتقاق اسماء الله ص : ٢٦-٢٧ .

(٤) لسان العرب ١٣/٤٦٧ مادة « آله » ، وانظر : النهاية ١/٦٢ .

(٥) المصدر السابق ١٣/٤٦٨ مادة « آله » .

(٦) القاموس ١٦٠٣ مادة « آله » ، وانظر : لسان العرب ١٣/٤٦٩ .

المعنى بحسب الحرف الذي عُذِّي به ، لكنّ الجميع يرجع إلى معنى واحدٍ عامٍ وهو العبادة ، ولهذا سُمي العرب الشمس إلهة لما عبدوها^(١) .

* والتأله : التعبد ، ومنه قول رؤبة :

للهِ درُ الغانياتِ المُدَّةِ سَبَّحْنَ واسترجعن من تألهي .

أي : من تعبدي^(٢) .

وقد بين الزجاج معنى « التأله » فقال : « ويقال : تأله فلان ، إذا فعل فعلاً

يقربه من الإله »^(٣) .

وقد ردّ ابن جرير معنى « التأله » إلى معنى « الإله » فقال : « ولاشك أنّ التأله ،

التفعل من « آله يأله » .^(٤) ، وقد سبق أن معنى آله : عبّد ، وكذلك ذكر ابن

منظور التأله فقال : « التَّنَسُّكُ والتَّعْبُدُ »^(٥) .

* والتأليه هو التعبد ذكر ذلك الفيروزآبادي في القاموس^(٦) ، وابن منظور في

اللسان^(٧) .

* والألوهية: العبادة قال ابن سيده: « والإلهة ، والألوهة ، والألوهية العبادة »^(٨) .

وقد قرأ ابن عباس رضي الله عنهما : « ويذرك وإلهتك » بكسر الهمزة ، أي:

وعبادتك كما فسرها ابن عباس نفسه^(٩) ، وهذا هو اختيار ثعلب وعلل لذلك بقوله:

(١) انظر : لسان العرب ٤٦٨/١٣ مادة « آله » .

(٢) انظر : اشتقاق أسماء الله ص : ٢٤ .

(٣) تفسير أسماء الله الحسنى ص : ٢٦ .

(٤) جامع البيان ٨٢/١ .

(٥) لسان العرب ٤٦٩/١٣ .

(٦) القاموس ص : ١٦٠٣ .

(٧) لسان العرب ٤٦٩/١٣ .

(٨) المصدر السابق ٤٦٨/١٣ .

(٩) رواه ابن جرير في تفسيره ٨٢/١ .

« لأن فرعون كان يُعبد ولا يُعبد »^(١) .

ومن خلال تتبعي لمعنى « آله » ومصادرها وجدتُ أنّ أهل اللسان العربي استخدموها في العبادة وما في معناها .

وأود أن أشير إلى أنّ لفظ الجلالة « الله » مشتق من الإله^(٢) ، وعندما بيّن ابن عباس رضي الله عنهما ما يدل عليه من معنى قال: « « الله » ذو الألوهية والمعبودية على خلقه أجمعين »^(٣) .

ونلاحظ أن لفظ الجلالة « الله » لا يؤخذ منه صفة فعلية كالخلق والرزق ونحو ذلك وإنما يدل على صفة ذاتية هي استحقاقه تعالى للعبادة ، وهذا يدل على خطأ فهم أهل الكلام لمعنى « الإله » ولما يدل عليه اسمه تعالى : « الله » حيث فهموا أنه يدل على صفة فعلية هي الخلق والقدرة على الاختراع ، وقد بين الخليل بن أحمد عدم صحة دلالة اسم الله تعالى « الله » على صفة فعلية فقال : « وليس [الله] من الأسماء التي يجوز منها اشتقاق فعلٍ ، كما يجوز في « الرحمن الرحيم » . »^(٤)

(١) لسان العرب ٤٦٨/١٣ .

(٢) انظر في اشتقاق اسم الله تعالى (الله) والخلاف في ذلك : بدائع الفوائد ٢٢/١ .

(٣) رواه ابن جرير في تفسيره ٨٢/١ .

(٤) العين ٩١/٤ .

المبحث الثاني : مفهوم الإله في الاستعمال الشرعي .

سبق أن بيّنا مفهوم الإله في اللغة وسيكون حديثنا في هذا المبحث عن مفهومه في الشرع ، ونلاحظ أن مفهوم الإله لم يتغير في الشرع عما هو عليه في اللغة فهو إله على وزن فعّال بمعنى مفعول أي معبود .

فالإله في الشرع هو المألوه المعبود محبةً ورجاءً ورغبةً وتوكلًا واستعانةً واستغاثةً .
ومما يدل على أنّ الإله بمعنى المعبود في الكتاب قوله تعالى : ﴿ قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم ألا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئاً ولا يتخذ بعضنا بعضاً أرباباً من دون الله فإن تولوا فقولوا أشهدوا بأنا مسلمون ﴾ [آل عمران/ ٦٤] . حيث اتفق المفسرون على أن قوله ﴿ ألا نعبد إلا الله ﴾ [آل عمران/ ٦٤] تفسير لقوله ﴿ كلمة ﴾ ^(١) . وقد قال ابن جرير في معنى ﴿ كلمة ﴾ : « وقال آخرون : هو قول : لا إله إلا الله » . ثم أسند عن أبي العالية قوله : « كلمة السواء : لا إله إلا الله » . ^(٢)

وبناء على هذا يكون معنى « لا إله إلا الله » أي ألا نعبد إلا الله ، وإذا قابلت بين هاتين الجملتين تحصل لك أنّ الإله بمعنى المعبود بأوضح ما يكون .
ومما يدل على ذلك - أيضاً - قوله تعالى : ﴿ وإذ قال إبراهيم لأبيه وقومه إنني براء مما تعبدون إلا الذي فطرنى فإنه سيهدين ، وجعلها كلمة باقية في عقبه لعلهم يرجعون ﴾ [الزخرف/ ٢٦، ٢٧، ٢٨] . حيث قال ابن جرير - في قوله : ﴿ وجعلها كلمة ﴾ : « وجعل قوله : ﴿ إنني براء مما تعبدون إلا الذي فطرنى ﴾ [الزخرف/ ٢٦] وهو قول لا إله إلا الله كلمة باقية في عقبه ، وهم ذريته ، فلم يزل في ذريته من يقول ذلك من بعده » ^(٣) .

ثم نقل باسناده عن مجاهد - في قوله : ﴿ وجعلها كلمة باقية في عقبه ﴾ [الزخرف/ ٢٨] - : لا إله إلا الله ^(٤) .

(١) انظر : العبادة (المعلمي) (ق/٤/ب) .

(٢) جامع البيان ٣/٣٠١ - ٣٠٢ .

(٣) المصدر السابق ١١/١٧٩ .

(٤) رواه ابن جرير في تفسيره ١١/١٧٩ .

وقال السُّدي مثله^(١) ، وقال قتادة - في الآية نفسها - : « شهادة ألاَّ إله إلاَّ الله والتوحيد ، لم يزل في ذريته من يقولها من بعده »^(٢) .

ووجه الاتفاق بين معنى قوله : ﴿ إِنِّي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي ... ﴾ [الزخرف/ ٢٦، ٢٧] . وقول لا إله إلاَّ الله ، هو أن الشهادة مشتملة على جزئين في المعنى :
١- النفي في قوله « لا إله » . ٢- والإثبات في قوله « إلاَّ الله » .

وهذان المعنيان موجودان في الآية بحيث يمكن أن نفسر معنى (الإله) عندما نطابق بين المعنيين :

- فقوله ﴿ إِنِّي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴾ [الزخرف/ ٢٦] موافق لقوله « لا إله » لأن كليهما نفي في المعنى ، ويلاحظ أن الآية تشتمل على « العبادة » الموافقة لمعنى « الإله » .
- وقوله ﴿ إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي ﴾ [الزخرف/ ٢٧] موافق لقوله : « إلاَّ الله » لأن كليهما إثبات في المعنى .

فدل هذا التقرير على أنّ تفسير الكلمة بـ « لا إله إلاَّ الله » يدل على أن « الإله » بمعنى المعبود .

وكذلك إذا تأملنا في قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ ، وَيُؤْمِنَ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى ﴾ [البقرة/ ٢٥٦] ، نجد أن ابن جرير أخرج بإسناده عن سعيد بن جبير : أن « العروة الوثقى » لا إله إلاَّ الله ، وأسند مثله عن الضحاك رحمه الله تعالى^(٣) .

وهذه الآية تدل على أن الإله بمعنى المعبود ، ووجه الدلالة منها هو أنّ قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنَ بِاللَّهِ ﴾ [البقرة/ ٢٥٦] تفسير لشهادة ألاَّ إله إلاَّ الله ، والمقارنة بين المفسّر - بالكسر - ، والمفسّر - بالفتح - يكون بالطريقة السابقة . فالنفي في الشهادة موجود في الآية في قوله ﴿ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ ﴾ ودلالة النفي مأخوذة من قوله ﴿ يَكْفُرْ ﴾ إذ الكفر هو الجحود ، والجحود نفي ، والطاغوت :

(١) المصدر السابق - نفس الجزء - والصفحة - .

(٢) المصدر السابق - نفس الجزء - والصفحة - .

(٣) انظر جامع البيان ٢٢/٣ .

كل ماعبد من دون الله ، فالنفي في الآية على كل معبود غير الله فدل هذا على أن الاله هو المعبود .

فأما قوله تعالى : ﴿ وما أرسلنا من قبلك من رسولٍ إلا نوحى إليه أنه لا إله إلا أنا فاعبدون ﴾ [الأنبياء/ ٢٥] .

فقد فسّر معنى (لا إله إلا الله) فيها آيات أخرى تُبيّن أن دعوة الرسل كانت للعبودية الخالصة لله ، وترك الشرك ، مثل قوله تعالى : ﴿ ولقد بعثنا في كل أمة رسولاً أن اعبدوا الله ، واجتنبوا الطاغوت ﴾ [النحل/ ٣٦] ، وقوله تعالى : ﴿ وإلى عادٍ أخاهم هودا قال يا قوم اعبدوا الله مالكم من إله غيره ﴾ إلى أن قال : ﴿ قالوا أجئتنا لنعبد الله وحده ونذر ما كان يعبد آباؤنا ﴾ [الأعراف/ ٦٥-٧٠] .

ومما يدل على أن (الاله) هو المعبود من القرآن قوله تعالى : ﴿ وما لي لا أعبد الذي فطرني وإليه ترجعون ، ءأأخذ من دونه آهة ﴾ [يس/ ٢٢، ٢٣] وقوله تعالى : ﴿ أجعلنا من دون الرحمن آهة يعبدون ﴾ [الزخرف/ ٤٥] ، وقوله تعالى : ﴿ وإذ قال الله يا عيسى بن مريم ءأنت قلت للناس اتخذوني وأمي إلهين من دون الله ﴾ إلى قوله تعالى ﴿ ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله ربي وربكم ﴾ [المائدة/ ١١٦، ١١٧] .

وكذلك دلت السنة على ما دل عليه القرآن فقد ثبت في الصحيح عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في قصة سؤال جبريل للرسول ﷺ أنه قال : أخبرني عن الاسلام : فقال : الاسلام أن تشهد ألا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ... الحديث (١) .

وجاء في رواية أبي هريرة - في القصة نفسها - قال : ما الاسلام ؟ قال : الاسلام أن تعبد الله ولا تشرك به شيئاً ... الحديث (٢) .

(١) رواه مسلم في صحيحه - كتاب الإيمان - باب بيان الإيمان والاسلام والاحسان ... - ورقمه ٨ وانظر تخريج الحديث الذي بعده .

(٢) رواه البخاري - كتاب الإيمان - باب سؤال جبريل النبي ﷺ عن الإيمان - ورقمه ٥٠ - الفتح ١١٤/١ ، - وكتاب التفسير - باب إن الله عنده علم الساعة - ورقمه ٤٧٧٧ - الفتح ٥١٣/٨ ، ورواه مسلم - كتاب الإيمان - باب بيان الإيمان والاسلام والاحسان - برقم ٩ ، ١٠ - ٤٧/١ - ٤٨ ط فؤاد عبد الباقي . ورواه ابن ماجه - المقدمة - باب في الإيمان - ورقمه ٦٤ - ٢٥/١ .

فإذا جمعت بين الروايتين تبين أن الاله بمعنى المعبود .

قال الحافظ : « ولما عبّر بالعبادة احتاج إلى أن يوضحها بقوله « ولا تشرك به شيئاً » ولم يحتج إليها في رواية عمر لاستلزامها ذلك »^(١) ، ورواية عمر هي بلفظ الشهادة كما تقدم - .

كما جاء في الصحيحين من حديث ابن عباس رضي الله عنهما في قصة وفد عبدالقيس ، وفيه : « أمرهم بالإيمان بالله وحده ، قال أتدرون ما الإيمان بالله وحده ؟ . قالوا : الله ورسوله أعلم ، قال : شهادة ألا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله » الحديث^(٢) .

وفي صحيح مسلم من حديث أبي سعيد رضي الله عنه في هذه القصة : « أمركم بأربع : اعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً » الحديث^(٣) .
وإذا جمعت بين الروايتين تجد أن رواية أبي سعيد رضي الله عنه تفسر للرواية الأولى .

وقد بين المعلمي رحمه الله تعالى أن الصحابة فهموا من معنى شهادة ألا إله إلا الله أنها تدل على أفراد العبادة لله وحده فقال : « إن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يرون اتحاد معنى شهادة ألا إله إلا الله ومعنى التزام عبادة الله وعدم الشرك به »^(٤) .

ومما يدل على أن الاله هو المعبود وليس المراد به القادر على الاختراع - كما يقول الكلاميون - أن المشركين كانوا يقرون بالربوبية ، ومع ذلك لا يقرون بـ « لا إله إلا الله » كما قال تعالى : ﴿ إنهم كانوا إذا قيل لهم لا إله إلا الله

(١) الفتح ١/١١٩ .

(٢) رواه البخاري - كتاب المغازي - باب وفد عبدالقيس - برقم ٤٣٦٨ - الفتح ٨/٨٥ ، ومسلم - كتاب الإيمان - باب الأمر بالإيمان بالله تعالى ورسوله وشرائع الدين - ورقمه ١٧ ، وأبو داود - كتاب الأشربة - باب في الأدعية - برقم ٣٦٩٢ - ٣/٣٣٠ ت محي الدين عبدالحميد ، وأحمد في المسند ٣/٢٢ - ٢٣ .

(٣) رواه مسلم - كتاب الإيمان - باب الأمر بالإيمان بالله تعالى ... - رقمه ١٨ .

(٤) العبادة (ق/٥/ب) .

يستكبرون ﴿ [الصافات/ ٣٥] وهذا المعنى مؤكد لقوله تعالى : ﴿ مانعدهم إلا ليقرّبونا إلى الله زلفاً ﴾ [الزمر/ ٣] ولقوله : ﴿ أجعل الآلهة إلهاً واحداً ﴾ [ص/ ٥] .

ومع اقرارهم أن الربوبية لله وحده سمووا الاصنام آلهة ، مما يدل على أنهم أرادوا أنها معبودات لامربوبات .

ومن الشواهد الدالة على أن الاله هو المعبود ما ثبت عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال : « بني الإسلام على خمس : شهادة ألا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وحج البيت ، وصوم رمضان »^(١) . وقد جاء في بعض روايات الحديث - عند مسلم - قال : « بني الإسلام على خمس : على أن يعبد الله ويكفر بما دونه ... » الحديث^(٢) .

وإذا طبقت بين معنى الشهادة ، وهذه الرواية تجد أنها متفقة في المعنى ، وأن الاله مفسر فيها بقوله : « أن يعبد الله » ف « يعبد » أي يؤله .

وكذا ما جاء في حديث معاذ رضي الله عنه عندما بعثه رسول الله ﷺ إلى اليمن ، أنه قال له : « فليكن أول ماتدعوهم إليه شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله » وفي رواية لمسلم وغيره « فليكن أول ماتدعوهم إليه : عبادة الله عزوجل »^(٣) .

فهذه الرواية مفسرة لمعنى الشهادة .

وإذا عدنا إلى كلام الصحابة الكرام ومن جاء بعدهم ممن سار على هديهم نجد أنهم لا يذكرون لمعنى (الاله) معنى آخر غير المعبود ، ولهذا فسر كثير من السلف الآيات المتضمنة لكلمة (إله) بأن المراد به المعبود^(٤) .
ومن الأمثلة على ذلك :

(١) رواه البخاري - كتاب الإيمان - باب دعاؤكم إيمانكم - ورقمه ٨ - الفتح ٤٩/١ ، ومسلم

- كتاب الإيمان - باب بيان أركان الاسلام ودعائمه العظام - ورقمه ١٦ .

(٢) المصدر السابق - ٥٢/١ ط فؤاد عبدالباقي .

(٣) سبق تخريج هذا الحديث بألفاظه انظر : ص ١١١ - ١١٢ .

(٤) انظر : معالم التنزيل ٥٠/١ ، وجامع البيان ٦١٣/١ ، ٦٤/٢ ، ٣٧٥/٤ ، ٦٥٣ ، ١٦٣/٥ ،

٤٥/٦ ، ٥٧٤/٧ ، ٥٩٥ ، ٤٤٧/٨ ، ٤٥٤ ، ١٨/٩ ، ١٠١ ، ١٥١ ، ٢١٧/١١ ، ٤٢٣ .

١- قال ابن عباس رضي الله عنهما : « [الله] ذو الألوهية ، والمعبودية على خلقه أجمعين »^(١) .

٢- وقال -أيضاً- في قوله تعالى : ﴿ وَيَذَرُكَ لِإِيْتِهَاكُم مِّنَ السَّمَاءِ مَاءً زَكِيًّا ، يُسْقِي بِهِ الْبُقْعَاتِ كُلَّهَا ، لَعَلَّكُمْ تَهْتَكُونَ ﴾ [الأعراف/ ١٢٧] بكسر الهمزة - : « يترك عبادتك »^(٢) .

٣- قال قتادة -في قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ ﴾ [الزخرف/ ٨٤] : « يُعْبَدُ فِي السَّمَاءِ ، وَيُعْبَدُ فِي الْأَرْضِ »^(٣) .

مفهوم العبادة :

بعد أن علمنا أن الإله : هو المعبود ، والتأله ، والألوهية : هي التبعيد والعبودية ، لا بد أن نعرّف بمعنى العبادة ليكتمل التعريف بمفهوم الألوهية ، لأن هذا المفهوم تارة يُعبّر عنه : بالألوهية ، وتارة يُعبّر عنه : بالعبودية .

* العبادة في اللغة :

تدور مادة « عَبَدَ » على عدة معانٍ :

- (١ - ٣) الطاعة والذل والخضوع ، قال الزجاج : « ومعنى العبادة في اللغة : الطاعة مع الخضوع ، ومنه طريق مُعَبَّدٌ إذا كان مذلاً بكثرة الوطء »^(٤) .
وقال الزمخشري : « وطريق وبعير مُعَبَّدٌ : مذلل ، وتقول : لا تجعلني كالبعير المعبّد ، والأسير المتعبّد »^(٥) . وقال الفيروزآبادي : « العبادة : الطاعة »^(٦) .
ومنه قوله تعالى : ﴿ وَعَبَدِ الطَّاغُوتَ ﴾ [المائدة/ ٦٠] ، قال الزجاج : « وتأويل « عبد الطاغوت » : أي أطاعه ، يعني الشيطان فيما سؤل له وأغواه »^(٧) .

(١) رواه ابن جرير في تفسيره ٨٢/١ .

(٢) رواه ابن جرير في تفسيره ٢٧/٦ ، وروى بمعناه عن الحسن ، ٢٦/٦ .

(٣) رواه ابن جرير في تفسيره ٢١٧/١١ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٤٨/١ .

(٥) أساس البلاغة ص : ٢٩١ .

(٦) القاموس -ماده « عَبَدَ » . ولسان العرب ٢٧٢/٣ -مادة « عَبَدَ » .

(٧) معاني القرآن وإعرابه ١٧٨/٢ .

وكذلك قوله تعالى : ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة/ ٥٠] . «أي نطيع الطاعة التي يخضع معها»^(١) .

وقال الرازي : «وأصل العبودية: الخضوع والذل ، والتعبيد: التذلل ؛ يقال : طريق معبد . والتعبيد أيضاً : الاستعباد ، وهو اتخاذ الشخص عبداً ، وكذا الاعتباد»^(٢) .
 (٤) المملوكية ، والعبد : المملوك ، وهو خلاف الحرّ ، وسمى «عبداً» لأنه خاضع لأمر سيده ، طائع له ، لا يملك من أمره شيئاً .
 قال سيبويه : «هو في الأصل صفة ، قالوا : رجل عبّد ، ولكنه استعمل استعمال الأسماء»^(٣) .

وقال الزمخشري : «أعبدني فلاناً : ملكني»^(٤) .
 وقال الرازي : «والعبد المملوك : خلاف الحر»^(٥) .
 (٥) التآله والتنسك . قال ابن منظور : «وعبّد الله يعبّده عبادةً ، ومعبداً ، ومعبّدةً : تآله له والتعبّد : التنسك .»^(٦) .
 وقال الزمخشري : «وتعبّد فلان : تنسك»^(٧) .

* العبادة في الاصطلاح :

العبادة تطلق على شيئين^(٨) :
 الأول : التعبّد . والثاني : المتعبّد به .
 ويمكن أن تمثل على ذلك بالصلاة : ففعلها عبادة ، وهو التعبّد . ونفس الصلاة

(١) المصدر السابق ٤٨/١ .

(٢) مختار الصحاح - مادة «عبّد» ، لسان العرب ٢٧١/٣ - مادة «عبّد» .

(٣) لسان العرب ٢٧٠/٣ - مادة «عبّد» .

(٤) أساس البلاغة ٢٩١ .

(٥) مختار الصحاح - مادة «عبّد» .

(٦) لسان العرب ٢٧٢/٣ - مادة «عبّد» .

(٧) أساس البلاغة ٢٩١ .

(٨) انظر : القول المفيد ١٠/١ .

عبادة ، وهو المتعبّد به .

(١) فأما التعبّد فهو « التذلل لله عزوجل بفعل أوامره ، واجتناب نواهيه محبة وتعظيماً »^(١) .

(٢) وأما المتعبّد به فهو « اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال الظاهرة والباطنة »^(٢) .

وعلى هذا : فإنّ الدين كله داخل في العبادة^(٣) ، فإن « الدين يتضمّن معنى الخضوع والذل . يقال : دنته ، فدان : أي أذلتته فذل .

ويقال : يدين الله ، ويدين لله ، أي يعبد الله ويطيعه ، ويخضع له .

فدين الله : عبادته وطاعته والخضوع له »^(٤) .

والمعنى اللغوي للعبادة لم يتغيّر في الاستعمال الشرعي إلا أنّ الشرع زاد فيه معنى آخر وهو « الحب » ، فلا بد من الخضوع والذل ، ومن الحب - أيضاً - في العمل والقول الذي يكون عبادة في الشرع .

وقد وضّح ذلك شيخ الاسلام ابن تيميّة - بعد أن بيّن أن معنى العبادة : الذل والخضوع - : حيث قال : « لكن العبادة المأمور بها تتضمن معنى الذل ومعنى الحب ؛ فهي تتضمن غاية الذل لله ، بغاية المحبة له .

فإن آخر مراتب الحب : هو التّيم ، وأوله : العلاقة ، لتعلق القلب بالمحبوب ، ثم الصباية : لانصباب القلب إليه ، ثم الغرام ، وهو الحب الملازم للقلب ، ثم العشق . وآخرها : التّيم ، يقال : تيم الله ، أي عبد الله ، فالتميم : المعبّد لمحبوبه .

ومن خضع لإنسان مع بغضه له لا يكون عابداً له ، ولو أحب شيئاً ولم يخضع له ، لم يكن عابداً له ، كما قد يجب الرجل ولده وصديقه . ولهذا لا يكفي أحدهما في عبادة الله تعالى . بل يجب أن يكون الله أحب إلى العبد من كل شيء ، وأن يكون

(١) المصدر السابق ١/١٠ .

(٢) العبوديّة ص : ٤ .

(٣) من أوضح الأدلة على هذا حديث جبريل بعد ذكره لشرائع الدين كلها قال رسول الله ﷺ :

« هذا جبريل أتاكم يعلمكم دينكم » .

(٤) العبوديّة ص : ٦ - ٧ .

الله أعظم من كل شيء ، بل لا يستحق المحبة والذل التام إلا الله»^(١) .

وقد ذكر ابن القيم أن العبوديّة مبنية على أربع قواعد ، وهي :

« قول القلب : [و] هو اعتقاد ما أخبر الله سبحانه به عن نفسه ، وعن أسمائه وصفاته ، وأفعاله ، وملائكته ، ولقائه على لسان رسله .

وقول اللسان : [وهو] الإخبار عنه بذلك ، والدعوة إليه ، والذبّ عنه ، وتبيين بطلان البدع المخالفة له ، والقيام بذكره ، وتبليغ أوامره .

وعمل القلب : كالمحبة له ، والتوكل عليه ، والإنابة إليه ، والخوف منه ، والرجاء له ، وإخلاص الدين له ، والصبر على أوامره ، وعن نواهيه ، وعلى أقداره ، والرضى به وعنه ، والموالاتة فيه ، والذل له والخضوع ، والإخبات إليه ، والطمأنينة به ، وغير ذلك من أعمال القلوب ، التي فرضها أفرض من أعمال الجوارح ، ومستحبها أحبّ إلى الله من مستحبها . وعمل الجوارح بدونها : إما عديم المنفعة ، أو قليل المنفعة .

وأعمال الجوارح : كالصلاة ، والجهاد ، ونقل الأقدام إلى الجمعة والجماعات ، ومساعدة العاجز ، والإحسان إلى الخلق ونحو ذلك»^(٢) .

وبهذا نعلم أن العبادة مطابقة للإيمان والدين . فإنّ الأعمال والأقوال الإسلاميّة لا يمكن أن تكون إيماناً إلاّ إذا جعلت لله ربّ العالمين وحده .

ومن خلال العرض السابق لمفهوم العبادة يتبيّن لنا الفرق بين تفسير الإله بمعنى المعبود ، وبين تفسيره بمعنى القادر على الاختراع . فإنّ متعلّق التفسير الأول : التعبّد لله تعالى ، وهو قول وعمل ، ومتعلّق التفسير الثاني : إعتقاد الربوبية التامة لله تعالى ، وهو اعتقاد قلبي مجرد . والفرق بينهما كبير .

فلا يستوي من قصر التأله على مجرد الاعتقاد القلبي بربوبية الله تعالى ، ومن جعله قولاً وعملاً واعتقاداً يشمل عمل القلب والجوارح فضلاً عن الاعتقاد القلبي المجرد بالربوبية .

(١) المصدر السابق ص : ٧ ، وانظر : جامع الرسائل ٢/٢٨٤ ، ٢٨٧ - ٢٨٨ .

(٢) مدارج السالكين ١/١٠٠ - ١٠١ .

الفصل الثاني :

﴿ أدلة أهل السنة على
توحيد الإلهية ﴾

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : الأدلة العقلية النقلية .

المبحث الثاني : الأدلة الخبرية .

المبحث الأول : الأدلة العقلية النقلية .

إذا تتبعنا دلالة القرآن على توحيد الألوهية بالطريقة العقلية نجد أنه قد اشتمل على كثير من الأدلة التي تدل على أن الرب عز وجل هو المستحق وحده للعبادة ، كما تدل على بطلان عبادة ماسواه .

ويجمع هذه الأدلة أربعة أنواع كلها تدل على توحيد الألوهية وهي :

- ١- الاستدلال بتوحيد الربوبية .
 - ٢- الاستدلال بتوحيد الأسماء والصفات .
 - ٣- الاستدلال بضرب الأمثال .
 - ٤- الاستدلال بفقدان آلهة المشركين لصفات الكمال واتصافها بصفات النقص .
- وسأعرض لهذه الأنواع الأربعة واستخرج دلالتها على توحيد الألوهية .

أولاً : الاستدلال بتوحيد الربوبية^(١) .

توحيد الربوبية هو افراد الله تعالى بالخلق والملك والتدبير ، وعندما يثبت العبد ذلك لله تعالى وحده فإنه يوجب تعلق القلب بالله تعالى خوفاً ورغبة ورهبة ، والتأله له وحده لا شريك له .

فإن الذي يملك كل شيء وييده مقاليد كل شيء . وهو واهب النعم هو المستحق للعبادة وحده ، وهذا مما يعرفه الانسان بعقله .

وقد أشار الشيخ السعدي إلى أن للمنهج القرآني مسلكين في تقرير دلالة الربوبية على الألوهية :

أحدهما : دلالة أن الله تعالى هو المنفرد بالخلق والتدبير .

والثاني : دلالة أن الله تعالى هو المنفرد بهبة النعم الظاهرة والباطنة^(٢) .

ويمكن أن نمثل للإستدلال بتوحيد الربوبية على توحيد الألوهية بما يلي :

* قال الله تعالى : ﴿ يا أيها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من

(١) انظر : القواعد الحسان ص : ١٩٣-١٩٤ ، وتيسير الكريم الرحمن ٣٠/٥-٣١ ، ودعوة

التوحيد ص : ٣٥ .

(٢) انظر : القواعد الحسان ص : ١٩٣-١٩٤ .

قبلكم لعلكم تتقون ، الذي جعل لكم الأرض فراشاً والسماء بناءً وأنزل من السماء ماء فأخرج به من الثمرات رزقاً لكم فلا تجعلوا لله أنداداً وأنتم تعلمون ﴿

[البقرة/ ٢١، ٢٢] .

هذا خطاب لجميع بني آدم يأمرهم الله تعالى فيه بالعبادة وهذا هو توحيد الألوهية ثم يأتي بعد ذلك البرهان الساطع والدليل القاطع على وجوب توحيد الألوهية وهو أنه الخالق لهم ولآبائهم الأولين، وأنه المنعم عليهم بأن جعل لهم الأرض ممهدة ومستقرة ، وجعل السماء فوقهم مبنية ، ورزقهم بالماء وهو مالا يصبرون على تركه ولم يجعله ملكاً لأحد بل أنزله من السماء للجميع ، وأخرج لهم الرزق من الأرض ليأكلوا منه أو يبيعوا .

وقد أشار ابن كثير إلى دلالة هذه الآية على توحيد الألوهية من خلال بيان ما انفرد الله تعالى به من الربوبية ، كما أشار إلى المسلكين السابقين حيث يقول : « شرع تبارك وتعالى في بيان وحدانية ألوهيته ، بأنه تعالى هو المنعم على عبده ، بإخراجهم من العدم إلى الوجود ، وإسباغهم عليهم النعم الظاهرة والباطنة » إلى أن قال : « ومضمونه : أنه الخالق الرازق مالك الدار ، وساكنيها ، ورازقهم ، فهذا يستحق أن يعبد وحده ولا يشرك به غيره »^(١) .

* وقال تعالى: ﴿ والصافات صفاً، فالزاجرات زجراً، فالتاليات ذكراً، إن إلهكم

لواحد، رب السموات والأرض وما بينهما ورب المشارق ﴾ [الصافات/ ١، ٢، ٣، ٤، ٥] .

هذه الآية تدل على توحيد الألوهية ، ويمكن أن نأخذ ذلك من جواب القسم وهو قوله تعالى ﴿ إن إلهكم لواحد ﴾ [الصافات/ ٤] ثم بين الدليل على ذلك بقوله تعالى ﴿ رب السموات والأرض وما بينهما ورب المشارق ﴾ [الصافات/ ٥] .

وقد بين ذلك ابن القيم فقال : « وأقسم سبحانه بذلك على توحيد ربوبيته وإلهيته ، وقرر توحيد ربوبيته فقال : ﴿ إن إلهكم لواحد رب السموات والأرض وما بينهما ورب المشارق ﴾ [الصافات/ ٤، ٥] . [وهذا]^(٢) من أعظم الأدلة على أنه إله

(١) تفسير القرآن العظيم ٨٦/١ ط الشعب .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

واحد ولو كان معه إله آخر لكان الإله مشاركاً له في ربوبيته ، كما شاركه في إلهيته تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً»^(١) .

ثم نبه إلى أن هذه الطريقة من قواعد القرآن في تقرير توحيد الألوهية فقال : « وهذه قاعدة القرآن يقرر توحيد الإلهية بتوحيد الربوبية ، فيقرر كونه معبوداً وحده بكونه خالقاً رازقاً وحده»^(١) .

* وقال تعالى : ﴿ وإلهكم إله واحد لا إله إلا هو الرحمن الرحيم ، إن في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار ، والفلك التي تجري في البحر بما ينفع الناس ، وما أنزل الله من السماء من ماء فأحيا به الأرض بعد موتها وبث فيها من كل دابة وتصريف الرياح والسحاب المسخر بين السماء والأرض لآيات لقوم يعقلون ﴾ [البقرة/ ١٦٣، ١٦٤] .

هذه الآية اشتملت على توحيد الألوهية في بدايتها في قوله تعالى : ﴿ وإلهكم إله واحد لا إله إلا هو ﴾ وقد ذكرت الدليل على توحيد الألوهية وهو توحيد الربوبية كما في قوله تعالى : ﴿ إن في خلق السموات والأرض ... ﴾ كما نلاحظ الإشارة إلى أن هذا الدليل دليل عقلي من خلال قوله تعالى : ﴿ لآيات لقوم يعقلون ﴾ وقد أشار إلى دلالة هذه الآية على توحيد الألوهية بطريق توحيد الربوبية ابن كثير حيث يقول : « ثم ذكر الدليل على تفرد الإلهية بتفرد بخلق السموات والأرض ومافيهما وما بين ذلك مما ذرأ وبرأ من المخلوقات الدالة على وحدانيته»^(٢) .

* وقال تعالى : ﴿ إن الله فائق الحب والنوى ، يخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي ، ذلكم الله فأنى تؤفكون ﴾ [الأنعام/ ٩٥] .

المعنى المستدل عليه في الآية هو « ألوهية الله واستحقاقه للعبادة » وهو مأخوذ من قوله : ﴿ ذلكم الله ﴾ أي الذي فعل وانفرد بخلق هذه الأشياء وتديرها هو

(١) التبيان في أقسام القرآن ص : ٤٢٧ - ٤٢٨ .

(٢) عمدة التفسير ١/ ٢٨٠ ، وانظر : جامع البيان ٢/ ٦٤-٦٥ ، فتح القدير ١/ ١٧٩ ، تيسير

الكريم الرحمن ١/ ١٢٤ .

الله الذي له الألوهية والعبادة على خلقه أجمعين^(١) .

والمراد بقوله ﴿ فَأَنى تَوْفَكُون ﴾ أي : « كيف تصرفون عن الحق وتعبدون عنه

إلى الباطل ، فتعبدون معه غيره ؟! »^(٢) .

وقد فسّر ابن جرير هذه الآية تفسيراً عاماً تضمن بيان دلالة هذه الآية على توحيد الألوهية عن طريق توحيد الربوبية فقال : « يقول تعالى ذكره إن الذي له العبادة ، أيها الناس دون كل ماتعبدون من الالهة والاثوان ، هو الله الذي فلق الحب يعني : شقّ الحبّ من كل ما ينبت من النبات ، فأخرج منه الزرع »^(٣) .

* وقال تعالى : ﴿ الله الذي جعل لكم الليل لتسكنوا فيه والنهار مبصراً إن

الله لذو فضل على الناس ولكن أكثر الناس لا يشكرون ، ذلكم الله ربكم خالق كل شيء لا إله إلا هو فأنى توفكون ، كذلك يؤفك الذين كانوا بآيات الله يجحدون ، الله الذي جعل لكم الأرض قراراً ، والسماء بناء وصوركم فأحسن صوركم ورزقكم من الطيبات ذلكم الله ربكم فببارك الله رب العالمين ﴾ [غافر/

. [٦٤، ٦٣، ٦٢، ٦١]

اجتمع في هذه الآيات الاستدلال على ألوهية الله بأنه المنفرد بالخلق والتدبير كما في قوله : ﴿ ذلكم الله ربكم خالق كل شيء لا إله إلا هو فأنى توفكون ﴾ [غافر/٦٢] ، وبأنه المنفرد بهبة النعم الظاهرة والباطنة كما في قوله : ﴿ الله الذي جعل لكم الليل لتسكنوا فيه ... ﴾ الآية ، وقوله : ﴿ الله الذي جعل لكم الأرض قراراً ... ﴾ الآية .

وقد قال ابن كثير : « يقول تعالى ممتناً على خلقه بما جعل لهم من الليل الذي يسكنون فيه ويستريحون من حركات تردددهم في المعاش بالنهار ، وجعل النهار مبصراً ، أي : مضيئاً ليتصرفوا فيه بالأسفار ، وقطع الأقطار ، والتمكن من الصناعات ، ﴿ إن الله لذو فضل على الناس ولكن أكثر الناس لا يشكرون ﴾ أي لا يقومون بشكر نعم الله عليهم . ثم قال : ﴿ ذلكم الله ربكم خالق كل شيء لا إله إلا هو ﴾

(١) انظر : تيسير الكريم الرحمن ٤٧/٢ .

(٢) عمدة التفسير ٧٠/٥ .

(٣) جامع البيان ٢٧٥/٥ .

أي : الذي فعل هذه الأشياء هو الله الأحد ، خالق الأشياء ، الذي لا إله غيره ،
ولارب سواه ، ﴿ فَأَنْى تَوْفَكُون ﴾ أي : فكيف تعبدون غيره من الاصنام التي
لا تخلق شيئاً ، بل هي مخلوقة منحونة ^(١) .

أمّا الاستدلال ببيّنة الآيات فقد تقدم تقريره عند قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسِ
اعْبُدُوا رَبَّكُمْ ... ﴾ الآيات .

وعندما ذكر الشوكاني هذه الآية نبه على دلالتها على توحيد الألوهية بذكر ما
أنعم الله تعالى به من نعم فقال : « ثم ذكر لهم سبحانه نوعاً آخر من نعمه التي أنعم
بها عليهم مع ما في ذلك من الدلالة على كمال قدرته وتفردّه بالإلهية فقال : ﴿ اللهُ
الذي جعل لكم الأرض قراراً والسماء بناء ... ﴾ [غافر/ ٦٤] الآيات ^(٢) .

* وقال تعالى : ﴿ وهو الذي جعل لكم النجوم لتهتدوا بها في ظلمات البر
والبحر ، قد فصلنا الآيات لقوم يعلمون ، وهو الذي أنشأكم من نفسٍ واحدة
فمستقر ومستودع ، قد فصلنا الآيات لقوم يفقهون ، وهو الذي أنزل من السماء
ماء فأخرجنا به نبات كل شيء فأخرجنا منه خضراً نخرج منه حباً متراكباً ومن
النخل منطلعها قنوان دانية وجنات من أعناب والزيتون والرمان مشتبهاً وغير
متشابه انظروا إلى ثمره إذا أثمر وينعه ، إن في ذلكم لآيات لقوم يؤمنون ، وجعلوا
لله شركاء الجن وخلقهم ، وخرقوا له بنين وبنات بغير علم ، سبحانه وتعالى عما
يصفون ، بديع السموات والأرض أنى يكون له ولد ولم تكن له صاحبة وخلق
كل شيء وهو بكل شيء عليم ، ذلكم الله ربكم لا إله إلا هو خالق كل شيء
فاعبدوه وهو على كل شيء وكيل ﴾ [الأنعام/ ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢] .

هذه الآيات تدل على توحيد الألوهية وذلك ببيان أن الله تعالى هو المنفرد بخلق
النعم وإعطائها لمن شاء سبحانه وتعالى ، وبيان أن الله تعالى خالق لكل شيء ، فإذا
كان الله تعالى هو المنفرد بالخلق والإنعام فلاشك أنه المنفرد بالألوهية ، وإذا عبد غير
الله تعالى مع العلم أنه لا يملك شيئاً ولا ينعم بشيء فإنه من الظلم والتعدي حيث

(١) تفسير القرآن العظيم ١٤٤/٧ ط الشعب . وانظر : تيسير الكريم الرحمن ٣٧٤/٤ .

(٢) فتح القدير ٥٧٠/٤ .

وضع الشيء في غير موضعه .

وقد ذكر الله تعالى في هذه الآيات مجموعة من النعم الظاهرة ومنها :
خَلَقَ النجوم الهادية للإنسان عند ضربه في الأرض براً أو بحراً إذ لو لم تكن موجودة لضل الإنسان في ظلمات البر الاجرد الواسع ، والبحر الازرق الكبير .
وكذلك منها خَلَقَ الناس وإيادهم من العدم وجعلهم من نفس واحدة وهي آدم عليه السلام .

وكذلك منها إنزاله لهم من السماء ماءً يكون سبباً في إخراج النبات من الأرض من الحبوب المتنوعة والمختلفة ، والنخل ، والاعناب والزيتون والرمان وغيرها .
وفي الآيات إشارة إلى أن هذا النوع من التدليل على توحيد الألوهية هو استدلال عقلي صحيح حيث جاءت الآيات محتومة بما يدل على ذلك مثل قوله تعالى : ﴿ قَدْ فَصَلْنَا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَفْقَهُونَ ﴾ [الأنعام/ ٩٨] وقوله تعالى : ﴿ قَدْ فَصَلْنَا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَفْقَهُونَ ﴾ [الأنعام/ ٩٨] وقوله تعالى : ﴿ انظروا إلى ثمره إذا أثمر وينعه ﴾ [الأنعام/ ٩٩] .

والقرآن مليء بذكر المخلوقات الكونية كالشمس والقمر والنجوم والجبال والدواب والبحار والليل والنهار والسحاب والمطر والنبات والرياح ، والمراد من ذكرها بيان أن خالقها وموجودها هو الحقيق بالعبادة وحده ، ولا يصح أن يُشرك الإنسان معه أحداً في العبادة لأنه تسوية بين الخالق والمخلوق والتسوية بينهما ضلال في العقل كما قال تعالى : ﴿ تَاللَّهِ إِنْ كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ إِذْ نَسُوكُمْ بِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [الشعراء/ ٩٧ ، ٩٨] .
ويدل على أن هذه الآيات تدل على الاستدلال بالربوبية على الألوهية قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ فَاعْبُدُوهُ ﴾ [الأنعام/ ١٠٢] .

وقد أوضح ابن جرير دلالة هذه الآية بقوله : « يقول جل ثناؤه لهم : أيها الجاهلون ، إنه لا شيء له الألوهية والعبادة إلا الذي خلق كل شيء ، وهو بكل شيء عليم ، فإنه لا ينبغي أن تكون عبادتكم وعبادة جميع من في السموات والأرض إلا له خالصة بغير شريك تشركونه فيها ، فإنه خالق كل شيء وبارئه وصانعه ، وحقّ على المصنوع أن يفرد صانعه بالعبادة »^(١) .

* وقال تعالى : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ جَعَلَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ اللَّيْلَ سَرْمِداً إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ

من إله غير الله يأتيكم بضياء أفلاتسمعون ، قل أرأيتم إن جعل الله عليكم
النهار سرمداً إلى يوم القيامة من إله غير الله يأتيكم بليل تسكنون فيه أفلا
تبصرون ، ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله
ولعلكم تشكرون ﴿ [القصص / ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣] .

في هذه الآيات امتنان من الله على عباده يدعوهم بها إلى عبادته وحده وذلك
بالمقارنة والموازنة بين حالة وجود هذه النعم وبين حالة عدمها وأن الموجد لها هو الله
تعالى ، فهل تملك الالهة الإنعام على عابديها عند فقدان هذه النعم ؟ وهذا ما يعلم
أهل الشرك بطلانه فتقرر بذلك أن المستحق للعبادة وحده هو المنعم سبحانه .
وهذه الآيات المتقدمة هي مجرد أمثلة على هذا النوع من الاستدلال القرآني على
الوهيية لله تعالى والمتتبع لآيات القرآن يجد الكثير من هذا النوع غير ما ذكر .

ثانياً : الاستدلال بتوحيد الأسماء والصفات .

سمى الله تعالى نفسه بالأسماء الحسنى ووصف نفسه بالصفات العلى ، ومن كان
كذلك استحقّ العبادة وحده دون شريك .

لأن الإله يجب أن يكون كاملاً حائزاً لجميع صفات الكمال فإنّ النقص والعجز
منافٍ للألوهية ، فإذا ثبت أن الله مختص بالأسماء الحسنى وهي البالغة غاية الحسن ،
ومختص بالصفات ثبت أن العبادة يجب أن تكون خاصة به دون من سواه^(١) .

وقد ذكر الشيخ السعدي أن توحيد الأسماء والصفات يدل على وحدانية الله
تعالى في الألوهية فقال : « ويدعوهم أيضاً إلى هذا الأصل بما يتمدح به ، ويثني على
نفسه الكريمة ، من تفرده بصفات العظمة والجد ، والجلال والكمال وأن من له هذا
الكمال المطلق الذي لا يشاركه فيه مشارك أحق من أخلصت له القلوب والاعمال
الظاهرة والباطنة »^(٢) .

فالترابط بين استحقاق الله تعالى وحده للعبادة وبين الكمال المطلق في اسمائه
وصفاته ترابط تام ، فإنّ الكامل الكمال المطلق يستحق العبادة وحده ، والمستحق

(١) انظر : دعوة التوحيد ص ٣٩ .

(٢) القواعد الحسان ص : ١٧ - ١٨ .

للعبادة وحده لا بد وأن يكون كاملاً كمالاً مطلقاً. ولا يتصور أن يكون الناقص إلهاً، كما لا يتصور أن يكون الكامل غير إله، وسنذكر جملة من الآيات في ذلك كما يلي:

* قال تعالى: ﴿ رب السموات والأرض وما بينهما فاعبده واصطبر لعبادته

هل تعلم له سمياً ﴾ [مریم/ ٦٥] .

السمي هو المثل ، حيث قال علي بن أبي طلحة عن ابن عباس رضي الله عنه :
« هل تعلم للرب مثلاً أو شبيهاً »^(١) . والاستفهام هنا بمعنى النفي أي : لا تعلم له مسامياً لأنه الرب وغيره مربوب^(٢) والذي ليس له مثيلاً هو الذي يستحق أن يُعبد وحد ، لأنّ الذي له مثل لا يصح تخصيصه بالعبادة وترك مثيله ، وهذا من قبيل الترجيح بدون مرجح . فإذا عبد الاثنان معاً حصل الشرك والعياذ بالله ، فتقرر أن الذي لا مثيل له هو المعبود وحده .

وقد ذكر الشيخ السعدي أن هذه الآية برهان قاطع على توحيد الألوهية إذ يقول : « ﴿ هل تعلم له سمياً ﴾ أي : لا تعلم له مسامياً ولا مشابهاً لأنه الرب وغيره مربوب ، الخالق وغيره مخلوق ، الغني من جميع الوجوه وغيره فقيرٌ بالذات من كل وجه ، الكامل ، الذي له الكمال المطلق من جميع الوجوه ، وغيره ناقص ليس فيه من الكمال إلا ما أعطاه الله تعالى . فهذا برهان قاطع على أن الله هو المستحق لإفراده بالعبودية وأن عبادته حق ، وعبادة ما سواه باطل ، فلهذا أمر بعبادته وحده والاصطبار عليها ، وعلل بكماله وانفراده بالعظمة والاسماء الحسنى »^(٣) .

* وقال تعالى: ﴿ الرحمن على العرش استوى ، له ما في السموات وما في الأرض وما بينهما وما تحت الثرى ، وإن تجهر بالقول فإنه يعلم السرّ وأخفى ، الله لا إله إلا هو له الأسماء الحسنى ﴾ [طه/ ٥، ٦، ٧، ٨] .

وقد بيّن الشيخ السعدي هذه الآيات فأوضح أن إثبات الكمال المطلق ينتج عنه إثبات توحيد الألوهية فقال : « فلما قرر كماله المطلق ، بعموم خلقه ، وعموم أمره

(١) تفسير القرآن العظيم ٢٤٥/٥ ط الشعب .

(٢) انظر : تيسير الكريم الرحمن ٢١٣/٣ .

(٣) المصدر السابق - نفس الجزء والصفحة - .

ونهيه وعموم رحمته ، وسعة عظمته ، وعلوه على عرشه ، وعموم ملكه ، وعموم علمه ، نتج من ذلك أنه المستحق للعبادة وأن عبادته هي الحق التي يوجبها الشرع ، والعقل والفطرة وعبادة غيره باطلة» (١) .

* قال تعالى : ﴿ هو الله الذي لا إله إلا هو عالم الغيب والشهادة هو الرحمن الرحيم ، هو الله الذي لا إله إلا هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر سبحان الله عما يشركون هو الله الخالق البارئ المصور له الأسماء الحسنى يُسَبِّحُ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ [الحشر/ ٢٢، ٢٣، ٢٤] .

هذه الآيات واضحة في الاستدلال على ألوهية الله بأسمائه وصفاته ، فإن الآيات تبدأ بذكر توحيد الألوهية وهو في الآية في قوله ﴿ لا إله إلا هو ﴾ ثم تذكر أسماء الله الحسنى الدالة على استحقاقه للعبادة .

وقد بين ذلك الشيخ السعدي - أيضاً - فقال : « هذه الآيات الكريمة قد اشتملت على كثير من أسماء الله الحسنى وأوصافه العلى ، عظيمة الشأن ، وبديعة البرهان ، فأخبر أنه الله المألوه المعبود الذي لا إله إلا هو ، وذلك لكماله العظيم وإحسانه الشامل ، وتدييره العام ، وكل إله غيره فإنه باطل ، لا يستحق من العبادة مثقال ذرة ، لأنه فقير عاجز ناقص ، لا يملك لنفسه ولا لغيره شيئاً » (٢) .

* وقال تعالى : ﴿ وإلهكم إله واحد لا إله إلا هو الرحمن الرحيم ﴾ [البقرة/ ١٦٣] .

* وقال تعالى : ﴿ الله لا إله إلا هو الحي القيوم لا تأخذه سنة ولا نوم له ما في السموات وما في الأرض مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ ، وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ ﴾ [البقرة/ ٢٥٥] .

* وقال تعالى : ﴿ هو الحي لا إله إلا هو فادعوه مخلصين له الدين ، الحمد لله

رب العالمين ﴾ [غانر/ ٦٥] .

(١) تيسير الكريم الرحمن ٢٢٥/٣ .

(٢) المصدر السابق ٢١٤/٥ .

* وقال تعالى : ﴿ ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها وذروا الذين يلحدون في

أسمائه سيجزون ما كانوا يعملون ﴾ [الأعراف/ ١٨٠] .

* وقال تعالى : ﴿ قل الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى ءآله خير

أما يشركون ﴾ [النمل/ ٥٩] .

فهذه الآيات كلها تدل على أن توحيد الاسماء والصفات دليل على استحقاق الله للعبادة .

ولما ذكر الله تعالى آلهة المشركين بين أنها تتصف بالنقص والعجز مما يدل على أنها لا تستحق العبادة ، فدل ذلك على أن المتصف بالكمال المطلق هو وحده المستحق للعبادة .

* وقال تعالى ﴿ حتى إذا فرغ عن قلوبهم قالوا : ماذا قال ربكم ؟ قالوا :

الحقّ وهو العليّ الكبير ﴾ [سبا/ ٢٣] .

يقول الشيخ السعدي عن هذه الآية : « وهذا أيضاً برهان عظيم آخر على وجوب التوحيد وبطلان الشرك ، وهو ذكر النصوص الدالة على كبرياء الرب وعظمته التي تتضاءل وتضمحل عندها عظمة المخلوقات العظيمة ، وتخضع له الملائكة ، والعالم العلوي والسفلي ولا تثبت أفئدتهم عندما يسمعون كلامه أو تتبدى لهم بعض عظمته ومجده ، فالمخلوقات بأسرها خاضعة لجلاله معترفة بعظمته ومجده خاضعة خائفة منه ، فمن كان هذا شأنه فهو الرب الذي يستحق العبادة أو الحمد والثناء والشكر والتعظيم والتأله والكبرياء والعظمة ونعوت الجلال والجمال المطلق كلها لله لا يمكن أن يتصف بها غيره ، فكذلك العبودية الظاهرة والباطنة كلها حقه تعالى الخاص الذي لا يشاركه فيه مشارك بوجه »^(١) .

ثالثاً : الاستدلال بضرب الأمثال^(٢) .

لقد ضرب الله تعالى في كتابه كثيراً من الأمثال لمعانٍ متعددة . ولهذه الأمثال

(١) القول السديد ص ٥٧ - ٥٨ .

(٢) انظر : أعلام الموقعين (١/ ٢٣٠) ، عقيدة التوحيد في القرآن ص : ١٦٢ .

أهمية كبرى في معرفة الحقائق الشرعية فقد قال تعالى : ﴿ وتلك الأمثال نضربها للناس وما يعقلها إلا العالمون ﴾ [العنكبوت/٤٣] . كما قال تعالى : ﴿ ولقد صرفنا للناس في هذا القرآن من كل مثل فأبى أكثر الناس إلا كفوراً ﴾ [الإسراء/٨٩] ، وكما قال تعالى : ﴿ ولقد ضربنا للناس في هذا القرآن من كل مثل ولئن جئتهم بآية ليقولن الذين كفروا إن أنتم إلا مبطلون ﴾ [الروم/٥٨] .

ومن فوائد الأمثال المضروبة تقريب المعاني للعقل ، وتصويرها بصورة المحسوس مما يكون له أثر عظيم في النفس ^(١) .

ولأهمية الأمثال عدّ الشافعي رحمه الله تعالى معرفة الأمثال مما يجب على المجتهد معرفته من علوم القرآن ^(٢) .

وضرب الأمثال هو بعينه الدليل العقلي ، وذلك - كما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - أنّ « القياس هو ضرب المثل وأصله تقديره ، فضرب المثل للشيء : تقديره له ، كما أن القياس أصله تقدير الشيء بالشيء » ^(٣) . فالأمثال المضروبة هي الأمثلة العقلية .

والأمثال المضروبة المتعلقة بتوحيد الألوهية كثيرة يجمعها أربعة أنواع وهي :

- ١- أمثال متعلقة بالمقارنة بين الله من جهة وبين المعبودات من جهة أخرى .
- ٢- أمثال متعلقة بالمقارنة بين التوحيد والشرك .
- ٣- أمثال متعلقة بالمقارنة بين الموحد والمشرك .
- ٤- أمثال متعلقة ببطلان عبادة آلهة المشركين .

١- أمثال متعلقة بالمقارنة بين الله من جهة وبين المعبودات من جهة أخرى .
وأكتفي بمثال واحد لهذا النوع ، وهو قوله تعالى : ﴿ ضرب الله مثلاً عبداً مملوكاً لا يقدر على شيء ومن رزقناه منا رزقاً حسناً فهو ينفق منه سراً وجهراً هل يستون الحمد لله بل أكثرهم لا يعلمون ، وضرب الله مثلاً رجلين أحدهما

(١) انظر : الإتيقان ١٠٤١/٢ .

(٢) انظر : المصدر السابق ١٠٤١/٢ .

(٣) الفتاوى ٥٤/١٤ .

أبكم لا يقدر على شيء وهو كلّ على مولاه أينما يوجهه لا يأتى بخير هل يستوي هو ومن يأمر بالعدل وهو على صراط مستقيم ﴿ [الحل/ ٧٥، ٧٦] .

قال مجاهد : « ضرب الله هذا المثل ، والمثل الآخر بعده لنفسه ، والآلهة التي تعبد من دونه » (١) .

ووجه دلالة المثل الأول : هو أنه شبه المعبودات العاجزة بالملوك العاجز الذي لا يقدر لمن يطلبه أي شيء .

وضرب لنفسه المثل بمن يملك الرزق الحسن وهو يعطي من يسأله ، ويساعد من يطلبه بما عنده من الرزق الحسن .

وإذا كان لا يستوي العاجز مع القادر والمعطي مع من لا يملك شيئاً فكذلك لا يستوي الإله الحقّ المالك لكل شيء المعطي لما يشاء مع المعبودات الأخرى العاجزة التي لا تملك شيئاً تعطيه ، تنتج من هذا أن المستحقّ للعبادة وحده هو الإله المالك والمعطي .

أما المثل الثاني : فهو مضروب لحال رجلين بينهما فرق كبير في القدرات والإمكانات : أما أحدهما فهو أبكم لا يتكلم ، وعاجز ضعيف ، وعيال على الناس بينما الآخر متكلم يأمر بالخير والعدل وطريقه واضح لا اعوجاج فيه ، وإذا تصور أحد هذا المثل المضروب لهذين الرجلين فإنه لا يمكن أن يسوي بينهما ، فكذلك الله تعالى لا يسوي مع المعبودات الأخرى .

يقول الأستاذ سيد قطب : « والمثل الأول مأخوذ من واقعهم ، فقد كان لهم عبيد مملوكون ، لا يملكون شيئاً ولا يقدرّون على شيء . وهم لا يسوون بين العبد المملوك العاجز والسيد المالك المتصرف ، فكيف يسوون بين سيد العباد ومالكهم وبين أحد من خلقه . وكل المخلوقات له عبيد ؟ .

والمثل الثاني يصور الرجل الأبكم الضعيف البليد الذي لا يدري شيئاً ولا يعود بخير . والرجل القوى المتكلم الأمر بالعدل العامل المستقيم على طريق الخير ولا يسوي عاقل بين هذا وذاك ، فكيف تمكن التسوية بين صنم أو حجر وبين الله سبحانه وهو

القادر العليم الأمر بالمعروف ، الهاديّ إلى الصراط المستقيم»^(١) .

وبهذا يظهر أن المثلين المضروبين لله تعالى من جهة وللمعبودات من جهة أخرى يدلان على أن الله تعالى هو المستحق للعبادة وحده كما يدلان - كذلك - على بطلان عبادة الآلهة من دونه .

٢- أمثال متعلقة بالمقارنة بين التوحيد والشرك .

وأكتفي بمثال واحد - أيضاً - وهو قوله تعالى : ﴿ ألم تر كيف ضرب الله مثلاً كلمة طيبة كشجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء تؤتي أكلها كل حين بإذن ربها ويضرب الله الأمثال للناس لعلهم يتذكرون ، ومثل كلمة خبيثة كشجرة خبيثة اجتثت من فوق الأرض ما لها من قرار ﴾ [ابراهيم/ ٢٤، ٢٥، ٢٦] .

المراد بالكلمة الطيبة : كلمة التوحيد ، كما قال ابن عباس « قوله ﴿ كلمة طيبة ﴾ شهادة أن لا إله إلا الله ، ﴿ كشجرة طيبة ﴾ وهو المؤمن ، ﴿ أصلها ثابت ﴾ . يقول : لا إله إلا الله ثابت في قلب المؤمن ، ﴿ وفرعها في السماء ﴾ يقول : يرفع بها عمل المؤمن إلى السماء»^(٢) .

والمراد بالكلمة الخبيثة : كلمة الكفر ، كما قال ابن عباس « ضرب الله مثل الشجرة الخبيثة كمثلك الكافر ، يقول : إن الشجرة الخبيثة اجتثت من فوق الأرض ما لها من قرار ، يقول : الكافر لا يقبل عمله ولا يصعد إلى الله ، فليس له أصل ثابت في الأرض ، ولا فرع في السماء»^(٣) .

والمقارنة بين المثلين هي في أمرين مهمين :

الأول : في ثبات الأصل واستقراره .

والثاني : في الثمرة الناتجة من كلا الشجرتين .

فأمّا من جهة ثبات الأصل فإنه وصف الكلمة الطيبة (كلمة التوحيد) بأنها ذات أصل ثابت وفرعها في السماء ، ووصف الكلمة الخبيثة (كلمة الكفر) بأنها

(١) في ظلال القرآن ٤/٢١٨٤ ط الشروق .

(٢) جامع البيان ٧/٤٣٧ .

(٣) المصدر السابق ٧/٤٤٥ .

ليس لها قرار ولا ثبات .

وأما من جهة الثمرة فإنه وصف الثمرة الناتجة عن الشجرة الأولى (كلمة التوحيد) بأنها طيبة ومثمرة ومغدقة ﴿ تَوْتِي أَكْلَهَا كُلِّ حِينٍ يَأْذَنُ رَبُّهَا ﴾ [ابراهيم/ ٢٥] .

أما الشجرة الثانية فوصف ثمرتها بالخبث .

ومن هنا يُعرف الفرق بين التوحيد والشرك بمعرفة الفرق بين الشجرة الطيبة والشجرة الخبيثة وهذا هو المراد بضرب المثل .

فالتوحيد ذو أصلٍ ثابت في قلب الموحد وفي نفس الأمر ، وأما الشرك فليس له ثبات البتة بل هو مثل كذبة الكاذب ، أو خرافة المخرف .

ومن جهة ثمرة التوحيد فإنها طيبة في الدنيا والآخرة ، وثمره الشرك خبيثة في الدنيا والآخرة .

وقد جاء وصف حال الشرك من جهة عدم ثباته وخبث ثمرته في آية أخرى بأنه: « زبد » وهو ما يحمل السيل على متنه عند تدفقه فإذا سكن السيل فإن الزبد يذهب جفاء ، ولا يكون له أثر نافع في الأرض ، و « زبد » الذهب والفضة عند ايقاد النار عليهما لاستخراج المعدن الأصلي الجيد مثل زبد السيل : يذهب جفاء ، ولا نفع فيه ، وهذا هو محصل المثل المائي والناري في سورة الرعد : قال تعالى : ﴿ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا فَاحْتَمَلَ السَّيْلُ زَبَدًا رَابِيًا ، وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِي النَّارِ ابْتِغَاءَ حُلِيٍّ أَوْ مَتَاعٍ زَبَدٌ مِثْلَهُ ، كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْحَقَّ وَالْبَاطِلَ فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ ﴾ [الرعد/ ١٧] .

قال ابن جرير « وهذا مثل ضربه الله للحق والباطل ، والإيمان والكفر »^(١) .

فالتوحيد في ثبات أصله واستقراره ونفعه يُشبهه ثبات الشجرة الطيبة ، والماء المستقر في الأرض .

والشرك في تلاشيه واضمحلاله وزواله وخبثه يشبه الشجرة الخبيثة ، والزبد العالي فوق السيل .

٣- أمثال متعلقة بالمقارنة بين الموحد والمشارك .

وكذلك أكتفي بمثال واحد وهو قوله تعالى : ﴿ ضرب الله مثلاً رجلاً فيه شركاء متشاكسون ورجلاً مسلماً لرجل هل يستويان مثلاً الحمد لله بل أكثرهم لا يعلمون ﴾ [الزمر/ ٢٩] .

هذه مقارنة بين عبيد أحدهما يملكه جماعة من الشركاء كثيرون وليسوا متفقين على أمر من الأمور بل هم متنازعون متخصصون فيه ، كل له مطلب ، يريد من هذا العبد تنفيذه ، ويريد الآخر غيره .
وأما الآخر فإنه خالص لسيد واحد قد عرف مقصود سيده ، وحصلت له الراحة التامة به .

فهل يستوي هذان في ميزان العدل ، وهل يصح في القول استواء حال هذين العبيد ؟ .

فكذلك حال الموحد والمشارك .

فالمشارك فيه شركاء متشاكسون ، يدعو هذا ، ثم يدعو هذا ، فتراه لا يستقر له قرار ، ولا يطمئن قلبه في موضع ، والموحد مخلص لربه ، قد خلصه الله من الشركة لغيره ، فهو يسأل واحداً ، ويدعو واحداً فهو في أتم راحة وأكمل طمأنينة^(١) .

٤- أمثال متعلقة ببطلان عبادة آلهة المشركين .

وسأعرض في هذا النوع لأربعة أمثلة تدل على ذلك وهي كما يلي :

أ - قال تعالى : ﴿ ومثل الذين كفروا كمثل الذي ينعق بما لا يسمع إلا دعاء ونداء ، صمّ بكم عمي فهم لا يعقلون ﴾ [البقرة/ ١٧١] .

تضمّن هذا المثل ناعق : (وهو عابد الصنم) ، ومنعوقاً به : (وهو الصنم المدعو) وصورة المثل : أن مثل عابد الصنم مع معبوده الذي يدعوه كحال راعي الغنم عندما يصوت لها ، وهي لاتعي من تصويته شيئاً إلا مجرد سماع الصوت .
فهذا حال الكافر في دعائه كحال من ينعق بما لا يسمعه . هذا قول طائفة منهم

(١) انظر : تيسير الكريم الرحمن ٣٢١/٤ ، مدارج السالكين ٢٤٠/١ .

عبدالرحمن بن زيد وغيره^(١) .

ب - وقال تعالى ﴿ له دعوة الحق ، والذين يدعون من دونه لا يستجيبون لهم بشيء إلا كباسط كفيه إلى الماء ليبلغ فاه وما هو ببالغه ، وما دعاء الكافرين إلا في ضلال ﴾ [الرعد/ ١٤] .

قال ابن جرير : « يقول : لا ينفع داعي الآلهة دعاؤه إياها ، إلا كما ينفع باسط كفيه إلى الماء بسطه إياه إليه من غير أن يرفعه إليه في إناء ، ولكن ليرتفع بدعائه إياه ، وإشارته إليه ، وقبضه عليه . والعرب تضرب لمن سعى فيما لا يدركه مثلاً بالقابض على الماء »^(٢) .

(١) انظر : بدائع التفسير ١/ ٣٧٨ ، إعلام الموقعين ١/ ٢٣٧ - ٢٣٨ .

تنبيه : اعترض الزمخشري في الكشاف على هذا القول بأن قوله ﴿ إلا دعاء ونداء ﴾ لا يساعد عليه ، لأن الأصنام لا تسمع دعاء وانداء .
وأجيب عن هذا الاستشكال بثلاثة أجوبة :
١ - أنّ إلّا زائدة . والمعنى بما لا يسمع دعاء ونداء .

قالوا : وقد ذكر ذلك الأصمعي في قول ذي الرمة في وصف إبل :
حراجيح ماتنك إلا مناخة على الخف أو نرمي بها بلداً قفراً
أي : لاتنك مناخه .

قال ابن القيم « وهذا جواب فاسد . فإن ﴿ إلا ﴾ لاتزاد في الكلام المثلث » .

٢ - أن التشبيه وقع في مطلق الدعاء لافي خصوصيات المدعو .

٣ - أن المعنى : أن مثل هؤلاء في دعائهم أهتهم التي لاتنفع دعاءهم كمثل الناقع بغنمه فلا تنتفع من نعيقه بشيء لأنها لاتنفعه غير أنه في دعاء ونداء ، وكذلك حال المشرك ليس له من دعاء معبوده إلا التعب والعناء ، وليس المراد تشبيه الأصنام بالغنم التي لاتسمع الا الصوت دون فهم من كل وجه .

وفي هذا المثل قول آخر :

وهو أن المعنى أنّ مثل الداعي إلى الاسلام ومثل الكفار المعرضين عنه كمثل الناقع والمنعوق به .
فالكفار وان كانوا يسمعون القرآن بأذانهم فإنهم لا ينفقون له ، كسماح البهائم والدواب تصويت الراعي دون أن تعي مقصوده ، وتفهم هدفه .

انظر : تيسير الكريم الرحمن ١/ ١٣٢ ، إعلام الموقعين ١/ ٢٣٧ - ٢٣٨ .

(٢) جامع البيان ٧/ ٣٦٤ .

فالماء مثل الأصنام كلاهما جماد لا يسمع دعاء من دعا ، مهما كانت حاجته أو مصيبتة .

والداعي للأصنام مثل العطشان الذي يدعو الماء ليصعد إليه ويرويه من عطشه ولن يصعد إليه الماء ولو مات بجواره ، وكذلك الصنم لن يستجيب له حتى لو تمزق قلبه أسى وحسرة وعبادة ، بل إنه لا يدري مكانه لأنه جماد !! .

ج - قال تعالى : ﴿ يا أيها الناس ضرب مثل فاستمعوا له إن الذين تدعون من دون الله لن يخلقوا ذباباً ولو اجتمعوا له وإن يسلبهم الذباب شيئاً لا يستنقذوه منه ، ضعف الطالب والمطلوب ﴾ [الحج/ ٧٣] .

هذا المثل من أبلغ ما أنزل الله سبحانه في بطلان الشرك وتجهيل أهله وتقبيح عقولهم .

وقد جاء الأمر باستماع هذا المثل للناس كلهم ، فمن لم يستمعه فقد عصى أمره ، فإنه حقيق بأن يستمع إليه العبد ويتدبره حق تدبره ، فإنه يقطع مواد الشرك من القلب (١) .

وقد بين ابن القيم هذا المثل فقال : « .. المعبود أقل درجاته أن يقدر على إيجاد ما ينفع عابده ، وإعدام ما يضره . والآلهة التي يعبدها المشركون من دون الله لن تقدر على خلق الذباب ، ولو اجتمعوا كلهم لخلقوه ، فكيف ما هو أكبر منه ؟ ولا يقدر على الانتصار من الذباب إذا سلبهم شيئاً مما عليهم من طيب ونحوه ، فيستنقذوه منه ، فلا هم قادرون على خلق الذباب الذي هو من أضعف الحيوانات ، ولا على الانتصار منه ، واسترجاع ما سلبهم إياه ، فلا أعجز من هذه الآلهة ، ولا أضعف منها ، فكيف يستحسن عاقل عبادتها من دون الله ؟ » (٢) .

د - قال تعالى : ﴿ مثل الذين اتخذوا من دون الله أولياء كما مثل العنكبوت أتخذت بيتاً ، وإن أوهن البيوت لبيت العنكبوت لو كانوا يعلمون ﴾ [العنكبوت/ ٤١] .
صورة هذا المثل أن حال العابدين من دون الله كحال العنكبوت ، وهذا بيان

(١) انظر : إعلام الموقعين ١/ ٢٣٥ - ٢٣٧ .

(٢) المصدر السابق . وانظر : الصواعق المرسله ٢/ ٤٦٦ - ٤٦٧ .

لخالهم وأنهم ضعفاء ، وحال المعبودات كحال بيت العنكبوت وهو أوهن البيوت وأضعفها .

وقصد المشركين لأولياتهم : كاتخاذ العنكبوت لهذا البيت الضعيف .
ومراد المشركين الاعتزاز والتقوي بهذه الآلهة فبين الله ضعفها بتشبيهها ببيت العنكبوت .

وهذا المعنى متكرر في آيات كثيرة كقوله تعالى : ﴿ واتخذوا من دون الله آلهة ليكونوا لهم عزاً كلاً سيكفرون بعبادتهم ويكونون عليهم ضداً ﴾ [مريم/ ٨١، ٨٢] ،
وكقوله تعالى : ﴿ واتخذوا من دون الله آلهة لعلهم ينصرون ، لا يستطيعون نصرهم ، وهم لهم جند محضرون ﴾ [يس/ ٧٤، ٧٥] ^(١) .

رابعاً : الاستدلال بفقدان آلهة المشركين لصفات الكمال واتصافها بالنقص .
من المعلوم أن الإله المستحق للعبادة لا بد أن يكون كاملاً في ذاته وأفعاله وصفاته ،
وقد سبق أن بينا أن المتصف بالربوبية المطلقة في الملك والخلق والتدبير هو الذي يصح أن يكون إلهاً أما من لا يملك شيئاً من خصائص الربوبية فلا يصلح أن يكون إلهاً .
كما أن الإله المستحق للعبادة لا يوصف بالنقص بأي وجه من الوجوه ، فلا يتصور أن يكون الناقص إلهاً معبوداً .

وهذا أمر متفق عليه عقلاً ، وقد جاء القرآن به حيث أبطل الله تعالى عبادة آلهة المشركين بسبب أنها لا تملك شيئاً من خصائص الربوبية كما أبطل عبادتها ببيان أنها متصفة بالنقص .

وإذا ثبت بطلان عبادة آلهة المشركين ثبت أن الإله المستحق للعبادة هو الله تعالى وحده ، وهذه الطريقة تعتمد على إثبات المطلوب بإبطال ضده ، فالمطلوب إثباته هو توحيد الألوهية ، وضده هو الشرك في الألوهية بعبادة غير الله تعالى ، فإذا ثبت بطلان الشرك في الألوهية فإنه يثبت توحيد الألوهية . والآيات الواردة في إبطال عبادة آلهة المشركين على نوعين :

أحدهما : فقدان المعبودات لصفات الكمال المطلق .

(١) انظر : إعلام الموقعين ١/ ٢٠٤ - ٢٠٥ .

والثاني : اتصافها بصفات النقص .

وسأعرض لبعض الأمثلة على ذلك من خلال هذين النوعين .

١- فقدان المعبودات لصفات الكمال المطلق .

بيّن الله تعالى أن المعبودات لا تستطيع أن تخلق شيئاً فقال تعالى : ﴿ أَيَشْرِكُونَ مَا لَمْ يَخْلُقْ شَيْئاً وَهُمْ يَخْلُقُونَ ، وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لَهُمْ نَصراً وَلَا أَنْفُسَهُمْ يَنْصُرُونَ ﴾ [الأعراف/ ١٩١، ١٩٢] وقد بيّن الشيخ السعدي أن عدم اتصاف المعبودات بصفات الكمال كالخلق والملك ونحوهما يدل على بطلان عبادتها ومن ثمّ فإنّ المعبود بحق هو الله تعالى الخالق المالك لكل شيء فقال : « [و] من براهين التوحيد معرفة أوصاف المخلوقين ، ومن عبّد مع الله ، فإنّ جميع ما يعبد من دون الله من ملك وبشر ومن شجر وحجر وغيرها ، كلهم فقراء إلى الله ، عاجزون ليس بيدهم من النفع مثقال ذره ، ولا يخلقون شيئاً وهم يخلقون ولا يملكون ضراً ولا نفعاً ، ولا موتاً ولا حياة ولا نشوراً .

والله تعالى هو الخالق لكل مخلوق ، والرازق لكل مرزوق المدبّر للأمور كلّها الضار والنافع المعطي المانع الذي بيده ملكوت كل شيء ، وإليه يرجع كل شيء وله يقصد ويصمد ويخضع كل شيء .

فأيُّ برهان أعظم من هذا البرهان الذي أعاده الله وأبداه في مواضع كثيرة من كتابه وعلى لسان رسوله ، فهو دليل عقلي وفطري كما أنه دليل سمعي نقلي على وجوب توحيد الله وأنه الحقّ ، ودليل - كذلك - على بطلان الشرك» (١) .

ومن الآيات التي تدل على معنى الآية السابقة قوله تعالى : ﴿ أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ ، أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾ [النحل/ ١٧] ، وقوله تعالى : ﴿ هَذَا خَلْقُ اللَّهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ بَلِ الظَّالِمُونَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾ [لقمان/ ١١] ، وقوله تعالى : ﴿ أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ قُلِ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ ﴾ [الرعد/ ١٦] وغيرها .

وكما بيّن الله تعالى أن المعبودات لا تخلق شيئاً، كذلك بين أنها لا تملك شيئاً من

(١) تيسير الكريم الرحمن ٢/ ١٨٠ .

التدبير كالنفع والضر ، والرزق والنصرة ونحو ذلك ، ويدل على ذلك آيات كثيرة
 كقوله تعالى : ﴿ قل أتعبدون من دون الله مالا يملك لكم ضراً ولا نفعاً ﴾ [المائدة/
 ٧٦] ، وقوله تعالى : ﴿ قل أتعبدون من دون الله مالا ينفعكم شيئاً ولا يضركم ،
 أف لكم ولما تعبدون من دون الله أفلا تعقلون ﴾ [الأنبياء/ ٦٦ ، ٦٧] ، وقوله تعالى :
 ﴿ ويعبدون من دون الله مالا يملك لهم رزقاً من السموات والأرض شيئاً
 ولا يستطيعون ﴾ [النحل/ ٧٣] ، وقوله تعالى : ﴿ إن الذين تعبدون من دون الله
 لا يملكون لكم رزقاً فابتغوا عند الله الرزق واعبدوه واشكروا له إليه ترجعون ﴾
 [العنكبوت/ ١٧] وغيرها .

وقد ذكر الله تعالى أن المعبودات من دونه ليس لها شيء من الملك فقال تعالى :
 ﴿ قل ادعوا الذين زعمتم من دونه فلا يملكون كشف الضر عنكم ولا تحويلاً ﴾
 [الاسراء/ ٥٦] يقول ابن كثير : « والمعنى : أن الذي يقدر على ذلك هو الله وحده
 لا شريك له الذي له الخلق والأمر »^(١) .

كما قال تعالى - أيضاً - : ﴿ قل ادعوا الذين زعمتم من دون الله لا يملكون
 مثقال ذرة في السموات ولا في الأرض وما لهم فيهما من شرك وماله منهم من
 ظهير ، ولا تنفع الشفاعة إلا لمن أذن له ، حتى إذا فزع عن قلوبهم قالوا ماذا قال
 ربكم قالوا الحق وهو العلي الكبير ﴾ [سبا/ ٢٢ ، ٢٣] .

قال ابن القيم : « فتأمل كيف أخذت هذه الآية على المشركين بمجامع الطرق
 التي دخلوا منها إلى الشرك ، وسدتها عليهم أحكم سد وأبلغه ؛ فإن العابد إنما يتعلق
 بالمعبود لما يرجون من نفعه وإلا فلو لم يرج منه منفعة لم يتعلق قلبه به وحينئذٍ فلا بد
 أن يكون المعبود مالكاً للأسباب التي ينفع بها عابده أو شريكاً لملكها أو ظهيراً أو
 وزيراً ومعاوناً له أو وجيهاً ذا حرمة وقدر يشفع عنده فإذا انتفت هذه الأمور الأربعة
 من كل وجه وبطلت ؛ انتفت أسباب الشرك وانقطعت مواده »^(٢) .

ونلاحظ نفي الملك في الآية على مثقال الذرة ليدل على عدم ملكية ما فوقها ،

(١) تفسير القرآن العظيم ٨٦/٥ ط الشعب .

(٢) الصواعق المرسله ٤٦١/٢ .

وهو نفى لمطلق الملك لا للملك المطلق كما سيأتي في الآية التالية .

حيث قال تعالى : ﴿ ذلكم الله ربكم له الملك ، والذين تدعون من دونه ما يملكون من قطمير ﴾ [فاطر/ ١٣] .

ففي هذه الآية وصف لله تعالى بأن « له الملك » أي له الملك التام الذي لا شيء إلا وهو في ملكه وسلطانه^(١) . أما المعبودات فقد نفى عنها الملك بالكليّة ، وقد وضع ذلك الشيخ السعدي حيث قال : « أي : لا يملكون شيئاً ، لا قليلاً ، ولا كثيراً ، حتى ولا القطمير الذي هو أصغر الأشياء . وهذا من تنصيب النفي وعمومه ، فكيف يُدعَوْنَ ، وهم غير مالكين لشيء من ملك السموات والأرض »^(٢) .

والقطمير المذكور في الآية هو اللفافة التي تكون على نواة التمر^(٣) .

٢- اتصافها بصفات النقص .

فقد نبه القرآن إلى أن الآلهة المعبودة متصفة بصفات النقص ، والإله الحق لا يتصور عقلاً أن يكون ناقصاً ، فبطل بهذا عبادة هذه الآلهة المعبودة كما ثبت أن المستحق للعبادة هو الله تعالى وحده .

ومن الأمثلة على هذا النوع قوله تعالى - عن العجل الذي عبده بنو اسرائيل - : ﴿ أفلا يرون ألا يرجع إليهم قولاً ولا يملك لهم ضرراً ولا نفعاً ﴾ [طه/ ٨٩] وقد ذكر ابن القيم أن وصف هذا المعبود بأنه لا يتكلم ولا يملك لهم الضر والنفع دليل على عدم إلهيته حيث يقول : « فجعل امتناع صفة الكلام والتكلم ، وعدم ملك الضرر والنفع دليل على عدم الإلهية ، وهذا دليل عقلي سمعي على أن الإله لا بد أن يكلم ويتكلم ويملك لعباده الضر والنفع وإلا لم يكن إلهاً »^(٤) .

هذا إذا كان الإله لا يتكلم ، فكيف إذا كان المعبود ميتاً ؟ ، لاشك أن عدم إلهيته تكون أقوى في الوضوح ، فما أجهل عباد الأموات من الصالحين وغيرهم حيث

(١) انظر : جامع البيان ٤٠٣/١٠ .

(٢) تيسير الكريم الرحمن ٢١٠/٤ .

(٣) انظر : جامع البيان ٤٠٣/١٠ ، وتفسير القرآن العظيم ٥٢٧/٦ .

(٤) الصواعق المرسله ٩١٥/٣ (ت الدخيل) .

يعبدونهم وقد بليت أجسادهم ، والإله الحق لا يمكن أن يكون كذلك ، ولهذا قال
الله تعالى عن الآلهة : ﴿ أموات غير أحياء وما يشعرون أيان يعشون ﴾ [النحل/ ٢١]
والمراد بقوله ﴿ أموات غير أحياء ﴾ أي : هذه الاصنام جمادات لا أرواح فيها^(١) .
وقد بين الله تعالى عدم إلهية المعبودات ببيان ماتشتمل عليه من النقص في آيات
كثيرة كقوله تعالى - فيما أخبر به عن إبراهيم عليه السلام في بيانه لبطلان معبودات
أبيه - : ﴿ يا أبت لم تعبد ما لا يسمع ولا يبصر ولا يغني عنك شيئاً ﴾ [مريم/ ٤٢] ،
وكذلك قوله تعالى : ﴿ إن تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم ولو سمعوا ما استجابوا
لكم ، ويوم القيامة يكفرون بشرككم ولا ينبئك مثل خبير ﴾ [فاطر/ ١٤] ، وقد بين
الله تعالى بطلان عبادة النصارى للمسيح بأنه يحتاج إلى الطعام وهذا لا يليق بمقام
الألوهية حيث يقول جل وعلا : ﴿ ما المسيح ابن مريم إلا رسول قد خلت من
قبله الرسل ، وأمه صديقة كانا يأكلان الطعام ، انظر كيف نبين لهم الآيات ، ثم
انظر أنى يؤفكون ﴾ [المائدة/ ٧٥] .

(١) انظر تفسير القرآن العظيم ٤/٤٨٣ ط الشعب .

المبحث الثاني : الأدلة الخبرية .

سبق أن بينا الأدلة العقلية النقلية على توحيد الألوهية ، وبقي أن نذكر الأدلة على توحيد الألوهية التي تعتمد على الخبر والسمع ولا تتضمن دليلاً عقلياً مستقلاً .

فقد أمر الله تعالى بتحقيق هذا التوحيد وبين فضائله ، كما بين أن الرسل عليهم السلام دعوا إليه ، وفي المقابل بين أن عبادة غيره ليس عليها دليل ولا برهان مما يدل على وجوب تركها ، وإفراده بالعبادة .

* أما الأمر بتوحيد الألوهية فقد جاء في آي كثيرة على وجه الإجمال كقوله

تعالى : ﴿ واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً ﴾ [النساء/ ٣٦] ، وقوله تعالى : ﴿ يا أيها الناس اعبدوا ربكم ... ﴾ [الأنبياء/ ٢١] ، وقوله تعالى : ﴿ وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء ﴾ [البينة/ ٥٠] ، وقوله تعالى : ﴿ ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله ربي وربكم ﴾ [المائدة/ ١١٧] ، وقوله تعالى : ﴿ فاعبدوه وتوكل عليه ﴾ [هود/ ١٢٣] ، وقوله تعالى : ﴿ قل إنما أمرت أن اعبد الله ولا أشرك به إليه أدعوا وإليه مآب ﴾ [الرعد/ ٣٦] ، وقوله تعالى : ﴿ واعبد ربك حتى يأتيك اليقين ﴾ [الحجر/ ٩٩] ، وقوله تعالى : ﴿ رب السموات والأرض وما بينهما فاعبده واصطبر لعبادته هل تعلم له سمياً ﴾ [مريم/ ٦٥] ، وقوله تعالى : ﴿ بل الله فاعبد وكن من الشاكرين ﴾ [الزمر/ ٦٦] ، وغيرها ، كما أن الله تعالى أمر ببعض أنواع من توحيد الألوهية كقوله تعالى : ﴿ فإذا عزمفتوكل على الله إن الله يحب المتوكلين ﴾ [آل عمران/ ١٥٩] ، وقوله تعالى : ﴿ وتوكل على الحي الذي لا يموت وسبح بحمده ﴾ [الفرقان/ ٥٨] ، وقوله تعالى : ﴿ وعلى الله فتوكلوا إن كنتم مؤمنين ﴾ [المائدة/ ٢٣] ، وقوله تعالى : ﴿ فسبح بحمد ربك وكن من الساجدين ﴾ [الحجر/ ٩٨] ، وقوله تعالى : ﴿ وقال ربكم ادعوني أستجب لكم إن الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين ﴾ [غافر/ ٦٠] ، وقوله تعالى : ﴿ وادعوه مخلصين له الدين كما بدأكم تهودون ﴾ [الأعراف/ ٢٩] وغيرها .

* وأما فضائل توحيد الألوهية فإنه أحد طرق القرآن في تقرير توحيد الألوهية ،

فقد بين ذلك الشيخ السعدي إذ يقول : « وتارة يقرر هذا بذكر محاسن التوحيد ، وأنه الدين الوحيد الواجب شرعاً وعقلاً وفطرة على جميع العبيد ، ويذكر مساوئ

الشرك وقبحه ، واختلال عقول أصحابه بعد اختلال أديانهم ، وتقلب أفئدتهم ، وكونه أضل من الأنعام سبيلاً .

وتارة يدعو إليه بذكر مراتب عليه من الجزاء الحسن في الدنيا والآخرة ، والحياة الطيبة في الدور الثلاث ، ومارتب على ضده من العقوبات العاجلة والآجلة ، وكيف كانت عواقب المشركين أسوأ العواقب وشرها»^(١) .

ولاشك أن تتبع فضائل توحيد الألوهية وفوائده أمر شاق ، وسأكتفي بذكر بعض هذه الفضائل كما يلي :

١- أن توحيد الألوهية هو الحكمة والغاية من خلق الجن والإنس ، كما قال تعالى : ﴿ وما خلقت الجن والانس إلا ليعبدون ﴾ [الذاريات/ ٥٦] ، فقد قال ابن عباس رضي الله عنهما : « ما خلقت الجن والإنس إلا لعبادتنا والتذلل لأمرنا»^(٢) . وقد أوضح ابن القيم أن توحيد الألوهية هو الغاية المطلوبة من الخلق فقال : « فأخبر سبحانه أن الغاية المطلوبة من خلقه هي عبادته التي أصلها كمال محبته وهو سبحانه كما أنه يجب أن يُعبد ، يجب أن يُحمد ويُثنى عليه ويُذكر بأوصافه العلى وأسمائه الحسنى»^(٣) .

٢- كما أن توحيد الألوهية هو أساس دعوة الأنبياء والمرسلين كما قال تعالى : ﴿ ولقد بعثنا في كل أمة رسولا أن اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت ﴾ [النحل/ ٣٦] . وقد ذكر الشيخ سليمان بن عبد الله آل الشيخ دلالة هذه الآية على ماتقدم فقال : « ودلت الآية على أن الحكمة في إرسال الرسل هو عبادة الله وحده ، وترك عبادة ما سواه وأن أصل دين الأنبياء واحد وهو الإخلاص في العبادة لله وإن اختلفت شرائعهم ، كما قال تعالى : ﴿ لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا ﴾ [المائدة/ ٤٨]»^(٤) . كما قال تعالى - أيضاً - : ﴿ وما أرسلنا من قبلك من رسولٍ إلا نوحى إليه أنه

(١) القواعد الحسان ص : ١٨ .

(٢) رواه ابن جرير في تفسيره ٤٧٦/١١ .

(٣) طريق المهجرتين ص : ١٢٥ - ١٢٦ .

(٤) تيسير العزيز الحميد ص : ٥١ .

لا إله إلا أنا فاعبدون ﴿ [الأنبياء/ ٢٥] .

٣- وأيضاً فإن توحيد الألوهية هو الحكمة والغاية من إنزال الكتاب الكريم ، كما قال تعالى : ﴿ آلر ، كتاب أحكمت آياته ثم فصلت من لدن حكيم خبير ، ألا تعبدوا إلا الله إنني لكم منه نذير وبشير ﴾ [هود/ ١، ٢] ويبين ذلك الشيخ السعدي فيقول : « وإنما أنزل الله كتابه لأجل : [أن لاتعبدوا إلا الله] أي : لأجل إخلاص الدين كله لله ، وأن لايشرك به أحد من خلقه » (١) .

٤- ومن فضائل توحيد الألوهية أنه الأساس في دخول الجنة ، كما قال تعالى : ﴿ ومن يعمل من الصالحات من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فأولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون نقيراً ﴾ [النساء/ ١٢٤] .

يقول ابن جرير في معنى قوله ﴿ وهو مؤمن ﴾ أي : « وهو مؤمن بي وبرسولي محمد ، مصدق بوحدانيتي ونبوة محمد ﷺ وبما جاء به من عندي » (٢) .

وقد ورد جملة من الآيات تدل على ذلك منها : قوله تعالى : ﴿ والذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك أصحاب الجنة هم فيها خالدون ﴾ [البقرة/ ٨٢] ، وقوله تعالى : ﴿ والذين آمنوا وعملوا الصالحات لانكلف نفساً إلا وسعها أولئك أصحاب الجنة هم فيها خالدون ﴾ [الأعراف/ ٤٢] وقوله تعالى : ﴿ إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات وأخبتوا إلى ربهم أولئك أصحاب الجنة هم فيها خالدون ﴾ [هود/ ٢٣] .

٥- وكذلك من فضائل توحيد الألوهية أنه ميثاق وعهد مأخوذ على كل الناس ، كما في قوله تعالى : ﴿ وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل لاتعبدون إلا الله وبإلوالدين إحساناً ﴾ الآية [البقرة/ ٨٣] . وقوله تعالى : ﴿ ألم أعهد إليكم يا بني آدم أن لاتعبدوا الشيطان إنه لكم عدو مبين ، وأن اعبدوني هذا صراط مستقيم ﴾ [يس/ ٦٠، ٦١] .

٦- وتوحيد الألوهية هو حقيقة الهداية كما قال تعالى : ﴿ وقالوا كونوا هوداً

(١) تيسير الكريم الرحمن ٣٥١/٢ .

(٢) جامع البيان ٢٩٥/٤ .

أو نصارى تهتدوا قل بل ملة إبراهيم حنيفاً وما كان من المشركين ﴿البقرة/ ١٣٥﴾ .
 * أما بيانه لعدم وجود الدليل والبرهان على عبادة المشركين لألهتهم فهو كثير
 ومنه :

- قوله تعالى : ﴿ أم اتخذوا من دونه آلهة ، قل هاتوا برهانكم ، هذا ذكر من
 معي وذكر من قبلي ، بل أكثرهم لا يعلمون الحق فهم معرضون ﴾ [الانباء/ ٢٤] ،
 وقوله تعالى : ﴿ أمن يبدؤ الخلق ثم يعيده ومن يرزقكم من السماء والأرض أأله
 مع الله ، قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين ﴾ [النمل/ ٦٤] .
 ولما لم يكن هناك برهان عند المشركين سمى الله تعالى ما يحتجون به من تقليد
 الآباء والاجداد « ظناً » فقال تعالى : ﴿ وما يتبع الذين يدعون من دون الله
 شركاء ، إن يتبعون إلا الظن وإن هم إلا يخرصون ﴾ [يونس/ ٦٦] .

ومعنى « يخرصون » أي يحدسون ويجزرون^(١) .

والظنّ ضد العلم والبرهان ، ولهذا ذمه الله تعالى فقال تعالى : ﴿ وإن الظنّ
 لا يغني من الحقّ شيئاً ﴾ [النجم/ ٢٨] .

- وقوله تعالى : ﴿ هؤلاء قومنا اتخذوا من دونه آلهة ، لولا يأتون عليهم
 بسطان بين ، فمن أظلم ممن افترى على الله كذباً ﴾ [الكهف/ ١٥] .

فقد قال الشيخ السعدي : ﴿ لولا يأتون عليهم بسطان بين ﴾ أي : بحجة
 وبرهان ، على ما هم عليه من الباطل ، ولا يستطيعون سبيلاً إلى ذلك ، وإنما ذلك
 افتراء منهم على الله ، وكذب عليه ، وهذا أعظم الظلم ، ولهذا قال : ﴿ فمن أظلم
 ممن افترى على الله كذباً ﴾^(٢) .

- وقوله تعالى : ﴿ ويعبدون من دون الله مالم ينزل به سلطاناً ، وما ليس لهم
 به علم ، وما للظالمين من نصير ﴾ [الحج/ ٧١] .

وقد فسرّ هذه الآية ابن كثير فقال : « يقول تعالى مخبراً عن المشركين فيما جهلوا
 وكفروا ، وعبدوا من دون الله مالم ينزل به سلطاناً ، يعني : حجة وبرهاناً ، كقوله

(١) تفسير غريب القرآن ص : ١٩٨ .

(٢) تيسير الكريم الرحمن ٣/ ١٤٥ .

تعالى ﴿ ومن يدع مع الله إلهاً آخر لا برهان له به ، فإنما حسابه عند ربه إنه لا يفلح الكافرون ﴾ [المؤمنون/ ١١٧] .

ولهذا قال ههنا : ﴿ ما لم ينزل به سلطاناً ، وما ليس لهم به علم ﴾ أي : ولا علم لهم فيما اختلقوه واثقفوه ، وإنما أمر تلقوه عن آبائهم وأسلافهم ، بلا دليل ولا حجة ، وأصله مما سؤل لهم الشيطان وزينه لهم ، ولهذا توعدهم تعالى بقوله : ﴿ وما للظالمين من نصير ﴾ . أي : من ناصر ينصرهم من الله فيما يحل بهم من العذاب والنكال^(١) .
- وقوله تعالى : ﴿ ونزعنا من كل أمة شهيداً فقلنا هاتوا برهانكم فاعلموا أن الحق لله وضل عنهم ما كانوا يفترون ﴾ [القصص/ ٧٥] .

قال الشيخ السعدي : ﴿ فقلنا هاتوا برهانكم ﴾ أي : حجتكم ودليلكم ، على صحة شرككم ، هل أمرناكم بذلك؟ هل أمرتكم رسلي؟ هل وجدتم ذلك في شيء من كتبي؟ هل فيه أحد يستحق شيئاً من الألهية؟ هل ينفعونكم ، أو يدفعون عنكم من عذاب الله ، أو يغنون عنكم؟ فليفعلوا ، إذا فيهم أهلية ، وليروكم إن كان لهم قدرة^(٢) .

- وقوله تعالى : ﴿ وقالوا لو شاء الرحمن ما عبدناهم ما لهم بذلك من علم إن هم إلا يخرصون ﴾ [الزخرف/ ٢٠] .

قوله ﴿ ما لهم بذلك من علم ﴾ أي : ﴿ ما لهم بعبادة الأوثان من علم ﴾^(٣) .
إذ لو بنى هؤلاء المشركون عبادتهم على علم لعلموا أن هذه الأوثان لا تصلح للعبادة .

وقد قال القرطبي : ﴿ إن هم إلا يخرصون ﴾ أي : يحدسون ويكذبون ؛ فلا عذر لهم في عبادة غير الله عزوجل . وكان من ضمن كلامهم أن الله أمرنا بهذا أورضي ذلك منا ، ولهذا لم ينهنا ولم يعاجلنا بالعقوبة^(٤) .

(١) تفسير القرآن العظيم ٤٤٩/٥ .

(٢) تيسير الكريم الرحمن ٣٩/٤ .

(٣) الجامع لأحكام القرآن ٤٩/٨ .

(٤) المصدر السابق ٤٩/٨ - ٥٠ . وانظر : معالم التنزيل ٢٠٩/٧ .

وإذا كانت آلهة المشركين لا دليل ولا برهان عليها وإنما هو ظن وخرص وكذب
وجهل منهم ، فإنها - حينئذٍ - لاتستحق العبادة .
وإذا ثبت أنها لاتستحق العبادة دلّ ذلك على أن الذي دلت البراهين والحجج
على كماله هو المستحق وحده للعبادة ، وهو الله تعالى .
* وأما دعوة الرسل إلى توحيد الألوهية فسوف نفرده له فصلاً خاصاً بإذن الله
تعالى .

الفصل الثالث :

﴿ دعوة الرسل إلى
توحيد الإلهية ﴾

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول : حقيقة الشرك في أقوامهم .

المبحث الثاني : إلتزامهم بالتوحيد عملياً .

المبحث الثالث : نماذج من أساليبهم في الدعوة

إلى التوحيد .

مقدمة :

يعتبر هذا الفصل أحد الأدلة الخيريّة على توحيد الألوهيّة عند أهل السنة ، ولكنني رأيت أن أفردّه بفصل مستقل لأنني رأيت أن الرسل الكرام قد عنوا ببيان هذا التوحيد بشكل متميّز .

ومع وضوح دعوة الرسل إلى هذا التوحيد إلا أن أهل الكلام لم يعطوه حقه من البحث والدراسة والدعوة .

وإنني أقف مندهشاً أمام إهمال أهل الكلام لتوحيد الألوهيّة مع وضوح دعوة الرسل إليه وعنايتهم به . كما أنني أتساءل :

هل المتكلمون لم يلاحظوا اهتمام الرسل الكرام بهذا التوحيد ؟

لكلني أعود لأقول : إن الكلاميين لم يعطوا لنصوص الأنبياء عموماً عناية كافية حيث اعتقدوا أن نصوص الأنبياء لا يحتج بها في العقائد لأنها إن كانت آحاداً فالآحاد ظنية الثبوت ، وإن كانت متواترة فالدلالة ظنية حتى تحتاز عشر عقبات - كما تقدم - .

وإنني أعتقد أن المسلم لا يمكن أن يخالف الأنبياء وهو يعلم أنه يخالفهم ، لكن قد يخالفهم إذا غفل عن توجيههم أو تركه لشبهة لديه أو ظن أنهم لم يأتوا بالأدلة العقلية البرهانية أو نحو ذلك .

ومادام أن الجميع يتفق على أهمية نصوص الأنبياء رأيت أن أفرد دعوتهم إلى توحيد الألوهية حيث يتبين عنايتهم به وحرصهم عليه ، وبالله التوفيق .

المبحث الأول : حقيقة الشرك في أقوامهم .

بيّن الله تعالى أنّ بني آدم كانوا على التوحيد في بداية الأمر ، واستمروا على ذلك عشرة قرون ، ثم وقع الشرك في حياة بني آدم ، فأرسل الله سبحانه الرسل عليهم السلام إلى من أشرك به ليدعوهم إلى التوحيد ، كما قال تعالى : ﴿ كان الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين ﴾ [البقرة/ ٢١٣] ثم وقع الشرك بعد ذلك في مراحل مختلفة ، وأرسل الله تعالى لكل أمة من الأمم رسولاً يدعوهم إلى توحيد الله تعالى وترك الشرك .

فيأتري ماهو الشرك الذي وقع فيه أقوام الرسل ؟ ، ولهذا السؤال أهمية كبرى إذ أن معرفة ما وقع فيه أقوام الرسل من الشرك يدلنا على نوع التوحيد الذي دعا إليه الرسل عليهم السلام .

وإذا نظرنا إلى الشرك الذي وقع فيه أقوام الرسل بشكل إجمالي نجد أنه نوعان : أحدهما : الشرك في عبادة الله تعالى وألوهيته مع الإقرار بربوبيته تعالى ، وهذا هو الغالب عليهم .

والثاني : إنكار وجود الله تعالى وتعطيله عن الربوبيّة ، وهذا النوع يمثله (النمرود وفرعون) .

ويلاحظ أن دعوة إبراهيم وموسى عليهما السلام لم تشتغل بإثبات وجود الله تعالى ، أو تقرير ربوبيته ، وإنما كانت دعوتهما لإثبات إفراده بالألوهيّة . وسأعرض حقيقة الشرك في أقوام الرسل فيما يأتي .

١- الشرك في قوم نوح عليه السلام .

أخرج ابن جرير والحاكم عن ابن عباس رضي الله عنهما قال في قوله تعالى : ﴿ كان الناس أمة واحدة ﴾ [البقرة/ ٢١٣] .

« كان بين نوح وآدم عشرة قرون ، كلهم على شريعة من الحقّ ، فاختلفوا ، فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين . قال^(١) : وكذلك هي في قراءة عبدالله : « كان

(١) لعل القائل هو عكرمة الراوي عن ابن عباس لأن فيه نسبة القراءة إلى ابن عباس باسمه ، ولا يكون هذا منه قطعاً .

الناس أمة واحدة فاختلّفوا»^(١) .

وهذا يدل على أن الفترة التي بين آدم ونوح عليهما السلام كانت على التوحيد ثم حصل الشرك في قوم نوح بعد ذلك .

إلا أن الأثر المتقدم يدل على أن بينهما عشرة قرون موصوفة بأنها على الشريعة، وقد تكون هناك قرون ليست كذلك .

ويزيل هذا الإشكال ما أخرجه ابن حبان عن أبي أمامة أن رجلاً قال: يارسول الله أنبي كان آدم؟ قال نعم مكّم : قال: فكم كان بينه وبين نوح . قال : عشرة قرون^(٢) . وحدث الشرك كان في قوم نوح عليه السلام .

فقد أخرج البخاري في صحيحه في تفسير قوله تعالى: ﴿وقالوا لا تذرنا آهتكم ولا تذرنا وداً ولا سواعاً ولا يغوث ويعوق ونسراً﴾ [نوح/٢٣] عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : « صارت الاوثان التي كانت في قوم نوح في العرب بعد . أما ود فكانت لكلب بدومة الجندل ، وأما سواع فكانت لهذيل . وأما يغوث فكانت لمراد ، ثم لبني غطيف بالجرف عند سبأ . وأما يعوق فكانت لهمدان ، وأما نسر فكانت لحمير ، لآل ذي الكلاع .

أسماء رجال صالحين من قوم نوح . فلما هلكوا أوحى الشيطان إلى قومهم أن انصبوا إلى مجالسهم التي كانوا يجلسون أنصاباً وسموها بأسمائهم ففعلوا ، فلم تعبد ، حتى إذا هلك أولئك وتنسخ العلم عُبِدت »^(٣) .

(١) رواه ابن جرير في جامع البيان ٣٤٧/٢ واللفظ له ، والحاكم ٤٤٢/٢ ، ٥٤٦/٢ ، ٥٤٧ ، وصححه ووافقه الذهبي . وقد روى ابن جرير معناه عن : قتادة ، ٣٤٧/٢ .

تنبية : نسب الحافظ ابن كثير في البداية والنهاية هذا الاثر للبخاري انظر البداية والنهاية (٩٤/١) وقلده بعض الباحثين (انظر منهج الانبياء في الدعوة إلى الله ص٣٩) وهو وهم ، فإن البخاري لم يخرج هذا الأثر عن ابن عباس ، وإنما أخرج أثراً آخر عنه في تفسير قوله تعالى ﴿ولا تذرنا آهتكم ...﴾ الآية .

(٢) رواه ابن حبان في صحيحه - كتاب التاريخ - باب بدء الخلق - ٢٤/٨ ، ورقمه ٣١٥٨ .

(٣) رواه البخاري - كتاب التفسير - باب (وداً وسواع ويغوث ويعوق) ورقمه (٤٩٢٠) الفتح

٦٦٧/٨ ، وانظر : بلوغ الأرب ١٩٤/٢ - ٢٤٤ .

وهذا يدل على أنّ التوحيد موجود منذ آدم عليه السلام ثم وقع الشرك في زمن قوم نوح عليه السلام ، بسبب تعظيمهم للصالحين . وتعظيمهم للصالحين هو من أجل مكانتهم عند الله تعالى ، ومن هنا نعلم أن هؤلاء المشركين في قوم نوح عليه السلام يعترفون بربوبية الله تعالى .

يقول سليمان بن عبد الله آل الشيخ : « فتبين أن مبدأ الشرك بالصالحين هو الغلوّ فيهم ... وهذا أول شرك حدث في الأرض ، وهو الذي أوحاه الشيطان إلى عباد القبور في هذا الزمان »^(١) .

وقد ذكر الشيخ محمد بن عبد الوهاب من فوائد هذه القصة :

« معرفة أن أول شرك حدث على وجه الأرض كان بشبهة الصالحين »^(٢) .

ومما يوضح هذا المعنى ويزيده بياناً ما أخرجه عبد بن حميد عن محمد بن كعب رضي الله عنه في قوله ﴿ ولا يغوث ويعوق ونسراً وقد أضلوا كثيراً ﴾ [نوح/٢٣، ٢٤] :

قال : كانوا قوماً صالحين بين آدم ونوح فنشأ قوم بعدهم يأخذون كأخذهم في العبادة ، فقال لهم إبليس : لو صورتم صورهم فكنتم تنظرون إليهم ، فصوروا ثم ماتوا فنشأ قوم بعدهم ، فقال لهم إبليس : إن الذي كانوا من قبلكم كانوا يعبدونها فعبدوها »^(٣) .

وقد أخرج عبد بن حميد عن أبي مطهر قال : ذكروا عند أبي جعفر يزيد بن المهلب فقال : أما إنه قتل في أول أرض عبد فيها غير الله ، ثم ذكر ودّاً قال : وكان ود رجلاً مسلماً وكان محبباً في قومه ، فلما مات عسكروا حول قبره في أرض بابل وجزعوا عليه ، فلما رأى إبليس جزعهم عليه تشبه في صورة إنسان ثم قال : أرى جزعكم على هذا فهل لكم أن أصور لكم مثله فيكون في ناديكم فتذكرونه به ؟ قالوا : نعم ، فصورهم مثله ، فوضعوه في ناديهم وجعلوا يذكرونه ، فلما رأى ما بهم من ذكره قال : هل لكم أن أجعل لكم في منزل كل رجل منكم تمثالاً مثله فيكون في بيته فتذكرونه ؟ قالوا : نعم ، فصور لكل أهل بيت تمثالاً مثله ، فأقبلوا فجعلوا

(١) تيسير العزيز الحميد ص ٣١٠ .

(٢) كتاب التوحيد - مع القول السديد - ص : ٦٧ .

(٣) انظر : الدر المنثور ٢٩٤/٨ .

يذكرونه به .

قال : وأدرك أبناؤهم فجعلوا يرون مايصنعون به وتناسلوا ودرس أمر ذكرهم إياه حتى أتخذوه إلهاً يعبدونه من دون الله .

قال : وكان أول ما عبد غير الله في الأرض ود الصنم الذي سموه بودّ^(١) .

وقد ورد في بعض الروايات مايبين كيفية عبادتهم إياها ، وأكتفى بذكر محل

الشاهد : « فقال - إبليس - : إنما كانوا يعبدونهم وبهم يسقون المطر »^(٢) .

وفي رواية : « قالوا : ما عظم أولنا هؤلاء إلا وهم يرجون شفاعتهم عند الله »^(٣) .

وهذه الروايات تدل على أن شركهم كان من جهة طلب الشفاعة والوساطة

عندالله بجاه هؤلاء الصالحين .

وهذا هو أصل الشرك في الأمم وبينى عليه صرف ألوان من العبادات لمن يُظن

فيه الشفاعة عندالله تعالى .

والروايات في هذه القصة كثيرة^(٤) ، وكلها تدل على أن شركهم كان في العبادة

دون الربوبية .

قال الحافظ : « قال بعض الشراح : محصل ما قيل في هذه الأصنام قولان :

أحدهما : أنها كانت في قوم نوح .

والثاني : أنها كانت أسماء رجال صالحين إلى آخر القصة .

قلت : بل مرجع ذلك إلى قول واحد ، وقصة الصالحين كانت مبتدأ عبادة قوم

نوح هذه الأصنام ثم تبعهم من بعدهم على ذلك »^(٥) .

٢- الشرك في قوم هود عليه السلام :

قال تعالى : ﴿ قالوا أجنسنا لنعبد الله وحده ، ونذر ما كان يعبد آباؤنا فاتنا

(١) انظر : الدر المنثور ٨/٢٩٤ - ٢٩٥ .

(٢) انظر : تيسير العزيز الحميد ص : ٣٠٩ .

(٣) انظر : تيسير العزيز الحميد ص : ٣٠٩ .

(٤) انظر : جامع البيان ١٢/٢٥٩ ، فتح الباري ٨/٦٦٧-٦٦٩ ، الدر المنثور ٨/٢٩٣-٢٩٥ .

(٥) فتح الباري ٨/٦٦٩ .

بما تعدنا إن كنت من الصادقين ﴿ [الأعراف/ ٧٠] .

في هذه الآية إشارة إلى أن قوم هود كانوا يعبدون الله إلا أنهم يعبدون معه آلهة أخرى .

ويدل على هذه الإشارة قوله ﴿ لنعبد الله وحده ﴾ فأنكروا عليه أن يجيئهم بالتوحيد في العبادة ، وترك ما كانوا عليه من الشرك فيها ، وعبادة الأصنام التي كان يعبدها الآباء . وعبادة الله تعالى - حتى لو كان معها الشرك - تتضمن الإقرار له بالربوبية . وهي تتضمن الإقرار بوجود الله تعالى من باب أولى .

قال ابن جرير رحمه الله تعالى : « يقول تعالى ذكره : قالت عاد له : أجتنا تتوعدنا بالعقاب من الله على ما نحن عليه من الدين ، كي نعبد الله وحده ، وندين له بالطاعة خالصاً ، ونهجر عبادة الآلهة والأصنام التي كان آباؤنا يعبدونها ، ونسبراً منها ؟ فلسنا فاعلي ذلك ، ولا نحن متبعوك على ما تدعوننا إليه ، فائتنا بما تعدنا من العقاب والعذاب على تركنا إخلاص التوحيد ، وعبادتنا مانعبد من دونه من الأوثان ، إن كنت من أهل الصدق على ما تقول وتعدُّ »^(١) .

٣- الشرك في قوم إبراهيم عليه السلام :

بعث الله تعالى إبراهيم عليه السلام في بلاد الشام ، وكان يغلب عليها الصابئة ، ومدار دينهم على التعصب للروحانيين .
« ومذهب هؤلاء : أن للعالم صانعاً ، فاطراً ، حكيماً ، مقدساً عن سمات الحدثان .

والواجب عليه معرفة العجز عن الوصول إلى جلاله . وإنما يتقرب بالتوسطات المقربين لديه ، وهم الروحانيون المطهرون المقدسون جوهرأ ، وفعالاً ، وحالة فنحن نتقرب إليهم ، ونتوكل عليهم . وهم أربابنا وأهتنا ، ووسائلنا وشفعاؤنا عندالله ، وهو رب الأرباب ، وإله الآلهة ، رب كل شيء ومليكه »^(٢) .

وقد وصفوا الروحانيات بالقداسة والطهر ، وبأنها وسائط في الاختراع والايجاد

(١) جامع البيان ٥/ ٥٢٨ .

(٢) الملل والنحل ٢/ ٣٠٨ - ٣٠٩ .

وتصريف الأمور وتديير الأحوال ، وذلك بإقدار الله تعالى لها في ذلك^(١) .
وقد زعم أصحاب هذه الروحانيات أنها لا يمكن أن تعبد مباشرة بل لا بد لها من
متوسط يراه الناس فيتوجهون ويتقربون إليه .

ثم أصبحوا طائفتين في هذا المتوسط :

- ١ - أصحاب الهياكل . (الكواكب) .
- ٢ - أصحاب الاشخاص . (الأصنام) .

* أصحاب الهياكل (الكواكب) .

وهذه الهياكل هي الكواكب السبع السيارة ، وحينئذٍ : « تعرفوا أولاً . بيوتها
ومنازلها ، وثانياً : مطالعها ومغاريها . وثالثاً : اتصالاتها على أشكال الموافقة
والمخالفة مرتبة على طبائعها . ورابعاً : تقسيم الأيام والليالي والساعات عليها .
وخامساً : تقدير الصور والأشخاص والأقاليم والامصار عليها . فعملوا الخواتيم ،
وتعلموا العزائم والدعوات ، وعينوا ليوم زحل مثلاً يوم السبت وراعوا فيه ساعته
الأولى ، وتختتموا بخاتمه المعمول على صورته وهيئته ، ولبسوا اللباس الخاص به ،
ويتبخروا ببخوره الخاص ، ودعوا بدعواته الخاصة به ، وسألوا حاجتهم منه : الحاجة
التي تستدعى من زحل ، من أفعاله وآثاره الخاصة به ، فكان يقضى حاجتهم ويحصل
في الأكثر مرامهم ...^(٢) » وهكذا كل كوكب له تخصصه في الفعل والاجابة .

« وكانوا يتقربون إلى الهياكل تقرباً إلى الروحانيات ، ويتقربون إلى الروحانيات
تقرباً إلى الباري تعالى ، لاعتقادهم أن الهياكل أبدان الروحانيات ، ونسبتها إلى
الروحانيات نسبة أجسادنا إلى أرواحنا ... ثم استخرجوا من عجائب الحيل المرتبة على
عمل الكواكب ما كان يقضي منها العجب وهذه الطلسمات المذكورة في الكتب
والسحر^(٣) ، والكهانة، والتنجيم، والتعزيم والخواتيم، والصور كلها من علومهم .^(٤) »

(١) المصدر السابق ٣٠٨/٢ - ٣١١ .

(٢) المصدر السابق ٣٥٨/٢ - ٣٥٩ ، وانظر : البداية والنهاية ١٣٢/١ .

(٣) لعل الصحيح : في كتب السحر لدلالة السياق .

(٤) الملل والنحل ٣٥٩/٢ .

وهؤلاء هم عباد الكواكب ، وقد ناظرهم إبراهيم عليه السلام - كما سيأتي -

* أصحاب الأشخاص (الأصنام) .

« وأما أصحاب الأشخاص فقالوا : إذا كان لابد من متوسط يُتوسل به ، وشفيع يتشفع إليه ، والروحانيات وإن كانت هي الوسائل لكننا إذا لم نرها بالأبصار ولم نخاطبها بالألسن ، لم يتحقق التقرب إليها إلا بهياكلها ، ولكن الهياكل قد ترى في وقت ولا ترى في وقت لأن لها طلوعاً وأفولاً ، وظهوراً بالليل وخفاء بالنهار فلم يصف لنا التقرب بها والتوجه إليها . فلا بد لنا من صور وأشخاص موجودة قائمة منصوبة نصب اعيننا ، نعكف عليها ، وتوسل بها إلى الهياكل فتتقرب بها إلى الروحانيات ، وتتقرب بالروحانيات إلى الله سبحانه وتعالى ، فنعبدهم ﴿ ليقرّبونا إلى الله زلفى ﴾ [الزمر/ ٣] .

فاتخذوا أصناماً أشخاصاً على مثال الهياكل السبعة ، كل شخص في مقابلة هيكل وراعوا في ذلك جوهر الهيكل ، أعني الجوهر الخاص به من الحديد وغيره .

وصوروه بصورته على الهيئة التي تصدر أفعاله عنه ، وراعوا في ذلك الزمان والوقت والساعة والدرجة والدقيقة ، وجميع الإضافات النجومية من اتصال محمود يؤثر في نجاح المطالب التي تُستدعى منه فتقربوا إليه في يومه وساعته ، وتبحروا بالبخور الخاص به ، وتحنموا بخاتمته ، ولبسوا لباسه ، وتضرعوا بدعائه ، وعزموا بعزائمه ، وسألوا حاجتهم منه . فيقولون : إنه كان يقضي حوائجهم بعد رعاية هذه الإضافات كلها» (١) .

وهذان الصنفان هما : عباد الكواكب ، وعباد الأصنام من قوم إبراهيم عليه السلام هما اللذان جاء بذكرهما القرآن الكريم .

ولعل من أهمّ النتائج التي نسجلها هنا هي أن قوم إبراهيم عليه السلام ما كانوا ينكرون وجود الله تعالى ، بل كانوا يثبتون ربوبيته في الجملة ، وما جعلوا من صفات التدبير والايجاد للروحانيات هو لاعتقادهم أن الله أقدرها على ذلك ، وأذن لها به ، وليس عملها استقلالاً عنه .

والتوحيد الذي حصل فيه الشرك عندهم هو توحيد الألوهية باتخاذ الوسائط

(١) المصدر السابق ٢/ ٣٦٠ - ٣٦١ .

والأسباب الموصلة لهم - في ظنهم - إلى الله تعالى ولذلك عبدوها إلا أن النمرود وهو من الصابئة ادعى الربوبية فقال: ﴿أنا أحيي وأميت﴾ [البقرة/ ٢٥٨] ، وقد جادله إبراهيم عليه السلام ، وأبطل قوله ، وأعجزه ، وأظهر جهله وكذبه .
وشرك قوم نوح وشرك قوم إبراهيم اجتماعاً في صرف العبادة لغير الله تعالى مع الاقرار له بالربوبية .

ويفترقان في أن متعلق الشرك عند قوم نوح هو في التبعيد والتنسك للمحبوب المعظم الذي غلوه فيه . وأما شرك قوم إبراهيم فمتعلقه طلب النفع ، وطلب دفع الضرر وهما في النهاية يجتمعان في أنهما شرك بالله تعالى .

٤- الشرك في قوم موسى عليه السلام :

لقد أرسل الله سبحانه وتعالى موسى عليه السلام إلى طائفتين :
الطائفة الأولى : فرعون وقومه .

كما قال تعالى : ﴿إنا أرسلنا إليكم رسولا شاهداً عليكم كما أرسلنا إلى فرعون رسولا ، فعصى فرعون الرسول﴾ [الزمر/ ١٥، ١٦] .

وكما قال تعالى : ﴿وإذ نادى ربك موسى أن أنت القوم الظالمين ، قوم فرعون ألا يتقون﴾ [الشعراء/ ١٠-١١] .
الطائفة الثانية : بنو إسرائيل .

كما قال تعالى : ﴿وإذ قال موسى لقومه يا قومي لم تؤذونني وقد تعلمون أنني رسول الله إليكم ، فلما زاغوا أزاغ الله قلوبهم والله لا يهدي القوم الفاسقين﴾ [الصف/ ٥] .

فقد قال ابن كثير في تفسير قوله تعالى : ﴿ولقد أرسلنا موسى بآياتنا إلى فرعون وملئه فقال إني رسول رب العالمين﴾ [الزخرف/ ٤٦] : «يقول تعالى مخبراً عن عبده ورسوله موسى - عليه السلام - : إنه ابتعثه إلى فرعون وملئه من الأمراء والوزراء والقادة والأتباع والرعايا ، من القبط ، وبنو إسرائيل ، يدعوهم إلى عبادة الله وحده لا شريك له وينهاهم عن عبادة ما سواه» (١) .

(١) تفسير القرآن العظيم ٢١٧/٧ ط الشعب .

* أما فرعون ، فإنه في الأصل كان من الصابئة عبّاد الكواكب والأشخاص ممن

يقرون بالخالق^(١) ، ثم ادعى الربوبية والألوهية .

أما ادعاؤه للربوبية فقال تعالى : ﴿ فكذب وعصى ، ثم أدبر يسعى ، فحشر

فنادى : فقال أنا ربكم الأعلى ﴾ [النازعات / ٢١-٢٤] .

وأما ادعاؤه للألوهية ، فقال تعالى : ﴿ وقال فرعون يا أيها الملأ ما علمت لكم

من إله غيري فأوقد لي ياها مان على الطين فاجعل لي صرحاً لعلني أطلع إلى إله

موسى وإنه لأظنه من الكاذبين ﴾ [القصص / ٣٨] .

وقد أخبر الله تعالى أن لفرعون إلهاً يعبده فقال تعالى : ﴿ وقال الملأ من قوم

فرعون أتذر موسى وقومه ليفسدوا في الأرض ويذرك وآهتك قال سنقتل أبناءهم

ونستحي نساءهم وإنا فوقهم قاهرون ﴾ [الأعراف / ١٢٧] .

وفي قوله ﴿ آهتك ﴾ قرأتان :

١- قراءة عامة قراءة الأمصار بفتح الألف منها ومدّها .

فيكون المعنى : أن موسى ترك عبادتك وعبادة آهتك التي تعبدها .

٢- قراءة ابن عباس رضي الله عنهما وهي ﴿ **وَالْأَهْتَكْ** ﴾ بكسر الهمزة .

والمعنى : ويذر عبادتك .

وقد رجّح الطبري القراءة الأولى فقال : « والقراءة التي لانرى القراءة بغيرها هي

القراءة التي عليها قرأة الأمصار لإجماع الحجّة من القرأة عليها »^(٢) .

وقد جاء عن ابن عباس أنه قال : « كان له بقرة يعبدها » .

كما جاء عن الحسن أنه قال : « كان لفرعون جمانة معلقة في نحره ، يعبدها

(١) انظر : الملل والنحل ٢/٣٤٢ .

تنبیه : والمعروف في تاريخ قدماء المصريين أنهم كانوا يعبدون الكواكب ومنها الشمس واسمها

في لغتهم [رع] ، وأن مصر هي السليلة الوحيدة للمعبود [رع] منذ وجود الآلهة وأن فرعون

مصر الملك [منفتاح] سليله أيضاً ، وهو الجالس على سدة المعبود [شو] وأن الآلهة [رع]

التفت إلى مصر فولى [منفتاح] ملك مصر . انظر دعوة الرسل إلى الله تعالى ص : ١٨٩ -

١٩٠ .

(٢) جامع البيان ٦/٢٦ .

ويسجد لها» . وقال أيضاً : « كان لفرعون إله يعبده في السر »^(١) .
وأياً ما يكون نوع الآله ، فقد دلت الآية على أن له إله يعبده باعتراف أتباعه
وعدم إنكاره .

ولعل هذا يؤكد ما قاله الشهرستاني حيث يقول : « ويشبه أن يكون دعوى
اللعينين : نمرود وفرعون أنهما إلهان أرضيان كالآلهة السماوية الروحانية . [و] دعوى
الالهية من حيث الأمر لا من حيث الفعل والخلق وإلا ففي زمان كل واحد منهما من
هو أكبر منه سناً ، وأقدم في الوجود عليه فلما ظهر من دعواهما أن الأمر كله لهما
فقد أدعى الهية لنفسيهما »^(٢) .

وعلى كل حال : فلقد ادعى فرعون أنه رب الناس وإلههم . إلا أنه لم يعتقد
ذلك عن يقين بل إنه يعلم في قرارة نفسه أنه كاذب . كما قال تعالى : ﴿ وجحدوا
بها واستيقنتها أنفسهم ظلماً وعلواً ﴾ [النمل/ ١٤] .

وقد بين ذلك ابن أبي العز فقال : « وأشهر من عُرف بجاهله وتظاهره بإنكاره
الصانع فرعون ، وقد كان مستيقناً به في الباطن كما قال له موسى : ﴿ لقد علمت
ما أنزل هؤلاء إلا رب السموات والأرض بصائر ﴾ [الإسراء/ ١٠٢] »^(٣) .

* وأما بنو إسرائيل فإنهم من سلالة الأنبياء ، وهم أبناء يعقوب عليه السلام ،
ومن نسل إبراهيم عليه السلام ، وهذا أمر معروف في تاريخهم ونسبهم وسيرتهم .
واعترافهم بالربوبية أمر طبيعي ، بل إن الأصل فيهم أن يكونوا موحدين لأن
دعوة رسلهم إلى التوحيد .

وقد بين الله تعالى ذلك بقوله : ﴿ وإذ قال موسى لقومه يا قوم اذكروا نعمة
الله عليكم إذ جعل فيكم أنبياء وجعلكم ملوكاً وآتاكم ما لم يؤت أحداً من
العالمين ﴾ [المائدة/ ٢٠] .

وكانت مهمة موسى وهارون عليهما السلام هي انقاذ بني إسرائيل من عبودية

(١) انظر في الآثار السابقة جامع البيان ٢٦/٦ .

(٢) الملل والنحل ٣٤٣/٢ .

(٣) شرح الطحاوية ص : ١٧ (ت الارنؤوط) .

فرعون الجبرية أو الاختيارية لمن ضل منهم ، مع دعوة فرعون وملائته إلى الإيمان .

كما قال تعالى : ﴿ فأتياه فقولا إنا رسولا ربك فأرسل معنا بني إسرائيل ولا تعذبهم قد جئناك بآية من ربك والسلام على من اتبع الهدى ﴾ [طه/ ٤٧] .

فلما أخرج الله موسى وقومه من عبودية فرعون ، وأغرقه في اليم وهو مليم حدث لبني إسرائيل - بعد ذلك - حدثان خطيران متعلقان بقضية التوحيد وهما يبينان حقيقة الشرك عندهما ، مما يدل على حقيقة التوحيد الذي دعا إليه موسى قومه من بني إسرائيل وهما :

الأول : طلبهم من موسى أن يجعل لهم الهاً كما للمشركين آلهة .

وقد قال الله تعالى في ذلك : ﴿ وجاوزنا ببني إسرائيل البحر فأتوا على قومٍ يعكفون على أصنام لهم قالوا : يا موسى اجعل لنا إلهاً كما هم آلهة قال : إنكم قوم تجهلون ، إن هؤلاء متبر ما هم فيه وباطل ما كانوا يعملون ، قال أغير الله أبعيكم إلهاً وهو فضلكم على العالمين ﴾ [الأعراف/ ١٣٨-١٤٠] .

ويتضح من سياق الآيات أنهم أرادوا واسطة بينهم وبين الله تعالى ، يقومون بعبادتها . ولم يريدوا إنكار الربوبية ، ويوضح ذلك :

(١) أنهم يعترفون بنبوّة موسى عليه السلام وأنه رسول من رب العالمين ، ولهذا طلبوا منه هذا الطلب ، ثمّ إنهم قالوا ذلك بعد الأحداث الكبار ، مثل إيمان السحرة وغرق فرعون .

(٢) وأنهم قالوا لموسى ﴿ اجعل لنا إلهاً ﴾ ولو كان المراد بالإله القادر على الابداع والاختراع لما صحّ هذا التعبير « اجعل » إذ الخالق هو الجاعل وليس المجعول . والداعي لهذا الطلب هو الجهل بمفهوم الألوهية ووجوب افراد الله بها ، والتقليد لأصحاب الأصنام .

وقد بين ابن جريج إله المشركين الذي رآه بنو إسرائيل وطلبوا مثله فقال: « وكانوا يعبدون أصناماً على صور البقر ، فلهذا أثار ذلك شبهة لهم في عبادتهم العجل بعد ذلك » (١) .

(١) تفسير القرآن العظيم ٤٦٤/٣ ط الشعب .

الثاني : عبادة العجل .

وقد بين الله تعالى ذلك بقوله : ﴿ واتخذ قوم موسى من بعده من حليهم عجلًا جسداً له خوار ، ألم يروا أنه لا يكلمهم ولا يهديهم سبيلاً اتخذوه وكانوا ظالمين ﴾ [الأعراف/ ١٤٨] .

وقوله تعالى : ﴿ قالوا ما أخلفنا موعدك بملكنا ولكننا حملنا أوزاراً من زينة القوم فقدفناها فكذلك ألقى السامري فأخرج لهم عجلًا جسداً له خوار فقالوا هذا إلهكم وإله موسى فنسي ﴾ [طه/ ٨٧ ، ٨٨] .

وهذه هي المرة الثانية التي يجهل فيها بنو اسرائيل حقيقة الألوهية ووجوب إفرادها لله تعالى . وهي مصداق ما قاله لهم موسى ﴿ إنكم قوم تجهلون ﴾ . وهذا العجل الذي عبده لم يدعوا فيه الربوبية ، ولهذا قال لهم السامري : ﴿ هذا إلهكم وإله موسى فنسي ﴾ .

والمراد « يتخاذهم عجلًا » أي اتخذوه بعبادته من دون الله (١) .

٥- الشرك عند العرب في الجاهلية :

كان العرب على الحنيفية « دين إبراهيم » زمنًا طويلاً ، وكانوا يعظمون شعائر الله تعالى : مثل البيت العتيق ، والأشهر الحرم ، ويقومون ببعض الأعمال التعبدية كالحج والطواف ، والذبح والنذر لله تعالى .

وأول من أدخل عبادة الأصنام في البيت هو عمرو بن لحي الخزاعي .

قال ابن هشام : حدثني بعض أهل العلم أن عمرو بن لحي خرج من مكة إلى الشام في بعض أموره فلما قدم مآب من أرض البلقاء وبها العماليق ... رأهم يعبدون الأصنام فقال لهم : ماهذه الأصنام التي أراكم تعبدون ؟ .

قالوا له : هذه أصنام نعبدها فنستمطرها ونستنصرها فتنصرنا .

فقال لهم : ألا تعطوني منها صنماً أسير به إلى أرض العرب فيعبدونه .

فأعطوه صنماً يقال له هبل فقدم به مكة فنصبه ، وأمر الناس بعبادته وتعظيمه (٢) .

(١) انظر : جامع البيان ٦/٦٣ .

(٢) انظر : سيرة ابن هشام ١/٧٧ والبداية والنهاية ٢/١٧٤ .

ولهذا سيب - عمرو - السوائب ، وبحر البحيرة ، كما بين ذلك رسول الله ﷺ فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ : « رأيت عمرو بن لحي يجرّ قصبة في النار ، كان أول من سيب السوائب »^(١) .

وقد ذكر الشهرستاني بداية عبادة العرب للأصنام فقال : « وأول من وضع فيه الأصنام عمرو بن لحي بن غالوث بن عامر لما ساد قومه بمكة واستولى على أمر البيت ، ثم صار إلى مدينة البلقاء بالشام فرأى هناك قوماً يعبدون الأصنام فسألهم عنها ، فقالوا : هذه أرباب اتخذناها على شكل الهياكل العلوية والأشخاص البشرية نستنصر بها فننصر ونستسق بها فنسقى ونستشفى بها فنشفى فأعجبه ذلك وطلب منهم صنماً من أصنامهم فدفعوا إليه « هبل » فسار به إلى مكة ووضعها في الكعبة ، وكان معه إساف ونائلة على شكل زوجين ، فدعا الناس إلى تعظيمها والتقرب إليها والتوسل بها إلى الله تعالى »^(٢) .

ثم تابعت عبادة العرب للأصنام ، فأصبح لكل قبيلة صنم خاص بها ، بل أصبح في بيت كل إنسان صنم ؛ يتبرك به^(٣) .

« وأصل عبادة الأحجار في بني إسماعيل عليه السلام ، أنه كان لا يظعن من مكة ظاعن منهم حين ضاقت عليهم والتمسوا الفسح في البلاد إلا حمل حجراً من حجارة الحرم تعظيماً للحرم ، فحيث ما نزلوا وضعوه فطافوا به كطوافهم بالكعبة حتى سلخ ذلك بهم إلى أن كانوا يعبدون ما استحسنا من الحجارة وأعجبهم حتى خلفت الخلوف ونسوا ما كانوا عليه »^(٤) ، فأصل تعظيم الحجارة هو التبرك بحجارة الحرم ثم

(١) رواه البخاري - كتاب المناقب - باب قصة خزاعة - ورقمه ٣٥٢١ - ٥٤٧/٦ وفي - كتاب التفسير - باب ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام - . ورقمه ٤٦٢٣ - الفتح ٢٨٣/٨ . ورواه مسلم - كتاب الجنة - باب النار يدخلها الجبارون ، والجنة يدخلها الاتقياء - ورقمه ٢٨٥٦ . وأحمد في المسند ٤٤٦/١ ، ٢٧٥/٢ ، ٣٦٦ . والنسائي - كتاب الكسوف - باب كيف صلاة الكسوف - ١٣٢/٣ .

(٢) الملل والنحل ٥٨٠/٢ .

(٣) انظر في تسمية أصنامهم وأماكنها وقبائلها: سيرة ابن هشام، وبلوغ الأرب ٧٨/١ ، ٨٩ ، ٢٠٠/٢ .

(٤) سيرة ابن هشام ٧٧/١ ، والبداية والنهاية ١٧٤/٢ وهو منقول عن ابن اسحاق .

عمّت بعد ذلك عبادة الأصنام .

وهذا يفسر لنا الحديث الذي رواه البخاري : عن أبي رجاء العطاردي قال: « كنا نعبد الحجر ، فإذا وجدنا حجراً هو أخير ألقيناه وأخذنا الآخر ، فإذا لم نجد حجراً جمعنا جثوة من تراب ثم جئنا بالشاة فحلبناه عليه ثم طفنا به » (١) .

ومع انحراف دين العرب عن ملة إبراهيم عليه السلام إلى الشرك في عبادة الله تعالى إلا أن العرب ماكانوا ينكرون وجود الله ولا وحدانيته في الربوبية ، بل كانوا يعبدون آلهتهم من أجل التقرب إليه ، والوصول إلى رضاه .

كما قال تعالى : ﴿ مانعدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى ﴾ [الزمر/ ٣] . وكما قال تعالى : ﴿ أنتم لتشهدون أن مع الله آلهة أخرى ﴾ [الأنعام/ ١٩] . وكذلك قال تعالى : ﴿ أجعل الآلهة إلهاً واحداً إن هذا لشيء عجاب ﴾ [ص/ ٥٠] .

فإنهم مع ما حصل عندهم من الشرك بقي كثير من الأعمال التي تدل على اعترافهم بالربوبية والرسول وتعظيمهم لهم ؛ كتعظيم البيت والطواف به والحج والعمرة والوقوف على عرفات والمزدلفة ، وهدى البدن ، والإهلال والتلبية ونحو ذلك . وأوضح صورة لها ماجاء في شعر أبي طالب ومنه :

أعوذ برب الناس من كل طاعن	علينا بسوء أو مُلحٌ بباطل
وثور ومن أرسى ثبيراً مكانه	وراق ليرقى في حراء ونازل
وبالبيت حق البيت من بطن مكة	وبالله إن الله ليس بغافل
وبالحجر المسودّ إذ يمسخونه	إذا اكتنفوه بالضحى والأصائل
وموطئ إبراهيم في الصخر رطبة	على قدميه حافياً غير ناعل
وأشواط بين المروتين إلى الصفا	وما فيهما من صورة وتمائل
ومن حجّ بيت الله من كل راكب	ومن كل ذي نذر ومن كل راجل
وبالمشعر الأقصى إذا عمدوا له	إلال إلى مفضي الشراج القوابل
وتوقافهم فوق الجبال عشيةً	يقيمون بالأيدي صدور الرواحل
وليلة جمع المنازل من منى	وهل فوقها من حرمة ومنازل

(١) رواه البخاري - كتاب المغازي - باب وفد بني حنيفة - برقم ٤٣٧٦ - الفتح ٩٠/٨ .

وجمع إذا ما المقربات أجزنه سراعاً كما يخرج من وقع وإبل
وبالجمرة الكبرى إذا صمدوا لها يؤمون قذفاً رأسها بالجنادل^(١)

ومما يدل على اعتراف مشركي العرب بالربوبية في الجملة غير ما ذكر مايلي :

١- قوله تعالى : ﴿ قل من يرزقكم من السماء والأرض أمن يملك السمع والأبصار ومن يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي ومن يدبر الأمر ، فسيقولون الله فقل أفلاتتقون ﴾ [يونس/ ٣١] .

٢- وقوله تعالى : ﴿ قل لمن الأرض ومن فيها إن كنتم تعلمون سيقولون لله قل أفلا تذكرون ، قل من رب السموات السبع ورب العرش العظيم سيقولون لله قل أفلاتتقون ، قل من بيده ملكوت كل شيء وهو يجير ولا يجار عليه إن كنتم تعلمون سيقولون لله قل فأنى تسحرون ﴾ [المؤمنون/ ٨٤-٨٩] .

٣- وقوله تعالى : ﴿ ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله قل الحمد لله بل أكثرهم لا يعلمون ﴾ [لقمان/ ٢٥]^(٢) .

٤- وقوله تعالى : ﴿ وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون ﴾ [يوسف/ ١٠٦] .

٥- وقوله تعالى : ﴿ فلا تجعلوا لله أنداداً وأنتم تعملون ﴾ [البقرة/ ٢٢] .

٦- وقوله تعالى : ﴿ سيقول الذين أشركوا لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا

ولا حرمنا من شيء ﴾ [الأنعام/ ١٤٨] .

تضمنت هذه الآيات إقرار المشركين واعترافهم بانفراد الله تعالى بالرزق ، والملك المطلق ، والخلق لكل شيء ، والتدبير .

كما أن الآيات السابقة تبين أنهم يعترفون له بالربوبية وأنهم يؤمنون بالله ومحشيته المطلقة .

٧- وقوله تعالى : ﴿ أمن خلق السموات والأرض وأنزل لكم من السماء ماء فأنبتنا به حدائق ذات بهجة ما كان لكم أن تنبتوا شجرها ، أءله مع الله ، بل هم

(١) سيرة ابن هشام ٢٧٣/١ - ٢٧٤ .

(٢) وانظر هذه الآية مكررة في سورة العنكبوت - آية (٦١) - والزخرف آية (٩) .

قوم يعدلون ... ﴿ [النمل / ٦٠] والآيات بعدها، كل آية تحتّم بقوله تعالى : ﴿ أئله مع الله ... ﴾^(١).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : « أي : إله مع الله فعل هذا ؟! وهذا استفهام إنكار ، وهم مقرون بأنه لم يفعل هذا إله آخر مع الله . ومن قال من المفسرين : إن المراد : هل مع الله إله آخر ؟ فقد غلط فانهم كانوا يجعلون مع الله آلهة وكانوا معترفين بأن آلهتهم لم تشارك الله في خلق السموات والأرض ولا خلق شيء بل كانوا يتخذونهم شفعاء ووسائط »^(٢).

٨- عن عمران بن الحصين - رضي الله عنهما - « أن قريشاً جاءت إلى الحصين وكانت تعظمه ، فقالوا له : كلم لنا هذا الرجل ، فإنه يذكر آلهتنا ويسبهم ، فجاؤوا معه حتى جلسوا قريباً من باب النبي ﷺ فقال : وسعوا للشيخ ، وعمران وأصحابه متوافرون ، فقال حصين : ما هذا الذي بلغنا عنك أنك تشتم آلهتنا وتذكرهم وقد كان أبوك حصينة وخيراً .

فقال يا حصين : إن أبي وأباك في النار ، يا حصين : كم تعبد من إله ؟ .
قال : سبعاً في الأرض وواحداً في السماء . قال : فإذا أصابك الضر من تدعو ؟ .
قال : الذي في السماء . قال : فإذا هلك المال فمن تدعو ؟ قال : الذي في السماء . قال : فيستجيب لك وحده وتشركهم معه ؟! أرضيته في الشكر ؟ أم تخاف أن يغلب عليك ؟! قال ولا واحدة من هاتين ، وعلمت أنني لم أكلم مثله ، قال :
يا حصين أسلم تسلم ... إلخ »^(٣).

وعن عمرو بن الشريد عن أبيه قال : « ردت رسول الله ﷺ يوماً فقال : هل معك من شعر أمية بن أبي الصلت شيء ، قلت : نعم قال : هيه . فأنشدته بيتاً ،

(١) انظر سورة النحل ٥٩ - ٦١ .

(٢) الإيمان ص : ٧٣ - ٧٤ وفيه أن كفار العرب وصفهم الله بأنهم مشركون في العبادة وهذا يتضمن إثباتهم لوجوده ووحدانيته .

(٣) رواه الترمذي - كتاب الدعوات - باب (٧٠) - برقم ٣٤٨٣ ، قال الترمذي : « هذا حديث غريب » ، قلت : في تحفة الأشراف ١٧٥/٨ « قال الترمذي : حسن غريب » والله أعلم بالصواب . وهذا الحديث صححه الحافظ في الاصابة ١/٣٣٧ .

فقال : هيه . ثم أنشدته بيتاً ، فقال : هيه . حتى أنشدته مئة بيت « (١) .

وفي رواية قال : « إن كاد ليسلم » (١) .

وشعر أمية بن أبي الصلت مليء بإثبات الوجدانية والبعث والنبوات ، وهذا هو سبب استزادة النبي ﷺ له .
ومن شعره :

الحمد لله ممسانا ومصبحنا بالخير صبحنا ربي ومسانا .
رب الحنيفة لم تنفذ خزائنها مملوءة طبق الآفاق أشطانا .
ألا نبي لنا منا فيخيرنا ما بعد غايتنا من رأس مجراننا .
بيننا يرينا آباؤنا هلكوا وبينما نفتي الأولاد أبلاننا .
وقد علمنا لو أن العلم ينفعنا أن سوف تلحق أحرانا بأولاننا .
وقد عجبت وما بالموت من عجب ما بال أحيائنا يكون موتانا .
إلى أن قال :

يارب لا تجعلني كافراً أبداً واجعل سريرة قلبي الدهر إيماناً .
واخلط به نيتي واخلط به بشري واللحم والدم ما علمت إنساناً .
إني أعوذ بمن حج الحجيج له والرافعون لدين الله أركاناً .
مسلمين إليه عند حجهم لم يبتغوا بثواب الله أثماناً (٢) .

١٥-١٠ - وقد ورد عن بعض الصحابة والتابعين في تفسير قوله تعالى : ﴿ فلا تجعلوا لله أنداداً وأنتم تعلمون ﴾ [البقرة/ ٢٢] وقوله تعالى : ﴿ وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون ﴾ [يوسف/ ١٠٦] . بيان أن المشركين يعترفون بتوحيد الربوبية . وهم : ابن عباس رضي الله عنهما ، ومجاهد ، وقتادة ، وعكرمة ، وابن زيد ، والسدي ، رحمة الله عليهم أجمعين . وقد تقدم نقل ذلك فلاداعي لتكراره (٣) .

(١) رواه مسلم - كتاب الشعر - (١١/١٥ شرح النووي) ، والرواية في مسلم أيضاً (١١/١٥ شرح النووي) .

(٢) بلوغ الأرب ٢/٢٥٣ - ٢٥٤ وفيه شيء من أخبار أمية بن أبي الصلت .

(٣) انظر : ص : ٦٩ - ٧١ .

١٦-١٧- وقد كانوا يؤمنون بالملائكة والرسل. كما قال تعالى: ﴿وقال الذين لا يرجون لقاءنا لولا أنزل علينا الملائكة﴾ [الفرقان/ ٢١]. وكذلك قال تعالى: ﴿وإذا جاءتهم آية قالوا لن نؤمن حتى نؤتي مثل ما أوتي رسل الله﴾ [الأنعام/ ١٢٤].

١٨- وقد جاء في وصف تلبية المشركين أنها :

« لبيك اللهم لبيك لبيك لا شريك لك إلا شريكاً هو لك تملكه وما ملك » .

وقوله : « وماملك » تحتمل :

١- أن تكون « ما » نافية أي : أنك تملك هذا الشريك وهو لا يملك شيئاً .

٢- أن تكون « ما » موصولة ، والعائد محذوف ، أي تملكه ، وتملك الذي يملكه

هذا الشريك .

وعلى كلا المعنيين فإن التلبية تدل على اعترافهم بالملك والربوبية لله تعالى .

١٩- وقال أوس بن حجر :

وباللوات والعزى ومن دان دينها وباللله إن الله منهن أكبر^(١) .

٢٠- وقال سلمة بن الخرشب الانماري :

فإن تُقبِل بما عَلِمْتَ فإني بحمدالله وصال صروم^(٢) .

٢١- وقال المثقب العبيدي :

ولو عَلِمَ الله الجبال عصينه لجاء بأمراس الجبال يقودها^(٣) .

٢٢- وقال عبد يغوث بن وقاص الحارثي :

أحقاً عباد الله أن لست سامعاً نشيد الرُعاء المُعز بين المثالي^(٤) .

٢٣- وقال ذو الأصبع العدواني :

ولا يرى في غير الصبر منقصة وما سواه فإن الله يكفيني .

لولا أياصر قربي لست تحفظها ورهبة الله فيمن لا يعاديني .

إلى أن قال :

(١) المفضليات ص : ٩٧ .

(٢) المفضليات ص : ٣٩ .

(٣) المفضليات ص : ١٥١ .

(٤) المفضليات ص : ١٥٧ .

إن الذي يقبض الدنيا ويسطها إن كان أغناك عني سوف يغنيني
الله يعلمني والله يعلمكم والله يجزيكم عني ويجزيني
ثم قال :

والله لو كرهت كفي مصاحبي لقلت إذ كرهت قربي لها بيبي^(١) .
٢٤- وقال أمري القيس - في معلقته - :

فقلت يمين الله مالك حيلة وما إن أرى عنك الغواية تبخلي^(٢) .
٢٥- وقال طرفة بن العبد - في معلقته - :

فلو شاء ربي كنت قيس بن خالد ولو شاء ربي كنت عمرو بن مرثد^(٣)
٢٦- وقال زهير بن أبي سلمى - في معلقته - :

فلا تكتمن الله ما في نفوسكم ليخفى ومهما يُكتم الله يعلم
يؤخر فيوضع في كتاب فيدخر ليوم الحساب أو يعجل فينقم^(٤) .
٢٧- وقال لبيد بن ربيعة - في معلقته - :

فاقنع بما قسم المليك فإنما قسم الخلائق بيننا علامها^(٥) .

٢٨- وقد كانت جاهلية العرب تقيم بعض الحدود : مثل قطع يد السارق^(٦) .

وما ورد في أشعار العرب من اعترافهم بالربوبية أكثر من أن يحصى^(٧) .
وهذا القدر يكفي في بيان أن المشركين يعترفون بالربوبية وإنما حصل عندهم
الشرك في الألوهية والعبادة .

(١) المصدر السابق ص : ١٦٢ .

(٢) شرح المعلقات السبع - للزوزني - ص : ١٨ .

(٣) المصدر السابق ص : ٦٥ .

(٤) المصدر السابق ص : ٨١ .

(٥) المصدر السابق ص : ١١٥ .

(٦) انظر : أضواء البيان ٣/ ٣٩٢ .

(٧) انظر شواهد من الشعر وغيره المفضليات ص : ٢٥٤ ، ٢٦٨ ، والملل والنحل ٢/ ٥٨٠ -

٦٠٠ ، وبلوغ الأرب ٢/ ١٩٤ وما بعدها ، وصحيح السيرة النبوية ص : ٢٨ وما بعدها ، ٣٤ ،

وقد قسّم الشهرستاني العرب إلى ثلاثة طوائف :

- الطائفة الأولى : أنكروا الخالق والبعث والإعادة ، وهم شرذمة قليلة منهم .
- الطائفة الثانية : أقروا بالخالق وابتداء الخلق والابداع وأنكروا البعث والاعادة.
- الطائفة الثالثة : أقروا بالخالق وابتداء الخلق ونوع من الاعادة ، وأنكروا الرسل وعبدوا الأصنام ، وزعموا أنهم شفعاؤهم عندالله في الدار الآخرة وهم الدهماء من العرب^(١) .

وكفار العرب وغيرهم من الأمم المعترفة بالربوبية بشكل مجمل ، لا يصح أن يقال: إنهم يؤمنون بالربوبية كلها ، إذ لو كانوا كذلك لآمنوا بالألوهية لقوة التلازم بينهما . لأن هؤلاء المشركين حصل عندهم القدح في عموم الربوبية .

ومن أمثلة ذلك مايلي :

١- قول الفلاسفة بقدّم العالم .

٢- سبّ المشركين لله تعالى عندما يسب المؤمنون آلهتهم .

كما قال تعالى : ﴿ ولاتسبوا الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله عدواً

بغير علم ﴾ [الأنعام/ ١٠٨] .

٣- إنكار البعث ، إذ البعث خلق آخر .

٤- نسبة بعض الأفعال لغير الله مثل : نسبة الرزق للنجوم ، كما قال تعالى :

﴿ وتجعلون رزقكم أنكم تكذبون ﴾ [الواقعة/ ٨٢] ، والصابئة ترى أن الروحانيات

تقدر على الخلق والاختراع بإقدار الله لها .

٥- إنكار النبوة ، فإن إنكار النبوة طعن في الربوبية^(٢) .

ووجود مثل هذا القدح في الربوبية أو تعطيلها لا يدل على أنهم جميعاً كذلك ،

ولا يدل على أنهم يرون ما أشركوا مساوياً للرب سبحانه من كل وجه .

وقد بين ذلك شيخ الاسلام ابن تيمية فقال : « والمقصود أن كثيراً من أهل

الشرك والضلال قد يضيف وجود بعض الممكنات أو حدوث بعض الحوادث إلى

(١) انظر : الملل والنحل ٢/ ٥٨٢ - ٥٨٣ .

(٢) انظر : شرح الطحاوية ص : ١٥٦ (ت الألباني) .

غير الله ، وكل من قال هذا لزمه حدوث الحادث بلا سبب وهم مع شركهم وما يلزمهم من نوع تعطيل في الربوبية لا يشبتون مع الله شريكاً مساوياً له في أفعاله ولا في صفاته»^(١) .

ومن خلال ما تقدم نلاحظ أن الشرك الذي وقع فيه أقوام الرسل هو الشرك في الألوهية حيث عبدوا غير الله تعالى وتقربوا لغيره مع أنهم يقرون لله تعالى بالربوبية لكنهم تصوروا أنه لا يمكن لهم أن يعبدوا الله تعالى مباشرة بل لابد أن يكون بينهم وبينه وسيط ، فتقربوا لغيره ظناً منهم أنه سيسفح لهم عند الله تعالى ، فأصل شبهتهم جميعاً هو ما قاله الله تعالى عنهم ﴿ **مانعدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى** ﴾ [الزمر/ ٣] ، ولهذا كان موقف الرسل الكرام من حال أقوامهم متفق في جوهره حيث دعا جميع الرسل أقوامهم إلى أفراد الله تعالى بالعبادة ، ولا يريدون بالعبادة قدرته على الخلق والتدبير فإن هذا لا ينكره أقوامهم كما تقدم ، وإنما مرادهم بالعبادة : أفراده بأعمال الجوارح والقلب واللسان بخضوع وذل ومحبة لله وحده دون غيره ، مع الكفر بضد ذلك ، وهذا ما لم يوافقهم عليه أقوامهم .

المبحث الثاني : التزامهم بالتوحيد عملياً .

إن من أعظم براهين التوحيد وأدلته التزام الرسل الكرام به عملياً في حياتهم ، فهم القدوة الصالحة لأقوامهم كما قال تعالى : ﴿ لقد كان في قصصهم عبرة لأولي الألباب ﴾ [يوسف/ ١١١] ، وكما قال تعالى - أيضاً - : ﴿ لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة ﴾ [الأحزاب/ ٢١] ، فلا يصح أن يأمر أحداً بأمراً وهو لا يفعله ، ولقد صرح نبي الله صالح عليه السلام بهذا المبدأ العظيم كما قال الله تعالى عنه : ﴿ قال يا قوم أرأيتم إن كنت على بينة من ربي ورزقي منه رزقاً حسناً ، وما أريد أن أخالفكم إلى ما أنهاكم عنه إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وماتوفاقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب ﴾ [هود/ ٨٨] . أي : لم أكن لأنهاكم عن أمرٍ وأركبه^(١) . وهكذا كان الأنبياء جميعاً لا ينهاون عن أمرٍ فيرتكبونه ، ولا يأمرون بأمراً ثم لا يفعلونه . وإذا تتبعنا أحوال الأنبياء والرسل والتزامهم بتوحيد الألوهية عملياً نجد كمّاً كبيراً من الشواهد التي تدل على ذلك ، وسأكتفي بذكر أمثلة قليلة تدل على المراد ، فإن الاستقصاء ليس مراداً لنا في هذا المبحث .

ولعل أول ما يواجهنا في الأمثلة على إلتزامهم بالتوحيد : إخلاصهم لله تعالى ، وعدم إرادتهم بالدعوة أمراً من أمور الدنيا . فهذا نوح عليه السلام يقول لقومه ، - كما قال الله تعالى عنه - : ﴿ فإن توليتم فما سألتكم من أجرٍ إن أجري إلا على الله ، وأمرت أن أكون من المسلمين ﴾ [يونس/ ٧٢] ، وهذا هود عليه السلام يقول لقومه - كما في قوله تعالى - : ﴿ يا قوم لا أسألكم عليه أجراً ، إن أجري إلا على الذي فطرني أفلا تعقلون ﴾ [هود/ ٥١] وقد ذكر الله تعالى ذلك عن عدد من الأنبياء والرسل مثل صالح ، ولوط ، وشعيب ، ونبينا محمد ﷺ^(٢) .

وقد أوضح الشيخ السعدي ذلك بقوله : « إن من فضائل الأنبياء وأدلة رسالتهم إخلاصهم التام لله تعالى في عبوديتهم القاصرة ، وفي عبوديتهم المتعدية لنفع الخلق ، كالدعوة والتعليم وتوابع ذلك ، ولذلك يبدون ذلك ويعيدونه على أسماء قومهم كل

(١) تفسير القرآن العظيم ٢٧٤/٤ ط الشعب .

(٢) انظر : سورة الشعراء آية : ١٠٩ ، ١٢٧ ، ١٤٥ ، ١٦٤ ، ١٨٠ ، وسورة الفرقان آية ٥٧ ،

وسورة ص : آية ٨٩ وغيرها .

منهم يقول : ﴿ ياقوم لا أسألكم عليه مالا إن أجري إلا على الله ﴾ [هود/ ٢٩] (١) .
 وإذا انتقلنا إلى مجال آخر من مجالات توحيد الألوهية نجد أن الله تعالى قد أثنى
 على إبراهيم عليه السلام بالتزامه بالتوحيد وتحقيقه له فقال جل وعلا : ﴿ إن
 إبراهيم كان أمة قانتاً لله حنيفاً ولم يك من المشركين ، شاكراً لأنعمه اجتباه
 وهداه إلى صراط مستقيم ﴾ [النحل/ ١٢٠-١٢١] . فقد ذكر الله تعالى في هذه الآية من
 أوصاف إبراهيم عليه السلام ما يدل على كمال تحقيقه للتوحيد ، حيث ذكر أنه كان
 (أمة) أي : إماماً يقتدى به ، ولا يحصل الإنسان هذه المرتبة العالية إلا إذا حصل مقام
 الصبر واليقين كما قال تعالى : ﴿ وجعلنا منهم أئمة يهدون بأمرنا لما صبروا وكانوا
 بآياتنا يوقنون ﴾ [السجدة/ ٢٤] كما وصفه بأنه (قانتاً) والقنوت هو : دوام الطاعة ،
 وأيضاً وصفه بأنه (حنيفاً) والحنيف هو المائل عن الشرك المحقق للتوحيد ، وأكد
 ذلك بقوله (وما كان من المشركين) كما وصفه بشكر النعمة فقال (شاكراً
 لأنعمه) ، فهذه الصفات تدل على كمال تحقيق إبراهيم عليه السلام للتوحيد ، ولهذا
 استشهد الشيخ محمد بن عبد الوهاب بهذه الآية في باب : من حقق التوحيد دخل
 الجنة بغير حساب في كتابه التوحيد (٢) .

والحقيقة أن من يتابع سيرة إبراهيم عليه السلام يجد تحقيقه للتوحيد واضحاً ،
 ومما يدل على عنايته بتوحيد الألوهية أنه كان يخاف على نفسه وابتائه من الوقوع في
 الشرك كما قال تعالى عنه : ﴿ واجنبي وبنّي أن نعبد الأصنام ﴾ [إبراهيم/ ٣٥] ، وقد
 استشهد بهذه الآية الشيخ محمد بن عبد الوهاب في كتابه التوحيد في باب الخوف من
 الشرك ، وأخذ من هذه الآية فائدة فقال : « الثامنة : المسألة العظيمة سؤال الخليل له
 ولبنيه وقاية عبادة الأصنام » (٣) .

وموقف إبراهيم عليه السلام من أبيه وقومه يدل على كمال التوحيد في قلبه
 حيث أعلن البراءة منهم ومماهم عليه من الشرك ، وحطم أصنامهم بيده ، ورموه في
 النار وهو صابر محتسب موقن بما هو عليه من عقيدة ودين إلى ما هنالك من أخباره

(١) قصص الأنبياء (مجموع من كتب الشيخ السعدي) جمع / أشرف عبدالمقصود ص : ٣٩ .

(٢) كتاب التوحيد - مع القول المفيد - ١٠٩/١ .

(٣) المصدر السابق ١٣٩/١ .

الدالة على امتثاله للتوحيد عملياً .

وإذا نظرنا إلى جانب آخر من جوانب توحيد الألوهية وهو التوكل على الله تعالى وتفويض الأمور إليه نجد أن الأنبياء والرسل كانوا أكمل الناس في ذلك حيث أخبر الله تعالى عن نوح عليه السلام حيث قال : ﴿ واتل عليهم نبأ نوح إذ قال لقومه يا قوم إن كان كبر عليكم مقامي وتذكيري بآيات الله فعلى الله توكلت فأجمعوا أمركم وشركاءكم ثم لا يكن أمركم عليكم غمّة ثم اقبضوا إلي ولا تنظرون ﴾ [يونس/ ٧١] ، كما أخبر جل وعلا عن هود عليه السلام أنه قال لقومه : ﴿ إني توكلت على الله ربي وربكم مامن دابة إلا هو آخذ بناصيتها ، إن ربي على صراط مستقيم ﴾ [هود/ ٥٦] ، وكذلك أخبر عن صالح عليه السلام أنه قال لقومه : ﴿ إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب ﴾ [هود/ ٨٨] ، وكذا أخبر عن شعيب عليه السلام أنه قال : ﴿ على الله توكلنا ، ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق وأنت خير الفاتحين ﴾ [الاعراف/ ٨٩] والأمثلة على ذلك كثيرة^(١) .

وعندما نتقل إلى جانب آخر من جوانب توحيد الألوهية وهو إخلاص الدعاء لله تعالى ، فإننا نجد أن الأنبياء والمرسلين لم يجعلوا بينهم وبين الله تعالى وسائط يدعونهم ، وإنما يخلصون الدعاء لله تعالى ، فهذا نوح عليه السلام لما أراد نجاة ابنه من الغرق أخلص الدعاء لله حيث أخبر الله تعالى عنه فقال : ﴿ ونادى نوح ربه فقال رب إن ابني من أهلي وإن وعدك الحق وأنت أحكم الحاكمين ﴾ [هود/ ٤٥] ، كما أن إبراهيم عليه السلام لما ترك أهله في الأرض القاحلة لا أنيس بها ولا جليس أخلص الدعاء لله تعالى فقال - كما أخبر الله عنه - : ﴿ ربنا إني أسكنت من ذريتي بوادٍ غير ذي زرع عند بيتك المحرم ربنا ليقيموا الصلاة فاجعل أفئدة من الناس تهوي إليهم ، وارزقهم من الثمرات لعلهم يشكرون ﴾ [إبراهيم/ ٣٧] ، وهذا سليمان عليه السلام الذي جمع بين النبوة والملك ، لما رأى ما أعطاه الله تعالى من الملك والعلم حتى أنه علمه منطق الطير ، قال - بعد أن سمع كلام النملة - : ﴿ رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليّ وعلى والديّ وأن أعمل صالحاً ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين ﴾ [النمل/ ١٩] ، أما نبينا محمد ﷺ فإن ما أثر

(١) انظر : المعجم المفهرس لألفاظ القرآن مادة « و ك ل » ص : ٩٢٩ .

عنه من الدعوات كثير معروف^(١) .

وقد أخبر الله تعالى عن الأنبياء والرسل بخير شامل في إخلاصهم الدعاء لله تعالى حيث يقول : ﴿ إنهم كانوا يسارعون في الخيرات ويدعوننا رغباً ورهباً وكانوا لنا خاشعين ﴾ [الأنبياء/ ٩٠] .

وإذا جئنا إلى شطر توحيد الألوهية وهو البراءة من الشرك نجد أن الأنبياء والرسل أعلنوا براءتهم من شرك أقوامهم ، وسبق أن بينا أن أقوامهم يقرون بالربوبية ويشركون في الألوهية ، وقد أخبر الله تعالى بخير شامل لجميع الأنبياء والرسل في ذلك حيث يقول : ﴿ ولقد بعثنا في كل أمة رسولاً أن اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت ﴾ [النحل/ ٣٦] ، وكذلك وجه الله تعالى الأنبياء إلى البراءة من المشركين فقال : ﴿ وإن كذبوك فقل لي عملي ، ولكم عملكم أنتم بريئون مما أعمل وأنا بريء مما تعملون ﴾ [يونس/ ٤١] .

وهذا نوح عليه السلام يعلن براءته من شرك قومه فيقول : ﴿ قل إن افتريته فعليّ إجرامي وأنا بريء مما تجرمون ﴾ [هود/ ٣٥] .

وكذلك تبرأ هود عليه السلام من شرك قومه فقال : ﴿ إني أشهد الله واشهدوا أني بريء مما تشركون ﴾ [هود/ ٥٤] .

أما إبراهيم عليه السلام فإنه أعلن براءته مدوية حيث قال الله تعالى عنه : ﴿ وإذ قال إبراهيم لأبيه وقومه إنني براء مما تعبدون إلا الذي فطرنى فإنه سيهدى ، وجعلها كلمة باقية في عقبه لعلهم يرجعون ﴾ [الزخرف/ ٢٦-٢٨] .

وكذلك قال الله تعالى عنه وعن أتباعه : ﴿ قد كانت لكم أسوة حسنة في إبراهيم والذين معه إذ قالوا لقومهم إنا براء منكم ومما تعبدون من دون الله كفرنا بكم وبدا بيننا وبينكم العداوة والبغضاء أبداً حتى تؤمنوا بالله وحده ﴾ [المتحنة/ ٤] . ويلاحظ أن هذه البراءة إلى غاية معينة وهي توحيد الله تعالى .

أما دعاء إبراهيم عليه السلام لأبيه مع أنه مشرك فقد بينه الله تعالى بقوله :

(١) انظر : كتب الدعوات والأذكار في الصحاح والسنن ، وكذلك كتب الأذكار المفردة مثل الأذكار للنووي .

﴿ وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلا عن موعدة وعدها إياه فلما تبين له أنه عدو لله تبرأ منه إن إبراهيم لأواه حليم ﴾ [التوبة/ ١١٤] .

وقد كان استغفار إبراهيم عليه السلام لأبيه حال حياته ، فلما تبين له أنه عدو لله بموته على الكفر تبرأ منه (١) .

والحقيقة أن أحوال الأنبياء والمرسلين في توحيد الألوهية يشق حصرها ، لاسيما ماورد عن نبينا محمد ﷺ ، ولعل فيما تقدم ذكره إشارة إلى التزامهم العملي بهذا التوحيد ، وفيه الكفاية بإذنه تعالى .

ولكن قد يشكل على البعض ماورد في قوله تعالى : ﴿ فلما آتاهما صالحاً جعلا له شركاء فيما آتاهما فتعالى الله عما يشركون ﴾ [الاعراف/ ١٩٠] .

حيث ذكر بعض العلماء أن المقصود بهذه الآية (آدم وحواء) ، وإذا كان كذلك فكيف يمكن الجمع بين أن الأنبياء والرسل تمثلوا توحيد الألوهية عملياً وما جاء في هذه الآية ؟

ذكر بعض العلماء أن هذه الآية يقصد بها آدم وحواء ويروى في ذلك حديث عند أحمد في مسنده عن الحسن عن سمرة عن النبي ﷺ قال: « لما ولدت حواء طاف بها إبليس وكان لا يعيش لها ولد ، فقال : سميته عبدالحارث فإنه يعيش ، فسمته عبدالحارث فعاش ، فكان ذلك من وحي الشيطان وأمره » (٢) .

كما يذكرون في ذلك أثراً عن ابن عباس رضي الله عنهما وهو قوله : « لما تغشاها آدم حملت فأتاهما إبليس فقال : إني صاحبكما الذي أخرجتكما من الجنة لتطيعاني أو لأجعلن له قرني آيل ، فيخرج من بطنك فيشقه ، ولأفعلن يخوفهما ، سمياه عبدالحارث فأبيا أن يطيعاه فخرج ميتاً ، ثم حملت فذكر لهما فأدر كهما حبّ الولد

(١) انظر : تفسير القرآن العظيم ٥٢٧/٣-٥٣١ ، ط الشعب .

(٢) رواه أحمد في المسند ١١/٥ ، والترمذي ، برقم ٣٠٧٩ ، والحاكم في المستدرک ٥٤٥/٢ ، وصححه ووافقه الذهبي ، وابن أبي حاتم وأبو الشيخ وابن مردويه كما في الدر المنثور ٦٢٣/٣ ، وقد أعله الحافظ ابن كثير من ثلاثة أوجه .

انظر : تفسير القرآن العظيم ٥٢٩/٣ ، وكذلك ضعفه الذهبي في الميزان ١٧٩/٣ فقال : « حديث منكر » ، وانظر : النهج السديد ص : ٢٣٦ .

فسمياه عبدالحارث . فذلك قوله تعالى : ﴿ جعلاً له شركاء فيما آتاهما ﴾ .^(١)
والذين قالوا : إن المقصود بهذه الآية آدم وحواء قالوا إن الشرك وقع في الطاعة ولم
يقع في العبادة ، حيث قال قتادة : « شركاء في طاعته ولم يكن في عبادته »^(٢) .

والذي أراه أن الحديث والأثر لا يصح سنداً ومتناً - كما سيأتي - ، وبقي ظاهر
الآية حيث ظن البعض أن قوله تعالى - قبل الآية السابقة - : ﴿ هو الذي خلقكم
من نفس واحدة ، وجعل منها زوجها ليسكن إليها ... ﴾ [الأعراف/ ١٨٩] الآية يراد
به آدم وحواء، والحق أن المراد بالنفس ، جنس النفس ، وجعل من هذا الجنس زوجه
فلم يجعله من جنس آخر كالبقر والضأن والجن والملائكة ونحوها ويدل على أن النفس
قد يراد بها الجنس قوله تعالى : ﴿ لقد منّ الله على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولاً من
أنفسهم ﴾ [آل عمران/ ١٦٤] أي من جنسهم، وحينئذ يكون المراد بالآية الجنس عموماً،
والمراد بالثنائية في قوله : (آتاهما) ، وقوله (جعلاً) : أي الذكر والأنثى من بني
الإنسان وقد بين ذلك الشيخ محمد بن صالح العثيمين حيث قال : « فالآية صريحة
وواضحة وهي على القول بأن قوله : ﴿ خلقكم من نفس واحدة ﴾ [الأعراف/ ١٨٩]
أي من جنس واحد ليس فيها تعرض لآدم وحواء بوجه من الوجوه ، ويكون السياق
فيها جارياً على الأسلوب العربي الفصيح الذي له نظير في القرآن كقوله تعالى : ﴿ لقد
منّ الله على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولاً من أنفسهم ﴾ [آل عمران/ ١٦٤] أي من
جنسهم ، وبهذا التفسير الواضح البين يسلم الإنسان من إشكالات كثيرة »^(٣) .

أما القصة السابقة في الحديث والأثر فباطلة من وجوه :

« الوجه الأول : أنه ليس في ذلك خبر صحيح عن النبي ﷺ وهذا من الأخبار
التي لا تتلقى إلا بالوحي ، وقد قال ابن حزم عن هذه القصة : إنها رواية خرافة
مكذوبة موضوعة .

(١) رواه ابن أبي حاتم - كما في تفسير ابن كثير ٥٣٠/٣ ط الشعب - وهو ضعيف . انظر :
النهج السديد ص : ٢٣٩ .

(٢) رواه ابن أبي حاتم - كما في كتاب التوحيد - وصححه الشيخ محمد بن عبد الوهاب ، انظر
كتاب التوحيد - مع القول المفيد - ٦٦/٣ .

(٣) القول المفيد ٦٢/٣ .

الوجه الثاني : أنه لو كانت هذه القصة في آدم وحواء لكان حالهما إما أن يتوبا من الشرك أو يموتا عليه ، فإن قلنا ماتا عليه كان ذلك أعظم من قول بعض الزنادقة : إذا ما ذكرنا آدمًا وفعاله وتزويجه بنتيه بابنيه بالخنا علمنا بأن الخلق من نسل فاجر وأن جميع الناس من عنصر الزنا فمن جوز موت أحد من الأنبياء على الشرك فقد أعظم الفرية ، وإن كان تابا من الشرك فلا يليق بحكمة الله وعدله ورحمته أن يذكر خطأهما ، ولا يذكر توبتهما منه ، فيمتنع غاية الامتناع أن يذكر الله الخطيئة من آدم وحواء وقد تابا ، ولم يذكر توبتهما ، والله تعالى إذا ذكر خطيئة بعض أنبيائه ورسله ذكر توبتهم منها .

الوجه الثالث : أن الأنبياء معصومون من الشرك باتفاق العلماء .

الوجه الرابع : أنه ثبت في حديث الشفاعة أن الناس يأتون آدم ويطلبون منه الشفاعة فيعتذر بأكله من الشجرة وهو معصية ، ولو وقع منه الشرك لكان اعتذاره به أعظم وأولى وأحرى .

الوجه الخامس : أن في هذه القصة أن الشيطان جاء إليهما وقال : « أنا صاحبكما الذي أخرجتكما من الجنة » وهذا لا يقوله من يريد الإغواء ، بل هذا وسيلة إلى رد كلامه ، فيأتي بشيء يقرب من قبول قوله ، فإذا قال : « أنا صاحبكما الذي أخرجتكما من الجنة » سيعلمان علم اليقين أنه عدوٌّ لهما فلا يتقبلان منه صرفاً ولا عدلاً .

الوجه السادس : أن في قوله في هذه القصة : « لأجعلن له قرني أيل » إما أن يصدقا أن ذلك ممكن في حقه وهذا شرك في الربوبية ، لأنه لاخالق إلا الله ، أو لا يصدقا فلا يمكن أن يقبلا قوله ، وهما يعلمان أن ذلك غير ممكن في حقه .

الوجه السابع : قوله تعالى : ﴿ فتعالى الله عما يشركون ﴾ [الأعراف/ ١٩٠]

بضمير الجمع ، ولو كان آدم وحواء لقال : عما يشركان ^(١) .

فيتبين من هذا أن القصة ليست صحيحة ، وأن الآية ليست في آدم وحواء ، وإنما هي في جنس الإنسان ، وقوله « فلما آتاها صالحاً ... » يراد به جنس الذكر والأنثى الذين وقعوا في الشرك .

المبحث الثالث : زهادج من أساليبهم في الدعوة إلى التوحيد .

قبل أن أبدأ في ذكر نماذج من أساليب الأنبياء في الدعوة إلى التوحيد ، أود أن أشير إلى أن الدعوة إلى توحيد الألوهية هو سبيل الأنبياء قاطبة فكل نبي ورسول بعثه الله تعالى للناس فإنه يأمر قومه بتوحيد الله في ألوهيته كما قال تعالى : ﴿ ولقد بعثنا في كل أمة رسولا أن اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت ﴾ [النحل/ ٣٦] ، وكما قال - أيضاً - ﴿ وما أرسلنا من قبلك من رسول إلا نوحى إليه أنه لا إله إلا أنا فاعبدون ﴾ [الأنبياء/ ٢٥] واشترك الأنبياء في الدعوة إلى توحيد الألوهية أمر واضح إذ أن الأنبياء جميعاً متفقون في التوحيد والإسلام، وعندما نتأمل في بيان الله تعالى لدين الأنبياء نجد أنه يصفهم بالاسلام دائماً كقوله تعالى عن إبراهيم عليه السلام : ﴿ ما كان إبراهيم يهودياً ولا نصرانياً ولكن كان حنيفاً مسلماً وما كان من المشركين ﴾ [آل عمران/ ٦٧] ، وكقوله تعالى عن دعوة سليمان عليه السلام على لسان بلقيس : ﴿ قالت يا أيها الملأ إني ألقي إليّ كتاب كريم ، إنه من سليمان وإنه بسم الله الرحمن الرحيم ألا تعلوا عليّ وأتوني مسلمين ﴾ [النمل/ ٢٩-٣١] ، وقوله تعالى عن الحواريين أتباع عيسى عليه السلام : ﴿ فلما أحس عيسى منهم الكفر قال من أنصاري إلى الله قال الحواريون نحن أنصار الله آمنا بالله واشهد بأنا مسلمون ﴾ [آل عمران/ ٥٢] .

وهذا يوضح لنا قوله تعالى : ﴿ كذبت قوم نوح المرسلين ﴾ [الشعراء/ ١٠٥] ، إذ أن قوم نوح عليه السلام هم أول أمة شركية على الأرض - كما تقدم - ، والمقصود من الآية أن مَنْ كذب نوحاً فإنه مكذب لبقية الرسل لأن حقيقة رسالة نوح عليه السلام هي أيضاً ماتضمنته دعوات الأنبياء فالمكذب بواحدٍ كالمكذب بالجميع ولا فرق .

وإذا تتبعنا أساليب الأنبياء في الدعوة إلى توحيد الألوهية فإننا نجد الأسلوب المباشر واضحاً في دعوتهم فهذا نوح عليه السلام يصرح لقومه بمضمون دعوته مباشرة كما قال تعالى : ﴿ لقد أرسلنا نوحاً إلى قومه فقال يا قوم اعبدوا الله ما لكم من إله غيره إني أخاف عليكم عذاب يومٍ عظيم ﴾ [الأعراف/ ٥٩] ، كما أنه نهاهم بطريقة مباشرة عن عبادة غيره فقال تعالى عنه : ﴿ ولقد أرسلنا نوحاً إلى قومه إني لكم نذير مبين ، أن لا تعبدوا إلا الله إني أخاف عليكم عذاب يومٍ أليم ﴾ [هود/ ٢٥، ٢٦] ، وأما هود عليه السلام فقد قال تعالى في شأنه : ﴿ وإلى عادٍ أخاهم

هوداً قال يا قوم اعبدوا الله مالكم من إله غيره أفلا تتقون ﴿ [الأعراف/ ٦٥] ، ولقد فهم قوم هود عليه السلام دعوته وذلك يدل على وضوحها وصراحتها فقالوا - كما أخبر الله تعالى عنهم - : ﴿ أجتتنا لنعبد الله وحده ونذر ما كان يعبد آباؤنا فأتنا بما تعدنا إن كنت من الصادقين ﴾ [الأعراف/ ٧٠] ، وإذا انتقلنا إلى نبي آخر فإننا نجد أنّ دعوة صالح عليه السلام إلى توحيد الألوهية كانت بأسلوب مباشر كما قال تعالى عنه: ﴿ وإلى ثمود أخاهم صالحاً قال يا قوم اعبدوا الله مالكم من إله غيره ﴾ [الأعراف/ ٧٣] ، وكذلك نجد الأسلوب المباشر عند شعيب عليه السلام كما في قوله تعالى: ﴿ وإلى مدين أخاهم شعيباً قال يا قوم اعبدوا الله مالكم من إله غيره ﴾ [الأعراف/ ٨٥] ، ولوضوح أسلوب شعيب عليه السلام في الدعوة إلى توحيد الألوهية فهم قومه حقيقة دعوته إذ يقولون له - كما أخبر الله تعالى عنهم - : ﴿ يا شعيب أصلاتك تأمرك أن نترك ما يعبد آباؤنا أو أن نفعل في أموالنا ما نشاء إنك لأنت الحليم الرشيد ﴾ [هود/ ٨٧] ، أما دعوة نبينا محمد ﷺ فإن أسلوبه المباشر في الدعوة إلى توحيد الألوهية كان واضحاً ، ويمكن أن نُمثل لذلك بدعوته لعمه أبي طالب وهو على فراش الموت وهو يقول له : « يا عم قل لا إله إلا الله كلمة أحاج لك بها عند الله »^(١) ثم أبي ومات على الكفر .

وكذلك لما أرسل معاذاً إلى اليمن قال له : « إنك تأتي قوماً من أهل الكتاب فليكن أول ماتدعوهم إليه شهادة ألا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله ... »^(٢) .

(١) رواه البخاري - كتاب الجنائز - باب إذا قال المشرك عند الموت : لا إله إلا الله - ورقمه (١٣٦٠) ، ورواه - أيضاً - في مواضع أخرى انظر أرقامها : [٣٨٨٤ ، ٤٦٧٥ ، ٤٧٧٢ ، ٦٦٨١] ، ورواه مسلم - كتاب الإيمان - باب الدليل على صحة إسلام من حضره الموت - برقم (٢٤) ، والنسائي - كتاب الجنائز - باب النهي عن الاستغفار للمشركين ٢٩٠/٤ ورواه - أيضاً - في كتابه التفسير برقم (٢٥٠ ، ٤٠٣) ، وانظر تحفة الأشراف برقم (١١٢٨١) وقد جاء في رواية أن العباس رأى شفيق أبي طالب تتحرك وأنه قال الكلمه، وهذه الرواية باطلة غير صحيحة ، انظر : السيرة النبوية الصحيحة ١/ ١٨٤ ، وقد زعم أحمد زيني دحلان في كتابه : أسنى المطالب في نجات أبي طالب أن أبا طالب اسلم .

(٢) سبق تخريجه ص : ١١١ .

وإذا نظرنا في أسلوب دعوي آخر استخدمه الأنبياء نجد أن إبراهيم عليه السلام قد استخدم أسلوبين يتصفان بقوة الإقناع العلمي ، وقوة الجرأة العملية وهذان الأسلوبان العلمي والعملية يدلان على بطلان عبادة الأصنام والكواكب ويتضمن الدعوة إلى أفراد الله تعالى بالعبادة .

* الأسلوب العملي : (إبطال عبادة الأصنام) .

ويدل على هذا الأسلوب آيات كثيرة منها : قوله تعالى : ﴿ وتالله لأكيدين أصنامكم بعد أن تولوا مدبرين ، فجعلهم جذاذاً إلا كبيراً لهم لعلهم إليه يرجعون ، قالوا من فعل هذا بأهتنا إنه لمن الظالمين ، قالوا سمعنا فتى يذكرهم يقال له إبراهيم ، قالوا فأتوا به على أعين الناس لعلهم يشهدون ، قالوا أنت فعلت هذا بأهتنا يا إبراهيم ، قال بل فعله كبيرهم هذا فسألوهم إن كانوا ينطقون ، فرجعوا إلى أنفسهم فقالوا : إنكم أنتم الظالمون ، ثم نكسوا على رؤوسهم لقد علمت ما هؤلاء ينطقون ، قال أتعبدون من دون الله مالا ينفعكم شيئاً ولا يضركم ، أف لكم ولما تعبدون من دون الله أفلا تعقلون ﴾ [الأنبياء/ ٥٧-٦٧] .

- وقوله تعالى : ﴿ فنظر نظرة في النجوم ، فقال إني سقيم ، فتولوا عنه مدبرين ، فراغ إلى آهتهم فقال ألا تأكلون ، مالكم لاتنطقون ، فراغ عليهم ضرباً باليمين ، فأقبلوا إليه يرفون ، قال أتعبدون ماتحتون ، والله خلقكم وما تعملون ، قالوا ابنا له بنياناً فألقوه في الجحيم ، فأرادوا به كيداً فجعلناهم الأسفلين ﴾ [الصافات/ ٨٨-٩٨] .

لقد كان مقصود إبراهيم عليه السلام من هذا العمل الجريء القوي هو : ردّهم عن عبادة هذه الأصنام الجامدة إلى عبادة الله تعالى ، كما أنه علامة من علامات الكفر بالطاغوت في دعوة إبراهيم عليه السلام زيادة على البراءة التي أعلنها بالقول . ويدل على ذلك التعليل الوارد في قوله : ﴿ لعلهم إليه يرجعون ﴾ . أي : « فعل ذلك إبراهيم بأهتهم ليعتبروا ويعلموا أنها إذا لم تدفع عن نفسها مفاعل بها إبراهيم ، فهي من أن تدفع عن غيرها من أرادها بسوء أبعده ، فيرجعوا عما هم عليه مقيمون من عبادتها إلى ما هو عليه من دينه وتوحيد الله والبراءة من الأوثان»^(١) . كما قال

(١) انظر : جامع البيان ٣٨/٩ .

قتادة: « كادهم بذلك لعلهم يتذكرون أو يبصرون »^(١).

وقد استطاع إبراهيم أن يزعزع مكانة الآلهة من نفوس أصحابها لكنهم أدركهم ما أدرك الأمم الأخرى من العناد والاستكبار حتى مع وضوح البيّنات .
وهذا العمل القوي قام به من خلال مشهد رائع بدأه بالإحتيال عليهم بأنه مريض بعد نظره في النجوم ، وقد كانوا يعظمونها ويريدون أن يتوصلوا إليها بالأصنام الأرضية^(٢) .

قال مجاهد - في قوله تعالى : ﴿ وتالله لأكيدن أصنامكم ﴾ - : « قول إبراهيم حين استتبعه قومه إلى عيد لهم فأبى ، وقال : إني سقيم ، فسمع منه وعيد أصنامهم رجل منهم استأخر ، وهذا هو الذي يقول : ﴿ سمعنا فتى يذكرهم يقال له إبراهيم ﴾ [الأنبياء/ ٦٠] »^(٣) .

ولما رجع إبراهيم عليه السلام إلى الآلهة - وكانت في بهوٍ عظيم - ووجد بين أيديها الأكل لتباركه - فيما زعموا - قال لهم متهكماً - ﴿ ألا تأكلون مالكم لا تنطقون ﴾ [الصافات/ ٩١ ، ٩٢] ثم حطمها جميعاً إلا أكبرها ، وعلق الفأس على أكبر الأصنام ليكون مدار الحوار والنقاش عليه إذا رجعوا .

فلما رجعوا هالهم الأمر ، وفزعوا منه ، ودهشوا من هذا المنظر العجيب للآلهة المعبودة .

ولقد كان أعجب منه صناعتهم لها وإيجادهم لها بعد أن لم تكن شيئاً مذكوراً لو كانوا يعقلون !! .

فلما جاؤا بإبراهيم وسألوه عن « محطّم الآلهة » سلك طريق الإلزام والإفحام وهناك فرق بين سوق الدليل لمن يطلب الرشيد ويبحث عن الحقيقة ، وبين سوقه للمعاندين المعرض عن الحق فينساق لقطع لجأته وإبطال شبهاته^(٤) .

(١) رواه ابن جرير في جامع البيان ٣٨/٩ .

(٢) انظر : المبحث الأول من هذا الفصل .

(٣) رواه ابن جرير في جامع البيان ٣٧/٩ .

(٤) انظر : مناهج الجدل في القرآن الكريم ص : ١٧٧ ، ١٧٨ .

أما الطريق الإلزامي الذي تضمنه جواب إبراهيم فهو مايلي :

١- نسبة الفعل إلى كبير الأصنام في قول إبراهيم (بل فعله كبيرهم هذا) ، ومن المعلوم لديهم أنه جماد لا يتحرك ولا يفعل شيئاً من العدوان ، فالإلزام إذا :
مادام لا يملك الحركة والإرادة ولا يقدر على الفعل بنفسه ، ولا يدفع عنه الفعل من غيره . فإيّ مظهر من مظاهر الألوهية في هذا الصنم ؟ .

٢- أمرهم بتوجيه السؤال إلى الأصنام المكسرة من فعل بها هذا العمل ، أكان إبراهيم أم هو كبير الأصنام ؟ فإن كانت ماتت بفعل التكسير فهل الإله يموت ؟ .
وإن لم تمت فلماذا لا تجيب عابديها ليأخذوا بحقها من الفاعل إن كانت - هي - طيبة الاخلاق لا تحب الإيذاء !!

ومن المعلوم أيضاً أنها لا تنطق فهي عاجزة عن الدفاع عن نفسها وبالتالي لا تملك الإفصاح حتى عن الشخص الذي حطمها فهل بقي لها ميزة من ميزات الألوهية تستحق بها العبادة بعد هذا ؟^(١) .

وهذا الأسلوب وإن كان عملياً إلا أنه صاحبه الأسلوب العلمي الذي يخاطب العقول والنفوس كما تقدم .

* الأسلوب العلمي (إبطال عبادة الكواكب) .

ويدل على هذا الأسلوب قوله تعالى : ﴿ وكذلك نرى إبراهيم ملكوت السموات والأرض وليكون من الموقنين ، فلما جن عليه الليل رأى كوكباً قال هذا ربي فلما أفل قال لا أحب الآفلين ، فلما رأى القمر بازغاً قال هذا ربي فلما أفل قال لئن لم يهدني ربي لأكونن من القوم الضالين ، فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربي هذا أكبر فلما أفلت قال يا قوم إنني بريء مما تشركون ، إنني وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيفاً وما أنا من المشركين ﴾ [الأنعام/ ٧٥-٧٩] .

وقد اختلفت العلماء في مراد إبراهيم عليه السلام بهذا الاستدلال ، هل كان ناظراً أو مناظراً؟^(٢) .

(١) انظر : المصدر السابق . ص : ١٧٨ .

(٢) اختار ابن جرير الطبري - رحمه الله - القول بأن إبراهيم كان ناظراً .

والصحيح أنه كان مناظراً لدلالة كثير من القرآئن على ذلك ، منها :

(١) أنّ إبراهيم عليه السلام كان قد عرف ربّه قبل هذه الواقعة، والدليل على صحة ذلك أنّه قال قبل هذه الواقعة لأبيه آزر : ﴿ اتَّخَذَ أَصْنَامًا آهَةً إِنِّي أُرَاكَ وَقَوْمَكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ [الأنعام/ ٧٤] ثم قال تعالى بعدها ﴿ فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ ... ﴾ [الأنعام/ ٧٦] الآية .

والفاء تقتضي الترتيب والتعقيب .

ويؤكد ذلك - أيضاً - أن هذه الواقعة جاءت بعد قوله تعالى : ﴿ وكذلك

نرى إبراهيم ملكوت السموات والأرض وليكون من الموقنين ﴾ [الأنعام/ ٧٥] ^(١) .

(٢) أنّ المولود يولد على الفطرة والمعرفة بالله بدون نظر ، فإذا كان هذا في حقّ سائر الخليقة ، فكيف يكون إبراهيم الخليل - الذي جعله الله ﴿ أمة قانتاً لله حنيفاً ولم يك من المشركين ﴾ [النحل/ ١٢٠] - ناظراً في هذا المقام !؟ .

بل هو أولى الناس بالفطرة السليمة ، والسجّية المستقيمة بعد رسول الله ﷺ

بلاشك ولاريب ^(٢) .

وقد رجّح ابن كثير رحمه الله تعالى أن إبراهيم عليه السلام كان مناظراً لقومه مبطلاً لماهم عليه من الشرك حيث قال : « والحق أن إبراهيم عليه الصلاة والسلام كان في هذا المقام مناظراً لقومه ، مبيناً لهم بطلان ماكانوا عليه من عبادة الهياكل والأصنام » ^(٣) .

وقد نظر إبراهيم عليه السلام في الكواكب السيّارة وحكم عليها بعدم صلاحيتها

للعبادة وذلك بنقده لأبرز هذه الكواكب من جهة الإشراق والإضاءة وهي :

الشمس ثم القمر ثم الزهرة ، وبدأ بالزهرة مراعاة للتدرج في الإبطال ، وإذا

بطلت عبادة هذه الثلاثة فغيرها من باب أولى .

(١) انظر : مفاتيح الغيب - ٣٩/٥ .

(٢) انظر : تفسير القرآن العظيم ٢٨٦/٣ .

(٣) تفسير القرآن العظيم ٢٨٥/٣ ، انظر في الأدلة على أنه كان مناظراً وليس ناظراً : مفاتيح الغيب

٣٩/٥ ، وتفسير القرآن العظيم ٢٨٥/٣ وما بعدها .

ووجه إبطائها هو أنها تغيب عن عابديها ، والإله لا يغيب ، بل هو دائم الاطلاع على أحوال من يعبده ، عارف به ، وبأعدائه ، ناصر ومعين له في كل أموره .

قال قتادة - في قوله تعالى : ﴿ لا أحب الآفلين ﴾ [الأنعام/ ٧٦] - : « علم أن ربّه دائم لا يزول »^(١) .

والأفول في الآية : هو مغيب الكوكب ، وليس المراد به الحركة كما زعم ذلك أهل الكلام^(٢) .

وقد ذكر ابن جرير معنى الأفول فقال : « يقال : أفل النجم ، يأفل أفولاً وأفلاً : إذا غاب ، ومنه قول ذي الرمة :

مصايح ليست باللواتي تقودها نجوم ، ولا بالآفلات الدوالك »^(٣) .

وقد بين ابن القيم كيفية إبطال إبراهيم عليه السلام لآلهة المشركين فقال : « ولذلك ناظرهم [أي الصابئة] إمام الحنفاء صلوات الله وسلامه عليه في بطلان إلهيتها بما حكاها الله سبحانه في سورة الأنعام من قوله تعالى : ﴿ وإذ قال إبراهيم لأبيه آزر ﴾ إلى قوله ﴿ وما أنا من المشركين ﴾ أحسن مناظرة وأبينها ، ظهرت فيها حجته ودحضت حجته . فقال بعد أن بين بطلان إلهية الكواكب والقمر والشمس وأفولها وأن الإله لا يليق به أن يغيب ويأفل ، بل لا يكون إلا شاهداً غير غائب كما لا يكون إلا غالباً قاهراً غير مغلوب ولا مقهور ، نافعاً لعباده ، يملك لعباده الضرر والنفع فيسمع كلامه ويرى مكانه ويهديه ويرشده ويدفع عنه كل ما يضره ويؤذيه وذلك ليس إلا لله وحده فكل معبود سواه باطل »^(٤) .

والطريقة التي اتخذها إبراهيم عليه السلام في إبطال عبادتهم هو أنه أظهر الموافقة في العبارة على طريق الإلزام للخصم وهي من أبلغ الحجج وأوضح المناهج .

انظر إلى قوله عن الشمس ﴿ هذا ربي ، هذا أكبر ﴾ لاعتقاد القوم أن الشمس

(١) رواه ابن جرير في جامع البيان ٢٤٥/٥ ، وانظر : إغاثة اللهفان ٢٥٥/١ ، وتفسير القرآن العظيم ٢٨٥/٣ .

(٢) انظر الفصل الأول من الباب الثاني .

(٣) جامع البيان ٢٤٧/٥ .

(٤) بدائع التفسير ١٥١/٢ - ١٥٢ .

ملك الأفلاك^(١) .

وقد جهل أهل الكلام دعوة الرسل عندما ظنوا أن إبراهيم عليه السلام يستدل على وجود الله بإبطال اعتبار الشمس والقمر والنجم هي الله رب العالمين واجبة الوجود : بدليل الحركة التي تدل على الحدوث .

فإن إبراهيم عليه السلام لم يرد بقوله ﴿ هذا ربي ﴾ إبطال ربوبية الكواكب لأن قومه لا يعتبرونها رباً للعالمين أزلياً واجب الوجود بنفسه أصلاً . بل يتقربون إليها لكونها واسطة بينهم وبين الله جل وعلا - فيما زعموا - .

فقوم إبراهيم كانوا يعبدون الكواكب والأوثان ، ولهذا قال الخليل : ﴿ إنني براء مما يعبدون إلا الذي فطرنى فإنه سيهدين ﴾ [الزخرف/ ٢٦-٢٧] ، وقال : ﴿ أفرأيتم ما كنتم تعبدون أنتم وآباؤكم الأقدمون ، فإنهم عدولي إلا رب العالمين ﴾ [الشعراء/ ٧٥، ٧٦، ٧٧] وأمثال ذلك مما يبين تبرؤه مما يعبدونه من دون الله تعالى .

وإذا جئنا إلى أسلوب آخر من أساليب الأنبياء في الدعوة إلى توحيد الألوهية نجد أن نبينا محمداً ﷺ قد حمى جناب التوحيد بنهيه عما يكون سبباً في القدح في توحيد الألوهية ، وهذا يدل على مدى اهتمامه به ﷺ ، ولقد اتخذت حمايته ﷺ لجناب توحيد الألوهية صوراً متعددة تجمعها ثلاثة أنواع كلية وهي :

١ - الأقوال والأعمال التي تنتقص كمال التوحيد الواجب .

٢ - سدّ الذرائع المفضية إلى الشرك في العبادة .

٣ - تشديده ﷺ في الألفاظ الموهمة للشرك .

أولاً : الأقوال والأعمال التي تنتقص كمال التوحيد الواجب .

لقد حرص الشرع المطهر على تكميل أديان الخلق وإصلاحها بنبذ الوثنيات والتعلق بالخالقين ولو بنوع بسيط من التعلق ، إذ التعلق بغير الله تعالى ، هو نوع تأله لغير الله تعالى ، وقد شدد النبي ﷺ في ذلك غاية التشديد لحماية للتوحيد من أدنى ما يחדشه .

ثم التعلق بغير الله تعالى درجات متفاوتة ، لكل درجة حكم خاص بها ، وليس المراد هو الحديث عن الأحكام ، بل المقصود بيان حرص الرسول ﷺ على حماية توحيد الألوهية من أيّ خدش .

(١) انظر الملل والنحل ٢/ ٢٦٤ .

ومن أمثلة ذلك :

(أ) لبس الحلقة والخيط والتمايم واعتقاد أنها سبب للشفاء ، والشافي هو الله تعالى . فإن في هذا نوع اعتماد على غير الله تعالى لاسيما وأن هذا لم يجعله الله تعالى سبباً لاشرعاً ولا طبعاً وقد جاء في هذا عن النبي ﷺ قوله : « من تعلق تميمة فلا أتم الله له ، ومن تعلق ودعة فلا ودع الله له »^(١) . وفي رواية : « من تعلق تميمة فقد أشرك »^(٢) .

وكذلك مارواه أبو بشير الانصاري رضي الله عنه : « أنه كان مع رسول الله ﷺ في بعض أسفاره ، فأرسل رسولاً أن لا يبقين في رقبة بعير قلادة من وتر أو قلادة إلا قطعت »^(٣) .

وكذا ماجاء عن رويغ قال : قال لي رسول الله ﷺ : « يا رويغ لعل الحياة ستطول بك فأخبر الناس أن من عقد لحيته أو تقلد وترأ أو استنجدى برجيع دابة أو عظم فان محمداً بريء منه »^(٤) .

(ب) الحلف بغير الله تعالى بحيث لا يُعظمه كتعظيم الله تعالى إذ لو عظمه كتعظيم الله تعالى لكفر بالله تعالى الكفر المخرج من الملة . وفي هذا يقول رسول

(١) رواه أحمد في مسنده ١٥٤/٤ ، والحاكم في المستدرک ٢١٦/٤ ، وصححه ووافقه الذهبي ، وأبو يعلى في مسنده ٢٩٦/٣ - برقم ١٧٥٩ ، وقد عزاه الهيثمي في مجمع الزوائد ١٠٣/٥ لأحمد وأبي يعلى والطبراني ثم قال : « رجالهم ثقات » . انظر : النهج السديد ص : ٥٧ .

(٢) رواه أحمد في مسنده ١٥٦/٤ ، والحاكم في المستدرک ٢١٩/٤ ، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ١٠٣/٥ : « رواية أحمد ثقات » ، واسناده حسن ، انظر : النهج السديد ص : ٥٧ .

(٣) رواه مالك في الموطأ - كتاب صفة النبي ﷺ - باب ماجاء في نزع المعاليق والجرس من العنق ٩٣٧/٢ ، ورواه البخاري - كتاب الجهاد - باب ما قيل في الجرس ونحوه في اعناق الابل - ورقمه ٣٠٠٥ - الفتح ١٤١/٦ ، ومسلم - كتاب اللباس والزينة - باب كراهية قلادة الوتر في رقبة البعير - ورقمه ٢١١٥ ، وأحمد في مسنده ٢١٦/٥ .

(٤) رواه أبو داود - كتاب الطهارة - باب ما ينهى عنه أن يستنجدى به - برقم ٣٦ - ١٠/١ ت محي الدين عبد الحميد ١٣٥/٨ - ١٣٦ ، وأحمد في مسنده ١٠٨/٤ ، ١٠٩ . والحديث صحيح ، انظر : النهج السديد ص : ٦٢ .

الله ﷺ : « مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ فَقَدْ كَفَرَ أَوْ أَشْرَكَ »^(١).

والمراد به هنا : الشرك الأصغر أو الكفر الأصغر .

ثانياً : سدّ الذرائع المفضية إلى الشرك في العبادة^(٢) .

سدّ الذرائع فيه تحقيق لمقاصد الشريعة ، لأن درأً المفسدة مقصد من المقاصد الشرعيّة ، والذرائع هي الطرق والوسائل الموصلة للمفسدة فسدّها بمنعه مقصود للشرع . ومن أمثلة سدّ الذرائع في توحيد الألوهية ما يلي :

(أ) منع الذبح لله تعالى في مكان يذبح فيه لغير الله تعالى .

ويدل على ذلك ما جاء عن ثابت بن الضحاك رضي الله عنه قال : « نذر رجل أن ينحر إبلاً ببوانه ، فسأل النبي ﷺ فقال : « هل كان فيها وثن من أوثان الجاهلية يُعبد ؟ قالوا : لا ، قال : فهل كان فيها عيد من أعيادهم ؟ قالوا : لا ، فقال رسول الله ﷺ : أوف بنذرِك ، فإنه لا وفاء لنذر في معصية الله ولا فيما لا يملك ابن آدم »^(٣) .

(ب) منع زيارة القبور في أول الإسلام .

كما يدل عليه قول رسول الله ﷺ : « كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها

فإنها تذكّر الآخرة »^(٤) .

(١) رواه أحمد ٣٤/٢ ، ٨٦ - ٨٧ ، والترمذي - كتاب النذور والايمن - باب ماجاء في كراهية الحلف بغير الله - برقم ١٥٣٥ ، وأبوداود - كتاب الايمان والنذر - باب في كراهية الحلف بالآباء - برقم ٣٢٥١ - ٢٢٣/٣ ت محي الدين عبد الحميد ، والحاكم في المستدرک ٢٩٧/٤ ، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي ، وهو حديث صحيح ، انظر : النهج السديد ص : ٢٢٣ .

(٢) انظر زيارة بيان لهذا المعنى في : جهود علماء الحنفية في إبطال عقائد القبرية ٦٢١/٢ .

(٣) رواه أبوداود - كتاب الايمان والنذور - باب ما يؤمر به من الوفاء بالنذر - برقم ٣٣١٣ -

٢٣٨/٣ ت محي الدين عبد الحميد . وصححه الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير ١٨٠/٤ .

(٤) رواه مسلم - كتاب الجنائز - باب استئذان النبي ﷺ ربه عزوجل في زيارة قبر أمه - برقم

٩٧٦ ، وأحمد في مسنده ٤٤١/٢ عن أبي هريرة رضي الله عنه . ورواه مسلم - أيضاً - في

الموضع السابق برقم ٩٧٧ عن بريدة بن الحُصيب رضي الله عنه .

ورواه ابن ماجه - كتاب الجنائز - باب ماجاء في زيارة القبور - برقم ١٥٧١ عن عبدالله بن

مسعود رضي الله عنه . قال البوصري في الزوائد : إسناده حسن . وللتوسع في تخريجه انظر :

إرواء الغليل ٢٢٣/٣ .

وقد أشار بعض العلماء إلى أنّ سبب المنع هو حتى لا يتذكروا ما كانوا عليه من الشرك فلما تيقن من رسوخ صحة العقيدة أذن لهم بعد ذلك .

(ج) منع عبادة الله عند قبر رجل صالح .

ويدل على ذلك حديث عائشة رضي الله عنها : « أن أم سلمة ذكرت لرسول الله ﷺ كنيسة رأتها بأرض الحبشة وما فيها من الصور ، فقال : « أولئك إذا مات فيهم الرجل الصالح أو العبد الصالح بنوا على قبره مسجداً وصوروا فيه تلك الصور أولئك شرار الخلق عند الله » .

وكذا ماجاء عن عائشة رضي الله عنها قالت : « لما نزل برسول الله ﷺ طفق يطرح خميصة له على وجهه فإذا اغتم كشفها فقال وهو كذلك : لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبور انبيائهم مساجد ، يحذر ما صنعوا ، ولولا ذلك أبرز قبره غير أنه خشي أن يتخذ مسجداً »^(١) .

ثالثاً : تشديده في الألفاظ الموهمة للشرك .

هذا النوع وإن كان يدخل في سدّ الذرائع ، إلا انني ذكرته مستقلاً لأنه كثير جداً وله متعلق يختلف عن سابقه ، فالسابق كان في الاعمال وهذا النوع في الأقوال .
وصور تشديده في الألفاظ كثيرة أكتفي منها بمثالين :

الأول : قوله « ماشاء الله وشئت » .

فقد ثبت « أن يهودياً أتى النبي (ﷺ) فقال إنكم تشركون تقولون ماشاء الله وشئت ، وتقولون : والكعبة : فأمرهم النبي (ﷺ) إذا أرادوا أن يحلفوا أن يقولوا : ورب الكعبة ، وأن يقولوا (ماشاء الله ثم شئت) »^(٢) .

وكذلك جاء عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رجلاً قال للنبي (ﷺ) ماشاء

(١) رواه البخاري - كتاب الصلاة - باب (بغير ترجمة) - ورقمه ٤٣٥ ، ورواه في مواضع أخرى ، انظر الأرقام [١٣٣٠ ، ١٣٩٠ ، ٣٤٥٣ ، ٤٤٤١ ، ٤٤٤٣ ، ٥٨١٨] ، ورواه مسلم - كتاب المساجد ومواضع الصلاة - باب النهي عن بناء المساجد على القبور ... - ورقمه ٥٣١ ، وأحمد في مسنده ٢١٨/١ ، ٢١/٦ ، ٣٤ ، ٨٠ ، ٢٥٥ .

(٢) رواه أحمد في مسنده ٣٧١/٦ ، ٣٧٢ ، والحاكم في المستدرک ٢٩٧/٤ ، وصححه ووافقه الذهبي ، وصححه الحافظ في الإصابة ٣٨٩/٤ .

الله وشئت فقال : أ جعلتني لله نداً ؟ بل ماشاء الله وحده» (١) .

الثاني : قوله « اللهم اغفر لي إن شئت » .

حيث جاء عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله (ﷺ) قال : « لا يقل أحدكم اللهم اغفر لي إن شئت ، اللهم ارحمني إن شئت ليعزم أحدكم المسألة . فإن الله لا مكره له » (٢) . ولمسلم : « وليعظم الرغبة فإن الله لا يتعاظمه شيء أعطاه » (٣) .

ونظير هذه الألفاظ : قوله : السلام على الله ، أو قول عبدي وأمتي ، أو اللو ، أو سب الريح ، أو كثرة الحلف ، أو الاستشفاع بالله على أحد من خلقه وغيرها (٤) . وإذا تأملنا في الأمثلة السابقة فإننا نجد حرص الرسول (ﷺ) على صفاء توحيد الألوهية بشكل كبير حيث نهى عن الاعتقادات التي تضعف هذا التوحيد في النفس ، وكذلك نهى عن بعض الألفاظ التي تدل على نقص في التوحيد ، مما يدل على عنايته (ﷺ) بتوحيد الألوهية .

وعندما نتأمل في سيرة المصطفى (ﷺ) نلاحظ أن رسول الله (ﷺ) قد فارق قومه وبقية العرب والعجم وقتلهم وحث أصحابه على ذلك ، واستحل دماء أقاربه وقومه وكذلك استحل نساءهم وديارهم وأموالهم مع أنهم يقرون بربوبية الله تعالى ، ويعظمونه وكذلك يعظمون البيت إلى غير ذلك مما تقدم عنهم ، ومع ذلك صنع ما صنع من أجل أنهم صرفوا العبادة لغير الله تعالى مما يدل على مكانة هذا التوحيد عنده . واستقراء أساليب الأنبياء في دعوتهم لهذا التوحيد يطول ويكفي ما تقدم سرده مما يدل على مكانة هذا التوحيد في دعوتهم .

(١) رواه ابن ماجه - كتاب الكفارات - باب النهي أن يقال ماشاء الله وشئت - برقم ٢١١٧ واحمد في مسنده ٢١٤/١ ، ٢٢٤ ، ٢٨٣ ، ٣٤٧ ، والنسائي في عمل اليوم والليلة - كما في تحفة الأشراف ٢٦٩/٥ - والبخاري في الأدب المفرد (مع شرحه فضل الله الصمد) - برقم ٧٨٣ قال الاستاذ جاسم الدوسري : « اسناده محتمل للتحسين » النهج السديد ص ٤٧ .

(٢) رواه البخاري - كتاب الدعوات - بال ليعزم المسألة ، فإنه لا مكره له - برقم ٦٣٣٩ - الفتح ١٣٩/١١ ، ومسلم - كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار - باب العزم بالدعاء ، ولا يقل إن شئت - ورقمه ٢٦٧٩ .

(٣) انظر الموضوع السابق برقم (٢٦٧٩) .

(٤) انظر كتاب التوحيد للإمام محمد بن عبد الوهاب - رحمه الله تعالى - .

الفصل الرابع :

﴿ الأفعال المتكلمين التوحيدي
الإلوهية (أسبابه وآثاره) ﴾

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : أسباب الإهمال .

المبحث الثاني : آثار الإهمال .

المبحث الأول :

أسباب الإهمال

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : الإرجاء .

المطلب الثاني : تفسيرهم إليه بالقادر على الاختراع .

المطلب الأول : الإرجاء .

يعتبر الإرجاء أحد الأسباب التي أثرت على أهل الكلام في إهمالهم لتوحيد الألوهية ، حيث أن توحيد الألوهية يعود إلى الإيمان ، إذ الإيمان يشمل الدين كله بما فيه التوحيد بجميع أقسامه .

ومناقشة موقف المتكلمين من توحيد الألوهية من هذه الزاوية يكشف لنا آفاقاً جديدة لم نكن لنحصل عليها لو لم ننتبه لها .

وإذا أردنا أن نوضح أثر الإرجاء على توحيد الألوهية فإننا نبيّن أولاً الارتباط بين مفهوم التوحيد ومفهوم الإيمان فإذا تبين هذا الارتباط، فإننا نبين إرجاء المتكلمين في الإيمان مع ربطه بما ذكرناه من الارتباط فيتحصل من هذا أثر الإرجاء على توحيد الألوهية .

١- الارتباط بين مفهوم التوحيد ، ومفهوم الإيمان .

قبل أن نبين الارتباط بين مفهوم التوحيد ومفهوم الإيمان لابد أن نبيّن كلاً من مفهوم التوحيد ومفهوم الإيمان أولاً .

- أما مفهوم التوحيد فقد سبق أن بينا أنه على نوعين :

أحدهما : التوحيد العلمي وهو أفراد الله تعالى بالربوبية والأسماء والصفات ومتعلق هذا النوع « الاعتقاد القلبي » .

والثاني : التوحيد العملي وهو أفراد الله تعالى بالعبادة ، ومتعلق هذا النوع : « عمل القلب ، وعمل الجوارح » .

وقد سبق أن بينا الأدلة على ذلك مفصلة (*) .

- وأما مفهوم الإيمان فقد اتفقت كلمة أهل السنة والجماعة على أن الإيمان « قول وعمل » ، وأصبح هذا شعاراً لهم ، يميزهم عن الإرجاء وهو إخراج العمل من حقيقة الإيمان . وقبل ذكر الأدلة على هذا التعريف لابد أن نبين معناه ، ومدلوله ، ويكون ذلك بيان معنى جزئيه وهما : القول ، والعمل .

* معنى القول : المراد بالقول في تعريف الإيمان عند أهل السنة يشتمل على :

أ - قول القلب: وهو التصديق الجازم بالله تعالى ، وملائكته ، وكتبه ، ورسوله ،

واليوم الآخر ، والقدر . ويدخل فيه الإيمان بكل ما جاء به الرسول ﷺ (١) .

(١) انظر : الفتاوى ٦٧٢/٧ ، ومدارج السالكين ١/١٠٠ .

(*) انظر : ص : ٥٠ وما بعدها .

ب - قول اللسان : وهو النطق بالشهادتين ، والذكر ، والدعوة إلى الله تعالى ، وقراءة القرآن ، ويدخل في ذلك كل العبادات القولية^(١) .

* ومعنى العمل : المراد بالعمل في تعريف الإيمان عند أهل السنة يشتمل على :

أ - عمل القلب : مثل الإخلاص ، والحب ، والخوف ، والرجاء ، والتعظيم ، والانقياد ، والتوكل ، وغيرها من أعمال القلوب^(٢) .

ب - عمل الجوارح : مثل الصلاة والصيام والجهاد والحج ونحوها^(٣) .

وقد تنوعت عبارات السلف في التعبير عن حقيقة الإيمان ، فقال بعضهم : هو « قول باللسان ، واعتقاد بالجنان ، وعمل بالأركان » ، وقال بعضهم : هو « قول وعمل ونية » ، وقال بعضهم : هو « قول وعمل ونية واتباع للسنة » .

وهذا التنوع في التعبير لا يعني الاختلاف في المعنى البتة . فالخلاف في هذا خلاف تنوع ، وليس خلاف تضاد ، فكل هذه التعريفات صحيحة . ولاشك أن أشملها وأدناها على المعنى هو أن الإيمان قول وعمل .

وقد نبه شيخ الإسلام ابن تيمية إلى اختلاف عبارات السلف في تعريف الإيمان ووجهها فقال : « والمقصود هنا أن من قال من السلف : الإيمان قول وعمل أراد قول القلب واللسان ، وعمل القلب والجوارح ، ومن أراد الاعتقاد رأى أن لفظ القول لا يفهم منه إلا القول الظاهر ، أو خاف ذلك ، فزاد الاعتقاد بالقلب ، ومن قال : « قول وعمل ونية » قال : القول يتناول الاعتقاد وقول اللسان ، وأما العمل فقد لا يفهم منه النية ؛ فزاد ذلك ، ومن زاد اتباع السنة فلأن ذلك كله لا يكون

(١) وقد سمي بعض السلف قول اللسان عملاً وفعلاً ، ولا مشاحة في الاصطلاح لأن المعنى واحد .
انظر : الإيمان - لأبي عبيد - ص : ٧٦ ، والإيمان - لابن مندة - ٣٦٢/٢ ، وإحكام الأحكام - لابن دقيق العيد - ٩/١ ، وفتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم ٢٤٥/١ ، ومعارض القبول - لحافظ حكيم - ٢٠/٢ ، ومذكرة أصول الفقه - للشنقيطي - ص : ٣٨ ، ونواقض الإيمان القولية والعملية - العبد اللطيف - ص : ٢٣ .

(٢) انظر : الفتاوى ١٨٦/٧ ، ١١٩/١٤ .

(٣) انظر : مدارج السالكين ١٠٠/١ - ١٠١ .

محبوباً لله إلا باتباع السنة ، وأولئك لم يريدوا كل قول وعمل ، إنما أرادوا ما كان مشروعاً من الأقوال والأعمال ، ولكن كان مقصودهم الرد على المرجئة الذين جعلوه قولاً فقط ، فقالوا : بل هو قول وعمل ، والذين جعلوه أربعة أقسام فسروا مرادهم كما سئل سهل بن عبدالله التستري : عن الإيمان ماهو ؟ فقال : قول وعمل ونية وسنة ، لأن الإيمان إذا كان قولاً بلا عمل فهو كفر ، وإذا كان قولاً وعملاً بلا نية فهو نفاق ، وإذا كان قولاً وعملاً ونيةً بلا سنة فهو بدعة»^(١).

ونلاحظ أنّ بين أجزاء الإيمان السابقة تلازم قويّ، « وذلك لأن أصل الإيمان هو ما في القلب ، والأعمال الظاهرة لازمة لذلك ، لا يتصور وجود إيمان القلب الواجب مع عدم جميع أعمال الجوارح ، بل متى نقصت الأعمال الظاهرة كان لنقص الإيمان الذي في القلب فصار الإيمان متناولاً للملزوم واللازم ، وإن كان أصله في القلب ، وحيث عطفت عليه الاعمال ، فإنه أريد أنه لا يُكْتَفَى بإيمان القلب ، بل لابد معه من الأعمال الصالحة»^(٢)، ولهذا كان لأعمال القلب منزلة كبيرة بين أجزاء الإيمان ، لأنها هي الطاقة المحركة لبقية أجزاء الإيمان .

ولهذا اعتبر شيخ الاسلام ابن تيمية أعمال القلب هي الأصول، وأعمال الجوارح هي الفروع ، فقال : « الدين القائم بالقلب من الإيمان علماً وحالاً هو الأصل ، والأعمال الظاهرة هي الفروع ، وهي كمال الإيمان ، فالدين أول ما يتدبّر بأصوله ويكمل بفروعه»^(٣).

وقد بين القرآن منزلة أعمال القلب بياناً شافياً^(٤)، فقد جعل كتابة الإيمان في

(١) الإيمان ص : ١٦٢-١٦٣ .

(٢) المصدر السابق ص : ١٨٦-١٨٧ .

(٣) الفتاوى ١٠/٣٥٥ .

(٤) انظر : الخشوع [الحديد/ ١٦] ، والإنابة [ق/ ٣٢-٣٣] ، الوجل [الانفال/ ٢] و [الحج/

٣٥] ، و [المؤمنون/ ٦٠] ، والإحبات [الحج/ ٥٤] ، واللين [الزمر/ ٢٣] ، التقوى [الحج/

٣٢] ، والهداية [التغابن/ ١١] ، الإطمئنان [النحل/ ١٠٦] ، سلامة القلب [الشعراء/ ٨٩] .

وانظر : المعجم المفهرس لألفاظ القرآن مادة « قلب » ، وانظر مدارج السالكين ؛ فكله في هذا

الموضوع .

القلب فقال تعالى : ﴿ أولئك كتب في قلوبهم الإيمان وأيدهم بروح منه ﴾ [المجادلة/ ٢٢] ، وقد جعل القرآن شافياً للقلب لما يترتب عليه من الصلاح العام فقال تعالى : ﴿ يا أيها الناس قد جاءكم موعظة من ربكم وشفاء لما في الصدور ﴾ [يونس/ ٥٧] ، ولهذا كان انحراف القلب من أعظم الخطر قال تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا استجيبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يحييكم ، واعلموا أن الله يحول بين المرء وقلبه وأنه إليه تحشرون ﴾ [الأنفال/ ٢٤] ، كما أن الله تعالى عاتب المؤمنين لتأخر خشوعهم مع أنهم في أول الإسلام فقال تعالى ﴿ ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله وما نزل من الحق ... ﴾ الآية [الحديد/ ١٦] .

قال ابن مسعود رضي الله عنه : « ما بين إسلامنا وبين أن عاتبنا الله بهذه

الآية : ﴿ ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله ﴾ إلا أربع سنوات »^(١) .

فأساس الإيمان إذا أعمال القلب ، وبقية أجزاء الإيمان تابعة لها^(٢) .

* الأدلة على حقيقة الإيمان :

الأدلة على أنّ الإيمان « قول وعمل » كثيرة جداً ، وسأذكر ثلاث أدلة كليّة ، وتتبع تفاصيلها يراجع في مكانه :

(أ) الإجماع : الإجماع منعقد على أن الإيمان « قول وعمل » ، فقد ذكر الشافعي رحمه الله تعالى الإجماع على ذلك فقال : « وكان الإجماع من الصحابة والتابعين من بعدهم ، ومن أدركنا يقولون : إنّ الإيمان قول وعمل ونية ولا يجزئ واحد من الثلاثة إلا بالآخر »^(٣) .

وكذلك حكى البخاري الإجماع على ذلك حيث قال : « لقيت أكثر من ألف رجل من أهل العلم ... فما رأيت واحداً منهم يختلف في هذه الأشياء : « أن الدين قول وعمل » وذلك لقول الله : ﴿ وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين

(١) رواه مسلم - كتاب التفسير - باب قوله تعالى : ﴿ ألم يأن ﴾ الآية - ورقمه ٣٠٢٧ .

(٢) انظر في أهمية أعمال القلوب : الإيمان - لابن تيمية - ، وظاهرة الإرجاء ص : ٣٧٢ ، والتوكل على الله تعالى وعلاقته بالأسباب ص : ٣١-٥٤ .

(٣) انظر : الإيمان - لابن تيمية - ص : ٢٩٢ .

حنفاء و يقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة ، وذلك دين القيمة ﴿ [البينة/ ٥] ﴾^(١) .

ومن حكى الإجماع - أيضاً - ابن أبي حاتم حيث يقول : « سألت أبي ، وأبا زرعة عن مذاهب أهل السنة في أصول الدين ، وما أدركا عليه العلماء في جميع الأمصار، وما يعتقدان في ذلك ؟. فقالا : أدركنا العلماء في جميع الأمصار - حجازاً وعراقاً وشاماً ويمناً - فكان من مذهبهم : الإيمان قول وعمل يزيد وينقص »^(٢) .

وكذا نقل البغوي الإجماع عن الصحابة والتابعين ومن بعدهم فقال : « اتفقت الصحابة والتابعون فمن بعدهم من علماء السنة على أنّ الأعمال من الإيمان لقوله سبحانه وتعالى ﴿ إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم ... ﴾ إلى قوله ﴿ ومما رزقناهم ينفقون ﴾ [الأنفال/ ٢-٣] ، فجعل الأعمال كلها إيماناً ، وكما نطق به حديث أبي هريرة^(٣) ، وقالوا : إن الإيمان قول وعمل وعقيدة »^(٤) .

وقد ذكر ابن كثير جماعة من المتقدمين نقلوا الإجماع فقال : « ذهب أكثر الأئمة بل حكاها الشافعي وأحمد بن حنبل وأبو عبيد وغير واحد إجماعاً أن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص »^(٥) .

(ب) السيرة العملية لدعوة الرسول ﷺ : فإن التأمل في سيرة رسول الله ﷺ وحيل الصحابة الكرام يجد أن الإيمان - عندهم - ارتبط بالجهد والمجاهدة والصبر ، والعمل الدؤوب لنصرة دين الله تعالى . فقد كانوا أبعد شيء عن النظريات المجردة في أيّ مجال ، فما بالك ببعدهم عنها في دينهم وإيمانهم الذي يعيشون حقيقته ويتحركون به وله . وقد كانوا يتعلمون الإيمان تعليماً ، وذلك من خلال العمل الجاد لإقامة دين الله تعالى في واقع الأرض ، قال بعضهم « كنا مع النبي

(١) رواه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة ١/١٧٣ ، وصحح إسناده الحافظ في الفتح ٤٧/١ .

(٢) المصدر السابق ١/١٧٦ .

(٣) لعل المراد بحديث أبي هريرة حديثه في شعب الإيمان .

(٤) شرح السنة ١/٣٨-٣٩ .

(٥) تفسير القرآن العظيم ١/٦٢-٦٣ ط الشعب .

ﷺ ونحن غلمان حزاورة فتعلمنا الإيمان قبل أن نتعلم القرآن فازددنا به إيماناً»^(١) .
 فالسيرة العملية لدعوة الرسول ﷺ اقترن فيها القول والعمل في بيان حقيقة
 الايمان فهي موافقة لمعنى الإجماع السابق^(٢) .

(ج) أدلة الكتاب والسنة : وهي كثيرة ، ومن أمثلة ذلك ما يلي :
 * فمن القرآن :

- ١- قوله تعالى : ﴿ وما كان الله ليضيع إيمانكم ﴾ [البقره/ ١٤٣] ، والمراد بها :
 صلاتكم إلى بيت المقدس قبل نزول تحويل القبلة .
- ٢- وقوله تعالى : ﴿ ما كنت تدري ما الكتاب ولا الإيمان ﴾ [الشورى/ ٥٢]
 والمراد بالإيمان هنا : شرائع الإسلام العلميّة والعملية .
- ٣- وقوله تعالى : ﴿ ولما يدخل الإيمان في قلوبكم ﴾ [الحجرات/ ١٤] ، وقوله
 تعالى : ﴿ ولكن الله حجب إليكم الإيمان وزينه في قلوبكم ﴾ [الحجرات/ ٧] ، وقوله
 تعالى : ﴿ أولئك كتب في قلوبهم الإيمان ﴾ [المجادلة/ ٢٢] ، وقوله تعالى : ﴿ وليتلي
 الله ما في صدوركم وليمحص ما في قلوبكم ﴾ [آل عمران/ ١٥٤] . ونحوها من الآيات ،
 وهي تدل على تصديق القلب وعمله .
- ٤- وقوله تعالى : ﴿ قل آمنوا بالله وما أنزل علينا ... ﴾ الآية [آل عمران/ ٨٤] .
 وقوله تعالى : ﴿ قولوا آمنوا بالله وما أنزل إلينا ﴾ الآية [البقره/ ١٣٦] . وهي تدل على
 إقرار اللسان .

* ومن السنة :

- ١- قوله ﷺ : « الإيمان بضع وستون شعبة فأعلاها قول لا إله إلا الله ،
 وأدناها إمطة الأذى عن الطريق ، والحياء شعبة من الإيمان »^(٣) .
- وهذا الحديث اشتمل على عناصر الإيمان جميعاً : فالقول باللسان مأخوذ من قوله :

(١) رواه ابن ماجه برقم ٦١ عن جندب بن عبدالله ، والخزور : الغلام الناضج النمو .

(٢) انظر : كتب السيرة ، والفصل المتع (إرتباط العمل بحقيقة الدين والدعوة) في ظاهرة الإرجاء
 ص : ١٢ وما بعدها .

(٣) رواه البخاري - كتاب الإيمان - باب أمور الإيمان - ورقمه - ٩ - الفتح ٥١/١ ، ومسلم -

كتاب الإيمان - باب بيان عدد شعب الإيمان - ورقمه ٣٥ ، واللفظ له .

« قول لا إله إلا الله » وقول القلب داخل ضمن عمل القلب وهو قوله « الحياء شعبة من الإيمان » ، وعمل الجوارح مأخوذ من قوله : « إمطة الأذى عن الطريق » .

٢- قوله ﷺ - لوفد عبدالقيس- : « أمركم بالإيمان بالله وحده، أتدرون ما الإيمان بالله وحده؟ قالوا: الله ورسوله أعلم ، قال: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان، وأن تؤدوا الخمس من المغنم^(١) .

والأحاديث في هذا الباب كثيرة جداً^(٢) .

* الارتباط بين مفهوم التوحيد ومفهوم الإيمان :

تبين لنا أن الإيمان له جانبان :

الأول : الجانب العلمي في الإيمان وهو التصديق القلبي ، ومعناه نسبة الصديق إلى المخبر والخبر ، وهذا هو : « قول القلب » .

والثاني : الجانب العملي في الإيمان وهو عمل القلب والجوارح ، ويشمل ذلك : « قول اللسان » ، و « عمل القلب » ، و « عمل الجوارح » .

وقد سبق أن بينا أن التوحيد له جانبان :

الأول : الجانب العلمي وهو توحيد الربوبية والأسماء والصفات ، ويُسمى كذلك : التوحيد العلمي .

الثاني : الجانب العملي وهو توحيد الألوهية ، ويسمى كذلك : التوحيد العملي . فإذا قارنا بعد ذلك بين التوحيد والإيمان فإننا نجد أن تصديق القلب (الجانب العلمي من الإيمان) يشمل تصديقه فيما أخبر به من انفراده بالربوبية والأسماء والصفات (الجانب العلمي من التوحيد) ، كما نجد أن عمل القلب والجوارح (الجانب العملي من الإيمان) يشمل توحيد الألوهية (الجانب العملي من التوحيد) ، فإن توحيد الألوهية - كما تقدم - يقتضي التأله لله تعالى ، والتعبّد له ، وهذا شامل

(١) رواه البخاري - كتاب الإيمان - باب أداء الخمس - ورقمه ٥٣ ، الفتح ١٢٩/١ ، ومسلم -

كتاب الإيمان - باب الأمر بالإيمان بالله - ورقمه ١٧ .

(٢) انظر : « كتاب الإيمان » من صحيح البخاري ومسلم ، والسنن ، وكتب الإيمان المفردة ،

وكتب الإيمان والرد على الجهمية ضمن كتب العقيدة المسندة ، وضمن كتب الاعتقاد المتأخرة

لأهل السنة .

لعمل القلب والجوارح ، فإن عمل القلب والجوارح إذا عمل لله تعالى خالصاً فهو توحيد الألوهية ، وإذا عمل لغير الله تعالى فلا يصح أن يسمى إيماناً أو إسلاماً .
ونلاحظ من خلال ماتقدم أن توحيد الألوهية شطر الإيمان إذ هو نفس عمل القلب والجوارح ، وإذا نظرنا في النصوص الشرعية فإننا نجد أن كثيراً منها يدل على وجود الارتباط بين التوحيد والإيمان ، ومن ذلك :

١- قوله تعالى ﴿ وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة وذلك دين القيمة ﴾ [البينة/٥] . وهذه الآية تدل على توحيد الألوهية ، وقد استدل بهذه الآية على تعريف الإيمان الإمام الشافعي ، وأحمد ، والبخاري ، وقال الشافعي : ليس عليهم أحجّ من هذه الآية^(١) .

٢- كما دل على ذلك - أيضاً - حديث ابن عمر رضي الله عنهما : أن رسول الله ﷺ قال : « بني الإسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة والحجّ وصوم رمضان »^(٢) ، والإسلام إذا أُطلق فإنه يكون مرادفاً للإيمان . وقد اعتبرت الشهادة (وهي توحيد الألوهية) من الإسلام (الإيمان) كما هو واضح في الحديث . وأما الفصل بين الشهادة وبقية الأركان مع دخولها في مدلولها هو من باب عطف الخاص على العام ؛ ونظير هذا عطف العمل الصالح على الإيمان في قوله ﴿ الذين آمنوا وعملوا الصالحات ﴾ [البقرة/٢٥] مع أن العمل من الإيمان .
٣- وكذلك يدل على الارتباط حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « الإيمان بضع وستون شعبة فأعلاها قول لا إله إلا الله ، وأدناها إمطة الأذى عن الطريق ، والحياء شعبة من الإيمان »^(٣) وفي هذا الحديث اعتبر توحيد الألوهية من الإيمان .

(١) انظر : الفتح ٤٨/١ ، وانظر في استدلال الفضيل بن عياض بهذه الآية . السنة لعبدالله بن أحمد . ٣٧٥/١ .

(٢) رواه البخاري - كتاب الإيمان - باب دعاؤكم إيمانكم - ورقمه ٨ ، الفتح ٤٩/١ ، ومسلم - كتاب الإيمان - باب بيان أركان الإسلام ودعائمه العظام - ورقمه ١٦ ، وأحمد في مسنده . ٣٦٤ ، ٣٦٣/٤ ، ١٢٠ ، ٩٣ ، ٢٦/٢ .

(٣) سبق تخريجه قريباً ص : ٣٦٣ .

٤- أما حديث ابن عباس رضي الله عنهما - في حديث وفد عبد القيس -
وفيه : « أمركم بالإيمان بالله وحده ، قال : أتدرون ما الإيمان بالله وحده ؟ ،
قالوا: الله ورسوله أعلم ، قال شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ،
 وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصيام رمضان ، وأن تعطوا الخمس من المغنم »^(١) .
فإن دلالاته على الارتباط بين المفهومين مثل دلالة سابقه .

٥- وأما قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا
تَلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ، الَّذِينَ يَقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا
رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ، أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا . ﴾ [الأنفال / ٢-٤] . فقد ذُكِرَ فيها
عملان من أعمال القلب ، وأعمال القلب داخلة في توحيد الألوهية لأنها من التأله
والتعبد لله تعالى ، وهذان العملان هما :

١- الخوف من الله تعالى .

٢- إخلاص التوكل لله تعالى .

ونلاحظ في هذه الآية أنه سمي توحيد الألوهية إيماناً ، وذلك لأن توحيد الألوهية
هو أعمال القلب كما تقدم .

٦- وقد جاء عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنه قال : قال رسول الله
ﷺ : « مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مَنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ
فَبِقَلْبِهِ وَذَلِكَ أضعف الإيمان » . ففي هذا الحديث عدّ إنكار المنكر - بكل درجاته -
من الإيمان ، وقد جاء المنكر نكرة في سياق الشرط فيعم كل منكر وأعظمه الشرك ،
وإنكار الشرك هو اعظم الإيمان مع أنه في ذات الوقت جزء أساسي في التوحيد يدل
عليه النفي في الشهادة .

وقد ذكر الفضيل بن عياض للإيمان أصلاً وفرعاً ، وذكر التوحيد من أصل الإيمان
فقال : « أصل الإيمان عندنا وفرعه بعد الشهادة والتوحيد ، وبعد الشهادة للنبي ﷺ
بالبلاغ وبعد أداء الفرائض صدق الحديث ، وحفظ الأمانة ، وترك الخيانة ، والوفاء
بالعهد وصلة الرحم ، والنصيحة لجميع المسلمين ، والرحمة للناس عامة . »^(٢) .

(١) سبق تخريجه قريباً ص : ٣٦٤ .

(٢) السنة لعبدالله بن أحمد ١/٣٧٦ .

وقد بيّن الشيخ عبدالرحمن السعدي دلالة التوحيد على ما ينطبق عليه مفهوم الايمان فقال : « توحيد الألوهية ، وتوحيد العبادة وهو أفراد الله بالعبادة الظاهرة [و] الباطنة . (١) حقيقة هذا التوحيد هو الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره ، والتقرب إلى الله بمعرفة ذلك وفهمه واعتقاده ، فإنه أصل التوحيد وأساسه ، ثم القيام التام بعبودية القلب وهي قوة الإنابة إلى الله بحبته وخوفه ورجائه وسائر أعمال القلوب ، ثم القيام بالصلاة فرضها ونفلها ، والزكاة والصدقة والصيام والحج والعمرة والجهاد في سبيله بالقول والفعل ، وأداء حقوق الله ، وحقوق عباده الواجبة والمستحبة ، وترك ما يكرهه الله ورسوله من المحرمات والمكروهات ، وإخلاص ذلك كله لله تعالى ، فكل هذا داخل في عبادة الله وتوحيده » (٢) .

وقد بين - كذلك - الارتباط بين المفهومين الدكتور سفر الحوالي فقال : « إن قول القلب : هو متعلق التوحيد الخبري الاعتقادي ، وعمل القلب : هو متعلق التوحيد الطلبي الإرادي . فإن الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر يتضمن توحيد الأسماء والصفات وتصديق الرسول ﷺ في كل ما أخبر عن ربه من الكتب وما فيها ، والملائكة وأعمالهم وصفاتهم والنبين ودعوتهم وأخبارهم ، وأحوال البرزخ والآخرة والمقادير وسائر المغيبات .

فالإقرار بهذا والتصديق به مجملاً ومفصلاً هو قول القلب وهو التوحيد الخبري الاعتقادي . وعمل القلب يتضمن توحيد الله عز وجل بعبادته وحده حباً وخوفاً ورجاء ورغبة ورهبة وإنابة وتوكلاً وخشوعاً واستعانة ودعاء وإجلالاً وتعظيماً وانقياداً وتسليماً لأمره الكوني وأمره الشرعي ورضاً بحكمه القدري والشرعي ... وسائر أنواع العبادة التي صرفها لغير الله شرك (٣) .

(١) هذه الزيادة ليست في المطبوع ، وهي لازمة للمعنى .

(٢) توضيح الكافية الشافية ص : ١٣٤ ، وانظر : مجموع فتاوى ابن عثيمين ١/ ٢٦ .

(٣) كما يتضمن عمل القلب أعمالاً دون ذلك مما افترضها الله تعالى وجعلها من واجبات الإيمان كمحبة المؤمنين والنصح لهم والتواضع والشفقة واجتناب الكبر والحسد ونحو ذلك .

وهذان هما نوعا التوحيد الذي جاءت به الرسل وأنزل الله به الكتب ، وشهادة
 ألا إله إلا الله - التي هي رأس الأعمال الظاهرة وأول واجب على العبد- إنما هي إنشاء
 للالتزام بهذين النوعين ، ومن ثمّ سميت كلمة التوحيد ، ومن هنا كان أجهل الناس
 بالتوحيد من ظنّ أنّ المطلوب بقول لا إله إلا الله هو التلفظ بها باللسان فقط .^(١)

والارتباط بين التوحيد والإيمان ذكره بعض علماء الأشاعرة من أهل الكلام إذ
 يقول الباقلاني : « وأن يعلم أن الإيمان بالله عز وجل هو : التصديق بالقلب ، بأنه
 الله الواحد الفرد الصمد القديم الخالق العليم »^(٢) .

ثم يقول : « والإيمان بالله تعالى يتضمّن التوحيد له سبحانه ، والوصف له
 بصفاته ، ونفي النقائص عنه الدالة على حدوث من جازت عليه . »^(٢)

وكذلك قال - في مبحث الإيمان - : « واعلم أن محل التصديق القلب ، وهو أن
 يصدق القلب بأن الله إله واحد ، وأن الرسول حق ، وأن جميع ما جاء به الرسول
 حق »^(٣) .

أما الحلّيمي فإنه يقول : « جاء عن النبي ﷺ أنه قال « الإيمان بضع وستون شعبة
 أعلاها شهادة أن لا إله إلا الله ، وأدناها إمطة الأذى عن الطريق »^(٤) . وهذه
 الشهادة فرض تجمع الاعتقاد بالقلب والاعتراف باللسان ، والاعتقاد والإقرار وإن
 كانا عمليين يعملان بجارحتين مختلفتين فإن نوع العمل واحد ، وما مثلها إلا مثل من
 قال شيئاً وكتبه ... » إلى أن يقول : « فإن قيل : فما العمل الحاصل بالاعتقاد
 والإقرار ؟ قيل : بمجموع عدة أشياء : أحدها : إثبات الباري عز وجل جلاله ليقع به
 مفارقة التعطيل ، والثاني : إثبات وحدانيته ليقع به البراءة من الشرك ، والثالث :
 إثبات أنه ليس بجوهر ولا عرض لتقع به البراءة من التشبيه ، والرابع : أن وجود كل
 ما سواه كان من قبل إبداعه واختراعه إياه لتقع به [البراءة] من قول [مَنْ] يقول

(١) ظاهرة الإرجاء ص : ٣٨٢ .

(٢) الانصاف ص : ٣٣-٣٤ .

(٣) المصدر السابق ص : ٨٥ .

(٤) سبق تخريجه قريباً ص : ٣٦٣ .

[بالعلة] ^(١) والمعلول ، والخامس : إثبات أنه مدبر ما ابدع ومصرفه على ما شاء لتقع به البراءة من قول القائلين بالطبائع أو تدبير الكواكب أو تدبير الملائكة ... » .

- ثم علق على كل نوع من أنواع البراءة السابقه - فقال : « أما البراءة من الشرك [في] إثبات الوحدانية ، فلأنّ قوماً ادعوا فاعلين ، وزعموا أن أحدهما يفعل الخير والآخر يفعل الشر ... وإذا أثبت المثبت أن لا إله إلا الله واحد ، وأن لا خالق سواه ولا قديم غيره ، فقد انتفى عن قوله الشريك ، الذي هو من البطلان ، ووجوب اسم الكفر لقائله كالألحاد والتعطيل . » ^(٢) .

وكذلك ذكر الارتباط بين المفهومين بعض الماتريديّة ، ومنهم أبو المعين النسفي حيث يقول : « الايمان اسم لتصديق شهادة العقول والآيات والآثار على وحدانيّة الله تعالى وأن له الخلق والأمر لا شريك له في ذلك » ^(٣) .

وبعد أن تقرر أن بين المفهومين ارتباط كبير وأن كليهما يدل على القول والعمل ، فلا بد أن يكون للانحراف في أحدهما أثر على الآخر . وهذا ما وقع بالفعل في هذا الموضوع . فإن أهل الكلام لما انحرفوا في مفهوم الإيمان أثر ذلك عليهم في فهمهم للتوحيد ، وسيأتي تفصيل ذلك إن شاء الله تعالى .

٢- أثر الإرجاء على توحيد الألوهية .

سبق أن بيّنا أن توحيد الألوهية يعتبر شرط الإيمان إذ هو نفس عمل القلب والجوارح ، فإذا كان توحيد الألوهية بهذه المنزلة الرفيعة من الإيمان ، فإنه - مما لا شك فيه - أنه سيتأثر وسيلحقه الضرر بسبب الإرجاء .

وسأبيّن في هذه الفقرة موقف المتكلمين من الإيمان ، فإذا عرفنا موقفهم منه فسينتج - عندنا - مباشرة موقفهم من توحيد الألوهية .

يعتبر الأشاعرة والماتريديّة مرجحة في الإيمان حيث أخرجوا العمل من حقيقة الإيمان ، وجعلوه مجرد التصديق القلبي .

(١) في المطبوع [الصلة] بالصاد ، ولا معنى له في السياق ، ولعل الصحيح ما أثبتته .

(٢) المنهاج في شعب الإيمان ١/١٨٣-١٨٤ .

(٣) تبصرة الأدلة ٢/٨١٧ .

فهذا الباقلاني يقرر أن الإيمان هو التصديق وأن العمل لا يدخل في حقيقة الإيمان حيث يقول : « وأعلم أن حقيقة الإيمان هو التصديق ، والدليل عليه قوله تعالى - إخباراً عن إخوة يوسف عليه السلام - : ﴿ وما أنت بمؤمن لنا ﴾ [يوسف / ١٧] أي : بمصدق لنا ، وأيضاً : أن الرسول ﷺ لما أخبر عن كلام البقرة والذئب ، فقال : « أنا أؤمن به وأبو بكر وعمر » يريد أصدق ، وأيضاً : قول أهل اللغة : فلان يؤمن بالبعث والجزاء والجنة والنار ، أي : يصدق به ، وفلان لا يؤمن بعذاب الآخرة أي : لا يصدق . واعلم أن محل التصديق القلب ، وهو : أن يصدق القلب بأن الله إله واحد ، وأن الرسول حق ، وأن جميع ما جاء به الرسول حق ، وما يوجد من اللسان وهو الإقرار ، وما يوجد من الجوارح وهو العمل ، فإنما ذلك عبارة عما في القلب ، ودليل عليه »^(١) .

ومن خلال كلام الباقلاني السابق يتبين أنه يعتبر الإيمان بمجرد التصديق القلبي ، وأن العمل لا يدخل في حقيقته .

وقد صرح الباقلاني بإخراج توحيد الألوهية من الإيمان عندما قال : « وقد اتفق أهل اللغة قبل نزول القرآن وبعث الرسول عليه السلام على أنّ الإيمان في اللغة هو التصديق دون سائر أفعال الجوارح والقلوب »^(٢) وتوحيد الألوهية هو أفعال الجوارح والقلوب .

وقد كشف الجويني عن معنى التصديق الذي حصروا الإيمان فيه ، وأنه كلام النفس إذ يقول : « والمرضي عندنا أن حقيقة الإيمان التصديق بالله تعالى ، فالمؤمن بالله من صدقه ، ثم التصديق على التحقيق كلام النفس ، ولكن لا يثبت إلا مع العلم ، فإننا أوضحنا أن كلام النفس يثبت على حسب الاعتقاد .

والدليل على أن الإيمان هو التصديق صريح اللغة ، وأصل العربية ، وهذا لا ينكر فيحتاج إلى إثباته ، وفي التنزيل ﴿ وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين ﴾ معناه : وما أنت بمصدق لنا »^(٣) .

(١) الإنصاف ص : ٨٤-٨٥ .

(٢) المصدر السابق ص : ٣٤ .

(٣) الإرشاد ص : ٣٩٧ .

فإذا كان التصديق القلبي - الذي هو حقيقة الإيمان - هو كلام النفس مع العلم، فإنّ هذا يدل - بوضوح - على أن عمل القلب والجوارح ليس من الإيمان، وإذا كان كذلك فهو صريح بإخراج توحيد الألوهية من الإيمان .

والحقيقة أن في القلب نوعين من الإيمان :

الأول : التصديق المجرد وهو معرفة صدق المخبر ، ومعرفة صدق الخبر .

والثاني : عمل القلب وهو المحبة والرضا والإخلاص والتوكل والصدق والخوف والرجاء ونحو ذلك .

ومن خلال كلام المتكلمين نجد أنهم يعتبرون الإيمان هو التصديق المجرد ، أما عمل القلب فلا يدخل في حقيقة الإيمان . ويتضح هذا من تصريح الباقلاني بذلك ، ومن بيان الجويني لحقيقة التصديق الذي هو حقيقة الإيمان ، كما يتضح من استدلال كلٍ منهما على حقيقة الإيمان .

وقد ذكر أبو منصور البغدادي أقسام الطاعات ، ثم بين ما يزول الإيمان بزواله منها وهو حقيقة الإيمان ، وماليس كذلك وهو ما لا يدخل في حقيقته حيث يقول : « الطاعات عندنا أقسام :

* أعلاها : يصير بها المطيع عند الله مؤمناً ، ويكون عاقبته لأجلها الجنة إن مات عليه . وهي : معرفة أصول الدين في العدل والتوحيد والوعد والوعيد والنبوات والكرامات ، ومعرفة أركان شريعة الإسلام . وبهذه المعرفة يخرج من الكفر .

* والقسم الثاني : إظهار ما ذكرناه باللسان مرة واحدة . وبه يسلم من الجزية والقتال والسي والاسترقاق ، وبه تحمل المناكحة ، واستحلال الذبيحة ، والموارثة ، والدفن في مقابر المسلمين ، والصلاة عليه وخلفه .

* والقسم الثالث : إقامة الفرائض ، واجتتاب الكبائر ، وبه يسلم من دخول النار ، ويصير مقبول الشهادة .

* القسم الرابع منها : زيادة النوافل . وبها يكون له الزيادة في الكرامة والولاية»^(١) .

ونلاحظ أن حقيقة الإيمان عند البغدادي هي المعرفة بأصول الدين ، والمعرفة بأركان شريعة الإسلام ، وهذه المعرفة هي التي يترتب على تركها الكفر أما ماعداها

(١) أصول الدين ص : ٢٦٨ .

فلا يترتب على تركها كفر .

ومن خلال معرفتنا السابقة بتوحيد الألوهية وأنه أشمل من مجرد المعرفة نجد أن البغدادي - أيضاً - يخرج توحيد الألوهية من الإيمان .

كما أننا نلاحظ أن ترك توحيد الألوهية لا يوجب الكفر - عنده - حيث جعل الكفر مترتباً على ترك المعرفة فحسب .

وحال الماتريديّة كحال الأشاعرة في ذلك، فهذا التفتازاني يجعل حصر الإيمان في التصديق هو مذهب المحققين إذ يقول: « وذهب جمهور المحققين إلى أنه - أي الإيمان - التصديق بالقلب »^(١) .

ومما يجدر التنبيه له أن الأشاعرة والماتريديّة عندما قالوا بأن الإيمان هو التصديق وأخرجوا العمل عنه لا يريدون بذلك أن الأعمال ليست من دين الإسلام ، أو أنها لا ثواب عليها ولا عقاب على ترك الواجب منها ، وإنما أرادوا أن يخرجوا الأعمال عن حقيقة الإيمان بحيث لا يترتب الكفر على تركها^(٢) ، وكلام البغدادي السابق يدل على ذلك بوضوح حيث رتب دخول النار على ترك الفرائض أو الوقوع في الكبائر مع أنه لا يعتقد أن الفرائض وترك الكبائر داخل في الإيمان .

ويوضح ذلك أن الذين كتبوا في الفرق والمقالات مثل الأشعري والبغدادي والشهرستاني ذموا المرجئة وذكروا أنهم هم الذين يقولون : « لا يضر مع الإيمان معصية ، كما لا ينفع مع الكفر طاعة » .

ومن خلال ما سبق تبين لنا أن الأشاعرة والماتريديّة يرون أن توحيد الألوهية لا يدخل في الإيمان ، ولا يترتب على تركه كفر ، وهذا من أعظم الأسباب التي دعتهم لإهماله حيث يرون أن مكان شرح حقيقته هذا التوحيد في كتب الرقاق والآداب والفضائل أما كتب العقائد فلا مجال لبحث هذا النوع من التوحيد فيها لأنه لا يدخل في الإيمان .

* هل توحيد الألوهية (العمل) شرط كمالٍ أم ركن في الإيمان ؟

سبق أن بينا أن الأشاعرة والماتريديّة يرون أن توحيد الألوهية لا يدخل في حقيقة

(١) شرح العقائد النسفية ص : ٧٩ (ت السقا) ، وانظر : تبصرة الأدلة ٢/ ٧٩٩ .

(٢) انظر : الإنصاف ص : ٨٦ .

الإيمان إذ يقولون أن عمل القلب والجوارح لا يدخل في حقيقة الإيمان ، ومع ذلك يقولون بوجود الفرائض وترتب العقاب على تركها ، وتفسير ذلك هو أنهم يرون أن عمل القلب والجوارح شرط كمال لا يدخل في ماهية الإيمان ، وإن كان من دين الإسلام عموماً ، والحقيقة أن عمل القلب والجوارح - الذي هو توحيد الألوهية - ركن أساسي في الإيمان حيث يزول الإيمان بزواله .

لكن مما ينبغي التنبيه عليه أن أعمال القلب والجوارح منها ما هو واجب يعاقب على تركه ولا يترتب على تركه كفر ، ومنها ما هو مستحب ومدوب لاعتقاب على تركه ، والمراد بأعمال القلب والجوارح التي يزول الإيمان بزوالها هو أصول أعمال القلب والجوارح وجنسها ، حيث يعتبر أهل السنة أن من ترك أعمال القلب والجوارح كاملة ليس بمسلم ، في الوقت الذي يعتبره الكلاميون مسلماً .

وعندما نتبع أقوال السلف الكرام في منزلة العمل من الإيمان نجد أنهم يرون أنه ركن أصلي في الإيمان حيث نصوا على أن الإيمان لا يصح ، ولا يكون ، ولا يستقيم ولا ينفع ، ولا يتم ، ولا يصلح ... إلا بالعمل .

إذ يقول الفضيل بن عياض : « لا يصلح قول إلا بعمل »^(١) ، كما يقول سفيان ابن عيينة : « الإيمان قول وعمل أخذناه من قبلنا قول وعمل ، وأنه لا يكون قول إلا بعمل »^(٢) ، وكذا يقول الأوزاعي : « لا يستقيم الإيمان إلا بالقول ، ولا يستقيم الإيمان والقول إلا بالعمل ، ولا يستقيم الإيمان والقول إلا بالعمل ، ولا يستقيم الإيمان والقول إلا بنية موافقة للسنة . »^(٣) .
ويوضح الحسن أن التصديق والإقرار لا عبرة به إذا فقد العمل فيقول : « الإيمان كلام ، وحقيقته العمل . فإن لم يحقق القول بالعمل ، لم ينفعه القول . »^(٤) .

(١) رواه عبدالله بن أحمد في السنة ٣٣٧/١ ، وروى مثله عن محمد بن مسلم الطائفي ، وسفيان الثوري .
(٢) رواه عبدالله بن أحمد في السنة ٣٤٦/١ ، وقال المحقق : إسناده صحيح .
(٣) رواه ابن بطة في الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ٨٠٧/٢ برقم (١٩٠٧) ، وروى مثله عن سفيان برقم (١٠٩٨) .
(٤) رواه الآجري في الشريعة ص : ١٣٠ ، وروى عن علي بن أبي طالب ، وعبدالله بن مسعود رضي الله عنهما مثله ص : ١٣١ .

ويقول الآجري - بعد ذكره لأثر الحسن السابق ، وبعض الآيات - : « وأنا بعد هذا أذكر ما روى عن النبي ﷺ ، وعن جماعة من أصحابه ، وعن كثير من التابعين : أنّ الإيمان تصديق بالقلب ، وقول باللسان ، وعمل بالجوارح ، ومن لم يقل عندهم بهذا فقد كفر . »^(١)

فبهذه النصوص وغيرها^(٢) يتبين أن التصديق والإقرار لا ينفع بدون العمل ، ولو أن العمل شرط كمال لما صح التعبير عن الإيمان بأنه لا يصح ولا ينفع ولا يتم ... بدون العمل .

وكذلك يدل على أنّ العمل ركن أصلي في الإيمان ، وليس بشرط كمال كما يزعم المرجئة ، أن مَنْ لم يأت بالعمل فليس بمؤمن عند سلف الأمة رضوان الله عليهم أجمعين .

ولهذا بوب ابن بطة العكبري في كتابه الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية باباً بعنوان : « باب بيان الإيمان وفرضه ، وأنه تصديق بالقلب ، وإقرار باللسان ، وعمل بالجوارح والحركات ، لا يكون العبد مؤمناً إلا بهذه الثلاث . »^(٣)

ويقول ابن بطة - أيضاً - : « قد تلوت عليكم من كتاب الله عز وجل ما يدل العقلاء من المؤمنين أن الإيمان قول وعمل ، وأن من صدق بالقول وترك العمل كان مكذباً وخارجاً من الإيمان ، وأن الله لا يقبل قولاً إلا بعمل ، ولا عملاً إلا بقول »^(٤) .

وقد ناقش أبو ثور هذه القضية مناقشة رائعة حيث يقول : « فأما الطائفة التي زعمت أن العمل ليس من الإيمان فيقال لهم : ما أراد الله عز وجل من العباد إذ قال

(١) الشريعة ص : ١٣٠ ، وقال - أيضاً - : « فَعُلِمَ أَنَّهُ لَا يَتِمُّ لَهُ الْإِيمَانُ إِلَّا بِالْعَمَلِ » ثم استدل بآية في توحيد الألوهية . ص : ١٣٢ وانظر : ص ١٠٥ ، ١٤٥-١٤٦ .

(٢) انظر زيادة على ما ذكر سابقاً : شرح أصول اعتقاد أهل السنة ٨٨٥/٥-٨٨٧ ، والفتاوى ٢٠٩/٧ ، ٣٠٧-٣٠٨ ، وأصول السنة - لابن أبي زمنين - ص : ٢٠٧ ، ٢٠٩ ، والشريعة ص : ١١٩-١٢٩ .

(٣) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ٧٦٠/٢ ، وانظر : المصدر نفسه ٧٦١/٢-٧٦٢ ، ٧٩٤/٢ . وانظر مثله في الشريعة ص : ١١٩ .

(٤) المصدر السابق ٧٩٥/٢ ، وانظر : الشريعة ص : ١١٩-١٢٩ .

لهم: ﴿ وأقيموا الصلاة ، وآتوا الزكاة ﴾ ؟ [البقرة/٤٣] إلا الإقرار بذلك؟ أو الإقرار والعمل ؟ .

فإن قالت: إن الله أراد الإقرار ولم يرد العمل فقد كفر عند أهل العلم من قال: إن الله لم يرد من العباد أن يصلوا ولا يؤتوا الزكاة .
فإن قالت : أراد منهم الإقرار والعمل .

قيل : فإذا أراد منهم الأمرين جميعاً لم زعمتم أنه يكون مؤمناً بأحدهما دون الآخر ؟ وقد أرادهما جميعاً ! .

أرأيتم لو أن رجلاً قال : اعمل جميع ما أمر الله ولا أقر به أيكون مؤمناً ؟
فإن قالوا : لا .

قيل لهم : فإن قال : أقر بجميع ما أمر الله به ولا أعمل منه شيئاً أيكون مؤمناً ؟
فإن قالوا : نعم .

قيل لهم : ما الفرق ؟ وقد زعمتم : أن الله عز وجل أراد الأمرين جميعاً فإن جاز أن يكون بأحدهما مؤمناً إذا ترك الآخر جاز أن يكون بالآخر إذا عمل ولم يقر مؤمناً . لا فرق بين ذلك .

فإن احتج فقال: لو أن رجلاً أسلم فأقر بجميع ما جاء به النبي ﷺ أيكون مؤمناً بهذا الإقرار قبل أن يجيء وقت العمل ؟

قيل له : إنما نطلق له الاسم بتصديقه أن العمل عليه بقوله أن يعمل في وقته إذا جاء وليس عليه في هذا الوقت الإقرار بجميع ما يكون به مؤمناً وقال : أقر ولا أعمل لم نطلق له اسم الإيمان ^(١) .

وبهذه الطريقة المقنعة دلت أبو ثور رحمه الله تعالى على أن العمل جزء أساسي من الإيمان كالتصديق والإقرار . فإنه كما لا يقبل إيمان أحدٍ إلا بالتصديق والإقرار فكذلك لا يقبل بدون العمل ، وعلى هذا لا يصح أن يقال : إن العمل شرط كمال ، وليس بركن في الإيمان .

(١) رواه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة برقم ١٥٩٠ ، وانظر : الفتاوى ١٤٢/٧ -

ولعل من أوضح ما يبيّن أنّ العمل ركن في الإيمان ؛ وليس مجرد شرط كمال ،
أن السلف الصالح كفّروا من ترك العمل ، إذ لو كان شرط كمال لما ترتب على
تركه تكفير ، فلما ترتب على تركه التكفير علمنا أنه ركن أصلي في الإيمان
كالتصديق على حد سواء .

قال سفيان بن عيينة - عن الإرجاء - : « يقولون - أي المرجئة - الإيمان قول ،
ونحن نقول الإيمان قول وعمل ، والمرجئة أوجبوا الجنة لمن شهد أن لا إله الا الله
مصرأً بقلبه على ترك الفرائض ، وسموا ترك الفرائض ذنباً بمنزلة ركوب المحارم ،
وليس بسواء لأن ركوب المحارم من غير استحلال معصية ، وترك الفرائض متعمداً
من غير جهل ولا عذر هو كفر ، وبيان ذلك في أمر آدم صلوات الله عليه وإبليس
وعلماء اليهود ، أما آدم فنهاه الله عز وجل عن أكل الشجرة وحرّمها عليه فأكل
منها متعمداً ليكون ملكاً أو يكون من الخالدين فسُمي عاصياً من غير كفر ، وأما
إبليس لعنه الله فإنه فرض عليه سجدة واحدة فجحدها متعمداً فسُمي كافراً وأما
علماء اليهود فعرفوا مبعث النبي ﷺ وأنه نبي رسول كما يعرفون أبناءهم وأقروا به
باللسان ولم يتبعوا شريعته فسماهم الله عز وجل كفاراً ، فركوب المحارم مثل ذنب
آدم عليه السلام وغيره من الأشياء ، وأما ترك الفرائض جحوداً فهو كفر إبليس لعنه
الله وتركهم على معرفة من غير جحود فهو كفر - مثل كفر علماء اليهود . »^(١)

وكذلك قال الحميدي : « أخبرت أن قوماً يقولون : إن من أقر بالصلاة والزكاة
والصوم والحج ولم يفعل من ذلك شيئاً حتى يموت أو يصلي مسند ظهره مستدبر
القبلة حتى يموت فهو مؤمن ما لم يكن جاحداً إذا علم أن تركه ذلك في إيمانه إذا كان
يقر الفروض واستقبال القبلة ، فقلت : هذا الكفر بالله الصراح ، وخلاف كتاب
الله وسنة رسوله ﷺ وفعل المسلمين ، قال الله جل وعز : ﴿ حنفاء وقيموا
الصلاة ويؤتوا الزكاة وذلك دين القيمة ﴾ [البينة/٥] . »^(٢)

(١) رواه عبد الله بن أحمد في السنة ٣٤٧/١ قال المحقق : إسناده حسن ، وانظر : المصدر نفسه

٣٨٣-٣٨٢/١ ، وانظر : فتح الباري - لابن رجب - ٢٣/١ .

(٢) رواه الخلال في السنة ٥٨٦/٣ برقم ١٠٢٧ ، وانظر : الفتاوى ٢٠٩/٧ .

وقد سئل سهل التستري عن الإيمان ماهو؟ فقال: « هو قول ونية وعمل وسنة؛

لأن الإيمان إذا كان قولاً بلا عمل فهو كفر... »^(١).

ونقل حرب عن اسحاق قال: « غلت المرجئة حتى صار من قولهم: إن قوماً يقولون: من ترك الصلوات المكتوبات وصوم رمضان والزكاة والحجّ وعمامة الفرائض من غير جحود لها لا نكفره، يرجى أمره إلى الله بعد؛ إذ هو مقرّ؛ فهؤلاء الذين لاشك فيهم - يعني في أنهم مرجئة. »^(٢).

(١) رواه ابن بطة في الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ٨١٤/٢، وانظر: الفتاوى ١٧١/٧.

(٢) فتح الباري - لابن رجب - ٢٣/١.

المطلب الثاني : تفسيرهم الإله بالقادر على الاختراع .

بعد أن بيّنا أن إرجاء المتكلمين لتوحيد الألوهية عن الإيمان كان سبباً في إهمال المتكلمين لتوحيد الألوهية يمكن أن نشير إلى سبب آخر ساهم في إهمالهم لهذا التوحيد ، وهو تفسيرهم الإله بالقادر على الاختراع حيث فسّروا الألوهية بالربوبية ، وفي هذا التفسير إلغاء لمعنى الألوهية الشرعي .

وإذا كان معنى الألوهية هو معنى الربوبية فإن هذا مصادرة لتوحيد الألوهية بأكمله من حيث الحقيقة ، وإن بقي اسمه الظاهر ، ومن ثمّ فإنّ من ترك توحيد الألوهية - بالمعنى السني - لا يُعدّ تاركاً لشيءٍ من التوحيد عند أهل الكلام .

وقد جاء تفسير الإله بالقادر على الاختراع عند أهل الكلام حينما ظنوا أن قوله تعالى : ﴿ لو كان فيهما آهة إلا الله لفسدتا ﴾ [الأنبياء/ ٢٢] يدل على دليل التمانع ، فقد أشار إلى ذلك عبدالغني الغنيمي الميداني في شرحه للعقيدة الطحاوية إذ يقول : « (ولا إله) في الوجود (غيره) بدليل التمانع المشار إليه بقوله تعالى ﴿ لو كان فيهما آهة إلا الله لفسدتا ﴾ وقوله : ﴿ ولعلا بعضهم على بعض ﴾ [المؤمنون/ ٩١] . »^(١) ، كما أشار إلى ذلك الشهرستاني حيث يقول : « ودلالة التمانع في القرآن مسرودة على من يثبت خالقاً من دون الله سبحانه وتعالى ، قال تعالى : ﴿ إذا لذهب كل إله بما خلق ﴾ [المؤمنون/ ٩١] . »^(٢) ، ثم بين أن دليل التمانع هو الأساس لتفسير الإله بالقادر على الاختراع حيث يقول عقب الكلام السابق مباشرة : « وعن هذا صار أبو الحسن رحمه الله إلى أن أخص وصف للإله هو القادر على الاختراع فلا يشاركه فيه غيره ، ومن أثبت فيه شركة فقد أثبت إلهين »^(٣) .

ومما يجدر التنبيه له أن المعتزلة يرون أن الإله هو الخالق ، فعندما ذكر القاضي عبدالجبار دليل التمانع جعله تفسيراً لكلمة التوحيد « لا إله إلا الله » إذ يقول : « فأما دلالة السمع - أي على دليل التمانع - فأكثر من أن تذكر ، نحو قوله جل وعلا

(١) شرح العقيدة الطحاوية (للميداني) ص : ٤٨ .

(٢) نهاية الإقدام ص : ٩١ .

(٣) المصدر السابق ص : ٩١ .

« لا إله إلا هو » وأشباهه ^(١) .

ويذكر المعتزلة أن حقيقة الإله : القادر على خلق الأجسام وإحيائها ، والإنعام عليها النعمة العظيمة ^(٢) .

وإذا جئنا لنتبع معنى الإله عند الأشاعرة فإننا نجد أن القشيري يفسره بأنه الرب حيث يقول : « اختلف أقاويل أهل الحق في ذلك ، والكل متقارب يرجع إلى معنى واحد ، فمنهم من قال الإله مَنْ له الإلهية ، والإلهية هي القدرة على الإختراع ، ومنهم من قال : هو المستحق لأوصاف العلوّ والرفعة ، ومنهم من قال هو من له الخلق والأمر » ^(٣) . وكذلك ردّ البيهقي معنى الإله إلى الرب فقال : « الله : معناه : من له الإلهية : وهي القدرة على اختراع الأعيان ، وهذه صفة يستحقها لذاته » ^(٤) . ونلاحظ أنهم يسمون الربوبية : الألوهية ولهذا ينبغي أن لا يغتر الباحث باسم الألوهية لأنهم يردونه إلى الربوبية في المعنى ، وعليه : فلا يكتفى بما ينقلونه من إثبات الألوهية على أنهم يريدون به توحيد العبادة بسبب ماتقدم ذكره .

ويؤكد البغدادي اتحاد الألوهية والربوبية وتفسيرهما بالربوبية فحسب ، ونسبة ذلك إلى أبي الحسن فيقول : « واختلف أصحابنا في معنى الإله : فمنهم من قال أنه مشتق من الإلهية وهي قدرته على اختراع الأعيان ، وهو اختيار أبي الحسن الأشعري ، وعلى هذا يكون الإله مشتق من صفة ، وقال القدماء من أصحابنا إنه يستحق هذا الوصف لذاته » ^(٥) . وعندما ندقق في قول القدماء نجد أنه يوافق الآخرين في المعنى ، وذلك أن البيهقي ممن يرى أن الإله صفة يستحقها الله تعالى لذاته مع أنه يرى أنها هي القدرة على الاختراع كما تقدم ، فلا خلاف بينهم في الحقيقة .

ومما يحسن التنبيه له أن أهل الكلام جعلوا توحيد الربوبية هو مدلول شهادة أن

(١) شرح الأصول الخمسة ص : ٢٨٣-٢٨٤ .

(٢) انظر : المغني ٥/٢١٠ ، وشرح الأصول الخمسة ص : ١٩٦ .

(٣) شرح الأسماء الحسنی (ق/٢٢/ب) .

(٤) الاعتقاد ص : ٣٧ (ت الجميلي) .

(٥) أصول الدين ص : ١٢٣ .

لا إله إلا الله . فهذا الحليمي يقول : « من قال لا إله إلا الله ، فقد أثبت الله [تعالى] ونفى غيره ، فخرج بإثبات ما أثبت من التعطيل ، وبما ضم إليه من نفي غيره من التشريك وأثبت باسم الإله الإبداع والتدبير معاً إذ كانت الالهية لاتصير مثبتة له جل ثناؤه بإضافة الموجودات إليه على معنى أنه سبب لوجودها دون أن يكون فعلاً له وضعاً ، ويكون لوجودها بإرادته واختياره تعلق ، ولا بإضافة فعلٍ يكون منه فيها سوى الإبداع إليه مثل التركيب والنظم والتأليف ، فإن الأبوين قد يكونان سبباً للولد على بعض الوجوه ، ثم لا يستحق واحد منهما اسم الاله والنجار والصائغ ومن يجري مجرهما كل واحد منهم يركب ويهيء ، ولا يستحق اسم الاله ، فعلم بهذا أن اسم الاله لا يجب إلا لكل مبدع ، وإذا وقع الاعتراف بالإبداع فقد وقع بالتدبير ، لأن الإيجاد تدبير ، ولأن التدبير الموجود إنما يكون باتقانه أو بإحداث أعراض فيه أو إعدامه بعد إيجاده ، وكل ذلك إذا كان فهو إبداع وإحداث ، وفي ذلك ما يبين أنه لامعنى لفصل التدبير عن الإبداع وتمييزه عنه ؛ وأن الاعتراف بالإبداع ينتظم جميع وجوهه وعامة ما يدخل في بابه ، هذا هو الأصل الجاري على سنن النظر ، مالم يناقض قوله مناقض فيسلم أمراً ويجحد مثله ، أو يعطي أصلاً ويمنع فرعه ... » (١) .

ثم بيّن تضمّن « لا إله إلا الله » لنفي التشبيه كما تضمنت نفي الإبداع عن غيره وإثباته له وحده (٢) .

وقد نقل البيهقي في كتابه الأسماء والصفات هذا النص بطوله ، ولم يعلق عليه ، وهو تقرير لمعناه وتصحيح لمحتواه (٣) وقد سبق النقل عن البيهقي في معنى الإله (٤) .

وقد فسّر أهل الكلام كلمة التوحيد بأنها دالة على الربوبية ، فقد بنى السنوسي - في متنه المشهور في العقيدة - العقائد الكلامية التي ساقها على شهادة التوحيد والرسالة ، ولم يذكر في شيء من هذه العقائد « توحيد الألوهية » كما انه بيّن معنى الشهادة في آخر متنه وبين أنها تدل على الربوبية ، فقال : « ويجمع معاني هذه

(١) المنهاج في شعب الإيمان ١/١٨٦ ، [التصحیحات في النص عن الأسماء والصفات للبيهقي] .

(٢) المصدر السابق ١/١٨٧ .

(٣) الأسماء والصفات ١/٢٣٦ - ت الحاشدي - .

(٤) انظر ص ٣٧٩ من هذا البحث .

العقائد كلها (لا إله إلا الله ، محمد رسول الله) إذ معنى الألوهية : استغناء الإله عن كل ماسواه ، وافتقار كل ما عداه إليه ^(١) .

وقوله : « افتقار كل ماعداه إليه » ليس مراده الافتقار الاختياري الذي يدخل في معنى العبادة ، وإنما مراده الافتقار الاضطراري الذي يدخل في معنى الربوبية ، حيث يقول : « وأما افتقار كل ماعداه إليه عزوجل فهو يوجب له تعالى الحياة وعموم القدرة والإرادة والعلم . إذ لو انتفى شيء منها لما أمكن أن يوجد شيء من الحوادث فلا يفتقر إليه شيء ، كيف وهو الذي يفتقر إليه كل ماسواه ، ويوجب له تعالى أيضاً الوحدانية إذ لو كان معه ثانٍ في الألوهية لما افتقر إليه شيء للزوم عجزهما حينئذٍ ، كيف وهو الذي يفتقر إليه كل شيء ^(١) . ثم ذكر حدوث العالم ، وأنه لا تأثير لشيء من الكائنات في أثر ما .

وهكذا ظهر من خلال شرحه لمعنى الافتقار أن المقصود افتقار المخلوقات لخالقه لها ، وربوبيته إياها .

ولعل مما يؤكد التزام الأشاعرة بأن معنى توحيد الألوهية هو توحيد الربوبية أن القشيري اعترض على تفسير معنى الإله بالمعبود فقال : « ومن الناس من قال إن معنى (الله) أنه المعبود ، ومنهم من عبّر عنه فقال : هو المستحق للعبادة ، ومن قال الذي لا [تجب] ^(٢) العبادة إلا له ، قالوا : والدليل على أنه من التأله الذي هو التعبّد قول الشاعر :

لله درّ الغايات المدهّ سبحن واسترجعن من تأهّي

أي : تعبّد ، قالوا : ولأن العرب سمت الأصنام آلهة لما عبدوها ، وهذا أيضاً لا يصح ^(٣) .

وتفسير أهل الكلام للإله بالقادر على الاختراع ، وما في معناه باطل لأمر منها :

(١) السنوسية (ضمن المجموعة التوحيدية) ص : ٤٥ ، ٤٦ .

(٢) هذه الكلمة يوجد لها نقاط من أعلى فتقرأ [تجب] ، ونقاط من أسفل فتقرأ [يجب] وكلا الكلمتين معناهما متقارب .

(٣) شرح الأسماء الحسنى (ق/٢١/ب ، أ/٢٢) .

أولاً : أن هذا القول لا يعرف في لغة العرب ، وليس من استعمالهم . والقرآن جاء بلسان عربي مبين ، فلا يصح أن يفسر القرآن بغير لغته .

ثانياً : أن هذا القول مخالف لاستعمال القرآن لهذا المفهوم ، فقد تبين لنا أن أهل الكلام لم يوفقوا في معرفة مفهوم الألوهية في القرآن . وإستعمال القرآن لهذا المفهوم وإن كان يصدق على ماقاله أهل الكلام إلا أنه لم يُفسر به بل فُسر بما هو أشمل منه ، فأصبح يصدق عليه ، ويزيد عليه بما تضمنه من معانٍ أخرى .

ثالثاً : أن قولهم مخالف لأقوال الصحابة والتابعين وأهل السنة والجماعة .
 رابعاً : أنه ترتب على هذا القول : اتحاد توحيد الألوهية وتوحيد الربوبية وردّ الأول للآخر ، وهذا من أعظم الباطل ، لمخالفته للقرآن والسنة ، ودعوات الأنبياء ، وحال المشركين .

وعلى هذا : فقولهم بدعة محدثة في اللغة ، وفي الشرع . فهو في غاية البطلان .

المبحث الثاني :

﴿ آثار الإيمان ﴾

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : إنكار دخول توحيد الألوهية في حقيقة التوحيد .

المطلب الثاني : إخراج الشرك العملي من حقيقة الشرك .

المطلب الأول : إنكار دخول التوحيد الألوهية في حقيقة التوحيد .

تبين لنا مما سبق أن أهل الكلام أخرجوا توحيد الألوهية من الإيمان ، كما تبين لنا أنهم يرون أن توحيد الألوهية هو توحيد الربوبية حيث فسّروا الإله بالقادر على الاختراع .

وقد أوضحنا سابقاً أن المتكلمين عند ذكرهم لأقسام التوحيد لم يذكروا توحيد الألوهية فيها ، وذلك أن توحيد الألوهية - عندهم - هو توحيد الربوبية بعينه فلا داعي لإفراده بقسم خاص يُميّزه عن غيره .

وهذا الذي تقدم كافٍ في بيان أنهم يرون أن توحيد الألوهية لا يدخل في حقيقة التوحيد .

أما المتأخرون من المتكلمين فقد صرحوا بذلك بوضوح تام ، فهذا أحمد زيني دحلان يقول في رده على أتباع الشيخ محمد بن عبد الوهاب : « وأما جعلهم التوحيد نوعين : توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية ، فباطل أيضاً ، فإن توحيد الربوبية هو توحيد الألوهية »^(١) .

وقد جعل أبو حامد بن مرزوق ذلك عنواناً فقال : « الإله هو الرب ، والرب هو الإله »^(٢) ، وذكر أنه لافرق بين توحيد الألوهية وتوحيد الربوبية .

ويؤكد دحلان على أن الإقرار بالربوبية كافٍ إذ هو الإقرار بالألوهية بعينه فقال : « ومن المعلوم : أن من أقر بالربوبية ، فقد أقر بالألوهية ، إذ ليس الرب غير الإله ، بل هو الإله بعينه »^(٣) .

كما أن أبا حامد بن مرزوق يفسّر (لا إله إلا الله) بأنها (لا رب إلا الله) حيث يقول : « إن توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية متلازمان لا ينفك أحدهما عن الآخر في الوجود وفي الاعتقاد ، فمن اعترف بأنه لا رب إلا الله كان معترفاً بأنه لا يستحقّ العبادة غيره ، ومن أقرّ بأنه لا يستحقّ العبادة غيره كان مدعياً بأنه لا رب

(١) الدرر السنية ص : ٤٠ .

(٢) التوسل بالنبي وجهلة الوهابيين ص : ٢٩ .

(٣) الدرر السنية ص : ٤٠-٤١ ، وانظر : مصباح الظلام ص ١٧ ، وسعادة الدارين ١٩/٢-٢٠ .

سواه ، وهذا الثاني هو معنى (لا إله إلا الله) في قلوب جميع المسلمين »^(١) .
وكذلك يبيّن أن الإقرار بالربوبية كافٍ في التوحيد حيث يقول : « والقائل ربي
الله معترف بكلا التوحيدين جميعاً »^(٢) .

ويورد محسن بن عبدالكريم قول أحد أسلافه وهو عبدالله بن عيسى في إنكار
التفريق بين الربوبية والألوهية ، وفي أن القول بتوحيد الألوهية بدعة لم يقل بها أحد
فيقول : « ثم إن المخالف جعل التوحيد توحيدين : توحيد الربوبية ، وتوحيد
الألوهية ، فقال : إن الأول اعترف به المشركون ، وأما الثاني فلم يعترفوا به ، وجعل
توحيد الألوهية راجعاً إلى العبادة ، ولانعلم له سلف في هذا ، ونحن لانسلم الفرق ،
بل توحيد الربوبية هو توحيد الألوهية »^(٣) .

كما أن أبا حامد بن مرزوق يعتبر التفريق بين توحيد الألوهية وتوحيد الربوبية
بدعة اخترعها ابن تيمية وتابعه عليها محمد بن عبد الوهاب فيقول : « توحيد الألوهية
وتوحيد الربوبية الذي اخترعه ابن تيمية ، وزعم أن جميع فرق المسلمين من المتكلمين
عبدوا غير الله لجهلهم توحيد الألوهية ، ولم يعرفوا من التوحيد الا توحيد الربوبية
وهو الإقرار بأن الله خالق كل شيء ، وزعم أن هذا اعترف به المشركون فكفر به
جميع المسلمين ، وقلده فيه محمد بن عبد الوهاب كما قلده في غيره »^(٤) .

وقد تسبب الإرجاء في إنكار هؤلاء لدخول توحيد الألوهية في حقيقة التوحيد^(٥) ،
كما تسبب قولهم بأن الإله هو القادر على الاختراع في ذلك - أيضاً -^(٦) .
وقد حاول المتأخرون من أهل الكلام أن يستدلوا على هذا القول ببعض الأدلة ،

(١) التوسل بالنبي وجهلة الوهابيين ص : ٢٢ .

(٢) المصدر السابق ص : ٢٣ .

(٣) لفحات الوجد ق/٢٣ ، ٢٤ (عن دعاوى المناوئين ص : ٣٢٩) .

(٤) التوسل بالنبي وجهلة الوهابيين ص : ٢٠ .

(٥) انظر : المصدر السابق ص : ٢٠-٢١ .

(٦) انظر : صلح الإخوان ص : ١٢٨ ، والبراهين الساطعة ص : ٣٧٨ (عن جهود علماء الحنفية

وسنورها ونرد عليها بإذن الله تعالى ، لكنني أحب أن أذكر بأن منشأ قولهم هو الإرجاء وتفسير الإله بالقادر على الاختراع وليس الأدله الآتية ، لكن لما ذكروها كان لابد من الرد على استدلالهم بها .

* أدلة المتكلمين على إنكار دخول توحيد الألوهية في حقيقة التوحيد .

استدل المتأخرون من أهل الكلام على إنكار دخول توحيد الألوهية في حقيقة التوحيد ، وأنه راجع إلى توحيد الربوبية بأدلة ، أكتفي بذكر دليلين وهما :

الدليل الأول : أن الله تعالى يقول - في أخذ الميثاق على بني آدم - : ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى ﴾ [الاعراف/١٧٢] ، كما أن الله تعالى يقول : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا ﴾ [الأحقاف/١٣] وكذلك جاء في حديث سؤال الملكين في القبر : « من ربك »^(١) . وكذا في حديث : « قل ربي الله ثم استقم »^(٢) .

وهذه الأدلة جميعاً تدل - عندهم - على أن الإله بمعنى الرب ، وذلك أنه لم يأت بكلمه « إله » بدل كلمه « رب » فدل على أن معناهما في النصوص جميعاً واحد ، فلا فرق بينهما حينئذ في المعنى . وعلى هذا فتوحيد الألوهية هو توحيد الربوبية بعينه ولا فرق^(٣) .

والجواب عن هذا الدليل : أن يقال : إن كلمة « الرب » و « الإله » إذا افترقا اجتماعاً ، وإذا اجتمعا افترقا . واجتماعهما في المعنى عند الافتراق هو باعتبار أن مصداقهما في نفس الأمر وفي اعتقاد المسلمين المخلصين واحد .

ولهذا يأتي الرب بمعنى المعبود المتأله في اللغة واستعمال الشرع^(٤) أما عند

(١) رواه مسلم ٢٢٠١/٤ عن البراء بن عازب رضي الله عنه .

(٢) رواه مسلم - كتاب الإيمان - باب جامع أوصاف الإسلام - ورقمه ٣٨ ، والترمذي - كتاب الزهد - باب ما جاء في حفظ اللسان - برقم ٢٤١٠ - ت عطوة - وقال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح ، وابن ماجه - كتاب الفتن - باب كف اللسان في الفتنة - ورقمه ٣٩٧٣ .

(٣) انظر : الدرر السنية ص : ٤٠ ، ومصباح الظلام ص : ١٧ ، والتوسل بالنبي وجهلة الوهابيين ص : ٢٢ ، ٢٣ .

(٤) انظر : العين (٢٥٦/٨) ، والصحاح (١٣٠/١) مادة « رب » ، ولسان العرب (٤٠٠/١) .

مادة « رب » ، وأساس البلاغة ص : (١٥٠) .

الاجتماع في اللفظ فإن كل كلمة تعود إلى معناها الخاص بها فيفترقان في المعنى .
وقد أوضح ذلك الشيخ محمد بن عبد الوهاب حيث يقول : « اعلم أن الربوبية
والألوهية يجتمعان ، ويفترقان كما في قوله : ﴿ قل أعوذ برب الناس ملك الناس
إله الناس ﴾ [الناس/ ١-٣] وكما يقال : « رب العالمين وإله المرسلين » ، وعند الأفراد
يجتمعان كما في قول القائل : من ربك ؟ ، مثاله : الفقير والمسكين نوعان في قوله :
﴿ إنما الصدقات للفقراء والمساكين ﴾ [التوبة/ ٦٠] ، ونوع واحد في قوله ﷺ :
« افترض عليهم صدقة تؤخذ من اغنيائهم فترد إلى فقرائهم » ، إذا ثبت هذا : فقول
الملكين للرجل في القبر : من ربك ؟ معناه : من إلهك ، لأن الربوبية التي أقر بها
المشركون ما يمتحن أحدها ، وكذلك قوله : ﴿ الذين أخرجوا من ديارهم بغير
حق إلا أن يقولوا ربنا الله ﴾ [الحج/ ٤٠] ، وقوله : ﴿ قل أغير الله أبغي رباً ﴾
[الأنعام/ ١٦٤] ، وقوله : ﴿ إن الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا ﴾ [الأحزاب/ ١٣] .

فالربوبية في هذا هي الألوهية ليست قسيمة لها ، كما تكون قسيمة لها عند

الافتراق ^(١) .

وقد ردّ السهسواني على هذا الدليل رداً شافياً فقال : « ولا أظنك شاكاً في أن
مفهوم الرب ومفهوم الإله متغايران ، وإن كان مصداقهما في نفس الأمر وفي اعتقاد
المسلمين المخلصين واحداً . وذلك يقتضي تغاير مفهومي التوحيدين ، فيمكن أن
يعتقد أحد من الضالين توحيد الرب ولا يعتقد توحيد الإله ، وأن يشرك واحد من
المبطلين في الألوهية ولا يشرك في الربوبية وإن كان هذا باطلاً في نفس الأمر ، ألا
ترى أن مصداق الرازق ، ومالك السمع والأبصار ، والمحبي والمميت ، ومدبر الأمر ،
 ورب السموات السبع ورب العرش الكريم ، ومن بيده ملكوت كل شيء ، والخالق
ومسخر الشمس والقمر ، ومنزل الماء من السماء ومصداق الإله واحد ؟ .

ومع ذلك كان مشركو العرب يقرون بتوحيد الرازق ومالك السمع والابصار

وغيرهما ، ومشركون في الألوهية والعبادة ^(٢) .

(١) مجموع مؤلفات الشيخ محمد عبد الوهاب ١٧/٥ .

(٢) صيانة الإنسان ص : (٤٣٩) .

كما قال أيضاً : « وكون مصداق الرب عين مصداق الإله في نفس الأمر وعند المسلمين المخلصين لا يقتضي اتحاد مفهوم توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية ، ولا اتحاد مصداق الرب والإله عند المشركين من الأمم الماضية وهذه الأمة .

أما نعقل أن لفظ توحيد الربوبية ، ولفظ توحيد الألوهية كلاهما مركبان إضافيان والمضاف في كليهما كلي ؟ وهذا غني عن البيان ، وكذلك المضاف إليه في كليهما ، فإن الربوبية والألوهية معنيان مصدران منتزعان من الرب والإله وهما كليان .

أما الرب فلأن معناه المالك والسيد والمتصرف للإصلاح والمصلح والمدبر والمربي والجابر والقائم والمعبود ، وكل واحد مما ذكر معنى كلي .

وأما الإله فلأن معناه المعبود بحق أو باطل ، وهو معنى كلي ، فالمنتزع منهما أيضاً معنى كلياً ، فتوحيد الربوبية اعتقاد أن الرب واحد سواء كان ذلك الرب عين الإله أو غيره ، وتوحيد الألوهية اعتقاد أن الإله واحد سواء كان ذلك الإله عين الرب أو غيره .

وإذا تقرر هذا فنقول : يمكن أن يوجد في مادة توحيد الربوبية ولا يوجد توحيد الألوهية ، كمن يعتقد أن الرب واحد ولا يعتقد أن الإله واحد بل يعبد آلهة كثيرة ، ويمكن أن يوجد في مادة توحيد الألوهية ولا يوجد توحيد الربوبية ، كمن يعتقد أن المستحق للعبادة واحد، ولا يعتقد وحدانية الرب، بل يقول إن الأرباب كثيرة متفرقة، ويمكن أن يجتمعا في مادة واحدة كمن يعتقد أن الرب والإله واحد ، فثبت أن مفهوم توحيد الربوبية مغاير لمفهوم توحيد الألوهية .

نعم توحيد الربوبية من حيث أن الرب مصداقه إنما هو الله تعالى لاغير يستلزم توحيد الألوهية من حيث أن الإله مصداقه إنما هو الله تعالى لاغير ، لكن هاتين الحثيتين زائدتان على نفس مفهومي التوحيدين ثابتتان بالبرهان العقلي والنقلي» (١) .

وكذلك قال أيضاً : « وأما استدلال المؤلف (٢) على اتحاد توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية بقوله : ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾ ولم يقل أَلَسْتُ بِإِلَهِكُمْ بأنه تعالى اكتفى منهم بتوحيد الربوبية فليس بشيء ، فإن غاية ما يثبت من الآية أن الله تعالى لم يذكر

(١) صيانة الانسان ص : ٤٤٠ - ٤٤١ .

(٢) أي زيني دحلان .

في هذه الآية توحيد الألوهية ، وهذا لادلالة له بشيء من الدلالات على اتحادهما ،
فرب حكم لم يذكر في آية دون أخرى ، وتوحيد الألوهية وإن لم يذكر في هذه الآية
فهو مذكور في الآيات التي تلونا آنفاً^(١) .

الدليل الثاني : أن الله تعالى يقول : ﴿ ولا يأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين
أرباباً ﴾ [آل عمران/ ٨٠] ، وقد بين الدجوي وجه الاستدلال بهذه الآية على مذهبه فقال :
« فصرح بتعدد الأرباب عندهم ، وعلى الرغم من تصريح القرآن بأنهم جعلوا
الملائكة أرباباً يقول ابن تيمية ومحمد بن عبد الوهاب : إنهم موحدون توحيد
الربوبية ، وليس عندهم إلا رب واحد ، وإنما أشركوا في توحيد الألوهية^(٢) .

وكل الآيات التي استدلوها بها على أن المشركين لا يعترفون بالربوبية ، وأن
شركهم وقع في إسناد الخلق والايجاد والتأثير والتدبير لغير الله تعالى يستدلون بها
أيضاً على أن توحيد الألوهية هو توحيد الربوبية . وليس هناك توحيد آمن به
المشركون وتوحيد لم يؤمنوا به .

ويجاب عن هذا الدليل : بأنه ليس في هذه الآية ولا غيرها أن مشركاً قال في حق
غير الله إنه رب . بمعنى أنه هو الخالق والمالك والمدبر للكون ، وإنما فيها اتخاذ الأرباب ،
وهذا ليس نصاً على أنهم مقرون بربوبيتهم بحيث يمكن أن يعارض به النصوص
الدالة على إقرارهم بالربوبية ، بل يحتمل أن يكون اتخاذهم الأرباب بمعنى صرف
شيء من العبادة إليهم أو بمعنى اتباع ما شرعوا لهم من تحريم الحلال وتحليل الحرام^(٣) .
وعلى هذا : فيحمل معنى الرب على معنى الإله فيكون بمعنى المعبود .

وهذا ما فسره به ابن جرير حيث يقول في تفسير قوله تعالى : ﴿ أن تتخذوا
الملائكة والنبيين أرباباً ﴾ [آل عمران/ ٨٠] : « يعني بذلك آلهة يعبدون من دون الله^(٤) .

(١) صيانة الانسان ص : ٤٤٢ .

(٢) مقالات الدجوي ١/ ٢٥٠ ، وانظر : صلح الاخوان ص : ١٢٥ (عن جهود علماء الحنفية

٢٤٢/١ ودعاوى المناوئين ص : ٣٣١) .

(٣) انظر : صيانة الانسان .

(٤) جامع البيان ٣/ ٣٢٧ .

ويؤيد هذا مارواه ابن اسحاق عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال أبو رافع القرظي - حين اجتمعت الأحزاب من اليهود والنصارى ، من أهل نجران ، عند رسول الله ﷺ ودعاهم إلى الإسلام - : « أتريد يا محمد أن نعبدك كما تعبد النصارى عيسى ابن مريم ؟ » ، فقال رجل من أهل نجران نصراني يقال له الرئيس : أو ذاك تريد منا يا محمد ، وإليه تدعوننا ؟ أو كما قال ، فقال رسول الله ﷺ : « معاذ الله أن نعبد غير الله ، أو أن نأمر بعبادة غيره ، ما بذلك بعثني ، ولا بذلك أمرني » أو كما قال رسول ﷺ ، فأنزل الله عز وجل في ذلك من قوله : ﴿ ما كان لبشر أن يؤتيه الله الكتاب والحكم والنبوة ﴾ إلى قوله : ﴿ بعد إذ أنتم مسلمون ﴾ [آل عمران/ ٧٩ ، ٨٠] (١) .

وعندما أخرج الكلاميون توحيد الألوهية من حقيقة التوحيد تحيروا في الآيات الكثيرة التي تصف المشركين بأنهم الذين عبدوا غير الله تعالى ، وتجعل حقيقة التوحيد أفراد العبادة لله وحده ، والشرك صرف العبادة لغيره ، فحاولوا التوفيق بين هذه الآيات وبين رأيهم فزعموا أن العبادة لا تكون عبادة إلا إذا تضمنت اعتقاد الربوبية لمن صرفت له ، وإلا فليست عبادة حتى ولو جمعت الذل والخضوع والمحبة والتأله . وفي ذلك يقول القضاعي : « إن مسمى العبادة شرعاً لا يدخل فيه شيء من التوسل والاستغاثة وغيرهما بل لا يشبهه بالعبادة أصلاً ، فإن كل ما يدل على التعظيم لا يكون من العبادة إلا إذا اقترن به اعتقاد الربوبية لذلك المعظم ؛ أو صفة من صفاتها الخاصة بها » (٢) .

وكذلك يقول : « إن الدعاء بمعنى النداء إن كان لمن لا يعتقد ربه فليس من العبادة في شيء ... ، وإن اعتقد ربوبيته أو استقلاله بالنفع والضرر ، أو شفاعته عند الله بغير إذن الله ، فهو عبادة لذلك المدعو ، وقد يطلق الدعاء على العبادة . وقد علمت أن معناها : الخضوع التام لمن يعتقد فيه ربوبية أو خاصة من خواصها » (٣) .

(١) تفسير القرآن العظيم ٥٤/٢ ، وقد نقل ابن كثير إسناد ابن اسحاق .

(٢-٣) البراهين الساطعة ص : ٣٨١ ، ٣٨٨-٣٨٩ ، ٣٩٠ (عن جهود علماء الحنفية ١/٢٩٠) ،

وانظر : التوسل بالنبي وجهلة الوهابيين ص : ٢٠-٢١ ، ٢٤ ، والدرر السنية ص : ٣٤ .

وقد ذكر محمد بن عبدالمجيد تعريف العبادة فقال : « فالعبادة شرعاً غاية الذل والخضوع لمن يعتقد له الخاضع بعض صفات الربوبية ، كما ينبئ عنه مواقع استعمالها في الشرع . فغاية الخضوع لا تكون عبادة بمجرد ما ، بل حتى تكون على وجه خاص ، وهو اعتقاد الخاضع ثبوت صفة من صفات الربوبية للمخضوع له » (١) .

وهذا التعريف للعبادة لم يسبقهم إليه أحد ، وإنما حملهم على هذا إصرارهم على أنّ توحيد الألوهية لا معنى له سوى توحيد الربوبية ويدل على بطلان تعريفهم للعبادة أنه مخالف للنصوص الشرعية حيث قال رسول الله ﷺ « تعس عبد الدينار ، تعس عبد الدرهم تعس عبد الخميصة ، تعس عبد الخميصة ، تعس وانتكس فإذا شك فلا انتكس » (٢) فهذا الحديث يدل على أن الإنسان يمكن أن يعبد الدرهم والدينار وحينئذ يكون له عبداً مع أنا نجزم أن من يحصل منه ذلك لا يعتقد الربوبية للدرهم والدينار .

كما أنّ من المحقق أن المشركين يعبدون غير الله تعالى مع أنهم لا يعتقدون في معبوداتهم الربوبية فقد كانوا يعبدون الصالحين والملائكة ليقربوهم إلى الله زلفى .

وكذلك يدل على بطلان تعريفهم مخالفته للغة حيث لم يرد في لغة العرب تقييد العبادة بأنها التي تكون خاصة لمن يعتقد فيه الربوبية ، والأصل هو أن يبقى اللفظ على مدلوله اللغوي إلا إذا ثبت تغييره في الشرع ، ولفظ العبادة لم يرد في الشرع أنه محصور فيمن يعتقد فيه الربوبية ، بل ورد ما يخالفه .

وبسبب رد توحيد الألوهية إلى توحيد الربوبية ، وحصر العبادة فيمن يعتقد فيه الربوبية ظن أهل الكلام المتأخرون أن المشركين قد وقعوا في الشرك في الربوبية ، وأنه لذلك وصفوا بالشرك .

وفي هذا يقول القباني : « فهل سمعت عن أحد من المستغيثين أنه يعتقد في الرسول ﷺ أو في الولي المستغاث به أنه إله مع الله تعالى يضر وينفع ويشفع بذاته كما يعتقد المشركون فيمن عبده » (٣) .

(١) الرد على بعض المبتدعة من الطائفة الوهابية ص : ١٠ (عن دعاوى المناوئين ص : ٣٣٤) .

(٢) رواه البخاري - كتاب الجهاد - باب الحراسة في الغزو في سبيل الله - ورقمه ٢٨٨٦ ، وانظر أيضاً : ٢٨٨٧ ، ٦٤٣٥ عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) فصل الخطاب في رد ضلالات ابن عبد الوهاب ص ٦١ .

وكذلك يقول محمد عبدالمجيد : « إنما كفر أهل الجاهلية بعبادة الأصنام لتضمنها اعتقادهم ثبوت شيء من صفات الربوبية لها . »^(١)

وقد حشد أهل الكلام المتأخرون ما يستطيعون من الشبه التي يتصورون أنها تدل على أن المشركين أشركوا في الربوبية وسأذكر بعض هذه الشبه حتى يتبين حقيقة قولهم. **الشبهة الأولى** : استدلوا بقوله تعالى : ﴿ كيف تكفرون بالله ... ﴾ الآية [البقرة/ ٢٨] ، وبقوله تعالى : ﴿ وهم يكفرون بالرحمن ﴾ [الرعد/ ٣٠] وبقوله تعالى : ﴿ أنكم لتكفرون بالذي خلق الأرض في يومين ﴾ الآية [فصلت/ ٩] ، وبقوله تعالى : ﴿ وإذا قيل لهم اسجدوا للرحمن قالوا وما الرحمن أنسجد لما تأمرنا وزادهم نفورا ﴾ [الفرقان/ ٦٠] ، على أن المشركين ينكرون انفراد الله تعالى بالخلق والربوبية ، وأنهم يشركون مع الله تعالى في الخالقية ، فهذه الآيات جميعاً مؤداها واحد - عندهم -^(٢) .

والجواب على ذلك : أن المراد بالكفر هنا جحود حق من حقوق الله تعالى وهو إفراده بالعبادة ، ويدل على ذلك الآيات الكثيرة التي تثبت إقرار المشركين بأن الله تعالى هو الخالق المدبّر الرب وحده .

والكفر هنا يحتمل أن يكون كفر النعمة ، أو الكفر بجحد توحيد الربوبية أو بجحد توحيد الألوهية ، فتحديد هؤلاء لاحتمال واحد وهو أنهم يجحدون الربوبية تحكّم بغير دليل ، وقولنا بأن المراد به جحد الألوهية يدل عليه وجود الآيات الدالة على إقرار المشركين بالربوبية . فمعنى ﴿ كيف تكفرون بالله ﴾ أي كيف تعبدون معه غيره^(٣) ، وهذا نفسه هو معنى ﴿ أنكم لتكفرون بالذي خلق الأرض في يومين ﴾^(٤) . أما قوله ﴿ وهم يكفرون بالرحمن ﴾ وقوله ﴿ قالوا : وما الرحمن ﴾ فإنها لا تدل على إنكارهم للربوبية لأنهم ما كانوا يكفرون ببقية أسماء الله تعالى ، كما يدل عليه - مثلاً - قوله تعالى ﴿ تالله إن كنا لفي ضلال مبين إذ نسويكم برب العالمين ﴾

(١) الرد على بعض المبتدعة من الطائفة الوهابية ص ١١ (عن دعاوى المناوئين ص ١٩٥) .

(٢) انظر : المقدمة للحاجري ص : ٨٣ ، ومقالات الدجوي ٢٥٠/١ ، وصلح الاخوان ١٢٤

(عن جهود علماء الحنفية ٢٤٨/١) .

(٣) انظر : تفسير القرآن العظيم ٩٦/١ ط الشعب .

(٤) انظر : جامع البيان ٤٤/١ .

[الشعراء/ ٩٨] . والإنكار في الآيتين السابقتين كان لاسم الله تعالى « الرحمن » كما يدل على ذلك ما رواه البخاري في صحيحه بسنده عن المسور بن مخرمة ومروان - في قصة الصلح في الحديبية - وفيه « فجاء سهيل بن عمرو فقال : هات اكتب بيننا وبينكم كتاباً . فدعا النبي ﷺ الكاتب ، فقال النبي ﷺ « بسم الله الرحمن الرحيم » فقال سهيل : أما الرحمن فوالله ما أدري ماهي ، ولكن اكتب « باسمك اللهم ... الخ »^(١) ولكن ، هل كان هذا الإنكار جهلاً أم جحوداً ؟

والظاهر - والله أعلم - أنه إنكار جحود ، فقد قال الله تعالى عنهم ﴿ وقالوا لو شاء الرحمن ما عبدناهم ﴾ [الزخرف/ ٢٠] ، وقال سلامة بن جندب الطهوي : عجلتم علينا إذ عجلنا عليكم وما يشأ الرحمن يعقد ويطلق .^(٢) وعلى هذا فلا يصح استدلالهم ، ولا توصل دلالته إلى المطلوب .

الشبهة الثانية : وكذلك استدلووا بقوله تعالى ﴿ وقالوا ماهي إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا وما يهلكنا إلا الدهر ﴾ [الحاثية/ ٢٤] حيث قالوا : إن المشركين كانوا دهرية منكرين للخالق^(٣) .

والجواب على ذلك من وجهين :

الأول : إذا كان المراد بإنكار الخالق إنكار وجوده ، فإن هذا من أبطل الباطل وأحل المحال ، لأن العرب كانت تحلف بالله ، وتجعل له نصيباً من النذر ، وكانت تحج وتعظم البيت ، وهذا أمر واضح في سير العرب وأخبارهم ، فإذا كانوا ينكرون وجود الله تعالى فيلزم من يجحون وبيت من يعظمون؟^(٤)

وإذا كان المراد بإنكار الخالق أي إنكار وحدانية الخالق في الخلق فإن الآية لا تدل

(١) الصحيح - كتاب الشروط - باب الشروط في الجهاد ، والمصالحة مع أهل الحرب ، وكتابة

الشروط - رقم ٢٧٣١-٢٧٣٢ ، الفتح ٣٣١/٥ .

(٢) هذا ما اختاره ابن جرير وردّ بشدة على من زعم أن العرب لم تعرف الرحمن . انظر جامع

البيان ٤٤/١ .

(٣) انظر : التوسل بالنبي وجهلة الوهايين ص : ٣٠ .

(٤) انظر في إبطال الزعم بأن المشركين ينكرون وجود الله تعالى . الفصل الحاسم ص : ٢٩ وما

بعدها .

عليه ، لأن الآية فيها إنكار عام وليس فيها نسبة الخلق إلى الله تعالى مع غيره .
وهؤلاء تناقضوا فتارة يذكرون أن المشركين ينكرون وجود الله ، وتارة يقولون إنهم
يثبتون وجوده ويشركون في ربوبيته وهذا هو المشهور عنهم^(١) .

وقد بين الألوسي معنى الآية فقال : « وإسنادهم الإهلاك إلى الدهر إنكار منهم
ملك الموت ، وقبضه الأرواح بأمر الله عز وجل ، وكانوا يسندون الحوادث مطلقاً
إليه لجهلهم أنها مقدره من عند الله ، وأشعارهم لذلك مملوءة من شكوى الدهر ،
وهؤلاء معترفون بوجود الله فهم غير الدهرية ، فإنهم (أي الدهرية) مع اسنادهم
الحوادث إلى الدهر لا يقولون بوجود الله سبحانه وتعالى عما يقولون علواً كبيراً ،
والكل يقول باستقلال الدهر بالتأثير »^(٢) .

الثاني : أن يقال : هذا اعتقاد بعض الجاهليّة ، وهم قلة ، والأكثر معترفون
بوجود الله وربوبيته^(٣) .

الشبهة الثالثة : وكذلك استدلوا بقوله تعالى : ﴿ تالله إن كنا لفي ضلال
مبين ، إذ نسويكم برب العالمين ﴾ [الشعراء/ ٩٨] ، ويقوله تعالى : ﴿ ثم الذين كفروا
بربهم يعدلون ﴾ [الأنعام/ ١] . وقد قرر الدجوي شبهتهم فقال : « انظر إلى قولهم ،
فهم سوا آلهتهم بالله في جعلهم أرباباً كما هو ظاهر لغير المتعسف »^(٤) .

والحق أنه ليس لهم حجة في هاتين الآيتين لأن التسوية والعدل فيهما المراد به : في
إفراد الله بالعبادة ، يقول ابن جرير : « يقول الغاؤون للذين يعبدونهم من دون الله :
تالله إن كنا لفي ذهاب عن الحق ، حين نعدلكم برب العالمين فنعبدكم من دونه »^(٥) .
ويقول أيضاً : « (يعدلون) يجعلون له شريكاً في عبادتهم إياه ، فيعبدون معه
الآلهة والأنداد والأصنام والأوثان ، وليس منها شيء شركه في خلق شيء من ذلك ،

(١) انظر : الفصل الحاسم ص : ٢٩ .

(٢) روح المعاني ١٥٣/٢٥ .

(٣) انظر : الملل والنحل ٥٨٢/٢ - ٥٨٣ .

(٤) مقالات الدجوي ١٥٠/١ - ١٥١ ، ١٥٤ (عن جهود علماء الحنفية ٢٥١/١) .

(٥) جامع البيان ٤٥٥/٩ - ٤٥٦ .

ولا في إنعامه عليهم بما أنعم به عليهم ، بل هو المنفرد بذلك كله ، وهم يشركون في عبادتهم إياه غيره . فسبحان الله ما أبلغها من حجة ، وأجزها من عِظَة ، لمن فكر فيها بعقل ، وتدبرها بفهم»^(١) .

والتسوية في الآية لا تدل على التسوية من كل وجه، فإذا قيل: تساوى الرجلان، أو سويت بينهما أو سويت هذا بذاك لم يدل على التسوية المطلقة التامة من كل وجه. وهذا أمر معروف من اللغة .

ولو فرضنا جدلاً أن الآية تدل على تسوية المشركين الأصنام بالله في كل الأحكام، فإن الأخبار الدالة على أنهم يؤمنون بأنه خالق كل شيء ، وبأنه المتصرف المطلق مثل قوله تعالى ﴿ ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى ﴾ [الزمر/٣] وقوله تعالى ﴿ ويعبدون من دون الله مالا يضرهم ولا ينفعهم ويقولون هؤلاء شفعاؤنا عند الله ﴾ [يونس/١٨] ونحوها يمكن أن تخصص التسوية المطلقة ببعض الأحكام دون بعض^(٢) .

الشبهة الرابعة: وقد استدلوا بقوله تعالى: ﴿ فلا تجعلوا لله أنداداً وأنتم تعلمون ﴾ [البقرة/ ٢٢] . على أن المشركين جعلوا أصنامهم شركاء لله في الربوبية حيث يقول الطباطبائي: « ثم إنه سبحانه حكم بشركهم لاتخاذهم تلك الأصنام شريكاً لله في الخلق وتدبير العالم وجوزوا عبادتها خلافاً لله تعالى ... (ثم استدل بهذه الآية) . » . ثم قال : « وأين هذا ممن لا يعتقد في الأنبياء والصلحاء الخلق والتدبير ولا يعتقد عبادتهم . »^(٣) .

ووجه دلالة هذه الآية - عندهم - مثل وجه دلالة الآيات قبلها ، لأن الندّ معناه المشارك للشيء في جوهره^(٤) . وأخص وصف للإله عندهم هو قدرته على الخلق ، فالندية تقتضي المشاركة في الخلق .

ونحن نقول إن المراد بالندية هنا الندية في العبادة لافي الربوبية بدليل إقرار

(١) جامع البيان ١٤٤/٥ .

(٢) انظر : الفصل الحاسم ص : ٤٠-٤١ .

(٣) البراهين الجلية ص : ٣٢-٣٣ (عن جهود علماء الحنفية ٢٥٣/١) .

(٤) انظر المفردات - للراغب الأصفهاني - ص : ٧٩٦ .

المشركين بربوبيّة الله تعالى .

وقد بين ذلك العلامة محمود شكري الألووسي إذ يقول : « فالمشركون كانوا مشبهة يشبهون آلهتهم بالله تعالى في الالهية ، حيث غلوا في تعظيمهم وحبهم ، وإن لم يشبهوهم بالله تعالى في كل وجه ؛ فكل مشرك مشبه . وهذا التشبيه هو أصل عبادة الأصنام عند المشركين المشبهين العادلين بالله غيره . قال تعالى : ﴿ فلا تجعلوا لله أنداداً وأنتم تعلمون ﴾ [البقرة/ ٢٢] وقال تعالى : ﴿ ومن الناس من يتخذ من دون الله أنداداً يحبونهم كحب الله ﴾ [البقرة/ ١٦٥] فهؤلاء جعلوا المخلوق مثلاً للخالق . والند: الشبيه ؛ ويقال : فلان ند فلان ، وندّ ونده أي شبهه ومثله .

ومنه قول حسان :

أتهجوه ولست له بند فشركما لخير كما الفداء .
وقال جرير :

أتيتم تجعلون إليّ نداءً وهل تيم لذي حسب نديد .

فتبين أن المشبهة هم الذين يشبهون المخلوق بالخالق في العبادة والتعظيم والخضوع والحلف به والنذر له والسجود له والعكوف عند بيته، وحلق الرأس له والاستعانة به والتشريك بينه وبين الله تعالى في قولهم : ليس إلا الله وأنت ، وأنا متكل على الله وعليك ، وأنا في حسب الله وحسبك ، وما شاء الله وشئت ، وهذا لله ولك ، وأمثال ذلك ، فهؤلاء المشبهة .^(١)

الشبهة الخامسة : وكذا استدلوا بقوله تعالى : ﴿ وجعلوا لله مما ذرأ من الحرث والأنعام نصيباً فقالوا : هذا لله بزعمهم وهذا لشركائنا فما كان لشركائهم فلا يصل إلى الله وما كان لله فهو يصل إلى شركائهم ساء ما يحكمون ﴾ [الأنعام/ ١٣٦] على أن المشركين يشركون الآلهة مع الله في الربوبيّة ولهذا كان أنقص من آلهتهم في نفوسهم لأن ما لله يصل إلى الشركاء من غير عكس^(٢) .

(١) بلوغ الأرب ٢/٢١٨-٢٢٠ .

(٢) انظر : مقالات الدجوي ١/٢٥٣ ، مفاهيم ينبغي أن تصحح ص : ٢٧ . (عن جهود علماء

الحنفيّة ١/٢٥٦-٢٥٧) .

ويمكن أن يجاب عن ذلك من وجهين :

(الأول) : أن يقال : ليس المراد بما جعلوا لشركائهم مما خلق الله تعالى من الحرث والأنعام أنهم خلقوا ذلك أو أنّ لهم حقّ التدبير والتأثير فيه ، بل المراد أنهم سوا بين الله تعالى وآلهتهم في النذر الذي ينذرونه من الحرث والأنعام .

قال ابن عباس رضي الله عنه : « كانوا إذا أدخلوا الطعام فجعلوه حزماً ، جعلوا منها لله سهماً ، وسهماً لآلهتهم . وكان إذا هبت الريح من نحو الذي جعلوه لآلهتهم إلى الذي جعلوه لله ، ردوه إلى الذي جعلوه لآلهتهم ، وإذا هبت الريح من نحو الذي جعلوه لله إلى الذي جعلوه لآلهتهم ، أقرّوه ولم يردوه . فذلك قوله ﴿ ساء ما يحكمون ﴾ .^(١)

(الثاني) : أن السبب الداعي لهم على أن يجعلوا ما كان لله فيصل إلى الشركاء ، وما كان للشركاء فلا يصل إلى الله هو أنهم قالوا : إن الله غني فلا يضيره أن نصرف ما نذرناه له إلى الشركاء لأنهم فقراء ، وأما نذر الشركاء فلا يصرفونه للحجة نفسها^(٢) . فليس المراد أنهم انتقصوا الله تعالى بتعظيم الآلهة عليه - كما تقدم - .

وشبه متأخري أهل الكلام في حقيقة شرك المشركين كثيرة ، والمقصود بيان مذهبهم في ذلك ، واستقصاء شبهاتهم تراجع في مظانها^(٣) . وبهذا تكون حجج الكلاميين المتأخرين ساقطة وغير صحيحة ، وإنما دعاهم لكل هذا التعسف ولّي أعناق النصوص : الإرجاء والانحراف في تفسير مفهوم الإله .

(١) رواه ابن جرير في جامع البيان ٣٥٠/٥ .

(٢) ويدل على هذا أثر ابن عباس رضي الله عنه عند ابن جرير في الجامع ٣٥٠/٥ . وانظر : الفصل الحاسم ص : ٤٣ .

(٣) انظر : الفصل الحاسم بين الوهابيين ومخالفهم ص : ٢٨-٤٦ . ودعاوي المناوئين ص : ١٩٥ ، ٣٢٩ وما بعدها ، وجهود علماء الحنفية ١/٢٤٥-٢٨٦ .

المطلب الثاني : إخراج الشرك العملي من حقيقة الشرك .

تبين لنا فيما سبق أن إهمال المتكلمين لتوحيد الألوهية نتج عنه حصر حقيقة التوحيد في توحيد الربوبية فقط ، وأما توحيد الألوهية فقد أُلغي مفهومه برده إلى توحيد الربوبية .

أما في هذا المطلب فإننا سنبين أثراً آخر من آثار الإهمال لتوحيد الألوهية وهو إخراجهم للشرك العملي من حقيقة الشرك ، حيث إنهم لا يعتبرون الاستغاثة والاستعانة بغير الله فيما لا يقدر عليه إلا الله ، وكذا الذبح والنذر والطواف بالقبور شركاً إلا إذا تضمن اعتقاد ربوبية من صرفت له .

فكل الأعمال القلبية والظاهرية إذا صرفت لغير الله تعالى لاتعتبر - عندهم - شركاً إلا إذا تضمنت اعتقاد الربوبية لغير الله .

ومنشأ ربط الشرك باعتقاد الربوبية لغير الله تعالى هو أنهم لا يعتبرون حقيقة التوحيد إلا توحيد الربوبية .

وهذه النتيجة طبيعية لمن حصر التوحيد في توحيد الربوبية إذ الشرك نقيض التوحيد ، لكن هذه النتيجة خطيرة ، حيث اعتبروا من ارتد بسبب الشرك العملي مسلماً .

وعندما نتابع حقيقة الشرك عندهم نجدهم كما سبق يربطون الشرك بالاعتقاد القلبي الذي هو مناط التوحيد والإيمان ، فيقول دحلان : « فالذي يوقع في الإشراك هو اعتقاد ألوهية غير الله سبحانه ، أو اعتقاد التأثير لغير الله »^(١) .

ولا بد أن تلاحظ وأنت تقرأ هذا النص أن الألوهية هي الربوبية بعينها عند دحلان وأمثاله .

كما يقول ابن عفالق : « فاجتمعت الأمة على أن الذبح والنذر لغير الله حرام ، ومن فعلها فهو عاصٍ لله ورسوله ... والذي منع العلماء من تكفيرهم أنهم لم يفعلوا ذلك باعتقاد أنها أنداد لله »^(٢) .

(١) الدرر السنوية ص : ٣٤ ، وانظر : سعادة الدارين ١/١٥١ .

(٢) جواب ابن عفالق على رسالة ابن معمر ق ٦٠ (عن دعاوى المناوئين ص : ١٩٧) .

وكذلك يربط الدجوي كفر المستغيث بغير الله باعتقاده الاستقلال عن الله حيث يقول : « فالمستغيث لا يعتقد أن المستغاث به من الخلق مستقل في أمر من الأمور غير مستمد من الله تعالى ، أمر راجع إليه . وذلك شيء مفروغ منه ، ولا فرق في ذلك بين الأحياء والأموات ، فإن الله خالق كل شيء »^(١) .

ويعتذر النبھاني عن العوام الذين وقعوا في الشرك بأنهم لا يعتقدون الفعل لغير الله تعالى حيث يقول : « وأنت إذا نظرت إلى كل فرد من أفراد المسلمين عامتهم وخاصتهم لا تجد في نفس أحد منهم غير مجرد التقرب إلى الله لقضاء حاجاتهم الدنيويّة والأخرويّة بالاستغاثات . مع علمهم بأن الله هو الفعال المطلق المستحقّ للتعظيم بالأصالة وحده لا شريك له »^(٢) .

وإذا جئنا إلى أحد المعاصرين منهم وهو محمد علوي مالكي نجده يصرح بأن الإقرار بالخلق والإيجاد مانع من تكفير المستغيث بغير الله إذ يقول : « ولا يكفر المستغيث إلا إذا اعتقد الخلق والإيجاد لغير الله »^(٣) .

كما يقول - أيضاً - : « الاعتقاد الصحيح أن الخالق للعباد وأفعالهم هو الله وحده فهو الخالق للعباد وأفعالهم ، لا تأثير لأحد سواه ، لا لحي ولا لمت ، فهذا الاعتقاد هو التوحيد المحض ، بخلاف ما لو اعتقد غير هذا فإنه يقع في الشرك »^(٤) .

وبعد حصر الشرك في الشرك في الربويّة فقط ، أصبح من الطبيعي أن يرى علوي الحداد وغيره أن الاستغاثة بالأنبياء والصالحين والملائكة ، وكذا الذبح والنذر لهم من محبتهم وإكرامهم ، ومحبة الأنبياء والصالحين والملائكة وإكرامهم واجب شرعي .

كما أن علوي الحداد يرى أن دعوة التوحيد الصحيحة أثرت على العوام حتى أصبحوا يعتقدون أن الاستغاثة بغير الله شرك وهذا يعتبره من الثلم في الدين ، ويرى أن من مصلحة الدين أن يُظهر العلماء الاستغاثة ليردوا العامة إليها فيقول : « وينبغي

(١) المقالات الوقية ص : ٢٢٣ ، ٢٢٤ (عن دعاوى المناوئين ص : ٣٥٥) .

(٢) شواهد الحق ص : ١١٦ باختصار .

(٣) مفاهيم ينبغي أن تصحح ص : ١٥ .

(٤) المصدر السابق ص : ١٦ .

اليوم في هذا الوقت من الحوادث التي حدثت في الثلم في الدين باعتقاد العامة قول البدعي أن الاستغاثة شرك ، فالعالم والمقتدي به ينبغي له أن يظهر الاستغاثة ليقنتدي به ^(١) .

وإن الباحث ليقف مندهشاً من آثار إهمال توحيد الألوهية ، حيث أصبح الشرك - عندهم - من التوحيد ، وإنكاره ثلم في الدين ، كما أنه ينبغي على العالم أن يشرك ليرد الناس إلى الدين .

أي فهم للإسلام وللإيمان عند الحداد وأمثاله بعد الكلام السابق ؟

لقد أثر منهج أهل الكلام عندما أهمل توحيد الألوهية إلى درجة تسويغ الشرك باسم التوحيد وكذا الدعوة إلى الشرك ومحاولة إدخال أكبر عدد فيه عند هؤلاء .

أما الطباطبائي فقد نسب إلى الأنبياء الشرك حيث زعم أن الأنبياء استعانوا بغير الله تعالى فقال : « فالأنبياء مع أنهم معصومون ، استعانوا بغير الله تعالى ، حتى نزل في حق محمد ﷺ ﴿ يا أيها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين ﴾ [الأنفال/ ٦٤] فكيف تنكر الوهابية جواز الاستمداد بالمخلوق ^(٢) .

ونلاحظ أنه فهم من الآية أن الله تعالى حسب للنبي ﷺ ، وكذلك المؤمنون حسب له أيضاً . وهذا الفهم السقيم للآية الكريمة أوصله إلى هذه النتيجة المنحرفة . والفهم الصحيح للآية هو أن الله تعالى حسب للنبي ﷺ وكذلك حسب للمؤمنين فإن الواو في قوله ﴿ ومن اتبعك من المؤمنين ﴾ هي واو « مع » وتكون « من » في محل نصب ، وحسب بمعنى كافيك أي : الله يكفيك ويكفي من اتبعك ، كما تقول العرب : حسبك وزيداً درهم قال الشاعر :

إذا كانت الهيجاء وانشقت العصا فحسبك والضحاك سيف مهند .

فإن « الحسب » و « الكفاية » لله وحده ، كالتوكل والتقوى والعبادة . كما قال تعالى : ﴿ وإن يريدوا أن يخدعوك فإن حسبك الله هو الذي أيدك بنصره وبالمؤمنين ﴾ [الأنفال/ ٦٢] .

(١) مصباح الظلام ص : ٦٠ .

(٢) البراهين الجلية ص : ٣٣ ، ٣٤ (عن دعاوى المناوئين ص : ٣٥٣) .

ففرّق بين الحسب والتأييد ، فجعل الحسب لله وحده ، وجعل التأييد له بنصره
وبالمؤمنين^(١) .

ونظير هذه الآية قوله تعالى : ﴿ ولو أنهم رضوا ما آتاهم الله ورسوله ، وقالوا
حسبنا الله سيؤتينا الله من فضله ورسوله إنا إلى الله راغبون ﴾ [التوبة/ ٥٩] .
« فتأمل كيف جعل الإيتاء لله ولرسوله ، كما قال تعالى ﴿ وما آتاكم الرسول
فخذوه ﴾ [الحشر/ ٧] ، وجعل الحسب له وحده ، فلم يقل : وقالوا حسبنا الله
ورسوله ، بل جعله خالص حقه ، كما قال تعالى : ﴿ إنا إلى الله راغبون ﴾ ولم
يقل : وإلى رسوله ، بل جعل الرغبة إليه وحده ، كما قال تعالى : ﴿ فإذا فرغت
فانصب ، وإلى ربك فارغب ﴾ [الشرح/ ٧، ٨] ، فالرغبة والتوكل والإنابة والحسب لله
وحده ، كما أن العبادة والتقوى ، والسجود لله وحده ، والنذر والحلف لا يكون إلا
لله وحده سبحانه وتعالى .

ونظير هذا قوله تعالى ﴿ أليس الله بكاف عبده ﴾ [الزمر/ ٣٦] فالحسب : هو
الكافي ، فأخبر سبحانه وتعالى أنه وحده كاف عبده ، فكيف يجعل أتباعه مع الله في
هذه الكفاية ؟ .^(٢)

وبهذا نعلم فساد استدلال الطباطبائي بهذه الآية على ما يدعو إليه من الشرك .
وقد تقدم أن قول المتكلمين بعدم دخول توحيد الألوهية في حقيقة التوحيد
أساسه الإرجاء والانحراف في مفهوم الإله إلا أن أهل الكلام المتأخرين ذكروا أدلة
شرعية على ما صاروا إليه .

وكذلك حالهم هنا حيث إن أساس إخراج الشرك العملي من الشرك هو الإرجاء
ومع هذا فقد دافع المتكلمون المتأخرون عن الممارسات الشركية دفاعاً مستميتاً وجمعوا
كل ما يستطيعون من الشبه المضلة لذلك ، وسنناقش أهم هذه الشبه فيما يأتي :

* شبهاتهم في تبرير الممارسات الشركية .

* الشبهة الأولى : أن من شهد لله تعالى بأنه وحده الخالق والرزاق والمدبر ، ثم

(١) انظر : زاد المعاد ١/٣٥-٣٦ .

(٢) المصدر السابق ١/٣٦-٣٧ .

طلب من الأنبياء والصالحين المدد والعون وكشف الضراء ، فإنه لا يكون مشركاً ، لأن للأنبياء والصالحين جاه عند الله تعالى ، وإذا كان الأمر كذلك فإن الالتجاء الى الأنبياء والصالحين ليس بشرك .

ونلاحظ أنّ هذه الشبهة مركبة من أمور متعددة وهي :

١- أن التوحيد هو الشهادة لله تعالى بالربوبية .

٢- أن الشرك هو الشرك في الربوبية .

٣- أن صرف العبادة كاللجوء ، والخوف والرجاء ، والمحبة ، والعبادات العمليه المتعلقة بالجوارح لا تكون شركاً إذا لم يعتقد إستقلالية المعبود بالربوبية . وهذه الشبهات الثلاث سبق الجواب عنها مفصلاً .

ويمكن أن نجيب على ما سبق بجواب مختصر فنقول كما قال الشيخ محمد بن عبد الوهاب : « أن الذين قاتلهم رسول الله ﷺ مقرون بما ذكرت (يعني الربوبية) ، ومقرون بأن أوثانهم لا تدبر شيئاً ، وإنما أرادوا الجاه والشفاعة ، وأقرأ عليهم ما ذكر الله في كتابه ووضحه » (١) .

* الشبهة الثانية : أنّ المشركين كانوا يعبدون حجارة وخشباً ، وينسبون لها التصريف والخلق أما المتأخرون فإنهم يقصدون الأنبياء والصالحين ويستغيثون بهم ويدجون وينذرون لهم ويطوفون بقبورهم لما لهم من الجاه عند الله تعالى . ولا يستوي من يعبد الحجر الأصم ومن يقصد النبي والولي ، كما لا يستوي من يعلم أنّ من يقصده لا يملك شيئاً من التدبير والتأثير ، ومن يظن أن الأصنام تملك التدبير والتأثير استقلالاً (٢) .

وكذا نلاحظ أنّ هذه الشبهة مركبة من شبهتين :

أحدهما: أن المشركين يعتقدون في أصنامهم أنها تملك شيئاً من الخلق والتدبير ، وقد سبق مناقشة شبهاتهم في ذلك والرد عليها .

(١) كشف الشبهات (ضمن مجموع فتاوى فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين ٦٠/٧) .
 (٢) انظر : التوسل بالنبي وجهلة الوهابيين ص : ٣٧ ، ٥٤-٥٥ ، ٥٨ ، ٦١ ، ٦٥ ، ٩٢ ، وسعادة الدارين ٣٠٤/١-٣٠٧ ، وفصل الخطاب ص : ١٢ ، ١٨ ، ٧٢ ، ٩١-٩٨ ، وشواهد الحق ص : ١٥١-١٥٢ ، والدرر السنينة ص : ٤١ ، وكشف الإرتياب ص : ٢٩٣-٢٩٦ .

الثانية : أن المشركين يعبدون الأصنام المصنوعة من الحجارة والخشب ،
والمتاخرين يلتجئون إلى الصالحين ، وهناك فرق بين الحجارة والصالحين .

والجواب عن هذه الشبهة من وجوه :

الأول : لا يصح القول بأن المشركين يعبدون حجارة وخشباً مصنوعاً لذاته ،
وإنما كانت الأصنام رمزاً يدل على الصالحين ؛ الذين هم المعبودون في الحقيقة ، وإنما
جعلوا هذه الأصنام للتذكير بهم ، وتكون قبلة للعابدين لهم كما أن الكعبة قبلة
للمسلمين وليست معبودة في ذاتها .

وقد تقدم أن ودّاً وسواعاً ويغوث ويعوق ونسراً أصبحت في أحياء العرب بعد
عبادة قوم نوح للتماثيل المصورة على أشكالهم ، وهم في الأصل رجال صالحون من
قوم نوح عليه السلام ، وكذا الحال في اللات وغيره .

وعلى هذا فإن أصل عبادة المشركين كانت في تعظيم الصالحين لاعتقادهم أن
لهم جاهاً عند الله تعالى .

الثاني^(١) : أن الله تعالى قد ذكر أوصاف العقلاء لآلهة المشركين ، وعبر عن
آلهتهم بصيغة العاقل ، فدل ذلك على أنهم ما كانوا يعبدون الحجارة والأخشاب
لذاتها وإنما كانت العبادة في الحقيقة للصالحين . فقال تعالى : ﴿ والذين يدعون من
دون الله لا يخلقون شيئاً وهم يُخلقون ، أموات غير أحياء وما يشعرون أيان
يبعثون ﴾ [النحل/ ٢٠، ٢١] . وقال تعالى : ﴿ ويوم نحشرهم جميعاً ثم نقول للذين
أشركوا مكانكم أنتم وشركاؤكم ، فزيلنا بينهم وقال شركاؤهم ما كنتم إيانا
تعبدون ، فكفى بالله شهيداً بيننا وبينكم إن كنا عن عبادتكم لغافلين ﴾ [يونس/
٢٨، ٢٩] . وقال تعالى : ﴿ إن الذين تدعون من دون الله عباد أمثالكم فادعوهم
فليستجيبوا لكم إن كنتم صادقين ﴾ [الأعراف/ ١٩٤] . وقال تعالى : ﴿ أفحسب
الذين كفروا أن يتخذوا عبادي من دوني أولياء ﴾ [الكهف/ ١٠٢] .

وقال تعالى : ﴿ والذين تدعون من دونه ما يملكون من قطمير ، إن تدعوهم
لا يسمعوا دعاءكم ولو سمعوا ما استجابوا لكم ويوم القيامة يكفرون بشرككم ﴾

[فاطر/ ١٣، ١٤] .

(١) انظر : جهود علماء الحنفية ١/ ٤٩٩-٥٠٠ .

وقال عز وجل : ﴿ ومن أضل ممن يدعو من دون الله من لا يستجيب له إلى يوم القيامة وهم عن دعائهم غافلون ، وإذا حشر الناس كانوا لهم أعداء وكانوا بعبادتهم كافرين ﴾ [الأحقاف/ ٥، ٦] .

وقال تبارك وتعالى : ﴿ أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة أيهم أقرب ويرجون رحمته ويخافون عذابه ﴾ [الإسراء/ ٥٧] .

ولو أن آلهة المشركين حجارة وأخشاب لما صحَّ التعبير عنها بصيغة العاقل ، فلما جاء التعبير بالصيغة الدالة على العاقل دل ذلك على أن المعبودين في الحقيقة هم الصالحون .

ومما يؤكد ذلك أنه لا يتصور أن يطبق الجرم الغفير من العقلاء على عبادة الأصنام والأخشاب لذاتها ، وإن كان يوجد من بعض سفهائهم من يفعل ذلك .

يقول الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب : « فَإِنْ قِيلَ : هَؤُلَاءِ الْآيَاتُ (١) نَزَلَتْ فِيمَنْ يَعْبُدُ الْأَصْنَامَ ، كَيْفَ تَجْعَلُونَ الصَّالِحِينَ مِثْلَ الْأَصْنَامِ ؟ أَمْ كَيْفَ تَجْعَلُونَ الْأَنْبِيَاءَ أَصْنَامًا .

فجوابه بما تقدم . فإنه إذا أقر أن الكفار يشهدون بالربوبية كلها لله ، وأنهم ما أرادوا ممن قصدوه إلا الشفاعة ، ولكن أراد أن يفرق بين فعلهم وفعله بما ذكره فاذا ذكر له أن الكفار منهم من يدعو الأصنام ، ومنهم من يدعو الأولياء الذين قال الله فيهم : ﴿ أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة أيهم أقرب ﴾ ويدعون عيسى بن مريم وأمه ، وقد قال الله تعالى : ﴿ ما المسيح ابن مريم إلا رسول قد خلت من قبله الرسل وأمه صديقة كانا يأكلان الطعام انظر كيف نبين لهم الآيات ، ثم انظر أنى يؤفكون ، قل أتعبدون من دون الله مالا يملك لكم ضراً ولا نفعاً والله هو السميع العليم ﴾ [المائدة/ ٧٥، ٧٦] .

واذكر له قوله تعالى : ﴿ ويوم يحشرهم جميعاً ثم يقول للملائكة أهؤلاء إياكم كانوا يعبدون ، قالوا سبحانك أنت ولينا من دونهم بل كانوا يعبدون الجنّ أكثرهم بهم مؤمنون ﴾ [سبأ/ ٤٠، ٤١] . وقوله تعالى : ﴿ وإذ قال الله يا عيسى ابن مريم أنت قلت للناس اتخذوني وأمي إلهين من دون الله قال سبحانك ما يكون

(١) المراد الآيات في تقرير أن عبادة غير الله شرك .

لي أن أقول ما ليس لي بحق إن كنت قلته فقد علمته تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك إنك أنت علام الغيوب ﴿المائدة/ ١١٦﴾ .

فقل له : أعرفت أن الله كفر من قصد الأصنام ، وكفر - أيضاً - من قصد الصالحين وقاتلهم رسول الله ﷺ ؟ (١) .

الثالث : أنه لو كان المشركون يعبدون الحجارة لذاتها ، فإنَّ عبادة الصالحين من دون الله شرك - أيضاً - ، لأنَّ الشرك هو صرف العبادة لغير الله تعالى سواء كانت لحجارة أو لرجلٍ صالح .

و « لاشك أن من اعتقد في ميت من الأموات ، أو حي من الأحياء أنه يضره أو ينفعه إما استقلالاً أو مع الله تعالى ، وناداه أو توجه إليه ، أو استغاث به في أمر من الأمور التي لا يقدر عليها المخلوق فلم يخلص التوحيد لله ، ولا افردته بالعبادة ، إذ الدعاء بطلب وصول الخير إليه ودفع الضر عنه هو نوع من أنواع العبادة ولا فرق بين أن يكون هذا المدعو من دون الله أو معه حجراً أو ملكاً أو شيطاناً كما كان يفعل ذلك أهل الجاهلية وبين أن يكون إنساناً من الأحياء أو الأموات كما يفعله الآن كثير من المسلمين ، وكل عالم يعلم هذا ويُقرّ به ، فإنَّ العلة واحدة ، وعبادة غير الله تعالى وتشريك غيره معه يكون للحيوان كما يكون للجماد ، وللحي كما يكون للميت . فمن زعم أن ثمَّ فرقاً بين من اعتقد في وثن من الأوثان أنه يضر أو ينفع وبين من اعتقد في ميت من بني آدم أو حي منهم أنه يضر أو ينفع ، أو يقدر على أمر لا يقدر عليه إلا الله تعالى ، فقد غلط غلطاً بيّناً ، وأقر على نفسه بجهل كثير . فإنَّ الشرك هو دعاء غير الله في الأشياء التي تختص به أو اعتقاد القدرة لغيره فيما لا يقدر عليه سواه ، أو التقرب إلى غيره بشيء مما لا يتقرب به إلا إليه . ومجرد تسمية المشركين لما جعلوه شريكاً بالصنم والوثن والإله لغير الله زيادة على التسمية بالولي والقبر والمشهد كما يفعله كثير من المسلمين [لا يقتضي التفرقة في الحكم بين المتفقين في الاعتقاد] (٢) بل الحكم واحد إذا حصل لمن يعتقد في الولي والقبر ما كان

(١) كشف الشبهات (مجموع فتاوى فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين ٦١/٧ - ٦٣) .

(٢) هذه زيادة يقتضيها السياق لعدم وجود الخير لقوله « ومجرد تسمية المشركين » وقد

استفدتها من المعلق على الكتاب .

يحصل لمن كان يعتقد في الصنم والوثن . إذ ليس الشرك هو مجرد إطلاق بعض الأسماء على بعض المسميات ، بل الشرك هو أن يفعل لغير الله شيئاً مما يختص به سبحانه ، سواء أطلق على ذلك الغير ما كانت تطلقه عليه الجاهلية أو أطلق عليه اسماً آخر ، فلا اعتبار بالاسم فقط ، ومن لم يعرف هذا فهو جاهل لا يستحق أن يخاطب بما يخاطب به أهل العلم .

وقد علم كل عالم أن عبادة الكفار للأصنام لم تكن إلا بتعظيمها ، واعتقاد أنها تضر وتنفع ، والاستغاثة بها عند الحاجة والتقرب لها في بعض الحاجات بجزء من أموالهم ، وهذا كله قد وقع من المعتقدين في القبور ، فإنهم قد عظموها إلى حدٍ لا يكون الا لله سبحانه»^(١) .

فتبين من هذا أنه لافرق بين شرك الجاهلية وشرك عباد القبور ، حتى لو اختلف الشريك المعبود مع الله تعالى أو من دونه .

وقد حاورهم الشيخ الإمام حواراً رائعاً حيث يقول : « فإن قال : الشرك عبادة الأصنام ، ونحن لانعبد الأصنام ، فقل له : مامعنى عبادة الأصنام ؟ ، أتظن أنهم يعتقدون أن تلك الأخشاب والحجارة تخلق ، وترزق ، وتدبر أمر من دعاها ؟ فهذا يكذبه القرآن .

وإن قال : هو من قصد خشية ، أو حجراً ، أو بنية على قبر أو غيره ، يدعون ذلك ويذبحون له ، ويقولون إنه يقربنا إلى الله زلفى ، ويدفع الله عنا ببركته أو يعطينا ببركته .

فقل : صدقت ، وهذا هو فعلكم عند الأحجار والأبنية التي على القبور وغيرها . فإذا أقرّ أن فعلهم هذا هو عبادة الأصنام ، فهو المطلوب . ويقال له أيضاً : قولك الشرك عبادة الأصنام ، هل مرادك أن الشرك مخصوص بهذا ، وأن الاعتماد على الصالحين ودعائهم لا يدخل في ذلك ؟

فهذا يردده ما ذكر الله في كتابه من كفر من تعلق على الملائكة أو عيسى أو الصالحين فلا بد أن يقر لك أن من أشرك في عبادة الله أحداً من الصالحين فهو الشرك

(١) هذا كلام شيخ الاسلام ابن تيمية نقله السهسواني عنه في صيانة الانسان ص ١٥٩-١٦٠ ، وانظر بداية النقل عن ابن تيمية ص ١٥٤ .

المذكور في القرآن ، وهذا هو المطلوب .

وسرّ المسألة : أنه إذا قال أنا لا أشرك بالله .

فقل له : وما الشرك بالله ؟ فسرّه لي ؟

فإن قال : هو عبادة الأصنام .

فقل : وما معنى عبادة الأصنام ؟ فسرّها لي .

فإن قال : أنا لا أعبد إلا الله . فقل : ما معنى عبادة الله ؟ فسرّها لي .

فإن فسرّها بما بينه القرآن فهو المطلوب ، وإن لم يعرفه فكيف يدعي شيئاً وهو

لا يعرفه ؟

وإن فسر ذلك بغير معناه بينت له الآيات الواضحات في معنى الشرك بالله

وعبادة الأوثان ، وأنه الذي يفعلونه في هذا الزمان بعينه .

وأن عبادة غير الله وحده لا شريك له هي التي ينكرون علينا ويصيحون فيه

كما صاح إخوانهم حيث قالوا: ﴿ أَجْعَلِ الْآلِهَةَ إلهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجَابٌ ﴾

(١) . [ص/ ٥٠ . .]

* الشبهة الثالثة : استدلوها بعصمة دم ومال من قال (لا إله الا الله) وذكروا

الأحاديث الدالة على هذا المعنى ومنها قول الرسول ﷺ « أمرت أن أقاتل الناس

حتى يشهدوا ألا إله الا الله وأن محمداً رسول الله ، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني

دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله » (٢) ، وقوله ﷺ: « من صلى صلاتنا

واستقبل قبلتنا فهو المسلم الذي له مالنا وعليه ما علينا » (٣) ، وقوله لأسامة بن زيد رضي

الله عنهما : « أقتلته بعدما قال لا إله الا الله ؟ فقال : يا رسول الله : إنما قالها خوفاً

من السيف ، فقال له : « فهلاً شققت عن قلبه حتى تعلم أنه قالها لذلك » (٤) . وغيرها .

(١) كشف الشبهات (مجموع فتاوى فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين ٧٣/٧-٧٥) .

(٢) سبق تخريجه ص : ١١٢ .

(٣) رواه البخاري - كتاب الصلاة - باب فضل استقبال القبلة ... - برقم ٣٩٣ ، الفتح ٤٩٦/١ ،

وقد تكرر بمعناه برقم ٣٩١ ، ٣٩٢ .

(٤) رواه البخاري - كتاب المغازي - باب بعث النبي ﷺ أسامة بن زيد إلى الحُرقات من جهينة

قالوا : فهذه الأحاديث تدل على أن من قال (لا إله الا الله) فهو مسلم معصوم الدم والمال ، ولا يكفر أبداً لأن الكفر أمر اعتقادي في الباطن لا يعلمه إلا الله . ثم ذكروا أن دعوة الشيخ الامام خارجية حرورية لأنها كفرت المسلمين - فيما زعموا - بعد قولهم (لا إله الا الله)^(١) .

ويجاب عن هذا بأنه لا يصح لأحد أن يأخذ هذه العمومات ويعمل بها دون الرجوع إلى النصوص الشرعية التي تقيدها وتبين معناها^(٢) . ومن أمثلة هذه النصوص المقيدة لها والمبينة لمعناها : حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « من شهد ألا إله الا الله وحده لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله ، وأن عيسى عبد الله ورسوله ، وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه ، والجنة حق ، والنار حق ، أدخله الله الجنة على ما كان من العمل »^(٣) .

وقد بين الشيخ عبدالرحمن بن حسن اشتمال هذا الحديث على شروط الشهادة، وأنها ليست كلمة تقال فقط حيث يقول : « قوله (من شهد ألا إله الا الله) أي : من تكلم بها عارفاً لمعناها، عاملاً بمقتضاها باطناً وظاهراً . كما قال تعالى : ﴿ فاعلم أنه لا إله الا الله ﴾ [حمد/ ١٩] وقوله : ﴿ إلا من شهد بالحق وهم يعلمون ﴾ [الزخرف/ ٨٦] . أما النطق بها من غير معرفة بمعناها ، ولا يقين ولا عمل بما تقتضيه ، من نفي الشرك وإخلاص القول والعمل - قول القلب واللسان ، وعمل القلب والجوارح - فغير نافع بالإجماع . قال في (المفهم على صحيح مسلم) : باب لا

← - ورقمه ٤٢٦٩ - الفتح ٥١٧/٧ ، ورواه في موضع آخر ورقمه (٦٨٢٢) ، ومسلم - كتاب الإيمان - باب تحريم قتل الكافر بعد أن قال لا إله الا الله - ورقمه ٩٦ ، والنسائي في السنن الكبرى - كتاب السير - باب قول المشرك لا إله الا الله - برقم ٨٥٩٤ ، ٨٥٩٥ .

(١) انظر : التوسل بالنبي وجهلة الوهايين ص : ٣٦-٣٧ .

(٢) ويدل على أهمية الرجوع إلى النصوص الأخرى قوله تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا ادخلوا في السلم كافة ﴾ وقوله : ﴿ أفئتمون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض ﴾ .

(٣) رواه البخاري - كتاب أحاديث الأنبياء - باب قوله تعالى ﴿ يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم ... ﴾ - ورقمه ٣٤٣٥ - الفتح ٤٧٤/٦ ، ومسلم - كتاب الإيمان - باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعاً - برقم ٢٨ ، وأحمد في مسنده ٣١٣/٥ - ٣١٤ .

يكفي مجرد التلفظ بالشهادتين ، بل لابد من استيقان القلب . هذه الترجمة تنبيه على فساد مذهب المرجئة ، القائلين بأنّ التلفظ بالشهادتين كافٍ في الإيمان . وأحاديث هذا الباب تدل على فساده ، بل هو مذهب معلوم الفساد من الشريعة لمن وقف عليها . ولأنه يلزم منه تسويغ النفاق ، والحكم للمنافق بالإيمان الصحيح ، وهو باطل قطعاً ، انتهى . وفي هذا الحديث (حديث عبادة) ما يدل على هذا ، وهو قوله (من شهد) فإن الشهادة لا تصلح إلا إذا كانت عن علم و يقين «^(١) .

ومن الأحاديث الدالة على شروط هذه الكلمة قوله ﷺ : « فإن الله حرم على النار من قال لا إله الا الله يبتغي بذلك وجه الله »^(٢) .

فقوله « يبتغي بذلك وجه الله » يدل على شرط الإخلاص لله تعالى^(٣) . وقوله ﷺ « من قال لا إله الا الله وكفر بما يعبد من دون الله حرم ماله ودمه ، وحسابه على الله عز وجل »^(٤) ، والكفر بالمعبودات من دون الله تعالى يدل على ضرورة ترك الشرك ، وعلى ضرورة البراءة من الشرك وأهله . وخلاصة القول : أن قول لا إله الا الله لا يكفي وحده في استمرار ثبوت الإسلام للإنسان ، كما لا يكفي في النجاة من النار يوم القيامة ، بل لابد من أمرين مهمين :

١- العمل الظاهر والباطن - إجمالاً - .

٢- ترك النواقض^(٥) .

فلا تنفع (لا إله الا الله) من أعرض عن جنس العمل ، كما لا تنفع من نقض مدلولها بأحد النواقض .

(١) فتح المجيد ١/١١٩-١٢١ - ت الفريان - .

(٢) رواه البخاري - كتاب الصلاة - باب المساجد في البيوت - ورقمه ٤٢٥ - الفتح ١/٥١٩ ، وقد رواه في مواضع من صحيحه انظر الارقام التالیه [٦٦٧ ، ٦٨٦ ، ٦٤٢٣ ، ٦٩٣٨] ، ورواه مسلم - كتاب الإيمان - باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعاً - ورقمه ٣٢ ، ٣٣ .

(٣) انظر : شرح ذلك في المصدر السابق ١/١٣٦-١٤٤ - ت الفريان - .

(٤) رواه مسلم - كتاب الإيمان - باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله الا الله ... - برقم ٢٣ .

(٥) انظر تفصيل ذلك في ضوابط التكفير ص : ٤٥-٥٤ .

وقد دحض هذه الشبهة الشيخ الإمام فقال : « فالجواب : أنه لا خلاف بين العلماء كلهم أن الرجل إذا صدق الرسول ﷺ في شيء وكذبه في شيء ، أنه كافر لم يدخل في الاسلام ، وكذلك إذا آمن ببعض القرآن وجحد بعضه ؟ كمن أقر بالتوحيد وجحد وجوب الصلاة ، أو أقر بالتوحيد والصلاة وجحد وجوب الزكاة ، أو أقر بهذا كله وجحد الصوم ، أو أقرّ بهذا كله وجحد الحج ، ولما لم ينقد أناس في زمن النبي ﷺ للحج أنزل الله في حقهم : ﴿ ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً ومن كفر فإن الله غني عن العالمين ﴾ [آل عمران/ ٩٧] .

ومن أقر بهذا كله وجحد البعث كفر بالإجماع، وحل دمه وماله كما قال تعالى: ﴿ إن الذين يكفرون بالله ورسله ويريدون أن يفرقوا بين الله ورسله ويقولون نؤمن ببعض ونكفر ببعض ويريدون أن يتخذوا بين ذلك سبيلاً أولئك هم الكافرون حقا وأعدنا للكافرين عذاباً مهيناً ﴾ [النساء/ ١٥٠، ١٥١] .

فإذا كان الله قد صرح في كتابه أن من آمن ببعض وكفر ببعض فهو الكافر حقاً زالت هذه الشبهة، وهذه هي التي ذكرها بعض أهل الاحساء في كتابه الذي أرسله إلينا. ويقال أيضاً : إذا كنت تُقر أن من صدق الرسول ﷺ في كل شيء وجحد وجوب الصلاة أنه كافر حلال الدم والمال بالإجماع ، وكذلك إذا أقرّ بكل شيء إلا البعث ، وكذلك لو جحد وجوب صوم رمضان وصدق بذلك كله ولا تختلف المذاهب فيه ، وقد نطق به القرآن كما قدمنا .

فمعلوم أن التوحيد هو أعظم فريضة جاء بها النبي ﷺ ، وهو أعظم من الصلاة، والزكاة ، والصوم ، والحج ، فكيف إذا جحد الانسان شيئاً من هذه الأمور كفر ولو عمل بكل ما جاء به الرسول ﷺ ؟ وإذا جحد التوحيد الذي هو دين الرسل كلهم لا يكفر ؟ سبحان الله ، ما أعجب هذا الجهل ! «^(١) .

ثم ذكر الشيخ الامام بعض من قال (لا إله الا الله ، محمد رسول الله) ومع ذلك كفر بالإجماع لما وقع منه ما يناقض ما نطق به ، فقال :

• - « ويقال أيضاً : هؤلاء أصحاب رسول الله ﷺ قاتلوا بني حنيفة وقد

(١) كشف الشبهات (مجموع فتاوى فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين ٧/ ٨٠-٨٤) .

أسلموا مع النبي ﷺ ، وهم يشهدون أن لا إله الا الله وأن محمداً رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، ويؤذنون ويصلون .

فإن قال إنهم يقولون : إن مسيلمة نبي .

فقل : هذا هو المطلوب . إذا كان من رفع رجلاً إلى رتبة النبي ﷺ كفر وحل ماله ودمه ، ولم تنفعه الشهاداتتان ، ولا الصلاة ، فكيف بمن رفع شمسان أو يوسف أو صحابياً أو نبياً إلى مرتبة جبار السموات والأرض ؟ سبحان الله ، ما أعظم شأنه ، كذلك يطبع الله على قلوب الذين لا يعلمون » .

• - ويقال أيضاً : الذين حرقهم علي بن أبي طالب رضي الله عنه بالنار كلهم يدعون الإسلام ، وهم من أصحاب علي رضي الله عنه ، وتعلموا العلم من الصحابة ، ولكن اعتقدوا في علي مثل الاعتقاد في يوسف وشمسان وأمثالهما . فكيف أجمع الصحابة على قتلهم وكفرهم ؟ أتظنون أن الصحابة يكفرون المسلمين ؟ أم تظنون أن الاعتقاد في تاج وأمثاله لا يضر ، والاعتقاد في علي رضي الله عنه يكفر ؟ .

• - ويقال أيضاً : بنو عبيد القداح الذين ملكوا المغرب ومصر في زمان بني العباس كلهم يشهدون أن لا إله الا الله وأن محمداً رسول الله ، ويدعون الإسلام ، ويصلون الجمعة والجماعة ، فلما أظهروا مخالفة الشريعة في أشياء دون ما نحن فيه أجمع العلماء على كفرهم وقتلهم ، وأن بلادهم بلاد حرب ، وغزاهم المسلمون حتى استنقذوا ما بأيديهم من بلدان المسلمين .

• - ويقال أيضاً : إذا كان الأولون لم يكفروا إلا أنهم جمعوا بين الشرك وتكذيب الرسول والقرآن وإنكار البعث ، وغير ذلك ، فما معنى الباب الذي ذكر العلماء في كل مذهب : (باب حكم المرتد) وهو المسلم الذي يكفر بعد إسلامه ، ثم ذكروا أنواعاً كثيرة كل نوع منها يكفر ، ويحل دم الرجل وماله ، حتى أنهم ذكروا أشياء يسيرة عند من فعلها ، مثل كلمة يذكرها بلسانه دون قلبه ، أو كلمة يذكرها على وجه المزح واللعب .

• - ويقال أيضاً : الذين قال الله فيهم ﴿ يحلفون بالله ما قالوا ولقد قالوا كلمة الكفر ، وكفروا بعد إسلامهم ﴾ [التوبة/ ٧٤] أما سمعت الله كفرهم بكلمة مع كونهم في زمن رسول الله ﷺ ويجاهدون معه ، ويصلون ، ويزكون ، ويحجون ،

ويوحدون ، وكذلك الذين قال الله فيهم ﴿ قل أبالله وآياته ورسوله كنتم تستهزون لا تعتذروا قد كفرتم بعد إيمانكم ﴾ [التوبة/ ٦٦] .

فهؤلاء الذين صرح الله فيهم أنهم كفروا بعد إيمانهم وهم مع رسول الله ﷺ ، في غزوة تبوك قالوا كلمة ذكروا أنهم قالوها على وجه المزح ، فتأمل هذه الشبهة وهي قولهم : تكفرون من المسلمين أناساً يشهدون أن لا إله الا الله ويصلون ويصومون ، ثم تأمل جوابها فإنه من أنفع ما في هذه الأوراق «^(١) .

وقال - عن استدلال هؤلاء بالأحاديث السابقة ، وما في معناها - : « مراد هؤلاء الجهلة أن من قالها لا يكفر ، ولا يُقتل ولو فعل ما فعل . فيقال لهؤلاء المشركين الجهال : معلوم أنّ رسول الله ﷺ قاتل اليهود وهم يقولون : لا إله الا الله وأن محمداً رسول الله ويصلون ويدعون الإسلام ، وكذلك الذين حرقهم علي بن أبي طالب بالنار . »^(٢) .

ثم وجه هذه الأدلة وفق المفهوم الصحيح لها ، فقال : « ولكن أعداء الله ما فهموا معنى الأحاديث : فأما حديث أسامة فإنه قتل رجلاً ادعى الاسلام بسبب أنه ظن أنه ما ادعى الاسلام إلا خوفاً على دمه وماله ، والرجل إذا أظهر الإسلام وجب الكف عنه حتى يتبين منه ما يخالف ذلك ، وأنزل الله تعالى في ذلك ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا ضربتم في سبيل الله فتيّنوا ﴾ [النساء/ ٩٤] أي فتيّنوا ، فالآية تدل على أنه يجب الكف عنه والثبوت ، فإن تبيّن منه بعد ذلك ما يخالف الإسلام قُتل ، لقوله تعالى ﴿ فتيّنوا ﴾ ، ولو كان لا يقتل إذا قالها^(٣) لم يكن للثبوت معنى .

وكذلك الحديث الآخر وأمثاله معناه ما ذكرناه أن من أظهر التوحيد والاسلام وجب الكف عنه إلى أن يتبيّن منه ما يناقض ذلك . »^(٤) . ثم ذكر نحواً مما سبق .

(١) كشف الشبهات (مجموع فتاوى فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين ٧/٨٥-٨٨) .

(٢) كشف الشبهات (مجموع فتاوى فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين ٧/٩٢-٩٥) .

(٣) أي قال (لا إله الا الله) .

(٤) كشف الشبهات (مجموع فتاوى فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين ٧/٩٢-٩٥) .

وانظر في دحض هذه الشبهة: نيل الأوطار/١/٣٧٦، إرشاد السائل إلى دلائل المسائل (ضمن مجموعة

الرسائل المنيرة ٣/٨٨) ، مصباح الظلام ص: ١١٤ ، الدرر السنّية في الأجوبة النجدية ٩/٣٥٥ .

ويلاحظ أن هذه الشبهة مبنية على مذهبهم في الإيمان ، وهو « الإرجاء » . وقد بنوا عليها تبرير الأقوال والأعمال الشركية ، مما يدل على أن علم الكلام أصبح من علوم القبورين المستخدمة في الدفاع عن شرك القبور وغيره^(١) .

* **الشبهة الرابعة :** قالوا : إنَّ للرسول ﷺ جاهاً عند الله تعالى ، فنحن نطلب منه أن يشفع لنا عند الله ، وشفاعته هي مجرد دعائه لله تعالى وابتهاله وطلبه منه لمن سأله ذلك ؛ كما يدعو المؤمن لأخيه بظهر الغيب . وقد أذن الله تعالى للرسول ﷺ أن يشفع كما ثبت ذلك في السنة ، وقد كان يدعو لأصحابه ، وهذا من الشفاعة لهم . وطلب الشفاعة منه ليس عبادة تصرف لغير الله تعالى ، وعليه فلا فرق بين أن يقول : اللهم شفِّع محمداً في ، وبين أن يقول : يا محمد اشفع لي . وإذا ثبت جواز طلب الشفاعة من الرسول ﷺ ، فإنما جاز طلبها منه لمكانته من مالك الشفاعة الحقيقي وهو الله تعالى ، فلا مانع إذن من طلبها من الأولياء والصالحين لوجود المقتضى لذلك وهو المكانة والجاه . وعليه : فلا مانع من طلب الشفاعة من الرسول ﷺ وكذا طلبها من الأولياء والصالحين في الدنيا : في الحياة وبعد الممات^(٢) .

والجواب :^(٣) أن الشفاعة ملك لله تعالى وحده كما قال تعالى ﴿ قل لله الشفاعة جميعاً ﴾ [الزمر/٤٤] ووجه التخصيص في هذه الآية تقديم الجار والمجرور وحقه التأخير ، ونكتته البلاغية أنه يفيد الحصر والتخصيص ، ولهذا نفى الله تعالى أن يكون ملكها عند أحد غيره فقال : ﴿ ولا يملك الذين يدعون من دونه الشفاعة إلا من شهد بالحق وهم يعلمون ﴾ [الزخرف/٨٦] وقال : ﴿ من ذا الذي يشفع عنده إلا بإذنه ﴾ [البقرة/٢٥٥] والاستفهام - هنا - يتضمن النفي . وقال : ﴿ وكم من ملك في السموات لا تغني شفاعتهم شيئاً إلا من بعد أن يأذن الله لمن يشاء ويرضى ﴾ [النجم/٢٦] .

(١) مثل شرك التشريع بغير ما أنزل الله في العصر الحاضر .

(٢) انظر : فصل الخطاب ق : ٣٦ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤١ ، ومصباح الأنام ص ١٨ ، الدرر السننية ص :

٣٣ ، سعادة الدارين ٢/٢ ، ٦ ، ٧ ، كشف الارتباب ص : ٢٤٢ ، ٢٥١ ، ٢٠٦ ، وانظر :

دعاوى المناوتين ص : ٢٧٨ .

(٣) انظر : هذه مفاهيمنا ص : ١٣٠-١٧١ .

ولا يمكن أن يشفع عنده أحد إلا بإذنه ورضاه ، وكون الرسول ﷺ له جاه كريم عند الله تعالى لا يعني أن شفاعته لا بد أن تكون مقبولة ، فإنّ دعاء الأنبياء عليهم السلام قد يرد ، فقد قال الله تعالى لرسوله ﷺ عندما استغفر للمنافقين ﴿ استغفر لهم أو لا تستغفر لهم إن تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم ذلك بأنهم كفروا بالله ورسوله ... ﴾ [التوبة/ ٨٠] . وردّ دعاء الرسول ﷺ هنا لأن المشفوع له غير متحقق فيه شرط الرضى فلم يُجب فيه الداعي فيما سأل .

وقال رسول الله ﷺ « سألت ربي ثلاثاً فأعطاني اثنتين ومنعني واحدة : سألت ربي أن لا يهلك أمتي بالسنة فأعطانيها ، وسألته أن لا يهلك أمتي بالغرق فأعطانيها ، وسألته : أن لا يجعل بأسهم بينهم فمنعنيها »^(١) .

وقد قال رسول الله ﷺ « لكل نبي دعوة مستجابة يدعو بها وأريد أن اختبئ دعوتي شفاعاً لأمتي في الآخرة »^(٢) .

قال الحافظ في الفتح « وقد استشكل ظاهر الحديث بما وقع لكثير من الأنبياء من الدعوات المحابة ولاسيما نبينا ﷺ ، وظاهره أن لكل نبي دعوة مستجابة فقط ، والجواب : أن المراد بالإجابة في الدعوة المذكورة القطع بها ، وما عدا ذلك من دعواتهم فهو على رجاء الإجابة »^(٣) وكذلك غيره من الأنبياء أُجيب في كثير من دعائه ، ورد في بعضه^(٤) وإذا انتفى هذا عن الأنبياء فالصالحون أولى وأولى .

وإذا تقرر هذا فإن طلب الشفاعاة من الرسول ﷺ له ثلاث حالات باعتبار الدار:

- الحالة الأولى : أن يطلب من النبي ﷺ الدعاء في حياته ، وقد طلب الصحابة منه أن يدعو لهم وهو معنى أن يشفع لهم ، وهذا لا ينافي في جوازه أحد .

(١) رواه مسلم - كتاب الفتن وأشراط الساعة - باب هلاك هذه الأمة بعضهم ببعض - برقم ٢٨٩٠ .

(٢) رواه البخاري - كتاب الدعوات - باب لكل نبي دعوة مستجابة - برقم ٦٣٠٤ - الفتح

٩٦/١١ ، ورواه مسلم - كتاب الإيمان - باب اختباء النبي ﷺ دعوة الشفاعاة لأمته - برقم

. ١٩٨ ، ١٩٩ .

(٣) فتح الباري ٩٦/١١ .

(٤) انظر عن نوح في ابنه : سورة هود ، وكذا إبراهيم الخليل في أبيه : سورة التوبة .

- الحالة الثانية : أن يطلب من النبي ﷺ الشفاعة بسؤاله إياها بعد موته وهو في قبره في حياته البرزخية ، وهذا لا يجوز فعله بإجماع أهل السنة ، ومما يدل على عدم جواز ذلك ما يلي :

١- أن الشفاعة ملك لله تعالى ، وطلبها من غيره بسؤاله إياها داخل في دعاء غير الله تعالى مالا يقدر عليه إلا الله ، ولاشك أن هذا من الشرك . ومما يوضح ذلك أن طلب الشفاعة منه بعد موته هو في الحقيقة : طلب الغائب الذي لا يدري ما طلب منه فيما لا يملكه ولا داخلاً تحت سلطانه ، وهذا من الشرك .

٢- أن أهل الاسلام بعد موت النبي ﷺ لم يعرفوا سؤال الشفاعة منه خلال الثلاثة القرون المفضلة ، بل مضى الخلفاء الراشدون ولم يسأل أحد منهم نبي الله الشفاعة بعد موته ، فهذا عمر بن الخطاب رضي الله عنه يعدل في طلب الدعاء من النبي ﷺ إلى العباس بن عبدالمطلب رضي الله عنه ، هذا مع محبتهم لرسول الله ﷺ غاية المحبة وهم أعلم الأمة ، وأحرص الناس على الخير .

ويزيد ذلك : أن شهداء بدر وأحد معروف مكاتبتهم وفضلهم ، وقبورهم معروفة لم يذهب إليهم أحد من المسلمين من صحابة رسول الله ﷺ في حياته ولا بعد مماته يسألونهم الدعاء مع أن الشهداء أحياء في قبورهم بنص القرآن ، وقد ترك أولئك طلب الدعاء من هؤلاء الشهداء مع أنهم أحياء في قبورهم ، مما يدل على أن حياتهم ليست كحياتنا في الدنيا ، فالفرق بين الحياتين كبير ، ولو كانت مشروعة لكانوا أحرص الناس عليها ، ولم يتركوا طلبها منه بعد موته ، كما أنه لو لم يكن تغير نوع الحياة له أثر عندهم لما تركوا ذلك ، ولم يعرف ذلك حتى ظهر الباطنيون ، وجاءوا به .

٣- أن أهل السنة أجمعوا على أن للنبي ﷺ أنواعاً من الشفاعة يشفع بها ، ولم يذكروا منها طلبها منه عند قبره بل كلها في يوم القيامة . والمخالف لإجماع أهل السنة ليس منهم .

٤- أن رسول الله ﷺ أخبر أنه : « أول شافع وأول مشفع »^(١) وهذا الإخبار

(١) رواه مسلم - كتاب الفضائل - باب تفضيل نبينا ﷺ على جميع الخلائق - ورقمه ٢٢٧٨ ، وأبو داود - كتاب السنة - باب في التمييز بين الأنبياء عليهم الصلاة والسلام - برقم ٤٦٧٣ -

منه ﷺ يقتضي أولية مطلقة لا استثناء فيها ، على كل من قامت قيامته .
وتخصيص النبي ﷺ بهذه الفضيلة يوم القيامة تنفي أن يكون شافعاً في قبره ،
وهذا ما يدل عليه لفظ « أنا أول » .

« فإذا كان في حياته يشفع لهم بالدعاء ، وبعد موته يشفع وبعد قيام قيامة الناس
يشفع ، فأى معنى لقوله ﷺ « أنا أول شافع » فهو على هذا الفرض مستديم
الشفاعة ، ودائم قبولها منه عند أولئك الزاعمين ، وإذا كان كذلك فأى فائدة من
إنشاء هذا الخبر أنه أول شافع ، وأول مشفع » (١) .

٥- أن عمومات النصوص تنهى عن طلب الشفاعة من الأموات لأنهم أفضوا إلى ما
قدموا ، ومنها قوله تعالى : ﴿ ويعبدون من دون الله مالا يضرهم ولا ينفعهم ويقولون
هؤلاء شفعاؤنا عند الله ﴾ [يونس/١٨] ، والدعاء هو العبادة ، والشفاعة طلب الدعاء ،
فتبين أن قولهم ﴿ هؤلاء شفعاؤنا ﴾ تفسير لـ ﴿ يعبدون ﴾ في أول الآية .

والآيات التي تدل على نفي الشفاعة الشركية كثيرة جداً ، كلها تدل على النهي
عن طلب الشفاعة من الأموات سواء كان نبياً أو ولياً ، أو صالحاً أو غير ذلك .

٦- أن الله تعالى علّق قبول الشفاعة عنده بمن أذن له . وقد علم أن الله تعالى
يأذن لرسوله ﷺ أن يشفع في الآخرة بعدما يأتي ويسجد لله ويسبحه تعالى . ثم
يأذن الله له بالشفاعة فيمن رضي عنه . وليس هناك ما يدل على أنه إذن له في
الشفاعة مطلقاً حتى في البرزخ كما يزعم هؤلاء . وعليه : فطلبهم الشفاعة من
الرسول ﷺ في البرزخ باطل لعدم ورود ما يدل على الإذن فيه ، والله تعالى يقول :
﴿ ولا تنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له ﴾ [سبا/٢٣] .

والنصوص الواردة في طلب الشفاعة أي الدعاء من رسول الله ﷺ إنما وردت
في حياته الدنيوية ، ويوم القيامة ، ولم تجيء بطلبها منه في حياته البرزخية .

٤/٢١٨ ت محي الدين عبد الحميد ، والتزمذي - كتاب المناقب - باب في فضل النبي ﷺ -
برقم ٣٦١٦-٥/٥٨٧ ت عطوة ، وابن ماجه - كتاب الزهد - باب ذكر الشفاعة - ورقمه
٤٣٠٨ ، والدارمي - المقدمة - باب ما أعطي النبي ﷺ من الفضل - برقم ٤٧ - ٣٠/١ ط
البفا ، وأحمد في مسنده ٥٤٠/٢ ، ٢/٣ .

(١) هذه مفاهيمنا ص : ١٤٠ .

- الحالة الثالثة : أن تُطلب الشفاعة منه ﷺ في يوم القيامة ، وهذا لا إشكال فيه ، فقد دل عليه حديث أبي هريرة رضي الله عنه في طلب الناس الشفاعة من الأنبياء ثم يشفع لهم رسول الله ﷺ بعدما يأذن الله تعالى له .

قال الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب : « فإن قال : أتتكر شفاعته رسول الله ﷺ ، وتبرأ منها ؟

فقل : لا أنكرها ، ولا أتبرأ منها ، بل هو ﷺ ، الشافع المشفع وأرجو شفاعته ، ولكن الشفاعة كلها لله ، كما قال الله تعالى : ﴿ قل لله الشفاعة جميعاً ﴾ [الزمر/ ٤٤] . ولا تكون إلا بعد إذن الله كما قال - عز وجل - : ﴿ من ذا الذي يشفع عنده إلا بإذنه ﴾ [البقره/ ٢٥٥] ولا يشفع في أحد إلا من بعد أن يأذن الله فيه ، كما قال - عز وجل - : ﴿ ولا يشفعون إلا لمن ارتضى ﴾ [الأنبياء/ ٢٨] وهو لا يرضى إلا التوحيد كما قال عز وجل : ﴿ ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه ﴾ [آل عمران/ ٨٥] . فإذا كانت الشفاعة كلها لله ، ولا تكون إلا من بعد إذنه ، ولا يشفع النبي ﷺ ولا غيره في أحد حتى يأذن الله فيه ، ولا يأذن إلا لأهل التوحيد ، تبين لك أن الشفاعة كلها لله فاطلبها منه ، فأقول : اللهم لا تحرمني شفاعته ، اللهم شفعه في ، وأمثال هذا .

فإن قال : النبي ﷺ أعطي الشفاعة ، وأنا أطلبه مما أعطاه الله ؟

فالجواب : أن الله أعطاه الشفاعة^(١) ، ونهاك من هذا^(٢) فقال : ﴿ فلا تدعوا مع الله أحداً ﴾ [الجن/ ١٨] فإذا كنت تدعو الله أن يشفع نبيه فيك فأطعه في قوله : ﴿ فلا تدعوا مع الله أحداً ﴾ ، وأيضاً فإن الشفاعة أعطيتها غير النبي ﷺ ، فصح أن الملائكة يشفعون ، والأولياء يشفعون ، والأفراط يشفعون ، أتقول : إن الله أعطاهم الشفاعة فاطلبها منهم ؟

فإن قلت هذا رجعت إلى عبادة الصالحين التي ذكر الله في كتابه .

وإن قلت لا . بطل قولك : أعطاه الشفاعة وأنا أطلبه مما أعطاه الله^(٣) .

(١) أي أعطاه إياها في الآخرة من بعد إذنه له ، ورضاه عن المشفوع له ، وليس كما يظنه

المشركون أنه أعطاه إياها مطلقاً فيطلبون الشفاعة منه بعد موته على هذا الأساس .

(٢) أي نهاك عن طلبها منه قبل يوم القيامة ، لأنه لا يملكها الآن .

(٣) كشف الشبهات (مجموع فتاوى فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين ٧/٦٨-٧٠) .

* الشبهة الخامسة : أنّ الناس يوم القيامة يستغيثون بالأنبياء ليشفّعوا لهم عند الله فيخلصهم من كرب الموقف ، ففي هذا دليل على أن الاستغاثة بالمخلوق ، ليست بشرك^(١) .

والجواب : أن الاستغاثة بالمخلوق نوعان :

١- الاستغاثة بالمخلوق فيما يقدر عليه ، وهذا النوع لا إشكال في جوازه وإباحته ، كما قال تعالى في قصة موسى: ﴿ فاستغاثه الذي من شيعته على الذي من عدوه فوكزه موسى فقضى عليه ﴾ [القصص/ ١٥] .، وهذا من باب التعاون ، كما قال تعالى: ﴿ وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان ﴾ [المائدة/ ٢] .

٢- الاستغاثة بالمخلوق فيما لا يقدر عليه إلا الله تعالى ، وهي التي يفعلونها عند قبور الأولياء ، أو في غيبتهم في الأشياء التي لا يقدر عليها إلا الله . فهذا النوع من الشرك ، وقد تقدم الكلام عليه .

« إذا ثبت ذلك فاستغاثتهم بالأنبياء يوم القيامة يريدون منهم أن يدعوا الله أن يحاسب الناس حتى يستريح أهل الجنة من كرب الموقف وهذا جائز في الدنيا والآخرة . وذلك أن تأتي عند رجل صالح حيّ يجالسك ويسمع كلامك وتقول له : ادع الله لي ، كما كان أصحاب رسول الله ﷺ يسألونه ذلك في حياته ، وأما بعد موته فحاشا وكلا أنهم يسألوه ذلك عند قبره ، بل أنكروا السلف الصالح على من قصد دعاء الله عند قبره فكيف بدعائه نفسه »^(٢) .

* الشبهة السادسة : أنّ دعاء المسألة لا يعتبر من العبادة ، لأنه مجرد نداء ، ولو كان دعاء المسألة عبادة لكان نداء الأحياء فيما بينهم في الدنيا شركاً ، والآيات الواردة في اعتبار الدعاء عبادة ، وأنّ دعاء غير الله شرك تُحمل على أنّ معنى الدعاء العبادة فالمراد بالآيات : أنّ من عبد غير الله فهو مشرك ، وللعبادة مفهوم خاص -عندهم- سبقت الإشارة إليه . وبناء على هذا فإن سؤال غير الله تعالى والاستغاثة

(١) انظر : شواهد الحق - فقد عقد فصلاً طويلاً عن الاستغاثة به في الموقف ص ٣٨ ، وكشف

الارتباب ص : ٢٦٠ ، وكشف الشبهات (المجموع) ٩٦/٧ .

(٢) كشف الشبهات (مجموع فتاوى فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين ٩٧/٧) .

به لا يدخلها الشرك لأنها ليست عبادة كما تقدم (١).

وهذا القول فيه مصادمة للكتاب والسنة فإن « أكثر ما يستعمل الدعاء في الكتاب

والسنة ، واللغة ولسان الصحابة ، ومن بعدهم من العلماء : في السؤال والطلب » (٢).

فمن القرآن : قوله تعالى : ﴿ والذين تدعون من دونه ما يملكون من قطمير ،

إن تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم ولو سمعوا ما استجابوا لكم ويوم القيامة يكفرون

بشركم ولا ينبئك مثل خبير ﴾ [ناظر/١٣-١٤] . وقوله تعالى : ﴿ قل من ينجيكم

من ظلمات البر والبحر تدعونه تضرعاً وخفية ﴾ [الأنعام/٦٣] . وقوله تعالى : ﴿ إذ

تستغيثون ربكم فاستجاب لكم ﴾ [الأنفال/٦] . وقوله عز وجل : ﴿ ادعوا ربكم

تضرعاً وخفية إنه لا يحب المعتدين ﴾ [الأعراف/٥٥] . وقوله تبارك وتعالى : ﴿ وإذا

سألك عبادي عني فإني قريب أجيب دعوة الداعي إذا دعان ، فليستجيبوا لي

وليؤمنوا بي لعلهم يرشدون ﴾ [البقرة/١٨٦] . وقوله تعالى : ﴿ أمن يجيب المضطر إذا

دعاه ويكشف السوء ويجعلكم خلفاء الأرض أإله مع الله قليلاً ما تذكرون ﴾

[النمل/٦٢] . وقوله عز ذكره : ﴿ فابتنوا عند الله الرزق واعبدوه واشكروا له إليه

ترجعون ﴾ [العنكبوت/١٧] . وقوله تعالى : ﴿ ومن أضل ممن يدعو من دون الله من

لا يستجيب له إلى يوم القيامة وهم عن دعائهم غافلون ، وإذا حُشر الناس كانوا

لهم أعداء وكانوا بعبادتهم كافرين ﴾ [الأحزاب/٥٠، ٦] .

وكل الآيات الكريمة التي عُلّق الدعاء فيها بجلب نفع للداعي أو دفع ضرر عنه ،

فهي في دعاء المسألة (٣).

ومن السنة :

- قوله ﷺ « الدعاء هو العبادة » (٤) وفي لفظ « مخ العبادة » (٥).

(١) انظر : الدرر السنية ص : ٣٤ .

(٢) فتح المجيد ١/٣١٦ - ت الفريان - .

(٣) انظر فتح المجيد ١/٣٠١ - ت الفريان - .

(٤) رواه الترمذي - كتاب الدعاء - باب ما جاء في فضل الدعاء - برقم ٣٣٧٢ - ت عطوة

وابن المبارك في الزهد برقم ١٢٩٨ ، ص : ٤٥٩ (ت الاعظمي) . وهو حديث صحيح .

(٥) رواه الترمذي - كتاب الدعاء - باب ما جاء في فضل الدعاء - برقم ٣٣٧١ - ت عطوة .

- وقوله ﷺ « ادعوا الله وأنتم موقنون بالإجابة »^(١).
- وقوله ﷺ « من لم يسأل الله يغضب عليه »^(٢).
- وقوله ﷺ « سلوا الله كل شيء حتى الشسع إذا انقطع »^(٣) الحديث .
- وقوله ﷺ « إنه لا يستغاث بي وإنما يستغاث بالله »^(٤).
- وغيرها من الأحاديث .

فهذه النصوص تدل على أن دعاء المسألة داخل في العبادة ، ولا وجه لمن أخرجه البته .

أما تشبيهه - أي دعاء المسألة - بالنداء بين الناس في الدنيا ، فباطل ، فإن دعاء

قال الترمذي : هذا حديث غريب من هذا الوجه لا نعرفه إلا من حديث ابن لهيعة . قلت : ومن المعلوم أن ابن لهيعة ضعيف إلا فيما رواه عن العبادلة ومن في حكمهم ، ولهذا فالحديث ضعيف بهذا اللفظ ، ويشهد لمعناه الحديث الذي قبله .

(١) رواه الترمذي - كتاب الدعوات - برقم ٣٤٧٩ - ت عطوه ، وأحمد في مسنده ١٧٧/٢ والحاكم في المستدرک ٤٩٣/١ ، وقال الحاكم : « حديث مستقيم الاسناد ، تفرد به صالح المري وهو أحد زهاد البصرة » ، وقد حسنه الألباني في السلسلة الصحيحة برقم (٥٩٤) .

(٢) رواه الترمذي - كتاب الدعوات - باب ٢ - ورقمه ٣٣٧٣ ت عطوة ، وابن ماجه - كتاب الدعاء - باب فضل الدعاء - ورقمه ٣٨٢٧ ، وأحمد في مسنده ٤٤٢/٢ ، ٤٤٣ ، والبحاري في الأدب المفرد (شرحه فضل الله الصمد) برقم ٦٥٨ ، والبغوي في شرح السنة ١٨٨/٥ ، وفيه صالح الخوزي قال الحافظ : « ضعفه ابن معين ، وقواه أبو زرعة » الفتح ٩٥/١١ ، وضعفه الدوسري في النهج السديد ص ٨١ ، وله شاهد آخره ضعفه أيضاً في النهج السديد (٨١) قلت : وهو يعضده ، وقد صححه الألباني في السلسلة الصحيحة برقم (٢٦٥٤) .

(٣) رواه ابن السني في عمل اليوم والليلة برقم ٣٥٧ ، وأبو يعلى - موقوفاً على عائشة - برقم ٤٥٦٠-٤٥/٨ ، وهو موقوف على عائشة رضي الله عنها . وحسنه الاستاذ جاسم الدوسري في النهج السديد ص : (٨٥) .

(٤) رواه الطبراني في المعجم الكبير كما في مجمع الزوائد ١٥٩/١٠ ، وقال « رجاله رجال الصحيح غير ابن لهيعة وهو حسن الحديث . » ، ورواه أحمد في مسنده ٣١٧/٥ ، وابن سعد في الطبقات ٣٨٧/١ بلفظ « لا يقام لي إنما يقام لله » من حديث عبادة بن الصامت . قال ابن تيمية : « وهو صالح للاعتضاد ، ودل على معناه الكتاب والسنة » الاستغاثه ص : (١٥٣) وقد ضعفه الاستاذ جاسم الدوسري في النهج السديد ص : (٨٨) .

غير الله فيما لا يقدر عليه إلا الله ليس نداءً عادياً بل معه من الذل والخضوع والرغبة في تحقيق مطلوبه ممن دعاه ، والخوف من عدم حصول مطلوبه شيء كثير ، فلا يصح تشبيهه بالنداء العادي بين الناس .

فإذا ثبت أن من دعاء المسألة ما يكون من العبادة ، فإنّ الشرك يقع فيه إذا صرف لغير الله تعالى .

أما تغيير مفهوم العبادة بأنه من دُعي مع اعتقاد الخلق والتدبير فهذا ما تقدم إبطاله سابقاً .

* **الشبهة السابعة** : أنه لافرق بين التوسل والتشفع والاستغاثة ، فلا فرق بين أن

يقول : اللهم إني أتوسل إليك بنبيك محمد ﷺ وبين أن يقول : يا رسول الله أشفع لي ، وبين أن يقول : يا رسول الله أغثني . وجميع هذه الأنواع بمعنى واحد^(١) .

والجواب : أن يقال قبل الرد على هذه الشبهة لا بد من معرفة المعنى الصحيح لكل واحدة من هذه الألفاظ: فالتوسل هو سؤال الله تعالى بوسيلة ما ، والتشفع : طلب الشفاعة من الرسول ﷺ أو من غيره . والاستغاثة : طلب الغوث وإزالة الشدة من الرسول ﷺ أو من غيره .

وعلى هذا فإنّ هذه الأنواع الثلاثة تعود إلى نوعين :

١- دعاء الله تعالى بالأصالة ثم تضمين الدعاء له تعالى بأمرٍ ما .

٢- دعاء غير الله فيما لا يقدر عليه إلا الله .

والنوع الأول يشمل التوسل ، والثاني : يشمل الاستغاثة والاستشفاع .

واختلط عليهم الأمر : لأن لفظ « التوسل » يحمل فظنوا أن المراد به جعل واسطة بين العبد وربّه يدعوه ويرجوه ويخافه .

وعلى هذا : فإنّ التوسل إذا كان بأسماء الله وصفاته ، أو بالأعمال الصالحة ، أو بدعاء بعض الصالحين ، فهو توسل مشروع لورود السنة بذلك .

أما التوسل بذوات الأنبياء والأولياء والصالحين فهو توسل ممنوع مبتدع لأنه لم يرد في السنة ، وقد قال رسول الله ﷺ « من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو

(١) انظر : الدرر السنية ص : ١٤ ، ١٧ .

ردّ» (١).

والتوسل بذوات الأنبياء والأولياء والصالحين لا يعتبر من الشرك الأكبر ، لأنه دعاء لله تعالى ، فليس فيه صرف لعبادة من العبادات لغير الله تعالى ، بينما الاستغاثة بغير الله فيما لا يقدر عليه الا الله ، والاستشفاع بالرسول ﷺ أو بغيره بعد موته وهو في البرزخ من الشرك الأكبر ، لأنه من صرف العبادة لغير الله تعالى .

قال الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن بن حسن : « إن لفظ التوسل صار مشتركاً ، فعباد القبور يطلقون التوسل على الاستغاثة بغير الله ، ودعائه رغباً ورهباً ، والذبح والنذر ، والتعظيم بما لم يُشرع في حق مخلوق .

وأهل العلم يطلقونه على المتابعة والأخذ بالسنة فيتوسلون إلى الله بما شرعه لهم من العبادات ، وبما جاء به عبده ورسوله محمد ﷺ وهذا هو التوسل في عرف القرآن والسنة ... ومنهم من يطلقه على سؤال الله ودعائه بجاه نبيّه أو بحق عبده الصالح . أو بعباده الصالحين ، وهذا هو الغالب عند الإطلاق في كلام المتأخرين كالسبكي والقسطلاني ، وابن حجر (٢) (٣) .

وبهذا نعلم أن محاولة القبوريين التشويش على اعتبار الاستغاثة بغير الله فيما لا يقدر عليه إلا الله شركاً لاغية لا اعتبار لها - كما تقدم - ، ومحاولة المخادعة باستعمال لفظ « التوسل » محاولة فاشلة ، فالتوسل إذا استعمل فيما جاءوا به يكون شركاً ، وإذا استعمل فيما جاءت به النصوص فهو سنة متبعة راشدة .

(١) انظر في التوسل وأحكامه: الفتاوى (١٤٢/١) وهو كتاب «قاعدة جلييلة في التوسل والوسيلة» ،

التوسل أنواعه وأحكامه للألباني .

(٢) لعله يريد به الهيتمي .

(٣) منهاج التأسيس ص ٢٦٧ ، وانظر : مصباح الظلام ص : ١٧٨ . وانظر في كتب أهل الكلام :

الدرر السنينة ٤٢ ، وكشف الارتباب ٣٠١ .

الفصل الخامس :

﴿ حَقِيقَةُ الشَّرْكِ الْعَمَلِيِّ ﴾

الشرك ضد التوحيد ، وقد بينا سابقاً أن التوحيد منه ماهو علمي ومنه ماهو عملي ، فالشرك - أيضاً - منه ماهو علمي ، ومنه ماهو عملي . وقد تقدم الكلام على الشرك العلمي سابقاً .

والشرك العملي هو الشرك الذي يكون في أعمال القلب ، وأعمال الجوارح . وقد عرف الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن بن حسن الشرك العملي فقال : « الشرك قد عرفه النبي ﷺ بتعريف جامع ، كما في حديث ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال : يا رسول الله : أيُّ الذنب أعظم ؟ قال : « أن تجعل لله نداً وهو خلقك »^(١) . والند : المثل والشبيه ، فمن صرف شيئاً من العبادات لغير الله فقد أشرك به شركاً يبطل التوحيد وينافيه »^(٢) .

وجماع الكلام في هذا النوع من الشرك يكون بالكلام على ما يلي :

١- الشرك في القصد والإرادة .

٢- الشرك في دعاء غير الله فيما لا يقدر عليه الا الله .

٣- الشرك في التعبّد والنسك .

والكلام المفصل فيها كما يأتي .

١- الشرك في القصد والإرادة^(٣) .

عندما خلق الله تعالى الانسان خلقه وله إرادة وقصد في كل وقت . فكل عمل يقوم به الانسان من أعماله الاختيارية لابد أن يكون أرادته وقصده قبل ذلك . وهذه طبيعة نفسية فطر الله تعالى عليها الانسان .

(١) رواه البخاري - كتاب التفسير - باب قوله تعالى ﴿ فلا تجعلوا لله أنداداً وأنتم تعلمون ﴾ - ورقمه ٤٤٧٧ ، وقد رواه في مواضع أخرى . انظر الارقام التالية : [٤٧٦١ ، ٦٠٠١ ، ٦٨١١ ، ٦٨٦١ ، ٧٥٢٠ ، ٧٥٣٢] ، ومسلم - كتاب الإيمان - باب كون الشرك أقبح الذنوب وبيان أعظمها بعده - ورقمه ٨٦ .

(٢) الدرر السنّية في الأجوبة النجدية ١٥٣/٢ . وانظر : الاستقامة ٣٤٤/١ ، وشرح النووية (لابن عيسى) ٢٦٣/٢ ، ومدارج السالكين ٣٣٩/١ ، والقول السديد شرح كتاب التوحيد (باب الخوف من الشرك) .

(٣) انظر العبودية لابن تيمية - كاملاً - ، وضوابط التكفير ص : ١٢٤ .

وهذه الإرادة قد تكون لله تعالى فتكون حينئذٍ توحيداً خالصاً ، وقد تكون لغير الله تعالى فتكون حينئذٍ شركاً خالصاً . وهي مهياة لأن تكون على التوحيد أو الشرك . أما أن تكون النفس مريدة وليست على التوحيد ولا على الشرك فمحال . قال شيخ الإسلام ابن تيمية : « وكل من استكبر عن عبادة الله ، لا بد أن يعبد غيره ، ويدل له . فإنّ الانسان حساس يتحرك بالإرادة . وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال : « أصدق الأسماء حارث وهمام » .

فالحارث : الكاسب الفاعل ، والهمام : فعال من الهمم ، والهمم أول الإرادة ، فالإنسان له إرادة دائماً ، وكل إرادة فلا بد لها من مراد تنتهي إليه . فلا بد لكل عبد من مراد محبوب ، هو منتهى حبه وإرادته . فمن لم يكن الله معبوده ومنتهى حبه وإرادته بل استكبر عن ذلك فلا بد أن يكون له مراد محبوب يستعبده ويستذله غير الله ، فيكون ذليلاً لذلك المراد المحبوب : إما المال^(١) ، وإما الجاه^(٢) ، وإما الصور^(٣) ، وإما يتخذها إلهاً من دون الله كالشمس ، والقمر ، والكواكب ، والأوثان ، وقبور الأنبياء والصالحين أو من الملائكة والأنبياء والأولياء الذين يتخذهم أرباباً ، وغير ذلك مما عبد من دون الله .

وإذا كان عبداً لغير الله كان لابد مشركاً ، وكل مستكبر فهو مشرك ، ولهذا كان فرعون من أعظم الخلق استكباراً عن عبادة الله . وكان مشركاً ... بل الاستقراء يدل على أنه كلما كان الرجل أعظم استكباراً عن عبادة الله ، كان أعظم إشراكاً بالله ، لأنه كلما استكبر عن عبادة الله ازداد فقراً وحاجة إلى مراده المحبوب الذي هو مقصود قلبه بالقصد الأول ، فيكون مشركاً لما استعبده من ذلك ، ولن يستغني القلب عن جميع المخلوقات إلا بأن يكون الله مولاه ، الذي لا يعبد إلا إياه .^(٤)

وعلى هذا : فمن جعل الله تعالى همه وغاية مراده وقصده فهو محقق للتوحيد ،

(١ ، ٢) انظر في عبودية المال والجاه - العبودية ص : ٢٧ ، وشرح حديث « ما ذئبان جائعان »

لابن رجب الحنبلي - كاملاً - .

(٣) انظر في عبودية الصور - العبودية ص : ٣١ ، والجواب الكافي لابن القيم - كاملاً - .

(٤) العبودية ص : ٣٨-٣٩ .

لأنّ الإرادة الناشئة عن محبة الله تعالى والإفتقار إليه وجعله غاية القصد هي أصل التأله والتعبّد له تعالى ، وإذا لم تكن إرادة الانسان وهمه وقصده لله تعالى فلا بد أن تكون لغيره ، وخلوّ القلب من هذا وذاك أمر مستحيل ، وهذا الغير يكون حينئذٍ شريكاً لله تعالى .

قال شيخ الاسلام ابن تيمية : « وإذا كان العبد مخلصاً لله إجتباه ربّه ، فأحيا قلبه واجتذبه إليه ، فينصرف عنه ما يضاد ذلك من السوء والفحشاء ، ويخاف من حصول ضد ذلك ، بخلاف القلب الذي لم يخلص لله ، فإنه في طلب وإرادة وحبّ مطلق ، فيهوى كل ما يسنح له ، ويتشبث بما يهواه ، كالغصن أي نسيم مرّ به عطفه وماله ... فيتخذ إلهه هواه ، ويتبع هواه بغير هدى من الله ، ومن لم يكن محباً خالصاً لله عبداً له ، قد صار قلبه معبداً لربّه وحده لاشريك له ، بحيث يكون الله أحب إليه من كل ما سواه ، ويكون ذليلاً له خاضعاً وإلا استعبده الكائنات ، واستولت على قلبه الشياطين . وكان من الغاوين إخوان الشياطين ، وصار فيه من السوء والفحشاء ما لا يعلمه إلا الله . وهذا أمر ضروري لا حيلة فيه »^(١).

« إن الإنسان - كل إنسان - واقع بين هذين الخيارين ، إما أن يختار الله والدار الآخرة ، والنعيم الأبدي الذي هو من علم الغيب ، وإما أن يختار الدنيا وزينتها وما فيها من نعيم حاضر بحيث تكون الحياة هي كل أمله ونهاية مطلوبه وفي سبيلها يسعى ويكدح »^(٢).

« ولهذا جاء في كتاب الله كثيراً المقابلة بين الإيمان بالله والدار الآخرة ، وبين الاغترار بالدنيا والاطمئنان إليها . دلالة على أن من لم تكن عبوديته لله ومراده رضوان الله والدار الآخرة ، فإنه يكون عبداً ولائباً للدنيا ، حيث آثرها وأحبّها ورضي بها عن الدار الآخرة . »^(٣).

وعلى هذا : فمن اتبع هواه مطلقاً ، وانصرف إلى الدنيا وآثرها ، فقد أصبح

(١) العبودية ص : ٥٢-٥٣ .

(٢) ضوابط التكفير ص : ١٢٦-١٢٧ .

(٣) المصدر السابق ص : ١٢٦-١٢٧ .

عبداً لها ، مشركاً في الألوهية ، خالداً في النار، ويدل لذلك: قول الله تعالى: ﴿ من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نوف إليهم أعمالهم فيها وهم فيها لا يبخسون ، أولئك الذين ليس لهم في الآخرة إلا النار وحبط ما صنعوا فيها وباطل ما كانوا يعملون ﴾ [هود/ ١٥-١٦] . وقوله تعالى : ﴿ من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه ، ومن كان يريد حرث الدنيا نؤته منها وما له في الآخرة من نصيب ﴾ [الشورى/ ٢٠] وقوله تعالى : ﴿ من كان يريد العاجلة عجلنا له فيها ما نشاء لمن نريد ثم جعلنا له جهنم يصلاها مذموماً مدحوراً ﴾ [الإسراء/ ١٨] . وقوله تعالى : ﴿ فأما من طغى وآثر الحياة الدنيا فإن الجحيم هي المأوى ، وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى ، فإن الجنة هي المأوى ﴾ [النازعات/ ٣٧-٤١] .

وهذا الشرك المخرج من الملة هو عندما يكون الباعث له على العمل وقصده منه إرادة الدنيا وقصدها .

٢- الشرك في دعاء غير الله فيما لا يقدر عليه إلا الله .

الدعاء نوعان^(١): دعاء مسألة : وهو طلب ما ينفع الداعي من جلب نفع أو كشف ضرر^(٢) . ودعاء عبادة ؛ وهو فعل أنواع العبادات كالصلاة والصيام والذبح والنذر لله تعالى .

ودعاء العبادة مستلزم لدعاء المسألة كما أن دعاء المسألة متضمن لدعاء العبادة . قال شيخ الإسلام ابن تيمية : « فكل دعاء عبادة مستلزم لدعاء المسألة ، وكل دعاء مسألة متضمن لدعاء العبادة » . ثم ذكر بعض الآيات في دعاء المسألة، ثم قال: « وهو يتضمن دعاء العبادة ؛ لأن السائل أخلص سؤاله لله ، وذلك من أفضل العبادات ، وكذلك الذاكر لله ، والتالي لكتابه ونحوه طالب من الله في المعنى ، فيكون داعياً عابداً . »^(٣)

وأكثر ما يستعمل الدعاء في الكتاب والسنة ، واللغة ، ولسان الصحابة ومن

(١) انظر : الفتاوى ١١/١٥ .

(٢) انظر : تيسير العزيز الحميد ص : ٢١٥ ، فتح المجيد ١/٣٠١ ت الفريان .

(٣) الفتاوى ١١/١٥-٢٨ وقد ذكر أمثلة من الآيات في دعاء المسألة .

بعدهم من العلماء في السؤال والطلب^(١)، وإنما سمي الذكر وتلاوة القرآن ، والصلاة والتقرب بالنسك وغيره دعاء باعتبار أن الفاعل لذلك طالب في المعنى ، فيدخل في مسمى الدعاء بهذا الاعتبار^(٢) .

والمراد بالكلام هنا هو دعاء المسألة ، أما دعاء العبادة فسيأتي في الكلام على الشرك في التعبد والنسك .

ويدخل في دعاء المسألة ، الاستغاثة وهي طلب الغوث ، وهو إزالة الشدة^(٣) . وكذلك الاستعاذة ، والاستجارة والاستعانة كلها من أنواع الدعاء والطلب وهي ألفاظ متقاربة^(٤) .

وليس كل أحد صالحاً لأن يُدعى ويستغاث به ، وإنما يكون الدعاء لمن يقدر على جلب النفع ودفع الضرر ، ولهذا فإن من أعظم الظلم - وهو وضع الشيء في غير موضعه - أن يُدعى غير الله تعالى . لأن غير الله تعالى لا يملك نفعاً ولا ضراً .

وقد أبطل الله تعالى إلهية غيره ؛ ولا سيما صرف الدعاء لغيره ، بأنه لا يملك جلب النفع ، أو دفع الضرر . يقول تعالى : ﴿ قل ادعوا الذين زعمتم من دونه فلا يملكون كشف الضر عنكم ولا تحويلاً ﴾ [الإسراء/ ٥٦] ويقول تعالى : ﴿ قل أفرأيتم ما تدعون من دون الله إن أرادني الله بضر هل هن كاشفات ضره ، أو أرادني برحمة هل هن ممسكات رحمته ، قل حسبي الله عليه يتوكل المتوكلون ﴾ [الزمر/ ٣٨] ويقول تعالى : ﴿ والذين تدعون من دونه لا يستطيعون نصركم ولا أنفسهم ينصرون ﴾ [الأعراف/ ١٩٧] ويقول تعالى : ﴿ قل ادعوا الذين زعمتم من دون الله لا يملكون مثقال ذرة في السموات ولا في الأرض وما لهم فيهما من شرك وماله منهم من ظهير ، ولا تنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له ﴾ [سبا/ ٢٢-٢٣] .

يقول ابن القيم : « المشرك إنما يتخذ معبوده لما يعتقد أنه يحصل به من النفع ، والنفع لا يكون إلا مَنْ فيه خصلة من هذه الأربع: إما مالك لما يريده عابده منه ، فإن

(١) انظر : بدائع الفوائد ٣/٣ ، ٦٥ ، فتح المجيد ١/٣١٦ ، ٣١٩ .

(٣) انظر : الفتاوى ١/١٠٣ ، الاستغاثة ص : ٢٤٩ .

(٤) انظر : الفتاوى ١٥/٢٢٧ ، والنهاية في غريب الحديث « غوث » .

لم يكن مالكاً كان شريكاً للمالك ، فإن لم يكن شريكاً له كان معيناً له وظهيراً ، فإن لم يكن معيناً ولا ظهيراً كان شقيقاً عنده .

فنفى سبحانه المراتب الأربع نفياً مترتباً ، منتقلاً من الأعلى إلى ما دونه ، فنفى الملك ، والشركة ، والمظاهرة ، والشفاعة ؛ التي يظنها المشرك . وأثبت شفاعة لانصيب فيها لمشرك ، وهي الشفاعة بإذنه ^(١) .

والأسباب التي خلقها الله تعالى ليست مؤثرة بذاتها مستقلة بالتأثير ، وإنما المؤثر والخالق هو الله تعالى ، واعتقاد أن الأسباب خالقة شرك في التوحيد .

فإذا كان اعتقاد أن الأسباب مؤثرة بذاتها وخالقة للمسببات شرك في التوحيد ، فإن دعاء غير الله تعالى فيما لا يقدر عليه إلا الله شرك أيضاً لأن فيه نسبة القدرة لهذا الغير مع أنه لا يقدر على ذلك . وإنما يسأل ويطلب من يقدر على المطلوب ، وهو الله تعالى ، فسؤال ذلك من غيره فيه نسبة ما هو خاص بالله وحده لغيره من المخلوقين كنسبة صفة من صفاته التي يختص بها لغيره من المخلوقين ^(٢) .

والله تعالى هو الخالق لكل شيء فهو المستحق وحده للعبادة ، وقد خلق الله تعالى سنناً جارية عادية وهو يجري الأمور على وفقها في الغالب ، وسنناً خارقة للعادة فيجعل أسباباً منتجة لما ليست له في الأصل تنبيهاً لعباده أنه القادر على كل شيء وتأيداً لبعض خلقه بآيات من ذلك ، ومن ذلك آيات الانبياء وكرامات الأولياء ، فالله هو الخالق لها وهي تنسب إلى الأنبياء أو الأولياء على جهة أنها معجزات أو كرامات لا على أنها أفعالهم هم . ومقتضى ذلك ألا يسأل الأنبياء أو الأولياء أن يفعلوا شيئاً من ذلك على جهة أنهم يقدرون على فعله إذا شأوا .

ولهذا لم يكن الصحابة رضوان الله عليهم يسألون رسول الله ﷺ ما لا يقدر عليه الا الله ، مع أن الرسول ﷺ مؤيد بالمعجزات لعلمهم أن ذلك لا ينسب إليه على أنه فعله الاختياري التام الموجب ، وإنما كانوا يطلبون منه أن يدعو الله لهم .

« وعلى هذا فلا يستغاث بالرسول ﷺ ولا غيره فيما لا يقدر عليه الا الله ، هذا في حال الحياة فكيف إذا كان المطلوب منه ميتاً لا يجيب من دعاه . » .

(١) مدارج السالكين ١/٣٤٣ .

(٢) انظر : ضوابط التكفير ص : ١١٥-١١٧ .

وأما حديث ربيعة بن كعب رضي الله عنه وقد خبره الرسول ﷺ أن يسأله حاجة فقال « أسألك مرافقتك في الجنة » قال : « أو غير ذلك ؟ » فقال : « هو ذاك » ، قال : « فأعني على نفسك بكثرة السجود »^(١) .

« فإن ربيعة رضي الله عنه لم يقصد أن يدخله النبي ﷺ الجنة وأن ذلك في استطاعته بل هذا مما لا يخطر على باله ، وإنما أراد أن يدعو له الرسول ﷺ بذلك »^(٢) .
 وأما دعاء غير الله تعالى والاستغاثة به فيما يقدر عليه فليس من هذا الباب ، يقول الله تعالى : ﴿ فاستغاثه الذي من شيعته على الذي من عدوه ﴾ [القصص/ ١٥] .
 ويدل على ذلك كل طلب يقدر عليه المطلوب فلا شيء في طلبه منه ، وجواز هذا من المعلوم بالضرورة يقول تعالى : ﴿ وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان ﴾ [المائدة/ ٢] .

* وجه كون دعاء غير الله فيما لا يقدر عليه الا الله من الشرك^(٣) .

١- أن الدعاء عبادة فمن صرفه لغير الله تعالى فهو مشرك ، لأن المستحق لجميع أنواع العبادة هو الله تعالى وحده^(٤) .

ويدل على أن دعاء المسألة عبادة يجب أن تصرف لله تعالى وحده ما يلي :
 - يقول الله تعالى : ﴿ وقال ربكم ادعوني أستجب لكم إن الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين ﴾ [غافر/ ٦٠] . وعن النعمان بن بشير رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول على المنبر : « إن الدعاء هو العبادة » ثم قرأ : ﴿ ادعوني أستجب لكم إن الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين ﴾^(٥) .

(١) رواه مسلم - كتاب الصلاة - باب فضل السجود والحث عليه - ورقمه ٤٨٩ .

(٢) ضوابط التكفير ص : ١١٥-١١٧ .

(٣) انظر : نواقض الايمان القولية والعملية ١٤٤-١٥١ .

(٤) انظر : فتح المجيد ٣٠٣/١ ت الفريان .

(٥) رواه أحمد في المسند ٢٦٧/٤ ، وأبو داود - كتاب الصلاة - باب الدعاء - برقم ١٤٧٩ ، والترمذي - كتاب الدعاء - باب ما جاء في فضل الدعاء - ورقمه : ٣٣٧٢ ، وابن المبارك في الزهد برقم ١٢٩٨ - ت الاعظمي - وقال الحافظ في الفتح ٤٩/١ « إسناده جيد » .

- ويقول تعالى - عن خليله - : ﴿ وأعتزلكم وما تدعون من دون الله وأدعو ربي عسى أن لا أكون بدعاء ربي شقياً ، فلما اعتزلهم وما يعبدون من دون الله وهبنا له إسحاق ويعقوب وكلاً جعلنا نبياً ﴾ [مریم/ ٤٨-٤٩] .

يقول الشوكاني : « قوله « الدعاء هو العبادة » هذه الصفة المقتضية للحصر من جهة تعريف المسند إليه ، ومن جهة تعريف المسند ، ومن جهة ضمير الفصل تقتضي أن الدعاء هو أعلى أنواع العبادة وأرفعها وأشرفها ... والآية الكريمة قد دلت على أن الدعاء من العبادة ، فإنه سبحانه وتعالى أمر عباده أن يدعوه، ثم قال ﴿ إن الذين يستكبرون عن عبادتي ﴾ [غافر/ ٦٠] فأفاد ذلك أن الدعاء عبادة» (١) .

- ويقول تعالى : ﴿ ولا تدع من دون الله مالا ينفعك ولا يضرك فإن فعلت فإنك إذا من الظالمين ﴾ [يونس/ ١٠٦] .

- ويقول تعالى : ﴿ ادعوا ربكم تضرعاً وخفية إنه لا يحب المعتدين ﴾ [الأعراف/ ٥٥] .

- ويقول تعالى : ﴿ ومن أضل ممن يدعو من دون الله من لا يستجيب له إلى يوم القيامة ﴾ [الأحقاف/ ٥] (٢) .

- وفي الحديث « ادعوا الله وأنتم موقنون بالإجابة » (٣) . وفي حديث آخر « من لم يسأل الله يغضب عليه » (٤) .

يقول الشيخ محمد بن عبد الوهاب : « ومن أنواع العبادة الدعاء ، كما كان المؤمنون يدعون الله وحده ليلاً ونهاراً في الشدة والرخاء ، ولا يشك أحد أن هذا من أنواع العبادة ، فتفكر رحمك الله فيما حدث في الناس اليوم من دعاء غير الله في الشدة والرخاء هذا يريد سفرأ فيأتي عند قبر أو غيره ؛ فيدخل عليه بماله عمن ينهبه ، وهذا يلحقه الشدة في البر أو البحر ، فيستغيث بعبدا القادر أو شمسان أو نبي من

(١) تحفة الذاكرين ص : ١٩ .

(٢) انظر في الأدلة على أن الدعاء عبادة ، ووقوع الشرك في ذلك : تيسير العزيز الحميد ص :

٢١٥-٢١٩ .

(٣) سبق تخريجه ص : ٤٢٠ .

(٤) سبق تخريجه ص : ٤٢٠ .

الأنبياء ، أو ولي من الأولياء أن ينجيه من هذه الشدة ، فيقال لهذا الجاهل : إن كنت تعرف أن الاله المعبود وتعرف أن الدعاء من العبادة ، فكيف تدعو مخلوقاً ميتاً ، وتترك الحي القيوم الحاضر الرؤوف الرحيم القدير ؟^(١) .

٢- أن الله تعالى سمى دعاء غيره شركاً وكفراً .

يقول الله تعالى : ﴿ قل أرأيتم إن أتاكم عذاب الله أو أتتكم الساعة أغير الله تدعون إن كنتم صادقين ، بل إياه تدعون فيكشف ما تدعون إليه إن شاء وتنسون ما تشركون ﴾ [الأنعام/ ٤٠-٤١] . - ويقول تعالى : ﴿ وإذا مس الناس ضر دعوا ربهم منيبين إليه ثم إذا أذاقهم منه رحمة إذا فريق منهم بربهم يشركون ﴾ [الروم/ ٢٣] .

- ويقول تعالى : ﴿ والذين تدعون من دونه ما يملكون من قطمير ، إن تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم ولو سمعوا ما استجابوا لكم ويوم القيامة يكفرون بشرككم ولا ينبئك مثل خبير ﴾ [فاطر/ ١٣-١٤]^(٢) .

٣- أجمع أهل العلم على أن من دعا غير الله أو استغاث به فيما لا يقدر عليه إلا الله تعالى فهو كافر خارج من الملة .

يقول شيخ الاسلام ابن تيمية : « فمن جعل الملائكة والأنبياء وسائط يدعوهم ، ويتوكل عليهم ، ويسألهم جلب المنافع ، ودفع المضار ، مثل أن يسألهم غفران الذنوب ، وهداية القلوب ، وتفريج الكرب ، وسدّ الفاقات ، فهو كافر بإجماع المسلمين »^(٣) .

٣- الشرك في التبعّد والنسك .

إذا ثبت أن عملاً من الأعمال واجب أو مستحبّ فهو عبادة ، فصرفها لله تعالى إيمان وتوحيد ، وصرفها لغيره شرك وتنديد . وهذا الشرك في العبودية يكون شركاً ولو أقرّ لله تعالى بأنه واحد في ذاته ،

(١) الدرر السنية ٥٤/٢ . وانظر : الاستغاثة ٢١٤ ، التوضيح عن توحيد الخلاق ص : ١٢٩ ، الدرر السنية ١٤٣/٩ ، ١٤٤ ، ١٥٢ .

(٢) انظر زيادة في الادلة تيسير العزيز الحميد ص : ٢١٦ وما بعدها .

(٣) الفتاوى ١٢٤/١ . وانظر : الاستغاثة ص : ٧٩ ، ٢٣١ ، ٣١٢ ، تيسير العزيز الحميد ص :

٢٢٩ وانظر نقولاً كثيرة في هذا المعنى في تيسير العزيز الحميد ص : ٢٢٨-٢٣٦ .

وصفاته ، وأفعاله .

فكما يكون الشرك متعلقاً باعتقاد شريك لله تعالى في ذاته وصفاته وأفعاله ،
فكذلك يكون الشرك متعلقاً بالإرادة والطلب والعمل .

ولا يصح أن يُعَلَّقَ أحد نوعي الشرك بالآخر بحيث لا يعتبر شركاً إلا إذا اقترن
بالآخر . « فكما أن اعتقاد أن الله متفرد بالكمال في ذاته وصفاته وأفعاله لا يكفي في
تحقيق التوحيد بل لابد من إرادة الله بالقصد والعمل . فكذلك ليس الشرك محصوراً
في الاعتقاد بل هو شامل للشرك في الإرادة المستلزمة للعمل . » (١)

ومن المعلوم أن العبادة - التي أمر العبد بصرفها لله وحده ، ويمكن أن يقع فيها
الشرك إذا صرفت لغير الله تعالى - ليست هي مجرد اعتقاد وحدانية الله في ذاته
وصفاته وأفعاله . وكما أنه ليس كل أحد صالحاً لأن يدعى ويستغاث به ، وإنما
يكون الدعاء لمن يقدر على جلب النفع ودفع الضرر ، فكذلك العبادة لا تكون لكل
أحد وإنما تكون لمن يستحقها وهو القادر على نفع عابده ودفع الأذى عنه كما قال
تعالى : ﴿ قُلْ أَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَآ يَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا ﴾ [المائدة/ ٧٦]
وقال تعالى : ﴿ قُلْ أَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَآ يَنْفَعُكُمْ شَيْئًا وَلَا يَضُرُّكُمْ ﴾ [الأنبياء/
٦٦] وقال تعالى : ﴿ وَإِبْرَاهِيمَ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاتَّقُوهُ ذَلِكَ خَيْرٌ لِّكُمْ إِن
كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ، إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا ، إِنَّ الَّذِينَ تَعْبُدُونَ
مِن دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ لَكُمْ رِزْقًا فَابْتَغُوا عِنْدَ اللَّهِ الرِّزْقَ وَاعْبُدُوهُ وَاشْكُرُوا لَهُ
إِلَيْهِ تَرْجِعُونَ ﴾ [العنكبوت/ ١٦-١٨] وقال تعالى : ﴿ وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَآ يَمْلِكُ
لَهُم رِزْقًا مِّنَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا وَلَا يَسْتَطِيعُونَ ﴾ [الحل/ ٧٣] .

وعلى هذا : فالذبح والنذر والخشية والسجود والركوع وغير ذلك إذا كانت
لغير الله تعالى فشرك مخرج من الملة حتى لو كان مصدقاً بأن الله تعالى واحد في ذاته
وصفاته وأفعاله ولهذا حصر الله تعالى العبادة فيه فقال تعالى : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ
نَسْتَعِينُ ﴾ وقال تعالى : ﴿ فَايَايَ فَاعْبُدُونَ ﴾ [العنكبوت/ ٥٦] وقال تعالى : ﴿ وَإِيَّايَ
فَاتَّقُونَ ﴾ [البقره/ ٤١] .

(١) ضوابط التكفير ص : ١٣٠ .

ووجه الحصر في هذه الآيات هو تقديم ما حقه التأخير وهو يفيد الحصر كما عرف من علم البيان .

وقد قال المقرئ في قوله تعالى : ﴿ إياك نعبد ﴾ : « وبالجملة فالعبادة المذكورة في قوله تعالى : ﴿ إياك نعبد ﴾ هي السجود والتوكل والإنابة والتقوى والخشية والتوبة والنذر والحلف والتسبيح والتكبير والتهليل والتحميد والاستغفار وحلق الرأس خضوعاً وتعبداً ، والدعاء ، كل ذلك محض حق الله تعالى » (١) .

كما قال ابن القيم في بيان هذا الشرك : « ومن أنواع الشرك ، سجد المريد للشيخ فإنه شرك من الساجد والمسجود له والعجيب أنهم يقولون: ليس هذا سجد ، وإنما هو وضع الرأس قدام الشيخ احتراماً وتواضعاً فيقال لهؤلاء لو سميتموه ، فحقيقة السجود : وضع الرأس لمن يسجد له ، وكذلك السجود للصنم ، والشمس ، وللنجم ، وللحجر ، كله وضع الرأس قدامه . ومن أنواعه : ركوع المتعممين بعضهم لبعض عند الملاقاة ، وهذا سجد في اللغة ، وبه فسر قوله تعالى : ﴿ ادخلوا الباب سجداً ﴾ [البقره/٥٨] أي منحنين ، وإلا فلا يمكن الدخول بالجبهة على الأرض ، ومنه قول العرب سجدت الأشجار إذا أمالتها الريح » (٢) .

وقد تقدم أن الإله هو الذي يأله القلب بكمال الحب والتعظيم والإجلال والإكرام والخوف والرجاء ونحو ذلك (٣) ، فإذا صرفت لغير الله تعالى فقد تأله القلب لغير الله تعالى وهذا هو حقيقة الشرك يقول تعالى - عن حال المشركين - : ﴿ أجعل الآلهة إلهاً واحداً ﴾ [ص/٥] !

وصرف التبعيدات والنسك لغير الله تعالى فيه تشبيه للمخلوق بالخالق في استحقاق العبادة ، وهذه هي حقيقة التسوية التي ذكرها الله تعالى عن المشركين ، فقال تعالى : ﴿ تا الله إن كنا لفي ضلال مبين إذ نسويكم برب العالمين ﴾ [الشعراء/٩٨] .

فالتسوية هذه ليست في الخلق والتدبير بل تسوية المخلوق بالخالق في صرف

(١) تجريد التوحيد ص : ٦٦ (ت العمران) .

(٢) مدارج السالكين ١/٣٤٤ ، ٣٤٥ ، وذكر أنواعاً أخرى كحلق الرأس ، والتوبة إلى الشيخ .

(٣) انظر : تجريد التوحيد ص : ٤٤ ، ٥٠ (ت العمران) .

العبادة له .

« وهذه التسوية إنما كانت في الحبِّ والتأله واتباع ما شرعوا في الخلق والقدرة والربوبية ، وهي العدل الذي أخبر به عن الكفار كقوله تعالى : ﴿ الحمد لله الذي خلق السموات والأرض وجعل الظلمات والنور ثم كفروا بربهم يعدلون ﴾ [الأنعام/ ١] » .

وأصح القولين أن المعنى : « ثم الذين كفروا بربهم يعدلون فيجعلون له عدلاً يحبونه ويقدمونه ويعبدونه كما يعبدون الله » (١) .

وقد قال المقرئزي : « واعلم أن من خصائص الإلهية الكمال المطلق من جميع الوجوه الذي لانقص فيه بوجه من الوجوه ، وذلك يوجب أن تكون العبادة له وحده عقلاً وشرعاً وفطرة ومن جعل ذلك لغيره فقد شبه الغير بمن لا شبيه له ولشدة قبحه وتضمنه غاية الظلم أخبر من كتب على نفسه الرحمة أنه لا يغفره أبداً ، ومن خصائص الإلهية العبودية التي لاتقوم إلا على ساق الحب والذل فمن أعطاهما لغيره فقد شبهه بالله سبحانه وتعالى في خالص حقه وقبح هذا مستقر في العقول والفطر لكن لما غيرت الشياطين فطر أكثر الخلق واجتالتهن عن دينهم وأمرتهم أن يشركوا بالله ما لم ينزل به سلطاناً كما روى ذلك عن الله أعرف الخلق به وبخلقه عموا عن قبح الشرك حتى ظنوه حسناً ، ومن خصائص الإلهية السجود فمن سجد لغيره فقد شبهه به ، ومنها الحلف باسمه فمن حلف بغيره فقد شبهه به ، ومنها الذبح له فمن ذبح لغيره فقد شبهه به ، ومنها خلق الرأس إلى غير ذلك » (٢) .

وصرف العبادة لغير الله تعالى شرك حتى لو لم يعتقد فيمن صرفت له أنه قادر على الخلق والإيجاد ، وهذا المعنى أجمع عليه العلماء بغير خلاف .

يقول شيخ الاسلام ابن تيمية : « فمن جعل الملائكة والأنبياء وسائط يدعوهم ، ويتوكل عليهم ، ويسألهم جلب المنافع ، ودفع المضار ، مثل أن يسألهم غفران الذنوب وهداية القلوب ، وتفريج الكروب ، وسد الفاقات ، فهو كافر بإجماع

(١) مفتاح دار السعادة ص / ٤٥٧ .

(٢) تجريد التوحيد ص : ٧٢ - ٧٤ (ت العمران) .

المسلمين»^(١) .

ويقول الشيخ سليمان بن عبدالله بن محمد بن عبدالوهاب - بعد نقله للنص السابق - : « وهو إجماع صحيح ، ومعلوم بالضرورة من الدين ، وقد نص العلماء من أهل المذاهب الأربعة ، وغيرهم في باب حكم المرتد على أن من أشرك بالله فهو كافر ، أي عبد مع الله غيره بنوع من أنواع العبادة »^(٢) .

وهذا النوع من الشرك معلوم من الدين بالضرورة^(٣) ، لأنه هو الشرك الذي أنكره الرسل على أممهم .

موقف أهل الكلام :

تقدم في الكلام على التوحيد عند أهل السنة أنه يتضمن :

- ١- أفراد الله تعالى بوحداية الذات والصفات والأفعال ، وهو التوحيد العلمي .
 - ٢- أفراد الله تعالى بالعبادة والألوهية ، وهو التوحيد العملي .
- والشرك أيضاً يتضمن :

١- الشرك المناقض لوحداية الذات والصفات والأفعال ، وهو الشرك الاعتقادي .

٢- الشرك في العبادة والألوهية ، وهو الشرك العملي .

ولما كان التوحيد عند المتكلمين يتضمن وحدانية الذات والصفات والأفعال فقط ، وأخرجوا التوحيد العملي (توحيد الألوهية) من التوحيد ترتب على ذلك - عندهم - أن الشرك لا يكون إلا في الشرك الاعتقادي لا غير .

وعلى هذا : فلا يعتبر أهل الكلام الشرك العملي من الشرك إلا إذا تضمن اعتقاد استقلالية المعبود بالخلق والإيجاد أو تضمن مشاركته في الذات والصفات .

ولهذا لم يكن النذر والذبح والسجود لغير الله تعالى شركاً بذاته كما لا يكون الدعاء والاستغاثة بغير الله تعالى شركاً بذاته - عندهم - .

(١) الفتاوى ١/١٢٤ .

(٢) تيسير العزيز الحميد ص : ٢٢٩ .

(٣) انظر : الاستغاثة ص : ٣٧٦ ، ودرء التعارض ١/٢٢٧ ، ٢٢٨ .

ولهذا وقع بعض أهل الكلام في هذا الشرك العملي ؛ وهم لا يعتقدون أنه شرك .
 كما يقول شيخ الاسلام ابن تيمية - عن أهل الكلام - : « ولهذا كان من أتباع
 هؤلاء من يسجد للشمس والقمر والكواكب ، ويدعوها كما يدعو الله تعالى ،
 ويصوم لها ، وينسك لها ، ويتقرب إليها ، ثم يقول : إن هذا ليس بشرك وإنما الشرك
 إذا اعتقدت أنها هي المدبرة لي ، فإذا جعلتها سبباً وواسطة لم أكن مشركاً . ومن
 المعلوم بالاضطرار من دين الإسلام أن هذا شرك »^(١) .

وعندما أهمل المتكلمون توحيد الألوهية أهملوا التحذير من الشرك فيه ،
 والكشف عن حقيقته بالمرّة ، فلا ذكر له في كتب عقيدتهم إطلاقاً^(٢) .

(١) درء التعارض ١/٢٢٧ ، ٢٢٨ .

(٢) انظر : منهج الأشاعرة في العقيدة ص : ٢١ .

الخاتمة

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات ، وأسأله تعالى أن يخلص لنا النيات ، وأصلي وأسلم على خير البريات نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد :
فبعد أن انتهينا من بيان أجزاء ومفردات البحث ؛ يحسن بنا أن نذكر النتائج المهمة فيه ، وهي على النحو التالي :

١- أن التوحيد عند أهل السنة ينقسم إلى ثلاثة أقسام ، وهي: توحيد الربوبية ، وتوحيد الألوهية ، وتوحيد الأسماء والصفات ، أو إلى قسمين : وهما : التوحيد العلمي (المعرفة والإثبات) والتوحيد العملي (القصد والطلب) .

٢- أن الأقسام السابقة مأخوذة من الكتاب والسنة من حيث المعنى ، وأما الاختلاف في العبارات فهو عمل فني .

٣- أن التوحيد عند أهل الكلام هو توحيد الذات والصفات والأفعال ، وقد يعبرون عنه بأنه نفي الكمية المتصلة ونفي الكمية المنفصلة ، وهو يعود إلى المعنى الأول .

٤- أن أهل الكلام أهملوا توحيد الألوهية والعبادة في أقسام التوحيد .

٥- أن إثبات وجود الله تعالى عند أهل السنة فطري في نفس الإنسان إلا عند من فسدت فطرته ، ولهذا فأول واجب على المكلف -عندهم- هو توحيد الألوهية ، وأما من فسدت فطرته فإنه يعالج بالنظر الصحيح لاسيما الأدلة الفعلية النقلية فإن فيها غنية .

٦- أن إثبات وجود الله تعالى عند أهل الكلام نظري استدلالي ، وهو واجب على كل المكلفين ، ولهذا اعتبروه أول واجب على المكلف .

٧- أن توحيد أفعال الله تعالى فطري عند أهل السنة ، وقد دلت عليه بعض الدلائل العقلية النقلية .

٨- أن أفعال العباد عند أهل السنة خلقها الله تعالى خيرا وشرها ، وأن قدرة العبد تعتبر سبب من الأسباب المؤثرة في مسببها .

٩- أن أهل الكلام يستدلون على توحيد أفعال الله تعالى بدليل التمانع ، وهو دليل صحيح إلا أن ما في الفطرة أوضح منه .

١٠- أن المعتزلة يرون أن العباد يخلقون أفعالهم ويحدثونها ، والله عز وجل

لا يخلقها ، ويشمل ذلك الهداية والإضلال ، كما ينكرون التوفيق والخذلان ، والختم والطبع ويؤلونها .

١١- أن أهل السنة يثبتون أسماء الله تعالى وصفاته وينفون عنها مشابهة المخلوقات .

١٢- أن أهل الكلام يثبتون أسماء الله تعالى ، والمعتزلة ينفون صفاته جميعاً ، أما الأشاعرة والماتريدية فيثبتون صفات المعاني وينفون الباقي ، وذلك بسبب بعض الشبهات وهي : تعدد القدماء ، والتركيب ، وحلول الحوادث بذاته تعالى ، والتشبيه والتمثيل .

١٣- أن معنى الإله عند أهل السنة المعبود ، وقد دل على ذلك اللغة واستعمال الشرع ، ولهذا فسر أهل السنة (الشهادة) بأنها تدل على توحيد الألوهية .

١٤- أن أهل السنة استدلوا على توحيد الألوهية بالأدلة العقلية والخبرية .

١٥- أن الرسل دعوا إلى توحيد الألوهية حيث كان شرك أقوامهم فيه ، كما أنهم تمثلوه عملياً ، وتنوعت أساليبهم في الدعوة إليه .

١٦- أن أهل الكلام أهملوا توحيد الألوهية - بالمعنى الشرعي - حيث فسروه بالرؤية ، وبسبب ذلك الأرجاء وتفسيرهم الإله بالقادر على الاختراع ، فإن إرجاء المتكلمين وهو إخراج العمل عن الإيمان تصريح بإخراج توحيد الألوهية من التوحيد ، كما أن تفسيرهم الإله بالرب تصريح كذلك بالإهمال .

١٧- أن توحيد الألوهية ركن أساسي في الإيمان يزول الإيمان بزواله عند أهل السنة .

١٨- أن لإهمال المتكلمين لتوحيد الألوهية آثاراً عظيمة وهي :

أ - إنكار دخول توحيد الألوهية في حقيقة التوحيد .

ب - إخراج الشرك العملي من حقيقة الشرك .

١٩- أن الشرك في القصد والإرادة ودعاء غير الله فيما لا يقدر عليه إلا الله ،

والتعبد والنسك من الشرك الأكبر عند أهل السنة ، بخلاف أهل الكلام المتأخرين .

تراجم بعض الأعلام الوارد ذكرهم في الرسالة^(١)

(أ)

* (ابن الأثير) المبارك بن محمد بن محمد بن عبدالكريم الجزري ، مجدالدين ، أبو السعادات ، ولد سنة ٤٤٤ هـ ، ومن مؤلفاته «جامع الأصول» ، وتوفي سنة ٦٠٦ هـ . (سير أعلام النبلاء ٤٨٨/٢١) .

* (الآجري) محمد بن الحسين بن عبدالله الآجري ، أبو بكر ، من علماء أهل السنة والجماعة ، ومن مؤلفاته في العقيدة «الشریعة» ، توفي بمكة سنة ٣٦٠ هـ . (سير أعلام النبلاء ١٣٣/١٦) .

* (الأخطل) غياث بن غوث التغلبي النصراني ، أبو مالك ، شاعر زمانه ، ولد سنة ١٩ هـ ، وتوفي سنة ٩٠ هـ . (سير أعلام النبلاء ٥٨٩/٤) .

* (الأشعري) علي بن إسماعيل بن أبي بشير إسحاق اليماني ، أبو الحسن ، كان معتزلياً ، ثم رجع إلى عقيدة ابن كلاب وألف «اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع» ، ثم رجع إلى مذهب السلف وألف «الإبانة» ، ولد سنة ٢٦٠ هـ وتوفي سنة ٣٣٠ هـ . (سير أعلام النبلاء ٨٥/١٥) .

* (الأعمش) سليمان بن مهران ، أبو محمد الأسدي ، الكاهلي ، مولاهم الكوفي ، الحافظ ، ولد سنة ٦١ هـ ، وتوفي سنة ١٤٧ هـ ، وقيل غير ذلك . (سير أعلام النبلاء ٢٢٦/٦) .

* (الألوسي) محمود شكري بن عبدالله بن شهاب الدين محمود الحسيني (الحفيد) ، أبو المعالي ، ولد سنة ١٢٧٣ هـ ، من علماء أهل السنة والجماعة ، ومن مصنفاته في العقيدة «غاية الأمان في الرد على النبهاني» ، توفي سنة ١٣٤٢ هـ . (الأعلام ١٧٢/٧) .

* (الألوسي) محمود بن عبدالله الحسيني ، شهاب الدين ، أبو الثناء ، المفسر ، (الجدّ) ، عالم سُني من مؤلفاته «روح المعاني» في التفسير ، ولد سنة ١٢١٧ هـ ، وتوفي سنة ١٢٧٠ هـ . (الأعلام ١٧٦/٧) .

* (الأمدي) علي بن أبي علي بن محمد الثعلبي ، سيف الدين ، متكلم أشعري ، من كتبه في علم الكلام : «أبكار الأفكار» ، و «غاية المرام» ، ولد سنة ٥٥١ هـ ، وتوفي سنة ٦٣١ هـ . (سير أعلام النبلاء ٣٦٤/٢٢) .

* (الأوزاعي) عبدالرحمن بن عمرو بن محمد ، واعظ أهل الشام ، أبو عمرو ، ولد في حياة الصحابة سنة ٨٨ هـ ، وتوفي سنة ١٥٧ هـ . (سير أعلام النبلاء ١٠٧/٧) .

(١) هذه التراجم مرتبة على الحروف الهجائية ، ولم يراعى فيها الألف واللام التي للتعريف ، ولا الكنى كـ (أب) وكذلك (ابن) ، وقد رتب حسب الشهرة .

* (الإيجي) محمد بن عبدالرحمن بن محمد الإيجي من أهل إيج بنواحي شيراز ، متكلم أشعري له في الكلام : «المواقف في علم الكلام» ، ولد سنة ٨٣٢هـ ، وتوفي سنة ٩٠٥هـ . (الأعلام ١٩٥/٦) .

* أيوب بن أبي تميمة كيسان العنزي ، أبو بكر السخيتاني ، ولد عام توفي ابن عباس سنة ٦٨هـ ، وتوفي بالبصرة سنة ١٣١هـ . (سير أعلام النبلاء ١٥/٦) .

(ب)

* (الباقلائي) محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر البصري القاضي ، أبو بكر ، متكلم أشعري ، له في الكلام «الإنصاف» و «التمهيد» ، توفي ٤٠٣هـ . (سير أعلام النبلاء ١٧/١٩٠) .

* (البريهاري) الحسن بن علي بن خلف ، الفقيه ، شيخ الحنابلة ، من علماء أهل السنة والجماعة ، من مؤلفاته في العقيدة «شرح السنة» ، توفي في رجب سنة ٣٢٨هـ . (سير أعلام النبلاء ٩/١٥) .

* بشر بن غياث بن أبي كريمة المريسي ، أبو عبدالرحمن ، حنفي متكلم جهمي ، كفره عدة من علماء أهل السنة ، صنف في «التوحيد» و «الإرجاء» و «كفر المشبهة» وغيرها توفي سنة ٢١٨هـ . (سير أعلام النبلاء ١٠/١٩٩) .

* (ابن بطة العكبري) عبيدالله بن محمد بن محمد بن حمدان الحنبلي ، أبو عبدالله ، شيخ العراق ، من علماء أهل السنة والجماعة ، من مصنفاته في العقيدة كتاب «الإبانة» ، ولد سنة ٣٠٤هـ ، وتوفي سنة ٣٨٧هـ . (سير أعلام النبلاء ١٦/٥٢٩) .

* (البغدادي) عبدالقاهر بن طاهر البغدادي ، أبو منصور ، متكلم أشعري ، له في الكلام «أصول الدين» ، و «الفرق بين الفرق» وغيرها ، توفي سنة ٤٢٩هـ . (سير أعلام النبلاء ١٧/٥٧٢) .

* (البغوي) الحسين بن مسعود بن محمد الفراء ، أبو محمد ، المحدث المفسر ، محي السنة ، ولد سنة ٤٣٦هـ صنف «شرح السنة» و «معالم التنزيل» ، وتوفي سنة ٥١٦هـ . (سير أعلام النبلاء ١٩/٤٣٩) .

* (أبو بكر بن الخلال) أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الخلال ، شيخ الحنابلة ، أبو بكر ، ولد سنة ٢٣٤هـ ، جمع علم الإمام أحمد في السنة وغيرها ، وله «الجامع لعلوم الإمام أحمد» ، توفي سنة ٣١١هـ . (سير أعلام النبلاء ١٤/٢٩٧) .

* (أبو بكر بن أبي داود) عبدالله بن سليمان بن الأشعث ، أبو بكر السجستاني ، ولد سنة ٢٣٠هـ صنف في العقيدة «البعث» وله منظومة في «إتباع السنة والعقيدة الصحيحة» . (سير أعلام النبلاء ١٣/٢٢١) .

* (البيجوري) إبراهيم بن محمد بن أحمد ، شيخ الأزهر ، متكلم أشعري ، ولد سنة

١١٩٨هـ ، صنف في علم الكلام « تحفة المريد في شرح جوهرة التوحيد » ، توفي سنة ١٢٧٧هـ . (الأعلام ٧١/١) .

* (البيهقي) أحمد بن الحسين بن علي بن موسى ، أبو بكر ، المحدث ، أشعري العقيدة ، ولد سنة ٣٨٤هـ ، وصنف « الاعتقاد » ، و « الأسماء والصفات » ، توفي سنة ٤٥٨هـ . (سير أعلام النبلاء ١٦٣/١٨) .

(ت)

* (التفتازاني) مسعود بن عمر بن عبد الله ، سعدالدين ، متكلم ماتريدي حنفي ، له في الكلام « شرح المقاصد » و « شرح العقائد النسفية » ، ولد سنة ٧٢٢هـ ، وتوفي سنة ٧٩٢هـ . (البدر الطالع ٤١٠/١٠) .

* (التهانوي) محمد بن علي بن القاضي محمد حامد بن محمد صابر الفاروقي ، حنفي ماتريدي ، وباحث هندي ، صنف « كشاف اصطلاحات الفنون » توفي بعد ١١٥٨هـ . (الأعلام ٢٩٥/٦) .

(ث)

* (أبو ثور) إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان الكلبي البغدادي ، الفقيه ، له مصنف في « اختلاف مالك والشافعي » توفي سنة ٢٤٠هـ . (سير أعلام النبلاء ٧٢/١٢) .

(ج)

* (الجبائي) محمد بن عبدالوهاب البصري ، شيخ المعتزلة ، صنف في الكلام كتاب « الأصول » و « الأسماء والصفات » وغيرهما ، توفي سنة ٣٠٣هـ . (سير أعلام النبلاء ١٨٣/١٤) .

* (الجرجاني) علي بن محمد بن علي ، أبو الحسن الحسيني ، يُعرف بالسيد الشريف ، حنفي ماتريدي متكلم ، له « شرح المواقف » و « التعريفات » ، توفي ولم يبلغ الأربعين . (الضوء اللامع ٣٢٨/٣) .

* (ابن جرير) محمد بن جرير بن زيد ، أبو جعفر الطبري المفسر ، ولد سنة ٢٢٤هـ صنف التفسير المسمى بـ « جامع البيان » ، وله في العقيدة « صريح السنة » وغيرها ، وهو سلفي العقيدة ، متبع للسنة ، توفي سنة ٣١٠هـ . (سير أعلام النبلاء ٢٦٧/١٤) .

* الجعد بن درهم ، مؤدب مروان الحمار ، هو أول من ابتدع بأن الله ما اتخذ إبراهيم خليلاً ، ولم يكلم موسى تكليماً ، زنديق هالك ، قتله خالد القسري يوم النحر . (سير أعلام النبلاء ٤٣٣/٥) .

* جهم بن صفوان ، أبو محرز الراسبي ، رأس الجهمية ، زنديق هالك ، لا يعرف إلا بالبدعة ، قتله سلم بن أحوز ، وكان ذلك سنة ١٢٨هـ . (سير أعلام النبلاء ٢٦/٦) .

* (الجوهري) إسماعيل بن حماد التركي ، أبو نصر ، إمام اللغة ، صنف « الصحاح » ، وفيه

أوهام قد عُمل عليها حواشٍ ، مات متردِّياً من سطح داره بنيسابور سنة ٣٩٣هـ . (سير
أعلام النبلاء ١٧/٨٠) .

* (الجويني) عبد الملك بن عبدالله بن يوسف ، أبو المعالي ، إمام الحرمين ، متكلم أشعري ،
له في الكلام « الشامل في أصول الدين » ، و « الإرشاد » ، و « لمع الأدلة » وغيرها ، ولد
سنة ٤١٩هـ وتوفي سنة ٤٧٨هـ . (سير أعلام النبلاء ١٨/٤٦٨) .

(ح)

* أبو حامد بن مرزوق ، اسم مستعار لا يعرف في الواقع ، صنف « التوسل بالنبي وجهلة
الوهابيين » ، و « براءة الأشعريين » ، وهو متكلم أشعري ، من اعداء دعوة الشيخ محمد بن
عبد الوهاب .

* (ابن حجر) أحمد بن علي بن محمد الكناني العسقلاني ، أبو الفضل ، شهاب الدين ، عالم
مشهور ، صنف « فتح الباري في شرح صحيح البخاري » وهو أجل تصنيف له ، وكتب
في التراجم والحديث ، ولد سنة ٧٧٣هـ ، وتوفي بالقاهرة سنة ٨٥٢هـ . (الضوء اللامع
٣٦/٢) .

* (الحداد) علوي بن أحمد بن الحسن الحضرمي ، صوفي متكلم ، ردّ على الشيخ محمد بن
عبد الوهاب برد سماه « مصباح الظلام » توفي سنة ١٢٣٢هـ . (الأعلام ٤/٢٤٩) .
* (ابن حزم) علي بن أحمد بن سعيد بن حزم ، أبو محمد الأندلسي ، ولد بقرطبة سنة
٣٨٤هـ ، صنف « المحلى » ، وفي العقيدة « الدرّة » وغيرها ، تارة يوافق السلف مثل مسائل
الإيمان ، وتارة يخالف السلف مثل الأسماء والصفات ، توفي سنة ٤٥٦هـ . (سير أعلام
النبلاء ١٨/١٨٤) .

* (أبو الحسن الطبري) علي بن محمد بن علي ، يلقب بعماد الدين ، ويعرف بالكيا الهراسي ،
فقيه شافعي ، أشعري العقيدة ، درس في النظامية ، ولد سنة ٤٥٠هـ ، ومن كتبه « أحكام
القرآن » وتوفي سنة ٥٠٤هـ . (تبين كذب المفترّي ص : ٢٨٨) .

* (أبو الحسين البصري) محمد بن علي بن الطيب ، متكلم معتزلي ، صنف في الكلام « تصفح
الأدلة » ، وفي الأصول « المعتمد في أصول الفقه » ، توفي سنة ٤٣٦هـ ، وقد شاخ . (سير
أعلام النبلاء ١٧/٥٨٧) .

* (أبو الحسين الخياط) عبدالرحيم بن محمد بن عثمان ، متكلم معتزلي ، تنسب إليه فرقة
تدعى « الخياطية » ، صنف في الكلام « الانتصار » ، وتوفي سنة ٣٠٠هـ . (سير أعلام
النبلاء ١٤/٢٢٠) .

* حفص الفرد ، يكنى أبا عمرو ، مبتدع متكلم ، كفره الشافعي ، وهو من الجريّة المعطلة .
(ميزان الاعتدال ١/٥٦٤) .

* (الخليمي) الحسين بن الحسن بن محمد بن حليم البخاري ، أبو عبدالله ، محدث ومتكلم وأشعري ، صنف «المنهاج في شعب الإيمان» ، توفي سنة ٤٠٣هـ . (سير أعلام النبلاء ٢٣١/١٧) .

(خ)

* (الخسروشاهي) عبد الحميد بن عيسى بن عمرو بن عموه ، شمس الدين ، أبو محمد ، متكلم وأشعري ، توفي سنة ٦٥٢هـ . (طبقات الشافعية ١٦١/٨) .

* (ابن خلدون) عبدالرحمن بن محمد بن محمد الحضرمي الإشبيلي ، عالم مؤرخ إجتماعي توفي سنة ٨٠٨هـ . (شذرات الذهب ٧٦/٧) .

* الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزدي ، أبو عبدالرحمن ، من أئمة اللغة والأدب ، ولد سنة ١٠٠هـ ، وصنف «العين» في اللغة توفي سنة ١٧٠هـ . (سير أعلام النبلاء ٤٢٩/٧) .

* (الخونجي) محمد بن نامور بن عبدالملك ، أبو عبدالله ، فارسي الأصل ، متكلم ، له اهتمام بالمنطق والفلسفة توفي سنة ٦٤٩هـ . (شذرات الذهب ٢٣٦/٥ ، الأعلام ٣٤٤/٧) .

(د)

* (الدارقطني) علي بن عمر بن أحمد بن مهدي البغدادي ، أبو الحسن ، ولد سنة ٣٠٦هـ ، إمام سلفي العقيدة له كتاب «السنن» و «العلل» وصنف في العقيدة «الرؤية» توفي سنة ٣٨٥هـ . (سير أعلام النبلاء ٤٤٩/١٦) .

* (الدارمي) عثمان بن سعيد بن خالد ، أبو سعيد ، من أئمة أهل السنة والجماعة ، له في العقيدة «الرد على الجهمية» وخص بشر المريسي برد مستقل ، ولد سنة ٢٠٠هـ ، وتوفي سنة ٢٨٠هـ . (سير أعلام النبلاء ٣١٩/١٣) .

* (الدجوي) يوسف بن أحمد بن نصر المصري ، مالكي المذهب ، أحد أعضاء كبار العلماء بالأزهر ، متكلم صوفي ، وكان أعمى البصر . (الأعلام ٢١٦/٨) .

* (دحلان) أحمد بن زيني ، فقيه شافعي ، ومتكلم أشعري صوفي ، صنف «الدرر السننية في الرد على الوهابية» وتوفي سنة ١٣٠٤هـ . (الأعلام ١٢٩/١) .

* (الدرديري) أحمد بن محمد بن أحمد العدوي ، أبو البركات ، من فقهاء المالكية ، ولد بمصر سنة ١١٢٧هـ ، وتعلم بالأزهر ، متكلم أشعري ، من مصنفاته «شرح الخريدة البهية في علم التوحيد» ، والخريدة منظومة في العقيدة الأشعرية له ، توفي بالقاهرة سنة ١٢٠١هـ . (الأعلام ٢٤٤/١) .

(ر)

* (الرازي) محمد بن عمر بن الحسين بن علي القرشي التيمي ، فخر الدين ، متكلم أشعري ، له في الكلام «الأربعين في أصول الدين» ، و «أساس التقديس» وغيرها ، واشتغل

- بالسحر ، ولد سنة ٥٤٤ هـ ، وتوفي سنة ٦٠٦ هـ . (سير أعلام النبلاء ٢١ / ٥٠٠) .
- * (ابن رجب) عبدالرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي ، صنف شرح البخاري ، ووصل إلى كتاب الجنائز ولم يتمه ، وله « جامع العلوم والحكم » في شرح الأربعين النووية وغيرها ، توفي سنة ٧٩٥ هـ . (البدر الطالع ١ / ٣٢٨) .
- * (ابن رشد) محمد بن أحمد بن محمد بن رشد الأندلسي الفيلسوف ، أبو الوليد ، ولد سنة ٥٢٠ هـ ، ودافع عن الفلاسفة في تصنيفه « تهافت التهافت » في الرد على الغزالي ، وتوفي سنة ٥٩٥ هـ . (سير أعلام النبلاء ٢١ / ٣٠٧) .

(ز)

- * (الزجاج) إبراهيم بن محمد السري ، أبو إسحاق ، نحوي زمانه ، وكان من ندماء المعتضد ، صنف في أسماء الله تعالى ، وتوفي سنة ٣١١ هـ . (سير أعلام النبلاء ١٤ / ٣٦٠) .
- * (الزجاجي) عبدالرحمن بن إسحاق البغدادي النحوي ، أبو القاسم ، وهو تلميذ « الزجاج » ، له « اشتقاق أسماء الله » توفي سنة ٣٠٤ هـ . (سير أعلام النبلاء ١٥ / ٤٧٥) .
- * (الزهري) محمد بن مسلم بن عبيدالله بن عبدالله بن شهاب المدني ، ولد سنة ٥٠ هـ نزل الشام ، وتوفي سنة ١٢٤ هـ . (سير أعلام النبلاء ٥ / ٣٢٦) .
- * (الزمخشري) محمود بن عمر ، معتزلي العقيدة ، ولد سنة ٤٦٧ هـ ، من مؤلفاته الكشاف ، والفائق في غريب الحديث ، توفي سنة ٥٣٨ هـ . (سير أعلام النبلاء ٢٠ / ١٥١) .
- * (ابن زيد) عبدالرحمن بن زيد بن أسلم المدني ، أحد المفسرين المشهورين له مصنف في « تفسير القرآن » توفي سنة ١٨٢ هـ . (تهذيب الكمال ١٧ / ١١٤) .

(س)

- * (السدي) إسماعيل بن عبدالرحمن السدي الكبير ، أحد المفسرين المشهورين ، رأى بعض الصحابة ، ورووا عنه ، توفي سنة ١٢٧ هـ . (طبقات ابن سعد ٦ / ٣٢٣) .
- * (السمعاني) منصور بن محمد بن عبدالجبار بن أحمد التميمي المروزي ، أبو المظفر ، ولد سنة ٤٢٦ هـ ، أحد علماء أهل السنة والجماعة الأتقياء ، كان شوكة في أعين أهل البدع ، له في العقيدة « الانتصار لأهل الحديث » و « المنهاج لأهل السنة » ، و « القدر » ، وتوفي سنة ٤٨٩ هـ . (سير أعلام النبلاء ١٩ / ١١٤) .
- * (السمعاني) عبدالكريم بن محمد ، بن منصور ، حفيد أبي المظفر ، ولد بمرو سنة ٥٠٦ هـ ، ألف « الأنساب » ، و « أدب الإملاء والاستملاء » ، توفي سنة ٥٦٢ هـ . (سير أعلام النبلاء ٢٠ / ٤٥٦) .
- * (السعدي) عبدالرحمن بن ناصر بن عبدالله ، أحد علماء القصيم ، ولد سنة ١٣٠٧ هـ ، شرح النونية لابن القيم ، توفي سنة ١٣٧٦ هـ . (الأعلام ٣ / ٣٤٠) .
- * سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري ، أبو عبدالله الكوفي ، ولد سنة ٩٧ هـ ، وتوفي سنة

- ١٢٦هـ . (سير أعلام النبلاء ٢٢٩/٧) .
- * سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون ، أبو محمد الكوفي ، ولد سنة ١٠٧هـ ، وتوفي سنة ١٩٨هـ . (سير أعلام النبلاء ٤٥٤/٨) .
- * (السفاريني) محمد بن أحمد بن سالم ، شمس الدين ، أبو العون ، ولد سنة ١١١٤هـ ، صنف في العقيدة « لوامع الأنوار البهية » ، توفي سنة ١١٨٨هـ . (الأعلام ١٤/٦) .
- * (السمنودي) إبراهيم بن عثمان الأزهري له مصنفات قدح فيها بالدعوة السلفية ، صوفي متكلم ، توفي بعد سنة ١٣٢٦هـ . (الأعلام ٥٠/١) .
- * سهل بن عبدالله بن يونس التستري ، صوفي مشهور ، توفي سنة ٢٨٣هـ كما رجح ذلك الذهبي وله ثمانين سنة . (سير أعلام النبلاء ٣٣٠/١٣) .
- * (السهسواني) محمد بشير بن محمد بدرالدين الهندي ، دعاه النواب صديق حسن خان بهادر إلى بهوبال سنة ١٢٩٥هـ ففوض إليه رئاسة المدارس الدينية فيها ، ولد سنة ١٢٥٠هـ ومن مصنفاته في العقيدة « صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان » ، توفي سنة ١٣٢٦هـ . (الأعلام ٥٣/٦) .

(ش)

- * (الشاطبي) إبراهيم بن مسعود بن محمد اللخمي الغرناطي المالكي ، عالم أصولي ، صنف في العقيدة « الاعتصام » توفي سنة ٧٩٠هـ . (الأعلام ٧١/١) .
- * (أبو شامة) عبدالرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان المقدسي ، شهاب الدين ، ولد سنة ٥٩٩هـ ، صنف في العقيدة « الباعث على إنكار البدع والحوادث » ، و « ضوء الساري إلى معرفة رؤية الباري » ، توفي سنة ٦٦٥هـ . (طبقات الشافعية ١٦/٥) .
- * (الشنقيطي) محمد الأمين بن محمد المختار الجكني ، عالم أصولي لغوي مفسر ، سلفي المعتقد ، له « أضواء البيان » في التفسير ، وله مصنفات أخرى ، توفي سنة ١٣٩٣هـ (ترجمة تلميذه عطية سالم في أضواء البيان) .
- * (الشهرستاني) محمد بن عبدالكريم بن أحمد ، أبو الفتح ، متكلم أشعري ، له في الكلام « نهاية الإقدام » و « الملل والنحل » ، ولد سنة ٤٦٧هـ ، وتوفي سنة ٥٤٨هـ . (سير أعلام النبلاء ٢٨٦/٢٠) .

- * (الشوكاني) محمد بن علي بن محمد بن عبدالله ، فقيه يمني ، له مصنفات كثيرة منها « نيل الأوطار » ، و « فتح القدير » و « الدر النضيد » وغيرها ، ولد سنة ١١٧٣هـ ، وتوفي سنة ١٢٥٠هـ . (البدر الطالع ٢١٤/٢) .

(ص)

- * صَبِغ بن عَسَل ، ويقال : ابن سهل الحنظلي ، له إدراك ، وله قصة مشهورة مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه عندما كان يتبع المشابه . (الإصابة ١٩٨/٢) .

(ض)

* ضرار بن عمرو الكوفي ، أحد رؤوس المعتزلة ، كان ينكر عذاب القبر ، وخلق الجنة والنار الآن ، وله طائفة تسمى «الضرارية» من المعتزلة ، وله مصنفات ، توفي في زمن الرشيد .
(ميزان الاعتدال ٣٢٨/٢ ، والسير ٥٤٤/١٠) .

(ط)

* (الطحاوي) أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة بن عبد الملك الأزدي الحنفي ، أبو جعفر ، محدث الديار المصرية ، سلفي العقيدة ، له عقيدة مشهورة شرحت كثيراً ، ولد سنة ٢٣٩هـ ، وتوفي سنة ٣٢١هـ . (سير أعلام النبلاء ٢٧/١٥) .

(ع)

* (العاملي) محسن الأمين ، أحد شيعة العراق ، ولد في إحدى قرى العراق سنة ١٢٨٢هـ ، وتوفي بدمشق سنة ١٣٧١هـ . (الأعلام ٥/٢٨٧) .

* (عبد الجبار الهمداني) القاضي عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار ، أبو الحسين ، متكلم معتزلي ، شيخ المعتزلة في عصره ، صنف في الكلام «المعنى في أبواب العدل والتوحيد» ، و «شرح الأصول الخمسة» ، توفي سنة ٤١٥هـ . (الأعلام ٣/٢٧٣) .

* عبدالله بن المقفع ، كاتب شاعر ، فارسي الأصل ، متهم بالزندقة ، أحد المشتغلين بالترجمة وقتل بتهمة الزندقة سنة ١٤٥هـ . (لسان الميزان ٣/٣٦٦) .

* عبدالله بن أحمد بن عبدالله بن خواز منداد ، ويقال: خوز منداد ، أبو بكر ، مالكي المذهب ، له اختيارات تخالف مذهبه ، وهو ضد أهل الكلام . (شجرة النور الزكية ١/١٠٣) .

* (عبدالله الخريسي) ابن داود بن عامر ، الإمام الحافظ ، أبو عبد الرحمن الهمداني ، المشهور بالخريسي لنزوله محلة الخريصة بالبصرة ، ولد سنة ١٢٦هـ ، وتوفي في نصف شوال سنة ٢١٣هـ . (سير أعلام النبلاء ٩/٣٤٦) .

* (أبو عمر ابن عبد البر) يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي المالكي ، ولد سنة ٣٦٨هـ ، عالم سلفي صنف «التمهيد لمافي الموطأ من المعاني والأسانيد» و «جامع بيان العلم وفضله» توفي سنة ٤٦٣هـ . (سير أعلام النبلاء ١٨/١٥٣) .

* (عمرو بن عبيد) أبو عثمان البصري ، معتزلي ضال ، صاحب واصل بن عطاء في بدعة المنزلة بين المنزلتين ، توفي سنة ١٤٣هـ . (سير أعلام النبلاء ٦/١٠٤) .

* العوام بن حوشب بن يزيد الشيباني ، أبو عيسى الواسطي ، ثقة ثبت فاضل ، توفي سنة ١٤٨هـ . (تقريب التهذيب ص : ٧٥٧) .

(غ)

* (الغزالي) محمد بن محمد بن أحمد الطوسي ، زين الدين ، أبو حامد ، متكلم أشعري ، له في الكلام : «الاقتصاد في الاعتقاد» ، «الأربعين في أصول الدين» ، وعني

بالرد على الفلاسفة ، واشتغل بالتصوف وصنف فيه : « معارج القدس » ، و « ميزان العمل » و « الإحياء » وغيرها . توفي سنة ٥٠٥ هـ . (سير أعلام النبلاء ٣٢٢/١٩) .

(ف)

* (ابن فارس) أحمد بن فارس بن زكريا القزويني ، أبو الحسين ، إمام في اللغة والأدب ، من تصانيفه « مقاييس اللغة » وغيره ، ولد سنة ٣٢٩ هـ ، وتوفي سنة ٣٩٥ هـ . (الأعلام ١٩٣/١) .

* الفضيل بن عياض بن مسعود بن بشير ، أبو علي التميمي الخراساني ، إمام عابد ثبت ، ولد سنة ١٠٥ هـ ، وتوفي سنة ١٨٧ هـ . (سير أعلام النبلاء ٤٢١/٨) .

* (ابن فورك) محمد بن الحسن بن فورك الأصبهاني ، متكلم أشعري ، له في الكلام « مجرد مقالات الأشعري » و « تأويل مشكل الحديث » وغيرها توفي سنة ٤٠٦ هـ . (سير أعلام النبلاء ٢١٤/١٧) .

(ق)

* (القباني) أحمد بن علي البصري الشهير بالقباني (كان حياً سنة ١١٥٧ هـ) ، لم أعثر له على ترجمة ، وقد ردّ عليه الشيخ محمد بن عبد الوهاب ، انظر : مجموع مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب ٢٠/٥ ، ٢٦ ، وانظر : دعاوى المناوئين ص : ٤٤ .

* (ابن قتيبة) عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ، أبو محمد ، أديب الفقهاء ، وفقه الأديباء ، صنف في العقيدة : « مشكل القرآن » ، و « الرد على من يقول بخلق القرآن » ، خطيب أهل السنة كما أن الجاحظ خطيب المعتزلة ، توفي فجأة سنة ٢٧٦ هـ . (سير أعلام النبلاء ٢٩٦/١٣) .

* (القشيري) عبدالكريم بن هوازن بن عبدالملك بن طلحة الخراساني ، أبو القاسم ، صوفي متكلم أشعري ، من مصنفاته الكلامية « شرح الأسماء الحسنى » ، ومن الصوفية « الرسالة » ، ولد سنة ٣٧٥ هـ ، وتوفي سنة ٤٦٥ هـ . (سير أعلام النبلاء ٢٢٧/١٨) .

* (القضاعي) سلامة العزامي الهندي ، صوفي متكلم ، صنف « البراهين الساطعة » في الرد على دعاة التوحيد ، وقد قدّم له محمد زاهد الكوثري المعروف بعذائه لأهل السنة ، توفي سنة ١٣٧٦ هـ . (جهود علماء الحنفية ١٨٤/١) .

(م)

* محسن بن عبدالكريم بن اسحاق الحسني ، ولد سنة ١١٩١ هـ في صنعاء ، وتوفي بها سنة ١٢٦٦ هـ . (البدر الطالع ٧٨/٢) .

* محمد عبده بن حسن بن خير الله من آل التركماني ، مفتي الديار المصرية ، ولد بمصر سنة ١٢٦٦ هـ ، التلميذ البار لجمال الدين الأفغاني ، من رواد المدرسة العقلية الحديثة ، توفي سنة ١٣٢٣ هـ . (الأعلام ٢٥٢/٦) .

* محمد بن عبدالمجيد بن عبدالسلام بن كيران الفاسي ، أحد المناوئين لدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب ، ألف كتاباً سماه « دفع وصمة الشرك عن جمهور مسلمي العصر » ولد سنة ١١٧٢ هـ ، وتوفي سنة ١٢٢٧ هـ . (الأعلام ١٧٨/٦) .

* (ابن منظور) محمد بن مكرم بن علي الأنصاري ، جمال الدين ، ولد سنة ٦٣٠ هـ ، إمام في اللغة ، من مؤلفاته « لسان العرب » ، توفي سنة ٧١٧ هـ . (العبر ٢٩/٤) .
(ن)

* (النابغة الذبياني) زياد بن معاوية ، شاعر جاهلي من أهل الحجاز ، وقد عُمر طويلاً ، توفي نحو ١٨ قبل الهجرة النبوية . (الأعلام ٥٤/٣) .

* (النبهاني) يوسف بن إسماعيل بن يوسف ، ولد سنة ١٢٦٥ هـ ، صوفي متكلم ، له مصنف ملأه بالشرك الأكبر سماه « شواهد الحق في الاستغاثة بسيد الخلق » ، وقد ردّ عليه الألوسي بـ « غاية الأمان في الرد على النبهاني » ، توفي سنة ١٣٥٠ هـ . (الأعلام ٢١٨/٨) .

* (أبو نصر السجزي) عبيدالله بن سعيد بن حاتم الوائلي البكري ، إمام سلفي ، رد على الأشاعرة في « الرد على من أنكر الحرف والصوت » توفي بمكة سنة ٤٤٤ هـ . (سير أعلام النبلاء ٦٥٤/١٧) .

* (النظام) إبراهيم بن سيار بن هاني البصري ، أبو إسحاق ، أحد أئمة المعتزلة الضالين ، اشتغل بالفلسفة ، وكان سيء السيرة ، توفي سنة ٢٣١ هـ . (لسان الميزان ٦٧/١) .

(و)

* واصل بن عطاء المخزومي البصري ، الغزّال ، أبو حذيفة ، كان يلثغ بالراء إلا أنه كان فصيحاً مفوهاً ، متكلم معتزلي ضال ، طرده الحسن البصري من مجلسه بسبب البدعة ، توفي سنة ١٣١ هـ . (سير أعلام النبلاء ٤٦٤/٥) .

* (ابن واصل الحموي) محمد بن سالم بن نصر الله بن واصل الحموي ، متكلم عالم بالمنطق ، قاضي القضاة بمصر ، توفي سنة ٦٩٧ هـ . (الأعلام ٣/٧) .

* وهب بن منبه بن كامل بن سبيح الأنباري الصنعاني ، تابعي ثقة قاص مشهور ، وأكثر علمه في الإسرائيليات ، توفي سنة ١١٠ هـ . (سير أعلام النبلاء ٥٤٤/٤) .

(ي)

* يحيى بن خالد بن برمك ، مؤدب الرشيد ، حسن السياسة ، سجنه الرشيد ، وبقي في السجن حتى مات سنة ١٩٠ هـ . (الأعلام ١٧٥/٩) .

فهرس المراجع والمصادر

- الإبانة عن أصول الديانة ، لأبي الحسن الأشعري ، ت/ فوقية محمود ، ط ١ ، دار الأنصار ، القاهرة .
- الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة ، لأبي عبدالله محمد بن بطه العكبري الحنبلي ، ت/ رضا نعسان ، عثمان الأثيوبي ، يوسف الوابل ، دار الرياض ، ط ١ ، عام ١٤١٥هـ .
- ابن تيمية وموقفه من قضية التأويل ، تأليف / محمد السيد الجلند ، مجمع البحوث الإسلامية ، الأزهر ، عام ١٣٩٣هـ .
- الإبتقان في علوم القرآن ، جلال الدين عبدالرحمن السيوطي ، ت/ البغا ، ط ١ ، دار ابن كثير بدمشق ، لعام ١٤٠٧هـ .
- إجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية ، لابن القيم ، ت/ عواد المعتق ، ط ١ ، ١٤٠٨هـ .
- إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام ، لابن دقيق العيد ، دار الكتب العلمية - بيروت .
- إحياء علوم الدين ، أبو حامد الغزالي ، عالم الكتب ، بيروت .
- آداب الشافعي ومناقبه ، لأبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي ، ت/ الشيخ عبدالغني عبدالحالاق ، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط ٣ ، عام ١٤١٣هـ .
- الأدب المفرد ، للإمام البخاري ، (فضل الله العمدة في توضيح الأدب المفرد - الجيلاني) الناشر الصدف بيلشرز ، كراتشي ، باكستان ، ط القاهرة ، ١٣٧٨هـ .
- الأربعين في أصول الدين ، للفخر الرازي ، ت/ د. أحمد حجازي السقا ، مكتبة الكليات الأزهرية ، مصر .
- الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد ، لإمام الحرمين الجويني ، ت/ محمد يوسف موسى وآخر ، الناشر مكتبة الخانجي - مصر ، ١٣٦٩هـ .
- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل ، تأليف / محمد ناصر الألباني ، ط ٣ ، المكتب الإسلامي ، عام ١٤٠٥هـ .
- أساس البلاغة ، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، ت/ الأستاذ عبدالرحيم محمود ، دار المعرفة - بيروت .
- أساس التقديس ، للفخر الرازي ، ت/ د. أحمد حجازي السقا ، دار الجيل - بيروت ، ط ١ عام ١٤١٣هـ .
- استحسان الخوض في علم الكلام ، لأبي الحسن الأشعري ، ط ٣ ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بجيدر آباد الدكن - الهند ، عام ١٤٠٠هـ .

- الاستقامة ، لابن تيمية ، ت/ محمد رشاد سالم ، ط ٢ ، نشر مؤسسة قرطبة - مصر .
- أسماء الله الحسنى ، تأليف : عبدالله الغصن ، دار الوطن ، ط ١ ، عام ١٤١٧ هـ .
- الأسماء والصفات ، للبيهقي ، ت/ الحاشدي ، ط ١ ، الناشر مكتبة الوادي بجدة ، عام ١٤١٣ هـ .
- إشارات المرام من عبارات الإمام ، تأليف كمال الدين أحمد البياضي الحنفي ، ت/ يوسف عبدالرزاق ، ط ١ ، عام ١٣٦٧ هـ - ١٩٤٩ م .
- اشتقاق أسماء الله ، لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي ، ت/ د. عبدالحسين المبارك ، مؤسسة الرسالة ، ط ٢ ، ١٤٠٦ هـ .
- الإصابة في تمييز الصحابة ، (وبهامشه الاستيعاب في معرفة الأصحاب - لابن عبدالله القرطي) ، للحافظ ابن حجر العسقلاني ، دار إحياء التراث العربي - بيروت .
- أصول الدين ، لأبي منصور عبدالقاهر بن طاهر البغدادي ، ط ٣ ، ١٤٠١ هـ ، دار الكتب العلمية - بيروت .
- أصول السنة ، لأبي عبدالله محمد بن عبدالله الشهير بأبي زنين ، ت/ عبدالله البخاري ، ط ١ ، عام ١٤١٥ هـ ، مكتبة الغرباء بالمدينة .
- أصول مذهب الشيعة ، تأليف / د. ناصر القفاري ، ط ٢ ، ١٤١٥ هـ ، دار الحرمين للطباعة - مصر .
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ، تأليف / محمد الأمين الشنقيطي ، عالم الكتب - بيروت .
- الاعتصام ، لابي إسحاق الشاطبي ، ت/ سليم الهلالي ، ط ١ ، ١٤١٢ هـ ، دار ابن عفان ، الخبر .
- الاعتقاد ، للإمام البيهقي ، ت/ السيد الجميلي ، ط ١ ، ١٤٠٨ هـ ، دار الكتاب العربي .
- اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ، للفخر الرازي ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، لعام ١٣٩٨ هـ .
- إعلام الموقعين عن رب العالمين ، لابن قيم الجوزية ، ت/ محمد محي الدين عبدالحميد ، توزيع دار الباز بمكة .
- إغاثة الكهفان من مصان الشيطان ، لابن قيم الجوزية ، ت/ محمد سيد كيلاني ، ط / النور الإسلامية - بيروت .
- أفعال العباد بين أهل السنة ومخالفهم ، للأخ عبدالعزيز الحميدي ، رسالة ماجستير من الجامعة الإسلامية كلية الدعوة وأصول الدين قسم العقيدة ، عام ١٤١١ هـ مطبوعة على الآلة الكاتبة .

- الاقتصاد في الاعتقاد ، لابن حامد الغزالي ، ط ١ ، عام ١٤٠٣ هـ ، دار الكتب العلمية - بيروت .
- اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم ، لابن تيمية ، ت/ ناصر العقل ، ط ٢ ، عام ١٤١١ هـ ، مكتبة الرشد - الرياض .
- أقوم ما قيل في القضاء والقدر والحكمة والتعليل ، لابن تيمية (ضمن مجموعة الرسائل والمسائل) توزيع دار الباز بمكة .
- الأكملية ، لابن تيمية ، (ضمن مجموع الفتاوى) .
- إلهام العوام عن علم الكلام ، لابن حامد الغزالي ، ت/ محمد المعتصم بالله البغدادي ، ط ١ ، عام ١٤٠٦ هـ ، دار الكتاب العربي .
- إمام أهل السنة والجماعة ، أبو منصور الماتريدي وآراؤه الكلامية ، تأليف / على عبدالفتاح المغربي ، ط ١ ، عام ١٤٠٥ هـ ، مكتبة وهبة - القاهرة .
- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، لابن تيمية ، ت/ السيد الجليند ، دار المجتمع حده ط / عام ١٤٠٤ هـ .
- الانتصار أهل الحديث ، لأبي المظفر السمعاني (ضمن صون المنطق والكلام) .
- الانساب للسمعاني ، ت/ المعلمي ، الناشر / محمد أمين دمج - بيروت ، ط ٢ ، عام ١٤٠٠ هـ .
- الانصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به ، لابي بكر الباقلاني ، ت / عماد الدين حيدر ، ط ١ ، عام ١٤٠٧ هـ ، عالم الكتب - بيروت .
- الأوسط في السنن والإجماع ، لأبي بكر بن المنذر ، ت / صفيح حنيف ، ط ١ ، عام ١٤٠٥ هـ ، دار طيبة - الرياض .
- الإيمان ، لابن تيمية ، اخرج أحاديثه / محمد ناصر الدين الألباني ، ط ٣ ، عام ١٤٠٨ هـ ، المكتب الإسلامي - بيروت .
- الإيمان ، لأبي عبيد القاسم بن سلام ، ت/ محمد ناصر الدين الألباني ، الناشر مطبعة المدني .
- الباعث على إنكار البدع والحوادث ، لأبي محمد عبدالرحمن بن إسماعيل ، المعروف بأبي شامة ، ت/ مشهور سلمان ، ط ١ ، عام ١٤١٠ هـ ، دار الراية - الرياض .
- بدائع التفسير (الجامع لتفسير الإمام ابن قيم الجوزية) جمع / يسري السيد محمد ، ط ١ ، عام ١٤١٤ هـ ، دار ابن الجوزي - الدمام .
- بدائع الفوائد ، لابن قيم الجوزية ، الناشر دار الكتاب العربي - بيروت .
- بذل الاحسان بتقريب سنن النسائي أبي عبدالرحمن ، تأليف / أبي اسماعيل الجويني الأثري ، ط ١ ، عام ١٤١٠ هـ ، الناشر مكتبة التزيية الاسلامية .

- بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية أهل الاحاد من القائلين بالحلول والاتحاد ، لابن تيمية ، ت/ موسى الدرويش ، ط ١ ، عام ١٤٠٨ هـ ، مكتبة العلوم والحكمة .
- بلوغ الأرب في معرفة أحوال العرب ، لأبي المعالي محمود شكري الألوسي ، ط ٢ ، الناشر / در الكتب العلمية ، بيروت .
- بيان تلبيس الجهمية ، لابن تيمية ، تصحيح وتكميل وتعليق محمد بن عبدالرحمن بن قاسم ، مؤسسة قرطبة .
- تاريخ بغداد ، للخطيب البغدادي ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- تاريخ الرسل والملوك ، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري ، ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط ٦ ، دار المعارف .
- تأويل مختلف الحديث ، لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة ، ت/ محمد محي الدين الأصغر ، ط ١ ، عام ١٤٠٩ هـ ، الناشر / المكتب الإسلامي - دار الإشراف .
- تبصرة الأدلة في أصول الدين ، لأبي المعين ميمون بن محمد النفسي ، ت/ كلود سلامة ، نشر المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية بدمشق ، عام ١٩٩٠ م .
- تبين كذب المفتري ، لابن عساكر الدمشقي ، تعليق / محمد زاهد الكوثري ، الناشر دار الكتاب العربي - بيروت .
- تجريد التوحيد ، للمقرئزي ، ت/ العمران ، ط ١ ، عالم الفوائد .
- التحذير من مختصرات محمد علي الصابوني في التفسير ، تأليف / بكر بن عبدالله أبو زيد .
- تحفة الأحوزي بشرح الترمذي للمباركفوري ، راجعه / عبدالرحمن عثمان ، الناشر / مكتبة ابن تيمية - القاهرة .
- تحفة الذاكرين ، تأليف / محمد بن علي الشوكاني ، دار الكتب العلمية - بيروت .
- تحفة الأشراف ، لأبي الحجاج يوسف المزني ، ت/ عبدالصمد شرف الدين ، ط ٢ ، عام ١٤٠٣ هـ ، المكتب الاسلامي ، الدار القيمة .
- تحفة المرید شرح جوهرة التوحيد ، تأليف / الشيخ إبراهيم بن محمد البيجوري ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، عام ١٤٠٣ هـ .
- التحقيق التام في علم الكلام ، تأليف / محمد الحسيني الظواهري ، ط ١ ، عام ١٣٥٨ هـ ، الناشر مكتبة النهضة المصرية - مصر .
- تحقيق ماللهند من مقولة ، لأبي الريحان محمد بن أحمد البيروني ، ط ٢ ، عام ١٤٠٣ هـ ، عالم الكتب - بيروت .
- التدمرية ، لابن تيمية ، ت/ محمد بن عودة السعدي ، ط ١ ، عام ١٤٠٥ هـ .

- تذكرة الحفاظ ، للحافظ الذهبي ، ت/ عبدالرحمن المعلمي ، دار إحياء التراث العربي .
- التسعينية ، لابن تيمية (ضمن الفتاوى الكبرى المصرية - المجلد الخامس - ت/ حسنين مخلوف) .
- التعريفات ، للجرجاني ، ط ١ شركة مصطفى البابي الحلبي وأولاده عام ١٣٥٧هـ - ١٩٣٨م .
- تعظيم قدر الصلاة ، للمرزوقي ، ت/ عبدالرحمن الفيرواني ، ط ١ ، عام ١٤٠٦هـ ، الناشر مكتبة الدار بالمدينة .
- تعليق التعليق ، للحافظ ابن حجر العسقلاني ، ت/ سعيد القرني ، ط ١ ، عام ١٤٠٥هـ ، المكتب الاسلامي - دار عمار .
- تفسير غريب القرآن ، لأبي عبدالله بن مسلم بن قتيبة ، ت/ السيد أحمد صقر ، الناشر / دار الكتب العلمية - بيروت .
- تفسير القرآن العظيم ، للحافظ ابن كثير الدمشقي ، ت / محمد إبراهيم البنا وآخرون ، ط دار الشعب .
- تقريب التهذيب ، للحافظ ابن حجر العسقلاني ، ت / محمد عوامة ، ط ١ ، عام ١٤٠٦هـ ، الناشر دار الرشيد - حلب .
- تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير ، للحافظ ابن حجر العسقلاني ، صححه / عبدالله هاشم اليماني ، ط شركة الطباعة الفنية ، القاهرة .
- التمهيد لمافي الموطأ من المعاني والأسانيد ، للحافظ ابن عبدالبر القرطبي ، ط وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية بالمغرب .
- التمهيد لقواعد التوحيد ، لأبي المعين النسفي ، ت / حبيب الله حسن أحمد ، ط ١ ، عام ١٤٠٦هـ ، الناشر / دار الطباعة المحمدية .
- تهديد الأوائل وتلخيص الدلائل ، لأبي بكر الباقلاني ، ت / عماد الدين حيدر ، ط ١ ، عام ١٤٠٧هـ ، الناشر / مؤسسة الكتب الثقافية .
- تمييز المحظوظين ، للموصومي الخجندي ، ا / على الحلبي ، ط ١ ، عام ١٤١٢هـ ، دار الجوزي - الدمام .
- التنبيه والرد ، للملطي ، قدم له وعلق عليه الكوثري ، ط عام ١٤١٣هـ ، الناشر / المكتبة الأزهرية للتراث .
- تهذيب التهذيب ، لابن حجر العسقلاني ، ط ١ ، مطبعة مجلس دائرة المعارف بجيدر آباد الدكن عام ١٣٢٥هـ .
- تهذيب السنن ، لابن قيم الجوزية ، الناشر / دار المعرفة - بيروت .

- التوحيد ، للإمام ابن منده ، ت / د . على الفقيهي ، من مطبوعات الجامعة الإسلامية .
- توضيح المقاصد وتصحيح القواعد ، لأحمد بن عيسى ، ت / زهير الشاويش ، ط ٣ ، عام ١٤٠٦هـ ، المكتب الاسلامي .
- التوحيد ، لأبي منصور الماتريدي ، ت / فتح الله خليف ، ط مصورة ، دار الجامعات المصرية .
- توحيد الألوهية والفرق الضالة فيه ، رسالة دكتوراه ، للطالبة / ساره العقلا .
- التوكل على الله ، وعلاقته بالأسباب ، تأليف / د . عبدالله الدميحي ، ط ١ ، عام ١٤١٧هـ ، دار الوطن .
- توضيح الكافية الشافية ، للشيخ عبدالرحمن بن سعدي ، بدون تاريخ أو دار نشر .
- التوضيح عن توحيد الخلاق ، للشيخ سليمان آل شيخ ، الناشر / دار طيبة - الرياض .
- التوسل بالنبي وجهلة الوهابيين ، لأبي حامد بن مرزوق .
- تيسير العزيز الحميد ، للشيخ سليمان آل شيخ ، ط ٦ ، عام ١٤٠٥هـ ، المكتب الإسلامي .
- جامع بيان العلم وفضله ، لأبي عمر بن عبدالبر القرطبي ، ت / أبي الأشبال الزهيري ، ط ١ ، عام ١٤١٤هـ ، دار ابن الجوزي - الدمام .
- جامع البيان في تأويل القرآن ، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري ، ط ١ ، عام ١٤١٢هـ ، دار الكتب العلمية - بيروت .
- الجامع لأحكام القرآن ، لأبي عبدالله محمد بن أحمد القرطبي ، ط ١ ، عام ١٤٠٨هـ ، دار الكتب العلمية - بيروت .
- جامع كرامات الأولياء ، تأليف / يوسف النبهاني ، ط / دار الفكر ، بيروت .
- جامع الرسائل (مجموعة رسائل لابن تيمية) ت / محمد رشاد سالم ، ط ٢ ، عام ١٤٠٥هـ ، مطبعة المدني .
- الجدول في إعراب القرآن وصرفه ، تصنيف / محمد صافي ، ط ١ ، عام ١٤٠٦هـ ، الناشر / دار الرشيد - دمشق .
- جهود علماء الحنفية في إبطال عقائد القبورية ، تأليف / شمس الدين الأفغاني ، ط ١ ، عام ١٤١٦هـ ، دار الصمعيي - الرياض .
- الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح ، لابن تيمية ، الناشر / مكتبة المدني - جدة .
- الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي ، لابن قيم الجوزية ، ط ٣ ، عام ١٤٠٠هـ ، الناشر / دار الندوة الجديدة - بيروت .
- جلاء العينين في محاكمة الأحمدين ، تأليف / السيد نعمان الألويسي ، عام ١٤٠١هـ ، مطبعة المدني .

- حاشية الصاوي على تفسير الجلالين ، دار إحياء التراث العربي - بيروت .
- الحججة في بيان المحجة ، لقوام السنة أبي القاسم إسماعيل بن محمد التميمي ، ت/ المدخلي ، وأبورحيم ، ط ١ ، عام ١٤١١ هـ ، دار الراية - الرياض .
- الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى ، تأليف / محمد ربيع المدخلي ، ط ١ ، عام ١٤٠٩ هـ ، مكتبة لينة للنشر والتوزيع - دمنهور .
- الحمويّة الكبرى لابن تيمية (ضمن مجموع الفتاوى) .
- خلق أفعال العباد ، للبخاري ، ت/ بدر البدر ، ط ١ ، عام ١٤٠٥ هـ ، الدار السلفية - الكويت .
- الدر المنثور في التفسير المأثور ، تأليف / عبدالرحمن جلال الدين السيوطي ، ط ١ ، عام ١٤٠٣ هـ ، دار الفكر - لبنان .
- درء تعارض العقل والنقل ، لابن تيمية ، ت / محمد رشاد سالم ، ط جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، عام ١٩٨٠ م .
- دراسة من الفرق في تاريخ المسلمين ، تأليف / أحمد محمد حلي ، ط ١ ، عام ١٤٠٨ هـ ، ط مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية .
- الدرر السنية في الأجوبة النجدية ، جمع عبدالرحمن بن قاسم العاصمي النجدي ، ط ٢ ، عام ١٣٨٥ هـ ، من مطبوعات دار الافتاء بالمملكة العربية السعودية .
- الدرر السنية في الرد على الوهابية ، تأليف / أحمد بن زيني دحلان ، ط ٥ ، عام ١٤٠٥ هـ ، الناشر / شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر .
- دعاوى المناوئين لدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب (عرض ونقض) إعداد / عبدالعزيز عبداللطيف ، ط ١ ، عام ١٤١٢ هـ ، دار الوطن - الرياض .
- دعوة التوحيد ، تأليف / محمد الهراس ، ط ١ ، عام ١٤٠٧ هـ ، الناشر / مكتبة ابن تيمية - القاهرة .
- دعوة الرسل إلى الله تعالى ، تأليف / محمد أحمد العدوي ، الناشر / دار المعرفة - بيروت عام ١٣٩٩ هـ .
- ذم الكلام وأهله ، لأبي إسماعيل عبدالله بن محمد الهروي ، ت/ عبدالرحمن الشبل ، ط ١ ، عام ١٤١٦ هـ ، الناشر / مكتبة العلوم والحكم بالمدينة النبوية .
- ذم الكلام وأهله ، لأبي إسماعيل الهروي ، - مخطوط - مكتبة كلية الإلهيات - بجامعة أنقره - في تركيا - مخطوطة برقم ٧٦١٤ .
- رد الإشراف ، لإسماعيل الدهلوي ، ت / محمد عزيز شمس ، ط ٣ ، عام ١٤٠٩ هـ ، الناشر المكتبة السلفية ، لاهور - باكستان .

- الرد على الزنادقة والجهمية ، للإمام أحمد بن حنبل - ضمن عقائد السلف - ، ت / علي سامي النشار ، وعمار الطالبي .
- الرد على من أنكروا الحرف والصوت ، تأليف / أبي نصر عبيدالله الوايلي السجزي ، ت / محمد باكريم ، ط ١ ، عام ١٤١٣ هـ ، من مطبوعات الجامعة الإسلامية .
- الرد على المنطقيين ، طبعة مصورة عن النسخة الباكستانية ، دار المعرفة - بيروت .
- رد الامام الدارمي على بشر المريسي ، صححه وعلّق عليه / محمد حامد الفقي ، ط ١ ، عام ١٣٥٨ هـ ، دار الكتب العلمية - بدلهي الهند .
- رسائل العدل والتوحيد (مجموعة كتب المعتزلة) ت / محمد عمارة ، ط ٢ ، عام ١٤٠٨ هـ ، دار الشروق .
- الرسالة القشيرية ، لأبي القاسم القشيري ، ت / عبدالحليم محمود ، ومحمود الشريف ، الناشر / دار الكتب الحديثة - مصر .
- الروح ، لابن قيم الجوزية ، ت / بسام العموش ، ط ١ ، عام ١٤١٠ هـ ، مكتبة المنار ، الأردن - الزرقاء .
- روح المعاني ، للألوسي ، ط / دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- زاد المسير في علم التفسير ، لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي بن الجوزي ، ط ٤ ، عام ١٤٠٧ هـ ، المكتب الإسلامي .
- زاد المعاد ، لابن قيم الجوزية ، ت / شعيب الأرنؤوط ، وعبدالقادر الأرنؤوط ، ط ٢ ، عام ١٤٠١ هـ ، مؤسسة الرسالة .
- الزهد ، لعبدالله بن المبارك ، ت / حبيب الرحمن الأعظمي ، دار الكتب العلمية - بيروت .
- سعادة الدارين في الرد على الفرقتين الوهابية ومقلدة الظاهرية ، لإبراهيم السمنودي ، المطبعة العامرية الشرقية ، عام ١٣٢٦ هـ ، مصر .
- سلسلة الأحاديث الصحيحة ، لناصر الدين الألباني ، ط ٢ ، عام ١٣٩٩ هـ ، المكتب الإسلامي ، بيروت .
- السنة ، لابن أبي عاصم ، ت / محمد ناصر الدين الألباني ، ط ١ ، عام ١٤٠٠ هـ ، المكتب الإسلامي .
- السنة ، لأبي بكر الخلال ، ت / عطية الزهراني ، ط ١ ، عام ١٤١٠ هـ ، دار الولاية - الرياض .
- السنة ، لعبدالله بن الإمام أحمد ، ت / محمد القحطاني ، ط ١ ، عام ١٤٠٦ هـ ، دار ابن القيم - الدمام .
- سنن ابن ماجه ، ترقيم / محمد فؤاد عبدالباقي ، دار الفكر - بيروت .

- سنن أبي داود ، مراجعة وضبط وتعليق / محمد محي الدين عبد الحميد ، الناشر / دار الكتب العلمية - بيروت .
- سنن الترمذي (الجامع الصحيح) ت / أحمد شاكر ، وعطوة ، دار إحياء التراث العربي - بيروت .
- سنن الدارقطني ، ط ٢ ، عام ١٤٠٣ هـ ، الناشر / عالم الكتب - بيروت .
- سنن الدارمي ، ت / البغا ، ط ١٠ ، عام ١٤١٢ هـ ، دار القلم - دمشق .
- سنن النسائي ، بشرح السيوطي وحاشية السندي ، الناشر / المكتبة العلمية - بيروت .
- سيرة ابن هشام ، ت / مصطفى السقا وآخران ، الناشر / مؤسسة علوم القرآن .
- سيرة أعلام النبلاء ، للإمام الذهبي ، ت / شعيب الأرنؤوط ، ط ٤ ، عام ١٤٠٦ هـ ، مؤسسة الرسالة .
- الشامل في أصول الدين ، لإمام الحرمين الجويني ، ت / النشار وآخرون ، الناشر / دار المعارف بالإسكندرية ، عام ١٩٦٩ م .
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي ، ط / دار الآفاق الجديدة ، بيروت .
- شرح الأسماء الحسنى ، لأبي القاسم القشيري ، مخطوط ، مكتبة المسجد النبوي الشريف .
- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ، لابي القاسم للالكائي ، ت / أحمد سعد حمدان ، الناشر / دار طيبة - الرياض .
- شرح الأصول الخمسة ، للقاضي عبد الجبار الهمداني ، ت / عبدالكريم عثمان ، ط ٢ ، عام ١٤٠٨ هـ ، الناشر / مكتبة وهبة - مصر .
- شرح الخريدة ، لأبي البركات أحمد الدردير ، الناشر / مكتبة محمد علي صبيح - القاهرة .
- شرح السنة - للإمام البغوي ، ت / الشاويش الأرنؤوط ، ط ٢ ، عام ١٤٠٣ هـ ، المكتب الإسلامي .
- شرح العقائد النسفية ، لسعد الدين التفتازاني ، ت / أحمد حجازي السقا ، ط ١ ، عام ١٤٠٧ هـ ، الناشر / مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة .
- شرح العقيدة الأصفهانية ، لابن تيمية ، تقديم / حسنين مخلوف ، دار الكتب الحديثة ، القاهرة .
- شرح العقيدة الطحاوية ، لابن أبي العز الحنفي ، ت / الألباني ، الناشر / المكتب الإسلامي .
- شرح العقيدة الطحاوية ، لابن أبي العز الحنفي ، ت / شعيب الأرنؤوط ، ط ١ ، عام ١٤١٠ هـ ، الناشر / مكتبة دار البيان - دمشق .
- شرح العقيدة الطحاوية ، لعبد الغني الغنيمي الميداني الحنفي ، ت / محمد مطيع الحافظ ، ومحمد رياض المالح ، ط ٢ ، لعام ١٤٠٢ هـ ، دار الفكر ، دمشق .

- شرح الفقه الأكبر ، الملاّ علي القادر الحنفي ، ط ١ ، عام ١٤٠٤ هـ ، دار الكتب العلميّة - بيروت .
- شرح المقاصد ، لسعد الدين التفتازاني ، ت / عبدالرحمن عميرة ، ط ١ ، عام ١٤٠٩ هـ ، عالم الكتب - بيروت .
- شرح المواقف في علم الكلام (الموقف الخامس في الالهيات) ، للشريف الجرجاني ، ت / أحمد المهدي ، الناشر / مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة .
- شرح النووي على صحيح مسلم ، المطبعة المصريّة ، القاهرة .
- شرف أصحاب الحديث ، لابي بكر البغدادي ، ت / محمد خطيب أوغلي ، الناشر / دار إحياء السنة النبوية .
- الشرك ومظاهره ، لمبارك الميلي ، من مطبوعات الجامعة الإسلامية ، عام ١٤٠٧ هـ .
- الشريعة ، لأبي بكر الآجري ، ت / محمد حامد الفقي ، الناشر / حديث أكادي - فيصل آباد ، باكستان .
- شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل ، لابن قيم الجوزية ، الناشر / دار الكتب العلمية - بيروت .
- شواهد الحق في الاستغاثة بسيد الخلق ، تأليف / يوسف النبهاني ، مطبعة البابي الحلبي ، مصر .
- الصارم المسلول على شاتم الرسول ، ت / محمد محي الدين عبدالحميد ، عام ١٤١١ هـ ، الناشر / المكتبة العصرية - بيروت .
- الصحاح ، للجوهري ، ت / أحمد عبدالغفور عطار ، ط ٢ ، عام ١٤٠٤ هـ ، الناشر / دار العلم للملايين - بيروت .
- صحيح ابن حيان ، ت / شعيب الأرناؤوط وحسين أسد ، ط ١ ، عام ١٤٠٤ هـ ، مؤسسة الرسالة .
- صحيح السيرة النبوية ، تأليف / إبراهيم العلي ، ط ١ ، عام ١٤١٥ هـ ، دار النفائس .
- صحيح مسلم ، ترقيم / فؤاد عبدالباقي ، ط ١ ، عام ١٤١٦ هـ ، الناشر / دار ابن حزم - بيروت .
- الصفدية ، لابن تيميّة ، ت / محمد رشاد سالم ، الناشر / مكتبة ابن تيميّة - القاهرة .
- الصواعق المرسلّة على الجهمية والمعطلة ، لابن قيم الجوزية ، ت / علي الدخيل الله ، ط ٢ ، عام ١٤١٢ هـ ، دار العاصمة - الرياض .
- صون المنطق والكلام عن علم المنطق والكلام ، للسيوطي ، علق عليه / علي النشار ، الناشر / عباس الباز - مكة .

- صيانة الانسان عن وسوسة الشيخ دحلان .
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، لشمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي ، ط / دار الجليل ، بيروت .
- ضوابط التكفير عند أهل السنة ، تأليف / عبدالله القرني ، ط / مؤسسة الرسالة .
- طبقات الشافعية الكبرى ، للسبكي ، ت الفتح الحلوه محمود الطناحي ، ط / الحلبي بمصر .
- ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامي ، لسفر بن عبدالرحمن الحوالي ، رسالة دكتوراه ، قسم العقيدة ، جامعة أم القرى .
- العبودية ، لابن تيمية ، (ضمن مجموع الفتاوى جـ ١٠ ، ط الرياض) .
- العبودية ، لابن تيمية ، ط / المدني ، جدة .
- عمل اليوم والليلة ، لابن السني ، ت / عبدالقادر عطا ، دار المعرفة ، بيروت ، عام ١٣٩٩هـ .
- غاية الأمان في الرد على النبهاني ، لأبي المعالي الألويسي ، ط / المطبعة العربية ، لاهور عام ١٤٠٣هـ .
- غاية المرام في علم الكلام ، للآمدي ، ت / حسن عبداللطيف ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، عام ١٣٩١هـ .
- فتاوى ابن تيمية ، ط ١ ، عام ١٣٨١هـ ، مطابع الرياض .
- فتح الباري شرح صحيح البخاري ، لابن حجر العسقلاني ، المطبعة السلفية ، القاهرة .
- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير ، للشوكاني ، ط ١ ، عام ١٤١٢هـ ، المكتبة التجارية ، مكة المكرمة .
- الفصل الحاسم بين الوهابيين ، ومخالفهم ، تأليف : عبدالله القصيمي ، ط ١ ، مطبعة التضامن الأخوي ، مصر ، ١٩٣٤هـ .
- فصل الخطاب في رد ضلالات ابن عبد الوهاب ، للقباني ، المتحف العراقي ، بغداد .
- الفصل في الملل والأهواء والنحل ، لابن حزم الأندلسي ، ت / محمد إبراهيم نصر ، وعبدالرحمن عميرة ، ط ١ ، ١٤٠٢هـ ، شركة عكاظ ، جدة .
- في ظلال القرآن ، لسيد قطب ، ط ٥ ، دار الشروق ، بيروت .
- القاموس المحيط ، للفيروزآبادي ، ط ٢ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، عام ١٤٠٧هـ .
- القواعد الحسان لتفسير القرآن ، للسعدي ، مكتبة المعارف ، الرياض ، ١٤٠٠هـ .
- القواعد الكلية للأسماء والصفات عند السلف ، للدكتور إبراهيم البريكاني ، ط ٢ ، دار الهجرة عام ١٤١٥هـ .
- القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى ، لمحمد بن صالح العثيمين ، دار الوطن ،

- الرياض ، عام ١٤١٢ هـ .
- القول السديد في مقاصد التوحيد ، للسعدي ، مكتبة المعارف ، الرياض .
- القول المفيد شرح كتاب التوحيد ، لمحمد بن صالح العثيمين ، ط ١ ، دار ابن الجوزي ، الدمام ، عام ١٤١٨ هـ .
- كشاف اصطلاحات الفنون ، تأليف / محمد علي التهانوي ، ط / دار صادر ، بيروت .
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعلوم الأقاويل ، للزمخشري ، ط / دار المعرفة ، بيروت .
- كشف الارتباب عن أتباع محمد بن عبد الوهاب ، تأليف محسن الأمين العاملي ، ط ١ ، مطبعة ابن زيدون ، دمشق ، ١٣٤٦ هـ .
- كشف الكربة في وصف حال أهل الغربية ، لابن رجب الحنبلي ، ت / محمد أحمد عبدالعزیز ، الناشر / المكتبة القيمة ، القاهرة .
- الكليات ، لأبي البقاء الكفوي ، ت / عدنان درويش ، ومحمد المصري ، ط ١ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤١٢ هـ .
- لسان العرب ، لابن منظور ، دار صادر ، بيروت .
- لسان الميزان ، لابن حجر العسقلاني ، ط ٢ ، عام ١٣٩٠ هـ ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت .
- لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة والجماعة ، لإمام الحرمين الجويني ، ت / فوقية محمود ، ط ٢ ، لعام ١٤٠٧ هـ .
- اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع ، لأبي الحسن الأشعري ، ت / حموده غرابية ، طبع بجمع البحوث الإسلامية ، القاهرة عام ١٩٧٥ م .
- لوامع الأنوار البهية شرح الدرّة المضيّة ، للسفاري ، المكتب الإسلامي ، بيروت .
- لوامع البينات شرح أسماء الله تعالى والصفات ، لفخر الرازي ، قدم له / طه عبدالرؤوف سعيد ، مكتبة الكليات الأزهرية لعام ١٣٩٦ هـ ، القاهرة .
- الماتريديّة ، للشمس الأفغاني ، ط دار الصديق ، الطائف .
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، للهيتمي ، ط ٣ ، عام ١٤٠٢ هـ ، دار الكتاب العربي ، بيروت .
- المجموع الثمين في فتاوى الشيخ محمد بن صالح العثيمين ، جمع فهد السلطان ، دار الوطن ، الرياض .
- المحيط بالتكليف ، للقاضي عبدالجبار ، جمع الحسن بن مثنويه ، ت / عمر عزمي ، ط الدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة .
- مختصر الصواعق المرسلّة ، لابن القيم ، دار الفكر .

- المختصر في أصول الدين ، للقاضي عبدالجبار ، (ضمن رسائل العدل والتوحيد) .
- مدارج السالكين ، لابن القيم ، ت / محمد حامد الفقي ، ط مصورة عن مطبعة السنة المحمدية ، القاهرة .
- مذاهب الإسلاميين ، تأليف / عبدالرحمن بدوي ، ط / دار العلم للملايين ، بيروت .
- مذكرة في أصول الفقه ، لمحمد الأمين الشنقيطي ، المكتبة السلفية ، المدينة .
- المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد بن حنبل في العقيدة ، جمع / عبدالإله الأحمد ، ط ١ ، عام ١٤١٢ هـ ، دار طيبة ، الرياض .
- المستدرك على الصحيحين ، للحاكم ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- مسند أبي يعلى الموصلي ، ت / حسين أسد ، ط ١ ، دار المأمون للتراث ، دمشق .
- مسند أحمد بن حنبل ، دار صادر ، بيروت .
- معارج القبول بشرح سلم الوصول ، لحافظ حكيم ، مطبوعات دار الافتاء ، الرياض .
- معالم في أصول الدين ، للفخر الرازي ، تصحيح / طه عبدالرؤوف سعيد ، دار الكتاب العربي ، بيروت .
- معجم مقاييس اللغة ، لابن فارس ، ت / عبدالسلام هارون ، ط ٢ ، مكتبة البابي الحلبي ، بمصر .
- المغني في أبواب العدل والتوحيد ، للقاضي عبدالجبار ، ت / أحمد الأهواني وآخرون ، ط المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر ، القاهرة .
- مفتاح دار السعادة ، لابن القيم ، ت / علي الحلبي ، دار ابن القيم ، الدمام .
- مقالات الإسلاميين ، لأبي الحسن الأشعري ، ت / محي الدين عبدالحميد ، مكتبة النهضة المصرية ، بمصر .
- مقدمة ابن خلدون ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت .
- المقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى ، للغزالي ، ط ١ ، عام ١٤٠٧ هـ ، الجفان والجاي للطباعة والنشر .
- الملل والنحل ، للشهرستاني ، ت / عبدالأمير مهنا ، وعلي فاعور ، دار المعرفة ، بيروت .
- مناقب الشافعي ، للبيهقي ، ت / السيد صقر ، ط ١ ، دار التراث ، القاهرة .
- منهاج السنة النبوية ، لابن تيمية ، ت / رشاد سالم ، ط جامعة الإمام محمد بن سعود ، الرياض .
- المنهاج في شعب الإيمان ، للحليمي ، ط ١ ، عام ١٣٩٩ هـ ، دار الفكر .
- المواقف في علم الكلام ، للإيجي ، عالم الكتب ، بيروت .
- موقف ابن تيمية من الأشاعرة ، لعبدالرحمن المحمود ، ط ١ ، عام ١٤١٥ هـ ، دار الرشد ، الرياض .

- موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة ، لسليمان الغصن ، ط ١ ، دار العاصمة ، بالرياض .
- الموطأ ، للإمام مالك بن أنس ، ت / محمد فؤاد عبدالباقي ، دار إحياء الكتب العربيّة ، مصر .
- مؤلفات الشيخ محمد بن عبدالوهاب ، جمع / عبدالعزيز الرومي وآخرون ، ط ١ ، جامعة الامام محمد بن سعود ، الرياض .
- النبوات ، لابن تيميّة ، ط دار الكتب العلمية بيروت .
- نقض المنطق ، لابن تيميّة ، ت / محمد عبدالرزاق حمزة ، وسليمان الصنيع ط ١ ، مطبعة السنة المحمديّة ، مصر .
- نهاية الإقدام في علم الكلام ، للشهرستاني ، ت / الفرد جيوم ، طبعه مصورة عن طبعة ليدن .
- النهج السديد في تخريج أحاديث تيسير العزيز الحميد ، لجاسم الفهيد الدوسري ، ط ١ ، عام ١٤٠٤ هـ ، دار الخلفاء ، الكويت .
- وغيرها من المراجع المذكورة داخل الرسالة .

فهرس اموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	أ
التمهيد	٤٥-١
الفصل الأول : التعريف بأهل السنة والجماعة	١٦-٢
المبحث الأول : تعريف السنة	٧-٣
١- تعريف السنة في اللغة	٣
٢- تعريف السنة في الاصطلاح	٣
المبحث الثاني : تعريف الجماعة	١١-٨
١- تعريف الجماعة في اللغة	٨
٢- تعريف الجماعة في الاصطلاح	٨
المبحث الثالث : معنى أهل السنة والجماعة باعتباره لقباً	١٣-١٢
المبحث الرابع : نشأة التسمية بأهل السنة والجماعة	١٦-١٤
الفصل الثاني : التعريف بالمتكلمين	٤٥-١٧
المبحث الأول : تعريف علم الكلام وسبب تسميته ونشأته	٢٧-١٨
(أ) تعريفه	١٨
(ب) سبب تسميته	٢٠
(ج) نشأته	٢٢
المبحث الثاني : ذم السلف الصالح لعلم الكلام	٣٧-٢٨
المبحث الثالث : أهم سمات أهل الكلام	٤٥-٣٨
١- الوقوع في التناقض	٣٨
٢- كثرة الجدل واتباع المتشابه	٣٩
٣- الغلو في تعظيم العقل ، وجعله مصدراً للتلقي	٤٠
٤- قلة التعظيم للنصوص الشرعية	٤٠
٥- كثرة الشك والتوقف والاضطراب والحيرة	٤١
٦- جهلهم بالسنة والحديث	٤٤

التوحيد

(مفهومه وأقسامه)

الفصل الأول : مفهوم التوحيد وأقسامه عند أهل السنة	٧٣-٤٧
---------------------------------------------------	-------

الموضوع	رقم الصفحة
(أ) مفهومه	٤٨
(ب) أقسامه	٥٠
أدلة أقسام التوحيد	٥٢
أدلة توحيد الألوهية بخصوصه	٥٥
الفصل الثاني : مفهوم التوحيد وأقسامه عند أهل الكلام	٧٤-٨٢
(أ) مفهومه	٧٥
(ب) أقسامه	٧٨

الباب الثاني

التوحيد العلمي

الفصل الأول : إثبات وجود الله تعالى	٨٥-١٥٥
المبحث الأول : منهج أهل السنة	٨٦-١١٤
المطلب الأول : فطرية وجود الله تعالى عند أهل السنة	٨٧
معنى فطرية وجود الله تعالى	٨٧
أدلة فطرية وجود الله تعالى	٨٩
(أ) الأدلة السمعية الخبرية	٨٩
(ب) الأدلة العقلية	٩٩
اعتراضات على فطرية المعرفة	١٠٢
المطلب الثاني : أول واجب على المكلف عند أهل السنة	١١٠
المبحث الثاني : منهج أهل الكلام	١١٤-١٥٥
المطلب الأول : إيجاب المتكلمين النظر العقلي لإثبات وجود الله تعالى ...	١١٥
حكم تارك النظر	١١٧
أدلة الموجبين للنظر	١٢٠
نقد القول بوجوب النظر	١٢٥
المطلب الثاني : دليل حدوث الأجسام	١٣٤
المرحلة الأولى : إثبات حدوث العالم	١٣٥
المرحلة الثانية : إثبات أن كل حادث لا بد له من محدث	١٤١
المرحلة الثالثة : أن المحدث للعالم هو الله تعالى ، ليس غيره	١٤٤
المطلب الثالث : نقد دليل حدوث الأجسام	١٤٧

الموضوع	رقم الصفحة
الفصل الثاني : توحيد أفعال الله تعالى	١٩٤-١٥٦
المبحث الأول : منهج أهل السنة	١٦٦-١٥٧
مقدمة	١٥٨
المطلب الأول : أدلة توحيد أفعال الله تعالى	١٦٠
المطلب الثاني : خلق أفعال العباد	١٦٣
المبحث الثاني : منهج أهل الكلام	١٩٤-١٦٧
المطلب الأول : أدلة توحيد أفعال الله تعالى	١٦٨
المطلب الثاني : خلق أفعال العباد	١٧٤
الهداية والإضلال	١٨٦
١- مذهب المعتزلة والرد عليهم	١٨٦
٢- مذهب الأشاعرة والماتريدية	١٨٨
التوفيق والخذلان	١٨٩
١- مذهب المعتزلة والرد عليهم	١٨٩
٢- مذهب الأشاعرة والماتريدية والرد عليهم	١٩٠
الختم والطبع	١٩٢
١- مذهب المعتزلة والرد عليهم	١٩٢
٢- مذهب الأشاعرة والماتريدية	١٩٣
الفصل الثالث : توحيد الأسماء والصفات	٢٦١-١٩٥
المبحث الأول : منهج أهل السنة	٢٠٤-١٩٦
المطلب الأول : أسماء الله تعالى	١٩٧
المطلب الثاني : صفات الله تعالى	٢٠٠
أنواع الصفات	٢٠٣
المبحث الثاني : منهج أهل الكلام	٢٦١-٢٠٥
المطلب الأول : أسماء الله تعالى	٢٠٦
المطلب الثاني : صفات الله تعالى . (شبهات المتكلمين في نفي الصفات)	٢١٥
١- شبهة تعدد القدماء	٢١٦
المناقشة	٢١٧
٢- شبهة التركيب	٢٢٢
المناقشة	٢٢٧

الموضوع	رقم الصفحة
٣- شبهة حلول الحوادث بذاته تعالى	٢٣٤
المناقشة	٢٣٩
٤- شبهة التشبيه والتمثيل	٢٥٣
المناقشة	٢٥٦
الفصل الرابع : حقيقة الشرك العلمي	٢٦٩-٢٦٢
موقف أهل الكلام	٢٦٨

الباب الثالث التوحيد العملي

الفصل الأول : مفهوم الإله عند أهل السنة	٢٨٤-٢٧١
المبحث الأول : مفهوم الإله في المدلول اللغوي	٢٧٣
المبحث الثاني : مفهوم الإله في الاستعمال الشرعي	٢٧٦
الفصل الثاني : أدلة أهل السنة على توحيد الألوهية	٣١٣-٢٨٥
المبحث الأول : الأدلة العقلية النقليّة	٣٠٧-٢٨٦
أولاً : الاستدلال بتوحيد الربوبية	٢٨٦
ثانياً : الاستدلال بتوحيد الأسماء والصفات	٢٩٢
ثالثاً : الاستدلال بضرب الأمثال	٢٩٥
رابعاً : الاستدلال بفقدان آلهة المشركين لصفات الكمال	
واتصافها بالنقص	٣٠٣
المبحث الثاني : الأدلة الخبرية	٣١٣-٣٠٨
الفصل الثالث : دعوة الرسل إلى توحيد الألوهية	٣٥٥-٣١٤
مقدمة	٣١٥
المبحث الأول : حقيقة الشرك في أقوامهم	٣٣٦-٣١٦
١- الشرك في قوم نوح عليه السلام	٣١٦
٢- الشرك في قوم هود عليه السلام	٣١٩
٣- الشرك في قوم إبراهيم عليه السلام	٣٢٠
٤- الشرك في قوم موسى عليه السلام	٣٢٣
٥- الشرك عند العرب في الجاهلية	٣٢٧
المبحث الثاني : التزامهم بالتوحيد عملياً	٣٤٣-٣٣٧

٣٥٥-٣٤٤	المبحث الثالث : نماذج من أساليبهم في الدعوة إلى التوحيد
٤٢٢-٣٥٦	الفصل الرابع : إهمال المتكلمين لتوحيد الألوهية (أسبابه وآثاره)
٣٨٢-٣٥٧	المبحث الأول : أسباب الإهمال
٣٥٨	المطلب الأول : الإرجاء
٣٥٨	١- الارتباط بين مفهوم التوحيد ومفهوم الإيمان
٣٦٩	٢- أثر الإرجاء على توحيد الألوهية
٣٧٢	هل توحيد الألوهية (العمل) شرط كمال أم ركن في الإيمان ؟
٣٧٨	المطلب الثاني : تفسيرهم الإله بالقادر على الاختراع
٤٢٢-٣٨٣	المبحث الثاني : آثار الإهمال
٣٨٤	المطلب الأول : إنكار دخول توحيد الألوهية في حقيقة التوحيد
٣٩٨	المطلب الثاني : إخراج الشرك العملي من حقيقة الشرك
٤٠١	شبهاتهم في تبرير الممارسات الشركية
٤٣٧-٤٢٣	الفصل الخامس : حقيقة الشرك العملي
٤٢٤	١- الشرك في القصد والإرادة
٤٢٧	٢- الشرك في دعاء غير الله فيما لا يقدر عليه إلا الله
٤٣٢	٣- الشرك في التعبد والنسك
٤٣٦	موقف أهل الكلام
٤٣٨	الخاتمة
٤٤٠	التراجم
٤٥٠	المراجع والمصادر
٤٦٤	فهرس الموضوعات